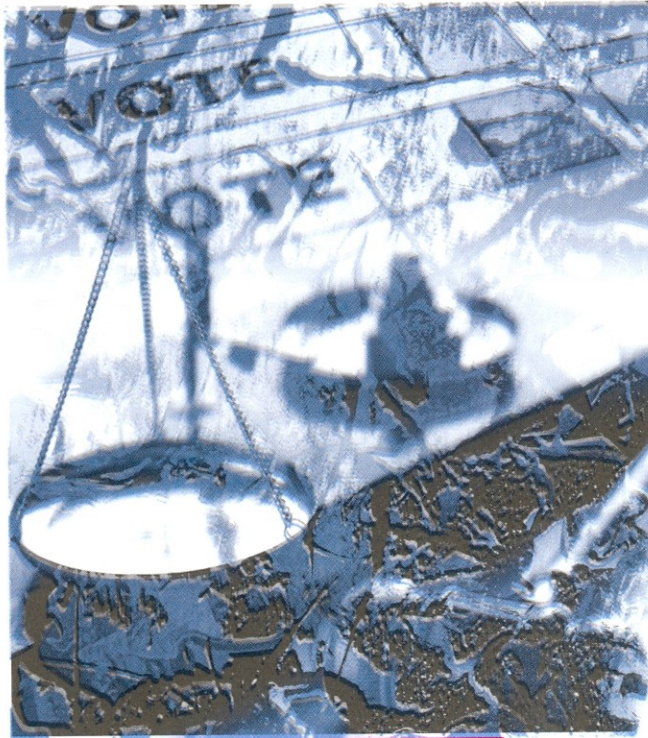


المؤسسات السياسية والقانون الدستوري الأنظمة السياسية الكبرى



موريس دوفر جيه

ترجمة: د. جورج سعد



المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع
ENTREPRISE UNIVERSITAIRE D'ÉTUDES ET DE PUBLICATION



الشبكة العربية للأبحاث والنشر
ARAB NETWORK FOR RESEARCH AND PUBLISHING

المؤسسات السياسية

والقانون الدستوري

الانظمة السياسية الكبرى

© جميع حقوق الطبع العربية محفوظة

للمؤسسة الجامعية للدراسات والبحوث "مجد"

الطبعة الثانية

1435 هـ - 2014 م

مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع

بيروت - الحمرا - شارع اميل احده - بناية ملاه - ص.ب. 113/6311

تلفون 791123 (01) - تليفاكس 791124 (01) بيروت - لبنان

بريد الكتروني majdpub@terra.net.lb

www.editionmajd.com

ISBN 978-614-417-164-6

موريس دوفرليه

المؤسسات السياسية والقانون الدستوري الانظمة السياسية الكبرى

ترجمة د. جورج سعد



الشبكة العربية للأبحاث والنشر
ARAB NETWORK FOR RESEARCH AND PUBLISHING



المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع
ENTREPRISE UNIVERSITAIRE D'ÉTUDES ET DE PUBLICATION

هذا الكتاب ترجمة :

MAURICE DUVERGER

*Professeur émérite à la Sorbonne
(Université de Paris I)*

*Institutions politiques
et droit constitutionnel*

Les grands systemes politiques

تمهيد

يستعرض هذا الكتاب مختلف الأنظمة السياسية المعتمدة في العالم ، ومعظمها يرجع وعلى درجات متفاوتة إلى نظام واحد عام منها ما يطبقه ومنها ما يتستر خلفه ألا وهو النظام الديمقراطي . وحدها قلة من الأنظمة السياسية تتعارض جذرياً مع النظام الديمقراطي ، ليس في التطبيق وحسب بل أيضاً في النظرية وهي إما أنظمة يمينية (الملكيات التقليدية أو الأنظمة الفاشية) إما أنظمة يسارية ترفع شعار « الانتخابات خيانة ! » .

الانتخاب الشامل والبرلمانات غدت أسس مشروعية جديدة ، مشتركة لغالبية أنظمة اليوم ، تماماً كما كانت الوراثة والتولية الدينية أسس مشروعية عامة تقريباً ، منذ بضعة قرون . سوف نتطرق إذاً لهذا النمط الديمقراطي قبل تحليل المنظومات الخاصة التي تستلهم منه أو التي تدعي ذلك ، إذ أن بعضها يستند في الحقيقة إلى أسس تتعارض كامل التعارض مع هذا النمط .

يتوجه الكتاب من ناحية إلى الطلاب ، طلاب العلوم السياسية وطلاب العلوم الاقتصادية . كما أنه أتم من ناحية أخرى بطابع مباشر وملموس يجعل منه وسيلة اطلاع على الأنظمة السياسية المعاصرة ، يمكن استخدامها من قبل الجميع لا سيما وأن الفارق بين الدراسات الجامعية ومسائل الحياة العامة لم يعد اليوم كبيراً .

مع أن هذا العمل يكفي بذاته (كما أنه يثير لدى القراء الرغبة في مقارنته مع أعمال أخرى) فإننا ننصح بالاطلاع أيضاً على كتابنا علم اجتماع السياسة⁽¹⁾ ، من ناحية ، ومن ناحية أخرى ، على كتابنا الآخر : التنظيمات السياسية⁽²⁾ (الأحزاب السياسية

(1) مجلد واحدة سلسلة «Thémis» ، 1973 .

(2) مجلد واحد ، سلسلة «Thémis» ، قيد التحضير .

والقوى الضاغطة) . فالكتاب الأول ، الذي يشكل مدخلاً إلى علم الاجتماع العام المطبق في المجال السياسي ، يوضح الطرق التي تسمح بتحليل علمي للسياسة وحدودها يدرس ضمن مادة « العلوم السياسية » لـ DEUG القانون والعلوم الاقتصادية والإدارة الاقتصادية والاجتماعية والعلوم الإنسانية ، وهو مكمل طبيعي لمادة « مؤسسات سياسية وقانون دستوري » : نأمل بأن تعتمد جامعات وكليات كثيرة هذين الكتابين في آن واحد . الكتاب الثاني يكمل ويوسع التعليقات التي يوفرها الأول حول دور الأحزاب والقوى الضاغطة في سير عمل المؤسسات السياسية .

موريس دفرجيه

المقدمة

سطح الأرض مقسّم إلى أمم : ما يناهز الـ 150 عضواً في منظمة الأمم المتحدة ، والبعض القليل يبقى خارجها . كل أمة تتضمن مؤسسات حكومية ، وهذه بدورها تكون دولة . في الحقيقة ، لكلمة « دولة » معنيان مختلفان : فهي تعني إما مجمل المؤسسات الحكومية لأمة ما (دولة - حكومة) ، وإما الأمة ذاتها ، بما هي مجهزة بمؤسسات (دولة - أمة) . يدرس هذا الكتاب على نحو أساسي المؤسسات الحكومية للامم : وهذا ما تعنيه عبارة « مؤسسات سياسية » ، كلمة سياسة مأخوذة بمعناها الضيق الذي سنأتي على تحديده لاحقاً .

سوف ندرس المؤسسات السياسية من خلال مقارنة خاصة . يمكن أن يبدو عنوان الكتاب غامضاً - وهو عنوان يستعيد تقريباً حرفياً الكلمات المستخدمة في النصوص المعتمدة في دبلوم الدراسات الجامعية العامة . في السابق ، لم تكن عبارة « القانون الدستوري » مستخدمة في الكليات . اليوم ، المادة المدرّسة هي « القانون الدستوري والمؤسسات السياسية » . مما يعني أنه يجب تجاوز حدود تحليل المؤسسات التي يقيمها الدستور والنصوص المكمل له ، ولكن يجب أيضاً درس عملها التطبيقي وكذلك درس المؤسسات الفعلية غير الملحوظة في النصوص . يتحسر البعض لخلطنا مقاربتين مختلفتين جداً للظواهر السياسية . المقاربة القانونية والمقاربة السوسيولوجية . إلا أن لهذا المسار حسنات جمّة . كما تعمداً قلب العبارتين في عنوان كتابنا ، بإعطاء الأفضلية للمؤسسات السياسية . فهي لا تنفرد من القانون الدستوري . كما يستوحى ذلك من التسمية الرسمية ، بل تتجاوزه وتهيمن عليه تمام الهيمنة . هذا القلب للعوامل لا يضعف القسم القانوني من التحليل : على العكس ، إنه يسمّه بسمة أكثر واقعية .

1 - القانون الدستوري

القانون الدستوري هو قسم من القانون ينظم المؤسسات السياسية للدولة . دراسة القانون الدستوري إذا ، هي دراسة المؤسسات السياسية بطابعها القانوني . إن اسم هذا الفرع في القانون لم يعط له إلا في القرن التاسع عشر ، بعد أن سارت العادة على تجميع قواعد القانون المتعلقة بالمؤسسات السياسية في نص خاص ، ذي طابع رسمي ، يسمى الدستور . ولكن حتى في بلدان دون دستور ، يوجد قانون دستوري ، طالما أن المؤسسات السياسية هي موضوع تنظيم قانوني . لكن هناك حالات مخالفة لهذه القاعدة . كان قانونيو بداية هذا القرن يميزون بين دولة القانون ، التي يخضع حكامها لقواعد قانونية ، والدولة الاستبدادية ، التي لا يخضع حكامها لأية قاعدة قانونية .

القانون في المجتمع

ما هي القاعدة القانونية ؟ لفهم ماهيتها ، لا ينبغي الانطلاق من تحديدات رجال القانون التي تتركز في الأعم الأغلب إلى مفاهيم مسيقة ، ولكن من تحليل سوسولوجي . من هذه الزاوية ، مفهوم القانون لا ينفصل عن مفهوم الثقافة ، كما يستخدمها الأناسيون المعاصرون . الثقافة هي بنظرهم مجمل أنماط سلوكيات مجموعة اجتماعية . كل مجموعة ، كل جماعة تستند هكذا إلى كل معقد من أنماط التصرف - أو « الأدوار » - التي يتبعها أعضاء المجموعة حينها يجدون أنفسهم في الأوضاع المقابلة . بالنسبة لأنماط السلوكيات أو الأدوار هذه ، يجد أعضاء المجموعة أنفسهم في وضع أشبه بوضع ممثلي الكوميديا ديل ارتي Commedia del arte التي تضع شخصيات نموذجية تجسد كل منها دوراً ما (ارلكن / Arlequin ، بيأرو / Pierrot ، كولومبين / Colombine) ، ولكنها شخصيات لها الحرية في ابتكار الحوار وتطوير مواقفها ولكن في إطار أدوارها .

عندما يتبادل شخصان السلام ، عندما يفسح الشاب مجال المرور لمن هو أكبر سناً ، عندما يمثل السائق لصفارة الشرطي ، عندما يحضر المسيحي قداس الأحد أو يتناول قربان الفصح ، عندما يدعو رجل امرأة إلى العشاء ، يرغب في إغراقها في سحره ، كل هؤلاء المشاركين في هذه التفاعلات يرجعون إلى قواعد مشتركة ومقبولة من الجهتين ، يطبقونها في سلوكهم . إن الأدوار الاجتماعية كما حددناها للتو ، والأنماط الثقافية كما يقول الأنكلوسكسونيون تبدو هكذا كمجموعة قواعد سلوكية في الحياة الاجتماعية . هذه القواعد السلوكية الجماعية تسمى ضوابط .

يرتكز مفهوم Concept الضابط على مفهوم الواجب : تطبق الضوابط بسبب

الشعور بواجب تطبيقها . والواجب لا يعني الارغام المادي . الإنسان الذي يقع من الطابق الثامن لا يستطيع أن يفلت من قانون سقوط الأجسام . إن عضو المجموعة التي تحرم ضوابطها القتل ، يمكنه أن يقتل ، إذا شاء ، ويتعارض بذلك مع الضابط . كل ثقل الإكراهات الاجتماعية يدفعه بالاتجاه المعاكس : لكن هذه القوة يمكن مقاومتها . فالواجب لا يركز فحسب إلى إكراهات اجتماعية خارجية أو عقوبات ، بل أكثر من ذلك ، إلى انتهاء داخلي إلى الضابط ، لأنه يُعتبر صالحاً . فالشعور بالواجب الذي يفسر الخضوع للضوابط يركز إلى قيمة هذه الضوابط أكثر منه إلى العقوبات الملازمة لها : كل ثقافة تستند إلى منظومة قيم .

يبدو القانون هكذا كعنصر من الثقافة ، التي تتضمن حسب التحديد الشهير الذي يعطيه الأناسي الإنكليزي / E.B.Tylor / « المعارف ، المعتقدات ، الفن ، القانون ، الأخلاق وجميع القدرات والعادات الأخرى التي يكتسبها الإنسان ، بما هو عضو في المجتمع »⁽¹⁾ . بالنسبة للعناصر الأخرى للثقافة يتحدد القانون بميزتين . أولاً ، إنه يركز إلى قيم من نموذج خاص : ضوابطه تركز على التمييز بين العادل وغير العادل ، المنصف وغير المنصف ، فيما القيم الأخلاقية تركز على التمييز بين الخير والشر ، والقيم الوطنية على التمييز بين الأمة وباقي الشعوب ، وقيم التهذيب على التمييز بين اللائق وغير اللائق ، الخ . يظهر القانون عندما يحاول أعضاء مجموعة معينة تنظيم علاقاتهم تبعاً لتوازن بين الحسنات والسيئات التي تقع على فرد منهم نتيجة هذه العلاقات : توازن بين المتوجات المتبادلة ، توازن بين الضرر والتعويض ، توازن بين الضرر الذي يصيب الجماعة والعقوبة المفروضة على مسيبيه ، الخ . أن يكون هذا التوازن غالباً وهمياً ، وأن يجب موازين قوى ، فإن هذا يعني فقط أن القيم المؤكدة عليها تصلح لتمويه السلوكيات الفعلية ، ولكن ، مع ذلك ، يبقى الإنصاف والعدل ، اللذان يرمز إليهما بالميزان ، القيمتين اللتين يقوم القانون عليهما .

من ناحية ثانية ، يتحدد القانون بطبيعة العقوبات المطبقة عند خرق الضوابط . على هذا الصعيد ، يمكن تحديد ثلاثة نماذج بدقة نسبية ، توضح طبيعة العقوبات : العقوبات المنظمة اجتماعياً ، العقوبات الاجتماعية الشائعة والعقوبات النفسانية . يمكن تسمية الأولى بالعقوبات القانونية ، لأنها تحدد قواعد قانونية بالنسبة لضوابط أخرى : القانون هو مكوّن من مجمل الضوابط التي يؤدي تطبيقها أو خرقها إلى عواقب (مكافآت أو عقوبات) منظمة . ويظهر تنظيم المنظومة العقابية هذه من خلال واقعة أن بعض

(1) Primitive Culture, E. B. Tylor ، لندن ، 1871 .

الأشخاص يتلقون من المجموعة سلطة الإشراف على تطبيق أو خرق الضوابط وتطبيق العقوبات المقابلة ، وهم يملكون لذلك وسائل فرض احترام قرارهم : محاكم ، قضاة ، شرطة ، الخ . إن سلطة فرض العقوبات هي أحد مظاهر السلطة بصورة عامة ، والأشخاص الذين يتولونها يشكلون جزءاً من سلطات المجموعة . في هذه النقطة ، كما في نقاط عديدة ، القانون والسياسة هما مرتبطان . وليس تطبيق العقوبات المنظمة إلا جزءاً من مجاليهما .

في الأمم الحديثة يتحدد القانون أيضاً بميزة ثالثة : نمط إنشاء الضوابط في الأصل ، كانت المجموعة نفسها هي التي تنشئ القواعد القانونية ، ككل الضوابط الاجتماعية ، على نحو عفوي وغير منظم : العرف والتقليد والعادة أو الاتفاقات التي يعقدها أعضاء المجموعة . لا تزال بعض القواعد القانونية تتكون بهذه الطرق : هناك قانون عرفي وقانون اتفاقي . بالنسبة لهذه القواعد ، صفة القواعد القانونية تنتج فقط (بالإضافة إلى منظومة القيم التي تؤسسها) من واقعة أن السلطات العامة تعاقب خرقها بعقوبات منظمة . بيد أن عدداً كبيراً من القواعد القانونية تنشئها اليوم السلطات العامة نفسها ، بشكل دساتير ، وقوانين ، وأنظمة ، وقرارات وزارية (إدارية) ، الخ . وأيضاً ، إن صفة القواعد القانونية تأتي من نمط تكوينها ، أي من واقعة أن السلطات العامة هي التي تسنها .

القانون الدستوري

إن القانون الدستوري هو في آن القاعدة الأساسية للقانون (في النظام الداخلي : نترك جانباً مشكلة القانون الدولي وعلاقاته مع القانون الداخلي) وفرع من القانون أحدثت من الفروع الأخرى وأقل صلابة فمن ناحية ، الدستور ، أو القانون الدستوري ، هو نص قانوني متفوق على كل النصوص الأخرى ، التي تنساق منه ومنه تستقي صحتها . الأعمال الإدارية ليست صالحة إلا إذا امتثلت للقوانين وهذه بدورها تفقد صحتها إذا لم تتطابق مع الدستور ، الذي يغدو هكذا الضابط الأساسي ، بالمعنى الذي يعطيه كلسن / Kelsen / لهذه الكلمة . من ناحية أخرى ، في بلدان كثيرة ، تُطبق أحكام الدستور على نحو أقل صرامة من أحكام النصوص القانونية الأخرى ، حتى أنها أحياناً لا تطبق إطلاقاً . قبل نهاية القرن الثامن عشر ، لم يكن ثمة دساتير وكان ينذر أن يخضع الحكام للقانون .

تطور القانون في البداية خاصة بشكليه الخاص والجزائي . فنظمت ضوابطه أساساً العلاقات بين أعضاء المجموعة (علاقات عائلية وتحالفات ، علاقات تبادل ،

علاقات ملكية ، علاقات ناتجة عن ضرر مسبب) . كانت العلاقات بين الحكام والمحكومين تتعلق جوهرياً بالعقاب الجزائي ، بالتنظيم المالي ، بالخدمة العسكرية والسخرات المدنية ، إن تطور القانون العام هو بصورة عامة أكثر حداثة . فالقانون الإداري يفترض وجود دولة مكونة بشكل صلب وتنعم بتنظيم بيرقراطي نوعاً ما عوض أن تكون مبنية على تبعية شخصية . كما يفترض القانون الدستوري أن الحكام هم أشخاص عاديون ، خاضعون للقانون كالمواطنين . وحدها الدول الديمقراطية توصلت إلى هذا المفهوم . وهذا الأخير ظهر في المدن القديمة وتوارى مع سقوط روما ، ثم عاد للظهور من جديد مع الحركة الليبرالية الحديثة .

تظهر إرادة إخضاع الحكام للقانون بصورة إرساء دساتير ، ينبغي عليهم الخضوع لها ، دون قدرتهم على تغييرها ، إلا بأساليب خاصة ، رسمية وصعبة . ومفهوم الدستور هو نفسه مرتبط ، وعلى درجة متفاوتة بـ « الاتفاق » أو « العقد الاجتماعي » الذي ظهر في القرن السابع عشر وامتد إلى القرن الثامن عشر بدل مجتمع مبني على التاريخ والتقاليد ، انتشرت فكرة مجتمع مؤسس على إرادة البشر ، الذين يقررون تكوين جماعة / Collectivité / بينهم ويحددون المبادئ الجوهرية التي يجب أن تمثل إليها هذه الجماعة : الاتفاق أو الميثاق الاجتماعي هو إذا قاعدة الدولة نفسها . إن مفهوم هذا الميثاق غامض . فهو في آن مفهوم فلسفي ووضع فعلي لحل التناقض بين المبدأ الذي يقول بأن كل البشر يولدون أحراراً ومتساوين وضرورة السلطة السياسية لضمان سير عمل المجتمع ، يُتصور أن هذا الأخير يرتكز إلى اتفاق بين أفراد ، قبلوا تعاقدياً بحد حرياتهم وبالخضوع للسلطات التي أقاموها . في أميركا ، أسس حجاج الماي فلور / Mayflower / على هذا المنوال مستوطنتهم الجديدة تبعاً لاتفاق صريح وهكذا غدا العقد الاجتماعي حقيقة (1620) .

بهذا المنظور ، الدستور هو شكل من الميثاق الاجتماعي نفسه ، يكمله ويوضحه في القرن الثامن عشر ، ظهر في الولايات المتحدة الأميركية وفي فرنسا الشورية نوعان من الوثائق المكتوبة التي تعبر عن المبادئ الأساسية للدولة : إعلانات الحقوق (إعلانات استقلال الولايات المتحدة ، إعلانات الحقوق التي وضعتها مختلف الولايات الأميركية ، على غرار المساشوستس / Massachusetts / في عام 1780 ، إعلان حقوق الإنسان الفرنسي) والدساتير بالمعنى الحصري . الأولى تحدد الحقوق الطبيعية للإنسان التي يجب على الدولة احترامها : إنها تكمل التحرك الذي بدأه حجاج « الماي فلور » قرناً ونصف القرن قبل ذلك التاريخ . والثانية تحدد تنظيم السلطات العامة والبنية الجوهرية للدولة . ثم إن هذين النوعين من الوثائق اندجما معاً وأصبحت إعلانات الحقوق تكوّن مقدمة

الديساتير أو الفصل الأول منها .

إن الفكرة التي تقول بأن الدستور يعبر عن الميثاق الاجتماعي تبقى صحيحة . ولكنها انتقلت تدريجاً إلى مصاف ثانوي لمصلحة مفهوم آخر ، قانوني ، يسمح بضمان احترام جميع السلطات العامة للقواعد الدستورية . الدستور هو في قمة تراتبية الضوابط القانونية : وهذا يعني أن على كل النصوص الأخرى (قوانين ، مراسيم ، قرارات ، الخ) أن تحترمه ، تحت طائلة الإلغاء . تعتبر « القوانين الدستورية » - أي النصوص التي يؤلف مجموعها الدستور - متفوقة على القوانين العادية ، التي يجب أن تمتثل لأحكامها أوليات رقابة دستورية القوانين تضمن هذه الامتالية : إلا أنها لا تعمل دوماً ويبقى تفوق الدستور أحياناً نظرياً . في هذه الحالة الأخيرة ، يكون خضوع الحكام للقانون على شيء من الوهمية .

والحالة هذه ، اقترح بعضهم التمييز بين نوعين من الديساتير : الديساتير - القوانين والديساتير - البرامج . الأولى فقط تتطابق مع التحديد السابق . فالأنظمة التي تنص عليها ، والواجبات والحدود التي تفرضها على الحكام هي مطبقة فعلياً . هذه هي حالة الدول الليبرالية . كما يجب التمييز بين الديساتير الجامدة ، صعبة التغيير ، والديساتير المرنة ، التي يمكن تعديلها بقوانين عادية ، والتي لا تفرض على المشرع لأنه يستطيع تجاوزها . ويجب التمييز أيضاً بين الديساتير التي تنشئ مراقبة دستورية القوانين وتلك التي لا تنشئها : في هذه الأخيرة أيضاً ، يمكن للمشرع أن يفلت بسهولة من الواجبات والفروض التي يضعها الدستور نظرياً . وحتى الديساتير - القوانين ليست مُكرَّهة بقدر ما تبدو عليه .

في الدول التسلطية ، أهمية الديساتير هي أكثر هشاشة . إنها تحدد مثلاً أو تمهياً ، أكثر مما تحدد واجبات قانونية . من هنا تسمية الديساتير - البرامج . غير أنه يجب التمييز بين الجزء النظامي المحض في هذه الديساتير ، والمتعلق بالاصول وبتنظيم المؤسسات السياسية ، والواجبات والحدود المفروضة على هذه المؤسسات في علاقاتها مع المواطنين . يحترم الجزء الأول بصورة عامة ، أقله شكلياً ، في حين ينتهك الجزء الثاني . لإعلانات الحقوق والضمانات ضد القرارات التعسفية والطعون لتجاوز السلطة الحكومية تبقى دون أي تطبيق . ولكن بإمكان مواطنين جسورين أن يطالبوا بتطبيق المبادئ التي يطرحها الدستور لمواجهة السلطة حينما تصبح الدكتاتورية أقل قمعاً : تطور الاتحاد السوفياتي والديمقراطيات الشعبية في هذه السنوات الأخيرة هو مثال على ذلك . يبقى أن الدستور - البرنامج هو أفضل من انعدام مطلق للدستور .

وأخيراً يجب التذكير بأن مفهوم القانون الدستوري لا يتطابق بالضبط مع مفهوم الدستور . هناك قانون دستوري حتى حين لا يكون ثمة دستور : إذ أن القانون الدستوري هو الذي يُطبق على المؤسسات السياسية . عند وجود دستور ، القانون الدستوري يتعداه بصورة عامة . إذا كانت أهل القواعد القانونية المتعلقة بالمؤسسات السياسية هي متضمنة في الدستور ، فإن عدداً كبيراً من القواعد الأخرى توجد في القوانين العادية ، في الأنظمة ، في المراسيم ، في القرارات ، وحتى في الممارسة ، والعادات ، والعرف والاجتهاد . وعكسياً ، يحصل أن يتضمن الدستور ، لا سيما في جزئه المكرس لإعلانات الحقوق ، قواعد غريبة عن القانون الدستوري ، لأنها لا تتعلق بالمؤسسات السياسية .

حول مفهوم القانون ، انظر تحليل مفيد (من الزاوية الماركسية) ترجمة فرنسية 1975 :

M. et R Weyl, la part du droit dans la réalité et dans l'action, 1968, et Révolution et perspectives du droit, 1974, Egalement E.B. Pasukanis, la Théorie générale du droit et le marxisme, 1924. et K. stoyanovitch, la pensée marxiste et le droit, 1974
المراجع مع وجهان نظر أكثر كلاسيكية : -Lévy, H. Esmein, P. Julliot de la Morandière, L. Bruhl et G. Scelle. J. Brèthe de la Gressaye et ؛ جزء I : 1951 دراسة القانون ؛
M. Laborde- Lacoste مدخل عام إلى دراسة القانون 1947 ؛ C. Du Pasquier مدخل إلى النظرية العامة وإلى فلسفة القانون ؛ Paris et Neuchâtel طبعة ثانية ، 1942 يوجد تحليل أكثر تعمقاً في التقنية القانونية في : F. GénY علم وتقنية في القانون الخاص الوضعي 1914 - 1924 ، 4 أجزاء : L. Duguit, Trauté de droit constitutionnel طبعة ثالثة ، 1927 ، جزء I : M. Réglade العرف في القانون العام الداخلي 1919 .

حول تطور فكرة الدستور في القرن الثامن عشر ، انظر : H. Nézard, Eléments de droit constitutionnel طبعة ثامنة 1927 I صفحة 2 - 6 وما يتبع ؛ P. Duclos مفهوم الدستور أمام الجمعية التأسيسية لعام 1789 ، أطروحة ، باريس 1932 . حول مبدأ « الدستورية » ، انظر : C. H. Mac Ilwain, Constitutionnalism and the changing world طبعة ثانية ، كامبردج (Mass) 1969 ؛ F. D. Wormuth أصول الدستورية الحديثة ، نيويورك 1949 - حول المفهوم الحالي للدستور ، انظر : P. Biscaretti di Ruffia et S. Rozmary الدستور كقانون جوهري في دول أوروبا الغربية وفي الدول الاشتراكية : H. J. Spiro, Government by Constitution المنظومات السياسية للديمقراطية ، نيويورك ، 1965 .

2 - المؤسسات السياسية

الطابع القانوني للمؤسسات السياسية ، الذي يكوّن القانون الدستوري - لا يشكل الجزء الأساسي في هذا الكتاب إلى جانب المؤسسات الرسمية التي يقيمها الدستور والنصوص القانونية الأخرى سوف تُبحث أيضاً المؤسسات الفعلية ، كالأحزاب السياسية والقوى الضاغطة (وتسمى غالباً هذه المؤسسات الفعلية « تنظيمات » لتمييزها عن المؤسسات الرسمية التي يُحتفظ لها بعبارة مؤسسات) . وخاصة ، عندما تُدرس المؤسسات الرسمية ، فهي لا تدرس فحسب بطابعها القانوني : يجلل خاصة سير عملها الفعلي ، وأهميتها الفعلية وموقعها ودورها في المجتمع .

هكذا يتم نقل القانون إلى حقل العلوم السياسية ، الأول ينير الثانية والعكس صحيح . عملنا هذا مركّز إذاً على مقارنة مزدوجة للمؤسسات السياسية : قانونية وسوسولوجية . هذه المقاربة المزدوجة والمترابطة تسم منهجاً أوروبياً وخاصة فرنسياً في تحليل الظواهر الحكومية . وهي تتعارض جذرياً مع المنهج المستخدم في الولايات المتحدة الأمريكية ، حيث تُفصل تماماً مواد القانون الدستوري ، من ناحية ، ومواد الحكم والسياسة ، من ناحية ثانية ، وليس بينها أية علاقات (يُدرس القانون الدستوري من زاوية محض قانونية وإجرائية) .

ويُفسر هذا الفارق التعليمي جزئياً بفارق في التطور التاريخي . ففرنسا تكوّنت كأمة حول الملكية التي استخدمت كثيراً القانون العام لتشديد مؤسسات الدولة وتطويرها . بينما بُنيت الولايات المتحدة انطلاقاً من جماعات قاعدية صغيرة ، طورت بينها علاقات المنافسة والعقود الخاصة ، وبقيت جد حذرة إزاء السلطة العامة : فظل مفهوم الدولة ضعيفاً وغامضاً ، وعنى القانون الدستوري خاصة العلاقات بين الحكام والأفراد عبر الرقابة القضائية من قبل المحكمة العليا .

إن المقاربة الفرنسية للمؤسسات السياسية تكبح تطور علم سياسي حقيقي ، ولكن بإمكانها أن تصبح تريباقاً مفيداً ضد بعض التجاوزات « الوظيفية » أو المنهجية للعلم السياسي المعاصر . وعلى العكس ، تحمل هذه المقاربة حسنة كبيرة للثقيف القانوني . فالدراسة المتواقة للقانون الدستوري وللمؤسسات السياسية تسمح بإعادة القانون إلى سياقه السوسولوجي وبمعرفة معناه الحقيقي بدقة . على هذا المستوى ، إنها جوهرية بالمعنى الاشتقاقي للكلمة : كل ثقافة قانونية لا تتركز بصلابة إليها تبرح مصطنعة .

مؤسسات ، أنظمة ، منظومات

إن « الأدوار » أو إنمّا مع السلوكات ، التي يكوّن مجموعها ثقافة فئة معينة ، يرتبط الواحد منها بالآخر ضمن مجموعات تؤلّف المؤسسات ، والتنظيمات ، والمنظومات التعابير السوسولوجية ليست دائمة الدقة على هذا الصعيد . بالمعنى الواسع للكلمة ، تسمى منظومة كل مجموعة من الأدوار تشكل فيها مختلف العناصر كلاً منظماً وهي مرتبطة ببعضها . بهذا المعنى ، فإن مؤسسة كالبرلمان ، وتنظيماً كالحزب الشيوعي ، هما منظومات أدوار .

يتألف البرلمان من أدوار نائب ، عضو في مجلس الشيوخ ، مرشح ، ناخب ، عضو ، أغلبية ، رئيس لجنة ، مراقب مالية ، وزير ، الخ ، كل هذه الأدوار تشتمل على حقوق وواجبات ، وتفترض مواقف ونشاطات ، بهدف إملاء وظائف معينة . إن الدعامات المادية للمؤسسة (منشآت ، أبنية ، أنظمة ، تقنيات ، الخ) تساعد في تحديد أدوار سائلة الذكر وتسمح بأن تلعب فعلياً . يمكن تقديم الحزب الشيوعي بذات الصورة مع أدوار المنتسب ، المفاضل ، المتعاطف ، الناخب ، أمين سر الخلية ، عضو اللجنة المركزية أو المكتب السياسي ، ومع صحافته ، ومراكزه ، ومقره الرئيسي ، الخ .

غير أن كلمة منظومة تعني بصورة عامة مجموع الأدوار أو إنمّا مع السلوك التي تُكوّن ثقافة فئة معينة وتحددها . وتسمى « منظومة مصغرة » ، هذه المجموعات الضيقة من الأدوار المكونة في داخل منظومة محددة . بهذا المعنى ، البرلمان والحزب الشيوعي هما منظومتان مصغرتان ، (أو فرعتان) / Sous-systèmes / . المنظومات المصغرة هي عديدة جداً ومتنوعة ، يمكن أن تتحدد على قاعدة مكانية : البلديات ، المحافظات ، المناطق هي منظومات مصغرة بالنسبة للأمة . يمكن أن تُحدد أيضاً بخصوصية الأدوار التي تكونها : من هنا ، بحسب البعض ، المنظومة السياسية ، المنظومة الاقتصادية ، المنظومة العائلية ، منظومة الملكية هي منظومات مصغرة بالنسبة للمنظومة الاجتماعية . كما يمكن أن تحدد بوجود فئات خاصة مشكلة داخل الجماعة : الشيوعيون ، الكاثوليك ، الطلاب ، النساء ، يشكلون هكذا منظومات مصغرة . أخيراً ، يمكن أن يحددها تنظيم خاص للأدوار المتعلقة بموضوع ما أو ببعض الوظائف : هكذا ، المؤسسات هي منظومات مصغرة .

في أغلب الأحيان ، كثيرة هي التحديدات السابقة التي تتطابق . فإن التنظيمات هي بصورة عامة مجموعات مكونة داخل جماعة معينة ، وهي مجهزة ببنية معقدة إلى حد كبير تتلاءم مع غايتها ووظائفها . يمكن أن يختلط بين مفهوم المجموعة ومفهوم التنظيم ، إذ أن كل مجموعة تنعم بتنظيم معين وكل تنظيم ينطبق على مجموعة محددة . مفهوم

المؤسسات يغدو على هذا الصعيد غامضاً : يمكن أن ينطبق إما على نوع خاص من المنظومات المصغرة ، أو أن يؤخذ كمرادف لمنظومة مصغرة .

يبدو أن تصور دوركهايم / Durkheim / وأتباعه يتطابق مع هذا المعنى الأخير ، إذ أن عبارة « مؤسسات » بالجمع تعني تقريباً الشيء نفسه الذي تعنيه عبارة « ثقافة » ، بالمعنى الذي نعطيه لها في هذا الكتاب . التحديد الشهير الذي يعطيه فوكوي -Fauconnet و مومس Mauss هو معبر على هذا الصعيد : المؤسسة هي « مجموع من الأعمال أو الأفكار المؤسسة قبلاً ، يجدها الأفراد أمامهم وهي تُفرض عليهم إلى هذا الحد أو ذاك »⁽¹⁾ . يتوافق هذا التحديد مع مفهوم المنظومة المصغرة تماماً ، لأن جميع المنظومات المصغرة - يعني جميع المؤسسات - تعرف الثقافة بأنها قاعدة المنظومة الاجتماعية . من هنا ، أهمل علم الاجتماع قليلاً مفهوم المؤسسات الأكثر استخداماً لدى رجال القانون .

بنظر هؤلاء ، المؤسسة هي مجموع من القواعد القانونية المتعلقة بنفس الموضوع وبنفس الوظائف ، والتي تشكل كلاً منسقاً . بهذا المعنى ، الزواج ، الملكية ، العقد ، البرلمان ، الانتخابات هي مؤسسات . كما يتفق هذا مع تعريف قاموس روبرت : « المؤسسات : مجموع الأشكال أو البنى الجوهرية للتنظيم الاجتماعي ، كما تثبتها القوانين أو الأعراف لمجموعة إنسانية » . سوف نعتف هذا التحديد في شرحنا اللاحق ، مع تكملته حول نقطة جوهرية . المؤسسات ليست فقط « أشكالاً أو بنى » للتنظيم الاجتماعي ، فهي أيضاً تصورات جماعية مقيمة / Valorisées / ، وهذه القيمة تشكل عنصراً جوهرياً لفعاليتها . مشروعية مؤسسة ما - أي امتثالها لمنظومة قيم مجموعة معينة - هي أحد أسس وجودها .

سوف نطلق عبارة تنظيمات على الأشكال والبنى الاجتماعية القائمة في الواقع لا في القانون . فالمؤسسات هي ، بشكل من الأشكال ، التنظيمات الرسمية للمجتمع ، والتنظيمات هي المؤسسات غير الرسمية . « رسمي » هنا لا تحمل فقط معنى قانونياً (= المعترف به من قبل القانون) بل أيضاً معنى سوسولوجياً (= المعترف به من قبل منظومة قيم المجموعة الإنسانية) . هكذا ففي المفهوم التقليدي للبرلمانية الفرنسية ، الأحزاب السياسية وأكثر من ذلك القوى الضاغطة هي تنظيمات فعلية ، غير معترف بها من قبل القانون الدستوري ومعتبرة أقل مشروعية من البرلمان أو الانتخابات التشريعية . بالطبع ، إن الحدود بين المؤسسات والتنظيمات ليست بجامدة . بعض التنظيمات تتأسس ، إذا صح التعبير : الأحزاب تنزع لأن يُعترف بها من قبل الدساتير وأن تعتبر

(1) مقالة علم الاجتماع ، في الموسوعة الكبرى .

كأدوات مشروعة للتعبير السياسي ، ولكنها رغم هذا أقل رسمية من البرلمانات .

سوف نحدد لاحقاً المؤسسات السياسية بالنسبة للمؤسسات الأخرى . لنذكر فقط ، لمزيد من الوضوح ، بأن المؤسسات التي تناوّلها ، هي تلك المتعلقة بالسلطة في الدولة . رئاسة الجمهورية ، رئيس الوزراء ، الوزراء ، البرلمان ، المحكمة العليا ، الانتخابات هذه هي المؤسسات السياسية الرئيسية . كل واحدة منها ترتبط بالأخرى ، والكل يتحرك ضمن منظومة . أما النظام السياسي فهو منظومة مصغرة مكونة من مجموع المؤسسات السياسية لمنظومة اجتماعية . النظام البرلماني ، النظام الرئاسي ، نظام الحزب الواحد ، الخ . : هذه هي بعض نماذج الأنظمة السياسية . وهي محددة إلى حد ما ، كما يحدد ماكس فيبر / Max Weber / « النموذج المثالي » الذي يساعده في تحليل المجتمعات . انطلاقاً من التحليل المقارن لأنظمة واقعية ، نكون نمطاً مشتركاً لعدد منها ، ذا طابع مجرد وممنهج ، يساعد على تفسيرها .

بالنسبة للبعض ، « النظام السياسي » و « المنظومة السياسية » هما عبارتان مرادفتان : كلتاهما تعنيان المجموع المنسق من المؤسسات السياسية ، الذي يشكل المنظومة المصغرة السياسية للمنظومة الاجتماعية . وبحسبنا ، عبارة « منظومة سياسية » تعني كلاً أوسع من عبارة « نظام سياسي » . فإن دراسة المنظومة السياسية ليست فقط تحليل مؤسساتها وتنظيمها المنسق في نظام سياسي . بل هي أيضاً دراسة علاقات هذا النظام مع العناصر الأخرى للمنظومة الاجتماعية ، الاقتصادية ، التقنية ، الثقافية ، الأيديولوجية ، التاريخية ، الخ .

بهذا المعنى ، نسمي منظومة سياسية ، مجمل المنظومة الاجتماعية المدروسة ، مع تركيزها على مظاهرها السياسية . وإن مقارنة كهذه تبررها واقعة أن المنظومة السياسية هي الإطار العام للمنظومة ، حيث تنتظم فيما بينها عناصرها المختلفة ندرك على نحو أفضل تفاعلات هذه العناصر والتمفصل العام للمنظومة الاجتماعية إذا تناولناها من الزاوية السياسية يمكن إذن دراسة المؤسسات السياسية بطريقتين : من ناحية ، من حيث هي تشكل منظومة مصغرة خاصة ، نسميها النظام السياسي ؛ من ناحية ثانية ، من حيث هي مرتبطة على نحو وثيق بكل العناصر الباقية للمنظومة الاجتماعية ، والتي تضمن تنسيقها وانتظامها . في هذا الكتاب ، سوف توسع المقاربة الأولى أكثر من الثانية لأن هدفه الخاص هو دراسة المؤسسات السياسية . لكن الثانية سوف تحتل مكاناً مهماً ، أكبر بكثير مما تحتله في الأعمال الأخرى التي تعالج المادة ذاتها ، لأننا نعتقد أن المؤسسات السياسية والنظام السياسي الذي تكوّن ، لا يمكن إدراكها حقيقة إلا بعد إعادة موضعها

في رحم المنظومة الاجتماعية التي تشكل إطارها وآلياتها المنظمة .

مؤسسات سياسية ومؤسسات غير سياسية

تدرس فقط في هذا الكتاب المؤسسات السياسية للدول ، مما يستثني فئتين أخريين : المؤسسات السياسية للجماعات والفئات الخارجة عن إطار الدولة والمؤسسات غير السياسية للدولة . ينبغي إعطاء بعض التوضيحات حول هذا الموضوع دون أن ننسى أن هذه التميزات لا تحمل إلا قيمة تعليمية وهي قابلة للجدل من الناحية العلمية . لن ندخل في سجلات مدرسية على هذا الصعيد ، مع أن بعضها هو على شيء من الإفادة .

أهم هذه التميزات تلك المتعلقة بالعلاقات بين السياسة والدولة . يذهب البعض إلى أن السياسة هي علم « الدولة وحدها » ويذهب آخرون إلى أنها علم السلطة في جميع الجماعات ، الإنسانية ، في جميع الفئات (أو المجموعات) الاجتماعية ، وليس فقط في الدولة . الطرح الأول ، دافع عنه خاصة رجال القانون ، الذين يعتبرون أن للدولة طبيعة خاصة . أما الطرح الثاني فيتمسك به علماء الاجتماع ، الذين يعتقدون بأنه يجب دراسة السلطة على نحو مقارنة في كل المجموعات الإنسانية . تدريجياً ، تفوق الطرح الثاني على الأول . وهذا التفوق هو منهجي . إذا درسنا من زاوية مقارنة السلطة في جميع المجموعات الإنسانية ، سوف نكتشف الفوارق المحتملة من حيث طبيعتهما ، بين السلطة في الدولة والسلطة في المجموعات الباقية . وعلى العكس ، إذا اكتفينا بدراسة السلطة في إطار الدولة وحدها ، نمتنع عن مقارنتها مع المجموعات الإنسانية الأخرى ولا نلاحظ تالياً بأن الفارق من حيث طبيعة هاتين السلطتين الذي وضعناه مسبقاً ، لا يوجد ربما في الوقائع .

بالإمكان الرجوع إلى نقاش هذه المسألة في كتابنا « علم إجتماع السياسة » . من غير المفيد إعادة طرحه هنا ، لأن المسألة غير مطروحة . حتى ولو اعتقدنا بأن السياسة هي علم السلطة في جميع المجتمعات ، في جميع الجماعات ، في جميع المجموعات ، يمكننا أن ندرس على نحو خاص السلطة في هذه أو تلك الفئة من المجتمع ، من الجماعة ، من المجموعة . هذا بالضبط ما نشرع به في هذا الكتاب نحلل فقط المؤسسات السياسية للدول ، مع أننا نعتقد أن كل باقي المجموعات الإنسانية هي أيضاً مؤسسات سياسية . وإذا كنا لا نوضح في كل مرة بأن الموضوع يتعلق بالمؤسسات السياسية للدولة ، فلأن عبارة مؤسسات سياسية تقتصر على هذا المعنى في اللغة الشائعة . إن الالتزام بهذه العادة ، يسهل علينا المهمة . وهذا لا يمنعنا من اعتبار أن لعبارة مؤسسات سياسية ، من وجهة نظر علمية معنى أوسع ، وأنها تشمل المؤسسات المتعلقة بالسلطة في كل

المجتمعات ، كل المجموعات ، كل الجماعات .

من ناحية ثانية ، إن المؤسسات السياسية التي نتناولها هنا لا تشمل على كل مؤسسات الدولة المتعلقة بالسلطة ولكن فقط بعضها . ينبغي التمييز على هذا الصعيد بين المؤسسات السياسية من ناحية والمؤسسات الإدارية والقضائية من ناحية ثانية . هنا أيضاً ، أنها تميزات عملية وتعليمية وليست تمييزات علمية . إن التمييز بين السياسة والإدارة يركز إلى فكرة أساسية تقول أن السياسة تخص القرارات الجوهرية ، والمواقف العامة والتوجهات الإجمالية ، وأن الإدارة يجب أن تُعنى بالتطبيق العملي لهذه القرارات ، لهذه المواقف والتوجهات ، في تفاصيلها ، وعلى مستوى المواطنين .

حاول القانونيون توضيح هذا التمييز ، بإبرازهم التعارض بين القواعد العامة وغير الشخصية ، المتضمنة في القوانين والأنظمة ، والإجراءات الفردية المتخذة لتطبيقها ولكن ، لا يمكن المبالغة بين السياسة والتشريع من ناحية ، والإدارة والإجراءات الفردية ، من ناحية ثانية . فالقانون المتعلق بتنظيم الشيكات البريدية هو قانون إداري أكثر مما هو سياسي ، تعيين وزير ، سفير ، محافظ ، هو قرار سياسي أكثر مما هو إداري .

الاتجاه الحالي هو للتمييز بين السياسة والإدارة ، ليس من حيث الصفة العامة أو الفردية للإجراءات المتخذة ، بل من حيث أهمية القرارات ، كما ألمحنا إلى ذلك . يُتجه اليوم إلى فصل مؤسسات الدولة إلى مستويين : المؤسسات السياسية تقع في المرتبة العليا ، والمؤسسات الإدارية في المرتبة السفلى والتابعة . ويتطابق هذا المفهوم إلى حد كبير مع تمييز الدساتير الاشتراكية بين « السلطة السياسية للدولة » و « السلطة الإدارية للدولة » . إلا أن تمييزات كهذه لا تتضح إلا على مستوى التحديدات القانونية عملياً ، هناك دوماً قاسم مشترك بين المؤسسات السياسية والمؤسسات الإدارية . فالموظفون الكبار ، وأجهزة الدولة الرفيعة ، ينتمون إلى الأولى والثانية معاً : رسمياً ، لا يتدخلون في التطبيق ، عملياً ، يلعبون غالباً دوراً بالغ الأهمية في القرار .

تظهر صعوبات أخرى عندما نريد التمييز في دولة ما بين المؤسسات الوطنية والمؤسسات المحلية . فأمام سلطة حكومية تعمل في منطقة إقليمية خاصة - كالمحافظ في إطار المحافظة ورئيس الجامعة في إطار أكاديميته - نصطدم بالمشكلة السابقة ذاتها : إنه موظف كبير ، ليس نظرياً ، إلا سلطة إدارية ولكنه يلعب دوراً سياسياً . وتختلف المشكلة مع السلطات المحلية المستقلة عن المؤسسات الوطنية : مختار بلدة ، الحاكم المنتخب لمنطقة ، الخ . سوسولوجياً ، إنها مؤسسات سياسية لمتحدات Communautés / غير متحد الدولة . عملياً ، هذه المتحدات الأخرى هي تابعة إلى

حد ما للدولة ومندجة فيها . إن العلاقات الفعلية بين الدولة والمتحدات المحلية ، أي وجود ودرجة المركزية ، أو اللامركزية أو الفدرالية ، هي عنصر مهم جداً في النظام السياسي .

التمييز بين « السياسي » والقضائي هو أكثر دقة نسبياً هدف المؤسسات القضائية هو تطبيق القوانين في حالة النزاع حول تفسيرها (محاكم مدنية) أو عند خرق الأحكام التي تصف بعض الأعمال بالجرائم ، بالجنح أو بالمخالفات (محاكم جزائية) لهذه المؤسسات أهمية سياسية قصوى ، لا سيما الثانية منها ، التي تلعب دوراً رئيساً على مستوى الحماية التي تؤمنها الدولة في الدول الليبرالية ، يُجهد لجعلها مستقلة عن المؤسسات السياسية ، دون التوصل دوماً إلى هذا الهدف المرجو . هذه المسألة هي من الأهمية بمكان من حيث طبيعة وسلطات المؤسسات السياسية وسوف نبثها في هذا الكتاب .

في السنوات 25 - 30 ، اطلق موريس هوريو / Maurice Hauriou / نظرية متميزة حول موضوع المؤسسة ، Théorie de l'institution et de la fondation (essai de vitalisme social), IV ، Cahier de la Nouvelle Journée ، 1925 . يرى هوريو أن « المؤسسة هي فكرة عمل أو مشروع يتحقق ويدوم قانونياً في وسط اجتماعي ؛ لتحقيق هذه الفكرة ، تتكون سلطة توفر لها أجهزتها ؛ من ناحية ثانية ، بين أعضاء المجموعة الاجتماعية المعنيين بتحقيق هذه الفكرة ، تولد مظاهر تقارب توجهها أجهزة السلطة وتنظمها أصول وقواعد » . هذه النظرية ، الغامضة إلى حد كبير ترتكز إلى رصد غير كافٍ للوقائع : فهي تعطي حصة كبيرة جداً للعنصر العقلاي والواعي كما للظواهر القانونية . ولقد أعيدت صياغتها وتم توسيعها على يد أحد تلامذة هوريو ، جورج رنار Renard ، الذي فاقم طابعها المثالي والأخلاقي (G. Renard, La Théorie de l'institution, essai d'ontologie juridique, 1930; Philosophie de l'institution, 1939; Le droit constitutionnel et la théorie de l'institution, dans Mélanges Carré de Malberg, 1933) .

عن مفهوم المؤسسات السياسية ، انظر . م . دوفرجه ، علم اجتماع السياسة ، 1973 ، خاصة ص 22 وما يتبع ، و ص 233 وما يتبع ، والبيبلوغرافيا في الصفحات 263 - 265 .

عن التمييز بين المؤسسات السياسية والمؤسسات الإدارية ، انظر : أبحاث في القانون الإداري : E. Sayagues- Laso, Traité de droit administratif, 2 vol, 1964 الرئيسية : A. de Laubadère, Traité élémentaire de droit administratif 3 vol; 1967- 1977; G. Vedel, Droit administratif, 1973 ومؤلفات العلم الإداري ، خاصة (وآخرون) G. Vedel, Traité de science administrative, Paris- La Haye 1966; B. Gournay, J. F. Kestler et J. Siwek- Pouydesseau, Administration Publique, Paris, 1967 عن المؤسسات القضائية ، انظر : P. Cornu et J. Foyer, Procédure civile, 1957; J. Vincent, Procédure civile, 1969; M. Rousselet, Histoire de la magistrature 1957; Casamayor, les juges, 1957 والإضافية في الصفحات 195 وما يتبع .

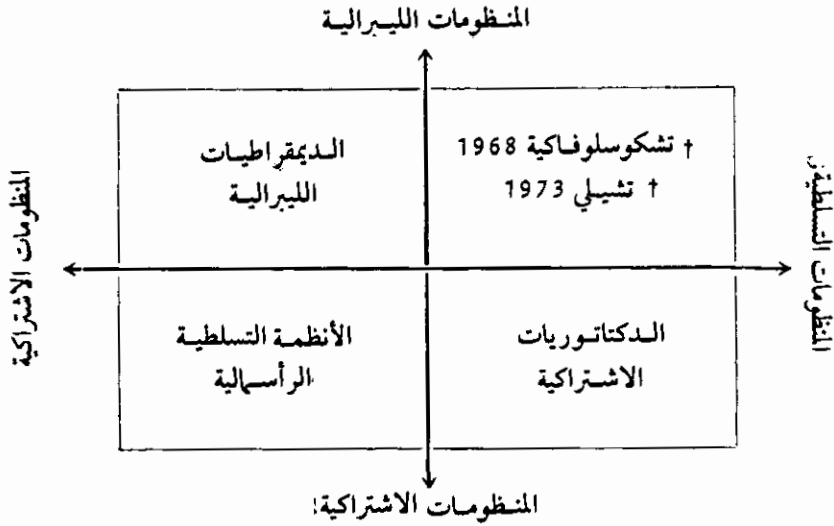
تصميم الكتاب

يتناول هذا العمل المنظومات السياسية الكبرى العاملة حالياً في العالم . لتصنيف المنظومات السياسية القائمة ، جمعنا بين تعارضين : بين الأنظمة الليبرالية والأنظمة التسلطية من ناحية ، وبين المنظومات الرأسمالية والمنظومات الاشتراكية من ناحية ثانية . التعارض الأول ، يستند إلى بنية المؤسسات السياسية نفسها ، والثاني إلى الظروف الاقتصادية والاجتماعية . الأول هو التمييز الجوهري للدول الغربية ، والثاني هو التمييز الجوهري للدول الشيوعية .

بجمعنا هذين التعارضين نجد أنفسنا أمام أربعة نماذج من المنظومات السياسية ، الثلاث الأوائل فقط تعمل حالياً : الديمقراطيات الرأسمالية (المنظومة الغربية) ، الدكتاتوريات الاشتراكية (منظومات بلدان أوروبا الشرقية) والأنظمة الاستبدادية الرأسمالية (ملكيات قديمة ودكتاتوريات فاشية أو محافظة) . النموذج الرابع - الديمقراطيات الاشتراكية - لم ير النور بعد . وهذا لا يعني أنه لا يمكنه أن يعمل . عديدون هم الناس في العالم الذين يأملون بأن يرى النور يوماً . . كل من الأمتين الكبيرتين اللتين تهيمنان على العالم - الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي - تجهدان على العكس لمنع تحقق هذا الأمل . فكلما حاولت دكتاتورية اشتراكية التطور نحو الديمقراطية دون التخلي عن الاشتراكية ، قطعت الجيوش السوفياتية تجربتها بعنف (سراغ 1968) . وكلما حاولت ديمقراطية رأسمالية أن تتطور نحو الاشتراكية دون التخلي عن الديمقراطية ، ساعدت الاستخبارات الأميركية عسكريها الفاشيين لإغراق التجربة بالدم (سانتياغو ، 1973) .

يمكن تمثيل تصنيف المنظومات السياسية المدروسة في هذا الكتاب بواسطة محورين عاموديين ، الأول يصور تعارض المنظومات الليبرالية والمنظومات التسلطية والثاني يصور

تعارض المنظومات الرأسمالية والمنظومات الاشتراكية . نحصل هكذا على أربعة مربعات (انظر رسم 1 ، أسفل) . المربع الرابع يبقى فارغاً ، وضعنا فيه تجريبي تشيكوسلوفاكيا وشيلي ، كل واحدة منهما مطبوعة بالعلامة التي تسبق اسم الفقيه .



رسم 1 - تصنيف الأنظمة السياسية

سوف ندرس بالتوالي النماذج الثلاثة الكبرى للمنظومات السياسية الرئيسية التي تعمل حالياً . وقبلأ ، سوف نصف في القسم الأول من هذا الكتاب النمط العام الذي تستلهم منه كل الأنظمة إلى هذا الحد أو ذاك ، وأحياناً لتستير نظام مختلف تماماً ، إنه النمط الديمقراطي ، تاريخياً ، تطور هذا النمط مع تطور الأنظمة الليبرالية الرأسمالية ، التي يشكل نمطها الخاص . بيد أن الليبرالية فرضت تدريجياً ، بحيث أنه حتى الأنظمة التي ترفضها كلياً أو جزئياً ترجع إليها كمعيار بشكل من الأشكال فتضطر هذه الأنظمة إلى إرساء الانتخاب العام ، انتخابات الحكام ، البرلمانات ، ولو اقتصر ذلك على الظاهر والصورة ليس إلا .

بييلوغرافية عامة

لا يوجد أي عمل يغطي مباشرة مجمل المسائل المعالجة في هذا الكتاب على القارىء إذا أن يرجع إلى البييلوغرافيات الخاصة في نهاية كل مقطع ، أو في مستهل بعض الفصول . قبل قراءة هذا الكتاب ، ننصح بالعودة إلى « موريس دوفرجه » ، علم اجتماع السياسة ،

(صدرت ترجمته عن المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر ببيروت 1992) ، ومدخل إلى السياسة ، 1964 ، لوضع المسائل المدرسة هنا في سياق أوسع . من ناحية أخرى ، يمكن مقابلة هذا العمل بكتب أخرى عاجلت جزءاً من هذه المسائل في مقاربة مختلفة : مثلاً ، A. Hauriou ، القانون الدستوري والمؤسسات السياسية ، طبعة رابعة ، 1975 (طبعة سادسة راجعها ، J. Gicquel et P. Gélard ، 1975); R. Macridis et B. E. Brown, Comparative Politics: notes and reading, 4^e éd; Homewood (III), 1972, G. J. Friedrich, Constitutionnal government and democracy, 4^e éd, 1968 waltham (Mass).

بما يخص النصوص الوثائق ، العودة لـ موريس دوفرجيه ، دساتير ووثائق سياسية طبعة ثامنة ، 1978 .

حول غالبية المسائل يمكن الاطلاع على :

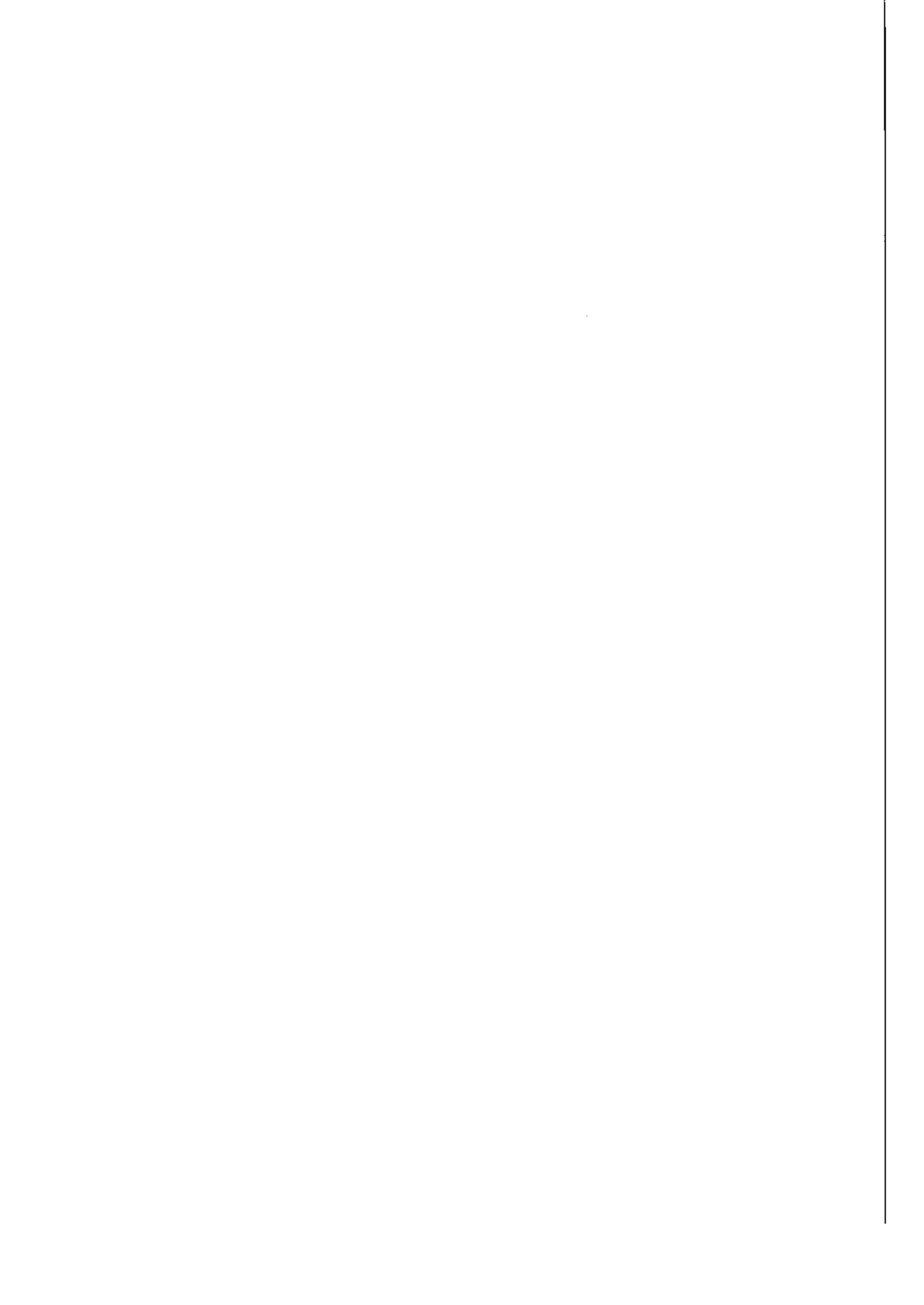
L'International Encyclopedia of the social Sciences, New York, 1968, 17 vol

عرض شامل نجده في :

G. Burdeau, Traité de science politique, 2^e éd, 1966- 1978, II vol.

لتكملة البيبليوغرافيات المذكورة لاحقاً نعود أساساً إلى البيبليوغرافيا الدولية للعلوم السياسية ، جزء واحد في السنة منذ 1953 (الأونيسكو) . والبيبليوغرافيا التضمنة في المجلة الفرنسية للعلوم السياسية ، والتي تحتوي على تعليقات ذكية ، هي جد عملية .

مجلات العلوم السياسية هي عديدة جداً في فرنسا ، المجلة الفرنسية للعلوم السياسية تلعب دوراً أساسياً ، المجلة الفرنسية لعلم الاجتماع هي مهمة . المجلة الأميركية للعلوم السياسية أساسية على الصعيد الدولي . تحتوي « مجلة القانون العام والعلوم السياسية » على حوليات مفيدة لأعمال البرلمان الفرنسي . كما نجد تحليلاً لمجمل مقالات المجلات والصحف وعلى نحو منتظم في « النشرة التحليلية للتوثيق السياسي ، الاقتصادي والاجتماعي المعاصر ، التي تصدر كل شهر منذ 1947 . أما تحليل مقالات المجلات وحدها ، فنجد في التوثيق السياسي الدولي (International, Polotical science abstraits) المنشورة برعاية الأونيسكو (أربعة أعداد في السنة منذ 1950) .



القسم الأول

النمط الديمقراطي

ليست كل أمم العالم الحالي ديمقراطية : على العكس ، غالبيتها هي أحادية ، وعلى درجة من القمعية . لكنها جميعها تدعي الانتماء للقيم الديمقراطية ، تعلن أنها ديمقراطية وتأخذ كمعيار النمط الديمقراطي . جميعها ، تقريباً ، تملك دساتير ، مع أن عدداً كبيراً منها ليست سوى دساتير-برامج . جميعها ، تقريباً ، تلجأ إلى الانتخاب العام ، مع أن الانتخاب ليس حراً في عدد كبير منها ويقتصر فقط على الموافقة الالزامية على مرشحين وحيدين . جميعها ، تقريباً ، لديها برلمان ، مع أن دور هذا الأخير يبقى ضعيفاً ، إن لم يكن غير موجود ، في الأعم الأغلب . لدى جميعها ، تقريباً ، منظومة قضائية مستقلة شكلياً ، مع أن القضاة ليسوا غالباً سوى مجرد موظفين لدى السلطة .

إن النمط الديمقراطي الذي يشكل قاعدة كل المنظومات السياسية القائمة ، على الأقل نظرياً ، تطور عبر احداها : المنظومة الليبرالية الرأسمالية . إنه يعمل فعلياً في الأمم المسماة غربية : أوروبا الغربية ، الولايات المتحدة الأمريكية كندا ، اليابان ، استراليا ، زيلندا الجديدة ، الخ . في الأمكنة الأخرى ، هو أشبه بزينة مصطنعة ملصوقة على بناء ، ومتعارضة مع هندسته تماماً . غير أن مجرد ادعاء الأنظمة التسلطية المعاصرة انتهائها للنمط الديمقراطي هو مسألة لا يستهان بها . يعني هذا أن هذه الأنظمة تتعارض مع منظومة القيم التي تتمتعير إليها في العلن ، أي أنها ليست مشروعة كاملاً بنظر مواطنيها . وبما أن المشروعية هي إحدى الأسس المهمة للسلطة السياسية ، فإنه يمكن القول أن السلطات التسلطية هي أضعف أساساً من السلطات الديمقراطية ، في منظومة قيم العالم المعاصر .

سوف نتطرق أولاً لتكوين النمط الديمقراطي وانتشاره الحالي ، ثم لميزاته الرئيسية : انتخاب المواطنين ، البرلمانات ، القضاة المستقلون . حول كل من هذه

النقاط ، سوف نبحث مبادئ وأوليات النمط ، مع التمييز بين شكل تطبيقها في الدول حيث يشكل الأساس الفعلي للمنظومة السياسية (الديمقراطية الغربية) وشكل تطبيقها في الدول حيث لا يعدو عن كونه مرجعاً نظرياً ، دون تطبيق فعلي .

الفصل الأول

تطور النمط الديمقراطي

من الضروري أن تميز بين النمط الديمقراطي كما يعمل فعلياً في الدول الغربية ، والصورة المكونة عن هذا النمط ، وبالفعل حتى الدول الغربية ، التي تطبق فعلياً هذا النمط ، فهي لا تطبقه بشكل يوافق تماماً الصورة المكونة ، والتي تكونها هذه الدول أيضاً عن هذا النمط . مثال البرلمان هو نموذجي على هذا الصعيد : فيما يحتل دوراً مركزياً ومهيماً في النمط المتصور ، فإن دوره الحقيقي يبقى ضعيفاً للغاية في غالبية بلدان الغرب ، باستثناء الولايات المتحدة الأمريكية .

النمط الديمقراطي هو الديمقراطية الليبرالية كما عملت في البلدان الرأسمالية المتقدمة بين 1870 و 1939 تقريباً . في هذه البلدان ذاتها ، تعمل اليوم منظومة سياسية متمايزة بعمق اقترحنا تسميتها « التكنوديمقراطية » . غير أن المواطنين لم يعوا تماماً هذا التطور وهم يستمرون بذكر بنى وقيم النمط الديمقراطي الليبرالي . إلا أن هذا التشويه يظل أخف في هذه الحالة ، منه في حالة الأنظمة التسلطية ، حيث يعلن كمرجع وأساس دون تطبيقه . في التكنوديمقراطيات ، يُرجع إليه ويُطبق : غير أن التطبيق لا يتوافق تماماً مع الاستشهاد .

I.- تكوين النمط الديمقراطي

إن النمط الديمقراطي ليس بناء مصطنعاً شيده منظرون ، قانونيون أو علماء سياسة ، كما كان يزعم أعداؤه المحافظون في السنوات 30 . إنه نتيجة تطور تاريخي تكوّن عبر قرون عديدة في أوروبا الغربية . عدد كبير من مؤسساته أخذت من المنظومات السياسية السابقة ، لا سيما من الملكيات الأرستقراطية التي عاشت في هذه المنطقة من العالم قبل القرن التاسع عشر . لكن تم نقلها ، تحويلها وتكييفها كي يسعها الذوبان في منظومة جديدة . هذا الاستخدام للأدوات يتكرر غالباً في مسار تطور المجتمعات .

المنظومة الجديدة تستخدم كأدوات عناصر منظومات قديمة ، تغيرها لتكييفها مع منطقتها الخاص : مثلما تستخدم عواميد وأحجار الأثار القديمة في بناء الأبنية اللاحقة .

1 - تشكيل النمط

تشكل النمط الديمقراطي في قلب المنظومة الأرستقراطية والملكية التي كانت تسود في أوروبا قبل الثورة الفرنسية والتي يسميها الفرنسيون « النظام القديم » / Ancien Régime . الحافز الأول أعطي منذ حوالي تسعة قرون ، عندما حسنت اكتشافات تقنية عديدة (المناوبة الزراعية الثلاثية ، الحبوب الجديدة ، طوق القرن ، بيطرة الحيوانات ، محراث غير متماثل ذو أذن ومقلب ، أدوات حراثة حديدية ، طواحين هيدرولية وهوائية ، حاملات السكّان والبورصة) في أوروبا الغربية المردود الزراعي وشروط النقل . ارتفع مستوى المعيشة ، وازداد عدد السكان ، تعددت الطرقات والجسور ، وتطورت الإقالات الإنسانية بفضل الحج والحروب الصليبية . فعوض عن إنتاج مقفل داخل مجالات واسعة ، كان الاتجاه نحو إنتاج للتبادل . بقيت الزراعة مسيطرة ، إلا أن التجار والحرفيين ورجال المال لعبوا دوراً متنامياً . هكذا ، تشكلت طبقة جديدة ، متجمعة في المدن : البورجوازية (Les Bourgeois هم سكان الـ bourgs البلدات / بالمعنى الحرفي للكلمة) .

لا تتميز البورجوازية فقط بالمجال الذي تنشط فيه (حرفة ، صناعة ، تجارة ، تجارة كبيرة ، مصارف ، خدمات ، الخ) ، ولكن أيضاً بالطرق التي تستخدمها . مع البورجوازية غداً الربح هو المحرك الأساسي للاقتصاد ، فيما كان الانتاج الاقتصادي مستنداً إلى استثمار الملكيات الكبرى حيث تختلط مفاهيم الخدمة ، الجماعة ، الروابط الشخصية الامتيازات ، المصاف (الاجتماعي) ، مع مفهوم المردود . هكذا ، أدى تطور القوى الانتاجية إلى انقلاب في البنى . القيم الاجتماعية أفضى في النهاية إلى المنظومة الديمقراطية - الرأسمالية . لكن سيرورة التطور هذه كانت طويلة . حتى القرن الثامن عشر ، تقدمت المنظومة الجديدة في بلد واحد فقط ، انكترا . ولم تنعم في كل الغرب إلا بعد الثورتين الأميركية والفرنسية .

ولادة النمط في انكلترا

على مدار زمن طويل ، كان الانتاج من النمط الرأسمالي والبورجوازية التي تنشطه يمثلان أقلية في عالم تهيمن عليه الزراعة التقليدية . في القرن الحادي عشر ، حصل البورجوازيون على حريات بلدية بفضل تطور « الكومونات » ، أي المدن المستقلة الخارجة عن سلطة الأسياد والمطارنة أو التي تتقاسم معهم السلطة . الكومونة أو البلدة

المستقلة يديرها جهاز من القضاة المنتخبين . لا يخضع سكانها للسخرات والرسوم الإقطاعية . يشكلون ميليشيات للدفاع عن أنفسهم ضد مهاجرين محتملين ، خلف الأسوار التي تحيط بالمدينة : ليسوا بحاجة إذاً لحماية الأسياد . لديهم محاكمهم الخاصة لتنظيم نزاعاتهم وضرائبهم الخاصة لتأمين الخدمات العامة في المدينة تظهر هذه البلديات كجزيرات بلوتوديمقراطية (الانتخاب محصور والأغنياء يسيطرون) في رحم عالم أرستقراطي . غير أن طابعها يبقى غامضاً . لأنها هي أيضاً إقطاعات جماعية ، مندججة في الإقطاعية : حققها بالحصول على شعار النبالة هو نموذجي على هذا الصعيد .

٦ - جمعيات السلطات

في القرن الرابع عشر ، ارتفع تمثيل البورجوازية في المستوى البلدي إلى المستوى الوطني ، مع انتشار « جمعيات السلطات » في كل أوروبا . ولم تكن هذه مؤسسة جديدة ، بل تحويل للمؤسسة الإقطاعية القديمة ، مؤسسة المجالس الكبرى ، بلاطات الملك ، ساحات آذار أو أيار . كمن التجديد في إضافة عنصر جديد : انضمام بورجوازيو المدن . وحملت الجمعيات المكونة أسماء مختلفة تبعاً للبلدان : السلطات العامة ، كورتيس / Cortès / دييت (*) / Diète / (***) ، برلمان ، الخ .

● بنية جمعيات السلطات - يجري التمييز عادة بين ثلاث « سلطات » (بمعنى « وضعيات اجتماعية ») : الكهنوت ، النبلاء ، والبورجوازية . في اسكندنافيا ، هناك أربع « سلطات » : الفلاحون الأحرار يشكلون فئة تضاف إلى السابقة . كل « سلطة » تمثل بشكل مميز : تجري الانتخابات في كل منها ، ويجلس منتخبوها على نحو منفصل ، ما خلا حالات استثنائية . لجمعيات السلطات هذه طابع غامض ، مثل البلديات . فمن ناحية ، ينتخبُ البورجوازيون حسب أصول حديثة إلى حد كبير . ومن ناحية ثانية ، إضافة ممثلين من الإقطاعات الجماعية التي تكونها البلديات يمكن أن تعزز المنظومة الإقطاعية . مثلاً ، حاولت السلطات العامة الفرنسية / Etats généraux / جعل الملكية انتخابية ، ما كان من شأنه أن يؤدي إلى النظام الأرستقراطي على غرار النظام البولوني .

إن الضرورات المالية تلعب دوراً مهماً في هذا التحويل للجمعيات الإقطاعية إلى جمعيات سلطات . في عالم من الاقتصاد المقل ، كان السلطان القروسطي يأخذ من

(*) Cortès : جمعية تمثيلية باللغة الأسبانية (مترجم) .

(**) Diète : جمعية سياسية في بعض دول أوروبا (مترجم) .

أملاكه الخاصة أساس الحاجات المالية لسير المصالح العامة . كان بإمكانه إذا الاستغناء عن « مساعدة » مُقطعيه دون صعوبات كثيرة . أما سلطان القرن الرابع عشر فكان يعيش في عالم مختلف جداً ، حيث أصبحت التبادلات الاقتصادية متطورة جداً ، حيث التقنيات العسكرية الأكثر تعقيداً جعلت الجيوش والحروب أبهظ ثمناً ، حيث اتساع الإدارة استلزم ثروات كبيرة . بالنسبة إليه ، كان يجب أن تصبح المساعدات الإقطاعية ضرائب حديثة . وينبغي طلب ذلك من جميع الذين يجوزون على ثروات ، خاصة البورجوازيين ، هذه الطبقة التي كانت في أوج انطلاقتها .

● اتساع جمعيات السلطات - كانت تجتمع هذه الجمعيات بصورة عامة لتقديم مساعدات ، لكنها راحت تتجه إلى المطالبة بجدول مالي لتبرير الطلبات الملكية ، إلى مراقبة جباية الضرائب ، إلى طلب تفسيرات حول استخدام الاعتمادات الممنوحة ، وأخيراً إلى التدقيق في الحسابات . كل هذا فتح الطريق أمام السلطة الميزانية والمالية للبرلمانات الحديثة . ثم ارتقت أيضاً إلى الرقابة السياسية ، عبر صياغة شكاوى قبل منح المساعدات . في انكلترا ، كان على الملك أن يرضي بالوزراء عامي 1340 و 1371 كي يحصل على النقود التي يطالب بها . عام 1376 ، أرغم البرلمان الملك على محاكمة محتلسين على يد اللوردات : هذا هو أصل إجراء المحاكمة البرلمانية (Impeachment) . في فرنسا ، فرضت السلطات / Etats / سنة 1357 مجلس وصاية على ولي العهد . وقد شجّع أحياناً الملوك هذا الدور السياسي لجمعيات السلطات بجعلها تغطي قرارات لصالح التاج . نفى ولي العهد شارل ، عبر السلطات العامة الفرنسية في عام 1359 معاهدة لندن ، الموقعة من قبل والده المسجون ، عام 1399 أيد البرلمان البريطاني خلع ريشار الثاني واغتصاب هنري الرابع للعرش ؛ عام 1461 ، تحالف مع إدوارد الرابع ، في اسكتلندا ، قرّرت جمعية كالمار ، / Kalmar / الاتحاد بين الممالك الثلاث ، الخ .

2 - البرلمان البريطاني

والغيت « جمعيات السلطات » في كل الأمكنة ، خلال القرنين اللاحقين ، ما عدا في بريطانيا . في فرنسا ، لم تعد تجتمع السلطات العامة بعد عام 1614 : لم تجتمع إلا عام 1789 ، ولكن في ظروف جد مختلفة . في أسبانيا ، تضاءلت أهمية الكورتيس ابتداء من القرن السادس عشر ؛ توقفت اجتمعاتها في كاستيليا . في نهاية القرن السابع عشر ، لم تعد جمعيات السلطات موجودة في كل الأمم الكبرى ، ما عدا انكلترا . في الوقت نفسه الذي كانت تنهار منه هذه البرلمانات الجنيينية في أوروبا ، أطلق البرلمان البريطاني حربه الحاسمة ضد الملك ، والتي ستؤدي إلى إعدام شارل الأول ، إلى التشييد المؤقت

للجمهورية وأخيراً إلى إرساء ملكية مرهقة .

● عوامل تطوير البرلمان - هذا التطور للنمط الديمقراطي في بريطانيا العظمى يأتي كما يبدو من واقعة أن جزءاً من الأرستقراطية العقارية دخل بسرعة في إنتاج من نمط رأسمالي ، مبني على الربح : فأصبحت إذاً الحليف الطبيعي للبورجوازية ، التي تركز إلى ذات القاعدة الاقتصادية . هكذا ، تكونت طبقة متوسطة ، لم تكف قوتها الإنتاجية عن التوسع حتى غدت مهيمنة . صعود البرلمان ، وهو التعبير عن هذه الطبقة المتوسطة ، ليس إلا نتيجة تطور هذه الأخيرة . في المجتمعات الزراعية أساساً ، كانت البورجوازية المدنية ضعيفة جداً ، لا تنعم إلا بقواها الذاتية ، الأمر الذي كان يمنع حصول تغييرات أساسية وإقامة منظومة سياسية جديدة . كانت المؤسسات التمثيلية التي ولدتها البورجوازية محكومة بالاضمحلال (جمعيات سلطات) أو بالعيش الخمول في بعض القطاعات الضيقة ، الشبيهة « بمراكز الأمن » للبروتستانت في فرنسا (الجمهوريات المدنية) . كي تستطيع أن تدوم وتتوسع ، كان يجب أن تجد دعماً أوسع .

بهذا المعنى ، يمكن القول أن الخُرُوف ولّد الديمقراطية الحديثة . في القرن الحادي عشر ، أكثر من ثمانية ملايين جزة (خروف) كانت ترسل كل سنة من انكلترا ، غالبيتها باتجاه فلاندريا / Flandres / فيما لم يكن عدد السكان يتعدى ثلاثة ملايين . وجد نبلاء الأرياف ، الذين كانوا يهتمون بتربية الماشية ، أن مصالحهم الطبيعية مرتبطة مع البورجوازية التاجرة . أكثر من ذلك : كانوا ينزعون إلى اعتناق منظومة القيم نفسها . فتوقف النبلاء عن اعتبار الأرض كأساس للواجبات ، للوظائف والامتيازات السياسية والاجتماعية ، ورأوا فيها استثماراً ومصدر مداخليل . فحل المفهوم الرأسمالي للربح محل المفهوم الإقطاعي للخدمة . صار النبلاء الإنكليز يميلون إلى التبرجيز في الوقت الذي كان فيه البورجوازيون الأوروبيون يحاولون التنبيل . وحلف البورجوازية والنبالة الريفية كون قوة البرلمان البريطاني .

في فرنسا ، على العكس ، لم يتصرف النبلاء كمقاولين زراعيين . بل تخلوا عن استثمار أراضيهم مقابل أجور نقدية أو عينية . أما البورجوازية ، وقد انعزلت عن النبلاء ، فقد اتجهت نحو الملك الذي ساعدته في التخلص من وصاية الأسياد الكبار ، فيما أدخلها هو في إدارة المملكة (مثال كولبير) هكذا ، ضعفت السلطات العامة بفعل المنافسة بين القوى التي تتألف منها ، الأمر الذي سمح للملك بالتخلص منها .

● ملكية محدودة ونظام برلماني - إن تطور البرلمان البريطاني جعل منه قوة مقابلة للقوة الملكية ، مما أفضى إلى نظام سمي « ملكية محدودة » يبقى الملك رئيس الدولة

والحكومة ، مالكا كل السلطات غير المخصصة لسلطات أخرى في النصوص ، في التقاليد أو في القانون العام Common law . يجب عليه أن يحترم استقلالية القضاة وصلاحيات الغرف . هذه الأخيرة تمنح المساعدات ، وتقرر في الأمور المتعلقة بالشؤون العامة بأشكال مختلفة . وتصوت على الاقتراحات التي يجيئها إليها الملك . بإمكانها أن ترسل إليه عرائض ، كان يأخذها بالاعتبار أكثر فأكثر . ابتداء من البرلمان طويل الأجل Long Parlement (1640 - 1649) ، انتظم النواب في لجان وأعطوا لعرائضهم شكل مشاريع مدونة بالكامل ، ومعدة للصدور : يمكن للتابع أن يرفض إقرارها . وقد تنازل في مطلع القرن الثامن عشر عن هذه الصلاحية : عام 1707 ، رفضت الملكة آن للمرة الأخيرة الإقرار الملكي للقانون . مذ ذاك فصاعداً ، أصبحت السلطة التشريعية في عهدة البرلمان .

خلال القرن السابع عشر ، بدأت سيرورة أخرى وتطورت على نحو مواز للسابقة قبل أن تكملها لم تعد المسألة في أن ينتزع البرلمان صلاحيات من الملك ، بل في استبدال هذا الأخير بجهاز حكومي آخر يملك السلطة التنفيذية . وفيما كانت الملكية تبدو وكأنها تضمحل ، كانت في الواقع تتحول إلى ملكية برلمانية ، حيث تتألف الحكومة من مجلس وزراء ورئيس على رأسهم ، وكلاهما لا يبقيان في منصبهما إلا إذا أحرزا ثقة الجمعيات ، أو بالتحديد ثقة غرفة العموم ، التي راح تفوقها يتأكد يوماً بعد يوم لأنها تمثل الطبقات التي تمسك بالسلطة الاقتصادية الأساسية .

في بداية القرن الثامن عشر ، كان نمط المؤسسات السياسية للديمقراطية الحديثة قد تم تشييده كاملاً تقريباً في انكلترا ، حيث عمل فعلياً . غير أن البلدان الأوروبية الأخرى كان ما يزال يهيمن عليها الملوك والنبلاء . في هذا الزمن ، اندلعت في الغرب ثورة ثقافية حقيقية هزت كل منظومة القيم القائمة لتستبدلها بمنظومة قيم جديدة على نحو جذري الحافز أرى مرة جديدة من انكلترا ، حيث أثارت ثورة كرومويل لإعادة نظر عميقة في النظام القائم : جون ميلتون / John Milton / « وجمهورية المؤمنين » ، جورج فوكس والصاحبيون / Quakers / (*) ، وجون ليلبورن / John Lilburne / « والمسوين » / niveleurs / ، جميعهم طوروا فكرة مجتمع دون نبلاء وملك . إلا أن المنطقة التي كانت واقعة فوق بؤرة الزلزال مباشرة فهي فرنسا ، التي كانت آنذاك قوة مهيمنة ، حيث

(*) quakers : الصاحبيون وهم أفراد شيعة الصاحبيين البروتستانتية التي تدعو إلى السلام والبساطة وحب البشر . (مترجم) .

كانت توجد فرقة رائعة من رجال الفكر ، مع فولتير وروسو وديدرو ودالامبير وكوندورسي ، الخ .

انتشار النمط في الغرب

كان لهذه الإيديولوجيا الجديدة قوة اجتذاب هائلة ، لأنها تميل إلى تحرير كل البشر ، مع أنها كانت تستجيب ، بادئ الأمر لطموحات ومصالح البورجوازية التي سوف يؤمن التقدم الصناعي هيمنتها . وعبارة « ثورة ثقافية » تناسب تماماً ، لأن الإيديولوجيا القديمة كانت موضوع اعتراض في كل مظاهرها وأسسها . المساواة في الحقوق تعارض مع الامتيازات والتسلسلية ، وحرية الفكر والتعبير مع الدوغمائية الحبرية والملكية ، والمنافسة الاقتصادية مع جمود المنظومة الاتحادية والزراعة التقليدية ، والفردية مع المفاهيم المتحدية ، البحث عن الربح مع أهمية النسب والأفكار الإقطاعية الخدمائية ، وفقد النظام القائم كل تبرير . إذا كان البشر أحراراً ومتساوين ، لا أحد يستطيع أن يأمرهم إلا إذا تلقى منهم توكيلاً بذلك : وهذا سوف يهدم سلطة النبلاء والملوك ويقود إلى الجمهوريات الانتخابية . إنه تحرير حقيقي للإنسانية ، التي أصبحت راشدة ومنفلتة من عقال القوى السياسية والاجتماعية التي كانت حتى ذلك الحين مرسومة على صورة السلطة الأبوية .

٦ - الثورات الليبرالية

سوف تجد هذه الإيديولوجيا قوة إعلامية هائلة من خلال الثورتين الفرنسية والأميركية ، اللتين ساعدتا في إثارتها وفي تعزيزها .

● الثورة الأميركية - بادئ الأمر لم تكن ثورة المستعمرات الثلاث عشرة ما وراء الأطلسي ضد العاصمة الإنكليزية ثورة منظومة ضد منظومة أخرى . فالمستعمرون لم يقاتلوا ضد النبلاء وملك انكلترا : منافساتهم التجارية مع المنشآت المتروبولية هي السبب الأساسي للنزاع الذي دار بين بورجوازيتين ورأسهاليتين .

ولكن ما إن بدأت ، وجب إضفاء أهداف إيديولوجية عليها ، قادرة على توجيه جميع مواطني المستعمرات القديمة وتمثيل صراعتها . ولقد قدمت مبادئ الثورة الثقافية للمفكرين والتي كانت نشرت للتوفي في الغرب ، قدمت البرنامج السياسي الوحيد الممكن ، والذي كان يتناسب مع البنية الاجتماعية لأميركا الإنكليزية ومبادئها المساواتية . إن صراع الثلاث عشرة مستعمرة ، من أجل استقلالها أصبح إذاً صراع مجتمع ليبرالي جديد ضد المجتمع القديم الملكي والأرستقراطي . فاتخذ هكذا أبعاداً

دولية . كان كل الغرب معنياً بالأمر . أن ينضم أرستقراطي فرنسي شاب إلى جانب الأميركيين ، فهذا يعني مدى أهمية المغامرة على الضفة الأخرى من المحيط الأطلسي ويزيد من وهجها . إن لسلوك لافاييت / La Fayette / هذا نفس المعنى الذي اتخذته لاحقاً ، مواقف بيرون / Byron / في اليونان ، مالرو / Malraux / في أسبانيا ورجيس دوبري / Régis debray / في بوليفيا .

● ثورة 1789 - رغم أن الثورة الفرنسية عام 1789 باءت بالفشل ، على عكس الثورة الأميركية ، فإن سطوعها كان أكبر . فهي قضت على أقدم وأقوى ملكية في أوروبا . وكان إعلان حقوق الإنسان والمواطن يتعلق أكثر مباشرة بالأفراد وسلطاتهم من « إعلان الاستقلال » للمرة الثانية ، بعد فارق عدة سنوات ، أصبحت الإيديولوجيا الليبرالية قاعدة مشروع سياسي ، على نحو أكثر كمالاً وتفجراً . من ناحية ثانية ، وفر المنحى الدرامي للحركات الثورية ، وواقعة أنها تجري في أكبر وأقدم أمة أوروبية ، قوة إعلامية هائلة . قلبت العشر سنوات الممتدة بين 1789 و 1799 رأساً على عقب الذهنية العامة في أوروبا . بعد ذلك ، بدت المنظومة الملكية والأرستقراطية عجوزاً ، بالية ، رخصة العود .

● ثورات القرن التاسع عشر - خلال الخمسين سنة اللاحقة ، جرى صراع شرس في أوروبا بين النظام القديم الأرستقراطي والنظام الديمقراطي الجديد . ما ان انتهى مؤتمر فيينا ، حتى تدخلت ميليشيات الحلف المقدس / Saint Alliance / في عدة بلدان للقضاء على الثورات الليبرالية . عام 1830 ، كان الزلزال أقوى وأوسع : لقد تآدى إلى الأنظمة البرلمانية في فرنسا وبلجيكا . عام 1848 ، سادت موجة ثورية في كل أوروبا الغربية وهدمت نهائياً الملكية الفرنسية . عام 1871 ، تقصمت كومونة باريس تحت قمع هو الأكثر دموية في القرن التاسع عشر الغربي هذه اللائحة لا تأخذ بعين الاعتبار إلا الحركات المهمة التي هزت أو قلبت الأنظمة القائمة . إنها تحمل مجموعة من المؤامرات ، النشاطات السرية أو العلنية ، التحريضات متعددة الأشكال ، التي تم قمعها بصرامة على أيدي الحكومات .

في أي حال ، يمكن تصنيف هذه الحركات الثورية وهذه النضالات المستمرة في فئتين . حتى العام 1848 ، كانت الثورات موجهة خاصة ضد النبلاء ، الملوك وحلفائهم ، أي ضد مؤيدي الأنظمة القديمة . الثورة الأهلية لجزيران 48 في فرنسا والقمع الذي قضى عليها فتحا مرحلة جديدة . لم تعد الطبقات الحاكمة القديمة تشكل العوائق الرئيسية أمام تطور الديمقراطية « الليبرالية » ، بل الطبقة الجديدة المقموعة -

البروليتاريا - التي أمست على ما يكفي من القوة لتهديد الرأسمالية . بإيجاز ، يمكن القول أن قبل 1848 ، قاتلت البورجوازية على جبهة واحدة وبعد ذلك على جبهتين ، وسرعان ما أصبحت الجبهة الثانية أكثر أهمية من الأولى .

2 - تشييد الديمقراطية الليبرالية

كان انتصار المنظومة الديمقراطية شاملاً تقريباً ابتداء من عام 1870 ، في أوروبا الغربية والولايات المتحدة .

● المكان الجغرافي - في الولايات المتحدة الأمريكية ، متن نجاح الشمال في حرب الانفصال / Guerre de Sécession / (1865) الإيديولوجية الليبرالية والرأسمالية ، عزز الفدرالية والحكومة المركزية وأعطى المؤسسات شكلها الحديث الذي دام حتى إصلاحات F. D. Roosevelt . من لينكولن (*) بدأ تبلور الحزبين الجمهوري والديمقراطي . غير أن الجنوب بقي خارج الليبرالية . وإذا حصل العبيد القداماء على حق الاقتراع ، فإنهم لم يتوصلوا لاستخدامه على نحو حر . ففي فترة « إعادة البناء » كان المغامرون الآتون من الشمال والذين يزرعون الخراب في البلاد ، يقضون على هذا الحق . وعندما تمت تسمية مع السلطات الفدرالية ، اعتنقت الولايات الجنوبية أحكاماً تحرم السود من الحق الانتخابي : أفاد الحزب الديمقراطي من احتكار التمثيل وأصبح النظام أقرب إلى الحزب الواحد للدكتاتوريات منه إلى التعددية الليبرالية .

في أوروبا الغربية ، بقي الجيوب (أسبانيا ، البرتغال ، إيطاليا) خارج الديمقراطية الليبرالية . لكن هذه الأخيرة شرعت بالقيام في كل مكان تقريباً ، في الفترة ذاتها . في انكلترا ، حيث دعم فشل محاولة الترميم الملكي التي قام بها جورج الثالث النظام البرلماني ، فإن قوانين عام 1832 وعام 1867 زادت عدد الناخبين وأفضت إلى تشكيل أحزاب منظمة . في فرنسا ، تطورت البرلمانية ببطء بين 1814 و 1848 على قاعدة ضيقة جداً (100 إلى 200000 ناخب لثلاثين مليون نسمة) . الجمهورية الثانية أرست الانتخاب الشامل (1848) القائم حتى اليوم : لكنه عمل في البداية في إطار استثنائي . الجمهورية الثالثة جمعت البرلمانية والانتخاب الشامل . ابتداء من عام 1875 ، عملت المنظومة الليبرالية في باريس .

البلدان الصغيرة من العالم القديم اتبعت الحركة أو سبقتها بقليل . السويد ، التي منحت لنفسها دستوراً عام 1814 ، استبدلت عام 1866 جمعيات السلطات القديمة برلمان تطورت سلطاته فيما بعد تدريجياً . واعتمدت بلجيكا نظاماً برلمانياً منذ 1831 .

(*) رئيس الولايات المتحدة الأمريكية عام 1860 (م) .

الداغمارك وهولندا فعلتا الشيء ذاته عام 1848 ، علماً أن هولندا وسعت مجال حق الانتخاب عام 1866 . بعد 1870 . وحدها ألمانيا ، النمسا وإيطاليا لم تعرف الديمقراطية الليبرالية ، بين الأمم الأوروبية التي تطبقها اليوم . مع أن ألمانيا تطبق الانتخاب الشامل ، الذي كان نادراً في تلك الحقبة .

● أسس المنظومة - إن اتساع المنظومة الديمقراطية يتطابق مع تطور البورجوازية ، الذي تسبب به تطور الثورة الصناعية بالذات بين 1870 و 1880 . والرسم الماركسي الذي يعتبر أن تطور القوى المنتجة (أي التقدم التقني والعلاقات الاجتماعية التي يفترضها) يولد طبقات اجتماعية ، تبني بذاتها إيديولوجيات ومؤسسات ، يوضح إلى حد كبير تطور النمط الديمقراطي . وهذا ليس عجباً لأن هذه الصورة ابتكرت في القرن التاسع عشر لتفسير تطور بني الغرب . وهي تحتاج اليوم لبعض الإضافات .

إن بناء العناصر السياسية للنمط الديمقراطي (انتخابات ، برلمان ، فصل السلطات) بدأ قبل الثورة الصناعية وانتصار الرأسمالية . على أثر الاختراعات التقنية في القرون الوسطى والنهضة والتي أدت إلى توسيع أول للبورجوازية ، لكنه بقي محدوداً . ولقد استتبع هذه البنى السياسية الجديدة ، ولم تسبق بالثورة الصناعية للقرن الثامن عشر ، التي حفزتها هذه البنى ، ولكنها شكلت نهاية أخرى للسيرورة التي بدأت في نهاية القرون الوسطى وعجل بها عصر النهضة والاصلاح . في الوقت الذي بدأت فيه الثورة الصناعية ، كانت العناصر السياسية والإيديولوجية للنمط الديمقراطي قد تكونت على نحو كامل تقريباً . وشجع تطور القوى المنتجة واتساع رقعة البورجوازية انتشار هذه العناصر في كل الغرب .

2 - الديمقراطية الليبرالية

هذا النمط الذي تكون وتعمم هو ما يُسمى « الديمقراطية الليبرالية » . كلمة « ليبرالية » مأخوذة هنا بمعنى مزدوج ، سياسي واقتصادي . فهي تعني أولاً أن المؤسسات السياسية تتركز إلى المبادئ الجوهرية التالية : سيادة شعبية ، انتخابات ، برلمانات ، استقلالية القضاة ، حريات عامة ، تعددية حزبية . بفضل هذه المبادئ ، ينعم المواطنون بهامش كبير جداً من الاستقلالية وبوسائل ضغط فعالة على الحكام كانت بعض عناصر المنظومة الأرستقراطية والملكية السابقة ما تزال موجودة في الديمقراطية السياسية : ملك ، غرفة عليا ، لا مساواة في التمثيل ، تضييق لحق الاقتراع . ثم ضعفت في الفترات اللاحقة : تعمم الانتخاب الشامل بعد 1914 - 1918 ، وفقدت غرفة اللوردات غالبية سلطاتها عام 1911 ، الخ . في نهاية المطاف ، هذه الشواهد على عصر

قديم ، لم تعد عن كونها عناصر تزيينية ، كما التماثيل القديمة التي يعاد استخدامها في الأبنية الحديثة . فقط ، الانتخاب غير المتساوي بقي ، موهباً بظاهر تمثيل المتحدات المحلية .

من الناحية الاقتصادية ، « ليبرالي » تعني « رأسمالي » . أدوات الانتاج هي الملكية الخاصة للصناعيين ، التجار ، المستثمرين الزراعيين ، الخ . كل فرد له الحرية في إنشاء مؤسسة ، في إدارتها كما يحلوه ، في بيع وتسويق منتجاتها ، في إطار « قوانين السوق » ، أي المنافسة هذا يعني عملياً أن المواطنين وتنظيماتهم لا تملك وحدها السلطة السياسية : فهم يتقاسمونها مع مالكي الرساميل ، الأفراد وخاصة الشركات الصناعية التجارية والمالية الكبرى . هذا هو الوجه الآخر للعملة . النواب ، الوزراء ، رؤساء الحكومات ليسوا مجرد دمي متحركة بأيدي الرأسماليين ، كما تزعم ذلك الحملات الإعلامية التبسيطية ، إنهم يستطيعون أن يستندوا إلى الناخبين لمقاومة ضغط القوى الاقتصادية : لكنه ضغط ثقيل ، لا سيما وأن بإمكانه التأثير على المواطنين تُتخذ القرارات السياسية في إطار متوازي الأضلاع ومكون من القوى الناتجة عن اختلاط هذه العوامل . هكذا ، فالنموط « الديمقراطي » هو في الحقيقة نمط « بلوتوديمقراطي » ، لأن السلطة فيه تتركز في آن على الشعب (demos) وعلى الغنى (ploutos) .

الديمقراطية السياسية

إن المؤسسات السياسية للديمقراطية الليبرالية ، كما عملت في الغرب بين العام 1870 و1939 تتميز بميزتين رئيسيتين : أهمية البرلمانات وضعف التنظيمات السياسية (أحزاب وقوى ضاغطة) . وهذا المجموع يعطي المنظومة تجانساً أكبر ، رغم الفوارق الدستورية بين النظام الرئاسي الأمريكي والنظام البرلماني الأوروبي .

1 - الصيغتان : الأمريكية والأوروبية

تأتيان من المصدر ذاته : في النظام البريطاني . لكن الفرعين مولودان في فترات مختلفة من مسار تطور مولدهما . لقد قام دستور الولايات المتحدة على نمط الملكية المحدودة الذي كان يحكم في لندن في مطلع القرن الثامن عشر : والفارق بين الاثنين ليس إلا المدة اللازمة لكي يستوعب المعاصرون هذه التجديدات ، فضلاً عن أن تفسير مونتسكيو (1748) قد ساعد في تمديد رؤيا بدائية للأشياء . برلمان يُمنح سلطة تشريعية ، بوجه سلطان يجسد السلطة التنفيذية ، ولا تستطيع الجمعيات عزله . إن واضعي دستور فيلادلفيا نقلوا هذه الصورة في إطار جمهوري . المؤسسات التي قامت في أوروبا معه ذلك بحوالي القرن فقلد انكلترا بين 1830 - 1850 ، حيث يسود نظام

برلماني : السلطة التنفيذية توكل إلى وزارة وإلى رئيس وزراء ، وكلاهما لا يمكنهما أن يحكما دون ثقة النواب .

الصيغة البرلمانية - يستجيب النظام البرلماني بضرورة تطور الديمقراطية الليبرالية في أوروبا في إطار ملكي . فصل السلطة التنفيذية إلى عنصرين - رئيس الدولة ورئيس حكومة - يهدف أساساً إلى حصر الملك في دور فخري محض وإلى انتقال السلطة الفعلية إلى رجل يأتي من البرلمان ويرتكز عليه . والإمكانية التي يملكها النواب في إرغام رئيس الوزراء على الاستقالة تهدف إلى منع الملك من اختيار حكومته دون موافقة البرلمان . كل هذا لم يكن ليغني شيئاً في الولايات المتحدة الأمريكية ، التي كانت قطيعتها مع العاصمة قطيعة أيضاً مع الملكية .

● الصيغة الرئاسية - لقد اعتنق دستور 1787 نظاماً رئاسياً ، وليس نظاماً برلمانياً . فإن هذا الأخير لم يكن قد أرسى بعد في انكلترا ، وكان المؤسسون الأميركيون يميلون عفواً إلى نسخ الملكية المحدودة التي تحكم في لندن في مطلع القرن ، والتي كانوا يعرفونها على نحو أفضل . بدون شك ، بدأ يفرض نفسه في الفترة ذاتها ، في وستمنستر / Westminster / مبدأ رئيس وزراء ومسؤوليته أمام الغرف : لكنه لم يكن قد حدد بعد بوضوح ولم يكن له أية فائدة في الإطار الجمهوري . مسألة المؤسسات الأميركية مختلفة تماماً . فالمسألة ليست في النضال ضد ملك أو أرستقراطيين غير موجودين . بل في إضعاف السلطة المركزية لضمان حقوق الولايات . نظريات لوك ومونتسكيو حول فصل السلطات ، المتصورة من قبل مؤلفيها للحد من السلطة الملكية ، قد تم نقلها إذاً لضمان حرية عمل الحكومات المحلية . ولا يجب أن نجدنا نزاع الفدراليين والضد فدراليين ، الذي تطور أثناء العقود الأولى للاتحاد . فالتعارض ينطوي على درجة استقلالية الولايات ، وليس على مبدأ الاستقلالية ، الذي لا ينقضه أحد .

2 - البرلمان

« البرلمان » الأوروبية و « كونغرس » الولايات المتحدة الأميركية هي المؤسسة الأساسية للمنظومة الغربية المكونة على نمط جمعية وستمنستر / Westminster / .

● الهيمنة النظرية - في العالم القديم ، هذه الهيمنة تجسد السلطة الديمقراطية ، المؤسسة على الانتخاب ، بوجه ملوك وراثيين عزلتهم تدريجياً في دور ظاهري أو حتى ملغى (فرنسا) . في العالم الجديد ، كان كونغرس فيلادلفيا ، التعبير الأول للأمة ولإرادتها في الاستقلال . إن مفهومي « السلطة التشريعية » و « السلطة التنفيذية » يعبران بوضوح تصوق الأولى وتبعية الثانية ، والأمر لا يتطابق فقط مع التشكيلة التاريخية

للبلوتوديمقراطية، بل أيضاً مع المبدأ الجوهري للإيديولوجيا الليبرالية . يجب أن تكون الدولة ضعيفة قدر الإمكان ، مختزلة أشد الاختزال ، محصورة في مهام دركية داخلية ابتدائية ، ومهام دفاع وطني ، كي لا تقمع الأفراد وخاصة كي لا تعيق المفاولين في مبادرتهم ومنافستهم .

- التكيف مع الاحتياجات - إن أوليات الجمعيات هي بالضبط مكيفة مع الوظائف التي توكلها الدولة الليبرالية للسلطات العامة : إرساء المساواة القانونية بين المواطنين لفتح الطريق أمام المبادرة الفردية والمنافسة ، حماية الملكية وتحديد مبادئ اكتسابها وانتقالها ، تحديد أطر العقود التجارية ومعاقبة عدم تنفيذها ، تنظيم العلاقات العائلية والإرث لضمان سلامة الملكيات الخاصة دون السماح بعودة الامتيازات الإقطاعية ، تأمين الحريات مع حماية الانتظام العام بوجه مرتكبي الجرائم والجنح . حتى في أيامنا هذه ، هذه الأهداف هي محققة بشكل أفضل حسب الأصول البرلمانية منها بالمراسيم التشريعية التي يعدها تقنيو الإدارة . إن بنية الجمعيات ، التي تصبح لديها مهمة توجيه الاقتصاد صعبة ، تجعل منها أداة جيدة للتشريع المدني ، الجزائي والسياسي ، وهذا ما كان يشكل مجالها الأساسي بين 1870 و 1914 .

● البنية الفردية - في البرلمانات انتظمت اللعبة السياسية حول وجهاء ، وحسب بنية فردية . فالأحزاب السياسية كانت أحزاب كوادر ، هشة التنظيم ، دون نظام ، تجمع شخصيات غير مستعدة للخضوع لقواعد مشتركة ، إلا في انكلترا . كان كل برلماني يقترح بصورة عامة كما يشاء ، دون الإذعان لفرائض لجان قيادية وكانت كل الجماعات المضاعطة تملك هذه البنية نفسها وتبقى قليلة التطور . تنظيمات كبرى ظهرت في نهاية القرن التاسع عشر . ولكن حتى العام 1914 ، بقيت محصورة في المعارضة ولا تغير بشيء من آلية المؤسسات : لقد شكلت في الواقع سلطات - مقابلة ، مهمشة إلى حد كبير بالنسبة للمنظومة . بين 1918 و 1939 ، شاركت الأحزاب الجماهيرية الاشتراكية في الحكومة في عدة بلدان من أوروبا : إنها مرحلة وسيطة .

البلوتوقراطية الاقتصادية

إن النسي الاقتصادية للديمقراطية الليبرالية تتطابق تماماً تقريباً مع هذه البنى السياسية . لكن الواقع مختلف .

١ - وجهها جانوس / Janus |

للنمط الليبرالي إذن وجهان متعارضان ، مثل الإله الروماني جانوس .

● الوحدة الظاهرية للنمط - في الاقتصاد الليبرالي ، يتم الإنتاج والتجارة خاصة في إطار مؤسسات عائلية ، وإن غير متساوية . في الولايات المتحدة الأمريكية ، حيث مساحة البلاد وجدتها تشجعان تطور شركات كبيرة ، فهي تحتفظ بالميزة ذاتها ، مع إعطاء سلطة اقتصادية كبيرة لأرباب الصناعة والمال . بدون شك ، تزداد المؤسسات الشراكية . ولكنها هي أيضاً ، تشرف عليها غالباً شخصية ما أو عائلة . فحتى التروستات (*) التي تمركز نشاطات مختلفة تنتمي للشكل ذاته . هنا نحن بعيدون تمام البعد عن الرأسمالية المعاصرة ، التي تضيء عليها الإسهامات المصرفية وشركات الاعتماد بنية جماعية . من ناحية ثانية ، كان كل رئيس مؤسسة يتصرف حسب إرادته في إطار المنافسة الفردية ، دون أن تحده قواعد التخطيط ، أو رقابة الاعتماد والاستشارات ، أو السياسة التي تفرضها الظروف الاقتصادية ، الخ .

في الظاهر ، تنطوي الديمقراطية الليبرالية على وحدة كاملة . التنظيم السياسي والتنظيم الاقتصادي يبدوان مرتكزين على القواعد ذاتها : مساواة ، حرية ، تعددية ، منافسة ، تمثيل . المساواة القانونية على صعيدي الانتخاب والترشيح تستلزم المساواة القانونية في اختيار المهنة وتأسيس مؤسسة وتوجيهها . وحرية التعبير عن الآراء ، تستتبعها حرية الابتكار الصناعي . منافسة الأحزاب في الانتخابات تقابلها منافسة الشركات الكبرى في السوق . والجمعيات التمثيلية - البلدية ، الاقليمية والوطنية - تستلزم اجتماعات مساهمي الشركات التجارية . كما يمكن تشبيه السلطة التنفيذية السياسية المنتخبة (مباشرة أو غير مباشرة) بالمدرء العامين ، المعينين بالشروط ذاتها . الليبرالية السياسية والليبرالية الاقتصادية تبدوان كالوجه والظهر للمقايضة ذاتها .

● عدم المساواة الاقتصادية - الواقع هو مختلف جداً لأن الملكية الخاصة لوسائل الانتاج ، أساس كل الاقتصاد ، تدخل آلية عدم مساواة تتطور بفعل التوريث . فلتتصور مجموعة من الشر تصل إلى أرض جديدة ، وجميعهم يملكون في البداية الرساميل ذاتها ويتقاسمون الأرض بإنصاف : نوع من حجاج الماء فلور مثلاً . حسب قواهم الجسدية المختلفة ، الذكاء ، الحنكة ، الصحة . العمل ، الحظ ، سوف يكفون تدريجياً عن أن يكونوا متساوين . سيكون بعضهم حائزاً عند وفاته على رأسمال مرتفع جداً - أراض قابلة للزراعة ، أدوات ، آلات ، محارف ، محلات - ، وآخرون على رأسمال أكثر تواضعاً ، وآخرون أيضاً لا يملكون شيئاً لم تعد المساواة موجودة في مطلع الجيل الثاني ، لأن البعض يملكون إمكانيات عمل أقوى من الآخرين . بدون شك ، بعض الأبناء

(*) اتحادات احتكارية .

العاجزين ، سوف يبددون رأسمال أبيهم فيما سيتمكن آخرون ، دون أي رأسمال في البداية ، من اكتسابه مع الزمن . يبقى أن الرأسمالين الأصليين هم أوفر حظاً بكثير في المنافسة وسوف يزيد هذا الحظ جيلاً بعد جيل .

2 - التناقض الجوهري

هكذا ، نرى تناقض جوهري في قلب الديمقراطيات الليبرالية . فهي أرست المساواة السياسية وألغت امتيازات الأرستقراطية . لكنها ولدت تدريجياً اللامساواة الاقتصادية ، التي تنزع إلى خلق أرستقراطية جديدة ، مؤسسة على الملكية الرأسمالية .

● **الأوليغارشية الاقتصادية** - حلت وراثة الثروات محل وراثة ألقاب النبالة ، ووراثة السلطة الاقتصادية محل وراثة السلطة السياسية . في الولايات المتحدة الأمريكية ، شهدت توكفيل نمو « أرستقراطية مانوماكتورية . . . إحدى أقسى الأرستقراطيات التي ظهرت على الأرض » . في نفس الفترة ، اعتبر ستاندال Stendhal أن في فرنسا « المصرف هو رأس الدولة : حلت البورجوازية محل ضاحية سان جرمان(*) والمصرف أصبح رمز نبالة الطبقة البورجوازية » .

طالما أن الرأسمالية تركز على عدد ووفرة وتكاثر المؤسسات الصغيرة التي تتنافس بين بعضها ، كما المواطنون في الانتخابات ، الصحافة والبرلمان ، فإن المنظومة العربية هي صادقة لإيديولوجيتها . ولكن هل يقدم لنا الواقع وضعا من هذا النموذج ؟ بسرعة ، في أي حال ، سوف ينمي النجاح غير المتساوي للمبادرات الخاصة اللامساواة في المنشآت (الشركات) وستتوارى الديمقراطية الاقتصادية لصالح أوليغارشية تُعقد فيها روابط تبعية من نوع جديد . إن ضعف السلطة السياسية يشجع سيطرة هذه الأرستقراطية الجديدة : ليس هناك من ملك ليتصدى لنمو كبار أرباب المال ، والتجارة والصناعة الذين يميلون إلى السيطرة على الدولة .

« الطبقة الوسيطة » - لا تمارس الأوليغارشية الاقتصادية بنفسها السلطة السياسية . إنها توجه مباشرة الانتاج ، وبصورة غير مباشرة الحكومة ، من خلال « طبقة وسيطة » تتألف من رجال السياسة ، من الموظفين وعركي الرأي العام . الفئة الأولى تشمل بادئ الأمر أصحاب الوظائف العامة والإدارية : وزارة ، نواب ، شيوخ ، حكام ، رؤساء بلديات ، أعضاء جمعيات إقليمية ومحلية ، الخ . حول هذه الشخصيات الرسمية تدور الكوادر ومناضلو الأحزاب ، الذين يؤمنون بالاتصال بين الحكام

(*) فوبور سان جرمان : هوحي من أحياء باريس الشعبية سابقاً ، وحي بورجوازي لاحقاً ؛

والمواطنين - الناخبين . الأحزاب الأميركية والأحزاب الليبرالية والمحافظة الأوروبية تشكل هكذا أساساً جوهرياً للطبقة الوسيطة قبل 1914 . في هذه الحقبة ، تجهد الأحزاب الاشتراكية ، على العكس ، لمنع سيطرة الأوليغارشية الاقتصادية على السياسة . بين الحربين العالميتين ، اندمجت شيئاً فشيئاً ضمن الديمقراطية الليبرالية وانفتحت في نفس الوقت تأثير الأوليغارشية : فعدت هي أيضاً ، جزئياً ، عنصراً من الطبقة الوسيطة . شكل الموظفون العامون عنصراً آخر من هذه الطبقة . في الولايات المتحدة ، يصعب تمييزهم عن السياسيين ، إذ أن بإمكان هؤلاء أن يتصرفوا كما يحلو لهم بالمراكز لصالح زبانتهم . غالباً ، يتلقى كوادر الأحزاب أجورهم بهذه الطريقة . وهذه الأوليات موجودة أيضاً في أوروبا على المستوى المحلي ، في الأقاليم ، في المناطق والمدن . على المستوى الوطني ، الوضع مختلف : الخدمة المدنية البريطانية / Civil service / ، الإدارة الألمانية ، المرافق العامة الفرنسية الكبرى تؤلف أجهزة تتميز بتقاليد متجذرة ، بديمومة في الوظيفة ، بنظام توظيفي مؤسس على المباراة . استقلاليتها تبقى ضيقة ، رغم كل شيء ، بالنسبة للأوليغارشية الاقتصادية .

عنصر ثالث للطبقة الوسيطة يتألف من كل الذين يساهمون في تشكيل الرأي العام . معلمون ، أساتذة ، تربويون ، صحفيون ، كتاب ، مثقفون ، كهنة وقسوس ، الخ . نظرياً ، الديمقراطية الليبرالية لا تلقن ثقافة ايديولوجية ، خاصة : إنها تنزع فقط إلى تطوير الرؤيا الحسنة ، المنطق ، الذهنية النقدية ، التي تسم بدورها لكل فرد أن يحكم بنفسه . عملياً ، مواطنو الغرب هم أيضاً مُعدّون منذ الطفولة ، عبر المدرسة ، والكنيسة ، والأخلاقية العائلية ، إلى الاعتقاد ببعض المبادئ الرئيسية - لا سيما الملكية الخاصة ، حرية إنشاء المنشآت ، المنافسة ، البحث عن الربح - كل هذا يهيئهم لاحترام الأوليغارشية الاقتصادية والانصياع لتأثيرها . تحليل الكتب المدرسية ، وكتب التعليم الديني ، والصحف الشعبية والكتب الأكثر انتشاراً ، يظهر أنها تتجه إلى تطوير هذه الامتالية .

حول تطور النمط الديمقراطي ، انظر موريس دوفرجيه ، جانوس : وجهها الغرب ، 1972 ، كتاب مكروس كاملاً لتحليل النمط الديمقراطي : كثير من الشروحات السابقة أخذت منه . انظر أيضاً : P. Lalumière et A. Demichel, Les régimes parlementaires européens , 2^e éd, 1978.

P. Hazard, La crise de la conscience européenne (1680- 1715) et la pensée européenne au XVIII^e siècle, 1946, 3 vol;

D. Mornet, Les origines intellectuelles de la Révolution française, 1933.

حول مفهوم النمط الديمقراطي لدى الليبراليين الجدد ، انظر : ريمون أرون ، ديمقراطية وتوتاليتارية ، 1966 .

II - نقل النمط الديمقراطي

لقد تم تطبيق الديمقراطية الليبرالية الذي وصفناه للتو في الولايات المتحدة الأمريكية ، في أوروبا الغربية ، في كندا ، في استراليا وزيلندا الجديدة ، قبل حرب 1914 . وعاشت أزمات خطيرة بين 1918 و 1939 . منذ الحرب العالمية الثانية ، استبدلت عملياً بمنظومة متمايزة بعمق ، اقترحنا تسميتها « بالتكنوديمقراطية » ، غير أن النمط الديمقراطي الذي يستخدم كمرجع أو معيار في العالم المعاصر يبقى متطابقاً مع الخطوط العريضة للديمقراطية الليبرالية ، بحيث أن هناك ثمة فارقاً بين منظومة القيم المعلنة والمؤسسات الفعلية .

الفارق هو محدود نسبياً في الأنظمة الغربية . فإذا كانت التكنوديمقراطية مختلفة جداً عن الديمقراطية الليبرالية ، فهي تركز على الإيديولوجية الجوهرية ذاتها التي تنزع إلى تكييفها مع بنى العالم الحالي . وعلى العكس ، إن الفارق شاسع في الأنظمة التسلطية المعاصرة ، حيث تستخدم الإيديولوجيا الليبرالية تبريراً نظرياً وشفهياً ، ويُتخلى عنها كلياً تقريباً على المستوى العملي . غير أنه تجدر الإشارة إلى أن النمط الديمقراطي لم يعد مطبقاً كما هو : فحتى في الدول التي تنادي به بصدق ، إنه موضوع نقل وتكيف يشوهانه إلى حد كبير .

1 - التكنوديمقراطية الغربية

تعارض كلياً الديمقراطية الليبرالية للفترة 1870 - 1939 مع التكنوديمقراطية لما بعد 1945 . كانت الأولى مرتكزة على المنافسة الاقتصادية وقانون السوق ، الثانية ، على مؤسسات كبيرة ذات إدارة جماعية ، تخطط نشاطاتها وتفرض منتجاتها عبر الدعاية ووسائل الإعلام . الأولى كانت تريد دولة ضعيفة لا تتدخل في المجال الاقتصادي ، الثانية تطلب من الحكام أن يؤمنوا التنظيم العام للإنتاج ، للاستهلاك والتبادل ، عبر تدخلات وتحريكات مختلفة . كانت الأولى تشهد مجابهة أحزاب كوادر ، ضيقة وهشة البنيان ، تضفي على المنافسة السياسية طابع معركة مصارعين ، أما الثانية ، تتجابه فيها أحزاب جماهيرية ، تنظم منتسبيها وقادتهم الذين تدجهم ضمن نشاط جماعي . الإدارات

العامه والشركات الخاصة تعتنق بنى مشابهة . فهي تغدو تنظيمات ضخمة ، معقدة ، ترانبيه معقلنة .

مثل الديمقراطيه الليبراليه ، تنطوي التكنوديمقراطيه على الوحده بين مظاهرها الاقتصاديه والسياسيه . نجد في كليهما هيمنه مجموعات كبرى منظمه حيث تتخذ القرارات بصوره عامه في إطار مجموعه مبنينه ، هي نفسها مرتبطه بمجموعات اخرى يشارك التقنيون في هذه القرارات إلى جانب منتخين من الشعب أو مالكي رأسمال . وهذه القرارات ليست نتيجة ضغط القاعده - ناخين أو مستهلكين - بقدر ما هي نتيجة إرادة توجيه المستقبل المحدد في القمه : الدعايه والاعلام يحاولان لاحقاً إقرارها من قِبَل القاعده ، بعض القطاعات الاقتصاديه والسياسيه تفلت من هذه البنيه الحديثه وتحفظ بطابع بدائي : غير أن أهميتها تضعف تدريجياً .

الأوليغارشيه الاقتصاديه الجديده

نتج تطور التكنوديمقراطيه عن تحول للقوى المنتجه مشابه للشوره الصناعيه للقرن التاسع عشر التي أفضت إلى انتعاش الديمقراطيه الليبراليه . غير أنه ، إلى جانب اختراعات كلاسيكيه تسمح بالهيمنه على الطبيعه وزيادة مواد الاستهلاك والخدمات ، هناك اخرى ذات طابع جديد : مثلاً ، تلك التي تزيد من قدرات الذهنيه الإنسانيه (الحاسبات الألكترونيه) ، أو من فعاليه التأثير على البشر (التحليل النفساني) . كل هذا التقدم التقني يدفع إلى تكوين تنظيمات جماعيه واسعه . شركات كبرى ، أحزاب جماهيريه ، نقابات وقوى ضاعظه قويه ، إدارات كبرى ، الخ . لا يمكن أن يتطور الإنتاج المعاصر على نحو كامل إلا على هذا المستوى وفي هذه البنى .

٦ - « البنيه التقنيه »

هكذا ، الأوليغارشيه الاقتصاديه تتحول . لم تعد تجمع فقط مالكي وسائل الانتاج وورثاءهم . بل تشمل معهم مجموعه اجتماعيه أكبر تتألف من التقنين ، والإداريين ، والمنظمين والكوادر حتى أن البعض يعتبر أن الرأسمالين ليس لهم اليوم إلا دور ثانوي وإن إدارة الاقتصاد والسياسه تتعداهم ، وهذا ما لم يبرهن بعد . في أي حال ، الأوليغارشيه الجديده هي أكثر ارتباطاً بالإدارة والدوله من القديمه : إنها تحتاج إليهما وتسيطر عليهما على نحو أفضل . من ناحيه ثانيه ، إن الانتاج على نطاق واسع الذي يميز المجتمعات الفائقه التصنع / Surindustrialisées / لا يمكن أن يتطور في الأطر الوطنيه ، التي تغدو جد ضيقه . تنزع الأوليغارشيه الاقتصاديه إلى أن تصبح متعدده الجنسيات ، الأمر الذي يطرح بشكل آخر مشكله علاقاتها مع السلطه السياسيه .

● مفهوم البنية التقنية - منذ ربيع قرن ، اعتبر علماء اجتماع أو اقتصاديون غربيون أن الأوليغارشية الاقتصادية قد تغيرت طبيعتها في الرأسمالية الجديدة المعاصرة ، عام 1946 ، وصف / James Burnham / ثورة المناجير (مدراء أعمال المؤسسات - Man-agers) أو المنظمين الذين أمسكوا بزمام إدارة الشركات الخاصة محل الرأسماليين . ورأى آخرون في التقنيين ورثاء مالكي وسائل الإنتاج : فتكدست كتابات لا تحصى حول « التكنوقراطية » عام 1967 ، أجرى / John Kennett Galbraith / دراسة أكثر منهجية وعمقاً للصناعات المعاصرة الكبرى : فوصف إدارتهم الجماعية ، التي تجمع كل الذين يملكون المعلومات الضرورية لسير الشركة وسماها « البنية التقنية » .

يمكننا أن ننطلق من هذا الوصف لتحليل الأوليغارشية الجديدة . بحسب غالبرايت ، البنية التقنية هي قبل أي شيء الطابع الجماعي للقرارات . فتعارض هكذا مع Baunham ، الذي بقي تحليله مطبوعاً جداً بالمفهوم التقليدي للمقاول الفردي الذي تشكل ديناميته ومبادراته المحرك الرئيسي للاقتصاد . فهي استبدلت المقاول الرأسمالي بالمقاول التكنوقراطي في الحقيقة ، لا يمكن أن توجه الشركات الصناعية الكبرى إلا جماعياً ، لأن إدارتها تتطلب كمية من المعلومات المعقدة ، المتعلقة بتقنيات الإنتاج ، بمسائل الارتقَاب والتخطيط ، بالتنظيم الاجتماعي للمؤسسة ، بالتمويل ، بدراسة السوق / Marketing / ، الخ . لا يمكن لفرد واحد أن يجمع كل هذه المعلومات : من هنا ضرورة جمع مختلف الأخصائيين ضمن مجموعة لاتخاذ القرارات ، وهي الوسيلة الوحيدة لتقدير أهمية كل مساهمة خاصة ، وإلى أي مدى يمكن الوثوق بها ، وبالتالي معرفة إمكانات تطور الشركة . هذه المجموعة تُكون « البنية التقنية » .

يذهب غالبرايت إلى أن الرأسماليين لا يشكلون جزءاً من هذه البنية التقنية . فليست جمعيات المساهمين العامة سوى غرف تسجيل للتقارير التي تحضرها البنية التقنية . والمالكون لا يعيقونها طالما توفر لهم ربحاً معقولاً . توفر الربح هو شرط لسير عمل المؤسسة ، لكنه لم يعد يشكل المحرك الأساسي . إنه على العكس ، عبء ، مثل الضرائب ، والضمان الاجتماعي أو فوائد الديون : الأمر الذي يقرب الأسهم من الالتزامات / actions et obligations / . لقد حل نمو الشركة محل الربح كهدف أساسي ، ومن هنا يأتي الدفع الاقتصادي الجوهري . بهذا النمو ، تتعلق زيادة الفوائد المادية لأعضاء المجموعة الموجهة واتساع نفوذها : هذا الأخير يكون حافزاً مهماً . المصلحة الشخصية تبقى الدافع الأساسي للنشاط الاقتصادي ، طبقاً للنظريات الليبرالية : لكنها لا تتمزج مع الربح .

● حدود البنية التقنية - غير أن هذه الأوليات لا تنطبق على كلية الإنتاج . فبرحه شركات كبرى منظمة حسب البنية التقنية ، تشكل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة القطاع الاقتصادي الثاني ، الذي يكمل مسار رأسمالية تقليدية تصححها قرارات وتخطيطات الدولة . في الولايات المتحدة الأمريكية ، يعتبر غالبرايت أن المنظومتين الفرعيتين لهما الأهمية نفسها تقريباً ؛ حوالي ألفا شركة صناعة ، نقل ، انتاج طاقة ، اتصالات ، تجارة ، وخدمات عامة توفر 40 ٪ من الناتج الوطني الإجمالي ، مثل العشرة ملايين مستثمر زراعي ، الحرفيين ، تجار المفرق ، متعهدي الخدمات ، الفنانين ، الخ . في بلدان الغرب الأخرى ، الأقل تقدماً ، قطاع البنية التقنية هو أقل أهمية ، مع أنه يشمل المؤسسات المؤتممة . في أي حال ، إنه يبقى مهيمناً لأنه يوفر الحافز الكلي : مجموعاته الموجّهة تشكل إذاً أساس الأوليغارشية الاقتصادية .

2 - الرأسمالية الجديدة والدولة

تحليل غالبرايت هو الأفضل بين كل ما اقترحه الليبراليون الجدد لتفسير بنية الصناعة الغربية والأوليغارشية الاقتصادية . وهذا يعني أنه لا يتضمن بعض الأخطاء أو الفجوات الأساسية .

● الرأسماليون والبنية التقنية - أولاً ، أنها تبخس دور الرأسماليين . يفتح غالبرايت عليه أبواب النقد عندما يقول إن سلطة « البنية التقنية » تبقى مطلقة طالما تحقق المؤسسة حداً أدنى من الأرباح . تصبح هذه السلطة نسبية إذاً ، عندما لا يتحقق هذا « الحد الأدنى من الأرباح » . عندها ، يستعيد المساهمون صلاحياتهم : بإمكانهم إزاحة أعضاء البنية التقنية بحرية وإحلال آخرين محلهم . أن يترك الملك وزيره الرئيسي يحكم عندما تكون الأوضاع على ما يرام ، كما فعل ذلك لويس الثالث في فرنسا مع ريشوليو / Richelieu / ، وأن يسمح له بتقديم وريثه ، كما فعل ريشوليو مع مازارين / Mazarin / فإن هذا لا يلغي السلطة الملكية ، التي تحتفظ على العكس بطابع سام ، سيد . بشكل من الأشكال ، ينعم الرأسماليون بسلطة مشابهة يمارسونها على « البنية التقنية » .

ليس جميعهم ، بالتأكيد : فإن جمهور المساهمين الصغار هو عاجز بصورة عامة . وإذا تحرك أحياناً ، فذلك نادر ودون مستقبل لكن غالبرايت لا يميزهم كفاية عن المساهمين الكبار الذين يشرفون فعلياً على الجمعيات العمومية ، والذين يغدون ، أقل فأقل ، أفراداً وأكثر فأكثر تنظيماً . « المتسا عائلة » التي نددت بها الجبهة الشعبية الفرنسية عام 1936 ، والتي كان أعضاؤها يسيطرون على كل الاقتصاد عبر الشركات

التي كانوا يساهمون فيها ، تتطابق مع مرحلة انتقالية بين الرأسمالية الليبرالية والرأسمالية المعاصرة الجديدة ، مثل أرباب الصناعة الأمريكية ، قبل ذلك بعدة عقود . اليوم ، أصحاب الأسهم هي مصارف الأعمال ، شركات الاعتماد ، الشركات الكبرى ، الهولدينغ (شركة الشركات) ، وجميعها تشرف إلى حد كبير على غالبية المؤسسات .

● تمركز البنى التقنية - إن الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج ، بعد أن انتقلت من المقاولين الفرديين إلى الشركات الصناعية والتجارية ، تتجه إلى الانتقال الآن إلى المجموعات المالية التي تملك حصة من رأسمال المؤسسة كافية لمراقبة إدارتها . وتتخذ هذه المجموعات المالية أشكالاً متنوعة . بعضها يتمحور حول نواة مكونة من شركة فائقة الاتساع تشرف على مؤسسات أخرى عبر اتفاقات ، اتحادات ، تفرعات وهولدينغ ، الخ . بعضها الآخر ، مثل مصارف الأعمال أو شركات الاعتماد ، تقوم على النشاطات المالية حصرياً . التمييز بين هاتين الفئتين هو صعب في الأعم الأغلب . مثلاً ما إذا أشرف مصرف أعمال على شركة كبرى أو العكس . على أي حال ، إن السمة الجماعية للملكية أسهم المؤسسات المراقبة لا تلغي طابعها الرأسمالي ، ولا واقعة أن « البنية التقنية » توجه المجموعات المالية ، حيث الخبراء والأخصائيون والمديرون يشاركون باتخاذ القرار إلى جانب المساهمين الكبار الذين يسكون بالسلطة العليا .

خطأ غالبرايت هو مزدوج . من ناحية ، بخس دور الرأسماليين في البنية التقنية ، حيث تعود إليهم الكلمة الأخيرة . من ناحية ثانية ، لم ير إلى البنية التقنية إلا في إطار كل مؤسسة . إن البنى التقنية لهذا المستوى الأول ، تنطوي على قدر من التنسيق والعقلنة على مستوى ثانٍ بفعل بنية تقنية عليا ، مؤلفة من المجموعات الموجهة للشركات الضخمة ، للهولدينغ ، للشركات المالية لمصارف الأعمال ، التي تشرف على غالبية المؤسسات المهمة . كما يوجد أيضاً مستوى ثالث ، يتألف من المساهمين الرئيسيين لمجموع من الشركات الضخمة ، الهولدينغ ، الشركات المالية ومصارف الأعمال ، متشاركين مع خبراءهم ، مستشاريهم ومديريهم . هذه البنية التقنية العليا تتطابق ، في أوليغارشية الرأسمالية الجديدة مع أمراء الدم في الأرستقراطية القديمة .

● الدولة القوية - إن ارتباط الأوليغارشية الجديدة بالدولة هو أكبر من ارتباط القديمة بالدولة . فالأوليغارشية القديمة كانت تطالب الدولة خاصة بعدم التحرك ، بأن تكون غائبة قدر الإمكان ، بأن يختزل دورها إلى أقصى درجة أما الرأسمالية الجديدة ، فهي تطالب ، على العكس ، بدولة قوية ونشطة ، قادرة على تنظيم سير الاقتصاد والحفاظ على الشروط الضرورية للنمو . في السابق ، كان قانون السوق يسوق

الانتاج : حسب خيارات المستهلكين ، كانت تزدهر هذه المؤسسة وتزول أخرى كان التقدم التقني يركز على اختراعات فردية يجتبرها المقاولون في إطار المنافسة . اليوم ، يتم تقرير برامج التصنيع للشركات الكبرى عدة سنوات قبل أن يُشرع ببيع السلعة . تلبي هذه البرامج رغبات المستهلكين التي تكشفها دراسة الأسواق . ولكن ، ما إن توضع البرامج على سكة التصنيع ، يجب منع تبديل هذه الرغبات ، وعلى العكس ، يجب تطويرها عبر حملات إعلامية . يجب أيضاً الحفاظ على القدرة الشرائية للمستهلكين ، أو زيادتها ، الأمر الذي يفترض تنسيقاً شاملاً للاقتصاد .

بما أن حاجة الأوليغارشية الاقتصادية للدولة تزداد ، فإن ضرورة مراقبتها للدولة تزداد أيضاً بالقدر نفسه . في الديمقراطية الليبرالية ، كان يمكن تصور وقوع السلطات العامة في أيدي أفراد مستقلين عن أسياذ الصناعة والتجارة : لو أنهم اهتموا حصرياً بتأمين الانتظام الداخلي والحماية الخارجية ، كان بالإمكان أن يتطور اقتصاد السوق على نحو إيجابي . في التكنوديمقراطية ، لا يمكن تصور استقلالية الدولة هذه عن الأعمال ، إذ أن هذه الأخيرة مرتبطة جداً بالقرارات التي تتخذها الدولة . إن الأوليغارشية الجديدة تعرف أنه يجب عليها أكثر من أي وقت مضى أن تحافظ على إشرافها على الطبقة الوسيطة التي تمارس السلطة السياسية .

البنية السياسية الجديدة

التكنوديمقراطية تبقى على الإطار السياسي للديمقراطية الليبرالية إلا أن المؤسسات تعمل على نحو مختلف تماماً . إن ضعف البرلمان ونمو الحكومة هما الميزة الأكثر ظاهرة في هذه السيورة ، ولكن ليساً أهمها . عديد من المسائل التي كانت تنظمها في السابق القوانين ، أمست تنظم في مراسيم : تكتفي الجمعيات بطرح المبادئ ، حسب نظام « القوانين - الملاكات » / Lois- cadres / . في عديد من البلدان يمكن أن يأذن البرلمان للحكومة باتخاذ مراسيم تشريعية .

في أوروبا ، تناقش المجالس التشريعية خاصة مشاريع القوانين التي تحيلها إليها السلطة التنفيذية : 90 ٪ من القوانين المقترعة تصدر بمبادرة من الحكومة وليس عن اقتراحات من النواب . من ناحية ثانية ، لم يعد النواب يقللون الحكومات البرلمانية إلا نادراً ، لأن هذه الأخيرة تنعم بسلطة على الغالبية ، من خلال نظام اقتراع الأحزاب السياسية ، الذي سنحلله لاحقاً .

إن نمو السلطة التنفيذية يقوى كلما ضعفت السلطة التشريعية . لم تترث الحكومة بعض السلطات التي كان يمارسها البرلمان في السابق وحسب ، بل أفادت بشكل خاص

في الازدياد العام لسلطات الدولة : فوقعت الصلاحيات الجديدة في أيديها ، بصورة عامة ، وليس بأيدي البرلمان ، في الولايات المتحدة الأمريكية ، أفاد الرئيس من اتساع الصلاحيات الفدرالية ، أكثر بكثير من الكونغرس ؛ نفس الشيء نقوله عن تطور الإدارات والوكالات العامة . في أوروبا ، يأتي نمو المصالح الاقتصادية والاجتماعية ، والمؤسسات الوطنية ، والتخطيط وجهاز الدولة ، بصورة عامة ، في مجالات ونشاطات تقع تحت سلطة الوزراء لا المجالس النيابية . في كل مكان ، الحصول على المعلومات التي غدت أكثر فأكثر غزارة وتعقيداً والتي تسمح وحدها باتخاذ القرارات أصبح أكثر سهولة بالنسبة للوزراء منه للنواب ، الذين يبقون موثوقين في مناهجهم التقليدية .

٦ - من البرلمانية التقليدية إلى البرلمانية الأغلبية

أكثر من تطور صلاحيات البرلمان والحكومة ، أن تطور البنى السياسية هو الذي يشكل أساس التكنوديمقراطية الواقعة الأساسية على هذا الصعيد هي استبدال الأحزاب المرنة في الديمقراطية الليبرالية بأحزاب « جامدة » يخضع نوابها لنظام اقتراع صارم في البرلمان قبل عام 1939 ، وحدها ، أو تقريباً ، الأحزاب الاشتراكية والشيوعية كانت تتسم بهذه السمة ، علاوة على الأحزاب البريطانية . اليوم ، غدت هذه المنظومة شبه عامة في الأنظمة البرلمانية الغربية ، التي انقلبت رأساً على عقب : هكذا تم استبدال البرلمانية التقليدية « بالبرلمانية الأغلبية » .

● البرلمانية التقليدية - في البرلمانية التقليدية ، للمجالس النيابية سلطة واسعة لأنها تعين وتقبل رئيس الحكومة وتخضعه دوماً لرحمتها فهو لا يملك صلاحيات أكثر مما يملكه رئيس الولايات المتحدة الأمريكية ، لحت المجالس على إقرار مشاريع القوانين والموازنة التي يتقدم بها ، ولكن مصيره مرتبط بهذه المجالس أكثر بكثير . يسمي الفرنسيون أحياناً « نظام المجالس » هذا النوع من المنظومة البرلمانية ، حيث تصل سلطة النواب إلى ذروتها . من بعض الزوايا ، تبقى هذه السلطة ظاهرية أكثر منها فعلية . إن إمكانية اختيار رئيس الوزراء ، وإقالته ، ورفض مشاريعه ، والتصويت على نصوص متعارضة مع آرائه لا تمنع المجالس من فقدان أغلبية ثابتة ومتناسكة ، تتيح لها اتخاذ القرارات : في غياب هذه الأغلبية ، ليس لديهم أية إمكانية عمل مستمر ، وضعف الحكومة يعكس ضعفها . البرلمان الإيطالي اليوم والبرلمان الفرنسي لعشرين سنة خلت يدلان على التعارض بين نفوذ شامل ولكن شكلي ، وعجز عميق .

● البرلمانية الأغلبية - قبل عام 1945 ، وحدها انكلترا كانت تطبق منظومة مختلفة كلياً ، عممتها التكنوديمقراطية وتسمى اليوم « البرلمانية الأغلبية » . في انكلترا منذ أمد

بعيد ، في ألمانيا الفدرالية بعد الحرب العالمية الثانية ، في فرنسا منذ 1962 ، في اسكندنافيا منذ بضع سنوات ، غير نظام اقتراع النواب ونظام التحالفات بين الأحزاب معنى الانتخابات التشريعية . فلم تعد فقط وسيلة لتعيين نواب ، بل أيضاً لتعيين رئيس حكومة ، هو أوتوماتيكياً زعيم حزب وتحالف الأغلبية . الصراع بين شमित وكول يشبه كثيراً الصراع بين كارتر وفورد . في كلا الحالتين ، يعي المواطنون أنهم يختارون السلطة العليا للدولة ، رئيس الحكومة الفعلي ، وأن هذا الخيار هو الرهان الأساسي للمنافسة الانتخابية . شमित ، هيث / Heath / ، برانت ، بالم / Palme / ، هم مرشحوهم ، كما كارتر ، نكسون ، جونسون ، كيندي . في دول أوروبا ذاتها ، لم يعد البرلمان هو الذي يعزل السلطة التنفيذية ، رغم نصوص الدستور . إن وجود أغلبية منظمة ، وسلطة رئيس الوزراء على هذه الأغلبية يلغيان عملياً التصويت على حجب الثقة : تزول هذه المؤسسة . والاتجاه هو نحو حكومة تشريعية ، تبقى في السلطة بين انتخابين برلمانيين .

لم يعد تعيين رئيس الحكومة ، ولا استقلاليته حيال البرلمان ولا المدة المحددة لولايته تميز بين الرئيس الأمريكي ورؤساء الوزراء الأوروبيين . التمييز الجوهرى يقع اليوم على مستوى استقلالية المجالس النيابية إزاء هؤلاء الرؤساء . هذه الاستقلالية تبقى في الولايات المتحدة ، حيث لا تستطيع السلطة التنفيذية إحناء الكونغرس ، بل فقط التأثير عليه إلى حد ليس بكبير . كما اختفت في أوروبا ، في البلدان حيث يمسك الأغلبية البرلمانية حزب منظم وتراتبى . إن سلطة زعيم على حزب ، هو في آن رئيس حكومة ، تؤدي إلى سلطة هذا الأخير على البرلمان . ومسألة حجب الثقة لم تعد تعني إلا طلب رئيس الوزراء من نواب حزبه التصويت له . إنهم ملزمون عملياً بذلك ، ما خلا عندما يغير عدم انصياع بعضهم شيئاً في نتيجة الانتخاب . هكذا ، يغدو البرلمان ، نوعاً ما ، غرفة لتسجيل المشاريع الحكومية .

2 - البنية التقنية السياسية

بشكل أكثر عمقاً ، إن تنظيم الأحزاب من خلال بنية جامدة ومعقدة ، تنظيم المجالس النيابية من خلال اللجان والمجموعات البرلمانية ، وتنظيم الحكومة من خلال اللجان الوزارية واللجان التقنية واجتماعات العمل ، جميعها تنطوي على الصورة العامة ذاتها : تتخذ القرارات جماعياً ضمن مجموعة ضيقة ، وتندر أكثر فأكثر تلك التي يقررها شخص واحد (رئيس ، رئيس وزراء ، زعيم ذو نفوذ شبه روحاني) ، أو مجلس واسع (برلمان ، كونغرس حزب) .

● مجموعات القرار - إن غالبية مجموعات القرار هذه تأتي في آن من السلطة التشريعية والتنفيذية ، من المؤسسات العامة والتنظيمات الخاصة . ينضوي في صفوفها وزراء ، موظفون كبار ، برلمانيون ، زعماء أحزاب ، قادة نقابات وقوى ضاغطة ، خبراء ، تقنيون ، وحتى « عقلاء » أي شخصيات مستقلة نسبياً .

على المستوى السياسي كما على مستوى الشركات الكبرى ، يحول تعقيد وتقنية المسائل الآن دون تمكن شخص واحد من السيطرة على كل مظاهرها ، كما يغدو مسحياً أيضاً لجمعية (أو مجلس) واسعة أن تعالج هذه المسائل برصانة . إن هذا الوضع يلزم بمعالجة المسائل جماعياً ، ضمن جماعات صغيرة تجمع كل الملمين بمختلف العناصر . هكذا ، تنشأ بنية تقنية سياسية تشبه البنية التقنية الاقتصادية ، مع فارق مهم . أننا نجد في الأولى كما في الثانية المشاركة ذاتها للخبراء ، والاختصاصيين ، والتقنيين ، والإداريين ، والمنظمين والذين يملكون سلطة حسم القرار الأخير : مالكي رأسمال على مستوى الشركات الكبرى ، ورؤساء منتخبيين ، وزراء وزعماء أحزاب أغلبية على المستوى الحكومي .

● موقع الديمقراطية - غير أن الوزراء وزعماء الأحزاب يستقون أيضاً سلطتهم من انتخاب المواطنين الذين يملكون القدرة على حرمانهم منها . فالذين يخضعون للقرارات هم إذن ممثلون في البنية التقنية السياسية على نحو أكثر مباشرة منه في البنية التقنية الاقتصادية ، حيث لا يظهر المستهلكون إلا من خلال استطلاعات السوق ونتائج البيع . أما رجال السياسة ، فهم على علاقة مستمرة مع الناخبين الذين بوسعهم وضع حد لمهام مرشحهم ، ويدخلون ضمن مجموعات القرار هذه اهتمامات إنسانية يصعب التعبير عنها في البنية التقنية الاقتصادية . ويحمل هذه الاهتمامات أيضاً ممثلو النقابات ، والتنظيمات ومختلف جماعات الضغط التي تنزع أكثر فأكثر إلى الدخول في البنية التقنية السياسية إلى جانب منتخبي الاقتراع الشامل .

2 - استعارات الأنظمة التسلطية

جميع الأنظمة التسلطية تأخذ من نمط الديمقراطية الليبرالية وترجع إليه على نحو متفاوت الصراحة . هذه الاستعارات تتعلق أولاً بالمبادئ الجوهرية للنمط . التمثيل الوطني ، الانتخاب الشامل ، الحريات العامة ، حقوق الإنسان . تتعلق أيضاً ببعض مؤسسات الديمقراطية الليبرالية . برلمانات ، مسؤولية الحكومة ، استفتاء ، رقابة قضائية . في الحالتين ، لا يُطبق هذا النمط الديمقراطي عملياً : بل يصلح كتغطية لأنظمة متعارضة معه .

المشروعية الديمقراطية

أصبح النمط الليبرالي قاعدة المنظومة الرسمية للقيم السياسية في غالبية دول العالم ، حتى تلك الخاضعة لنظام تسلطي .

٦ - تعميم المبادئ الديمقراطية

نخص في آن الانتخاب الشامل وحقوق الإنسان .

الانتخاب الشامل ، المساواة ، الحرية - جميع الحكام تقريباً يتلقون مشروعيتهم بتكليف شعبي من خلال الانتخاب الشامل . فالحكومة التي لا تركز على انتخابات المواطنين ليست حكومة حقيقية بنظر الناس اليوم . وعندما يستولي معتصب على السلطة بالقوة ، فهو يهتم أول الأمر بجعل استيلائه مشروعياً من خلال إجراء انتخابات ، بصورة عامة ، إنها انتخابات مزيفة مع مرشح واحد ، أو استفتاء دون حرية التعبير لكن الشكليات الانتخابية ضرورية للتولية ، كما كانت رسامة رسم / Reims / من أجل الملكية الفرنسية .

المساواة بين جميع الأفراد ، وضمان حقوق جوهرية لكل فرد (حرية التفكير ، والتعبير ، والدين ، وإنشاء الجمعيات ، الخ) هما أيضاً جزء من الأساس المشترك للقيم السياسية المعاصرة . وكالانتخاب الشامل ، هذه المبادئ هي مكرسة في غالبية الدساتير ، حتى دساتير الأنظمة التسلطية والدكتاتورية . في هذه الأخيرة هذه المبادئ ليست مطبقة وإعلانات الحقوق تبقى حبراً على ورق . ولكن ، إنه لمن الأهمية بمكان ، أن تكون كتبت واعتنقت . فالخبر ليس فقط في تحية من الرذيلة إلى الفضيلة : إنه أيضاً إقرار بالفضيلة بما هي فضيلة . إن اتخاذ الدكتاتوريات من النمط الليبرالي مرجعاً ، هو إقرار بمشروعيته .

● الاستثناءات - نادرة جداً الأنظمة التي لا تقول بهذه المشروعية . حتى الأنظمة الفاشية ، لم ترفضها كلياً . إن قوميتها تدفعها إلى اعتبار الشعوب الباقية كشعوب دنيا ، ولكن في داخل أمتها بالذات ، طبقت هذه الأنظمة بصورة عامة المساواة بين المواطنين والانتخاب الشامل وحدها ، الدول العنصرية أبعدت هذه المبادئ : غير أن ألمانيا النازية لم تكن لترفض حق الانتخاب لليهود . أفريقيا الجنوبية وروديسيا هما أكثر قساوة مع السود . ولكن الديمقراطية الأميركية فعلت نفس الشيء في ولايات الجنوب ، في عصر الليبرالية الجميل . بلاريب ، النظرية القومية - الاشتراكية للفهرنغ / Führung / تؤدي إلى الإقرار بالسلطة المطلقة لرجل متفوق ، الفهرر / Fuehrer / ولكن بقدر ما كان يحصل على ثقة الشعب الألماني ، المثبتة بالاستفتاء الشامل .

إن التولية من قبل المواطنين ، عبر الانتخاب الشامل ، هي القاعدة الوحيدة الممكنة للمشروعية ، طالما فقد الإيمان بأن السلطة تأتي من الله ، أو أنها تنتقل بالطرق الوراثية ، فحتى لو ترسخت القناعة بأن هذه السلطة يجب أن تتولاها « النخبة » ، « الأفضل » ، « الرجال المتفوقون » ، فإنه ينبغي أن يعترف المواطنون بصفاتهم هذه . الدعم الشعبي ودعم الجماهير هما ضروريان لجميع الحكام في عصرنا الحالي ، إذا رغبوا في إضفاء المشروعية على توليتهم . بهذا المعنى ، يفرض النمط الديمقراطي نفسه في كل مكان .

2 - النماذج الثلاثة للمواقف

إذا ذهبنا بالتحليل بعيداً ، يمكننا أن نميز بين ثلاثة نماذج من المواقف الرئيسية للأنظمة التسلطية إزاء النمط الديمقراطي .

● الأنظمة الفاشية - إن الموقف الأكثر عداء هو موقف الأنظمة الفاشية التي تعتنق رسمياً النظريات غير المساواتية ، والتي تتجه إلى إعطاء السلطة لشخص « مخلص » ، محاط بنخبة . هذه الأنظمة ترفض - ولو شكلياً - إقرار المساواة بين المواطنين ، حقوق الإنسان ، التولية عبر الانتخاب الشامل . فهي تفر تمييزات شرعية بين الأعراق والفئات الاجتماعية إنها تتنكر لمبادئ المشروعية الديمقراطية . وتعارضها حتى بالعنف ، بصورة عامة . ولكن رغم هذا ، إنها تقر بهذه المبادئ جزئياً في الواقع ، لأنها تعتنق نظام الانتخاب الشامل وتجري الانتخابات والاستفتاءات

● الأنظمة التسلطية الكلاسيكية - الموقف الثاني هو موقف الأنظمة التسلطية التي تعتنق رسمياً النمط الديمقراطي . السلطة هي بيد دكتاتور ، يدعّمه الجيش ، وحرس خاص ، وحزب واحد أو عناصر مشابهة . تمارس هذه السلطة على نحو تسلطي وتعسفي . لكنها تستر خلف الواجهة المحترمة للدستور الديمقراطي ، المبني على المساواة بين المواطنين ، على حقوق الإنسان والحريات العامة ، الانتخاب الشامل ، سلطات البرلمان ، الرقابة القضائية ، الخ . هناك قطعة بين منظومة القيم المعلنة والممارسة السياسية الفعلية . إن عدداً كبيراً من الدول الإفريقية ، الآسيوية الأمريكية اللاتينية هي في هذا الوضع .

● الأنظمة الشيوعية - الموقف الثالث هو موقف الأنظمة الشيوعية . نجد القطيعة ذاتها بين دساتير وقوانين ديمقراطية ، تعلن الحريات العامة ، حقوق المواطنين ، سيادة الناخبين ، نفوذ البرلمانات وحكومات تسلطية وتعسفية لا يتطابق سلوكها مع النصوص القانونية الرسمية ، غير أن الإيديولوجيا الرسمية للأنظمة الشيوعية تنزع إلى تفسير وتبرير

هذه القطيعة . سوف يبقى النمط الديمقراطي وهمياً ، ظاهرياً ، شكلياً ، طالما تبقى الملكية الخاصة لوسائل الانتاج ، التي تعطي السلطة الحقيقية للرأسماليين ومؤتمنيهم .

لكي يصبح هذا النمط فعلياً ، والبشر متساوين وأحراراً ، ولكي يستطيعوا أن يحكموا عبر منتخبهم الذين يمثلونهم ، يجب إرساء الاشتراكية . ولكن هذا الإرساء ، في الدول التي قضي فيها على الرأسمالية حتى الآن ، لن يكون كاملاً إلا بعد مرحلة وسيطة ، الهدف منها هدم كل العوائق أمام بلوغ حرية أصيلة لجميع البشر . هكذا فإنه يعترف بأن مبادئ وقيم النمط الديمقراطي هي مشروعة ، ومرمى النظام هو ضمان تطبيقها الكامل . لكن هذا ليس ممكناً إلا بعد مرحلة انتقالية ذات سمة تسلطية . سوف تعود لاحقاً إلى نظرية الدكتاتورية هذه من أجل الحرية . يكفي الإشارة إليها هنا لإفهام تأثيرها على الإقرار بالمشروعية الديمقراطية .

انتقال المؤسسات

سوف ندرس بالنسبة لكل نموذج من الأنظمة التسلطية كيف تشوه هذه الأنظمة المؤسسات التي تستقيها من النمط الديمقراطي . إنه لمن المهم بمكان إعطاء لمحة عامة عن هذه التشوهات ، لإفهام أنه يسهل ادعاء الديمقراطية رسمياً ، وإرساء مؤسساتها الأساسية رسمياً ، وتطبيق نظام جد تسلطي خلف هذه الواجهة . إن الآلية الأساسية تكمن في مراقبة الانتخابات ، بحيث يُضمن حصرياً انتخاب المرشحين الرسميين للحكومة .

1 - مراقبة الانتخابات

استخدمت الطريقة في الدول الغربية في المرحلة الانتقالية التي سبقت ازدهار النمط الليبرالي . لكنها كانت مطبقة بشكل بدائي ، عبر التدخل المباشر للحكام في السيرورات الانتخابية : ترشيحات رسمية ، ضغط السلطات العامة ، تدخل لتضييق أعلام المعارضين ، الخ . تطبق اليوم على نحو أكثر كمالاً بكثير ، عبر تقنية الحزب الواحد . يُشرع لحزب واحد في البلاد ، وهو وحده يقدم مرشحيه للانتخابات ، على أساس مرشح واحد في كل دائرة .

تغدو الانتخابات هكذا مجرد إقرار الموافقة على المرشحين الرسميين . يتألف البرلمان إذاً من نواب مخلصين للحكومة القائمة 100% ، ويؤيدون مبادراتها ويوافقون على قراراتها . في نظام كهذا ، يمكن ، دون أية خطورة ، إدخال كل التنظيمات الدقيقة المعدة لضمان حرية البرلمانين . ليس هناك من حاجة للإجراءات التضييقية التي

استخدمها في فرنسا « الإصلاح » / La Restauration / ، وملكة تموز / Monarchie / de juillet / والأمبراطورية الثانية . يمكن أن يكون البرلمان مطلق الحرية في تلقي سلطات واسعة : فإن تأليفه يضمن خضوعه التام للحكام .

لضمان نجاح المرشحين الوحيدين يستأثر هؤلاء بالدعاية . وبشكل أعم ، كل مسائل الاتصال ، والاعلام ، هي حكر على الدولة . تبقى الحريات العامة المعلنة رسمياً شكلية ، ليس لأن وسائل ممارستها هي حكر على الرأسماليين ، بل لأن الحكومة تحتكرها . أدوات قمع قاسية تردع المعارضة الحالية لبعض المواطنين . ويسمح اختيار قضاة لبني العريكة بتجنب أي مفاجأة على هذا الصعيد ، وتجعل الضمانات القضائية التي تعلنها غير فعالة بالنسبة للسلطة .

2 - درجات الرقابة

يُطبق هذا النظام على نحو جامد وكامل إلى هذا الحد أو ذاك حسب الدول . في بعض الدول ، الحزب الواحد هو مؤسسة قوية ، يحل محل الحكومة . في دول أخرى ، يكون جينياً نوعاً ما ، لكن وحدة الترشيح تبقى مطلقة . في دول أخرى أيضاً ، هناك تعددية ظاهرة للترشيحات ، ولكن كل المرشحين هم مؤيدون للحكومة : في بعض الديمقراطيات الشعبية ، ينبغي إذن تقديم عدد من المرشحين يتجاوز عدد المقاعد الشاغرة (بولونيا ، هنغاريا) . في مجموعة أخرى من الدول هناك نصف تعددية أحزاب ، وحزب صغير أو أحزاب صغيرة تقدم مرشحين بوجه حزب رسمي كبير : ولكن بقي على هذه الأحزاب الصغيرة طالما أنها لا تشكل تهديداً على السلطة (المكسيك) .

غير أنه تجدر الإشارة إلى أن الأنظمة الديمقراطية الغربية الحالية أرست قواعدها بعد مرحلة انتقالية حيث كان خيار الناخبين محدوداً والحريات هشة . يمكن أن نتصور أن الدول التسلطية الحالية - أو بعضها ، على الأقل - تجتاز مرحلة مشابهة . لا يجب أن ننسى أيضاً أن غالبيتها لم تعرف أبداً انتخابات ولا برلمانات قبل الانتخابات المزيفة والبرلمانات المزيفة التي تعرفها اليوم . إن حاجة الأنظمة التسلطية في التستر خلف قواعد ديمقراطية وليبرالية ، وإقرارها بمشروعية النمط الديمقراطي ليسا أمرين يستهان بهما . في أي حال ، إنه لمن الضروري إدراك هذا الوضع كي نفهم جيداً المنظومات السياسية المعاصرة .

حول « الديمقراطية التقنية » ، انظر التحليل حول هذا الموضوع ص 141 - 266 في موريس

دوفرجيه ، جانوس : وجهها الغرب ، 1972 ، حيث وُضعت هذه المنظومة لأول مرة كمنظومة .
حول استعارات الأنظمة التسلطية المعاصرة من النمط الديمقراطي ، انظر القسم الثالث والرابع
من هذا العمل ، حيث تجد أيضاً بيبلوغرافيا .

الفصل الثاني

عناصر النمط الديمقراطي

يتضمن النمط الديمقراطي ثلاثة عناصر رئيسية : تعيين الحكام بالانتخاب الشامل ، وجود برلمان يملك صلاحيات واسعة ، وتراتبية القواعد القانونية التي تضمن رقابة قضاة مستقلين للسلطات العامة . لهذه المؤسسات المرمى نفسه ، منع السلطة السياسية في أن تكون قوية جداً ، للحفاظ على حريات المواطنين . التمثيل الشعبي عبر الانتخابات يسمح للمواطنين بتعيين الحكام وبعدم إبقائهم في السلطة عند انتهاء ولاياتهم . ومن شأن مبدأ فصل السلطات رقابة كل جهاز حكومي من قبل الجهاز الآخر ، بحيث أن « السلطة تحد السلطة » ، كما يقول مونتسكيو ، إن مبدأ الشرعية وتراتبية القواعد القانونية يضمنان هذا التقييد للحكام في مختلف الدرجات ويوفران للمواطنين وسائل الاعتراض على الأعمال غير الشرعية .

هكذا ، ترسي المؤسسات الليبرالية سلطة سياسية ضعيفة نسبياً : أضعف بكثير من السلطة القائمة في الدكتاتوريات الاشتراكية أو في الأنظمة المحافظة وهذا يعطي للمواطنين هامشاً من الحرية أكبر ، هو بالتأكيد العامل الإيجابي الأساسي في الأنظمة الغربية ولكن هذا يجعل السلطة أكثر قابلية للتأثر بضغط السلطات الاقتصادية غير المنظمة على نحو ديمقراطي لنذكر بأن الديمقراطيات الغربية هي « بلوتوديمقراطيات » حيث السلطة تتركز في آن على الشعب ، عبر الانتخاب ، وعلى النقود . تنعم الشركات الكبرى بنفوذ داخل الدولة ، بوجه أجهزة منبثقة من الانتخاب في الطبقات الشعبية ، الممارسة الفعلية للحريات هي محدودة بالإمكانات المادية ، رغم أن هذه الحريات لم تعد اليوم شكلية محض كما كانت في القرن التاسع عشر .

سوف ندرس في هذه الصفحات العناصر النظرية للنمط الديمقراطي مبيّن أن هذه النظرية تعاني من التواءات حتى في الديمقراطيات الليبرالية . إلا أننا ، وما خلا

بعض الاستثناءات ، لن نحلل هنا الالتواءات التي تعاني منها في الأنظمة التسلطية التي تدعي اعتناق المبادئ الديمقراطية رسمياً دون تطبيقها عملياً . ذكرنا للتو الخطوط العريضة لهذه النظرية وسنصفنها لاحقاً في القسمين الثالث والرابع .

I - التمثيل الشعبي والانتخاب

الانتخاب هو قاعدة النمط الديمقراطي . إنه طريقة لتعيين الحكام متعارضة مع الوراثة والتعيين أو الاستيلاء ، التي هي طرق أوتوقراطية (استبدادية) . غير أن الليبراليين أنفسهم قد أبدوا حذرهم خلال زمن طويل من الانتخاب ، لأنه كان يوفر أداة عمل فائقة الأهمية للجماهير الشعبية : فالبورجوازية ، التي كانت تستخدم الانتخابات لنزع السلطة من الأرستقراطية ، لم تكن ترغب بأن تنزع منها سلطتها بنفس الطريقة إن النظرية الليبرالية للتمثيل والانتخاب هي إذن من المرونة بحيث تؤدي أحياناً إلى تضيق الانتخاب . عملياً ، حصل تطور الانتخاب بشكل مستمر ، بفعل منطق المنظومة نفسه . وهذا التطور ولد مؤسسات تلعب دور الوسيط بين المنتخبين والناخبين : الأحزاب السياسية . من ناحية ثانية ، ان الأنماط المختلفة للمنظومات الانتخابية تؤدي إلى إعطاء معان مختلفة لخيارات الناخبين .

٦ - مبدأ التمثيل الشعبي

إن الانتخابات التنافسية ، حيث يختار المواطنون بين عدة مرشحين ، هي حجر الزاوية في الديمقراطيات الليبرالية . فهي تنتج مباشرة عن المبادئ الأساسية لهذا النمط . إذا كان كل البشر متساوين وأحراراً ، لا يستطيع أن يأمرهم إلا من تم اختياره لهذا الغرض من قبلهم . هكذا ، فكل سلطة ، يجب أن تركز على الانتخاب ، يجب أن تتجدد الانتخابات بفوارق زمنية منتظمة ومتقاربة ، كي لا يشعر الحكام بأنهم مستقلون عن المحكومين ، وكي يبقى تمثيلهم لهم مستمراً .

غير أن الانتخابات الحرة هذه بدت خطيرة في بعض المراحل ، بالنسبة لهؤلاء أنفسهم الذين أرادوا إرساء الديمقراطية الليبرالية . فابتكرت بعض نظريات التمثيل الشعبي للحد من أهمية الانتخابات من ناحية ثانية ، يظل دور الانتخابات محدوداً في جميع الأنظمة الغربية ، إما بفعل التدخل المباشر للشعب عبر مناهج الديمقراطية المباشرة وأما لأنه تتم تولية بعض عناصر السلطة خارج إطار الانتخاب .

نظريات التمثيل الشعبي

لم تتطور نظرية التمثيل الشعبي إلا ابتداء من القرن السابع عشر والثامن عشر .

الديمقراطيات القديمة كانت ديمقراطيات « مباشرة » ، تنزع إلى إشراك كل المواطنين في القرارات الحكومية . كانت الجمعية العمومية للشعب تجتمع كل يوم على تلة البنيكس (Pnyx) ، وهذا ما كان يشكل العنصر الرئيسي في مؤسسات أثينا : نوع من البرلمان المفتوح لكل المواطنين ، والذي تعود إليه القرارات الأساسية . حتى يومنا هذا ، نجد مؤسسة مشابهة في الجمعية السنوية لمواطني بعض الكانتونات السويسرية في أعالي الجبال .

إن منظومة كهذه لا يمكنها أن تعمل إلا في دول صغيرة جداً . إذ تصطدم الديمقراطية المباشرة باستحالة مادية في الدول العصرية . فقد فرض انتخاب الحكام من قبل المحكومين كضرورة . واعتبر أن المنتخب هو ممثل الناخب ، ارتكازاً على المفهوم القانوني للتمثيل في القانون الخاص ، أي نظرية الوكالة المدنية ، التي تعرف بأن يوكل شخص ما (الموكَّل) لآخر (الموكَّل إليه) حق التصرف باسمه ، مع تحمل الأول لجميع تبعات الأعمال التي يقوم بها الثاني . إلا أن مفهوم التمثيل السياسي في القانون العام ابتعد جداً عن نظرية التمثيل القانوني في القانون الخاص : فارتدت اشكالاً شديدة التباين ، تحجب ميولاً سياسية متعارضة .

٦ - تمثيل مجزأ أو تمثيل وطني

من هو ممثل عبر آلية الانتخاب : كل ناخب على نحو خاص أو جماعة الناخبين مجملهم ؟ تتنافس أطروحتان على هذا الصعيد ولهما نتائج مختلفة جداً على مستوى ممارسة حق الاقتراع . وهذه النتائج تتعلق بأساس النظرية الديمقراطية لأن الموضوع هو في معرفة من يملك السلطة العليا في الدولة ، من حيث تنحدر كل السلطات الأخرى ، ما يسميه رجال القانون « السيادة » . في النظرية الديمقراطية ، السيادة هي في يد الشعب . غير أن مفهوم الشعب يمكن تفسيره بأشكال متعارضة ، حسبما يجري التشديد على المواطنين الذين يتألف منهم أو على الجماعة التي يؤلفونها .

● التمثيل المجزأ - ينتمي جان جاك روسو إلى الاتجاه الأول . بنظره ، سيادة الشعب هي مجموع الأجزاء المختلفة للسيادة والتي يشكل كل جزء منها حصة كل فرد على انفراد « فلنفرض أن الدولة مؤلفة من 10000 مواطن ؛ لا يملك كل عضو من الدولة إلا جزءاً يقدر بـ 1/10000 من السلطة السيدة » . (العقد الاجتماعي ، I,III) . تقليدياً ، تسمى عقيدة روسو نظرية السيادة المجزأة ، وهي تؤول إلى تمثيل مجزأ أيضاً . لكل مواطن حصة في الوكالة (أو التفويض) التي يعطيها الناخبون لمنتخبهم .

هذه النظرية هي جد ديمقراطية . تؤدي ، بادئ ذي بدء ، إلى الانتخاب

الشامل : يتعين على كل مواطن بالضرورة أن يشارك في خيار حكامه للتعبير عن حصته في السيادة . كما تؤدي إلى نظرية « الانتخاب - الحق » ، والتي تعني أن التصويت هو بالنسبة لكل مواطن حق يملكه من حيث هو مالك لجزء من السيادة ، لا أحد يستطيع أن يحرمه منه : « حق الانتخاب هو حق لا تستطيع أي قوة انتزاعه من المواطنين » ، كان يقول روسو . وتؤدي أيضاً إلى نظرية الوكالة الجبرية ، حيث المنتخب مرتبط بإدارة الناخب لكل هذه الأسباب ، أبعدت نظرية روسو خلال زمن طويل لصالح نظرية السيادة الوطنية . غير أن المنطق نفسه للمبادئ الديمقراطية كان يدفع إلى العودة إليها . في عصرنا ، الديمقراطيات الغربية تركز في الواقع على نظرية السيادة المجزأة . ومطلب « رجل واحد ، صوت واحد » ، الذي تطور في البلاد التي يوجد فيها تمييزات انتخابية ، يترجم تماماً عقيدة روسو . غير أن تطور الأحزاب السياسية أيضاً يؤدي إلى تغيير التمثيل باتجاه جماعي ، بعيد جداً عن مفهوم التمثيل المجزأ .

● التمثيل الوطني - أثناء الثورة الفرنسية ، ابتكرت الجمعية التأسيسية نظرية تمثيل أخرى ، مرتكزة على فكرة أن السيادة لا يملكها المواطنون على نحو شائع ، بل « الأمة » ، أي جماعة المواطنين ، بما هي كينونة فعلية متميزة عن الأفراد الذين يؤلفونها . ونظرية « السيادة الوطنية » هذه تتطابق تماماً مع تمنيات البورجوازية الليبرالية ، التي كانت ترغب في أن بتركيز السلطة على الانتخاب والتمثيل وابعاد الأرستقراطية ومنع الجماهير الشعبية من استخدام حق الانتخاب لتستولي بنفسها على السلطة . سمحت فكرة السيادة الوطنية بحل هذا التناقض .

إذا كانت الأمة صاحبة السيادة وليس المواطنون الذين يؤلفونها ، فإن الصلاحية الانتخابية لا تمنح لهؤلاء إلا بصفتهم أعضاء مكلفين بتعيين ممثلي الأمة . وبممارستهم هذه الصلاحية ، يقومون بوظيفة عامة ، لا يمارسون حقاً . ولأن حق الانتخاب ليس ملكاً خاصاً لأي مواطن ، فإن الأمة تستطيع منح هذه الصلاحية الانتخابية لأولئك فقط الذين ترى أنهم الأكثر أهلاً وجدارة . الانتخاب ليس بالضرورة شاملاً . « إن صفة الناخب ليست إلا وظيفة عامة لا يملكها أحد ، يمنحها المجتمع حسب مصلحته » ، هذا ما كتبه برناف / Barnave / عام 1791 . إنها نظرية « الانتخاب - الوظيفة » . وهي تتيح تبرير كل التضييق على حق الانتخاب .

إن مفهوم « الانتخاب - الوظيفة » ليس إلا النتيجة الأولى لنظرية السيادة الوطنية . ولازمة الصفة الجماعية للموكل - الأمة - هي الصفة الجماعية للموكل إليه : كل نائب لا يمثل ناخبيه ودائرته ، بل مجموع النواب يمثلون مجموع الأمة . من ناحية ثانية ،

إذا كانت الأمة هي التي تمنح وكالة التمثيل ، وهي جماعة لا يسعها التعبير عن نفسها بنفسها ، فإن النواب هم التعبير الوحيد الممكن للإرادة الوطنية : هم يمارسون « وكالة تمثيلية » تفضي عملياً إلى السيادة البرلمانية . هكذا ، تتم تعرية الأمة واقعياً من السيادة التي أقرت لها قانونياً .

2 - وكالة إلزامية أو وكالة تمثيلية

إن مفهومي الوكالة الإلزامية والوكالة التمثيلية المتنافرين يتطابقان مع مفهومي السيادة الشعبية والتمثيل السياسي السابقين .

● **الوكالة الإلزامية** - إنها السيادة المجزأة والتمثيل المجزأ . وهي تنقل إلى القانون العام مفهوم الوكالة في القانون الخاص . تعيين النواب هو وكالة يعطيها الناخبون لمنتخبهم كي يحلوا محلهم . ويجب على الموكل إليه أن يمثل تماماً إلى تعليمات الموكل . يتلقى منه وكالة « إلزامية » . وهذا يعني أولاً أن الناخبين يعطون المنتخب الأوامر التي يجب أن ينفذها هذا الأخير . « دفاتر التظلم » / Cahiers de doléance / التي كانت تكتب أثناء انتخابات السلطات العامة لعام 1789 هي أوامر من هذا النوع . البرامج وعود المرشحين الحاليين تلعب تقريباً الدور نفسه : يجب على المنتخبين أن يمثلوا إليها .

في نظرية روسو ، الوكالة الإلزامية لا تعني فقط أن المنتخب يجب أن يمثل لأوامر ناخبيه ، بل أيضاً أن هؤلاء ، يملكون قدرة الاقتصاص من المنتخب إن لم ينفذ وكالته : إنه مبدأ عزل المنتخبين لكن من الصعب جداً تطبيق هذا المبدأ . بصورة عامة ، يؤدي إلى السماح لعدد معين من الناخبين ، عن طريق العرائض ، بإرغام المنتخب على الخضوع من جديد للانتخاب الشامل . يمكن أيضاً تصور تدخل الحزب الذي قدم المرشح . في بعض الدساتير الإفريقية ، الحزب السياسي الذي ينتمي إليه المنتخب هو الذي يقرر عزله . بعض الأحزاب السياسية في أوروبا تفرض على مرشحها التوقيع على رسالة استقالة مع تاريخ أبيض ، يستخدمه الحزب في حالة عدم إخلاص المنتخب له . لكن كل هذه الحلول لا تحل المشكلة ، فضلاً عن أن مبدأ عزل المنتخبين يقدر تطبيقه في الأنظمة الغربية : غير أنه يطبق في الولايات المتحدة الأمريكية وفي سويسرا . كما يُطبق في دكتاتوريات اشتراكية حيث الحزب الواحد ينزع منه قدراً كبيراً من معانيه .

● **الوكالة التمثيلية** - إن نظرية الوكالة التمثيلية تقابل نظرية السيادة والتمثيل الوطنيين . إذا كان مجموع النواب يمثلون مجموع الأمة ، فإن الممثلين ليسوا مرتبطين بوكالة محددة تصدر عن ناخبهم ، لأن هؤلاء ليسوا موكلين حقيقيين ، بل الأمة . ولأن

الأمة هي كائن جماعي عاجز عن التعبير عن نفسه ، لا يسعها توجيه أوامر لممثليها : فهي تعطيهم فقط وكالة تمثيلها ، أي التعبير عنها . هكذا ، يكون النواب أحراراً بأعمالهم وقراراتهم ، التي هي التعبير عن الأمة .

عملياً ، السيادة الوطنية تؤدي إلى تشويه فكرة التمثيل السياسي ، ونقل السيادة الفعلية من الأمة إلى البرلمان : ويأتي هذا طبقاً لإرادة البورجوازية في أن لا يتم إغراقها تحت كتلة الانتخابات الشعبية . كان يشكل تضيق حق الانتخاب عبر نظرية الانتخاب - الوظيفة الحاجز الأول . وكانت تشكل نظرية الوكالة التمثيلية والسيادة البرلمانية الحاجز الثاني : فهي تضع السلطة السياسية بين يدي أوليغارشية من النواب .

إن فكرة الحرية المطلقة للبرلمانيين إزاء ناخبهم لم تُقبل أبداً كلياً من قبل هؤلاء الآخرين . غير أن نظرية السيادة البرلمانية عرفت انتشاراً واسعاً لأن البرلمان كان معارضاً ، في بادئ الأمر ، لحكومات ملكية أو أرستقراطية ، ولأنه لعب فيما بعد دور رقابة شعبية على القرارات الحكومية فانتشرت نظرية النواب الذين يعبرون عن الأمة بين أحزاب اليسار الليبرالي وهي تحتفظ بقوة معينة في الديمقراطيات الغربية .

3 - تمثيل قانوني وتمثيل سوسولوجي

النظريات الكلاسيكية للتمثيل تناول كلمة تمثيل بالمعنى القانوني : وهي تعني أن شخصاً الموكل (هنا الناخب) ، يعطي لشخص آخر ، الموكل إليه (هنا المنتخب) ، صلاحية ، التصرف محله ، وتسمى وكالة . غير أن عبارة تمثيل تستخدم أيضاً بمعنى آخر ، بما يخص المؤسسات السياسية عندما يوصف نظام انتخابي بالتمثيل النسبي ، تؤخذ كلمة تمثيل بالمعنى السوسولوجي وليس القانوني - هنا يجري الانتقال من المجال القانوني إلى المجال الواقعي .

● مفهوم التمثيل السوسولوجي - كلمة تمثيل لا تعني هنا علاقة قانونية بين شخصين ، موكل وموكل إليه ، ولكن علاقة واقعية بين الرأي العام ، المعبر عنه بالانتخابات ، وتأليف البرلمان الذي ينتج عن ذلك : التماثل بين الاثنين يحدد التمثيل . يقال إن المنتخبين يمثلون ناخبهم ، ليس كما يمثل موكل إليه موكله ، بل كما تمثل الصورة الشيء المصور .

ولكن لا يجب تضخيم سمة « الصورة » هذه . سوف نرى أن كل منظومة انتخابية تفرض على [حرية] تعبير الرأي العام إطاراً قائماً مسبقاً ، يعطي التمثيل شكلاً معيناً ، ثمة منظومة انتخابية تتجه إلى اقتراع متمحور حول حزبين ؛ وأخرى ، إلى اقتراع موزع

على عدة مرشحين ، الخ . أكثر من صورة ، حيث يكون الجهاز محايداً ، الانتخاب يشبه إذن لوحة ، حيث الرسام يحلل الواقع . المشكلة هي إذن في معرفة ما إذا كان الإطار المفروض على التمثيل يعبر عن البنى العميقة للمجتمع ، ويتطابق مع خطوط الانفساخ للرأي العام .

من جهة ثانية ، العلاقات بين الناخبين والمنتخبين ليست أبداً أحادية الاتجاه . ليس هناك رأي عام قائم مسبقاً ، يُعبر عنه من خلال « تمثليه » . عبر الحملة الانتخابية ، ونشاطاتهم واقتراحاتهم يؤثر النواب على الرأي العام : فيضعونه بقدر ما يمثلونه . تمارس الدعاية تأثيراً هائلاً على سلوك ورأي المواطنين ، كما يؤثر الإعلام التجاري على سلوك ورأي المستهلكين . ففي الحالتين ، توجد قواعد رأي وسلوك لا يسعها أن تتغير : لا يمكن فرض مرشح كما لا يمكن فرض سلعة . لكن هامش اللين كبير ، فإن تطور الأحزاب السياسية الذي يميز الديمقراطيات العصرية يعزز تأثير « الممثلين » على « الممثلين » : بتطويرها الوعي السياسي للمواطنين ، تساهم الأحزاب السياسية بتشكيل الرأي العام .

● تمثيل الرأي العام واختيار الحكام - للتمثيل السوسولوجي طابعان ، متشابكان دوماً إلى هذا الحد أو ذاك ، وحيث يتفوق أحدهما على الآخر في بعض المنظومات السياسية . لناخذ بلداً تتنافس فيه في الانتخاب أحزاب خمسة أو ستة أو أكثر على نحو مستقل : مثلاً ألمانيا وجمار ، فرنسا الجمهورية الرابعة أو إيطاليا الحالية . يعبر الناخب عن تفضيله لحزب سياسي لا يملك أي حظ في أن يقود البلاد بنفسه في مستقبل منظور . على الأكثر ، سوف يشكل هذا الحزب جزءاً من تحالف حكومي لكن هذا التحالف ليس محددًا مسبقاً . قيادات الأحزاب هي التي تنشئ هذا التحالف بعد الانتخابات وتغيره أثناء مدة الوكالة أو التفويض . لكن المواطنين لا يختارون مباشرة الحكام . إنهم يعبرون عن آراء سياسية . حسب توزيع هذه الآراء ، يصعب أو يسهل هذا التركيب الحكومي أو ذاك ، إلا أن تأليف الحكومة يبقى بين أيدي المنتخبين وأحزابهم .

على العكس ، في انتخابات انكليزية ، يختار الناخب بين فريقين حكوميين ، ويسوق مباشرة إحداها إلى سدة الحكم . يعبر اقتراعه عن خيار سياسي واقعي وليس عن رأي مجرد إذ يؤدي إلى تعيين الحكام مباشرة . الوضع نفسه نجده في انتخاب رئيس الولايات المتحدة الأميركية أو رئيس الجمهورية الفرنسية . تمثيل الآراء يفقد من أهميته لأن الخيار المطروح للناخبين هو بالضرورة أقل بساطة . غير أن تعيين المواطنين للحكام هو أكثر مباشرة . اقترحت تسمية « ديمقراطيات مباشرة » للأنظمة من هذا النموذج ، مع

أخذ هذه الكلمة بالمعنى العصري ، المختلف عن المعنى التقليدي ، و « ديمقراطيات
موسّطة » للأنظمة التي يخصص فيها التمثيل خاصة الآراء ، لأن اختيار الحكام يتم عبر
توسط المنتخبين . العبارات المستخدمة ليست كافية ربما ، إنما التمييز مهم جداً . تنزع
الحكومة إلى أن تصبح فعلياً الجهاز المحرك للدولة العصرية ، مركز السلطة الفعلية ،
وليس للبرلمان إلا دور الرقابة ، والتقييد ، والمطالبة . يغدو إذن التعيين المباشر لرئيس
الحكومة من قبل مجموع المواطنين أمراً جوهرياً .

● تمثيل إجمالي وتمثيلات خاصة - كل دولة هي خليط من المتحدات الخاصة ،
المحلية أو التعاونية . كل مواطن يشعر في آن أنه عضو في المجموع الوطني وعضو في
المتحدات الخاصة . في داخل كل من هذه المتحدات الخاصة ، ينظم بصورة عامة تمثيل
ديمقراطي لضمان الاشراف والادارة : انتخاب المجلس البلدي في البلدة ، انتخاب
المجلس العام في الاقليم ، وانتخاب اللجان الموجهة في النقابات والجمعيات ، الخ .
ولكن يجب أيضاً ضمان الدفاع عن هذه المتحدات الخاصة إزاء الدولة في إطار الأمة .
يشعر المواطنون بالحاجة ، في آن ، لتمثيل إجمالي يعبر عن آرائهم وإرادتهم بما هم أعضاء
في المتحد الوطني ، و « التمثيلات خاصة » تضمن إزاء الحكومة الدفاع عن آرائهم
وإرادتهم بما هم أعضاء في المتحدات المحلية أو في فئات اجتماعية .

تتأمل البرلمانات دوماً وعلى نحو ملائم « التمثيلات الخاصة » . ورغم النظريات
القانونية ، يعتبر المواطنون النواب كالمدافعين عن الدوائر المحلية وعن المصالح التعاونية
حيال السلطات العامة . وهم لا يعبرون في آن عن « تمثيل إجمالي » على المستوى الوطني
إلا إذا كانوا محصورين في أحزاب سياسية انتظامية ، كل واحد منها يعتقد سياسة عامة
محددة على العكس ، في حالة أحزاب غير انتظامية ، غير متجانسة ، حيث كل نائب
يملك حرية التصرف والتصويت كما يشاء ، فإن التمثيل الإجمالي ليس مضموناً على
المستوى البرلماني . في الولايات المتحدة الأمريكية تأتي هذه الضمانة عبر الانتخابات
الرئاسية .

● التمثيل وسيكولوجيا الناخبين - منذ بضع سنوات ، تجدد تحليل التمثيل بفعل
مقاربة سوسولوجية وسيكولوجية لسلوك الناخبين . وليس من الضروري أن يكون
شعور التمثيل مرتبطاً بتشابه الآراء العقلانية بين الناخبين والمنتخبين ، إذ أن سلوكات
الناخبين ليست دوماً سلوكات عقلانية . يتركز التمثيل غالباً على تماؤ وهي و غير واع إلى
هذا الحد أو ذاك . إلى جانب سلوكات التماهي ، هناك سلوكات انتخابية رفضية . ومن
ناحية أخرى ، الانتخاب ليس تعيين ممثلين فحسب (أو توزيع « أدوار » اجتماعية) : إنه

أيضاً طقس ، شكليات احتفائية ، عيد .

حدود الديمقراطية التمثيلية

« الديمقراطية التمثيلية » هي المنظومة السياسية حيث يُنتخب الحكام من قبل المواطنين ويعتبرون كممثلينهم . التمثيل السياسي هو قاعدة النمط الديمقراطي ، كما سبق وذكرنا . عملياً ، حتى الأنظمة السياسية الليبرالية لا تركز فقط عليه . بعض هذه الأنظمة تترك بعض المجال للتدخل المباشر للمواطنين في الحياة السياسية . وفي جميعها ، ثمة جزء من السلطة السياسية لا ينتج عن الانتخاب ، بل عن تولية أوتوقراطية .

1 - التدخل المباشر للمواطنين

تقليدياً ، يُميّز نوعان من التدخل المباشر للمواطنين في الحياة السياسية : الجمعيات العمومية للمواطنين الذين يتخذون بأنفسهم القرارات ، إنها « الديمقراطية المباشرة » بالمعنى التقليدي للكلمة ، ومشاركة المواطنين في قرار يصنعه ممثلوهم ، وهذا ما يسمى « الديمقراطية نصف المباشرة » . في السابق ، كانت تعتبر الديمقراطية التمثيلية والديمقراطية المباشرة والديمقراطية نصف المباشرة الأشكال الجوهرية الثلاثة للأنظمة الغربية . اليوم ، نعرف أن الأول يعمل في كل الأمكنة ، ويكملها فقط هذا أو ذاك في الشكلين الآخرين - أو الاثنين معاً - في بعض البلدان .

● أصول الديمقراطية المباشرة ، بالمعنى التقليدي للكلمة - هذه الأصول أو الطرق هي نادرة الاستخدام اليوم . إنها الديمقراطيات القديمة ، حيث كانت الجمعية العامة للمواطنين تتخذ القرارات . كان يرى روسو في هذا الديمقراطية الحقيقية الوحيدة ، إذ أنه كان يعتقد أن الممثلين يميلون إلى الحلول محل الممثلين ، وأن التمثيل يؤدي إذاً إلى انسلاخ الإرادة الشعبية . والوقائع تعطيه الحق غالباً . ولكن عملياً ، لا يسع الديمقراطية أن تعمل إلا في بلدان صغيرة جداً ، حيث يستطيع الشعب كله أن يلتزم دفعة واحدة . كما يجب من ناحية أخرى أن تكون جميع المسائل المطروحة للحل بسيطة بحيث يكون بمقدور جميع المواطنين حسم القرارات مباشرة .

عملياً ، لم تعد الديمقراطية المباشرة تعمل اليوم إلا في ثلاثة كانتونات سويسرية من أعالي الجبال ، والقليلة السكان : غلاريس ، نصفاً كانتوني أبانزيل / Appenzell / ونصفا كانتوني أنتروالد / Unterwald / . فهي حافظت على جمعياتها الشعبية للمواطنين ، / Les Landsgemeinde / . تلتئم هذه الأخيرة مرة في السنة . ودورها هو تقييد الحكام أكثر منه ممارسة الحكم . نجد أيضاً بعض الجمعيات الشعبية على المستوى

البلدي في الولايات المتحدة الأمريكية . وفي الواقع هذه المنظومة ليست ديمقراطية بنفس القدر الذي تبدو عليه : المناقشات العامة تضر إلى هذا الحد أو ذاك بسرية الخيارات السياسية للمواطنين . ولهذا شن الحزب الإشتراكي السويسري حملات انتقادية ضد الـ Landsgemeinde وعلى أي حال ، إنها ضرب من طرفة تاريخية غير مطبقة في أي بلد .

● أصول الديمقراطية نصف المباشرة - هي أكثر انتشاراً يتم نوع من التعاون بين المواطنين وممثلهم . نموذجان أساسيان يمكن استخدامها على هذا الصعيد . يمكن أن يتدخل المواطنون أولاً لإرغام ممثليهم على معالجة مسألة ما . « إنها المبادرة الشعبية » وتحقق عملياً بإيداع مشروع إصلاح عن طريق عرائض يوقعها عدد معين من المواطنين . على أثر هذه العريضة ، إذا رفض الحكام إقرار المشروع ، يصار إلى تصويت شعبي : إذا اعتنقت غالبية المواطنين المشروع ، يضطر الحكام إلى إقراره - غير أن فعالية هذه الطريقة تختلف حسبها تكون المبادرة « مصاغة » ، أي شاملة على مشروع قانون حقيقي وصريح ، أو غير « مصاغة » ، تكتفي بتعليقات عامة حول الإصلاح المطلوب إقراره . في الحالة الأولى ، يتوصل الشعب إلى إقرار أكبر جزء من الإجراء التشريعي .

يمكن أن يتدخل المواطنون أيضاً بعد اتخاذ أو تحضير ممثليهم لقرار معين الإجراء الأكثر شيوعاً هنا هو « الاستفتاء » . يحضر الممثلون (البرلمان أو الحكومة) نصاً يدعى جميع السكان للتصويت عليه بالاقتراع الشامل . إذا أقره ، يصبح النص قانوناً ، وإذا رفضه ، لا يطبق النص . تتضمن هذه المنظومة أحياناً بعض المتغيرات ، ثمة خيار / Option / ، لما يعرض على المواطنين ، ليس نص واحد لإقراره أو رفضه ، بل عدة نصوص يجب أن يختاروا بينها . ويكون « الفيتو » عندما يطبق النص الذي صاغه الحكام ، ما خلا إذا طلب عدد معين من المواطنين (خلال فترة زمنية محددة) أن يصار إلى التصويت بشأنه : وفي هذا عودة إلى آلية الاستفتاء .

الاستفتاء هو الأكثر استخداماً بين اجراءات الديمقراطية نصف المباشرة . أولاً ، يُتهم في فرنسا ومنذ زمن طويل بأنه سرعان ما يتحول إلى بلبيسيت « Plébiscite » : البلبيسيت هو التصويت الذي يكون موضوعه طرح الثقة الشخصية بشخص ما ، فيما الاستفتاء هو الموافقة أو رفض نص كما أشير إلى ذلك سابقاً ، في سويسرا ، وطن الاستفتاءات ، هذا التمييز ليس بواضح . إن الخطر الذي ينجم عن ذلك هو محدد ، والإمبراطورية الأولى والثانية ، ثم الجمهورية الخامسة تثبت ذلك . وإذا كان المواطنون يستطيعون بحرية إبعاد من يكون قد ارتقى إلى سدة الحكم عن طريق البلبيسيت ، إذا

كان استبداله فرضية عادية وليس سبباً لحدوث كارثة ، فإن المنظومة تؤدي في هذه الحالة إلى عزل المنتخب وهذا في منتهى الديمقراطية .

من ناحية ثانية يُتهم الاستفتاء بأنه يحمل نتائج محافظة غالبة الاستفتاءات السويسرية أدت إلى إبقاء ما كان قائماً ورد مشاريع الإصلاح . مثلاً ، إذا كانت سويسرا هي البلد الديمقراطي الوحيد الذي لا يعطي حق التصويت للنساء ، فذلك بسبب معارضة المواطنين في الاستفتاءات أو الـ / Landsgemeinde / . قد تضاف السمة المحافظة للمواطنين السويسريين إلى سمة الاستفتاء . لكن الشائبة قائمة فعلاً . غير أن للاستفتاء حسنة كبيرة أيضاً وهي ساحة لمجموع المواطنين أن يقرروا بأنفسهم مسائل مهمة وأن يتجنبوا استيلاء « ممثلهم » على كل السلطة السياسية .

2 - جانب الأوتوقراطية في الديمقراطيات الليبرالية

تسمى « أوتوقراطية » تلك الأنظمة السياسية التي لا يأتي حكامها عبر الانتخاب . الوراثة ، التعيين ، الاستيلاء العنفي على السلطة هي الطرق الأوتوقراطية لتعيين الحكام وهي ليست غريبة كلياً حتى في الديمقراطيات الليبرالية التي ليست إذن إلا ديمقراطيات جزئية ، إذا حُددت الديمقراطية كنظام يحكم فيه المواطنون أنفسهم أو بواسطة حكام منتخبين .

● أوتوقراطية السلطة الاقتصادية - للسلطة الاقتصادية أهمية كبيرة وإن لم يكن لها مكان رسمي في مؤسسات الدولة . إن لقرارات الاستثمار التي يتخذها رؤساء المؤسسات ، وسياسة الانتاج والأسعار التي يتبعونها ولعلاقتهم مع المأجورين تأثير كبير على الحياة الوطنية . كذلك ، للشركات الكبرى ، المصارف ، « والتروستات » تأثير أكثر مباشرة على حياة الحكام ، على الصحافة ووسائل الإعلام ، الخ . وهكذا فإن المنظومات الغربية تتميز بالفصل بين السلطة السياسية والسلطة الاقتصادية . المنظرون الليبراليون الجدد المعاصرون يعتبرون أن هذا الفصل يضمن حرية المواطنين بتجنبه السلطان المطلق للدولة .

يبقى أن السلطة الاقتصادية هي ذات طبيعة أوتوقراطية . يصبح المواطن رئيس مؤسسة إما بالوراثة ، إما بتعيينه من قِبَل رئيس المؤسسة السابق أو كبار المساهمين (الذين هم أنفسهم وصلوا عن طريق الوراثة) ، وإما لأنه نجح في إنشاء مؤسسة جديدة . وراثة ، اختيار الزملاء ، تعيين من قِبَل أوتوقراطيين ، تولية : هذه هي الطرق الأوتوقراطية لتعيين الحكام . إن الفصل بين السلطة السياسية المرتكزة على الانتخاب وبين السلطة الاقتصادية ذات الطابع الأوتوقراطي تجعل من الديمقراطيات الغربية أنصاف

ديمقراطيات وبتحديد أكثر : « بلوتوديمقراطيات » ، حيث تأتي السلطة في جزء منها من النقود ، وفي الجزء الآخر من المواطنين .

كان ماركس يرى أن الصفة الديمقراطية هي وهمية ، وأن الصفة البلوتوقراطية وحدها هي الحقيقية : الدعاية الانتخابية ، والصحافة ، ووسائل الاعلام ، والانتخابات ، والبرلمانات ، والحكام التابعون كلياً للرأسماليين ، كل هذه العناصر هي التي تملك السلطة الفعلية . كان يتطابق هذا التحليل مع الوضع في أوروبا في القرن التاسع عشر . لكنه يبعد اليوم عن واقع الحال ، حيث النقابات ، والأحزاب العمالية ، والتنظيمات الشعبية الكبرى ، والجامعات ، والصحف المستقلة لها تأثير كبير ، وترمي بنقلها في الانتخابات ، في البرلمانات والحكومات . مع ذلك ، يبقى أن هذا التأثير محدود وأن الديمقراطيات الليبرالية ما زالت بلوتوقراطية إلى حد كبير .

● العناصر الأوتوقراطية في السلطة السياسية - في الديمقراطيات الغربية نجد أيضاً عناصر أوتوقراطية في داخل السلطة السياسية نفسها . العنصران الرئيسان هما البيروقراطية واختيار الممثلين .

البيروقراطية هي واقعة أن موظفين كباراً ومديري إدارات عامة أو نصف عامة ينزعون إلى الاستقلال إلى هذا الحد أو ذاك ، عن السلطة السياسية ، أي إلى التصرف كما لو كانوا حكماً عوض أن يكونوا مجرد منفذين . هؤلاء الموظفون الكبار ورؤساء المصالح يعينهم الحكام الذين يأتون هم أنفسهم عن طريق الانتخاب أو الحائزون على ثقة البرلمانين المنتخبين . نظرياً ، توليتهم هي إذن ديمقراطية . ولكن عملياً ، تتشكل بصورة عامة طغيات أو أجسام إدارية منبثقة من ذات المباراة أو من ذات المدرسة الكبرى (مفتشو مالية ، مستشارو دولة ، مهندسو المناجم ، خريجو معهد البوليتكنيك ، الخ) تؤثر إلى هذا الحد أو ذاك على التعيينات : نكون هكذا أمام نصف - اختيار الزملاء (Semi-Cooptation) .

كما نجد أيضاً عناصر أوتوقراطية في انتخاب الممثلين أنفسهم . اختيار المرشحين هو عنصر أساسي في السيورة الانتخابية . والحال أن اختيار المرشحين هذا تهيمن عليه دوماً طرق أوتوقراطية . المرشحون يختارون من قبل الأحزاب التي تمثل أوليغارشية من المناضلين . هذه الأوليغارشية تكون واسعة في الأحزاب الجماهيرية الكبرى والحديثة : لكن هذا لا يمنع كونها أوليغارشية بالنسبة لمجموع المواطنين . دراسة الأحزاب سوف تسمح لنا بتقدير الدور المهم جداً الذي تلعبه على هذا الصعيد . في غياب أحزاب منظمة ، الصفة الأوتوقراطية للاختيار هي أكثر بروزاً : تعين المرشح فئة صغيرة من

الوجهاء ، أو أحياناً المرشح السابق الذي يختار بين زملائه خليفة له (في بعض الحالات ، يعين ابنه ، اختيار الزملاء يحل هكذا محل الوراثة) .

حول النظرية القانونية للتمثيل ، انظر : Carré De Mablery, La loi expression de la volonté générale, 1931.

عن التفويض التمثيلي ، انظر : Briol , Du mandat législatif, Thèse, Paris, 1905. حول التفويض الإلزامي ، انظر أطروحات Philippon (1882) و Dandurand (بورديو ، 1896) . - حول عزل المنتخبين في منظومة التفويض الإلزامي ، انظر مقالة هوريو (المجلة السياسية والبرلمانية ، 1924) ؛ وبما يخص تطبيقها في الولايات المتحدة الأمريكية ، مقالة Garner (مجلة القانون العام 1920) ومؤلف Bird و Ryan ، The recall of public officers ، نيويورك ، 1930 ، وعن تطبيقها في الاتحاد السوفياتي ، انظر نص القانون السوفياتي في 30 تشرين الأول 1959 ، في م . دوفرجيه ، دساتير ووثائق سياسية ، الطبعة الثامنة ، 1978 ، وعن تطبيقها في سويسرا ، انظروا لاحقاً في هذا المؤلف .

عن النظرية السوسيولوجية للتمثيل، انظر : M. Duverger, Esquisse d'une théorie de la représentation politique, dans l'évolution du droit public (études en l'honneur l'Achille Mestre), 1956 et la VI^e République et le régime présidentiel 1961.

انظر أيضاً تحليل التمثيل في الاصطلاح والأدوار ، بقلم : -

A. Birch, Representation, Londres, 1971.

والدراسات التي جمعها : J. Pennock et J. W. Chapman, Representation, New York, 1968.

والكتاب الصغير للمؤلف : P. Braud, Le comportement électoral en France, 1973 الذي يحلل التمثيل من زاوية سيكولوجية وحتى سيكاناليتية وأيضاً : G. Rossi- Landi, Les hommes politiques, 1973.

حول اختيار المرشحين انظر :

M. Rusch, The selection of parliamentary candidates, Londres, 1969.

حول المشاركة الفعلية للمواطنين في الحياة السياسية انظر النشرة الدولية للعلوم الاجتماعية 1960 ، رقم 1 ؛ D. Gaxie ، Indifférence et politisation ، 1975 (أطروحة دكتوراه ، جامعة باريس ؛ A. Lancelot و J. Meynaud ، مشاركة الفرنسيين في الحياة السياسية ؛ حول الإتصال السياسي ، انظر ، Jean Marie Cotteret ، حكام ومحكومون ، 1973 .

الانتخاب الإلزامي . - هل يجب إرغام المواطنين على تمثيل أنفسهم بالانتخاب أو يجب ترك الحرية لهم في ذلك ؟ على المستوى النظري ، الانتخاب الإلزامي يتبع نظرية الانتخاب - الوظيفة التي تنظم الأمة استخدامها كما تشاء ، ونظرية الانتخاب - الحق تؤدي ، على العكس ، إلى الانتخاب الاختياري .

الايديولوجيا الديمقراطية لا تؤيد إذن الانتخاب الإلزامي .

على المستوى العملي ، ينطوي الانتخاب الإلزامي على صعوبات : إن العقوبات التي تلحق بالمتغيين هي صعبة التطبيق إذا كان عدد هؤلاء كبيراً . وفي الواقع ، يختزل الانتخاب الإلزامي بصورة عامة عدد المتغيين ، كما يرينا ذلك المثال الأسترالي . كما لا يجب أن يغيب عن البال أن آراء المتغيين تنوزع على صورة آراء الناخبين : فإن إرغامهم إذن على التصويت لا يغير كثيراً من نتائج الاقتراع .

عن الانتخاب الإلزامي ، انظر مقالات Moreau (المجلة السياسية والبرلمانية ، 1896 ، ص 36) ؛ Mallet (نفس المصدر ص 1900) ؛ Giraud ، (مجلة القانون العام ، 1931 ، ص 473) وتقارير البرلمان بقلم M. J. Barthélemy (أعيد نشرها في مجلة القانون العام ، 1923 ، ص 101 و 1931 ص 473) ؛ Bullia ، il voto obbligatorio ، Rome ، 1946 ؛ Triepel ، 1910 Wahlrecht und Wahlpflicht ، Dresde ؛ أيضاً ، تحليلنا للمنظومة الانتخابية الأسترالية ، ص 304 . بصورة عامة ، أحزاب اليمين هي التي تطالب بالانتخاب الإلزامي لأنها تعتبر أن الاقتراع يصيب صفوف ناخبها أكثر مما يصيب صفوف الأوساط الشعبية . هذا الاعتقاد المنتشر إلى حد كبير لا يتطابق مع الواقع .

2 - الأحزاب السياسية في الانتخاب

تشكل الأحزاب السياسية مؤسسة أساسية في الأنظمة الليبرالية لم يخطط لها النمط الديمقراطي ، إنما هي ولدت وتطورت مع الانتخابات والتمثيل . ظهرت في البداية بشكل لجان انتخابية ، مكلفة في آن بتوفير رعاية وجهاء المرشح وجمع الأموال الضرورية للحملة الانتخابية في إطار الجمعيات ، رأينا أيضاً نمو مجموعات برلمانية ، تضم نواباً من نفس الأتجاه بهدف القيام بعمل مشترك . لقد أدى هذا التقارب النيابي في القمة ، بصورة طبيعية ، إلى اتحاد لجانهم الانتخابية القاعدية : هكذا ولدت الأحزاب الحديثة .

نماذج الأحزاب

ثمة تمييز جوهري على هذا الصعيد : أحزاب كبار الموظفين والأحزاب الجماهيرية . يتكون شكلان من التنظيمات المختلفة ، تتطابق مع بني اجتماعية مختلفة ، ولها نتائج مختلفة على الانتخابات والتمثيل البرلماني .

1 - أحزاب كبار الموظفين

ظهرت هذه الأحزاب قبل الثانية : اعتنقت هذه البنية الأحزاب المحافظة والليبرالية في أوروبا القرن التاسع عشر وأحزاب الولايات المتحدة . والأولى كما الثانية ما تزال تحتفظ بها بصورة عامة .

أحزاب كبار الموظفين التقليدية - تصبو أحزاب كبار الموظفين (أو الكوادر) إلى جمع الوجيهاء : النوعية لديهم هي أهم من الكمية . يبحث عن هؤلاء الوجيهاء اما بسبب اعتبارهم الذي يوفر نفوذاً معنوياً ، واما بسبب ثروتهم التي تسمح بتغطية نفقات الحملات الانتخابية . وهي تتجمع ضمن لجان محلية ، تتطابق مع حدود الدوائر . التنظيم الداخلي لهذه اللجان هو ضعيف إلى حد كبير ، عدد أعضائها القليل لا يتطلب بنية صلبة . استقلاليتها كبيرة جداً وليس للأجهزة المركزية للحزب أي سلطة على هؤلاء الأعضاء ، بصورة عامة . غير أنه في انكلترا ، تنظيم الأحزاب المحافظة والليبرالية كان أكثر مركزية منه في البلدان الأخرى منذ القرن التاسع عشر ، في البلدان الأخرى ، الاتجاه الحديث يذهب في هذه الوجيهة .

إن بنية أحزاب الكوادر تتطابق مع بنية الدولة الليبرالية للقرن التاسع عشر ، التي تركز أساساً على الوجيهاء البورجوازيين (الأحزاب الليبرالية) أو الأرستقراطيين (الأحزاب المحافظة) . وهي تتلاءم مع الانتخاب الضيق أو الانتخاب الشامل في بدايته ، حيث كان الناخب يضع ثقته في النخبة الاجتماعية التقليدية . لكن هذه البنية صمدت أمام التطور نحو الديمقراطية ، ما عدا بعض التحولات الطفيفة . دفع ظهور الأحزاب الجماهيرية عدداً كبيراً من أحزاب الكوادر إلى تقليدها : بصورة عامة ، هذه المحاولات باءت بالفشل .

● النماذج الجديدة لأحزاب الكوادر - إلى جانب أحزاب الكوادر الكلاسيكية التي وصفناها للتو ، تطورت أحزاب كوادر أكثر حداثة في القرن العشرين . بداية ، طرأ على أحزاب الكوادر الأميركية تحول عميق بفعل منظومة « الانتخابات الأولية » ، وهي نوع من انتخابات مسبقة . حيث يدعى مجموع المواطنين لتعيين مرشحي الأحزاب الذين ستجري بينهم الانتخابات الفعلية . وهذه الانتخابات « الأولية » كسرت الإطار الضيق للجان الوجيهاء . في الانتخابات « الأولية » المسماة « مقفلة » ، حيث يتسجل الناخبون مسبقاً كجمهوريين أو ديمقراطيين ، ويتلقون تبعاً لذلك ورقة التصويت التي تسمح لهم بتعيين مرشح حزبهم ، يظهر نوع من آلية الانتساب مختلف تماماً عنه في الأحزاب الجماهيرية ، ولكن لا يقل واقعية على عدة أصعدة .

من ناحية ثانية ، ابتكر الحزب العمالي البريطاني عام 1900 نوعاً جديداً من حزب الكوادر ، حيث تتألف اللجان من وجهاء « وظيفيين » إذا صح التعبير . اللجان القواعدية تتألف من ممثلي النقابات ، الشركات التبادلية / Mutuelles / ، التعاونيات والجمعيات الفكرية (من نوع فابيان سوسايتي Fabian Society) ، التي قبلت أن تعمل على نحو مشترك في المجال السياسي . هذه اللجان تعين المرشحين في الانتخابات وتشرف

على صناديق الدعاية المشكلة لهذا الغرض من إسهامات كل مجموعة . نقلت المنظومة العمالية أحزاب اشتراكية أخرى (اسكندنافية ، بلجيكية قبل 1940) . نجدها أيضاً في بعض الأحزاب الديمقراطية - المسيحية (النمساوية ، البلجيكية بين 1919 و 1936) المنظمة حسب القاعدة النقابية ، حيث تتألف اللجان من مندوبي النقابات العمالية ، والتنظيمات الزراعية ، وجمعيات الطبقات المتوسطة ، الخ .

2 - الأحزاب الجماهيرية

إن بنية الأحزاب الجماهيرية ابتكرتها الأحزاب الاشتراكية . في بداية القرن العشرين . ونقلتها بأشكال مختلفة الأحزاب الشيوعية والأحزاب الفاشية . قلدها بعض الأحزاب المحافظة والليبرالية ، التي حاولت الانتقال من بنية حزب الكوادر إلى بنية حزب الجماهير ، بصورة عامة ، لم تنجح في ذلك : فقد نجحت إلى هذا الحد أو ذاك بجمع انتسابات ، لكن المنتسبين لا يشاركون في حياة الحزب . غير أن الأحزاب الديمقراطية - المسيحية نجحت أحياناً في إرساء بنية أحزاب جماهيرية ، منسوخة على النمط الاشتراكي .

● النموذج الاشتراكي - إن غالبية الأحزاب الاشتراكية اعتنقت بنية أحزاب جماهيرية . حتى الحزب العمالي البريطاني وسع انتساباته المباشرة ابتداء من العام 1927 ، بحيث أن له اليوم بنتين : الواحدة « غير مباشرة » ، وقد وصفت للتو ؛ والثانية مشابهة لبنية الأحزاب الجماهيرية الاشتراكية (ممثلو الثانية هم في اللجان إلى جانب ممثلي النقابات ، والشركات المتبادلة ، والتعاونيات ، والأندية) .

إن بنية الأحزاب الاشتراكية الجماهيرية تستوجبها ظروف مالية . لمواجهة نفقات الدعاية الانتخابية للمرشحين الاشتراكيين الذين لم يكونوا ليأملوا بالحصول على أموال توزعها المؤسسات الخاصة أو الأشخاص الميسورون ، فقد تم تصور تجنيد في الحزب أكبر عدد ممكن من الجماهير ، على نحو دائم ، وتدفعهم رسماً منتظماً (سنوياً ، أو حتى شهرياً) يغذي الصندوق الانتخابي . في غياب إمكانية تغذية هذا الصندوق بإسهامات مالية ضخمة من وجهاء كما في أحزاب الكوادر ، تتم تغذيتها بمبالغ متواضعة عديدة ومنظمة يدفعها المواطنون العاديون . ثمة سبب ثانٍ لإنشاء الأحزاب الجماهيرية وهو ضرورة تلقين ثقافة سياسية للطبقة العاملة ، التي لم تكن لتملك هذه الثقافة في ذلك العصر . اتخذت الاجتماعات المنتظمة للفروع شكل « محاضرات مسائية » سياسية ، معدة للتشريف المدني للجماهير الشعبية وللسماح لها بممارسة حقوقها على نحو كامل .

ثمة ترابط ضيق يوجد بين هذه البنية الجديدة وتطور قاعدتها الاجتماعية . جاءت

الأحزاب التقليدية للكوادرتعبر عن النزاع بين الأرستقراطية والبورجوازية : طبقات قليلة العدد كان الوجهاء يجسدونها تماماً . وضيق الأحزاب كان يعكس ضيق الحقل السياسي والطبقة العميقة للديمقراطية التي كان مبعداً منها عملياً القسم الأكبر من الشعب . على العكس ، الأحزاب الجماهيرية عكست تطور الديمقراطية التي فتحت أمام كلية الشعب تقريباً . وهذا الأخير لا يستطيع ممارسة حقوقه إلا إذا لم يكتف بالتصويت مرة كل أربع أو خمس سنوات ، إلا إذا شارك فعلياً ، على نحو دائم ، بإدارة الدولة ، إنه يستطيع ذلك من خلال التنظيم الجديد للأحزاب .

● النموذج الشيوعي - لقد تكونت الأحزاب الشيوعية الغربية الأولى ، التي ولدت من انشقاقات في داخل الأحزاب الاشتراكية ، على نمط هذه الأخيرة . وهذه البنى ، الشديدة التأثير بضرورات النشاط السري المفروضة على البولشفيك قبل 1917 ، أثبتت فعاليتها الكبيرة لضمان تأطير لين و صلب في آن للجماهير الواسعة .

الخاصة المميزة الأولى للأحزاب الشيوعية تكمن في عنصره القاعدي . كالأحزاب الاشتراكية ، الأحزاب الشيوعية تحاول اجتذاب عدد كبير من المنتسبين . ولكنها لا توزعه على النحو نفسه على المستوى المحلي . فبدل تجميع جماهيرها حسب مكان إقامتهم ، يتم ذلك حسب مركز العمل : فتحل « خلايا المؤسسة » (خلية المصنع ، المحرف ، المحل ، المدرسة ، الخ) محل اللجان والفروع المحلية . وبالتأكيد ، إلى جانب خلايا المؤسسات ، من الضروري إقامة خلايا محلية (خلايا ريفية ، خلايا تضم العمال المعزولين ، الخ) : ولكنها تتسم بسمة « الفضالة » إلى حد ما ، حتى عندما تكون أكثر عدداً من خلايا المؤسسات ، فإن هذه الأخيرة تعتبر أكثر أهمية .

إن فائدة خلية المؤسسة هي مزدوجة . أولاً ، الاتصال بين أعضاء هذه الجماعة القاعدية هو أكثر ثباتاً والتصاقاً : يلتقون يومياً عند الدخول والخروج من العمل ، يمكنهم كل يوم تلقي تعليمات الحزب والتشاور فيما بينهم . من ناحية ثانية ، مشاكل العمل والمؤسسة توفر غذاءً لنقاشات الخلية . يربط هؤلاء الأعضاء بالسياسة العامة ، تُعطي هذه الأخيرة ركيزة ملموسة ، ويلمس كل عضو في الحزب أهمية ومعنى انتسابه . عرى التضامن في العمل هي أوثق منها في الحي أو المدينة : إنها تربط إذاً على نحو أوثق أعضاء المجموعة المرتكزة عليها .

ميزة ثانية في الخلية الشيوعية تميزها عن الشعبة الاشتراكية . إنها بصورة عامة جماعة أقل عدداً . يمكن أن تضم الشعبة عدة مئات ، وحتى عدة آلاف من المنتسبين (في المدن) ، على العكس ، لا تضم الخلية عادة إلا بضع عشرات . عندما تكون خلية كبيرة

جداً ، تقسم إلى اثنتين ما ان يتوفر « أمير سر » جيد للخلية الجديدة . ويكون التضامن بالتأكيد في داخل مجموعة صغيرة متجانسة أقوى منه في مجموعة أوسع وأقل تجانساً غير أن تشتت الحزب إلى عناصر قاعدية شديدة التماسك وصغيرة جداً ينطوي على خطورة تفتت وتبعثر . نجحت الأحزاب الشيوعية في تجنب ذلك بفضل نظام داخلي ومركزه أقوى مما توفره الأحزاب الأخرى ، وأيضاً بفضل تأطير أيديولوجي صلب جداً ، يوفر لجميع المنتسبين نمط التفكير ذاته .

● النموذج الفاشي - تطورت الأحزاب الفاشية بين الحزبين العالميين ، بداءة على صورة الحزب الفاشي الإيطالي . ثم رفع الحزب القومي الاشتراكي الألماني هذه المنظومة إلى أعلى درجات الكمال التقني الأحزاب الفاشية هي أحزاب جماهيرية ، كالأحزاب الاشتراكية والأحزاب الشيوعية : أي أنها تحاول جمع أكبر عدد ممكن من المنتسبين . ولكنها تجمع المنتسبين بشكل متميز ، يضيف إلى التأطير السياسي للجماهير تقنيات عسكرية . بدون شك ، جميع منتسبيهم لا يشكلون جزءاً من الميليشيات أو الشعب الهجومية ، غير أن هذه الأخيرة تكون العنصر الأساسي للحزب ، أما البقية فليست سوى نوع من « الاحتياط » بالنسبة « للعنصر النشط » . العنصر القاعدي هو إذن مجموعة صغيرة جداً (حوالي عشرة رجال) سهلة التجميع في أي وقت بفضل مجاورتها (الشارع ذاته ، كتلة الأبنية ذاتها) . هذه المجموعات الصغيرة تتمفصل الواحدة مع الأخرى ، تبعاً لهرم تراتبي من عدة درجات ، كما في الجيش .

تُفسر هذه البنية العسكرية بطبيعة الصراع الذي تقوده الأحزاب الفاشية . لقد حلت في بعض البلدان محل الأحزاب اليمينية التقليدية عندما بدت هذه الأحزاب عاجزة عن الحفاظ على النظام القائم بوسائل شرعية أمام تقدم اشتراكي أو شيوعي . فبدأ العنف الفيزيائي للطبقات المسيطرة كوسيلة وحيدة لإبقاء سيطرتها . تهدف الأحزاب الفاشية إلى ممارسة هذا العنف وإحراز الانتصار بهذه الوسيلة . لذلك يتبع أعضاء الميليشيات الفاشية تمارين مشابهة لتلك التي يتبعها الجندي . يتعلمون ارتداء اللباس العسكري ، وإلقاء التحية ، والسير في المسيرات ، واستعمال السلاح ، والقتال ، يتعلمون كيف يخربون اجتماعاً أو كيف يتصدون لمخربين أعداء ، كيف يُشنُّ هجوم على مركز حزب أو نقابة ، كيف يمارس العنف على الأعداء ، كيف تخاض حرب الشوارع . الحزب الفاشي هو أساساً نوع من الجيش الخاص ، يُحاول بواسطته الوصول إلى السلطة بالقوة والحفاظ عليها بالشكل نفسه . غير أن الأحزاب الفاشية تطورت في الديمقراطيات الليبرالية ، حيث استخدمت التقنيات الانتخابية والعنف في آن : هكذا فقد كان لها ، هي أيضاً ، دور في آليات التمثيل السياسي .

دور الأحزاب في التمثيل

تلعب الأحزاب دوراً مزدوجاً في التمثيل السياسي . إنها تؤطر (تؤهل) أولاً الناخبين ، أي الممثلين . ثم تؤطر المنتخبين ، أي الممثلين . كما هي أيضاً نوع من الوسطاء بين المنتخبين والناخبين . هذه الوساطة هي غالباً عرضة للنقد الذي يوجه غالباً للأحزاب في الديمقراطيات الغربية . غير أنه لا يستغنى عنها دون أحزاب سياسية ، يستحيل سير عمل التمثيل السياسي ، أي القاعدة نفسها للمؤسسات الليبرالية .

1 - تأطير الناخبين

تؤطر الأحزاب السياسية الناخبين على مستويين . من ناحية أولى ، تطور الوعي السياسي للمواطنين وتسمح بتعبير أكثر وضوحاً عن الخيارات السياسية . من ناحية ثانية ، تختار المرشحين الذين تجري بينهم المنافسة الانتخابية .

● التأيير الإيديولوجي - تقوم الأحزاب أولاً بتأيير أيديولوجي للناخبين . لا يمكن الاستغناء عن دور الأحزاب السياسية ، كي يعرف الناخبون بشكل واضح السياسة التي يرغبونها ، والتي تحدد التفويض الذي يوكلونه إلى ممثلهم . أعداء الأحزاب يتهمونها بتلقيين الجماهير الشعبية أفكاراً مصطنعة ، لم يكن باستطاعتها اكتسابها بنفسها . في الحقيقة ، لا تنتج أية أيديولوجيا ، ولا أي حزب ، إن لم يعبر عن المشاعر ، الطموحات ، والأفكار الكامنة لدى فئة من المواطنين . دون شك ، يطور الحزب أيضاً هذه المشاعر ، هذه الطموحات ، هذه الأفكار . يعطيها قوة وثباتاً أكبر ، وتماسكاً ووضوحاً أكبر . لكنها موجودة دونه . وفي أي حال ، إذا كفت أيديولوجيا الحزب عن الاستجابة لما يرغب ويفكر به الرأي العام ، فإنه يفقد تأثيره تدريجياً .

تساعد الأحزاب هكذا على نمو الوعي السياسي عند المواطنين وعليه ، فهي تسمح بخيار أكثر وضوحاً عند الانتخابات ، دون أحزاب . لا يسع الناخبون أن يطلعوا على معلومات دقيقة عن توجه مختلف المرشحين فهم سيتوجهون لدعم الوجهاء التقليديين ، وهم الأشخاص الوحيدون الذين يعرفونهم بعض الشيء . لهذا السبب تطورت الأحزاب السياسية في اليسار (الأحزاب الليبرالية في القرن التاسع عشر ، الأحزاب الاشتراكية في القرن العشرين) . الهدف الرئيسي للييسار كان بالتحديد مجابهة النخب الاجتماعية التقليدية ، الوجهاء المهيمنين : تطور الأحزاب السياسية سمح للييسار القيام بذلك . ثم شرع اليمين بتقليده : مع النظر إلى تلك الأحزاب بعين جد حذرة ، لأنها كانت في البداية وسيلة في يد أعدائه لمحاربتة .

● اصطفااء المرشحين - تختار الأحزاب المرشحين المقترحين على الناخبين لكنها ليست الوحيدة في هذا الحقل : بالإمكان تقديم ترشيح إلى الانتخابات دون رعاية حزب ، وكثيرون يفعلون ذلك ، وبعضهم بنجاح غير أن غالبية المرشحين تقدمهم الأحزاب السياسية . تعتمد طرق عدّة على هذا الصعيد ، تبعاً لبنية الأحزاب .

في الأحزاب التقليدية للكوادر ، يعين المرشحون من قبل لجان الوجهاء الذين يتكون الحزب منهم . الأنكلوسكسونيون يسمون هذه الطريقة منظومة « الكوكوس » « caucus » . خيار المرشحين تقوم به إذن أوليغارشية ضيقة ، تمارس نوعاً من « اختيار الزملاء » . في نهاية القرن الأخير ، ردة فعل الولايات المتحدة كانت بأن طورت منظومة « الانتخابات الأولية » . تنظم انتخابات مسبقة ، لتعين في كل حزب المرشح الذي سيرفع رايته إلى الانتخابات الحقيقية . كل ورقة تصويت ، خاصة بحزب ، تحمل عدة أسماء : يضع الناخب صليلاً أمام الذي يختاره كمرشح للحزب . ولكن اللجان الحزبية هي التي تختار دوماً بعض « المرشحين إلى الترشيح » المقترحين لخيار ناخبي « الانتخابات الأولية » .

لقد طورت الأحزاب الجماهيرية منظومة أخرى من تعيين المرشحين يتم ذلك في مؤتمرات وطنية ومحلية ، يشترك فيها جميع منتسبي الحزب ، مباشرة وغير مباشرة . أما التعيين من خلال الجمعيات العمومية للمنتسبين فليس ممكناً إلا على المستوى المحلي . المنظومة التمثيلية هي أكثر استخداماً . كل شعبة تنتدب إلى المؤتمر الذي يُعين المرشحين ممثلاً يحوز على عدد من الأصوات تناسب مع عدد منتسبي الشعبة : هكذا تكون الديمقراطية محترمة في داخل الحزب . إذا كان الحزب كبيراً جداً ويجمع عدداً كبيراً من المواطنين المهمين بالسياسة ، تكون المنظومة ناجحة إلى حد كبير . أما إذا كان عدد المنتسبين ضعيفاً جداً بالنسبة لعدد الناخبين فهي تكون أقل نجاحاً . ولكن كل ناخب يود المشاركة في اختيار مرشحين يمكنه أن يدخل في الحزب إذا شاء . وفي أي حال ، تحاول اللجان الموجهة « التلاعب » في المؤتمرات أو الجمعيات كي يعين الذين تثق بهم . لكنها لا تنجح دوماً في ذلك .

2 - تأطير المنتخبين

الأحزاب السياسية تضمن في آن الاتصال المباشر بين المنتخبين والناخبين واتصال المنتخبين فيما بينهم .

● الاتصال المباشر بين المنتخبين والناخبين - للمنتخبين كل المصلحة في الحفاظ على الاتصال مع الناخبين لضمان إعادة انتخابهم . عملياً ، يقضي النواب جميع نهايات

الأسبوع في دوائرهم حيث يحضرون الحفلات والمظاهر المختلفة ، ويعقدون الاجتماعات الإعلامية ، ويستقبلون الملتسمين ، الخ . يمكن أن يحصل هذا دون أحزاب سياسية لأن للمنتخب أمانة سر شخصية . لكن الأحزاب السياسية تجعل هذه الاتصالات أكثر سهولة وخاصة أكثر تطوراً . إن تقدم الأحزاب أمانة السر والمكاتب ، فإن هذا يبقى شيئاً ثانوياً . فيما المهم ، هو أنها تضع تحت تصرف المنتخب مناضلين ، عديدين إلى هذا الحد أو ذاك ، هم وسطاء ثقة بينه وبين الناخبين نزولاً يدافعون أمام الشعب عن أفكاره وقراراته ، يفسرون نشاطه البرلماني ، يقومون بدعاية له صعوداً ، يفسرون للمنتخب رداً أفعال المواطنين ، رغباتهم ، مصالحهم ويقومون بدور المخبرين .

دون شك ، لا تخلو « وساطة الثقة هذه » من الخطورة . المناضلون لا يضمنون فقط الاتصال بين المنتخب والناخبين . بإمكانهم أن يفصلوا بين الطرفين . إذا كانوا يحملون قناعة راسخة ، فهم يصبحون حراساً للمنتخب ، يحاولون حمايته من الإغراءات البرلمانية ومنعه من الابتعاد عن أهداف حزبه . يفزعون إلى إعطائه عن الرأي العام صورة تشوهها - بدون وعي غالباً - أفكارهم الإيديولوجية المسبقة . ولكن إذا كان الحزب يريد الحفاظ على ناخبيه ، فهو مرغم على عدم الابتعاد كثيراً عنهم وإبقاء الاتصال بين المناضلين « والجمهور » ، التي يساهم في تكوين وعيها السياسي ، كما بينا ذلك سابقاً . هكذا ، يجري الانتقال من مفهوم فردي للتمثيل ، حيث يعطي كل ناخب تفويضاً شخصياً لمنتخبه ، إلى مفهوم جماعي حيث مجموع الناخبين الملتزمين بالحزب الذي يؤطرهم يفوضون تمثيلهم لمرشحه . بعض المنظومات الانتخابية ، مثل التمثيل النسبي ، تتطابق مع هذا المفهوم الثاني .

● التماطير البرلماني للمنتخبين - المفهوم الجماعي للتمثيل يطبق من جديد على مستوى المنتخبين . قبل تطور الأحزاب السياسية ، كان النواب مستقلين عن بعضهم البعض . أدى تطور الأحزاب إلى جمع منتخبي الحزب ذاته ضمن « مجموعة برلمانية » . المجموعات البرلمانية التي حظرت بدءاً في الأيام الأولى للديمقراطية الليبرالية - مثلاً في فرنسا قبل 1914 - أصبحت فيما بعد عناصر رسمية من تنظيم الجمعيات العامة والتي ستبحث لاحقاً . تعين هذه المجموعات النواب في اللجان النيابية ، في مندوبيات التصويت في الجمعيات العامة حيث يكون ذلك ممكناً ، في أمانة سر النواب ، الخ . وخاصة ، أنها تضمن التنسيق بين منتخبي الحزب .

المشكلة الرئيسية هي نظام الاقتراع . مما يقودنا إلى التمييز الجوهري بين الأحزاب « المرنة » والأحزاب « الجامدة » . يكون مرناً الحزب الذي لا يفرض على أعضائه أن يفتروا في الاتجاه نفسه : كل عضو من المجموعة البرلمانية يقترح كما يشاء . الأحزاب

للأميركية ، وأحزاب اليمين والوسط في فرنسا وفي بلدان أخرى في أوروبا هي أحزاب مرنة . على العكس ، الحزب الجامد هو الذي يفرض على منتخبيه أن يصوتوا بنفس الاتجاه في الاقتراعات الأساسية (حجب الثقة ، اقتراح حول مسائل مهمة ، الخ) . الأحزاب الاشتراكية والشيوعية ، الحزب المحافظ البريطاني ، الديمقراطية المسيحية الألمانية ، الخ ، تطبق نظام اقتراح كهذا . التمييز بين الأحزاب المرنة والأحزاب الجامدة يتطابق جزئياً مع التمييز بين أحزاب الكوادر (كبار الموظفين) والأحزاب الجماهيرية . جميع الأحزاب الجماهيرية هي جامدة ولكن بعض أحزاب الكوادر هي جامدة أيضاً ، مثلاً الأحزاب المحافظة والليبرالية البريطانية . يتطابق نظام الاقتراح تماماً مع المفهوم الجماعي للتمثيل : مجموع الناخبين الذين يقترعون لحزب ما ، يفوضون مجموع نواب هذا الحزب .

● النزاع بين المنتخبين والقادة الداخليين - يمكن أن تذهب الصفة الجماعية للتمثيل أبعد من ذلك . إن تأطير الحزب للمنتخبين يطرح مشكلة درجة الاستقلالية إزاء قادة هذا الحزب . في أحزاب الكوادر ، المكونة أساساً من وجهاء ملتفين حول نواب ، فإن قيادة الحزب يمسك زمامها هؤلاء النواب بصورة عامة . يجب أن ينسقوا مع هذا أو ذاك الوجه النافذ ، وخاصة مع الممولين : لكنهم لا يواجهون تراتبية من المناضلين تنتقد قيادتهم للحزب . على العكس ، تطور الأحزاب الجماهيرية ماكينات إدارية معقدة لتأطير عدد كبير من المنتسبين ، وقبض اشتراكاتهم ، الخ . ويشكل أمناء سر الشعب والفدراليات ، الذين هم على اتصال دائم مع المناضلين ، والمنتدبون من قبل هؤلاء إلى المؤتمرات ، والسلطات المنتخبة في هذه المؤتمرات ، يشكلون مجموعة من « القادة الداخليين » الذين يتنافسون مع البرلمانين على قيادة الحزب .

هكذا ، فإن النزاع الذي يتطور بين مجموعتين من القادة يترجم في الواقع نزاعاً بين جماعتين قاعديتين : جماعة المنتسبين الذين ينتخبون القادة الداخليين وجماعة الناخبين الذين ينتخبون النواب . ويبقى النزاع محدوداً لأن الحزب لا يستطيع أن يفقد الاتصال مع ناخبيه تحت طائلة رؤية نفوذه ينقص شيئاً فشيئاً : المنتسبون والقادة الداخليون يعرفون ذلك . لكنه نزاع حقيقي ، لأنه يعبر عن التوتر الطبيعي بين نخبة من المواطنين أكثر وعياً والتزاماً (المنتسبون) وجماهير أكثر سلبية وتشكيكاً (الناخبون) . في غالبية الأحزاب ، المبدأ هو أن المجموعة البرلمانية تخضع لسلطة القادة الداخليين . وغالباً ، يُقرَّر بأن البرلمانين يجب أن يكونوا أقلية في اللجان الموجهة التي تقرر اتجاههم واقتراحهم . يؤدي ذلك إلى مفهوم عن التمثيل جماعي تماماً . ناخبو الحزب يفوضون الحزب نفسه وليس منتخبيه .

عملياً ، تتعلق فعالية هذه الأحكام بدرجة اندماج الحزب في المنظومة البرلمانية . عندما كانت الأحزاب الاشتراكية ثورية وتعتبر البرلمانات البورجوازية كمؤسسة غريبة عن منظومة قيمهم ، كانت تبعية البرلمانيين للقادة الداخليين ضيقة . وكلما تطورت نحو الاجتماعية - الديمقراطية واعتنقت قيم البرلمانية ، كلما أعطت أهمية أكبر للذين كانوا يجسدونها : النواب . فنشأ توتر دائم بين القادة الداخليين والنواب ، إذ أن هؤلاء الأخيرين وجدوا نفوذهم واستقلاليتهم في نمو مستمر . في الأحزاب الشيوعية الغربية ، تلحظ نذر تطور مشابه : غير أن تبعية المنتخبين للقادة الداخليين تبقى قوية جداً . إنها كاملة في الأحزاب الفاشية ، حيث ترفض كلياً القيم البرلمانية .

حول نظرية الأحزاب السياسية ، المؤلف الأساسي : موريس دوفرجه ، الأحزاب السياسية ، طبعة تاسعة ، 1976 (مع بيليوغرافيا) ؛ مؤلف نقدي : انظر G. Lavau. أحزاب سياسية وحقائق اجتماعية ، 1952 ؛ من الجهة المعاكسة ، انظر V.A. Schlesinger, Parties, Political, dans International Encyclopedia of the Social Sciences, New York, 1968, 17vol, T. II, pp 428 et suiv.

تقدم ملخصاً من هذا المؤلف مقالة م . دوفرجه ، سوسيولوجيا الأحزاب السياسية ، في G. Gurvitch (وآخرون) ، بحث في السوسيولوجيا ، 1961 ، جزء II ، وفي م . دوفرجه ، سوسيولوجيا سياسية ، طبعة 3 ، 1968 ، ص 358 - 387 . - ينبغي أيضاً مراجعة : J. Charlot ، الأحزاب السياسية ، 1971 ؛ و S. Henig et J. Pinder, European political parties, Londres, 1969; J. La Palonbara et M. Weiner, political parties and political development, Princeton, 1966; L.D. Epsrein, political parties in Western democracies, Londres, 1967; S. Neuman (et autres), Modern political parties, Chicago, 1956; A. Leiserson, parties and politics, New York, 1958, المؤلفات القديمة ولكن الكلاسيكية : R. Michels, les parties, politiques 1914; réed 1971; M. Ostrogorski, La démocratie et l'organisation des parties politiques, 2vol , 1903.

3 - تطور الانتخاب

كانت المبادئ الليبرالية تقود طبيعياً إلى الانتخاب الشامل . في الواقع ، يُطبق هذا النمط من الانتخاب اليوم في كل البلدان . فهو يعتبر القاعدة الشرعية للسلطة ، حتى خارج الديمقراطيات الغربية : الدكتاتوريات الحديثة تطبقه ، مع تشويهه بنظرية الحزب الواحد . ولكن لم يعمل به دون صعوبات . خلال كل القرن التاسع عشر حاولت الأنظمة الليبرالية ، في هذا الحقل ، منع تطبيق مبادئها الخاصة . إذا كان الانتخاب الشامل قد أقر في فرنسا عام 1848 وفي ألمانيا عام 1871 - فقط للرجال - فإنه

لم يصبح معمماً في الدول الغربية إلا بعد حرب 1914 . ثمة محاولات للحد من مفاعيله بوسائل متنوعة . تستخدم في هذا الاتجاه عدة تقنيات تنظيمية للانتخاب . في السابق ، كان يعترض على العمل به على نحو مكشوف ، مع تبرير ذلك بنظرية التمثيل الوطني والانتخاب - الوظيفة . إن ما يجعل حية دراسة الطرق الانتخابية ، هو أنها كانت بمثابة سلاح في النضال من أجل إرساء انتخاب شامل على نحو أصيل . المظاهر التقنية للمسائل هي هنا ثانوية : إنها أخفت بصورة عامة أهدافاً سياسية .

المحاولات لتضييق حق الانتخاب

في غالبية البلدان ، لم يقر الانتخاب المباشر مباشرة : بل سبقته مرحلة انتقالية من الانتخاب الضيق ، طويلة إلى حد ما في أغلب الأحيان .

1 - أشكال الانتخاب الضيق -

يكون الانتخاب ضيقاً عندما لا تُمنح الصلاحية الانتخابية إلا للأفراد الذين يملأون بعض شروط الثروة أو الأهلية .

● اقتراح دافعي الضرائب هو الشكل الأول للاقتراع الضيق والأكثر انتشاراً ، إنه الاقتراع الذي تضيقه شروط الثروة . في الحقيقة ، إن عبارة اقتراع دافعي الضرائب ليست إلى أحد أشكال الاقتراع المحدود بشروط الثروة : فلا يمنح حق التصويت إلا للأفراد الذين يدفعون مبلغاً معيناً من التكاليف المباشرة ، تسمى « الضرائب الانتخابية » . أشكال أخرى من الاقتراع المحدود بشروط الثروة هي ممكنة ، وخاصة اقتراع المالكين ، وحدهم الأشخاص الذين يملكون ملكاً عقارياً هم ناخبون . عملياً ، حاول البعض تبرير اقتراح دافعي الضرائب بواقعة أن الأشخاص الذين يملكون ثروة معينة هم وحدهم مرتبطون حقيقة بالوطن ، وحدهم ، يتحملون القرارات الحكومية ، إنه لمن العدل إذن أن يشاركوا وحدهم باختيار الحكام .

في الواقع ، إن اقتراح دافعي الضرائب هو نتيجة ما بذلته البورجوازية للحفاظ على السلطة السياسية التي انتزعتها هي نفسها من الأرستقراطية الإقطاعية (عندما كانت هذه الأخيرة تهيمن ، كانت السلطة تتركز على الوراثة ، دون انتخابات) . غير أنه ، في سياق الصراع بين الأرستقراطية والبورجوازية أثناء القرن التاسع عشر ، استخدمت الأولى أحياناً بعض تقنيات الاقتراع الضيق . هكذا ، فإن أحد القرارات التي اتخذها شارل العاشر في تموز 1830 - والتي اندلعت الثورة بسببها - نصت على أن الضريبة

المهنية لا تُحسب ضمن الضريبة الانتخابية : هذا يعني حرمان غالبية الصناعيين من حق الانتخاب ، وكذلك التجار وأصحاب المهن الحرة - أي البورجوازيين - مع الاحتفاظ بهذا الحق فقط للمالكين العقاريين ، الفلاحين في غالبيتهم ، الذين كانوا يدعمون الأرستقراطية التقليدية .

استخدم الاقتراع الضيق في الولايات المتحدة على نحو مخفّف (حرمان حق التصويت للأشخاص الذين لا يملكون ثروات كافية ، أو الإلزام بدفع رسم انتخابي) أساساً لإبعاد السود من الاقتراع في بعض ولايات الجنوب وقد تم إلغاء منظومة الرسوم الانتخابية (Poll taxes) في التعديل 24 للدستور (1964) .

● اقتراع الأهلية يتمي لنفس المنظومة : نظرياً ، يحتفظ بحق الانتخاب للذين يملكون درجة معينة من الثقافة . تهدف هذه المنظومة إلى توسيع نظام اقتراع دافعي الضرائب ، عبر منح حق التصويت للأشخاص الذين لا يملكون الثروة المطلوبة ، ولكنهم ينعمون ببعض الألقاب الرسمية ، هذا ما كان يحصل في عهد ملكية تموز بما يخص أعضاء المعهد Institut والضباط المتقاعدين . إضافة الأهلية هذه على اقتراع دافعي الضريبة لا تقضي على الظلم إلا على نحو طفيف جداً . إنها تترجم بصورة عامة ضعف منظومة اقتراع دافعي الضرائب بوجه مد معاكس للرأي العام في عدد من الدول النامية لا يمنح حق التصويت إلا للذين يستطيعون ، على الأقل ، قراءة الدستور أو حتى تفسيره : الهدف هو إبعاد جماهير الشعب ، التي تشكل مصدر خوف . في ولايات جنوب أميركا حيث طبقت هذه المنظومة حتى 1965 ، كانت تجد تفسيرها في إرادة عزل السود من الاقتراع .

2 - تحديدات الاقتراع الشامل

قانونياً ، الانتخاب الشامل هو الذي لا يحده أي شرط ثروة أو أهلية . هذا لا يعني أن كل أعضاء الأمة يملكون حق التصويت . فحتى في نظام الاقتراع الشامل ، يُجهّد أحياناً إلى إبعاد بعض فئات الأشخاص مما يؤدي في الواقع إلى اقتراع ضيق حقيقي .

● التحديدات بالجنس - ظهر الاقتراع الأنوئي بعد الاقتراع الذكوري بكثير : البلد الأول الذي اعتنقه هو ولاية وايومينغ / Wyoming / في الولايات المتحدة ، عام 1890 . ثم صار معماً في كل الولايات المتحدة عام 1920 وفي انكلترا عام 1928 بعد أن اعتنقته عدة دول أميركية ، والدومينيون / Dominions / الإنكليزية في المحيط

المهادي. وعدة دول في أوروبا الشمالية عام 1939 ، كانت فرنسا الدولة الكبرى الوحيدة التي لم تعتنقه بعد : ففعلت ذلك عام 1944 .

إن السبب العام لمعارضة الاقتراع الأنوثي يكمن في مفهوم لامساواتي لدور الجنسين . تخصص للنساء النشاطات العائلية والمنزلية ، وللرجال كل النشاطات الأخرى وخاصة الحياة السياسية . مع أن المفهوم ينتقد من كل حذب وصبوب فإنه لا يزال مجذراً بعمق في العقلية الحالية . أضيفت إلى هذا السبب أسباب أكثر خصوصية في بعض البلدان . في فرنسا ، مثلاً ، معارضة اقتراع النساء تحت الجمهورية الثالثة تفسر بالأهمية التي كانت تتخذها مسألة الأكليروسية وضد الأكليروسية : أصوات النساء التي كانت معروفة بتأييدها للأكليروسية ، كان من شأنها تغيير حالة القوى القائمة .

إن رفض الاقتراع الأنوثي ليس مرتبطاً فقط بصراعات مصالح بين الطبقات أو الأحزاب السياسية . غالباً ، الأحزاب التي ترغب بمنح حق التصويت للنساء هي التي تتضرر من تطبيق هذا الإجراء : هذه هي حالة أحزاب اليسار ، لأن النساء تقترع بصورة عامة باتجاه محافظ إنه تعارض بين الأجناس ، مجهود يبذله الرجال لإبقاء وضع امتيازي وغير مساواتي : الاستفتاءات التي نظمت في سويسرا حول اقتراع النساء تدل على أن غالبية الرجال ما زالوا معارضين له حتى عام 1971 .

● التحديدات بالعمر - من الطبيعي ألا يشارك الأطفال بالتصويت . غير أن رفع سن الانتخاب استخدم غالباً لأهداف سياسية : يحرم من حق التصويت الشبان لأنهم يعتبرون خطيرين في السياسة . في الأعم الأغلب ، سن الرشد السياسي يتطابق مع سن الرشد المدني ، وهذا ما يبدو طبيعياً . أحياناً ، تؤخر أو تقدم بالنسبة لسن الرشد المدني . والاستناد هو إلى تلك الفرضية التي تقول بأن الشبان هم أكثر ثورية من الكبار . مع التجارب ، والعمر ، نتجه نحو المحافظة ، أو على الأقل ، نحو إصلاحية حذرة . الأنظمة المحافظة تؤخر إذن سن الرشد الانتخابي ، الأنظمة الثورية تنزع إلى تقديمه . في فرنسا ، شرعة 1814 حددته عند سن الثلاثين ، شرعة 1830 ودستور 1791 ، 25 سنة ؛ دستور 1793 ودستور 1848 ، 21 سنة ، وهو سن متدن جداً بالنسبة لذلك العصر . اليوم ، السن الانتخابي يتجه إلى أن يحدد في الثامنة عشرة (إنه كذلك في فرنسا منذ 1974 ، مثل سن الرشد المدني) .

● التحديدات بعدم الأهلية أن يُبعد من الاقتراع الأشخاص الذين صدرت بحقهم أحكام بفعل جنح ارتكبوها ، فإن هذا ليس مناقضاً لمفهوم الاقتراع الشامل .

المسألة تختلف تماماً، إذا كان يرتسم وراء مفهوم عدم الأهلية الجزائية هذا ، مفهوم عدم أهلية سياسية ، مرتكز على الآراء المفترضة للأشخاص . تعتبر جرائم الرأي أو الصحافة كجرائم حق عام وبالتالي تؤدي إلى الحرمان من حق الانتخاب : قانونياً ، إنها عدم أهلية جزائية ولكن عملياً ، عدم أهلية سياسية ، مما يشرع الباب أمام كثير من التجاوزات . رغم هذا ، إذا لم يكن عدد المحكومين كبيراً فإن هذا لن يؤثر كثيراً على نتائج الاقتراع . ولا يحدث الشيء نفسه إذا أنشئت مخالفة خاصة لأسباب سياسية ، تحكم بها محاكم استثنائية . يمكن أن نذكر على هذا الصعيد « عدم الأهلية » الوطنية التي كانت تقود في 1944 - 1945 أمام محاكم العدل المخصصة لمعاقبة التعامل مع المحتل الألماني بين 1940 - 1944 . كانت تؤدي هذه العقوبة - « الحرمان الوطني » - إلى الحرمان من حق الانتخاب .

● التحديدات بالعرق - إن حرمان اليهود من الانتخاب كان في صلب عقائد ألمانيا هتلرية في الولايات المتحدة ، أبطت عدة ولايات جنوبية طويلاً أحكاماً كانت تؤدي عملياً إلى منع السود من التصويت . في الاتحاد الجنوبي الإفريقي ، اتخذت إجراءات لاختزال حق الانتخاب للملونين (ميتيس - Métis / أي مختلطي الأعراق) وكان السود لا يقترعون .

يمكن أن نقرب من هذه الإجراءات تلك التي كانت موجودة في فرنسا والمتعلقة بأهالي المستعمرات الفرنسية (المهجر) ، قبل 1957 . كانوا محرومين من حق الانتخاب ، على الأقل جزئياً . وقد ألغى قانون 23 حزيران 1956 ، المسمى « قانون - كادر » الخاص بأقاليم ما وراء البحار ، هذه التضيقات . منذ ذلك فصاعداً ، جميع الانتخابات في هذه الأقاليم تتم بالاقتراع الشامل للرجال والنساء : جرت الأولى في 31 آذار 1957 ، اليوم ، هذه الأراضي هي قليلة الأهمية ، فإن غالبيتها أصبحت مستقلة بين 1955 و 1962 .

● التحديدات إزاء العسكريين - إن للحرمان من حق الانتخاب المفروض على العسكريين في بعض البلدان (في فرنسا ، تحت الجمهورية الثالثة ، مثلاً) له أسباب معقدة : من ناحية لمنع ضغط الضباط على العسكريين ، مما يشوه الانتخاب (تحت الكونسولا / Consulat / أو الأمبراطورية الثانية في فرنسا لم تكن هذه الوقائع نادرة ، كذلك في بعض الجمهوريات اللاتينية الأميركية الحالية) . من ناحية ثانية ، لمنع دخول السياسة في الجيش ، لإضرارها بالنظام العسكري .

بالنسبة لوجهة النظر الأخيرة هذه نحن أمام خرق لمبدأ الاقتراع الشامل وللمبادئ الديمقراطية : يرفض للجنود حقهم في أن يكونوا مواطنين كاملين . في بلد يرتكز على الخدمة العسكرية الإجبارية ، تؤدي هذه المنظومة إلى تأخير السن الانتخابي وتأخذ بالتالي منحى محافظاً .

محاولات توزيع حق الانتخاب : الانتخاب غير العادل

يريد المبدأ الديمقراطي أن يكون لكل مواطن حصة متساوية في اختيار الحكومات : الاقتراع يجب أن يكون متساوياً . والمحاولات عديدة للالتفاف حول هذا المبدأ بعدة أشكال ، أما مباشرة ، أما بصورة غير مباشرة .

٦ - الاقتراع غير العادل

في هذه المنظومة ، ينعم بعض الناخبين بعدة أصوات فيما للباقيين صوت واحد .

● التقنيات المختلفة - قانونياً ، يجري التمييز بين الانتخاب « المتعدد » والانتخاب « الجمعي » . في هذا الأخير ، للناخب عدة أصوات ، وفي الأول ، على العكس ، لكل ناخب صوت واحد ، لكنه يستطيع التصويت في عدة دوائر في آن : في انكلترا ، وبفضل لعبة الاعفاءات الانتخابية ، كان يستطيع الشخص أن يصوت ، قبل 1951 ، في آن في المكتب الانتخابي لمركز إقامته ، في مركز عمله التجاري وفي مكتب الجامعة التي تخرج منها ، شريطة أن يقوم بكل هذه التنقلات الضرورية .

● المعنى السياسي - اتخذ الاقتراع غير العادل سياسياً شكلين مختلفين . بداءة ، كانت المحاولات تتجه إلى إعطاء أصوات إضافية للناخبين الأكثر ثراء وذلك للتصدي للتأثير السياسي للجماهير الشعبية : القانون الفرنسي المتعلق « بالتصويت المزدوج » لعام 1820 ينتمي إلى هذا الاتجاه ، وكذلك المنظومة البريطانية للإعفاءات الانتخابية . هكذا يمكننا مفاومة اقتراع دافعي الضرائب أو إدخال عنصر ضرائبي في منظومة اقتراع شامل .

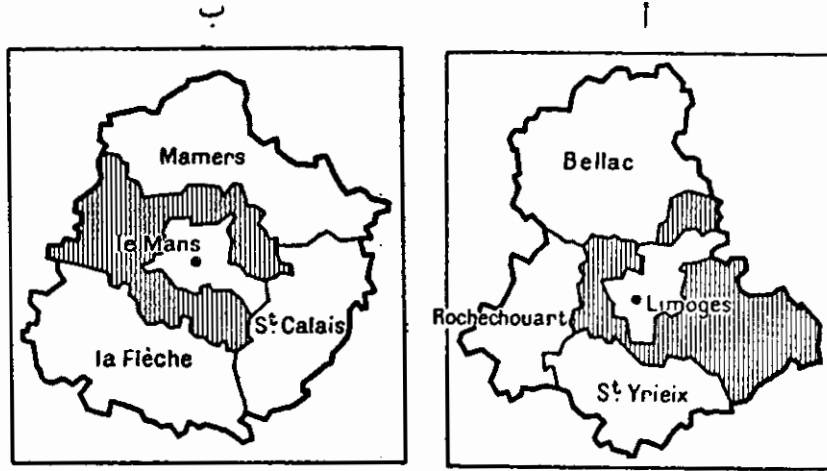
لقد تم التخلي اليوم عن هذا الشكل من الاقتراع غير العادل . ولكن ظهر شكل جديد : « الاقتراع العائلي » . عملياً ، يتخذ هذا الشكل من الاقتراع أشكالاً متنوعة : تصويت عائلي كامل ، يمنح رب العائلة عدداً من الأصوات مساوياً لعدد أبنائه القاصرين الذين يعيشون في منزله ، تصويت عائلي مختلط ، يمنح رب العائلة صوتاً إضافياً ابتداء من عدد معين من الأبناء . رسمياً ، تبرر هذه المنظومة بالقول أن العازب ورب العائلة لا يلعبان الدور نفسه في الأمة ولا يتحملان المسؤوليات ذاتها . في الواقع ، الأحزاب

المحافظة هي التي تطالب بالتصويت العائلي ، إذ أنها تفترض أن أرباب العائلات العديدة يحملون غالباً عقلية أكثر محافظة .

2 - عدم المساواة الفعلية في التمثيل -

إن الاقتراع غير العادل هو قليل الانتشار اليوم : لا أحد يجرؤ على خرق مبدأ مساواة الاقتراع على نحو رسمي . ولكن ، عملياً ، يتم التصدي لهذا المبدأ بطرق عدة تدخل لا مساواة هائلة في التمثيل .

● عدم مساواة الدوائر - لنفترض أن دائرتين تنتخب كل واحدة منهما نائباً ويسكن الأولى 50000 ناخب والثانية 100000 . رسمياً ، لكل ناخب صوت واحد . ولكن في الواقع ، تجري الأمور وكأن لكل من ناخبي الدائرة الأولى صوتين ، وناخبي الثانية صوتاً واحداً : بالنسبة لاختيار النواب ، كل ناخب من الدائرة الأولى « يزن » مرتين أقل من ناخب الدائرة الثانية . تستخدم غالباً هذه التقنية ، البديائية جداً . في المجالس العامة لفرنسا ، كل كانتون ينتخب مستشاراً ، أيأ يكن عدد سكانه : وهذا يؤدي إلى تفوق ساحق للكانتونات الريفية ويختق تمثيل المدن . في غرفة الممثلين / Chambre des représentants / الأمريكية ، عدم مساواة الدوائر هي واضحة تمام الوضوح .



رسم - 2 - أمثلة عن غريماندر في فرنسا
 (الانتخابات التشريعية لعام 1936)
 ب - لومان (الدائرة الأولى) - أ . ليموج (الدائرة الثانية)

● **تقطيع الدوائر بشكل طريقة أكثر دهاء :** لنفترض دائرتين مجاورتين . في الأولى 50000 ناخب ينتخبون اليمين و 15000 ينتخبون اليسار ، في الأخرى ، 25000 ناخب ينتخبون اليمين و 30000 اليسار ، بما أن التوزيع السياسي للأصوات يختلف تبعاً لطبيعة الأحياء ، يمكن إذن ، عبر تغيير حدود الدائرتين ، نقل 10000 ناخب محافظ من الأولى إلى الثانية ، دون أن يتبعهم عدد كبير من ناخبي اليسار ، وبالتالي ، تغيير الأغلبية .

وهذه المنظومة المعروفة في الولايات المتحدة باسم جيريماندر Gerrymander ، وهو اسم مخترعها (جيرري ، حاكم ماساتشوستس عام 1812) تؤدي إلى إنشاء دوائر مصطنعة ، لها غالباً أشكال غريبة . في الولايات المتحدة ، تحد المحكمة العليا من هذه الإمكانية منذ 1962 . في فرنسا كان التقطيع المصطنع للدوائر مستخدماً غالباً تحت الأمبراطورية الثانية . لتجنب التجاوزات ، اتخذت الجمهورية كدوائر انتخابية دوائر إدارية (كانتونات ، دوائر ، محافظات) يصعب تغيير حدودها . رغم هذا ، نجد بعض أمثلة للجيريماندر في انتخابات الدوائر للجمهورية الثالثة والخامسة .

● **الاقتراع غير المباشر - في الاقتراع المباشر ،** يختار الناخبون مباشرة الحكام . في الاقتراع غير المباشر ، على العكس ، الناخبون يعينون من بينهم مندوبين (أو « ناخبين من الدرجة الثانية ») ، الذين يختارون بدورهم الحكام ، عبر انتخاب جديد : هناك إذن اقتراعتان متتاليتان ، « درجتان » انتخابيتان . يمكننا تصور انتخاب غير مباشر بثلاث درجات ، أو أربع ، أو خمس ، الخ . الاقتراع غير المباشر ليس فقط تقنية خلقت لا مساواة في التمثيل : إنه يتجاوز بكثير هذا الإطار . لكن مفعوله هو دوماً تقريباً التخفيف ، بأشكال متنوعة ، من نتائج الاقتراع الشامل . بالإجمال ، إن الاقتراع غير المباشر هو أقل ديمقراطية من الاقتراع المباشر ، وتأثير المحكومين على خيار الحكام هو أبعد في الأول منه في الثاني .

يمكن أن يكون الاقتراع غير المباشر وسيلة لإدخال عنصر ضرائبي في الاقتراع الشامل ، إذ كان يجب على ناخبي الدرجة الثانية أن يملأوا شروطاً ضرائبية غير مطلوبة من ناخبي الدرجة الأولى . يكون الاقتراع إذن شاملاً في القاعدة وضرريباً في القمة . الاقتراع غير المباشر هو أيضاً وسيلة لتنظيم اللامركزية ، وحتى الفدرالية : المنتخبون المحليون يعينون بأنفسهم المنتخبين الوطنيين . هذه هي حالة مجلس الشيوخ الفرنسي ، مثلاً . يؤدي ذلك عملياً إلى اعتدال أكبر مما هو عليه في الاقتراع المباشر . الإداريون

المحلون ، اللذين يختارون الحكام ، هم أشخاص توكل إليهم مسؤوليات ، وينزعون إلى أن يظهروا أكثر حكمة واعتدالاً من ناخبي القاعدة : وأكثر محافظة أيضاً . إذا كان ناخبو القاعدة ينتخبون « ناخبين كباراً » وظيفتهم الوحيدة هي انتخاب الحكام ، فإن التجارب تدل على أن ذلك يؤدي إلى نتائج مماثلة لنتائج الاقتراع المباشر ، بالإضافة إلى لا مساواة في التمثيل . فالمندوبون الانتخابيون يختارون فقط من قبل المرشحين الحكوميين اللذين يعدونهم بالتصويت لصالحهم أثناء انتخاب الدرجة الثانية : مثال انتخاب رئيس الولايات المتحدة هو جد واضح على هذا الصعيد . الاقتراع غير المباشر يشكل هكذا تعقيداً بدون جدوى .

في كل الحالات تقريباً ، يؤدي الاقتراع غير المباشر إلى لا مساواة في التمثيل يستخدم لتمويهها خلف حجج لامركزية أو فدرالية . اللامساواة تأتي من واقعة أن الجماعات (أو المتحدات) المحلية التي يكون منتخبوها ناخبين من الدرجة الثانية هي مسكونة على نحو غير متساوٍ أبداً . لكن اللامركزية أو الفدرالية تقودان إلى منحها مساواة قانونية في التمثيل . هكذا ولأن الشيوخ / Sénateurs / في الولايات المتحدة يمثلون « ولايات » متساوية قانونياً ، بأن للألاسكا التي يسكن فيها 22500 ساكن شيوخين ، مثل ولاية نيويورك التي يسكنها 20 مليون إنسان ، ولأن مجلس الشيوخ الفرنسي يعتبر كممثل للبلدات / Communes / فإن أي ساكن في أصغر قرية يتمتع بقوة انتخابية متفوقة على قوة أي باريسى .

● اللامساواة الناتجة عن المنظومة الانتخابية - سوف ندرس لاحقاً المنظومات الانتخابية المختلفة : الانتخاب بالأغلبية بدورة أو دورتين ، التمثيل النسبي ، الانتخاب باسم واحد أو بالقائمة ، الخ ، وتأثيرها على التمثيل . نكتفي هنا بالقول بأن وحده التمثيل النسبي الكامل (غير المطبق في أي مكان) يضمن مساواة تامة في التمثيل : أي أن صوت كل ناخب له الوزن نفسه . في التمثيل النسبي مع توزيع البقايا على المستوى المحلي ، تظهر لا مساواة في التمثيل ، قوية أحياناً إلى حد كبير : في الانتخابات الفرنسية لعام 1945 ، مثلاً ، اللوائح الراديكالية وتجمع ألـ UDSR فقدت 56,6٪ من أصواتها ولوائح اليمين 19,7٪ مقابل 5,1٪ للوائح ألـ MRP الحركة الجمهورية الشعبية ، 2,4٪ للوائح الشيوعية و 2,8٪ للوائح الاشتراكية .

في المنظومة الأغلبية / Système majoritaire / اللامساواة في التمثيل هي أكبر بكثير : تؤدي عادة إلى زيادة تمثيل الأحزاب الأقوى وخفض تمثيل الأحزاب الأضعف .

وهذه الظاهرة هي أقل بروزاً في الانتخاب بدورتين . لكنها تظهر كلياً في منظومة الدورة الواحدة : مثال الأحزاب البريطانية هو نموذجي على هذا الصعيد . الحزب الذي يصل في المرتبة الأولى يحصل عادة على نسبة من المقاعد متفوقة بكثير على نسبة الأصوات ، والحزب الذي يصل في المرتبة الثانية يحصل بصورة عامة على عدد من المقاعد أقل من عدد الأصوات (وإذا استثنائياً تمثل بشكل جيد ، فيكون ذلك بنسب أقل بكثير من منافسه الصعيد الحظ ، ما عدا سنة 1929) ؛ أما الحزب الثالث فهو الأتسع حظاً ، إذ أن الفارق بين نسبة المقاعد ونسبة الأصوات هي أحياناً كبيرة جداً (فقد الحزب الليبرالي حتى 4/5 من أصواته عام 1945 و1951) . غير أنه وبشكل استثنائي ، عندما يتنافس حزبان فقط ، يحصل أن الذي يكسب أكبر عدد من الأصوات في البلاد يصل إلى أقل عدد من المقاعد في البرلمان ، والعكس بالعكس . ويؤول ذلك إلى هذه النتيجة المتناقضة أن الحكومة تقع في أيدي الحزب الأقلوي . هذا ما حصل في انكلترا من 1951 إلى 1955 . هذه الحالة غير الاعتيادية تفسر في آن بلا مساواة الدوائر وبالفروقات بين المرشحين كما يبين ذلك الجدول التالي ، المأخوذ من الانتخابات الإنكليزية لعام 1951 :

الدوائر	Burton	Broxtowe	Yarmout	مجموع الأصوات	المقاعد
المحافظون	24884	13274	22180	60338	2
العمال	24151	35317	21165	80633	1
الأغلبية	م = 733	ع = 22043	م = 1025	عمال	محافظون

وبالتالي فإن جميع المنظومات الانتخابية المطبقة فعلياً تؤدي إلى « توزيع » الانتخابات ، أي إلى إعطاء تأثيرات غير متساوية للأصوات التي عبر عنها مختلف الناخبين . غير أنه بصورة عامة ، المساواة هي أقل مما يبدو للوهلة الأولى ، لأنه يوجد غالباً تعويض للمساواة عبر جميع الدوائر في البلاد : فالحزب المحظوظ في دائرة هو غير محظوظ في الثانية ، والعكس صحيح . رغم هذا ، تبقى اللامساواة كبيرة . كل حزب سياسي يحاول استخدامها لصالحه : عند كل مشروع إصلاح انتخابي ، يُطالب . بتطبيق المساواة ، في الواقع ، إن ما يُطرح فقط هو استبدال توزيع في اتجاه معين بتوزيع في اتجاه آخر .

محاولات تشويه الانتخاب

مما يعني « التلاعب » بالانتخاب مباشرة إلى هذا الحد أو ذاك ، كي تعطي نتيجة مخالفة لإرادة الناخبين .

1 - الضغوطات والتلاعبات

لقد أصبحت نادرة في أوروبا الغربية وأميركا الشمالية ، وهي بلاد يقوم فيها الانتخاب منذ زمن طويل وحيث دخلت الذهنية الديمقراطية في العادات والتقاليد . فيما هي أكثر انتشاراً في الأمكنة الأخرى : مثلاً في أميركا اللاتينية ، في الشرق الأوسط والشرق الأقصى ، في إفريقيا . إنها بصورة عامة أقوى في الأرياف منها في المدن حيث تأطير الناخبين هو أقل وضوحاً .

● الضغوطات على المرشحين - في بعض البلدان ، المعارضة هي عملياً محرومة من إمكانية عقد الاجتماعات ، تعليق الاعلانات ، توزيع المنشير ، توزيع الصحف : دون وسائل تعبير ، تفقد المعارضة حظها في المنافسة .

تحاول الدول الديمقراطية ، على العكس ، تطوير المساواة بين المرشحين أقصى ما يمكن . يتم ، في آن ، تجنب كل ما يمكن أن يشكل خطوة إدارية لصالح مرشح (حظر الاعلانات الرسمية البيضاء ، الشارات الثلاثية الألوان ، توزيع متساو للصلوات العامة لعقد الاجتماعات ولساعات البث في الراديو والتلفزيون الرسميين) وكل ما من شأنه تكوين امتياز للمرشحين الأغنياء على حساب الفقراء (حظر الاعلان خارج اللوحات الانتخابية ، طباعة المنشير والمذكرات بنفقات مشتركة ، أو تحمل الدولة أعباء نفقات الإعلان والمذكرات ، في انكلترا ، تحديد النفقات الانتخابية بمجملها ، الإدارة تشرف على الحسابات) . من ناحية ثانية ، تضمن حرية التعبير للجميع (عقوبات خاصة بوجه ممزقي الاعلانات الانتخابية ، سهولة أكبر لنشر الإجابات في الصحف ، الخ) .

رغم هذا ، تبقى المساواة بين المرشحين وهمية : تستلزم الدعاية الحديثة نفقات هائلة والحدود الرسمية ، عند وجودها ، هي سهلة التجاوز . ضغط المال إذن يرسي لامساواة كبيرة بين المرشحين . يجب أن نذكر على هذا الصعيد ، بأن طرق تدخل الدولة يمكن أن تكون في بعض الحالات حقلاً أكثر ملاءمة لصدقية الانتخاب من « المبادرة الفردية » : في فرنسا ، مثلاً ، حيث الراديو والتلفزيون هما احتكار للدولة ، يمكن لكل حزب أن يستخدمها خلال زمن مساوٍ في الفترة الانتخابية ؛ في الولايات المتحدة ، حيث الراديو والتلفزيون هما مؤسستان خاصتان ، فإن الحزب الجمهوري ، الأكثر ثراءً بكثير ، يستخدمهما على نحو أوسع مما يفعل الحزب الديمقراطي .

● الضغوطات على الناخبين - توجد خاصة في البلدان المتخلفة أو نصف المتخلفة . التهديد بالانتقام في حالة « تصويت سيء » يمكن أن يكون حجة قوية جداً . تهديدات بعقوبات دينية ومعنوية من قِبَل الأكليروس ، في البلدان التي تبقى فيها أشكال الدين بدائية ، تهديدات أرباب العمل بطرد العمال وبتخفيض أجورهم في البلدان التي لم يتطور فيها العمل النقابي كفاية ، إرهاب بوليسي لحكومة دكتاتورية في السلطة : هذه الضغوطات تكفي في حالات لتوجيه الاقتراع . في كارمو / Carmaux / ، في انتخابات عام 1898 ، الماركيز دوسولاج ، وهو مالك مناجم ، تغلب على جوريس / Jaurès / لأن عمال المناجم كانوا يهابون انتقام رب عملهم : « فصوت للخبز » ، كانوا يقولون . في بلدان أميركا اللاتينية ، في البرتغال ، في إسبانيا ، في إيطاليا الجنوبية ، ضغط الأكليروس الكاثوليكي هو كبير جداً : كان هذا الضغط قوياً في الأرياف الفرنسية قبل عام 1900 مما يفسر جزئياً الذهنية ضد الأكليروسية للجمهورية الثالثة . غير أنه يجب التمييز بين الضغوطات بالمعنى الكامل للكلمة والدعاية .

● التلاعبات المادية - إنها أقل أهمية ، في نهاية الأمر . تلاعب في صناديق الاقتراع ، أصوات لناخبين كاذبين ، تزوير النتائج ، الخ : كل هذه الطرق استخدمت في القرن التاسع عشر . وما زالت تستخدم في بعض البلدان النامية . غير أن التدابير الحديثة ، التي تضع صندوق الاقتراع وفرز الأصوات تحت رقابة الشعب ومندوبي الأحزاب المختلفة تجعل استخدامها صعباً . إنها طرق بدائية هي أقل فأقل استخداماً .

2 - التصويت العام

إن مسألة سرية الاقتراع تطورت كثيراً ولم تعد تنظر إليها جميع البلدان بالمنظار ذاته .

● السجالات التاريخية - يُعتبر اليوم أن الصفة العامة للانتخاب هي خرق الحرية الناخب ، لجعلها هذا الأخير أكثر قابلية لتلقي ضغوطات السلطة والسلطات الاجتماعية أو انتقام أعدائه السياسيين . إن إرساء التصويت السري هو بهذا المنظور ، تقدم باتجاه اقتراع أكثر صدقاً . غير أنه في القرن الثامن عشر ، بعض المنظرين (مثل مونتسكيو) كانوا يطالبون بالانتخاب العام لأنه يسمح لرأي الوجهاء بقيادة الناخبين . وآخرون (مثل روبسبير) كانوا يرون فيه وسيلة لتطوير الجرأة المدنية وأيضاً ، بدون شك ، إشراف المواطنين الجيدين : « الإعلان هو خلاص الشعب » ، كان يقول .

● مبدأ السرية - في جميع الدول الحديثة ، سرية الاقتراع مضمونة اليوم . في الولايات المتحدة ، تؤدي منظومة الانتخابات الأولية « المفصلة » إلى إعلان غير مباشر ، إذ

أن على أي شخص يريد التصويت أن يعرف عن انتيائه السياسي لكن هذا لا يصدم أبداً العقلية الأميركية التي تقول بصراحة لأي من الحزبين الكبيرين يتجه تفضيلها . تقليد طويل من التسامح السياسي (لكنه لا يُطبق على المجموعات « المنشقة » ، المعتبرة مضرّة للحياة ، كالحزب الشيوعي ، الذي يحظره القانون) يفسّر هذا الموقف إزاء سرية التصويت .

3 - المنازعات الانتخابية

إن صحة الانتخاب يمكن أن تثير احتجاجات من سيحكم فيها ؟ من سيشرف على سير الانتخابات الصحيح ؟ هناك منظومتان ممكنتان : إما أن توكل المنازعات الانتخابية إلى محكمة ، وإما أن توكل إلى الجمعية نفسها المنبثقة من الانتخاب .

● منظومة المنازعات القضائية - إنها الأكثر منطقية ، لأنه عمل يدخل ضمن الصلاحيات العادية للقاضي . وقد اعتنقته بلدان عديدة . في فرنسا ، يحكم المجلس الدستوري في الانتخابات البرلمانية (إنه جهاز نصف سياسي ، نصف قضائي) ، والمحاكم الإدارية تحكم في منازعات الانتخابات المحلية (البلدية والمناطقيّة) . في انكلترا ، مراقبة صحة كل الانتخابات هي من صلاحية المحاكم العادية : وتعمل هذه المنظومة على نحو جيد بفعل الاستقلال الكبير للقضاة الإنكليزيين .

● منظومة المنازعات السياسية - تجعل من الجمعية المنتخبة الجهاز الذي يحكم في انتخابات أعضائها الخاصين . ويبرر ذلك بفكرة السيادة الوطنية التي تؤدي إلى سيادة البرلمان . يبدو إذاً من غير المقبول أن يراقب قاض انتخابات أعضاء البرلمان . لذلك كانت الانتخابات البرلمانية في فرنسا ، قبل 1958 ، مراقبة من قبل البرلمان ، الذي يقوم « بتدقيق صلاحيات » أعضائه في بداية كل تولية تشريعية .

هذه الطريقة تضمن المنتخبين من كل تدخل حكومي ، لكنها لا تحميهم ضد أعدائهم السياسيين . بصورة عامة ، تهتم الجمعيات بمفاضلاتها السياسية أكثر من الأحكام العادلة ، في مادة المنازعات الانتخابية ، وهي تقرر صحة انتخاب نواب الأغلبية دون صعوبات ، وتجهد على العكس لتقرير عدم صحة انتخاب الآخرين . لكن ليس لهذا أهمية إذا كان الناخبون يحتفظون بالكلمة الأخيرة : غير أن القانون الفرنسي لعام 1951 سمح للجمعية الوطنية المنتخبة عام 1956 بأن تعلن منتخبين المرشحين الخاسرين ، بدل الذين أعلنت عدم صحة انتخابهم ، مما يدعو للاستغراب .

حول تطور الانتخاب ، انظر . Lefèvre-pontalis الانتخابات في أوروبا في نهاية القرن التاسع عشر ،

Braucas, Das ؛ 1911 ، المنظومات الانتخابية للشعوب المختلفة ، deLaGrasserie ، 1902
E. : انظر : parlementarische wahlrecht, Berlin, 1932, 2 vol.
G. Van Den Bergh, Uni- ؛ 1970 ، لندن ، Lakeman, How democracies votes
ty in diversity ؛ 1956 ، لندن P. Campbell ؛ 1956 ، المنظومات الانتخابية الفرنسية والانتخابات (1789 -
W. Birke, European elections by direct suffrage, Burges, 1961 ؛ 1958 لندن)
E. Smjth, Elections in developing countries, 1960؛ S. Rokkan
أحزاب ، أوصلو ، 1969 ؛ J.P. Charnay ؛ 1969 ، الاقتراع السياسي في فرنسا 1965 ، والدورية الانكليزية
مجلة الانتخابات (سنوية منذ 1960) .

حول اقتراع دافعي الضرائب انظر : Villey تشريع انتخابي مقارن للبلدان الأوروبية الرئيسي
1900 .

D.S. Strong, The poll- taxes (Poll- taxes) انظر : عن الرسوم الانتخابية في الولايات المتحدة (Poll- taxes)
tax: The case of Texas, American Politic Science Rev., 1944, P. 694- 709 ؛ M.W. Brewer-
er, The poll tax and poll taxers Journal of Negro History, 1944, P. 260- 299.

حول اقتراع النساء ومشاركتهن في الحياة السياسية بصورة عامة ، انظر . م . دوفرجيه ، مشاركة
النساء في الحياة السياسية ، الأونيسكو ، 1955 ؛ J. Narbonne و M. Dogan ، الفرنسيات أمام
السياسة ، 1955 ؛ J. Barthélemy ، اقتراع النساء ، 1920 ؛ E. Attal ، اقتراع النساء في
انكلترا ، أطروحة باريس ، 1921 ، Leclère ، اقتراع النساء في فرنسا ، أطروحة باريس ، 1929 ؛
Misot ، الاقتراع النسائي أمام البرلمان الفرنسي ، أطروحة ، فريبور ، 1926 ؛ Rienner ، حول
التحرر الاقتصادي والسياسي للنساء ، أطروحة ، مونبلييه ، 1922 ؛ موضع النساء في المجتمع المعاصر
(أعمال معهد القسائون المقارن ، 1938) ؛ G. Bremme, Die politische rolle, der Frau in ؛
Deutschland, Göttingen, 1956 ؛ حول رفض الرجال لاقتراع النساء ، من بحث من خلال
الاستفتاءات السويسرية ، انظر مقالة A. Quinche ، المجلة الفرنسية للعلوم السياسية ، 1954 ، رقم
3 .

حول اقتراع العسكريين ، انظر Dupont ، الحقوق السياسية للعسكريين ، أطروحة ، نانسي ،
1911 ؛ Wong-Kuong-Mou ، مشاركة العسكريين في الاقتراع السياسي ، أطروحة ، باريس ،
1933 ، Garrigue ، حق التصويت السياسي في الجيش الفرنسي ، أطروحة ، 1898 ؛ حول فقدان
لأهلية الانتخابية . Solcrene ، عدم الأهلية في المادة الانتخابية .

حول الانتخاب الجمعي بشكل عام ، انظر Laboure ، التصويت الجمعي وتطبيقاته ،
أطروحة ، باريس 1910 ؛ J. Barthélemy ، تنظيم الاقتراع والتجربة البلجيكية ، 1910 .
حول التصويت العائلي ، أطروحة ، مونبلييه ، 1924 ؛ G. Renard ، العائلة والاقتراع الشامل ،
باريس ، 1929 ؛ Landrieu ، الاقتراع العائلي ، أطروحة ، ليل ، 1923 ؛ Harraca ، اقتراع رب
العائلة العادي ، باريس ، 1930 .

حول عدم المساواة في التمثيل ، انظر . م . دوفرجيه ، Esquisse d'une théorie Générale ،
des inégalités de représentation (توطئة لمؤلف J. M. Cotterer ، C. Emeri ،

P. Lalumière ، قوانين انتخابية ولامساواة في التمثيل في فرنسا ، (1936 - 1960) 1960 . يجري التمييز بين اللامساواة « البنيوية » واللامساواة « الظرفية » ونصف الظرفية ، نبين بأن اللامساواة في التمثيل تفيد اليوم بصورة عامة الفلاحين ، ولكن دورها ليس إيجابياً لصالح المزارعين بقدر ما يفيد إبقاء البنى الرأسمالية ، لأن الفلاحين هم غالباً « طبقة دعم » للبورجوازية (كما كانت في القرن التاسع عشر ، في أوروبا ، « طبقة دعم للاستقراطية » ؛ حول الـ Gerrymander ، انظر . E. C. Griffith ، The rise and development of the Gerrymander ، شيكاغو ، 1907 ، C. B. Gosnell ، The Gerrymander System in Georgia Social forces 1933 II ، ص 570 .

حول الاقتراع غير المباشر ، انظر الدراسة في هذا المؤلف عن مجلس الشيوخ الفرنسي . - حول الدفاع عن الاقتراع غير المباشر ، انظر . H. Taine ، عن الاقتراع الشامل وطريقة التصويت ، 1872 .

حول سرية الاقتراع بصورة عامة ، انظر Angeli ، سرية الاقتراع في الانتخابات السياسية ، أطروحة ، باريس ، 1909 ، Ferte ، سرية الاقتراع ، أطروحة ، مونتيلييه ، 1909 .
حول المنازعات الانتخابية ، انظر J. P. Charnay ، مراقبة انتظامية الانتخابات البرلمانية ، 1964 ، وأيضاً : Baudot ، بحث في التحقق من سلطات أعضاء المجالس التشريعية ، أطروحة ، باريس ، 1899 ، Marchandea ، التحقق من السلطات ، أطروحة ، باريس ، 1909 .

4 - المنظومات الانتخابية

ظاهرياً ، لا يطرح اختيار المنظومة الانتخابية إلا مشاكل تقنية : معرفة كيفية توزيع المقاعد النيابية ، استناداً إلى أصوات الناخبين تتعارض عدة طرق على هذا الصعيد : اقتراع بالأغلبية بدورة أو دورتين ، تمثيل نسبي ، أنظمة مختلطة . في الحقيقة ، إن اعتناق هذه الطريقة أو تلك يتم بسبب اعتبارات سياسية ، لأن لمختلف أنماط الاقتراع نتائج جد مختلفة ، خاصة على الأحزاب السياسية .

المنظومات الانتخابية المختلفة

حتى السنوات الأخيرة للقرن التاسع عشر ، لم تطرح مسألة نمط الاقتراع نقاشات كبيرة . المنظومة الأكثر انتشاراً كانت منظومة الاقتراع بالأغلبية وبدورة واحدة ، التي كانت قائمة في انكلترا والدومنيون البريطانية ، في أميركا اللاتينية ، في السويد والدايمرك . إذا استثنينا هذين البلدين الأخيرين ، كانت كل أوروبا القارية تقلد النظام الفرنسي ، أي الاقتراع بالأغلبية بدورتين . غير أنه بين 1850 و 1900 ، طور الفقهاء فكرة منظومة التمثيل النسبي : اعتنقت هذه الطريقة الجديدة في بلجيكا عام 1899 ، في السويد عام 1908 ، ثم امتدت إلى كل أوروبا القارية (ما عدا فرنسا) بين 1914

و 1920 ، واعتنتها فرنسا نفسها عام 1945 (لكنها تخلت عنها عام 1958) .

1 - منظومات الاقتراع بالأغلبية

إن السمة المشتركة لمنظومات الاقتراع بالأغلبية ، هي أن هذه المنظومات لا تضمن إلا تمثيلاً غير مباشر وتقرريباً للأقليات . ينتخب المرشح الذي يصل أولاً : أما الذين يتبعونه فهم خاسرون . هكذا فإن أصوات الناخبين الذين صوتوا للخاسرين لا تمثل في البرلمان . ولكن بما أن الحزب الأعلي بصورة عامة في مجموع البلد هو أقل في بعض الدوائر ، فإن الأحزاب الأقلية على المستوى الوطني تتمثل بنواب في البرلمان . بيد أنه لا يوجد تناسب صارم بين توزيع الأصوات بين الأحزاب وتوزيع المقاعد البرلمانية .

● منظومة الاقتراع بالأغلبية (منظومة بسيطة) ومنظومة الدوريتين - في الاقتراع بالأغلبية البسيط ، ينتخب المرشح الذي يحصل على أكبر عدد من الأصوات ، أيا يكن مجموع الأصوات التي يحصل عليها منافسوه ، في الاقتراع بدورتين ، لكي ينتخب المرشح ، يجب أن يحصل على نصف الأصوات ، زائد صوت واحد ، أي الأغلبية المطلقة ؛ وإلا ، تجري دورة ثانية ، تسمى « اقتراع إخفاقي » (Scrutin de ballotage) ، حيث تكفي الأغلبية المطلقة (تجري أحياناً ثلاث دورات ، حيث يفرض الحصول على الأغلبية المطلقة في الدوريتين الأوليين : القوانين الفرنسية لعام 1789 و 1817) .

تاريخياً ، يعتقد أن فرض الأغلبية المطلقة بالدورة الأولى يأتي من القانون الكنسي : هكذا كان يتم احتساب الأصوات عند جماعات الكهنة تبعاً لمجمع لاتران الكنسي . كانت الطريقة ذاتها تستخدم في المدن الرومانية للإمبراطورية ، وامتدت في فرنسا لتشمل الانتخابات السياسية لاختيار نواب السلطات العامة / Etats généraux / . ثم طبقت هذه المنظومة في عهد الإصلاح وملكية تموز ، وأبعدت في الجمهورية الثانية ، وأعيد العمل بها في الإمبراطورية الثانية . كما قلنا ذلك سابقاً ، كل أوروبا القارية تبعت هذا المثال .

عملياً ، يتعلق الخيار بين الدورة الواحدة والدورتين بعدد الأحزاب الموجودة في البلد ، فإذا كان هناك حزبان كبيران فقط ، الدورة الواحدة تكفي ، أما إذا كانت الأحزاب متعددة ، فالدورة الثانية تبدو حتمية ، وإلا فسيؤدي ذلك إلى تمثيل فوضوي كما حصل في انكلترا بين عامي 1918 و 1945 . سوف نرى أن المنظومة الانتخابية نفسها لها تأثير على عدد الأحزاب ، وإن الاقتراع بدورة واحدة ينزع إلى تكوين تشكيلتين كبيرتين متنافستين .

● اقتراع بالقائمة أو اقتراع باسم واحد - يكون الاقتراع باسم واحد عندما لا تنتخب كل دائرة إلا مرشحاً واحداً . وعلى العكس ، يكون الاقتراع متعدد الأسماء عندما تنتخب كل دائرة عدة مرشحين ، يتجمعون عادة في قوائم (وليس دوماً) . يفترض الأول دوائر انتخابية ضيقة ، والثاني ، على العكس ، دوائر انتخابية كبيرة . في فرنسا ، في الانتخابات التشريعية ، يجري العمل بالاقتراع باسم واحد في إطار الدائرة / Arrondissement / ؛ والاقتراع بالقائمة ، في إطار المحافظة / Département / .

إن الاختيار بين اقتراع بالقائمة أو باسم واحد يتعلق خاصة بالاختيار بين التمثيل النسبي والنظام الأغليبي . لا يمكن أن يعمل التمثيل النسبي إلا في إطار اقتراع قائمي . أما المنظومة الأغلبية ، فيمكن أن تعمل في إطار اقتراع قائمي كما في الاقتراع باسم واحد . ولكن يوجد فارق كبير حسبها إذا كانت « اللوائح مغلقة » (يجب التصويت للائحة بمجملها) أو مع إمكانية « التنوع » مما يعني أن يشكل الناخب لائحته الخاصة آخذاً مرشحين من اللوائح المختلفة . عندما يكون التنوع مقبولاً ، لا يعمل الاقتراع الأغليبي بالقائمة بصعوبة أكبر من الاقتراع الأغليبي باسم واحد . وعلى العكس ، فإن منظومة اللوائح المغلقة تفاقم كثيراً مساوىء النظام الأغليبي ، خاصة بما يخص اللامساواة في التمثيل . في تركيا ، حيث عملت المنظومة الأغلبية مع قائمة مغلقة من 1950 إلى 1960 ، حصل الحزب الديمقراطي ، في انتخابات 1954 على 93٪ من المقاعد بـ 85٪ من الأصوات ، والحزب الجمهوري 5, 5٪ من المقاعد بـ 35٪ من الأصوات : في بعض الدوائر ، يكفي فارق ضعيف بالأصوات لإعطاء حزب أكثر من 10 نواب ولا شيء للآخر .

2 - التمثيل النسبي -

إن المبدأ الأساسي للتمثيل النسبي هو أنه يضمن تمثيل الأقليات في كل دائرة تبعاً للنسبة الصحيحة للأصوات الحاصلة . يفترض إذن التمثيل النسبي الاقتراع القائم الذي يسمح وحده بإعطاء مقاعد للأغلبية والأقلية في آن . وإذا كان مبدأ التمثيل النسبي بسيطاً ، فإن تطبيقه ، على العكس ، هو شديد التعقيد . عدة مسائل تطرح على هذا الصعيد .

● تحديد المقاعد الأساسية الممنوحة لكل لائحة - تُعطى أولاً لكل لائحة المقاعد الأساسية التي حصلت عليها انطلاقاً من الأصوات التي نالتها ، دون الأخذ بعين الاعتبار « البقايا » ويمكن أن يتم هذا التحديد حسب منظومتين كبيرتين : منظومة الحاصل

الانتخابي ومنظومة العدد المتساوي . بين الاثنتين نجد منظومة الحاصل الوطني .

في منظومة « الحاصل الانتخابي » ، يُقسم ، في كل دائرة ، العدد الإجمالي للأصوات المعبرة (يجب عدم الخلط بين « أصوات معبرة » مع « المقترعين » ومع « الناخبين » : كل الناخبين ليسوا مقترعين ، لأن هناك من يمتنع عن التصويت ؛ وبعض المقترعين يضعون في صندوق الاقتراع ورقة بيضاء أو ملغاة ، فلا تعدّ صوتاً معبراً) على عدد النواب المفروض انتخابهم . الرقم الحاصل يسمى النسبة الانتخابية أو الحاصل الانتخابي . ويكون عدد المرشحين المنتخبين بقدر ما يعد رقم الأصوات المعبرة حواصل انتخابية . وإذا كان الانتخاب يتم حسب لوائح كاملة ، فإن « رقم الأصوات الحاصلة في كل لائحة » يتطابق مع عدد أوراق هذه اللائحة الموجودة في صندوق الاقتراع ، أما إذا كان التوزيع مقبولاً - أي إذا كان بالإمكان التصويت لمرشحي قوائم مختلفة ، في حدود عدد المقاعد - تكون قاعدة الحساب « متوسط القائمة » الناتج عن قسمة مجموع الأصوات التي يحصل عليها كل عضو على عدد أعضاء اللائحة .

في منظومة « العدد المتساوي » يحدد القانون مسبقاً ، لمجمل الدائرة ، عدد الأصوات الضرورية كي يحق لقائمة ما بنائب . فتحصل اللائحة على عدد من النواب يوازي هذا العدد - المسمى « عدداً متساوياً » - الذي يشمل رقم الأصوات المعطاة للائحة . عدد نواب دائرة ما ليس محددًا مسبقاً في هذه الحالة .

بين الاثنتين يمكن تصور منظومة « الحاصل الوطني » ، يعني قسمة مجموع الأصوات المعبرة في جميع دوائر البلد بمجموع النواب المنوي انتخابهم ، بعد تحديد الحاصل الوطني ، تتبع ذات الطريقة المتبعة في « العدد المتساوي » . غير أن مساوىء هذه الطريقة - التي كان يطبقها القانون الفرنسي ل نيسان 1946 ، والتي ألغاهما الاستفتاء فيما بعد - تكمن في أن الحاصل الوطني لا يمكن تحديده بدقة إلا بعد الحصول على النتائج النهائية والمؤكددة للانتخابات ، مما يتطلب مدة طويلة ؛ من هنا يفرض إجراء توزيع تقريبي للمقاعد مرتكز على النتائج الانتخابية المؤقتة .

● توزيع « البقايا » - أي تكن المنظومة المستخدمة ، يبقى عدد من الأصوات غير مستخدم . لتصور دائرة تتنازع فيها لوائح ، أ . ب . ج . د . هـ ، مع 80000 صوت معبر و 5 مقاعد . أ تحصل على 27000 صوت ، ب 23000 ، ج 15000 ، د 7600 ، هـ 7400 . لأن النسبة هي 16000 صوت ، فإن أ و ب تحصلان كل واحدة منها على مقعد واحد ، وتبقى ثلاثة مقاعد شاغرة ، لد 50000 صوت غير المستخدم ، أو « البقايا » (مجموع أصوات ج . د . هـ ، 12000 صوت لـ أ ،

و 8000 ل ب) . مسألة استخدام البقايا هي الأكثر صعوبة بين كل المسائل التي يطرحها التمثيل النسبي .

الحل الأسهل هو أن تُجمع هذه البقايا في الإطار الوطني ، عملياً ، تتطابق هذه المنظومة مع منظومة العدد المتساوي . تُجمع البقايا الحاصلة في كل فرنسا مثلاً في اللوائح أ ، ب ، ج ، ... فتحصل كل لائحة على عدد من النواب يوازي الأعداد المتساوية التي يشملها مجموع بقاياها . بالإجمال ، إن توزيع البقايا في الإطار الوطني هو الحل الأكثر امتثالاً لنظرية التمثيل النسبي ؛ لكن سيئته هي في الإكثار من عدد الأحزاب إلى الحد الأقصى ؛ فحتى الأحزاب غير المهمة ، والتي لا تحصل في كل دائرة إلا على أقلية هشة ، سوف تأمل بفوز ممثلين لها بعد جمع كل الأصوات في مجمل البلاد .

لذلك يُفضل بصورة عامة توزيع البقايا في إطار كل دائرة ؛ مما يفترض استخدام طريقة الحاصل الانتخابي . يمكن استخدام عدة أنماط : أسهل هذه الأنماط هي في منح المقاعد الشاغرة للوائح التي تحوي أكبر كمية من البقايا حسب التدرج التنازلي ، بحسبان « البقية » الجديدة بعد منح مقعد باق للائحة ، وهكذا . . . تفيد من هذه المنظومة الأحزاب الصغيرة على حساب الكبرى وهذا ليس بعادل . في مثالنا السالف ، أ تربع مقعدين ، ب . ج . د . تربع مقعداً لكل واحدة منها ، رغم الفارق الهائل بالأصوات بينها . غالباً تتبع المنظومة المسماة « المتوسط الأقوى » ، فيتم تصنيع منح كل مقعد باق لكل لائحة بالتتابع وبإجراء متوسط الأصوات التي يحصل عليها نواب كل لائحة ، اللائحة التي تتضمن أقوى متوسط يعود إليها المقعد الباقي . هكذا في المثال السابق ، نتصنع منح ، بالتتابع ، المقعد الأول الباقي للائحة أ ، ثم للائحة ب ، ثم للائحة ج ، مع حسابان في كل مرة المتوسط الحاصل . النتائج هي التالية :

أ	لها مقعدان من	27000 صوت	متوسط	13500
ب	لها مقعدان من	23000 صوت	متوسط	11500
ج	لها مقعد واحد	15000 صوت	متوسط	15000
د	لها مقعد واحد	7600 صوت	متوسط	7600
هـ	لها مقعد واحد	7400 صوت	متوسط	7400

تتميز اللائحة ج بأقوى متوسط ، فيعود إليها المقعد الثالث . بالنسبة للمقعد الرابع ، نبدأ من جديد : طبعاً نحصل على نفس النتائج في اللوائح أ ب د هـ ، وحدها اللائحة ج لها مقعدان لـ 15000 صوت ، أي متوسط 7500 . اللائحة تتميز بأقوى متوسط ، فيعود إليها إذاً المقعد الرابع . نعاود الكرة لمنح المقعد الخامس ، واللائحة ب

هي التي تكسبه . نرى أن النتائج هي جد مختلفة عن نتائج منظومة « البقايا الكبرى » .
هذه الأخيرة تفيد اللوائح الصغيرة ، فيما منظومة المتوسط الأقوى تفيد الكبيرة .

عدد المقاعد	عدد المقاعد	عدد الأصوات	اللوائح
موزعة حسب المتوسط الأقوى	موزعة حسب « البقايا الكبرى »		
2.	2	27000	أ
2	1	23000	ب
1	1	15000	ج
	1	7600	د
		7400	هـ

القانون البلجيكي لعام 1899 الذي يطبق نظام المتوسط الأقوى ، ينظم حساب المقاعد على نحو مختلف ؛ فقد اعتنقت طريقة الرياضى Hondt التي تسمح ، بعملية واحدة ، بإيجاد العدد الإجمالي للمقاعد العائدة لللائحة (مقاعد الحاصل ومقاعد الباقي) . يقسم أولاً رقم الأصوات الحاصلة في كل لائحة ، تنابعياً على 1 ، 2 ، 3 ، 4 ، 5 ، 6 ، الخ ، حتى انتهاء عدد اللوائح . في مثالنا السائق ، نحصل على :

لائحة هـ	لائحة د	لائحة ج	لائحة ب	لائحة أ	
7400	7600	15000	23000	27000	مقسمة على 1
3700	3800	7500	11500	13500	مقسمة على 2
2466	2533	5000	7666	9000	مقسمة على 3
1850	1900	3750	5750	6750	مقسمة على 4
1480	1520	3000	4600	5400	مقسمة على 5

ثم توضع الحواصل حسب التدرج التنازلي تبعاً لعدد المقاعد الشاغرة ، الرقم الأخير يسمى الرقم الموزع أو القاسم المشترك : 27000 ، 23000 ، 15000 ، 13500 ، 11500 .

فيعود لكل لائحة عدد من المقاعد موازٍ لعدد القواسم المشتركة التي يتضمنها رقمها .

$$\text{اللائحة أ} = \frac{27000}{11500} = \text{مقعدين}$$

$$\text{اللائحة ب} = \frac{23000}{11500} = \text{مقعدين}$$

$$\text{اللائحة ج} = \frac{15000}{11500} = \text{مقعداً واحداً}$$

القانون الفرنسي للخامس من تشرين الأول عام 1946 طبق منظومة ثالثة لحساب المقاعد بالتوسط الأقوى ، تؤدي دوماً إلى النتيجة العملية ذاتها . المقعد الأول يمنح لللائحة التي تصدر الجميع . ثم ، لكل من المقاعد التالية ، تطبق القاعدة التي عرضناها للتو والخاصة بمنح المقاعد حسب قسمة التوسط الأقوى : فنتصنع منح كل مقعد لكل اللوائح ، ونحسب متوسط الأصوات الحاصلة ، ويعود المقعد لللائحة الحاصلة على المتوسط الأقوى : وهكذا بالنسبة لكل مقعد .

● اختيار المنتخبين في كل لائحة - بعد احتساب عدد المرشحين المنتخبين في كل لائحة ، يبقى أن نحدد أشخاص المرشحين . إذا كان خلط الأسماء / Panachage / مقبولاً ، لا توجد أية صعوبة ، المنتخبون هم الذين حصلوا على أكبر عدد من الأصوات . ولكن في حالة حظر خلط الأسماء ، تصبح المشكلة أكثر صعوبة . الطريقة الأبسط هي أن يعلن منتخبين المرشحين الواقعة أسماؤهم في أول اللائحة ، لكن ذلك يؤدي إلى انتزاع جزئياً من الناخبين حرية اختيارهم للمنتخبين ونقلها إلى اللجان الانتخابية التي تضع اللوائح .

مبدئياً ، يجب الإقرار بأن على الناخب ، عندما يصوت لللائحة ما ، أن يصنف أعضاء اللائحة حسب الترتيب الأفضل . لكن الفرز في هذه الحالة يغدو معقداً بحيث يفضل بصورة عامة النظام المسمى « نظام الأفضليات » : يصوت الناخب لللائحة كاملة ، مع وضع إشارة مميزة على اسم مرشح أو مرشحين (اثنين إجمالاً لتجنب أن تصب كل الخيارات لرأس اللائحة) . ثم يتم تصنيف أعضاء اللائحة حسب « الأفضليات » ، وهذا التصنيف يحدد شخصية المرشحين المنتخبين . لا يمكن أن يعمل هذا النظام إلا إذا كانت اللائحة لا تتضمن ترتيباً أفضلياً معيناً . في حال وجود هذا الترتيب ، باستطاعة الناخبين تغييره ، غير أن التحليل المنطقي للأشياء والتجارب يدل على أن هذا الترتيب لن يتغير أبداً : فمن ناحية ، كثيرون هم الناخبون الذين يتبعون تعليمات الأحزاب على هذا الصعيد ، ومن ناحية ثانية ، الذين يغيرون الترتيب لا يفعلون ذلك بالطريقة ذاتها ، بحيث أن الترتيب الموضوع يغلب دوماً على التغييرات .

من 1900 إلى 1945 ، لم تكف منظومة الاقتراع بالأغلبية عن الانحسار لصالح التمثيل النسبي (ما عدا البلدان الانكلوسكسونية) . منذ ذلك ، ترسم ردة فعل ، تُترجم ، إما بعودة إلى المنظومة الأغلبية (فرنسا 1958) ، وإما باعتناق أنظمة مختلطة ، نصف نسبية ، نصف أغلبية .

● الاقتراع الألماني المزدوج - في جمهورية بون ، لكل ناخب ورقة مزدوجة الاقتراع : الاقتراع الأول ، بالاسم الواحد وبدورة واحدة لانتخاب نصف النواب ، وهو يعين مرشحاً فردياً . والاقتراع الثاني يعين حزباً : ارتكازاً على هذا الاقتراع ، يُحسب ، تبعاً للنظام النسبي (منظومة Hondt) ، عدد المقاعد الإجمالي الذي حصل عليه كل حزب بالنسبة لمجموع أعضاء البندستاغ / Bundestag / مع تطبيق التمثيل النسبي ، وإضافة مقاعد لضمان توزيع نسبي تماماً . تظهر السمة المختلطة لهذه المنظومة عبر واقعة أن التصويت الأول هو لصالح شخصية أكثر منه لصالح حزب ، كما في المنظومة الأغلبية بالاسم الواحد . أحياناً ، يأتي الاقتراعان لصالح أحزاب مختلفة .

● نظام التحالفات الفرنسية من 1951-1958-أدى القانون الفرنسي 9 أيار 1951 (الذي عمل عام 1951 وعام 1956) إلى نتائج مشابهة بطرائق مختلفة . يجري التصويت بالقوائم كما في التمثيل النسبي ، غير أنه يمكن أن تعلن قائمتان وأكثر رغبتها في « التحالف » ثنائية أيام على الأقل قبل الانتخابات . فإذا لم تحصل أية قائمة أو أية مجموعة من القوائم المتحالفة على الأغلبية المطلقة ، تُطبق في هذه الحالة قاعدة التمثيل النسبي بوجهها الكامل على كل القوائم ، المتحالفة أو غير المتحالفة . لقد تم تصور هذه المنظومة لصالح أحزاب الوسط في فرنسا التي تحالف غالباً بينها ، وعلى حساب أحزاب التطرف : حزب RPF (الذي كان نادراً ما يتحالف) والشيوعيون (الذين لا يتحالفون أبداً) .

منظومات انتخابية ومنظومات أحزاب

في النزاع بين المنظومات الأغلبية والتمثيل النسبي ، فإن اتباع هذا الأخير يؤكدون أنه المنظومة الوحيدة العادلة ، الوحيدة التي توفر تمثيلاً صحيحاً للرأي الذي يتم « تصويره » لكن المشكلة مطروحة على نحو غير صحيح . فالمنظومات الانتخابية المختلفة ليست أدوات سلبية تسجل ببساطة الرأي : بل تساعد أيضاً على إعطائه شكلاً ، وعلى تغيير شكله . إنها تفرض على الرأي قالباً ؛ إنها في آن أدوات تصوير وأدوات عرض . تمارس على هذا الصعيد تأثيراً كبيراً على تشكيلة « منظومات الأحزاب » . وبالعكس ،

إن وجود هذه أو تلك المنظومة الحزبية تدفع باتجاه هذه أو تلك المنظومة الانتخابية .

٦ - منظومات الأحزاب

في كل بلد وخلال فترة تقصر أو تطول ، تتميز الأحزاب باستقرار ما من حيث عددها ، بناها الداخلية ، أيديولوجياتها ، اتساعها ، تحالفاتها ، أنماطها في المعارضة . هذا المجموع الثابت يكون « منظومة أحزاب » . إن منظومة الأحزاب (أو المنظومة الحزبية) في بلد ما هي عنصر أساسي من مؤسساته السياسية . فلها ذات أهمية الأجهزة الرسمية للدولة التي ينشئها الدستور . يمكن تصنيف مختلف المنظومات الحزبية إلى فئات ، وهذا التصنيف هو إحدى قواعد نموذجية Typologie المنظومات السياسية . هكذا فإن تمييز الديمقراطيات الليبرالية والأنظمة التسلطية يتطابق تقريباً مع التمييز بين المنظومات التعددية الحزبية ومنظومات الحزب الواحد : الديمقراطيات الليبرالية هي أنظمة تعددية ، والأنظمة التسلطية هي أنظمة حزب واحد أو أنظمة دون أحزاب . المنظومات التعددية نفسها تقسم إلى فئتين رئيسيتين : الإزدواجية الحزبية والتعددية الحزبية .

● قاعدة التمييز بين الإزدواجية الحزبية والتعددية الحزبية : عدد الأحزاب - توضع جانباً البلدان التي لا يوجد فيها إلا حزبان ، وبالمقابل تلك التي يوجد فيها أكثر من حزبين . لماذا تقع الحدود بين اثنين وأكثر من اثنين ، وليس في غير موضع (مثلاً بين « ما دون الأربعة » و « أربعة وما فوق » ، الخ) ؟ - لأن في الإزدواجية الحزبية ، يحصل حزب واحد على الأغلبية المطلقة للأصوات الانتخابية والمقاعد البرلمانية . هكذا ، يمكن أن تستند الحكومات إلى أغلبية متجانسة وثابتة ، وهكذا نكون أمام « برلمانية أغلبية » فالناخبون يختارون بأنفسهم هذه الحكومة ، ونصبح أمام « ديمقراطية مباشرة » بالمعنى ، الحديث للكلمة . في الحزبية المتعددة (منظومات أكثر من حزبين) ، يتفق أحياناً أن يحصل حزب واحد على أغلبية المقاعد البرلمانية : لكن هذه الحالة هي استثنائية . عادة التحالفات ضرورية لدعم الحكومة التي هي أقل تجانساً واستقراراً . وهذه التحالفات ، يعقدها ويحلها المنتخبون : إنها « ديمقراطية توسطية » و « برلمانية غير أغلبية » .

عملياً ، هذا التمييز ليس دوماً سهلاً التطبيق . انكلترا ، وهي النموذج نفسه للإزدواجية الحزبية ، يوجد فيها ، في الحقيقة ، أكثر من حزبين إلى جانب الحزب المحافظ والحزب العمالي ، هناك الحزب الليبرالي ، وحزب شيوعي صغير ، وعدد لا بأس به من المجموعات الصغيرة . ولكن أيضاً من الأحزاب الصغيرة لا يسعه أن يمنع حصول أحد الحزبين على الأغلبية المطلقة من المقاعد البرلمانية : وحتى لو حصل ذلك مرة ، فإن

هذا لا يلغي الازدواجية الحزبية طالما يبقى هذا الوضع استثنائياً . أما إذا استمر هذا الوضع ، فعلى العكس ، يُقضى على الازدواجية الحزبية أو أنها تُعلّق . هذا ما حصل في انكلترا من 1920 إلى 1935 . ما خلا انكلترا ، الولايات المتحدة وزيلندا الجديدة يدخلان ضمن هذا التحديد للازدواجية الحزبية . وتبعتهما النمسا منذ 1966 .

● البنية الداخلية : ازدواجية حزبية حقيقية وازدواجية حزبية كاذبة - البنية الداخلية للأحزاب هي عنصر من عناصر التمييز : نظام تصويت البرلمانين هو هنا العنصر الأساسي . وعلى هذا الصعيد ، يتخذ التمييز بين انكلترا والولايات المتحدة أهمية جوهرية . ففي انكلترا ، حيث يُطبق الالتزام بالاقتراع ، يتأكد رئيس الوزراء أن غالبية ستبعه خلال كل مدة الولاية التشريعية ، وإلا ستنشأ أزمة داخل الحزب تكون أولى مفاعيلها إبعاده من السلطة في الانتخابات المقبلة . في كونغرس واشنطن ، على العكس ، كل عضو في مجلس الشيوخ وكل نائب يقترح حسب أفضليته الشخصية ، دون استشارة الحزب ، إذا ، الخط الذي يفصل الأغلبية عن المعارضة لا يتبع الخط الفاصل بين الأحزاب . في الحقيقة ، هناك غالبية ومعارضة متباينة تبعاً لكل مسألة ، وهما لا تتقاطعان مع تقسيم الأحزاب . إذا كان النواب يستطيعون إقالة الحكومة ، فذلك يحدث غالباً . أما في بريطانيا ، الازدواجية الحزبية ونظام التصويت الذي تفرضه الأحزاب ، فمن شأنها أن يعين الناخبون عبر اقتراعهم غالبية وفريقاً حكومياً : إنها « الديمقراطية المباشرة » . في الولايات المتحدة ، يمنع غياب فرض التصويت في الأحزاب ، رغم ازدواجيتها ، الناخبين من تحقيق الديمقراطية المباشرة : على المستوى البرلماني ، الديمقراطية هي « توسطة » ووحدها الانتخابات الرئاسية تدخل خياراً مباشراً للحكام من قِبل المواطنين . هكذا فإن « الازدواجية الحزبية المرنة » من النمط الأمريكي هي أقرب بكثير من التعددية الحزبية من الازدواجية الحزبية الجامدة الإنكليزية . هذه الأخيرة وحدها تشكل الازدواجية الحزبية الحقيقية : أما الأخرى فهي ليست إلا ازدواجية حزبية كاذبة .

● التحالفات : الازدواجية الحزبية وثنائية الأقطاب - التحالفات بين الأحزاب تدخل أيضاً في التصانيف . يمكن أن تغير على نحو كامل شكل منظومة متعددة الانتماءات الحزبية . إذا تشكل حلفان كبيران دائمان ، يقدمان للناخبين برنامجاً مشتركاً وينشطان معاً في البرلمان ، نكون قريبين جداً من شروط عمل الازدواجية الحزبية . تحت الظاهر الخارجي للتعددية الحزبية ، توجد في الواقع ازدواجية عميقة .

لكن المسألة تتعلق بالتأكيد بصلاية التحالفات وبنظام التحالفين . فإن ازدواجية التحالفات الهولندية في القرن التاسع عشر كانت أكثر صلابة من الازدواجية (أو الثنائية)

الحزبية الأميركية . التحالف الاسترالي بين الحزب المحافظ وحزب الأرياف أنتج غالبية برلمانية أكثر ثباتاً من التي يركز عليها رئيس الولايات المتحدة . في اسكندينايا الحالية ، يؤدي تحالف كل الأحزاب اليمينية والوسط ضد الاجتماعيين الديمقراطيين أيضاً إلى منظومة قريبة من الثنائية الحزبية . نقتح تسمية « ثنائية الأقطاب » للدلالة على ظاهرة التحالف هذه التي تنزع إلى تقرب منظومة التعددية الحزبية من الثنائية الحزبية . التعددية الحزبية ذات الثنائية القطبية والثنائية الحزبية الحقيقية تكونان نوعين مما يمكن تسميته المنظومة الازدواجية .

2 - القواعد الاجتماعية لمنظومات الأحزاب

تعتبر الأحزاب السياسية عن قوى اجتماعية : طبقات أو مجموعات أخرى (إثنية ، دينية ، الخ) عدد الأحزاب يعكس دوماً إلى حد كبير التقسيم بين هذه الطبقات وهذه المجموعات . على هذا الصعيد ، ثمة واقعتان لا يجب أن تنسى ، في سياق تطور الأحزاب في القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين .

● الثنائيتان الحزبيتان المتعاقبتان - إن تطور الأحزاب السياسية في أوروبا منذ قرن ونصف ولد ثلاثة اتجاهات أساسية كبرى - محافظ ، ليبرالي ، اشتراكي - ترسم نزاعين كبيرين متتاليين ، أي ثنائيتين حزبيتين رئيسيتين . في القرن التاسع عشر عكس التعارض بين الأحزاب المحافظة والأحزاب الليبرالية صراعاً طبقياً بين الأرستقراطية والبورجوازية أعطى عنها التحليل الماركسي صورة ملائمة . فظهر بوضوح اتجاه نحو الثنائية الحزبية . في النصف الثاني من القرن ، ولد التطور الصناعي ونمو البروليتاريا قوة ثالثة سياسية اجتماعية ، تتجسد في الأحزاب الاشتراكية . الثنائية الحزبية السابقة تتجه إذاً إلى التحول إلى ثلاثية حزبية . يمكن رصد هذه الظاهرة بحالتها الواضحة في بريطانيا ، في بلجيكا ، في استراليا ، وفي زيلندا الجديدة .

إن ظهور وتطور الاشتراكية أضاف باديء الأمر حزباً ثالثاً إلى السابقين ، يجسد مثلها طبقة اجتماعية والإيديولوجيا التي تعبر عنها . ولكن كلما توطدت المؤسسات الليبرالية وقلت إمكانية عودة المنظومة الأرستقراطية أقل فأقل ، كلما فقد التعارض بين المحافظين والليبراليين معناه . وعلى العكس ، فقد قرب النمو نفسه للاشتراكيين العدوين القديمين ، في رغبة مشتركة للدفاع عن الملكية والنظام القائم (النظام الليبرالي الذي التحق به المحافظون في غياب أي إمكانية أخرى) .

فظهر إذن نزوع إلى ذوبان المحافظين والليبراليين في حزب واحد ، معارض للاشتراكيين . هكذا حلت الثنائية الحزبية للقرن العشرين محل « الثنائية الحزبية للقرن

التاسع عشر ، يرمصد هذا التطور مباشرة في بريطانيا ، في زيلندا الجديدة ، وفي استراليا . في بلدان أخرى ، تمكن الحزب الليبرالي من البقاء ، ولكن بعد أن ضعف كثيراً ، إذ أن جزءاً كبيراً من زبانه انضم إلى المحافظين . هذا ما حصل في بلجيكا ، في هولندا ، في أوروبا الشمالية ، وفي فرنسا (حالة الحزب الراديكالي) .

● العوامل الوطنية للتعديدية الحزبية - في بعض البلدان ، تعقدت الصورة السابقة بفعل عوامل خاصة . ففي هولندا ، تداخلت الانقسامات الدينية مع التعارضات السياسية . فانقسم الاتجاه المحافظ منذ البداية إلى قسمين : المحافظين الكاثوليك والمحافظين البروتستانت (« ضد الثوريين ») . ثم انشق هؤلاء الآخرون ليظهر « المسيحيون - التاريخيون » ، مما أدى أخيراً إلى انقسام المحافظين إلى ثلاثة أقسام مختلفة . في فرنسا ، الأنظمة السياسية والصراعات التي أثارها أدت إلى انقسام مشابه لقوى اليمين : منذ النصف الأول للقرن التاسع عشر ، انقسم المحافظون إلى ثلاثة أحزاب (المشروعيين / L'Égitimistes / ، الأورليانيين والبونابرتيين) ؛ وبأتي جزئياً من هنا غياب تنظيم اليمين الذي يميز منظومة الأحزاب الفرنسية . من ناحية ثانية ، انقسمت قوى اليسار إلى ثوريين ومعتدلين ، بعد 1793 (يعقوبيين وليبراليين ، راديكاليين وجمهوريين معتدلين ، شيوعيين واشتراكيين) . في بلدان أخرى ، لعبت التعارضات الإثنية أو الإقليمية دوراً مشابهاً ونزعت إلى تكاثر عدد الأحزاب .

بعد ثورة 1917 ، انفصل الشيوعيون عن الاشتراكيين . لكنهم لم ينجحوا في تكوين حزب ذي أهمية ، يبدل في منظومة الحزب السابق ، إلا في بعض البلدان فقط ، بسبب عوامل وطنية : في ألمانيا من 1919 إلى 1933 ، في فرنسا ، في إيطاليا بعد 1945 ، في فنلندا . وكذلك ، الاتجاهات الفاشية للسنوات 30 بقيت ضعيفة في غالبية دول أوروبا وأميركا الشمالية : لم تولد أحزاباً قوية إلا في إيطاليا وألمانيا ، وجزئياً في بلجيكا .

3 - تأثير المنظومات الانتخابية على منظومات الأحزاب -

مع هذه العوامل الاجتماعية والوطنية التي تقوِّب منظومة الأحزاب ، يتداخل عامل تقني أساسي . المنظومة الانتخابية . ولقد تم على هذا الصعيد صوغ ثلاثة قوانين سوسيولوجية أساسية عام 1945 : 1 - نظام الاقتراع بالأغلبية بدورة واحدة ينزع إلى الثنائية الحزبية ؛ 2 - التمثيل النسبي ينزع إلى منظومة الأحزاب المتعددة والمستقلة الواحد عن الآخر ؛ 3 - الاقتراع بالأغلبية بدورتين ينزع إلى التعددية الحزبية المعدلة بفعل التحالفات .

● آلية تأثير المنظومات الانتخابية على منظومات الأحزاب - إن عنف الاقتراع بالأغلبية بدورة واحدة يفرض على الاتجاهات المتقاربة تجمعها ، كي لا يتم سحقها . لنفرض أننا أمام دائرة انتخابية حيث يتنافس 100000 ناخب معتدل مع 80000 ناخب شيوعي إذا كان المعتدلون منقسمين إلى حزبين ، قد ينتخب ربما المرشح الشيوعي : يكفي أن ينال أحد خصومه 20000 صوت حتى ينال الآخر أقل من 80000 ، وينتخب . في الاقتراع المقبل ، سوف يميل الاتجاهان المعتدلان إلى الاتحاد . وإذا لم يتحدا ، فسوف يزول الاتجاه الأضعف ، بنتيجة « بخس التمثيل » و « الاستقطاب » .

بخس التمثيل هو ظاهرة آلية : إنه يعبر عن حصول الحزب على نسبة من المقاعد أدنى من نسبته من الأصوات . هذا ما يحصل في الاقتراع بالأغلبية مع حزبين فقط . فالرابح هو الحزب الذي يصل قبل الآخر ، ونسبة عبر عنها بعض الكتاب الإنكليزي بـ « قانون المكعب » : النسبة المثوية لمقاعد الحزبين تساوي نسبة الأصوات المثوية المكعبة (إذا كانت a و b هي النسبتان المثويتان للأصوات و a' و b' النسبتين المثويتين للمقاعد يكون لدينا : $\frac{a'}{b'} = \frac{a^3}{b^3}$) . وفي حال وجود حزب ثالث ، فهو يكون بخس التمثيل أكثر من الثاني : قد يسحق تماماً (عام 1964 ، نال الحزب الليبرالي البريطاني 2, 11% من الأصوات ، ولكن فقط 4, 1% من المقاعد البرلمانية) .

إن بخس التمثيل يُفقد الأصوات التي تضيع عبر التصويت للحزب الثالث . بيد أن الناخبين يتنبهون لهذه الظاهرة . يلاحظون أيضاً أن قسمة الأصوات بين اتجاهين متقاربين يفيد عدوهم المشترك في الحالة السالفة ، يرى الناخبون المعتدلون بوضوح أن انقسام المرشحين المعتدلين يضمن انتصار الشيوعي : فيتخلون عن أضعف المعتدلين في الانتخابات التالية . هكذا فإن الناخبين ينزعون إلى ترك الحزب الثالث لإعطاء أصواتهم لأقوى حزبين . هذا الاستقطاب ، وهو ظاهرة سيكولوجية ، يعزز العوامل الميكانيكية (بخس التمثيل) الدافعة باتجاه الثنائية الحزبية .

في نظام التمثيل النسبي ، الوضع يختلف تماماً . مبدأ التمثيل النسبي نفسه يفسر تعددية الأحزاب التي يؤدي إليها : فكل أقلية ، مهما كانت هزيلة ، تضمن لها تمثيلاً ، وبالتالي لا شيء يعترض تجزؤ العائلة السياسية إلى عدة آراء تختلف فيما بينها على التفاصيل فقط ، إذ أن هذا التجزؤ لا ينقص أبداً من قوة المجموع . إذا كان للحزب المحافظ 6 ملايين صوت في البلاد ، أي ما يعادل 300 نائب ، وهو ينقسم إلى ثلاثة أقسام متساوية تقريباً ، فإن التمثيل النسبي سوف يعطي لكل منها حوالي مئة نائب ، وسوف تنعم العائلة المحافظة بالقوة البرلمانية ذاتها . من ناحية ثانية ، آلية أنظمة الاقتراع

لا تدفع الأحزاب إلى التحالف . فإن تحالفاً كهذا هو غير نافع على المستوى الانتخابي لأن كل المنظومة تنزع بالضبط إلى السماح لكل فريق باختبار حظه : من هنا الاستقلالية المتبادلة للأحزاب .

في منظومة أغلبية بدورتين ، تكون الأحزاب متعددة لأن وجود دورة ثانية يسمح لكل حزب باختبار حظه في الدورة الأولى ، دون أن يؤدي تفتت الاتجاهات المقربة إلى فشلها . يتم التجمع في الدورة الثانية . لناخذ من جديد مثال الدائرة التي للمحافظين فيها 100 صوت وللشيوعيين 80 صوتاً . إذا انقسم الاتجاه المحافظ قسمين ، نال الأول 60000 صوت والثاني 40000 ، فيما الشيوعيون اتحدوا منذ الدورة الأولى هنا يقع البالوتاج (إخفاق انتخابي) . في الدورة الثانية ينسحب المرشح المحافظ ؛ وأصواته تصب لصالح الأول فيتم انتخابه . تتعدد الأحزاب إذاً . لكنها تنتج إلى الاتحاد مع بعضها لسد الطريق أمام منافسيها ، عبر الانسحاب البسيط أو التنازل لصالح آخر . الدورة الثانية هي أساساً اقتراع التحالفات ، كما ترينا ذلك فرنسا الجمهورية الثالثة والخامسة وألمانيا الأبراطورية ، وهما الدولتان العظيمةتان اللتان طبقتا هذه المنظومة .

● التأثير الفعلي للمنظومات الانتخابية : مكبرات أو مصغرات - يبدو أن المنظومات الانتخابية تلعب دور مكبر ومصغر (مخفف) ، يختلف حسبما نكون أمام أحزاب كبرى أو صغرى . الاقتراع بالأغلبية بدورة واحدة . يكبر الأحزاب الكبرى . كي يحصل حزب جديد على منتخين ، ينبغي أن يكون قوياً جداً حتى يصل في المرتبة الأولى في بعض الدوائر ويتجاوز على المستوى الوطني حواجز بخس التمثيل والاستقطاب . وهذا يعني أن يعبر الحزب عن مصالح قوى اجتماعية عميقة ولكن إذا ضعف حزب كبير قديم ، بسبب زوال القوى الاجتماعية التي يعبر عنها ، الأواليات نفسها سوف تلعب ضده وتنزع إلى إلغائه : حالة الحزب الليبرالي البريطاني هي نموذجية على هذا الصعيد . التنظيمات الصغيرة والأحزاب التي تظهر على نحو عابر ومؤقت هي عرضة للإلغاء .

على العكس ، يشبه التمثيل النسبي آلة لتسجيل الزلازل أو لتسجيل الأصوات ، بما يخص هذه التجمعات الصغيرة . إنه يتيح أولاً تمثيل الأحزاب الصغيرة . ولتفادي هذه الشائبة يطبق نادراً التمثيل النسبي الكامل بصورة عامة ، يُصحح التمثيل النسبي الأغلب بعدة طرائق اقتراع أغلبي ، تخصيص محلي للبقايا ، الإلزام بالحصول على نسبة مئوية معينة من الأصوات للاشتراك في توزيع المقاعد الخ . ثم إن التمثيل النسبي يتأثر

بجميع الظواهر (أو الدرجات) العابرة : REXISME (*) في بلجيكا عام 1937 ؛ في فرنسا ، RPF (**) عام 1951 والبوجادية Poujadisme (***) عام 1956 وعلى العكس ، إنه يخفف في تمثيل الحركات الخاصة بالأحزاب الكبرى القائمة أن يكف حزب كبير قديم عن تمثيل قوى اجتماعية كبيرة (مثل الأحزاب الليبرالية في أوروبا الغربية) . فالتمثيل النسبي يسجل هذا الضعف ولكنه يسمح له بالبقاء إلى ما لا نهاية بشكل حزب صغير . وهكذا بتشجيعه الأحزاب الصغيرة ، يمنع التمثيل النسبي الالتفاف حول الأحزاب الكبرى . إذا طُبق في انكلترا ، سوف يقوي كفاية تمثيل الحزب الليبرالي ليمنع المحافظين والعامل من الحصول على الأغلبية : سيني إذن الثنائية الحزبية وإذا ألغى في ألمانيا الفدرالية ، سيضعف الاقتراع الأغلي كفاية الليبراليين ويتم إرساء الثنائية الحزبية .

إن مفاعيل الاقتراع الأغلي بدورة واحدة هي وسطية . فهو أقل تشجيعاً للأحزاب الصغيرة من التمثيل النسبي : وأكثر تشجيعاً للأحزاب الكبرى كما يعزز الالتفاف حولها . غير أن مفعوله يبقى محدوداً في كلا الحالتين أكثر من الاقتراع بدورة واحدة . في نهاية الأمر ، إن الفارق الأساسي مع التمثيل النسبي وخاصيته الرئيسية يتعلقان بالتحالفات الانتخابية . إن نظام الاقتراع بدورتين وهو اقتراع يتميز أساساً بتشجيعه التحالفات ، يدخل نوعاً من الثنائية الحزبية من خلال التعددية الحزبية . تظهر ذلك بوضوح دراسة الأحزاب في فرنسا بين 1875 و 1939 ومنذ 1958 .

حول المنظومات الانتخابية ، انظر . J. M. Cotteret et C. Emeri, les systèmes elector- aux, 1970 (avec bibl sommaire) .- L. Moulin ، النظر . L. Moulin ، الأصول الدينية للنتقيات الانتخابية والتقريرية ، مجلة التاريخ السياسي والدستوري ، 1953 ، ص 106 وما يتبع ، J. Cadart ، النظام الانتخابي للسلطات العامة لعام 1789 وأصوله ، 1952 . لقد بدأ السجال في أوروبا منذ نهاية القرن التاسع حول المنظومات الانتخابية وحسنات كل من المنظومة الأغلبية والتمثيل النسبي . حل التمثيل النسبي محل الاقتراع الأغلي في ثلاث موجات متتابعة : بين 1900 و 1914 (بلجيكا ، السويد) ، في نهاية الحرب 1914 - 1918 (هولندا ، النرويج ، الدانمرك ، سويسرا ، ألمانيا وبار ، إيطاليا ما قبل موسوليني) ؛ بعد 1945 (فرنسا ، ألمانيا بون ، الجمهورية الإيطالية) . بعد 1948 ، ظهر بعض التراجع (منظومات مختلطة في ألمانيا عام 1949 وفي

(*) حركة سياسية أسسها L. Degrelle عام 1935 .

(**) Rassenlement de peuple français : تجمّع الشعب الفرنسي .

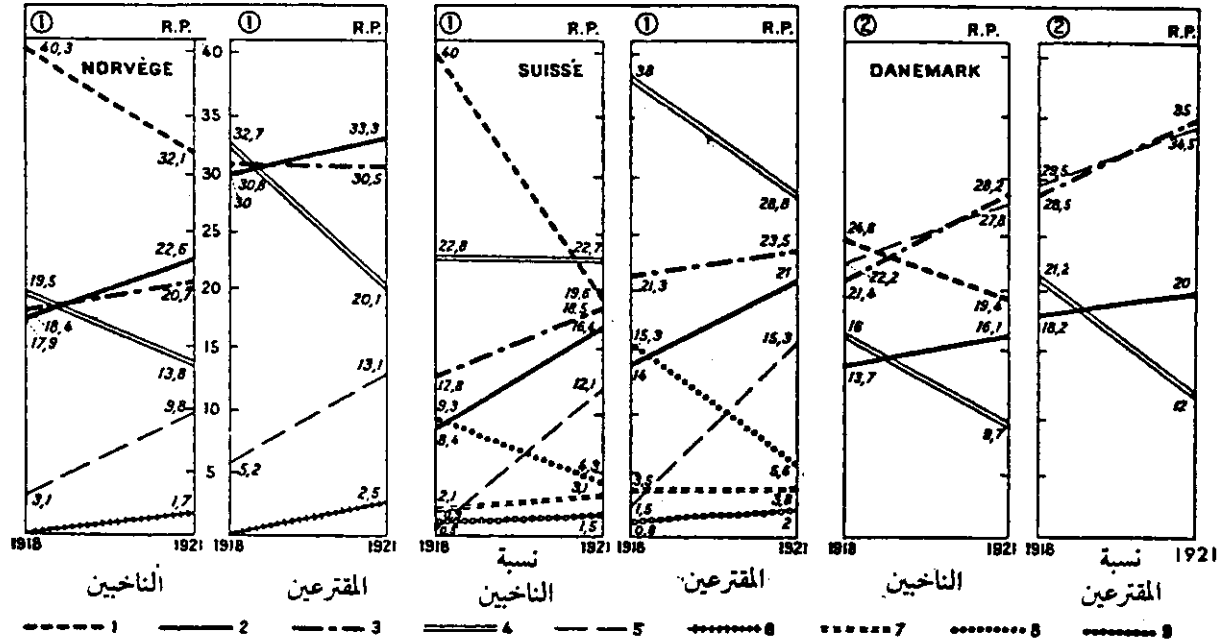
(***) حركة سياسية فرنسية أسسها بيار بوجاد وعرفت بمواقفها ضد الرقابة المالية ، والضرائب ومع الجزائر الفرنسية .

فرنسا عام 1951 ؛ اقتراع أغلبي في فرنسا عام 1958) . - البيليوغرافيا حول هذا الموضوع هي جد واسطة : انظر . حول الأعمال السابقة لعام 1928 ، البيليوغرافيا التي يذكرها L. Duguit ، بحث في القانون الدستوري ، طبعة ثالثة ، جزء II ، ص 752 - 753 . أما المؤلفات الأكثر حداثة فهي المذكورة في E. Lakeman et J. D. Lambert Voting in Democrati ، لندن ، 1955 ، ومؤلفات G. Ven Den Bergh, Unity in diversity ، لندن ، 1956 : انظر البيليوغرافيا ص 140 . وأيضاً : Hoagg et Hallet, Proportional representation, a key to democracy ، واشنطن ، 1947 ؛ F. A. Hermens Democracy or anarchy دراسة في التمثيل النسبي (جامعة نوتردام ، أنديانا) ، 1941 ؛ Ambrosni, la proporzionale: studio Comparativo et Propiste di reforma ، روما ، 1945 ؛ انظر أيضاً ، M. Duverger ، تأثير المنظومات الانتخابية على الحياة السياسية ، 1950 .

منظومة Hare أو « الاقتراع الواحد القابل للانتقال » . - إنه اقتراع نسبي لكنه يبعد الاقتراع اللاتحي . يصوت الناخب لمرشح واحد ويذكر أفضليته لواحد أو لعدة مرشحين آخرين (تشمل الدائرة عدة نواب يفترض انتخابهم) . ما إن ينال مرشح ما الحاصل المطلوب ، يعلن انتخابه : أما الأصوات الإضافية التي نالها ، فيتم نقلها إلى المرشح المفضل رقم 2 ، الخ . إنها منظومة معقدة لكنها تكسر إطار الأحزاب وتعطي للتمثيل النسبي ميزة اقتراع لصالح أشخاص .

طبقت في الدانمارك في انتخابات المجلس الثاني عام 1855 ؛ وهي تطبق في إيرلندا منذ 1923 ؛ تطالب بها في انكلترا « جمعية التمثيل النسبي » التي أصدرت حول هذا الموضوع عدة كرايس . إن القوانين السوسولوجية التي تحدد العلاقات بين المنظومات الانتخابية والأحزاب السياسية قد تم صوغها في مقالتنا التي نشرت في « la vie intellectuelle » تشرين الأول 1945 (الأحزاب السياسية والديمقراطية) . أعيد طرح المشكلة بعدئذ وتعميقها في تقرير قدم إلى المؤتمر الأول العالمي للعلوم السياسية ، في زوريخ (م . دوفرجه ، تأثير المنظومات الانتخابية على الحياة السياسية ، باريس ، 1950) وفي كتابنا « الأحزاب السياسية » (1951) . لقد سبق وذكرنا آنفاً النقد الذي قدمه G. Lavain ، أحزاب سياسية وحقائق اجتماعية ، 1952 ، والذي خفف من معارضته لاحقاً . كما ظهرت اعتراضات أخرى ، أكثر اعتدالاً . وبالفعل ، إذا كانت الأهمية التي علقناها على هذه القوانين في البداية كانت فعالية بعض الشيء ، فإنه لا يمكن أن يُشكك بحقيقتها الجوهرية . وتؤكد صحتها في خطوطها الكبرى في مؤلف D. W. Rae, The political consequences of electoral law, New Haven et Londres ، طبعة ثانية ، 1971 . انظر أيضاً . المقالة « الأحزاب السياسية » ، في الموسوعة العالمية للعلوم الاجتماعية ، نيويورك ، 1968 ، مجلد II ، ص 429 .

النظام الانتخابي وسلوك الناخبين . - لقد درسنا سالفاً الفارق الذي يوجد بين توزيع المقاعد وتوزيع الأصوات : ورأينا أن هذا الفارق يختلف كثيراً من حيث التضخيم والانحما ، تبعاً للأنظمة الانتخابية المختلفة . غير أن تأثير الأنظمة الانتخابية لا يظهر على توزيع المقاعد فحسب ، بل أيضاً على توزيع الأصوات . فالناخبون لا يصوتون لذات الأحزاب في النظام الأغلبي والتمثيل النسبي ، في نظام الاقتراع بدورة واحدة وبدورتين . إن سلوك الناخبين هو ، إلى حد ما ، انعكاس للنظام الانتخابي . يصعب إجراء تحليل معمق لهذه الظاهرة لأن الإصلاحات الانتخابية تزامنت دوماً مع اتساع حق الاقتراع (الاقتراع الشامل ، اقتراع النساء ، الخ) ، أو مع أحداث سياسية كبرى (حرب 1914 أو



رسم 3 - تغير الأصوات أثر إصلاح انتخابي

1 - امتناع ؛ 2 - محافظون ؛ 3 - اشتراكيون ؛ 4 - راديكاليون (سويسرا ، دانمارك) أو يسار (النرويج) ، 5 - حركة الإصلاح الزراعي (Venstre في الدانمرك ، فلاحون وبورجوازيون في سويسرا) ؛ 6 - راديكاليون نرويجيون ؛ 7 - ليبراليون (سويسرا) ؛ 8 - مستقلون (سويسرا) ؛ 9 - سياسة اجتماعية (سويسرا) .

(1939) . غير أنه يمكننا دراسة تأثير التخلي عن المنظومة الأغلبية لصالح التمثيل النسبي في سويسرا ، الدائم والنروج . في هذه الدول الثلاث أدى التغيير إلى أنظمة اقتراع جديدة مع فاصل زمني قصير ، (سنتان أو ثلاث) ، ولكن دون أن يطرأ تغيير أساسي في حق التصويت ؛ في هذه البلدان الثلاثة ، حل التمثيل النسبي محل النظام الأغليبي المخفف (بفعل الدورة الثانية في سويسرا والنروج ، وبإدخال عناصر من التمثيل النسبي في الدانمرك) ؛ وأخيراً ، إنها دولة هادئة إلى حد كبير ، حيث الرأي العام يظهر بصورة عامة استقراراً نسبياً . لقد جرى تغيير توزيع الأصوات ، وليس فقط المقاعد البرلمانية ، بين مختلف الأحزاب ، تغييراً عميقاً بفعل الإصلاح الانتخابي . وهذا التغيير يتعلق إلى حد كبير بدخول ناخبين جدد ، تخلوا عن موقفهم الامتناعي السابق ؛ لكنه يتعداه بكثير (الرسم 3) . في الدول الثلاثة ، اعتناق التمثيل النسبي ينقص أصوات الحزب المركزي ويضعف أصوات الأحزاب الطرفية .

II - الفصل بين الحكومة والبرلمان

إن بنية المؤسسات السياسية في الديمقراطيات الليبرالية تتركز على مبدأ شهير ، هو مبدأ فصل السلطات . ويعتبر الكاتب الانكليزي جون لوك / John Locke / في مؤلفه « بحث في الحكومة المدنية » (1690) ومونتسكيو في مؤلفه « Esprit des lois » (ذهنية القوانين) (1748) ، مؤسسي هذا المبدأ . جميع الأنظمة السياسية تعرف القسمة بين عدة أجهزة حكومية ، كل واحد منها يختص بوظيفة . وفصل السلطات ، بالمعنى الدقيق للكلمة لا ينطوي فقط على هذا التقسم للعمل : بل يفترض أيضاً أن مختلف الأجهزة الحكومية هي مستقلة الواحدة عن الأخرى .

إن نظرية فصل السلطات تسند هذه الاستقلالية المتبادلة للأجهزة الحكومية إلى واقعة أنه يوجد في الدولة « وظائف » جوهرية ، متباينة من حيث طبيعتها ، ولا يمكن أن تمارس إلا منفصلة عن بعضها البعض . تقسم الدولة طبيعياً إلى عدة « سلطات » ، علماً بأن هذه العبارة تعني في آن الجهاز والوظيفة التي يمارسها لوك ومونتسكيو هما أول من أعطى تحديدات « لسلطات » الدولة هذه . لكن التحديد الذي تعتقه النظرية الليبرالية يبعد قليلاً عن تحديدهم . النظرية الليبرالية تميز بين الوظيفة التشريعية ، التي تصنع القوانين وتوكل إلى البرلمان ، والوظيفة التنفيذية التي تنطوي على تطبيق القوانين وتوكل إلى الحكومة ؛ وأخيراً ، الوظيفة القضائية ، ومهمتها حل النزاعات الناتجة عن تطبيق القوانين وتوكل إلى القضاة .

يمكن الاعتراض على هذا المفهوم الفلسفي القانوني « لسلطات » الثلاث المنفصلة من حيث طبيعتها وجوهرها . في الحقيقة ، إن هذه النظرية المجردة تشكل تبريراً أيديولوجياً لهدف سياسي جد عياني : إضعاف جميع الحكام مع تقليص وحد

صلاحياتهم ، بعضهم بعضاً . من هذه الوجهة ، ينطوي الفصل بين السلطات على ظاهرتين متباينتين ، تفعال على مستويك جد مختلفة ! 1 - فصل البرلمان عن الحكومة ، وهذا يخص الحكام ، بالمعنى الواسع للكلمة . 2 - فصل القضاء عن الحكام ، مما يسمح برقابة قضاة مستقلين لهؤلاء . سوف نبحت كلاً من هاتين المسألتين بالتتابع ، وتبحث المسألة الثانية في الفقرة III من هذا الفصل .

1 - تنظيم البرلمان

البرلمان هو مؤسسة سياسية مكونة من مجلس أو عدة مجالس ، أو « غرف » ، يتألف كل منها من عدد مرتفع من الأعضاء ، ويتمتع هذا المجموع بسلطات تقريرية متفاوتة الأهمية . يجدر التمييز بين البرلمان واللجان أو الهيئات ، والمؤسسات التي تشكل من عدد صغير من الأعضاء ، وكذلك الجمعيات الاستشارية ، التي لا تملك سلطات تقريرية .

أما كلمة حكومة ، فإنه يصعب تحديدها لأنها تنطوي على عدة مدلولات : 1 - يمكن أن تعني مجموع الأجهزة الحكومية للدولة ، ومن ضمنها البرلمان . 2 - أو جهاز حكومي خاص ، يتطابق مع مفهوم السلطة التنفيذية في النظرية الليبرالية ، المتعارض مع البرلمان ، الذي يجسد السلطة التشريعية . 3 - يمكن أن تدل أيضاً على عنصر فقط من عناصر السلطة التنفيذية ، الوزارة مثلاً ، المتعارضة مع رئيس الدولة . عدم الدقة هذا هو مسيء جداً : ولكن لا يمكن تجنبه ، بسبب ثقل العادة . عملياً ، يتم بصورة عامة تجنب أي خلط . عند الحديث عن الحكومة بالنسبة للبرلمان ، كما نفعل ذلك في هذا المؤلف ، فالمقصود بالطبع هو المدلول الثاني .

استقلالية البرلمان

كي يستطيع البرلمان أن يشكل ثقلًا مقابلًا للحكومة وأن يكون هذا المجموع متوازنًا ، يجب في أن يكون البرلمان مستقلاً في ممارسة سلطاته وأن تكون هذه الأخيرة على درجة كافية من الأهمية .

1 - استقلالية أعضاء البرلمان -

العنصر الأول لاستقلال البرلمان يكمن في طريقة اختيار أعضائه ووضعيتهم .

● اختيار البرلمانيين - في الأصل ، لم تنشأ البرلمانات فقط لتشكيل ثقل مقابل الحكومة بل أيضاً لتمثيل المواطنين . البرلمانيون هم جهاز أساسي للتوازن بين السلطات وكذلك للتمثيل . حتى لأنهم يحتكرون التمثيل في النظام البرلماني : ولكنهم ليسوا سوى

إحدى أدوات التعبير عن هذا التمثيل في النظام الرئاسي أو نصف الرئاسي .

إن واقعة أن البرلمانين هم منتخبون تسبغ عليهم استقلالية واسعة إزاء الحكومة ، من ناحيتين . أولاً لأنهم ليسوا مرتبطين بالحكومة ، لا من جهة قوليتهم ، ولا من جهة عزلهم ، ما خلا ذلك العزل الجماعي الذي هو حل البرلمان (والذي نتطرق إليه في الفقرة التالية) . لكي يصبح مواطن ما ، ويبقى ، نائباً ، يكفي أن يحصل ويحافظ على ثقة ناخبي دائرة ما . استناد البرلمانين هذا إلى الناخبين يسمح لهم بالتصدي لكل الحكومات . إن الأوليات الانتخابية تتيح الحصول على استقرار كبير في ثقة الناخبين ، سواء على صعيد شخصي ، أم على صعيد إطار حزب . في نظام الاقتراع باسم واحد ، تشكل بعض الدوائر مناطق نفوذ فردية حقيقية . في التمثيل النسبي ، تضمن الأحزاب هامشاً من المقاعد ، أيأ يكن النظام الانتخابي ، فهي تنعم بنواة من التمثيل الثابت .

من ناحية ثانية ، يوفر الانتخاب للبرلمانين اعتباراً شخصياً كبيراً في نظام سياسي يركز على سيادة الشعب . كلما كان التمثيل مباشراً ، كلما استطاع ممثل الشعب أن يزعم مشروعياً تجسيده لإرادة المواطنين . البرلمانيون هم أقرب من مصدر السلطة من الوزراء ، مما يضاعف أهميتهم بالنسبة لهؤلاء . في البرلمانات ذات المجلسين ، إذا كان الأول منتخباً بالاقتراع المباشر والثاني بالاقتراع غير المباشر ، فإن الأول يكتسب قدراً أكبر من الاعتبار والتأثير . وهذا يصح أكثر إذا كان المجلس الثاني معيناً أو وراثياً كمجلس اللوردات الإنكليزي : لا يسع أن يكون لهذه المؤسسة ، التي هي بقايا نظام سابق ، إلا دور هش في ديمقراطية ليبرالية .

● **الوضعية الشخصية للبرلمانين - تضمن الوضعية الشخصية للبرلمانين استقلالهم** حيال الحكومة . إنهم في منأى عن الملاحظات القضائية التي يمكن أن تمارسها الحكومة ضدهم ، بفضل منظومة « الحصانة النيابية » ، التي هي حصانة قضائية . والحصانة الأولى ، المسماة « عدم مسؤولية » ، تحمي البرلمانين من كل الملاحظات بسبب أعمال حصلت ضمن ممارسة تفويضهم : خطابات ، آراء ، تصويت ، الخ . بالنسبة للأعمال المرتكبة خارج ممارسة وظائفهم ، أي بالنسبة لمخالفات الحق العام الجزائية ، يفيد البرلمانيون من مبدأ « عدم الانتهاك » : تهدف إلى تجنب ملاحقة الحكومة لأعدائها على نحو غير مبرر ، لمنعهم من المشاركة في المناقشات . لا يطبق مبدأ « عدم الانتهاك » في فرنسا إلا بما يخص الملاحظات الجزائية في مادة الجرائم والجنح ، ما عدا حالة التلبس بالجريمة . كما يمكن للبرلمان دوماً ، عبر اقتراع ، أن يرفع الحصانة التي كانت تحمي النائب الجانح .

ولكي تُمنح الحكومة من رشو البرلمانيين . بنوزيعها عليهم مراكز مفيدة (كما فعل ذلك والبول / Walpole / في انكلترا وغيره في فرنسا) ، فإنه يستحيل الجمع بين التعويض النيابي والوظيفة العامة . يتقاضى النواب تعويضاً مرتفعاً كي يبقوا بعيدين عن الإغراءات المالية ويستطيعوا تكريس أنفسهم لوظائفهم : إذا كانت الوظائف البرلمانية مجانية ، وحدهم الأغنياء يتمكنون من ممارستها ، أو الأشخاص الذين يمولهم هؤلاء . يسمح هذا في الوقت نفسه بإنشاء بعض حالات عدم جواز الجمع / Incompatibilité / بين الوظيفة النيابية والمهن الخاصة .

2 - الاستقلالية في سير عمل البرلمان -

تسمح مؤسسات أخرى للبرلمان بالعمل على نحو مستقل . كانت هذه المؤسسات في أوروبا موضوع صراع طويل خلال القرن التاسع عشر ، حيث كانت تجهد الحكومات لكبح تطور المجالس عبر إجراءات تضعها تحت رقابتها .

● الدورات النيابية - حاولت الحكومات في البداية أن تملك وحدها حق دعوة البرلمان للانعقاد : هكذا ، كان بوسعها احتزال تأثيره بدعوته أقل ما يمكن . أعطى تطور الأمور للبرلمانيين أنفسهم القرار في هذا الحقل ، فالبرلمان سيد هذا القرار . غير أن حرية البرلمان في هذا المجال لم تكن كاملة . لأن ذلك كان من شأنه تثقيل رقابة البرلمان وتالياً إعاقة الحكومة أشد إعاقة . وأدى ذلك إلى منظومة مرنة إلى حد كبير ، عبر آلية « الدورات » المختلفة من « الجلسات » .

« الدورة » هي فترة زمنية يستطيع خلالها أن يجتمع مجلس نيابي ، أي أن يعقد « جلسات » . المجلس النيابي هو دوماً سيد جلساته : يحدد المجلس بنفسه تواريخها ، بداياتها ، انقطاعاتها ، نهاياتها . لكنه ليس سيد دوراته بصورة عامة ، يحدد الدستور مدة ووتيرة الدورات ، والسذي يلحظ عادة دورة أو دورتين في السنة ، تسمى « دورات عادية » . غالباً ما تتسم مدة هذه الدورات العادية بمرونة ما : اما لأنه يوجد غالباً حد أقصى لا يمكن للبرلمان أن يتجاوزه (لكنه يستطيع إنهاء الدورة مسبقاً) ، أما لأن هناك حداً أدنى يجب على الحكومة أن تحترمه (لكنها تستطيع إنهاء الدورة كما تشاء) . خارج إطار الدورات العادية ، يمكن أن يدعى البرلمان لعقد دورات « استثنائية » ، تدعو إليها الحكومة أو عدد معين من النواب .

● الأجهزة الداخلية للبرلمان - يفرض العمل البرلماني إنشاء بعض الأجهزة الداخلية : المكتب (الرئيس ، نواب الرئيس ، أمناء السر) الذي يضمن حسن سير ونظام النقاشات ، واللجان التي تحضر المسائل المطروحة للنقاش ، الخ . إذا كانت هذه

الأجهزة تتلقى وضعيتها من الحكومة ويعين أعضاؤها من قبلها ، فإن لها تأثيراً كبيراً على البرلمان : فإن جميع الأجهزة الداخلية للبرلمان يكونها البرلمان نفسه ، الذي يعين أيضاً أعضائها . فكل مجلس يختار نظامه الداخلي الذي يحدد تنظيمه .

بيد أن هناك خطراً يكمن في سيطرة أغلبية البرلمان ، أي الحزب أو الأحزاب الحكومية . لا تكفي حماية من أدوات الضغط الحكومية القانونية : يتوجب أيضاً حمايته من أدوات الضغط السياسية للحكومة عبر الأغلبية . إن ضمان حقوق الأقليات ، هو أيضاً ضمان تعددية حقيقية ، تشكل أحد أسس الديمقراطية الليبرالية . بصورة عامة ، يتم التوصل إلى هذه النتيجة بتأليف المكتب واللجان تناسبياً مع عدد الأحزاب الممثلة في البرلمان . يقود هذا إلى إعطاء الأحزاب تنظيمياً برلمانياً : إنها تشكل « مجموعات برلمانية » لها وضعيتها الرسمية أو شبه الرسمية في غالبية الديمقراطيات الغربية الحديثة .

● المناقشات والاقتراع - كي تكون المناقشات البرلمانية مستقلة ، ينبغي أن يكون البرلمان سيد جدول أعماله ، وأن يحق لأعضائه المبادرة وتعديل النصوص التي يناقشونها وأن يكون الاقتراع حراً .

جدول الأعمال هو برنامج المناقشات للبرلمان . إذا كانت الحكومة هي التي تحدده ، فإنها قد تتجنب كل المناقشات التي تزعجها وتمنع مناقشة واقتراع القوانين التي لا تعجبها . يمكن التوصل إلى النتيجة نفسها مع المنظومة الفرنسية الحالية « لجدول الأعمال الأفضلي » ، الذي يسمح للحكومة بوضع ، في رأس جدول الأعمال ، المشاريع والمسائل التي تود أن تناقشها في البداية . وهكذا يمكن تأجيل المسائل الأخرى إلى ما لا نهاية . تحديد جدول الأعمال إذاً هو مسألة مهمة . بصورة عامة ، البرلمان الغربية هي سيدة جداول أعمالها : إنها تحدد إذن كما تشاء برنامج أعمالها . ولكن يمكن أن تنشأ مخاوف من فرض الغالبية قانونها على الأقلية : مما يعني أن الحكومة ستملك الحق على رقابة جدول الأعمال إذ أنها تعبر عن الأغلبية . وعليه ، تُلحظ أحياناً بعض الضمانات لصالح الأقلية .

« المبادرة » هي حق إبداع نص - قانون ، موازنة ، قرار ، الخ - بهدف مناقشته والتصويت عليه من قبل البرلمان . « التعديل » هو حق طلب تغييرات في النصوص المعروضة . حاولت الحكومات بادئ ذي بدء ، احتكار المبادرة ومنع التعديلات ، ما من شأنه إعطاؤها نفوذاً قوياً على البرلمان . أدت النظريات الليبرالية فيما بعد بصورة عامة إلى اقتسام المهام على هذا الصعيد بين الحكومة والبرلمانيين . للحكومة عادة مبادرة القوانين (النصوص التي تقترحها تسمى « مشاريع ») شأنها في ذلك شأن النواب

(النصوص التي يقترحونها تسمى « مقترحات ») . غير أن الحكومة احتفظت بالمبادرة في مادة الموازنة . للحكومة وللبرلمانيين أيضاً الحق في طلب تعديلات على النصوص المقترحة . غير أن حق النواب يكون أحياناً محدوداً إما لتجنب التورط (في مناقشات عقيمة) وإما لحماية الأموال العامة (الحد من حق التعديل في مادة زيادة النفقات أو الحد من الإيرادات) .

البرلمان هو الذي ينظم بنفسه مناقشاته ويقرر نهايتها ، ما خلا بعض المدد التي تفرضها الفعالية . وهنا يُفترض التصويت . كانت الحكومات تفضل بادئ الأمر الاقتراع السري الذي كان يسمح للبرلمانيين دعمها دون أن يتنبه الناخبون للأمر . إن نظرية التفويض التمثيلي والسيادة البرلمانية يمكن أن تبرر ذلك نظرياً . غير أن الاقتراع العلني فرض نفسه أينما كان ، تحت ضغط المواطنين :

لم يعد يُطبق الاقتراع السري إلا في بعض التعيينات . غير أن الاقتراع بالأيدي المرفوعة هو عبارة عن اقتراع نصف سري . مع تطور الأحزاب السياسية ، تنزع الحكومات إلى تفضيل التصويت العلني الذي يسمح لها بمراقبة أغليبتها على نحو أفضل .

● أهمية القرار البرلماني - كي يكون البرلمان مستقلاً ، ينبغي أن يكون القرار الذي يتخذه قراراً حقيقياً وأن لا تتمكن الحكومة من شل مفعوله . في هذا الحقل ، تصدت الديمقراطية الليبرالية لصعوبات جمة . في أوروبا الغربية ، احتفظت الحكومة أولاً ، في المادة التشريعية ، بصلاحيات كانت تسمح لها بإعاقه القرار البرلماني واتخاذ القرار بنفسها عملياً . حسب العادات الملكية ، كان يجب أن توقع كل القرارات من قبل الملك ، الذي يجسد الدولة ، ومن ضمنها القوانين التي يصوت عليها البرلمان . إن توقيع رئيس الدولة ، الذي يتبعه النشر الرسمي ، يُكوّن « إصدار » القانون .

في مرحلة تطور أولى ، كان من المقبول أن يرفض الملك التوقيع على القانون . لكي يُطبق القانون ، كان يجب أن يقره الملك ، أما إذا رفض ، فإن قرار البرلمان محكوم بالشلل نهائياً . غير أن منظومة « إقرار » الملك هذه كانت مناقضة لمبادئ النظرية الليبرالية نفسها . ثم اختفت هذه المنظومة ، ليحل محلها الإصدار الإجباري ، حيث لم يعد توقيع رئيس الدولة إلا شهادة على صحة التصويت البرلماني . غير أن منظومات وسطية تبقى قيد التطبيق : « إعادة النص لقراءة ثانية » (مما يفرض على البرلمان إعادة فتح المناقشات والتصويت على النص) ، « فيتو » توقيفي (يمنع إجراء التصويت الجديد قبل مدة معينة) .

3- أهمية صلاحيات البرلمان

لكي يتمكن البرلمان من تكوين ثقل مقابيل الحكومة ، ينبغي أن يملك صلاحيات واسعة . وإلا ، فلا يكون إلا واجهة ، كأشباه البرلمانات في الأنظمة التسلطية . حتى أن نظرية الديمقراطيات الليبرالية ترغب في أن يجوز البرلمان على السلطة الأساسية ، وأن تكفي الحكومة بتطبيق القوانين التي يصوت عليها البرلمان . لهذا ، يطلق نعت « السلطة التنفيذية » على الحكومة إلا أن هذه اللفظة ليست بملاثمة . الحكومة هي دوماً أكثر من منفذ للقرارات البرلمانية . فالتعبير الليبرالية كانت سلاح مواجهة ضد الحكومات الملكية ، التي كانت تريد إضعافها لصالح البرلمانات المنتخبة . بعد اتساع الاقتراع الشامل ، راح الليبراليون يحدرون من البرلمان الذي غدا التعبير عن الجماهير الشعبية ، فحدث أن انقلبت المواقف : عوض التفكير حصرياً بتقوية البرلمان ، انصبَّ التفكير باتجاه عدم سيطرة البرلمان على السلطة التنفيذية . عملياً ، تمارس البرلمانات الغربية سلطة ثلاثية : سلطة تحديد ، رقابة ودفع .

● سلطة أو صلاحية التحديد - تحدد البرلمانات الأطر التي تمارس الحكومة سلطتها داخلها الطابعان الرئيسيان لسلطة التحديد هذه هما الصلاحية التشريعية والصلاحية الميزانية . إقرار المعاهدات الدبلوماسية يدخل ضمن هذه الصلاحيات أيضاً .

تنطوي الصلاحية التشريعية على اقتراع القوانين ، أي القواعد التي يجب على الحكومة أن تحترمها في ممارسة نشاطها . طبقاً لمبدأ الشرعية ، لا يمكن للحكومة أن تغير القوانين : بإمكانها فقط تحديد تطبيقها . سوف نبحث لاحقاً تطبيق هذا المبدأ ، ونحدد مفهوم القانون . هكذا تحدد القوانين الأطر القانونية للنشاط الحكومي . لكن دورها لا يقتصر فقط على هذه الناحية السلبية . فهي لا تحدد فحسب الحدود التي لا يمكن للحكومة تجاوزها ، بل ترغبها على التدخل لضمان تطبيق إجراءاتها : على هذا الصعيد ، الحكومة هي فعلياً سلطة « تنفيذية » . لكن هذا ليس إلا جزءاً من عملها . إن الحكومة هي مُنشط السياسة الوطنية ، التي تحدد أهدافها : فهي تملك سلطة مبادرة واسعة . من ناحية ثانية ، تضع قيد العمل الوسائل الضرورية ، لتحقيق المرامي المرسومة ولتطبيق القوانين : فهي لا تنفذ القوانين فحسب . بل برنامجها الخاص أيضاً .

أما الصلاحية الميزانية ، فهي تنطوي على تحديد رقم النفقات السنوية للدولة وتقرير الوسائل الآيلة لمواجهتها ، خاصة عن طريق جباية الضريبة . بتصويته على الميزانية ، يضع البرلمان الحدود المالية لنشاط الحكومة . ولقد جرى صراع طويل على هذا الصعيد بين البرلمانات والحكومات خلال القرن العشرين حصلت البرلمانات على « تخصيص » للاعتمادات ازداد حجمه مع الزمن . فعوض التصويت على الميزانية كتلة

واحدة أو كتلات كبيرة ، مما يترك استقلالية للحكومة ، توصلت البرلمانات إلى التصويت على الميزانية على أساس « فصول » مخصصة ، علماً بأنه يحظر تحويل اعتمادات من فصل لآخر : هكذا تم تقييد الحكومة على نحو كبير . ثم ارتسمت عودة إلى الوراثة في هذا المجال ، خلال السنوات الأخيرة ، سهلت حصولها ضخامة الميزانيات الحديثة : أصبح تخصيص الاعتمادات أقل تفصيلاً . الطابع الآخر لهذا التطور هو في منح الحكومة من فتح الاعتمادات خارج الموازنة : لا يمكن للحكومة أن تلزم بالدفع أو أن تدفع أي نفقة خارج الاعتمادات التي يخصصها البرلمان . إنه حصر كبير لنشاطها .

إن سلطة إقرار المعاهدات تضع حدوداً للنشاط الدبلوماسي للحكومة ، أي لعلاقتها مع حكومات البلدان الأخرى . جميع الاتفاقات الدبلوماسية بين الدول ليست بحاجة لأن يقرها البرلمان ، بل فقط المعاهدات المهمة . معاهدات تحالف ، معاهدات تجارية ، الخ . في الحقيقة لا يقر بنفسه المعاهدة : بل يأذن لرئيس الجمهورية بإقرارها ، أي بوضعها قيد التنفيذ . يعطي هذا الإذن بعد نقاش وتصويت يتمان طبقاً للأشكال التشريعية .

● سلطة الرقابة - يملك البرلمان ، ثانياً ، سلطة رقابة على الحكومة . يمكن استخدام عدة وسائل على هذا الصعيد . مناقشة الميزانية يمكن أن تشكل سانحة للتدقيق بعمل الحكومة : جميع المصالح تُسأل عن الاعتمادات التي تطلبها ويتفحصها النواب بدقة كبيرة . الصلاحية الميزانية هي سلطة تحديدية بما يخص السنة المقبلة ، وسلطة رقابة بما يخص السنة المنصرمة . لإجراءات تقنية أخرى توجه خصيصاً بهذا الاتجاه : الأسئلة والاستجابات ، لجان التحقيق ، الأنوسمان / Onbusman / .

يمكن للبرلمانيين أن يسألوا الوزراء عن الأفعال المتعلقة بوزاراتهم ، ورئيس الوزراء بما يتعلق بمجمل الحكومة . في انكلترا ، تفتح كل جلسة برلمانية بتوجيه « أسئلة شفوية » ، جد مختصرة ، يتبعها جواب سريع وقاطع : تنتج من ذلك رقابة فعالة ومنتظمة . غير أن هذا الإجراء هو أكثر محدودية في فرنسا حيث تختار الحكومة بين الأسئلة . وعلى العكس ، فإن « الأسئلة الكتابية » المطروحة على وزير عبر الجريدة الرسمية هي عديدة : تسمح برقابة معينة لكنها تنزع إلى أن تصبح وسيلة للحصول على استشارات مجانية .

بعض الأسئلة المسماة « أسئلة مع مناقشات » ، ليست مجرد حوار بين برلماني سائل ووزير : الأشخاص الثالثون يمكنهم أن يتدخلوا في النقاش . مما يقرها من « الاستجابات » . غير أن هناك فارقاً جوهرياً : الأسئلة لا تؤدي لأي اقتراح ، على العكس ، الاستجابات تنتهي دوماً بتصويت يعبر عن رضى المجلس بالشروحات التي

قدمتها الحكومة ، أو عن استيائه منها . تشكل الاستجابات وسيلة لطرح مسؤولية الحكومة أمام البرلمان ، في النظام البرلماني .

وسيلة الرقابة الأخرى هي « لجان التحقيق أو الرقابة » . إنها لجان مؤلفة من برلمانيين يجرون تحقيقات حول نشاطات الحكومة أو الإدارة . بعض هذه اللجان تكون دائمة مثل بعض لجان الرقابة في فرنسا . البعض الآخر تكون استثنائية ، أي يشكلها البرلمان لمسألة خاصة غالباً ، تنعم لجان التحقيق ببعض السلطات القضائية : الحق في ذكر الشهود الذين يُرغمون على المثول والإجابة على الأسئلة . هذا الإجراء منتشر جداً في الولايات المتحدة حيث تلعب لجان التحقيق للكونغرس دوراً على قدر كبير من الأهمية . يؤدي هذا أحياناً إلى بعض التجاوزات : مثلاً ، تجاوزات لجنة ماك كارتني الشهيرة في 1952 - 1953 ، التي كثفت الملاحقات ضد الشيوعيين والليبراليين اليساريين .

منذ بضع سنوات ، نشهد انتشار وسيلة رقابة حكومية جديدة : « المفوض البرلماني » . إنها شخصية مستقلة يعينها البرلمان لمراقبة الإدارة . لهذه المؤسسة شكلان أساسيان . هناك أولاً مفوضون برلمانيون ذوو صلاحية عامة : إنها منظومة الأمبوسان Ombusman ، المبتكرة في السويد عام 1809 ، والتي اعتمدت لاحقاً في فنلندا ، الدانمرك ، النرويج ، زيلندا الجديدة ، وأخيراً في انكلترا عام 1967 . الأمبوسان يتلقى كل شكاوى المواطنين ضد تجاوزات الإدارة : يجري التحقيقات ويتدخل لدى الحكومة . هناك أيضاً اللجان البرلمانية المختصة المتخصصة برقابة بعض المصالح الخاصة : مثلاً ، في ألمانيا الفدرالية ، اللجنة البرلمانية التي تمارس الرقابة على الجيش .

● سلطة المطالبة والاعتراض - وأخيراً ، تمارس المجالس التشريعية وظيفة مطالبة واعتراض . فردياً ، كل برلماني هو وسيط بين ناخبيه والحكومة : يتدخل لصالحهم لدى الإدارة والوزراء ، ويلفت انتباه الوزراء للظلم أو عدم ملاءمة قراراتهم ، وخاصة لردود أفعال الرأي على القرارات الحكومية في هذه التدخلات ، ثمه طابع دفاع عن المصالح الخاصة : ولكن ، إن التعبير عن هذه المطالب الفردية بقناة رسمية يفقدها من قوتها . من خلال هذه الوظيفة الخدمانية ، يمكن إصلاح تجاوزات عديدة تفصيلية ترتكبها الحكومة وإعلامها بمواقف المواطنين وشكاويهم .

على المستوى الجماعي ، يؤمن البرلمان التعبير الرسمي عن موجات المطالبة الكبرى . المجالس هي « مكتب مطالبة » للمواطنين ، لمجموعات المصالح والمعارضة . أهميتها على هذا الصعيد كبيرة جداً . « بين كل الدوائر المفتوحة على الاحتجاجات ، تبقى إعاقة الدائرة البرلمانية من أكثرها صعوبة » . ولا شك أن هذه الاحتجاجات هي

غالباً احتجاجات تصدر عن مصالح خاصة . ولكن من الطبيعي أن يُعبر عن هذه المصالح ويدافع عنها . كل المستوى العام ، سلطة المطالبة والاحتجاج البرلمانية هذه هي التي تدافع عن الحريات العامة والحقوق الجوهرية للمواطن .

هكذا فإن البرلمان هو ساحة سجال دائم بين المواطنين والحكومة ، بين المعارضة والأغلبية . إنه المنصة العامة حيث يتم التعبير عن المطالب والاختلافات . إعلان النقاشات البرلمانية هو أساسي على هذا الصعيد ، كما هو ضروري في مادة رقابة الحكومة عبر الأسئلة ، والاستجابات ولجان التحقيق . إن واقعة إلزام الحكومة بإعطاء تفسيرات علنية وأنه يتم التعبير عن مطالب المواطنين علنياً ، هي عنصر من عناصر السلطة التشريعية . وإعلان المناقشات يؤمنه النشر الكامل في الجريدة الرسمية ، وأحياناً عبر النقل المتلفز المباشر للمناقشات .

مجلس أو عدة مجالس ؟

هل يجب أن يؤلف البرلمان من مجلس أو من عدة مجالس ؟ - كان السجال حول هذا الموضوع حاداً جداً في بداية هذا القرن ، حيث كان يتنازع اتباع « ثنائية التمثيل » / bicamérisme / واتباع « أحادية التمثيل » يبقى هذا السجال مهماً في فرنسا حيث كان العنصر الأساسي لفشل استفتاء 27 نيسان 1969 وذهاب الجنرال ديغول عملياً ، يفقد تدريجاً من أهميته حالياً ، إذ أن المجالس الثانية هي في طور الزوال إذا استثنينا الدول الفدرالية ألغى المجلس الثاني في الدانمرك عام 1953 ، في السويد عام 1969 ؛ ويفقد تأثيره في غالبية الدول التي لا يزال فيها مجلسان . غير أنه يجب التمييز بين المجالس الثانية الاقتصادية والمجالس الثانية السياسية .

1 - المجالس الثانية السياسية -

المجالس السياسية الثانية تتمتع بالصلاحية العامة نفسها التي تتمتع بها المجالس الأولى ، وإن كانت سلطاتها أحياناً أكثر اختزالاً . إنها من نماذج متنوعة . يمكن تمييز المجالس الثانية الأرستقراطية ، المجالس الثانية الفدرالية ، والمجالس الثانية الديمقراطية .

● المجالس الثانية الأرستقراطية - في القرن التاسع عشر ، كانت تسمح المجالس الثانية بضمّان تمثيل منفصل للأرستقراطية ضمن البرلمان . إنها تجسد مرحلة انتقالية بين الأنظمة الأرستقراطية القديمة والنظام الديمقراطي الحديث . هكذا ، تكون ثنائية التمثيل عنصراً من عناصر الحكومة المختلطة . بنية البرلمان هذه تتطابق مع أصولها التاريخية :

« جمعيات الدول » التي ظهرت في القرن الرابع عشر في أوروبا الغربية والتي بقيت في البرلمان الإنكليزي . ككل جمعيات الدول / Assemblées d'Etats / ، يأتي هذا البرلمان من التجمعات الإقطاعية لاتباع الملك ، أسياذ علمانيين وكنسيين : مجلس اللوردات هو الذي أنشأ أولاً . ولم يأت نواب البلديات والمقاطعات إلا لاحقاً (كما في فرنسا تمثيل الدولة الثالثة / Tiers Etat /) : تدريجياً ، انفصلوا ليشكلوا مجلس الكومونات . و ثم ، التطور نحو الديمقراطية أدى إلى إلغاء المجلس الثاني (النروج ، الدانمرك ، السويد ، فنلندا) ، أما إلى إلغاء صلاحياته (انكلترا) ، وأما إلى تحويله إلى جمعية ديمقراطية أو ديمقراطية زائفة (فرنسا ، بلجيكا ، هولندا) .

● المجالس الثانية الفدرالية - المجالس الثانية الفدرالية هي النتيجة الطبيعية الملازمة لبنية دولة فدرالية . فمن ناحية ، تبدو الدولة الفدرالية ككتلة موحدة ، كامة واحدة ، ومن ناحية ثانية ، تبدو مكونة من دول أعضاء تحتفظ باستقلالية واسعة . تعكس المؤسسات الفدرالية هذه السمة المزدوجة . في البرلمان الفدرالي نجد عادة مجلسين . الأول هو صورة وحدة الدولة الفدرالية : يمثل مجموع الشعب ، كلية الأمة ، وهي تنتخب تناسبياً لسكان كل دولة - عضو . المجلس الآخر هو تمثيل كل دولة خاصة ، بفراديتها ، وهو يتألف من عدد من المندوبين متساوٍ لكل دولة ، أيأ يكن عدد السكان . غير أنه يتم التخفيف من هذه المساواة في الفدراليات الحديثة ، لمنع حصول لا مساواة كبيرة في التمثيل (الاتحاد السوفياتي الجمهورية الفدرالية الألمانية) . ثنائية التمثيل هذه توجد في غالبية الدول الفدرالية : مجلس النواب ومجلس الشيوخ ، في الولايات المتحدة ؛ المجلس الوطني ومجلس الدول ، في سويسرا ، سوفيات الاتحاد وسوفيات القوميات ، في الاتحاد السوفياتي ؛ بندستاغ وبنديرات ، في الجمهورية الفدرالية الألمانية ، الخ .

في الدول الموحدة ، يتخذ المجلس الثاني أحياناً أشكالاً فدرالية ظاهرية ، عندما يتم انتخابه بالاقتراع غير المباشر من قبل ممثلي الجماعات المحلية والإقليمية . حالة مجلس الشيوخ الفرنسي هي نموذجية على هذا الصعيد . غير أن هذا التمثيل الجماعي لا يجد ما يبرره عندما لا تكون المناطق مستقلة ولا تعني شيئاً للبلديات / Communes / (الكومونات) العديدة جداً والصغيرة جداً كي يتسنى لها أن تطمح بتمثيل سياسي جماعي . في الحقيقة ، تستخدم الواجهة الفدرالية لتمويه السمة المحافظة للمجلس الثاني ولتبرير عدم المساواة في التمثيل .

● المجالس الثانية الديمقراطية - بعض هذه المجالس ليس ديمقراطياً إلا ظاهرياً : مثلاً ، مجلس الشيوخ الفرنسي . فهي تركز أساساً على اقتراع غير مباشر يضمن تفوقاً

ساحقاً للأرياف (المحافظة) على المدن (الأكثر تقدماً) في مجلس الشيوخ الحالي ، البلدات المتضمنة أقل من 2500 ساكن والتي تشكل أقل من ربع السكان ، تجمع وحدها أكثر من نصف ناخبي المجلس الثاني . ولقد جرى تعمد هذه اللامساواة لدى تأسيس الجمهورية الثالثة ، عام 1875 . كان مجلس الشيوخ يشكل مطلب الملكيين المعتدلين كضمن لانضمامهم إلى الجمهورية : عبره كانوا يريدون الإبقاء على جهاز محافظ في النظام الجديد .

ولقد أبقى على مجلس الشيوخ ، رغم التطور اللاحق للديمقراطية ، لأن الرأي العام كان مقتنعاً بأن ازدواجية المجالس هي ضرورة جداً للديمقراطية الليبرالية . وهذا التبرير اتخذ دوماً ثقلاً أكبر من مقولة إن مجلس الشيوخ يمثل الجماعات المحلية . وقد لعب دوراً حاسماً في فشل محاولات إلغاء مجلس الشيوخ (فشل الاستفتاءات لعامي 1946 و 1969) . الفكرة الأساسية هي أن مجلساً ثانياً هو ضروري لتوازن السلطات : المجلس الواحد يكتسب قوة كبيرة ويؤدي إلى « نظام المجلس » . لهذه الفكرة جذور بعيدة : ما بعد كرميدور بالتحديد ، حيث كان الشعب مذعوراً بالرعب المنسوب لمنظومة المجلس الواحد . في الحقيقة ، كان الاتفاق الوطني (la Convention) وسيلة الدكتاتورية اليعقوبية : كانت الحكومة تسيطر عليه بدل أن يسيطر هو عليها .

لكن هذا التبرير غير مقنع . فانكلترا تنزع إلى المجلس الواحد عبر الإلغاء التدريجي لسلطة اللوردات : وهذا التطور لا يتطابق أبداً مع تقوية لصلاحيات البرلمان ، بل مع سلطة متزايدة للحكومة . فالحكومات ليست أضعف في النروج ، في الدانمرك وفي السويد (مجلس واحد) منها في فرنسا أو في إيطاليا (مجلسان) . في عهد الجمهورية الثالثة ، أضعف مجلس الشيوخ الحكومة بدل أن يعززها ، مضيفاً رقابته إلى رقابة مجلس النواب إن مواجهة مجلسين هي أكثر اضناءً ، بالنسبة لرئيس مجلس وزراء ، من مواجهة مجلس واحد .

التبرير الآخر ، ذو الطبيعة التقنية وليس السياسية ، هو أن المجلس الثاني هو « مجلس تأمل وتعمق » من شأنه تجنب أن يتخذ مجلس واحد قرارات متسرفة ، مرمقة واندفاعية . من الواضح أن هذا التبرير يجهل الوقائع الملموسة . في جميع البرلمانات ، الشائبة الأساسية هي في البطء وليس في التسرع . إن إضافة كايح إضافي تقاوم السوء الذي يجب ، على العكس ، تصحيحه . فإن تنظيمياً للعمل الداخلي لمجلس واحد يمكن أن يضمن كل البحث والتأمل الضروريين ، كما في منظومة المجلسين ، ومع تجنب السيئات . هذا ما يحصل في اسكندنافيا ، حيث يعمل نظام المجلس الواحد على نحو جيد .

في أي حال ، يظهر مجلس اللوردات أن نظرة أكثر استقلالية للنضالات السياسية اليومية ليست دوماً دون فائدة . ولكن لا يجب أن يكون لهذه النظرة أي ثقل معنوي . فمجلس التأمل والبحث هذا ، لا يجب أن يعيق قرارات المجلس المنبثق من الاقتراع الشامل . تحت هذه الزاوية ، من المفيد تحليل تطور مجلس الشيوخ الفرنسي ، في هذه السنوات الأخيرة .

2 - المجالس الثانية الاقتصادية -

ظهر نموذج جديد من المجالس الثانية منذ نصف قرن : المجالس الثانية الاقتصادية . مقابل مجلس أول منتخب حسب اقتراع جغرافي (حيث يتجمع الناخبون في دوائر إقليمية) ، تشكل جمعية منتخبة حسب اقتراع تعاوني أو اجتماعي (يتجمع الناخبون تبعاً للمهن أو الفئات الاجتماعية) . تطورت هذه المنظومة خاصة خارج الديمقراطيات الليبرالية ، بشكلين رئيسين : أ - حاولت الأنظمة الفاشية استخدامها لإلغاء التمثيل السياسي ، وإبداله بتمثيل « المهن » : في هذه الحالة ، يُنزع إلى مجلس اقتصادي واحد ، ينوب مناب برلمان سياسي ، ب - أنشأت أنظمة اشتراكية أو تميل إلى الاشتراكية مجلساً اقتصادياً إلى جانب المجلس السياسي ، لضمان تمثيل المنتجين وخاصة النقابات . بعض الديمقراطيات الغربية اعتنقت منظومة مشابهة ولكن فقط بشكل مجالس استشارية .

● المجالس الاقتصادية للبلدان الاشتراكية - في البلدان حيث يخضع الاقتصاد للتخطيط ، يمكن أن يضمن مجلس اقتصادي مشاركة مختلف الفئات الاجتماعية في التحضير للتصميم العام (Plan) وفي تكوين السياسة الاقتصادية بصورة عامة في هذه الحالة ، لا يجعل التمثيل الاقتصادي محل التمثيل السياسي : بل يتعايش معه ، ويؤدي إلى ازدواجية مجالس . مع هذه المنظومة ، يمكن أن نتوصل ، ليس إلى مجلسين فحسب ، بل إلى عدد أكبر من المجالس .

طبقت هذه المنظومة في يوغسلافيا الاشتراكية قبل 1974 . أنشأ دستور عام 1953 ، مقابل المجلس الفيدرالي ، « مجلس منتجين » ، يضم ممثلين منتخبين من مجموعات الصناعة ، الزراعة والحرفاة ، تناسباً مع أهمية المجموعة في اقتصاد البلد . في دستور عام 1963 ، المعدل عام 1968 ، استبدل مجلس المنتجين بثلاثة مجالس مختلفة : المجلس الاقتصادي ، مجلس التربية والثقافة ، مجلس الشؤون الاجتماعية والصحة . في دستور 1974 ، ألغيت المجالس الاقتصادية ، لتحل محلها منظومة انتخابية انطلاقاً من وحدات الإنتاج .

● المجالس الاقتصادية للديمقراطيات الغربية - لم يُنشأ أبداً حتى الآن مجلس برلماني حقيقي على أساس التمثيل الاقتصادي . غير أن أعضاء المجلس الاقتصادي والاجتماعي الفرنسي ينعمون جزئياً بوضعية برلمانيين ، وقد كان مجلس الشيوخ الذي قرّر انشاءه الإصلاح الدستوري لعام 1969 (الذي أبعده استفتاء 27 نيسان) أحد مجلسي البرلمان ، وإن لم يكن يتمتع بسلطات تفريرية .

إن المجالس الاقتصادية للديمقراطيات الغربية هي جمعيات استشارية تقدم تلميحاتها وآراءها ، لكنها لا تتخذ قرارات . وهي تتألف من ممثلي التنظيمات الكبرى المهنية والنقابية ، الذين تعينهم تنظيماتهم . وتضاف إليهم شخصيات تعينها الحكومة بصورة عامة ، لا يسعنا التكلم عن « تمثيل » حقيقي بالمعنى الذي أعطيناه هذه الكلمة سالفاً . وحده الاقتراح الشامل يضمن تمثيل المواطنين ، في النظام الديمقراطي . ولا يمكن استبداله « بتمثيل مهني » ، وهو تمثيل تعسفي ، ولكن من المفيد السماح للنقابات وللتنظيمات المهنية ، أي « لجماعات الضغط » الكبرى أن تعبر عن نفسها رسمياً وأن تتجابه عبر آرائها .

حول الفصل بين السلطات بصورة عامة ، انظر : Artur ، فصل السلطات وفصل الوظائف ، 1905 ؛ Ch. Eisenmann ، L'esprit des lois et la séparation des pouvoirs Mélanges ؛ 1933 Carré de Malberg ؛ ومقالته في المؤلف الجماعي « الفكر السياسي والدستوري لمونتسكيو » ؛ 1952 L. Duguit بحث في القانون الدستوري ، جزء I ؛ M.J.C. vile ، المنظومة الدستورية وفصل السلطات ، أكسفورد ، 1967 ؛ G. Burdeau ، ملاحظات حول تصانيف الوظائف الدولية ، مجلة القانون العام ، 1945 ، ص 102 . - عن لوك ، انظر ، C. Bastide John ، Locke ، أطروحة في آداب ، باريس ، 1905 ، Locke ؛ حول الحكومة المدنية ، ترجمة فرنسية ، 1924 .

عن الحكومة ، انظر العدد الخاص للنشرة الدولية للعلوم الاجتماعية حول دور السلطة التنفيذية في الدولة المعاصرة ، 1958 ، رقم 2 ، و P. M. Gaudemet ، السلطة التنفيذية في البلدان الغربية ، 1966 ؛ وأيضاً مقالة G. Vedel في المجلة الفرنسية للعلوم السياسية ، 1958 ، ص 757 ؛ تجدر المقارنة مع المؤلفات القديمة لـ E. Giraud ، السلطة التنفيذية في ديمقراطيات أوروبا وأميركا ، 1938 ؛ J. Barthélémy ، دور السلطة التنفيذية في الديمقراطيات الحديثة ، 1907 ، Dupriez ، الوزراء في الدول الرئيسية لأوروبا وأميركا ، 1892 - 1893 ، مجلدان .

حول التنظيم الداخلي للجمعيات ، انظر قبل أي مرجع : Union Interparlementaire ، برلمانات ، طبعة ثانية ، 1967 ، ومسألة البرلمان ، جنيف ، 1965 ؛ F. Goguel (وآخرون) ، العمل البرلماني في فرنسا وفي الخارج (عدد خاص من المجلة الفرنسية للعلوم السياسية ، 1954) ؛ G. D. W. S. Lidderdale ، الإجراءات البرلمانية في أوروبا ، 1956 ؛ A. Chandernagor ، برلمان ، لماذا ؟ 1967 ؛ H. Eulau و J. C. Wahlke ، Legislative ،

، L. C. Ferguson و W. Buchanan ، H. Eulau ، J. C. Wahlke ؛ Glencoe ، behavior
المنظومة التشريعية ، نيويورك ، 1962 (مقاربة متميزة للمسألة ، سوسولوجية وليست قانونية) ؛
العدد الخاص من المجلة الدولية للعلوم الاجتماعية حول المهنة البرلمانية ، 1961 ؛ أيضاً ، Eugène ،
Pierre ، بحث في القانون السياسي الانتخابي والبرلماني ، طبعة ثانية ، 1902 ، مع إضافة ، طبعة
خامسة ، 1925 ، Erskine May ، بحث في القانون البرلماني ، الامتيازات ، المناقشات والعادات
البرلمانية ، 1909 ، جزءان ؛ Moreau et Delpech ، نظام الجمعيات التشريعية ، 1906 -
1907 ، جزءان ؛ روجيه بونار ، أنظمة الجمعيات التشريعية في فرنسا منذ 1789 ، 1926 ، H.
Ripert ، رئاسة الجمعيات السياسية ، 1908 ، J. Barthélémy ؛ مسألة الصلاحية في الديمقراطية ،
1919 ؛ أزمة الديمقراطية المعاصرة ، 1931 ؛ اللجان البرلمانية ، 1933 ؛ بحث حول العمل البرلماني
ومنظومة اللجان ، 1934 ، A. Lefas ؛ إصلاح طرائق العمل البرلماني ، 1931 .
عن الوضع الشخصي للبرلمانيين : Chartier ، الحصانات النيابية في فرنسا ، تطورها التاريخي ،
أطروحة ، باريس ، 1905 ؛ مقالة J. B. Herzog ، الحصانات النيابية في القانون المقارن ، المجلة
الدولية للتاريخ السياسي والدستوري ، 1956 ، ص 73 ؛ الدفتر الرقم 4106 - 4107 من
« ملاحظات ودراسات توثيقية » عن حالات عدم جواز الجمع النيابية في فرنسا وفي الخارج ، 22 تموز
1974 (Documentation française) ، Bien venu ، حول عدم قابلية الانتخاب وعدم جواز
الجمع في المادة البرلمانية منذ 1789 ، أطروحة ، Rennes ، 1904 ، F. Julien Lafferrière ؛
النواب الموظفون تحت ملكية تموز ، 1970 . - حول التعويض : Meyer ، حول التعويض البرلماني ،
أطروحة ، باريس ، 1908 ؛ Suchet ، De L'indemnité parlementaire et des avantages ؛
accessoires ، أطروحة ، 1909 ، P. Esmein ، قضية أوسبورن والتعويض البرلماني في انكلترا ،
المجلة السياسية والبرلمانية ، 10 كانون الأول 1910 ؛ Richard ، التعويض البرلماني في المجلس
النيابي ، أطروحة ، باريس ، 1912 ؛ Baron ، عن الصفة القانونية للتعويض البرلماني ، أطروحة ،
باريس ، 1905 ، A. Aulard ؛ التعويض التشريعي في أيام الثورة ، الثورة الفرنسية ، تموز ،
1926 .
حول إصدار القوانين ، انظر مقالة H. Puget و J. C. Séché ، المجلة الإدارية ، 1954 ،
ص 239 . - حول إقرار المعاهدات ، انظر . C. A. Colliard ، مؤسسات دولية ، طبعة رابعة ،
1967 ، ص 239 و P. Frymond ، الأسئلة ، أداة رقابة برلمانية ، 1934 . - حول لجان التحقيق
انظر Arnitz ، التحقيقات البرلمانية السياسية ، أطروحة ، باريس ، 1917 ؛ Bégouin ، لجان
التحقيق البرلمانية ، أطروحة ، باريس ، 1931 . - عن ال Ombusman ، انظر A. Legrand ،
ال Ombusman الاسكندنافي ، 1970 ؛ W. Gellhorn ، Ombusman and Others ، كمبرج
(ماساتشوستس) ، 1966 ؛ D. C. Rowat ، The Ombusman, citizen's defender ، لندن ،
1965 ؛ K. H. Ebert ، Der Ombusman in Grossbritannien ، توبينغن ، 1969 .
بشأن المجالس الثانية ، بصورة عامة ، انظر W. C. sharp ، مسألة المجلس الثاني والديمقراطية
الحديثة ، أطروحة ، بورودو ، 1922 ؛ Desplaces ؛ مجالس شيوخ ومجالس عليا ، 1893 ، H. W.
Temperley ، Senats and Upper Chambers ، لندن ، 1910 ؛ Lees Smith ، المجلس الثاني في
النظرية والتطبيق ، لندن ، 1923 ، Laski ؛ مسألة المجلس الثاني ، لندن ، 1925 ، Marriot ؛

المجالس الثانية ، أكسفورد ، 1927 ، De La Gorce, Le recrutement des sénats électifs ؛ أطروحة ، Caen ، 1903 ، Y. Weber, la cure de bicaméralisme ، مجلة القانون العام ، 1972 ، ص 573 . - حول المجالس العليا الأوتوقراطية : انظر Cahier ، زوال المجالس العليا ، أطروحة ، Rennes ، 1925 .

بشأن تمثيل المصالح والمجالس الاقتصادية ، انظر M. Dendias ، مسألة المجالس العليا وتمثيل المصالح ، أطروحة باريس ، 1929 ؛ Moyitch ، البرلمان الاقتصادي ، أطروحة ، باريس ، 1927 ؛ Labussière ، التمثيل السياسي للمصالح المهنية ، أطروحة ، باريس ، 1901 ؛ Bouvier ، تمثيل المصالح المهنية في الجمعيات السياسية ، أطروحة ، باريس ، 1914 .
بما يخص أمثلة المجالس الاقتصادية الديمقراطية ، انظر L. Blanckaert ، المجلس الوطني الاقتصادي ، أطروحة ، ليل ، 1928 ، M. Prélot ، التمثيل المهني في ألمانيا المعاصرة ، أطروحة ، باريس ، 1923 .

فصل السلطات والنظريات الوظيفية . - إن النظريات الوظيفية الحديثة ، التي وسعها وطورها بعض علماء الاجتماع ، يمكن تقريبها من النظريات الكلاسيكية لفصل السلطات ومن مفهوم « الوظائف الطبيعية » للدولة التي أسست عليها إلى هذا الحد أو ذاك .

● النظريات « الوظيفية » في علم الاجتماع - ليست على قد كبير من الوضوح دوماً . فهي تنطلق من فكرة أن كل مجتمع يتشكل لتحقيق بعض المرامي ، للذهاب نحو بعض الأهداف . هذه المرامي ، هذه الأهداف تكون مختلف « الوظائف الاجتماعية » . فمن ناحية ، يمكن ربط هذه النظريات بالاتجاهات الجهازية Organicismes ، التي تشبه المجتمعات الإنسانية بالأجهزة البيولوجية . من ناحية أخرى ، أنها تُدخل إلى حد ما فكرة للقيمة ، ومفهوماً معيارياً معيناً في المعلوم الاجتماعية : هكذا ، تكون الوظائف الاجتماعية أقرب إلى الأهداف التي يُحملها الأخلاقيون للمجتمع منها إلى الوظائف البيولوجية .

● استخدام هذه النظريات لتحديد وظائف الدولة - لقد تم تطوير وتوسيع النظريات الوظيفية على أيدي علماء الاجتماع ، ولم يستخدمها علماء السياسة إلا القليل ، ما عدا في الولايات المتحدة ، حيث استخدمت خاصة لتحديد الدور الشمولي للدولة (لا سيما وظيفتها في « الدمج الاجتماعي ») أكثر منه لتنوع مختلف نشاطاتها . ولكن ، بالتأكيد ، يمكن استخدامها أيضاً لهذا الهدف : عملياً ، نجد بعض المظاهر « الوظيفية » عند لوك ، ومونتسكيو ، وعند مؤلفي النظريات الكلاسيكية لفصل السلطات .

حول الوظيفية بصورة عامة ، انظر R. K. Merton ، عناصر سوسيولوجية منهجية ، 1953 ، النظرية الاجتماعية والبنية الاجتماعية ، طبعة ثانية ، Glenoë ، III ، ص 1957 ؛ G. Almond et H. V. ، J. S. Colmen, of The politics developing areas, Princeton ، 1960 (مدخل) ؛ Wiseman ، المنظومات السياسية ، لندن ، 1966 ، و G. Bergeron ، اشتغال الدولة (fonc- tionnement de l'état) ، 1965 .

2 - العلاقات برلمان - حكومة

يتخذ فصل السلطات شكلين رئيسيين في الديمقراطيات الغربية ، حسب أنماط العلاقات بين البرلمان والحكومة : النظام البرلماني والنظام الرئاسي . كان المؤلفون الكلاسيكيون الفرنسيون يصفون الأول بالفصل المرن أو المخفف للسلطات ، أو بتعاون

السلطات ، أما الثاني ، فكانوا يصفونه بالفصل الجامد أو القاطع للسلطات ولكن هذه التسميات تركز حصرياً على العلاقات بين البرلمان والحكومة : فهي تجهل تماماً الحقائق السياسية ، ولا سيما دور الأحزاب .

الأنظمة البرلمانية

تُطبَّق الأنظمة البرلمانية في أوروبا الغربية ، في بعض الدوليين أو الدوليين القديمة البريطانية (كندا ، استراليا ، زيلندا الجديدة ، الهند) وفي اليابان .

٦ - المفهوم الكلاسيكي للنظام البرلماني

كل نظام ، حيث يوجد برلمان ، ليس بالضرورة نظاماً برلمانياً ، كما نزع إلى الاعتقاد . ولا كل نظام حيث يملك البرلمان سلطات فعلية تسمح له بتشكيل ثقل في الجهة المقابلة للحكومة . النظام البرلماني هو نظام تنقسم فيه الحكومة إلى عنصرين ، أحدهما - « الوزارة » أو الحكومة مع أخذ هذه الكلمة بحصر المعنى - يكون مسؤولاً سياسياً أمام البرلمان ويملك حق حله .

● السلطة التنفيذية الثنائية - السلطة التنفيذية الثنائية (كلمة تنفيذية تؤخذ هنا بالمعنى المرادف لكلمة « حكومة ») هي تنظيم حكومي يتواجه فيه رئيس الدولة والوزارة (« أو الحكومة » بالمعنى الثالث الذي أشرنا إليه سابقاً) المكونة من وزراء برئاسة أحدهم ، يسمى رئيس الحكومة . غير أن هذه الثنائية أمست ظاهرة فقط في النظام البرلماني الكلاسيكي .

في هذا النظام البرلماني الكلاسيكي ، لرئيس الدولة دور فخري أساساً إنه يجسد الأمة ، يصدر القوانين ويوقع على المراسيم ، يقر المعاهدات ، يعين رئيس الوزراء والوزراء ، ويقرر ، احتمالاً ، حل البرلمان . لكنه لا يمارس هذه الصلاحيات إلا بشكل رمزي . فالقرارات لا يتخذها هو إنما الوزارة : فهو ليس إلى حد ما سوى آلة للتوقيع ، لا يمكنها رفض توقيعها . إذا كان على خلاف مع الحكومة ، فلا يمكنه إلا الخضوع أو الاستقالة : غير أن استقالة رئيس الدولة هو عمل خطير ، يبقى حصوله استثنائياً . يمكن أن يكون رئيس الدولة البرلمانية سلطاناً وراثياً (ملكاً أو امبراطوراً) أو رئيساً لجمهورية (منتخباً بصورة عامة من البرلمان ، كما ينضم إليه أحياناً بعض الوجهاء المناطقيين أو المحليين - لمدة طويلة إلى حد ما : 7 سنوات غالباً) . وفق النظام البرلماني بين الملكيين والجمهوريين ، المحافظين والليبراليين . تمكن من فعل ذلك لأنه أفرغ الملكية من كل مضمونها محتزلاً إياها إلى ظاهر بحت .

تقوم الوزارة بأساس الوظائف الحكومية . تسمى أيضاً « حكومة » أو « ديوان »

/ cabinet / (الاشتقاقية تبقى غامضة : فكلمة « ديوان » تعني أيضاً مجموع معاونين الشخصيين لوزير ، كما سنرى ذلك ؛ كلمة « وزارة » تعني أيضاً مصلحة وزارية معينة / département ministériel / : عندما نتحدث عن وزارة الزراعة أو وزارة الداخلية) . أعضاء الوزارة يسمون وزراء ، ولكن نجد غالباً تراتبية بينهم : هناك الوزراء الكبار والوزراء الصغار . الوزارة هي جهاز جماعي . تتخذ القرارات على نحو مشترك . على رأس هذا الجهاز الجماعي يوجد رئيس الحكومة ، المتميز عن رئيس الدولة . يسمى رئيس الحكومة هذا تبعاً للبلد رئيس وزراء ، أو رئيس مجلس . رئيس الحكومة يختار أعضاء الوزارة الباقين الذين يقدمهم للموافقة الشكلية لرئيس الدولة ؛ إنه يرأس اجتماعات الوزارة التي تعقد خارج حضور هذا الأخير والمسماة « مجالس الوزارة » ، بالتعارض مع « مجالس الوزراء » التي تعقد بحضور رئيس الدولة ؛ يتكلم باسم الوزارة كلها أمام البرلمان .

● المسؤولية السياسية للوزارة أمام البرلمان - المسؤولية السياسية للوزارة أمام البرلمان هي واقعة أنه يمكن للبرلمان أن يرغم الوزارة على الاستقالة بالتصويت على حجب الثقة . المسؤولية السياسية ليست شيئاً آخر سوى نوع من عزل المجالس لأعضاء الحكومة ، وهو عزل يتخذ شكل تصويت المجالس على حجب الثقة عن الحكومة ، الذي يجب على أثره أن ينسحب الوزراء . تجدر الإشارة إلى أن كل تصويت سلبي لا يرهن بالضرورة مسؤولية الحكومة ، بل فقط الذين يتدخلون حول « مسألة الثقة » أو حول « اقتراع الرقابة » الذي يتقدم به أحد النواب .

تشكل المسؤولية السياسية للحكومة أمام البرلمان العنصر الأساسي للنظام البرلماني . حتى ولو كان العنصران الباقيان مفقودين . (مثلاً ، إذا لم يكن هناك ثمة ثنائية للسلطة التنفيذية ، كما في الحكومة المؤقتة الفرنسية للفترة 1945 - 1946 ، أو حق الحل) فإن هذا العنصر يكفي كي يكون النظام برلمانياً . المسؤولية السياسية هي جماعية . تصويت البرلمانين المعارض يصيب الوزارة بأكملها فتستقيل . عند تعرض وزير واحد للنقد ، تتضامن معه الوزارة كلها . غير أنه يتفق أحياناً أن يتخلى رئيس الحكومة عن وزير يعارضه البرلمان بفعل أعماله الشخصية .

عند وجود مجلسين في البرلمان ، لا تطرح مسؤولية الوزراء إلا أمام مجلس واحد : ذلك المنتخب بالاقتراع المباشر . تحت الجمهورية الثالثة الفرنسية ، كان بإمكان مجلس الشيوخ أن يرغم الحكومة على الاستقالة . لكنه لم يقدم على ذلك إلا مرات نادرة (لا سيما ضد وزارة ليون بلوم Léon Blum عام 1937) . يُفسر هذا بطبيعة المسؤولية السياسية للوزارة : إنها تترجم واقعة أن على الوزارة أن تحظى بثقة ممثلي الأمة . كان

سقوط ليون بلوم بمثابة صدمة ، ليس لأن « المنتخبين بالاقتراع الضيق » وقفوا - بوجه « المنتخبين بالاقتراع الشامل » كما كان يدعي اتباع رئيس المجلس ، بل لأن المنتخبين بالاقتراع غير المباشر وغير المتساوي وقفوا بوجه المنتخبين بالاقتراع المباشر والأكثر مساواة .

إن المسؤولية السياسية للوزارة أمام البرلمان لا تفترض فقط إمكان هذا الأخير إرغام الوزراء جماعياً على الاستقالة ، بل تفترض أيضاً مشاركة في تولية الوزارة الجديدة . غير أننا نجد نمطين من النظام البرلماني على هذا الصعيد . في الأول ، الأكثر انتشاراً ، تُعطى التولية البرلمانية للوزارة الجديدة على نحو صريح : أما أن يُعين رئيس الحكومة شخصياً قبل اختيار وزرائه ، أما أنه يتوجب على كل الوزارة الحصول على تصويت ثقة قبل مباشرة الحكم ، وأما أن يُعمل بالإجراءات في نفس الوقت (تتم تولية رئيس الحكومة أولاً ، ثم يختار وزراءه الذين يعينهم رسمياً رئيس الدولة ، ثم تطلب الوزارة كلها الثقة) . أما النمط الثاني ، الذين يعمل به في اسكتلندا ، فإن التولية البرلمانية للوزارة الجديدة هي ضمنية فقط : ليس هناك ثمة حاجة لاقتراع تولية أو اقتراع ثقة لممارسة الحكم ، يكفي أن لا يكون البرلمان هو الذي اتخذ مبادرة التصويت على حجب الثقة .

● حق حل البرلمان - في النظام البرلماني ، للحكومة بصورة عامة الحق في حل البرلمان ، أو بالتحديد إحدى الغرفتين في حالة ثنائية التمثيل : المجلس المنتخب بالاقتراع الشامل المباشر والذي تكون الحكومة مسؤولة أمامه . غير أنه ، حتى ولو كان حق الحل غير موجود أو أهمل تطبيقه ، فالنظام هو دوماً نظام برلماني ، طالما أن الحكومة هي مسؤولة أمام البرلمان . توافق حق الحل غالباً بعض التضييقات . بعضها يهدف إلى تجنب تكرار حل البرلمان ، لما يتسبب ذلك في تعطيل التمثيل الوطني ، من هنا تفرض مدة زمنية بين حلين للمجلس التضييقات الأخرى تميل إلى منع الحكومة من اللجوء إلى الحل . مثلاً ، أنظمتها دستوري 1875 و 1946 الفرنسيين .

في النظام البرلماني الكلاسيكي ، كما يصفه المؤلفون ، حق الوزارة في حل البرلمان هو الند المقابل لحق البرلمان في قلب الحكومة . يُعتبر الحل هكذا أحد العناصر الرئيسية للبرلمانية ، لأنه وحده يسمح بمواجهة تأثير البرلمان على الوزراء عبر المسؤولية السياسية . دون الحل ، تجرد الوزارة نفسها منزوعة من السلاح بوجه برلمان يستطيع قلبها حين يشاء . الحل يرسى توازن السلطات : أمام تصويت على حجب الثقة من الحكومة ، سوف تقرر هذه الأخيرة حل البرلمان وسوف يحسم الناخبون الأمر . هكذا ، يكون حكم الشعب ، عن طريق الانتخابات العامة ، ركيزة النظام البرلماني . ان تحليلاً كهذا ليس خاطئاً . لكنه يبقى شكلياً سوف نرى أن لعبة الأحزاب السياسية تبدل بعمق العلاقات بين البرلمان والوزارة .

2 - التطور التاريخي للنظام البرلماني

إن النظام البرلماني ليس نتائج نظرية « مسبقة » ، بل نتاج تطور تاريخي تم في انكلترا بادىء الأمر ، وقُلت في الدول الأوروبية الأخرى ، فسمح بالانتقال من الملكية الأوتوقراطية إلى النظام البرلماني الحديث ، عبر مرحلتين وسطيتين : الملكية المحدودة والبرلمانية الأورليانية .

● الملكية المحدودة - إنه نظام يتضمن برلماناً يملك سلطة تشريعية وميزانية معينة ويشكل هكذا نقلاً مقابلًا للسلطة الملكية . لكن الملك يستمر في الحكم بنفسه أو بواسطة وزراء تابعين له حصرياً ، أي أنه يعينهم ويعزلهم كما يشار . لا يوجد أية مسؤولية سياسية للوزراء أمام البرلمان غير أنه ، أحياناً ، يمكن للبرلمان أن يدعي على وزير أمام محكمة ، لأعمال خطيرة ارتكبها أثناء ممارسته وظائفه : ولكن ، في هذه الحالة ، إنها مسؤولية جزائية ، تفترض مخالفات جزائية (جرائم) وتؤدي إلى العقوبة الجزائية (سجن ، حكم بالإعدام) . على العكس ، يمكن للملك أن يحل البرلمان كما يشاء . نحن هنا بعيدون كل البعد عن حكومة متوازنة ، لأن الملك ووزراءه هم أكثر نفوذاً بكثير من البرلمان : ومع هذا ، فإن هذا الأخير يجد من صلاحياتهم .

هذه المنظومة تطورت أولاً في انكلترا ، حيث بقي البرلمان فيما اختفت الجمعيات أو المجالس المقابلة في دور أوروبا الأخرى (« جمعيات السلطات » أو « السلطات العامة ») . كان البرلمان يملك سلطة التصويت على الضرائب ، التي لم تكن دائمة . كان يمكنه الادعاء على الوزراء عبر الإجراء الجزائي : Impeachment . كان يحق له اقتراح الـ Bills (مشاريع قوانين) التي يجولها الملك لاحقاً إلى قوانين أو يتجاهلها . لقد استلهم مونتسكيو جزئياً من هذه الملكية أفكار حول الفصل بين السلطات ثم انتشرت فيما بعد في ممالك أوروبا ، الأخرى .

● البرلمانية الأورليانية - في القرن الثامن عشر ، حكم الملوك الإنكليز أقل فأقل بأنفسهم ، بل عبر وزارة يرأسها رئيس وزراء شيئاً فشيئاً ، توصل البرلمان إلى فرض فكرة أن على الوزراء أن يحظوا بثقته فيهدد بإحالتهم أمام المحاكم عن طريق إجراء الـ Impeachment ، وخارج إطار أية جريمة ، إذا كان على خلاف معهم : يتم هكذا الانتقال من مسؤولية جزائية إلى مسؤولية سياسية - جزائية . لتجنب العقوبات المحتملة ، يستقيل الوزراء كي لا يحالوا أمام المحاكم . هكذا ، نمت تدريجياً المسؤولية السياسية أمام البرلمان - ، مما أرسى قواعد النظام البرلماني الذي تحدده هذه المسؤولية .

ولكنه ليس النظام البرلماني الكلاسيكي كما وصفنا سابقاً . لا يغيب رئيس الدولة على نحو كامل . بل يحتفظ بسلطات واسعة ، ولا يسبها سلطة عزل وزرائه خارج أي تصويت على حجب للثقة يقوم به البرلمان ينبغي إذاً أن تفيد الوزارة من « الثقة المزدوجة » ، ثقة رئيس الدولة والبرلمان . هكذا يلعب الملك دوراً سياسياً مهماً ولا يكفي بتسجيل قرارات وزرائه سلبياً . وكما كان يقول غيزو ، الذي طور هذا المفهوم للبرلمانية تحت لويس فيليب : « العرش ليس كرسياً فارغاً » . الأورلياني / Orléaniste / هي بالتحديد تسمية لهذا النمط من النظام ، لأنه تطور في فرنسا تحت حكم الأورليانيين ، بين 1848 و 1930 .

إن تطور الملكية الأوتوقراطية إلى ملكية محدودة ، ثم من الملكية المحدودة إلى البرلمانية الأورليانية ، ثم من البرلمانية الأورليانية إلى البرلمانية الحديثة ، يتطابق مع تطور تدريجي للمشروعية الديمقراطية المؤسسة على الانتخاب ومع الانحطاط الملازم للمشروعية الملكية المؤسسة على الوراثة ، مما يترجم صعود البورجوازية وانحطاط الأرستقراطية تحت تأثير التحولات الاقتصادية : علماً بأن عوامل أخرى كثيرة تتدخل أيضاً . في الملكية المحدودة ، المشروعية الشعبية لا تزال ضعيفة بالنسبة للمشروعية الوراثة . في البرلمانية الأورليانية ، الائتنان متساويتان تقريباً . في البرلمانية الحديثة ، الأولى تفوقت ولم تعد الثانية سوى من بقايا الماضي التي اختفت كلياً في الجمهوريات البرلمانية .

3 - تأثير منظومات الأحزاب على النظام البرلماني

تشتغل الأنظمة البرلمانية الحديثة بشكل مختلف جداً تبعاً لمنظومات الأحزاب التي تغير بعمق العلاقات بين البرلمان والحكومة . يفرض تمييز جوهري نفسه على هذا الصعيد بين منظومات الثنائية الحزبية ومنظومات التعددية الحزبية . يمكن إضافة فئة ثالثة : الأنظمة البرلمانية ذات الحزب المهيمن ، الهند مثلاً ، وهي الدولة الوحيدة ، أو تقريباً ، بين دول العالم الثالث التي تعرف برلمانية قريبة إلى حد كبير من برلمانية الدول الصناعية .

● الأنظمة البرلمانية ذات الثنائية الحزبية - تشتغل في انكلترا وفي زيلندا الجديدة ، كندا ، استراليا ، النمسا قريبة جداً منها ، والجمهورية الفدرالية الألمانية أقل بقليل . إنها ثنائيات حزبية حقيقية ، كل من الحزبين يستطيع أن يحصل وحده على الأغلبية البرلمانية ، ويطبق نظاماً اقتراعياً صارماً في البرلمان ، في الاقتراعات المهمة ، خاصة في حجب الثقة عن الحكومة . المحصلة الأولى لهذه المنظومة هي أن الوزارة تتألف على نحو متجانس من أعضاء الحزب الأغليبي (أو الأكثرية) الخاضع لسلطتها . هكذا يمكن

للحزب أن يطبق برنامجه ، مما يفرض عليه بعضاً من الواقعية . فهو لا يملك أن يرمي على حلفائه عواقب فشله .

المحصلة الثانية هي أن الوزارة تضمن ثقة البرلمان خلال كل مدة التفويض التشريعي ، ما عدا حالة أزمة داخلية في الحزب الأغليبي تؤدي إلى انشقاق وإلى خسارته الأكيده في الانتخابات . إن أزمات كهذه هي جد نادرة ، بسبب عواقبها الوخيمة . وبالتالي ، تبقى الحكومة ثابتة جداً ، ولا خوف من سقوط الحكومات . حل البرلمان يزول كوسيلة لتوزيع مسؤولية الوزارة أمام البرلمان فالصورة الكلاسيكية لرئيس وزراء يستخدم تهديد الحل لمنع البرلمانين من إقالة الحكومة لم تعد تتناسب مع واقع الأمور : لا يتهدد رئيس الوزراء أي خطر بإقالته خلال كل المدة التشريعية ، لأن حزبه يملك وحده غالبية أصوات البرلمان علاوة على أنه يطبق في صفوفه نظاماً صارماً . يسمّى هذا النظام « البرلمانية الأغلبية » .

ولا مرية في أن العلاقات بين رئيس الوزراء وأغليبيته البرلمانية ليست بالبساطة التي تظهرها لنا الصورة السابقة . هناك مقاومات من القاعدة ، رغم نظام التصويت المفروض ، وتونرات غالباً ما تكون شديدة . يمكن أن تصل الأمور استثنائياً إلى حد امتناع بعض نواب الأغلبية عن التصويت ، أو حتى إلى تصويت معارض ، شريطة ألا يؤدي ذلك إلى سقوط الحكومة . لأن هذا من شأنه أن يفضي إلى عواقب شديدة الخطورة على الحزب بأكلمه ، وأكثر من ذلك على متمرديه : فيقرر حل مباشر للبرلمان ، يؤدي مبدئياً إلى خسارة الحزب ، الذي يفقد من اعتباره إثر هذه الأزمة الداخلية ، وإلى إزاحة نهائية لنوابه السابقين المتمردين . يلعب الحل أيضاً دور السلاح الذري في نظرية الردع : إنه سلاح احتياطي معد لمنع حصول الأزمات الوزارية يمكن استخدامه أيضاً لأهداف أخرى . في انكلترا ، يُستخدم لاختيار موعد الانتخابات العامة حسب رغبات الحكومة ، في السنوات الأخيرة للفترة التشريعية يمكن أن يلعب أيضاً دور الاستفتاء ، عندما يجري سجال كبير بين الحزبين .

المحصلة الثالثة للثنائية الحزبية هي أن تمركزاً شديداً للسلطة يقع بين أيدي رئيس الوزراء ، خلف واجهة فصل السلطات . لا يعود البرلمان يشكل ثقلًا فعلياً مقابلاً للحكومة : بل هو على العكس ، تابع لها ، عبر تبعية الحزب الأغليبي لرئيسه ، الذي هو في الوقت نفسه رئيس الحكومة . إن سلطة رئيس الوزراء على الحزب الأغليبي تؤدي إلى سلطة ملازمة للحكومة على البرلمان . وحدها تناقش وتقرع مشاريع القوانين الصادرة عن الحكومة أو عن برلماني من الحزب الأغليبي حصل على موافقة الحكومة . من هنا ،

يضعف تقييد الحكومة بالقوانين والموازنة بفعل التأثير الذي تمارسه على غالبيتها للحصول على التصويت . غير أن الأغلبية تحترم حقوق المعارضة ، ويبقى البرلمان منصة حيث يمكن أن توجه الانتقادات والمطالب . ففصل السلطات الحقيقي لم يعد بين البرلمان والحكومة ، ولكن بين الحزب الأغليبي ، الذي يهيمن على البرلمان ويمسك بالحكومة ، وحزب المعارضة ، الذي يمارس وظائف المراقب والمطالب ، على غرار « خطباء الشعب » في الجمهورية الرومانية .

المحصلة الرابعة للثنائية الحزبية هي أن الانتخابات البرلمانية تسمح لمجموع المواطنين باختيار حكومتهم ورئيسها من بين فريقي الحزبين المنافذين . يصوت الناخب لنائب دائرته : ولكن أيضاً لرئيس الحزب وفريقه ، عبر النائب . في أي حال ، يتفوق العنصر الثاني على العنصر الأول . تركز الأحزاب دعائها على قاداتها ، بحيث أن الانتخابات التشريعية تشبه انتخابات رئاسية : مثال انكلترا هو نموذجي على هذا الصعيد . هكذا ، تجعل الثنائية الحزبية من النظام البرلماني ديمقراطية « مباشرة » بالمعنى الحديث للكلمة ، حيث يعين المواطنون الحكومة مباشرة .

الأنظمة البرلمانية ذات التعددية الحزبية تشتغل في أوروبا القارية الغربية ، ما خلا ألمانيا والنمسا القريبتين من الثنائية الحزبية . وهذه الأنظمة تنطوي على خصائص متعارضة تماماً مع الأنظمة السابقة . لا يجوز أي حزب على الأغلبية المطلقة من المقاعد البرلمانية ، إلا على نحو استثنائي تماماً أو في حالة وجود حزب « مسيطر » . يجب أن تستند الحكومة إذن إلى تحالف أحزاب . وأغلبية كهذه ، هي دوماً أكثر هشاشة من التي يوفرها حزب واحد . يكون الاستقرار الوزاري أقل أهمية ، وكذلك ضمانة الحكومة لغدها وحريتها في تحركاتها . إن ضرورة التسوية بين الأحزاب المتحالفة تتيح لكل حزب هامشاً من الديماغوجية . يمكن إطلاق وعود مستحيلة للناخبين ، لأنه يمكن إلقاء مسؤولية عدم تنفيذها على الشركاء ، الذين يمنع كل منهم الآخرين من تطبيق كلية برنامجه . في نظام الثنائية الحزبية ، يتهدد كل حزب خطر مواجهة الأمر الواقع ، إذا حصل على الأغلبية : فهذا يرغمه على تقديم برامج أكثر واقعية .

عادة ، الحكومة هي نفسها غير متجانسة ، إذ أنه يجب إشراك كل أحزاب الأغلبية في السلطة ، كي تتقاسم الحسنات وخاصة المسؤوليات : وإلا سينسحب أحدها من الساحة استثنائياً ، يمكن تكوين حكومات متجانسة تتشكل من حزب واحد ، ويكتفي حلفاؤه بتأييده عبر تصويتهم في البرلمان . إن دعماً كهذا لا يدوم إلا نادراً : غير أن منظومة « حكومات الأقلية » هذه تطبق غالباً في اسكندينايا . إن الخيار بين هذه المنظومة والمنظومة العادية لحكومة التحالف ، وكذلك الخيار بين مختلف التحالفات الممكنة ، يتم

من قِبَل قيادات الأحزاب ، التي يمكنها تغيير مواقفها بحرية خلال الفترة التشريعية . هكذا فإن المواطنين لا يختارون بأنفسهم حكومتهم ورئيسها ، في النظام البرلماني ذي التعددية الحزبية . يمكنهم فقط جعل بعض التركيبات ممكنة ، والبعض الآخر مستحيلاً ، أو جعل بعضها أكثر سهولة من غيرها ، فالقرار تتخذه قيادات الأحزاب التي تلعب دور الوسطاء . لم تعد هذه ديمقراطية « مباشرة » بالمعنى الحديث للكلمة ، ولكن ديمقراطية « توسطية » .

يسمى هذا النمط من النظام البرلماني ، « البرلمانية غير الأغلبية » الأغلبية الحزبية تكون قاعدته . وهو ينطوي على أشكال مختلفة تبعاً للبنية الداخلية للأحزاب ، لتحالفاتها وأهميتها . إذا كانت الأحزاب جامدة ، أي إذا كانت تطبق نظام التصويت البرلماني ، وإذا كانت مبنية بشدة ، يمكن أن تكون التحالفات المعقودة بين قياداتها صلبة . وكلما طالت هذه التحالفات ، كلما كانت الحكومة ثابتة ، وعادة هي تدوم طويلاً . ويجدد المتحالفون بصرامة إطار عملهم المشترك : هذا الإطار يكون وثيقاً إلى حد كبير ، والمفاوضات لتحديده طويلة وصعبة . إن نظاماً كهذا يؤدي إلى استقرار كبير للحكومات التي تنعم بقسط قليل من حرية العمل : مثال هولندا هو نموذجي على هذا الصعيد . وعلى العكس ، إذا كانت الأحزاب مرنة ، أي دون بنى صلبة وخاصة دون نظام تصويت إلزامي في البرلمان ، تتكون التحالفات بسهولة ، ولكنها تنحل بسهولة أيضاً . فهي لم تعد في الحقيقة تحالفات بين أحزاب ، لأن كل برلماني يفعل ما يشاء أثناء التصويت . بإمكان الحكومات أن تفيد من غياب إطار التحالف الجامد هذا وتتزع بعضاً من حرية العمل . ولكن على نحو محدود جداً وخاصة لفترة وجيزة . إن عدم الاستقرار الوزاري هو كبير جداً في هذه الأنظمة : المثال الكلاسيكي هو مثال الجمهورية الفرنسية الثالثة .

يمكن أن تغير جغرافيا التحالفات بعمق رسم النظام البرلماني ذي التعددية الحزبية . فإذا تكون تحالفان ثابتان ، أحدهما يميني والآخر يساري ، فإن هذا « الاستقطاب الثنائي » يقترب من الثنائية الحزبية ، ويمكن أن يسمح بتكوين برلمانية أغلبية . في القرن التاسع عشر ، كانت الحياة السياسية في هولندا تتطابق تقريباً مع هذا النمط الذي نجده اليوم في السويد ، حيث تشكل الأحزاب المحافظة ، الليبرالية والزراعية تحالفاً ضد الحزب الاجتماعي الديمقراطي ، وهما قوتان متوازنتان إلى حد كبير . إن اتساع وأهمية كل حزب يلعبان دوراً كبيراً : فالركيزة الأساسية للتحالف المحافظ - الليبرالي - الزراعي ، هي ضرورة تكوين ثقل مقابل للاشتراكيين . فواقعة أن يكون حزب ما أكبر بكثير من كل من منافسيه وأنه يستطيع الحصول بمفرده على الأغلبية

المطلقة ، تُقرب من وضع « الحزب المهيمن » الذي سندرسه لاحقاً . إن الحدود بين مختلف المنظومات ليست أبداً واضحة تمام الوضوح .

● الأنظمة البرلمانية ذات الحزب المهيمن - إن مفهوم « الحزب المهيمن » هو غير دقيق . لقد ابتكرت هذه العبارة عام 1951 للدلالة على الحالة التي يكون فيها حزب ما أقوى بكثير من كل من الأحزاب الباقية ، وضمن نظام تعددي حقيقي .. في التعددية الحزبية ، الأمثلة الأكثر نموذجية هي أمثلة الأحزاب الاشتراكية السكندبنافية والديمقراطية المسيحية الإيطالية . كانت هذه أيضاً حالة الحزب الراديكالي في إحدى حقبات الجمهورية الفرنسية الثالثة ، وإن كان بعيداً عن الأغلبية المطلقة . في نظام الشائبة الحزبية ، إن حصول أحد الحزبين على غالبية مطلقة خلال فترة طويلة جداً يُشكل أيضاً شكلاً من أشكال الهيمنة : الجمهوريون كانوا في هذا الوضع في الولايات المتحدة في القرن التاسع عشر وفي بداية القرن العشرين ، إلى حين وصول روزفلت . مذ ذلك ، خلفهم الديمقراطيون .

يُتجه اليوم إلى إعطاء معنى آخر لعبارة « الحزب المهيمن » تُعين بهذا أوضاع وسطية بين التعددية والحزب الواحد ، حيث يفصل فارق هائل بين الحزب الحكومي ، القوي جداً ، وبين أحزاب صغيرة محصورة في المعارضة ، وضعيفة جداً . لا يمكن عملياً إبعاد الحزب الأول عن السلطة . الانتخابات والعلاقات برلمان - حكومة تقترب مما هي عليه في الأنظمة التسلطية ذات الحزب الواحد . غير أن الأحزاب الصغيرة تبقى معارضة ، نقاشاً ، رقابة ، تعددية ، شريطة أن تكون استقلاليتها فعلية وأن تمتلك وسائل تعبير مستقلة .

إن الأحزاب المهيمنة الحقيقية من هذا النمط هي نادرة جداً . في الأعم الأغلب ، إنه مجرد تمويه لمنظومة الحزب الواحد ، كما في بعض الدكتاتوريات الاشتراكية أو بعض أنظمة إفريقيا السوداء . ثمة أمة كبرى عرفت ولفترة طويلة منظومة الحزب الواحد العاملة في إطار نظام برلماني : الهند . مع الاستقلال كان لحزب المؤتمر هامش من التفوق الساحق على منافسيه ، غير أن هؤلاء كانوا أقوياء رغم هذا ويشكلون معارضة حقيقية . إن برلمانية واقعية إلى حد كبير ، استطاعت أن تعمل على هذه الأسس ، مع حكومة ثابتة ، قوية ، متجانسة ، وضامنة عملياً بقاءها في السلطة لفترة طويلة من خلال الانتخابات المتتالية ، ولكن خاضعة لرقابة ونقد الأحزاب المعارضة والمواطنين ، عبر الانتخابات الحرة . هكذا فقد سمح الحزب المهيمن تكيف النظام البرلماني مع وضع بلاد في طور النمو . غير أن الهند ، وحدها ، أو تقريباً ، بقيت في هذا الوضع : أما الدول

الأخرى من العالم الثالث فلم تنجح في تطبيق أنظمة برلمانية حقيقية . الهند نفسها اتجهت نحو الدكتاتورية عام 1975 - 1977 مع الإبقاء على انتخابات حرة أدت إلى سقوط حزب المؤتمر في آذار 1977 بتحالف كل منافسيه والعودة إلى نظام ديمقراطي نسبياً .

الأنظمة الرئاسية ونصف الرئاسية

تطور النظام الرئاسي في الولايات المتحدة على قاعدة دستور 1787 . ولم ينتشر مباشرة في الدول الصناعية الأخرى ؛ فقد فشلت المحاولة الفرنسية لعام 1848 . إن الأنظمة الرئاسية لأميركا اللاتينية هي مرتبطة بدول نامية وقرية أكثر إلى الدكتاتورية منها إلى الديمقراطيات الليبرالية . غير أن الدستور الفرنسي لعام 1958 ، وخاصة إصلاح عام 1962 ، قد طورا في أوروبا الغربية منظومة نصف رئاسية ، ليست تماماً دون سابقات ومثيلات .

1 - الأنظمة الرئاسية

إن المنظومة السياسية للولايات المتحدة تُكوّن النظام الرئاسي الكلاسيكي . وتجدر مفرنته بالتشويهاث الرئاسوية ، التي تقترب من الدكتاتوريات .

● النظام الرئاسي الكلاسيكي - يتميز عن النظام البرلماني على ثلاثة مستويات أساسية . أولاً ، السلطة التنفيذية ليست منقسمة إلى عنصرين منفصلين ، رئيس الدولة والوزارة ، الواقعة بدورها تحت سلطة رئيس الحكومة . فالرئيس هو في أن رئيس الدولة ورئيس الحكومة ، وهو يمارس سلطاته فعلياً . ليس للوزراء سلطة سياسية خاصة : إنهم القادة الإداريون لإداراتهم الوزارية ، ومستشارو ومعاونو الرئيس على الصعيد الحكومي . إنهم لا يشكلون معاً جهازاً جماعياً . النظام الرئاسي لا يعرف مجلس الوزراء حيث القرارات تتخذ على نحو مشترك . عندما يجمع الرئيس مجموع الوزراء - الذي يسمون أمناء سر - فلأخذ آرائهم فحسب . القرار يملكه هو حصرياً .

ثانياً ، هذا الرئيس الوحيد للدولة والحكومة تنتخبه الأمة كلها ، بالاقتراع الشامل المباشر . على مستوى الإجراءات ، الاقتراع الرئاسي هو غير مباشر في الولايات المتحدة : المواطنون يعينون « ناخبين رئاسيين » ينتخبون بأنفسهم الرئيس : ولكن ، عملياً ، المعيار الوحيد لخيار الناخبين الرئاسيين هو أنهم التزموا بالتصويت لهذا أو ذاك المرشح الرئاسي ، مما يؤدي عملياً إلى النتائج ذاتها التي يؤدي إليها الاقتراع المباشر ، ما خلا بعض حالات اللامساواة في التمثيل . إن الانتخاب بالاقتراع الشامل يوفر للرئيس سلطة كبيرة جداً . يضعه على قدم المساواة مع البرلمان ، لأن الاثنين ينتشقان من

السيادة الشعبية . غير أن التمثيل البرلماني يتجزأ بين عدة مئات من الأفراد يُنتخب كل فرد منهم من قبل فئة من الجسم الانتخابي ، في إطار محلي . وعلى العكس ، يتركز التمثيل الرئاسي بين أيدي رجل واحد ، ينتخبه كل الجسم الانتخابي ، في إطار وطني .

ثالثاً ، الرئيس والبرلمان هما مستقلان الواحد عن الآخر ، على نحو أكثر صرامة : من هنا تسمية فصل السلطات «القاطع» أو «الجامد» التي يطلقها أحياناً فقهاء القانون الدستوري على النظام الرئاسي العناصر الأساسية لهذه الاستقلالية هي : 1 - أن البرلمان لا يستطيع قلب الحكومة الرئاسية بتصويت على حجب الثقة ، كما في النظام البرلماني ؛ 2 - أن الرئيس لا يمكنه حل البرلمان . إنها محكومان على العيش معاً ، دون إمكانية الانفصال : إنه زواج دون طلاق . وهذا يوفر للحكومة الرئاسية ثباتاً مضموناً ، حتى ولو كانت منظومة الأحزاب لا تسمح بجمع أغلبية برلمانية ، وهذا ما هي عليه الحالة في الولايات المتحدة رغم الثنائية الحزبية الظاهرية : في الواقع ، إنها ثنائية حزبية كاذبة ، حيث كل برلماني يصوت كما يشاء ، مما يؤدي إلى عدم استقرار وزاري في النظام البرلماني .

لكن هذا يحرم أيضاً الحكومة من وسائل ضغط فعالة على البرلمان . إن طرح مسألة الثقة حول نص يتيح لحكومة برلمانية دفع الشواب إلى التصويت عليه لتجنب أزمة وزارية ، إما لأنه سيتبع ذلك حل للمجلس لا يرغبون به وإما لأن حالة الرأي العام لا تسمح بقلب الحكومة للمسؤولية السياسية للحكومة أمام البرلمان وجهان : فهي تسمح للبرلمان بالضغط على الحكومة ، ولكن أيضاً للحكومة بالضغط على البرلمان بالطبع ، يملك الرئيس وسائل تأثير أخرى على البرلمان ، خاصة عبر الحزب الواحد الذي هو رئيسه ، إذا كان هذا الحزب أغلياً . ولكن إذا كان حزب الرئيس يجهل نظام التصويت الإلزامي - كما في الولايات المتحدة - فإن وسيلة الضغط هذه تبقى ضعيفة . وتضعف أيضاً إذا كان حزب الرئيس أقلياً في البرلمان ، وهذا ما يمكن أن يحصل بسبب التباينات في أنماط الاقتراع ، وتفاوت الانتخابات في الزمن والتعددية الحزبية .

إذا كان النظام الرئاسي يؤدي إلى حكومة ثابتة ، فهو لا يؤدي بالضرورة إلى حكومة قوية ، كما يعتقد ذلك غالباً . للرئيس الحرية بالتصرف كما يشاء في إطار صلاحياته الحكومية والإدارية . لكن حصره في أطر القوانين والموازنة هو أكبر منه في النظام البرلماني ، حيث تشارك الحكومة بقرار البرلمان في هذا المجال ، إن لم تفرضه كما في انكلترا . يمكن لرئيس الوزراء البريطاني أن يطلب التصويت على القوانين التي يريد والموازنة التي يريد ، شريطة الأخذ بعين الاعتبار ردات أفعال حزبه ، الذي يملك وسائل تأثير كثيرة عليه . يلاقي رئيس الولايات المتحدة صعوبات كثيرة في إقرار المشاريع

التشريعية والمالية من قِبَل المؤتمر الأمريكي ، الذي يعتبر أقوى برلمان في الديمقراطيات الغربية . ينتج عن ذلك غالباً تعطل للحكومة الأمريكية . المنظومة الرئاسية تنطوي على كوابح قوية جداً : غير أن محركها ضعيف وغير مجهز بمسرّع (accélérateur) .

● الرئاسية - هي تطبيق مشوه للنظام الرئاسي الكلاسيكي ، بإضعاف سلطات البرلمان وتضخم سلطات الرئيس : من هنا تسميتها . إنه مفهوم غامض إلى حد كبير . يُطبق خاصة في بعض الأنظمة اللاتينية - الأمريكية التي اعتنقت ظاهرياً المؤسسات الدستورية لواشنطن . لكنها نقلت إلى مجتمع مختلف ، يميزه التخلف التقني ، والهيمنة الزراعية ، والملكيات العقارية الكبيرة ، والاستعمار النصفى من قِبَل الاقتصاد المجاور والفائق القوة لجارتهم الشمالية الكبيرة (الولايات المتحدة) .

هذه العناصر تجعل غير مستحيل إلى حد كبير تشغيل الديمقراطية الليبرالية . إن غالبية الدول اللاتينية الأمريكية تزرع تحت عبء دكتاتوريات بكل معنى هذه الكلمة وليست المؤسسات الرئاسية سوى تمويه ، كما هي المؤسسات البرلمانية في بلدان أخرى متخلفة . غير أن بعض هذه الدول تطبق أنظمة وسطية بين الديمقراطية الليبرالية والدكتاتورية : مثلاً ، عندما يلعب الجيش دوراً كبيراً جداً ، دون أن يمارس السلطة مباشرة ، ولكنه يتدخل عندما لا تعجبه هذه الممارسة . أو عندما يحتكر حزب مهيمن التمثيل السياسي ، كما في المكسيك . هنا ، يمكن التحدث عن الرئاسية (Présidentialisme) .

يصف البعض بهذا التعبير وضعاً مختلفاً بعض الشيء ، حيث يميل الميزان من ناحية الديمقراطية ، وحيث تبقى الانتخابات - وهي انتخابات تنافسية نسبياً - القاعدة الأساسية للسلطة . غير أن للانتخابات الرئاسية أهمية أساسية . إذ أن الانتخابات البرلمانية هي ثانوية بالنسبة إليها وجد متأثرة بها . وبالتالي ، فإن الرئيس هو أقوى بكثير من البرلمان ، دون أن يكون هذا الأخير محروماً من أية إمكانية معارضة . في الواقع ، إن أوضاعاً كهذه هي قريبة جداً من النظام الرئاسي الكلاسيكي .

2 - الأنظمة نصف الرئاسية

إن النظام الذي أرساه في فرنسا الإصلاح الدستوري لعام 1961 بإقراره انتخاب رئيس الجمهورية بالاقتراع الشامل ، دون إلغاء الإطار البرلماني ، ليس بالشيء الجديد إطلاقاً . أنظمة برلمانية أخرى مارست أو تمارس هذا الشكل من الانتخاب الرئاسي ، مثلاً ألمانيا وجمهورية النمسا الحالية . عبر هذه التجارب ، يبرز نموذج متميز من العلاقات الحكومة - برلمان ، يمكن تسميته « بالنظام نصف الرئاسي » .

● مفهوم النظام نصف الرئاسي - في الانطباع الأول ، يبدو النظام الرئاسي أقرب إلى النظام البرلماني منه إلى النظام الرئاسي . وبالفعل ، فإننا نجد في هذا النظام العناصر الجوهرية للبرلمانية . السلطة التنفيذية منقسمة بين رئيس دولة ووزارة يرأسها رئيس حكومة . الوزارة هي مسؤولة سياسياً أمام البرلمان ، أي أن هذا الأخير يسوغ له أن يرغم عبر التصويت على حجب الثقة ، رئيس الحكومة على الاستقالة مع مجموع وزرائه . للسلطة التنفيذية الحق في حل البرلمان ، مما يزيد من نفوذها على هذا الأخير .

الفارق الأساسي يتعلق باختيار رئيس الدولة . فعوض أن يكون سلطاناً وراثياً ، أو رئيساً منتخباً من قبل البرلمانين أو عدد قليل من الوجهاء ، يكون هورئيساً منتخباً بالاقتراع الشامل ، كما في الولايات المتحدة : إنها حالة فرنسا والنمسا ، وهذا ما كانت عليه الحالة في جمهورية وعمار تعرف فنلندا منظومة مختلفة بعض الشيء ، أقرب إلى البرلمانية : ينتخب رئيس الجمهورية بالاقتراع غير المباشر من ناخبين رئاسيين معينين خصيصاً لهذا الهدف من قبل المواطنين لكن هؤلاء الناخبين هم منتخبون بالتمثيل النسبي ، ويجتمعون في جمعية لانتخاب الرئيس ، مما يجعل منهم وسطاء حقيقيين .

يتمتع رئيس الجمهورية المنتخب بالاقتراع الشامل ، بصلاحيات قانونية أكبر من صلاحيات رئيس الدولة البرلمانية ، بصورة عامة : في فرنسا ، مثلاً ، يمكنه أن يلجأ إلى الاستفتاء ، فهو ليس بحاجة « لتوقيع » وزير لإقرار حل البرلمان ، يمكنه أن يستخدم بالصورة نفسها إجراءات المادة 16 من الدستور ، الخ . حتى ولو كانت هذه الصلاحيات مهمة ، فهي لا تكوّن أساس السلطات الرئاسية . الفارق الجوهرى يكمن في أن الانتخاب بالاقتراع الشامل يجعل من رئيس الدولة ممثل الشعب ، يقع على قدم المساواة مع البرلمان وفي مركز متفوق بالنسبة لرئيس الوزراء والوزراء .

في النظام البرلماني الكلاسيكي ، رئيس الدولة هو ، إما سلطان وراثي ، وإما رئيس يعينه البرلمانين والوجهاء : والاثنان هما أكثر بعداً من رئيس الوزراء عن السيادة الشعبية ، وهم ، أقل منه ، صفة ممثلي الأمة . فالسلطات التي يخصصها لهم الدستور هي إذن اسمية وتمارسها فعلياً الحكومة . إن ازدواجية السلطة التنفيذية هي ظاهرة أكثر مما هي واقعية فعلية : إن طبيعة رئيس الدولة نفسها تجعل منه رمزاً أكثر مما هو سلطة حكومية . وهذا أكيد بالنسبة لملك ، يمثل مشروعية قديمة ، هي اليوم متجاوزة : لا أحد يؤمن اليوم بأن السلطة تكتسب وراثياً . رؤساء الجمهوريات البرلمانية هم أقل معارضة لمنظومة القيم الديمقراطية : لكن الحكومة ورئيس الوزراء اللذين يعملان مسلحين بثقة البرلمان الذي يمثل مباشرة الأمة ، هما طبيعياً أكثر نفوذاً منه فهما يمارسان إذاً محله السلطات الاسمية التي يمنحها لهم الدستور . دون التوقيع الإلزامي لوزير ، لا يستطيع رئيس

الدولة فعل أي شيء ، وتوقيعه الخاص ليس إلا شكلياً . ينعكس الوضع إذا كان رئيس الجمهورية منتخبا بالاقتراع الشامل وله صفة ممثل الشعب يسوغ له والحالة هذه أن يمارس بنفسه ، فعلياً ، سلطاته الدستورية وأن يصبح الجهاز الأساسي للحكومة . لكنه لا يفعل ذلك دوماً .

● أشكال النظام نصف الرئاسي - إن أمثلة الأنظمة نصف الرئاسية هي نادرة : فرنسا منذ 1962 ، النمسا ، فنلندا ، البرتغال ، إيسلندا ، إيرلندا ، ألمانيا وجمار . مع أن نظامي النمسا وإيسلندا ليسا نصفي رئاسيين إلا في الدستور : عملياً ، لا ينعم الرئيس بأي نفوذ سياسي وهو شبه برئيس دولة برلمانية كلاسيكية (إنه كذلك قانونياً في إيرلندا ، مع أنه منتخِب بالاقتراع الشامل : إذ أنه لا يمكنه اتخاذ أي قرار دون موافقة الحكومة) . في ألمانيا وجمار ، لم يحصل إلا انتخابان رئاسيان بالاقتراع الشامل ، الأول عام 1928 ، والثاني عام 1932 ، وسقط النظام عام 1933 ؛ في فرنسا لم تحصل إلا ثلاثة انتخابات ، عام 1965 ، 1969 و 1974 . وحدها فنلندا عرفت تجربة أطول : لكنها صعبة التفسير ، بفعل خصوصيات الانتخاب الرئاسي والشروط الخاصة للبلد . إذا أضفنا أن شخصية الجنرال ديغول في فرنسا بين 1962 و 1969 ، وشخصية المارشال هندنبورغ (المختلفة تماماً) في ألمانيا من 1928 إلى 1933 غيرتا بعمق سير عمل المؤسسات ، نرى عندها صعوبة إجراء تحليل مقارن للنظام نصف الرئاسي .

نقابله هنا فقط بمختلف أشكال الأنظمة البرلمانية . بداية ، يمكن للنظام نصف الرئاسي أن يتطابق مع برلمانية أغلبية ، أي مع وجود برلمان ذي أغلبية ثابتة ومتجانسة ، ينتمي إليها رئيس الجمهورية ، الذي هو قائدها الأعلى : هذه حالة فرنسا منذ 1962 . يمكن أن يكون النظام نصف الرئاسي عنصراً يوجه نحو برلمانية أغلبية . يساعد انتخاب الرئيس في تكتل الأحزاب في تحالفين كبيرين وفي الدفع نحو لعبة ازدواجية . في الحالة الأولى ، النظام نصف الرئاسي يشتغل على ما يرام : ولكن فقط بفضل التطابق بين التوجه السياسي للرئيس وتوجه أغلبية البرلمان المعبر عنها من خلال رئيس الوزراء والحكومة . لكن يمكن أن يصيبه الشلل في الحالة المعاكسة : إذا كان الرئيس والأغلبية البرلمانية يحملان توجهات سياسية متعارضة ، إلا إذا اقتصر دور الرئيس على مضمون شبه معدوم .

يمكن أن يتطابق النظام نصف الرئاسي مع برلمانية غير أغلبية . في هذه الحالة ، لا يكفي استقرار الرئيس لضمان استقرار الحكومة ، بغياب غالبية برلمانية . يعتقد بعض الفرنسيين إن الرئيس بإمكانه الحفاظ على حكومات ثابتة بتكوينه وزارات وسطيية

(Centristes) ، تستند طوراً إلى اليمين ، وطوراً إلى اليسار ، بلعبة « الأغلبية المتناوبة » ، إذ أن تهديد حل البرلمان يمنع الجمعية الوطنية من قلبها . إن تجربة ألمانيا وجمهورية فنلندا تؤيدان إلى نتائج متعارضة . في الأولى لم يلعب الرئيس سوى دور هش في الأوقات العادية ، لكنه صار نصف دكتاتور في أوقات الأزمة ، مركزاً حكمه على وزارات رئاسية كان حل البرلمان المتكرر هو وسيلتها في البقاء في السلطة ضد البرلمان : ستان قبل هتلر ، كان الرايشتاغ reichstag قد فقد نفوذه . أما في فنلندا ، يلعب الرئيس دوراً على قدر كبير من الأهمية ، على نحو منتظم ، وهو دور يصعب تحديده : ولكن دون التوصل فعلياً إلى إرساء أو إبقاء أغلبية برلمانية ، لأن الحكومات تدوم سنة واحدة ، كمعدل وسطي .

حول الأنظمة البرلمانية بصورة عامة ، انظر : P. Lalumière et A. Demichel الأنظمة البرلمانية الأوروبية 1966 ؛ R. Redslob النظام البرلماني ، باريس ، 1924 ؛ K. Von Beyne, Die Par- G. Mosca, sulla teorica : 1970 ، lamentarischen Regierung systeme in Europa di governo parlamentare ، طبعة ثانية ، ميلانو ، 1925 ؛ Hasbash, Die parlamentarische Kabinett regierung, Stuttgart- Berlin 1919.

النظام البرلماني المولود في انكلترا ، انتقل إلى القارة الأوروبية في القرن التاسع عشر . أرسيت قواعده في فرنسا ، بين 1814 و 1840 ، أي تحت الملكية : انظر . V. Barthélémy ، إدخال النظام البرلماني في فرنسا تحت لويس الثامن عشر وشارل العاشر ، 1904 ؛ P. Bastid ، المؤسسات السياسية البرلمانية الفرنسية (1814 - 1848) ، ص 541 وما يتبع . اعتمده بلجيكا عام 1831 ، وهولندا في نهاية القرن التاسع عشر ، وكذلك الزوج والداينمارك والسويد بين 1900 و 1914 . كانت فرنسا عام 1875 الدولة الأولى في العالم التي أرست جمهورية برلمانية : لقد فعلت ذلك أثر تسوية : قبل الجمهوريون المعتدلون بالبرلمانية بسبب الجمهورية والجمهوريون الملكيون قبلوا بالجمهورية بسبب البرلمانية . رئيس الجمهورية هو هكذا وريث الملك . إن الوظيفة الفخرية لرئيس الدولة والمجردة من السلطات الفعلية ساعدت في الإبقاء على ظاهر ملكي لنظام هو في الحقيقة نظام ديمقراطي . بعد حرب 1914 ، انتشر النظام البرلماني في دول أوروبا الوسطى الجديدة التي أنشأتها معاهدة فرساي . ولم يعمل جيداً إلا في تشيكوسلوفاكيا في الأمكنة الأخرى ، تحول إلى دكتاتوريات . - حول هذه الأنظمة الجديدة وتبعاتها على تطور النظام البرلماني بصورة عامة ، انظر . ج بوردو ، النظام البرلماني في دساتير ما بعد الحرب ، 1932 ؛ Gordon ، مسؤولية رئيس الدولة في الممارسة الدستورية الحديثة ، 1932 ، والدساتير الجديدة لأوروبا ودور رئيس الدولة ، 1932 ؛ E. Mélot ، تطور النظام البرلماني ، 1936 - B. Mirkiné- Guetzévitch شدد على واقعة أن الدساتير الأوروبية الجديدة التي أنشئت بعد 1919 حاولت تقنين وتحديد وتنظيم ممارسات كانت حتى ذلك الحين عرفية ، مع تغييرها باتجاه عقلائي ومنطقي ، وهذا ما أسماه بـ « البرلمانية المقلنة » : B. Mirkiné-Guetzévitch ، دساتير أوروبا الجديدة ، 1928 (مدخل) ، والاتجاهات الجديدة للقانون الدستوري ، طبعة ثانية ، 1936 ؛ النظام

البرلماني في الدساتير الأوروبية لما بعد الحرب ، حوليات المعهد الدولي للقانون العام ، 1931 ، جزء II ، ص 39 .

إن تطور المهام الحكومية بعد حرب 1914 - 1918 ، والصعوبة الجديدة للمسائل المطروحة وخاصة الأزمة الاقتصادية الكبرى للسنوات 30 ، كل ذلك أدى إلى أزمة في الأنظمة البرلمانية في أوروبا : انظر حول هذه الأزمة E. Girand أزمة الديمقراطية وتعزيز السلطة التنفيذية ، 1938 ، R. Capitant . La réforme du parlementarisme. 1934, J. Barthélémy, La crise de la démocratie représentative A. Lawrence, La : 43 ، ص 1930 ، 1930 ، crises des gouvernements représentatifs et parlementaires dans les démocraties moderne, ibid, p.160.

حول الاشتغال الحالي للنظام البرلماني ، انظر : Le régime parlementaire au milieu du xx^e siècle (عدد خاص من المجلة الدولية للتاريخ السياسي والدستوري ، نيسان - حزيران 1954) : F. Glum, Das parlamentarische de Regierungssystem in Deutschland, Grossbritannien und frankreich, 1950 ، وخاصة مؤلفات : A. Demichel, P. Lalumière Von Beyne .

بما يخص الوزارة ، أنظر P.M. Gaudemet ، السلطة التنفيذية في البلدان الغربية ، 1966 ، Rennes 1930؛ Mayoux, De : أطروحة ، Y. Gouet, De l'unité du Cabinet parlementaire la solidarité ministérielle ، باريس ، 1918 ، - حول التوقيع الوزاري ، مقالة J. B. Lafferrière ، في المجلة العامة للإدارة ، 1908 ، ص 396 ؛ حول إصدار القوانين ، انظر : J. B. Vlachos و Hertzog ، الإصدار ، التوقيع ونشر النصوص التشريعية في القانون المقارن ، 1961 (معهد القانون المقارن في جامعة باريس) .

عن الحل ، انظر : Fournier, Aspects et développements, modernes du droit de dissolution ، أطروحة ، باريس ، 1934 ؛ Alexandrakis, De l'exercice du droit de dissolution par l'exécutif 1937 ؛ Ferrier, Le droit de dissolution en France. 1937 ؛ أطروحة ، حل المجالس البرلمانية ، أطروحة ، تولون ، 1982 ، Taron ؛ حل المجالس البرلمانية خاصة في بلجيكا ، أطروحة ، باريس ، 1911 ؛ Canac, Le droit de dissolution de la Cham- bre des Députés, Étude historique du droit ؛ أطروحة ، باريس ، 1937 ؛ Bergougnon, Étude historique du droit de dissolution sous la Restauration ، باريس ، 1909 .

إن النظام الرئاسي الكلاسيكي لم يكن موضوع دراسات بهذه المنهجية ، لأنه لم يعمل إلا في ديمقراطية غربية واحدة : الولايات المتحدة . حول إدخال هذا النظام في الولايات المتحدة ، انظر B. Gilson ، اكتشاف النظام الرئاسي ، 1968 - حول سير عمل هذا النظام انظر الجيولوجيا المتعلقة بالولايات المتحدة في هذا المؤلف ، ومقالة جورج فديل / Vedel / في المجلة الفرنسية للعلوم السياسية ، 1958 ، ص 757 - حول النظام نصف الرئاسي ، انظر م . دوفرجيه ، Echec au roi ، 1978 ؛ الملكية الجمهورية ، 1974 والجمهورية الرابعة والنظام الرئاسي ، 1961 - حول « الرئاسية » انظر مقالة G. Conac ، في متفرقات بورديو ، 1976 ، وأطروحة R. Moulin ، الرئاسية وتصنيف الأنظمة السياسية ، 1978 .

نظام المجالس . - بنظر القانونيين القدماء ، كان هناك ثلاثة أنماط ، وليس غمطان ، من الديمقراطيات الغربية : النظام البرلماني ، النظام الرئاسي ونظام المجالس . في هذا الأخير توكل الحكومة إلى لجنة منتخبة في البرلمان وتعمل باسمه . هكذا فالحكومة ليست سوى « موظف » عند البرلمان ولا تنعم بأية استقلالية . ولكن يجري الخلط إجمالاً بين منظومتين مختلفتين تحت اسم نظام المجالس : النظام الاتفاقي والنظام الإداري .

● النظام الاتفاقي . - تؤخذ هذه التسمية من الاتفاق الفرنسي (Convention) 1792 - 1795 . يتميز هذا النظام بإمكانية عزل اللجنة الحكومية من البرلمان في أي وقت . إن البرلمان يركز في يديه كل السلطات . وبما أن في عهد الثورة كان البرلمان ثنائي المجلس ، فالانحياز في فرنسا هو للخلط بين « نظام المجالس » ومنظومة الغرفة الواحدة ، المختلفة جداً . تُستخدم العبارة للتقليل من اعتبار النظام الأحادي المجلسي ، إذ أن لعبارة « نظام المجلس » سمة منقصة ، حيث تتماثل مع الرعب والمحكمة الثورية والمفصلة ، الخ . وإذن يتم الدفاع عن مجلس الشيوخ .
عملياً ، لم يعمل هذا النظام إلا في فترات ثورية ، حيث كانت اللجنة الحكومية تهيمن في الواقع على المجلس وتمارس دكتاتورية فعلية . ساد هذا الوضع في عهد الاتفاق اليقوي ، وأقل من ذلك في عهد الاتفاق الترميدوري .

● النظام الإداري / directorial / - لا تعني هذه التسمية النظام المسمى «Directoires» (أي حكومة المديرين) الذي عمل في فرنسا من 1795 إلى 1799 ، بل النظام الحالي في سويسرا . مجلسا البرلمان ، مجتمعين ، ينتخبان لأربع سنوات ، بالأغلبية المطلقة ، « مجلساً فدرالياً » في 7 أعضاء يمارس بكتليه السلطة الحكومية . يمكن أن يجنب البرلمان الثقة عن المجلس الفدرالي ، بتصويت أثير استجواب ، كما في النظام البرلماني . ولكن ، بخلاف وزارة برلمانية ، المجلس الفدرالي لا يستقيل : بل يكفي فقط بتوجيه سياسته بالاتجاه الذي يريده البرلمان . نظرياً ، ليس له سياسة خاصة . إذن : فهو ليس حقيقة إلا منفذاً .

عملياً ، يتمتع المجلس الفدرالي بسلطات كبيرة في الدولة . فإن استقرار أعضائه (بعضهم يقعون في ولايتهم خلال أكثر من 25 سنة) يوفر لهم معرفة متعمقة بالشؤون [الإدارية والسياسية ...] ونفوداً كبيراً على المجالس . فكل من يبقى طويلاً من منصبه ، يمكنه التوصل إلى متابعة أهدافه ، باتخاذ طريقاً متعرجاً ، تبعاً لتصويت المجلس .

حول نظام المجلس ، انظر P. Bastid ، حكومة المجلس ، 1956 ، والبيبلوغرافيا عن

سويسرا .

III - الرقابة القضائية للحكام

إن وجود محاكم مستقلة بوجه الحكام - بالمعنى الواسع للكلمة ، أي الذين يتخذون القرارات السياسية ، مما يشمل في آن الحكومة بحصر المعنى والبرلمان - ، محاكم تستطيع ممارسة الرقابة عليهم ، هو الطابع الثاني لبدا فصل السلطات . إنه يتجاوز حقل المؤسسات السياسية . الأهداف الأولى للمحاكم هي تنظيم الخلافات القانونية بين الأفراد (محاكم مدنية ، تجارية ، الخ) ومعاينة المخالفات للقوانين الجزائية (محاكم

جزائية) . إن نشاطها في هذه الحقول له نتائج سياسية : ضمانات المعاقبة الجزائية تتعلق بالحرية ، وعدم انحياز محاكم القانون الخاص يتعلق بالمساواة ولكن للمحاكم أيضاً هدفاً آخر ، يلامس أكثر مباشرة ممارسة السلطة السياسية : إنها تراقب تصرفات الحكام ضمن حدود القانون ، أي عبر تطبيق مبدأ الشرعية .

إن مبدأ الشرعية هو عنصر جوهري من عناصر الديمقراطية الليبرالية . كأن فقهاء القانون القدماء يقولون إن هذه الأخيرة تكوّن « دولة القانون » ، أي دولة تتماثل مع القواعد الحقوقية المعمول بها ، بالتعارض مع التعسف الذي يسود في الأنظمة التسلطية . غير أن تطبيق مبدأ الشرعية هو على درجات مختلفة من الصرامة تبعاً للأنظمة الديمقراطية لأن استقلال المحاكم يختلف لدى كل منها . يوجد فارق كبير على هذا الصعيد مع العنصر الأول لفصل السلطات ، الذي درسناه في القسم السابق . إن وجود برلمان مستقل يميّز الديمقراطية الليبرالية إذا لم يكن هذا العنصر موجوداً ، تنتفي صفة الديمقراطية الليبرالية وعلى العكس ، إن وجود محاكم مستقلة لا يتطابق بالضبط مع الديمقراطية الليبرالية . يوجد محاكم مستقلة في الأنظمة غير الليبرالية : مثلاً ، في الملكيات الأوروبية للنظام القديم . في بعض الديمقراطيات الليبرالية ، على العكس ، مثلاً في فرنسا ، استقلالية القضاة هي محدودة .

1 - استقلالية القضاء

يجب أولاً تحديد مفهوم القضاء - أو « المحاكم » - قبل تحليل الوسائل التي تسمح بضمان استقلالها .

مفهوم القضاء

يتخذ الحكام (برلمان وحكومة) القرارات التي تنظم وتوجه الأمة . هذه القرارات تنشئ قواعد حقوقية تطبق على المواطنين وهي تتخذ أشكالاً نصوص قانونية لها قوة إلزامية : دستور ، قوانين (بعضها مجمّع في مدونات : القانون المدني ، القانون الجزائي ، الخ) ، مراسيم ، أنظمة ، قرارات ، قرارات فردية . المحاكم هي أجهزة للدولة تضمن تطبيق القواعد الحقوقية التي أنشأها الحكام : هذه هي السلطة القضائية .

1 - السلطة القضائية

السلطة القضائية هي ، أولاً ، وحسب اشتقاقها بالذات ، قول الحق («Jurisdiction») . جميع المواطنين يمكنهم رفع قضاياهم أمام المحاكم بهدف توضيح معنى القواعد القانونية المعمول بها . ولأعضاء القضاء - القضاة - سلطة تفسير النصوص

القانونية بتحديدهم معناها الرسمي . يشكل مجموع أحكامها الاجتهاد ، الذي يوضح ويكمل النصوص .

● سلطة التفسير - عملياً ، تتعدى سلطة التفسير بكثير التفسير بحصر المعنى . أولاً ، لأن كثيراً من النصوص هي مبهمة أو غامضة ، ولها عدة معانٍ ممكنة . والقضاة ، باختيارهم إحداها ، ينشئون القانون ويطبّقونه في آن . ثم إن النصوص لا تنظم كل شيء : إنها تنطوي على كثير من النواقص ، ولا تستبق كل المسائل . والحال أن القضاة يجب دوماً أن « يقولوا القانون » عندما ترفع أمامهم الدعوى : فلا يمكنهم التهرب خلف صمت النصوص ورفض الحكم . إذاً ، عند صمت النصوص ، ينبغي أن يجد القضاة بأنفسهم الحل القانوني ، متركزين على التقاليد وعلى الأعمال التحضيرية للنصوص وخاصة على المبادئ القانونية العامة . يساهم اجتهادهم هكذا في خلق القانون ، أي في اتخاذ القرارات : إنه ليس تفسيراً فحسب .

إن سلطة (أو صلاحية) قول القانون لا تتعلق فقط بالقواعد القانونية التي يضعها الحكام ، ولكن أيضاً بتلك التي يضعها المواطنون بينهم عبر الاتفاقات . إن العقود والاتفاقات التي يعقدها الأفراد بينهم ، وطبقاً للأشكال القانونية المفروضة ، لها قيمة قانونية بالنسبة للذين وضعوها : يمكنهم أن يطلبوا من المحاكم تفسيرها وتطبيقها . إن العلاقات بين القانون الذي تعده الدولة لكي يطبق على الجميع والقانون الذي تعده الاتفاقات المعقودة بين بعض المواطنين ليطبّق بينهم فقط ، إن هذه العلاقات يحددها تمييز أساسي بين القواعد القانونية التي يضعها الحكام : « أحكام الانتظام العام » والأحكام الأخرى . تفرض أحكام الانتظام العام على الجميع ولا أحد يستطيع خرقها بأحكام اتفاق خاصة . الأحكام الأخرى للقوانين ، المراسيم ، الأنظمة ، الخ ، لها فقط صفة مكتملة : فهي تُطبّق طالما أن المواطنين لم ينشئوا بينهم أحكاماً اتفاقية .

سلطة القرار التنفيذي - إن السلطة القضائية لا تقتصر فقط على « قول القانون » بل تتعداه إلى استخلاص تبعات القانون الصادر ، أي تطبيقه . تحدد المحاكم واجبات الأشخاص الذين ينطبق القانون عليهم ، وتعطي أوامرهم لتنفيذ هذه الواجبات : إن أحكامها هي « تنفيذية » . وأمر التنفيذ لا ينطبق فقط على المواطنين والأشخاص الخاصين : إنه ينطبق أيضاً على السلطات العامة ، أيأ تكن هذه السلطات . رئيس الدولة ، رئيس الحكومة ، والوزراء هم ملزمون بتطبيق القرارات القضائية ؛ ينبغي حتى على البرلمان أن يخضع إذا أعلنت المحاكم عدم دستورية القانون الذي اقترعه . أوامر التنفيذ هذه يمكن أن تتعلق فقط بأعمال قانونية (إلغاء قانون ، إلغاء مرسوم ، تعيين

موظفين ، الخ) . لكنها تتعلق في الأعم الأغلب بأعمال مادية ، أكان الأمر يتعلق بدفع تعويضات أو أمر بتنفيذ حكم جزائي .

● قوة القضية المقضية - إن للقرارات النهائية التي يتخذها القضاء « قوة القضية المقضية » ، أي أنه لا يمكن الرجوع عنها . لا المواطنون ولا الحكام يستطيعون إقامة دعوى جديدة حول المسألة التي حكم بها القضاء . على الجميع أن يخضعوا للقرار الذي اتخذوه ، والذي ينعم بالحقيقة الشرعية يوجد فقط بعض حالات التخفيف : حق العفو لرئيس الدولة ، إمكانيات تخفيف العقوبات : لكنها لا تغير الحكم بما هو يؤكد مسؤولية المتهم الجزائية . إن إنشاء الحكام لنص قانوني جديد ، يحل محل القديم الذي لا يعجبهم تفسير المحاكم له ، لا يصح إلا للمستقبل (إنه مبدأ عدم رجعية القوانين الجوهري) : في أي حال ، إنشاء هذا النص لا يصيب الحكم الذي يحدد دوماً تفسير النص القديم . وحده « التماس إعادة النظر » يسمح بإعادة النظر بالقضية المقضية : إنه نادر جداً .

2 - الفئات القضائية المختلفة

لكي نفهم على نحو جيد مختلف فئات القضاء ، يجب التمييز أولاً بين مختلف فئات النشاطات القضائية : هذه الأخيرة هي ، حسب البلدان ، إما موكلة لمحاكم متمايزة ، إما لذات الجهة القضائية .

● النشاطات القضائية المختلفة - يجب تصنيفها حسب طبيعة الدعوى . عادة ، يتخذ عمل القضاء شكل دعوى يتواجه فيها فريقان : الأول (المسمى المدعي) ، الذي يرفع الدعوى ، والثاني (المسمى المدعى عليه) الذي يقاوم هذا الادعاء . ولكن ، في بعض الدعاوى ، تكون الدولة أحد الفريقين .

الفئة الأولى من النشاطات القضائية تتعلق بالدعاوى بين الأشخاص الخصوصيين - أفراد أو أشخاص معنويين (جمعيات ، شركات تجارية ، الخ) - التي يطلب فيها هؤلاء من الدولة تفسير وتطبيق القواعد الحقوقية التي أنشأتها الدولة أو تفسير وتطبيق القواعد الحقوقية التي أنشأوها بينهم عبر الاتفاقات . إنه مفهوم القانون الخاص . ففي دعوى بين أشخاص خصوصيين يجب التمييز في بعض البلدان (مثلاً في فرنسا) لأنها تخضع لجهات قضائية مختلفة : 1 - الدعاوى المدنية (طلاق ، بنوة ، ملكية ، عقود مدنية ، الخ) ؛ 2 - الدعاوى التجارية ، المتعلقة بالأشخاص الذين يبيعون ويشتررون الممتلكات والخدمات ؛ 3 - دعاوى العمل المتعلقة بالعلاقات بين أرباب العمل والعمال .

فئة ثانية من النشاطات القضائية تتعلق بالدعاوى الجزائية ، أي بالقانون الجزائي . وموضوعها هو معاقبة الذين يرتكبون مخالفات للقوانين الجزائية (جرائم ، جنح ، مخالفات) ، وذلك بتنفيذ عقوبات جزائية . وهي ليست دعاوى بين أشخاص خصوصيين ولكن بين مواطن (الأشخاص المعنويون لا يتبعون للقانون الجزائي لأن المسؤولية الجماعية تتناقض مع المبادئ الليبرالية) والدولة المكلفة تطبيق القوانين والمثلة « بالنيابة العامة » . غير أن الأفراد الذين هم ضحايا مخالفة جزائية يمكنهم تحريك العمل الجزائي العام ضد مرتكبي هذه المخالفات بصفتهم « خصماً يطالب بالحقوق المدنية » / Partie civile / ، مما يرغم النيابة العامة على الملاحقة . غير أن النيابة العامة يمكنها الملاحقة عفويةاً .

فئة ثالثة من النشاطات القضائية تتعلق بالدعاوى بين الأشخاص الخصوصيين (أفراد وأشخاص معنويين) والدولة ، حول موضوع شرعية أعمال السلطات العامة أو الأضرار غير المبررة التي تلحق بالمواطنين . هذه الفئة هي مهمة جداً على مستوى المؤسسات السياسية . إن رقابة شرعية الأعمال التي يقوم بها الحكام هي عنصر أساسي من الديمقراطية الليبرالية . بين جميع النشاطات القضائية ، وحدها ، هذه الرقابة ، سوف ندرسها في هذا الكتاب على نحو مفصل . رقابة دستورية القوانين تدخل أيضاً ضمن هذه الفئة . غير أنها ، غالباً ، تُنظم بصورة مختلفة جداً عن رقابة شرعية أعمال الحكومة والإدارة في كثير من الديمقراطيات الغربية لا تخضع هذه الرقابة لأي تنظيم .

وحدة وتعددية القضاء - في البلدان الأنكلوسكسونية ، توكل هذه النشاطات القضائية المختلفة للجهة القضائية ذاتها ، التي تحكم في آن في القانون الخاص (مدني ، تجاري ، اجتماعي) ، والقانون الجزائي والقانون العام (إداري ودستوري) . غير أن المحاكم تتألف عادة على نحو خاص في الدعاوى الجزائية المهمة (دعاوى جنائية) . اعتمدت الديمقراطيات الغربية بصورة عامة في هذا الحقل مؤسسة هيئة المحلفين : يدير النقاشات قاض ، لكن الحكم يصدر عن مواطنين عاديين يُختارون بالقرعة لهذا الهدف : إنها « هيئة المحلفين الذين يقررون وحدهم أو مع القضاة . في انكلترا ، القضاء هو موحد ومركزي جداً . في الولايات المتحدة ، على العكس ، هو لا مركزي ، ومن ناحية ثانية ، تفرض المنظومة الفدرالية تمييزاً بين القضاء الفدرالي وقضاء الولايات التي تطبق القانون الخاص للولاية المعنية .

في فرنسا ، على العكس ، توكل النشاطات القضائية المختلفة لمحاكم مختلفة هناك أولاً فصل أساسي بين محاكم القضاء العدلي والمحاكم الإدارية . الأولى ، تحكم في

دعاوى القانون الخاص (مدني ، تجاري ، اجتماعي) والدعاوى الجزائية (قانون جزائي) : وهي تتبع لسلطة محكمة التمييز . المحاكم الثانية تحكم في دعاوى القانون العام ، المتعلقة بالعلاقات بين الأفراد والدولة : وهي تشمل المحاكم الإدارية المحلية ومجلس الشورى الذي تخضع لسلطته . هاتان الدرجتان في المحاكم هما متساويتان . مجلس الشورى لا يخضع لاجتهاد محكمة التمييز ، ومحكمة التمييز لا تخضع لاجتهاد مجلس الشورى : عند حصول نزاع لجهة الاجتهاد ، تُحسم المسألة على يد محكمة الخلافات التي تتضمن عدداً متساوياً من مستشاري محكمة التمييز ومستشاري مجلس الشورى .

في داخل محاكم القضاء العدلي يوجد فصل آخر بين الجهات القضائية . هناك من ناحية المحاكم العدلية بحصر المعنى ، المكونة من قضاة السلك التي تشمل القضاء المدني والقضاء الجزائي (تتألف من القضاة ذاتهم ولكن مع تقسيم في العمل وإضافة هيئة محلفين في الدعاوى الجنائية ، كما في المنظومات الأنكلوسكسونية) . هذه المحاكم العدلية بحصر المعنى لها صلاحية حق عام في مادة القانون الخاص : أي أنها تحكم في جميع المسائل التي لم يمنح فيها القانون الصلاحية لقضاء آخر ولكن يوجد قضاء استثنائي ، بالمقابل ، يمنحه القانون صلاحيات خاصة : المحاكم التجارية ، مجالس العمل (التي تحكم في النزاعات بين أرباب العمل والإجراء) ، الخ : وهي منظمة على نحو جماعي ومهني إلى حد كبير .

وسائل استقلالية القضاء

يعتقد غالباً أن وحدة القضاء هي وسيلة لضمان استقلاله إزاء الحكام ، وأن التعددية تضعف ، على العكس ، هذه الاستقلالية بإضعاف اعتبار المحاكم . هذا الرأي ليس خاطئاً بكليته ، بالتأكيد ، كما يرينا ذلك النموذج البريطاني . كثير من العناصر الأخرى تؤخذ بعين الاعتبار ، وهي في غالبيتها أكثر أهمية . إنها تتعلق أساساً بتعيين ووضعية القضاة .

٦ - القضاة التمثيليون

يجب أن نضع جانباً حالة القضاة الذين يحملون إلى هذا الحد أو ذاك صفة ممثلي المتقاضين : المحلفون ، القضاة المنتخبون والقضاة التقاييون .

● المحلفون - المحلفون هم مواطنون ينتخبون بالقرعة - هيئة المحلفين - يمارسون وظائف قضائية مؤقتاً ، في دعوى معينة . الاختيار بالقرعة هو طريقة قديمة ديمقراطية استخدمتها الجمهوريات اليونانية . فهو يضمن استقلالية كاملة إزاء الحكام . غير أنه

أحياناً ، يكون الاختيار بالقرعة محدوداً : في فرنسا ، لائحة المختارين بالقرعة تحددها لجنة من القضاة والوجهاء المحليين (مستشارون عامون ورؤساء بلديات) الذين يضمون لهيئات المحلفين تكويناً محافظاً إلى حد كبير . بصورة عامة المحلفون لا يحكمون وحدهم بل بالاشتراك مع قضاة اختصاصيين . في أغلب الأحيان ، هؤلاء الآخرون (قاض منفرد ، أو رئيس ومساعدون) يديرون المناقشات ، حيث يتدخل المحلفون فقط لطرح الأسئلة . غير أن الحكم على توفر المسؤولية الجرمية تنطق به عادة هيئة المحلفين وحدها ، في جلسة يغيب عنها القضاة ، ثم يتدخل هؤلاء في تحديد العقوبة . في فرنسا ، لم تعد تُطبق هذه القاعدة والقضاة يجلسون مع هيئة المحلفين ، مما يضعف كثيراً من تأثيرها : هذا القانون ، الذي أنشأته حكومة فيشي عام 1941 ، لا يتلاءم مع المبادئ الليبرالية ، إنه ينزع إلى مفاومة العقاب .

هيئة المحلفين هي مؤسسة معمة تقريباً في الديمقراطيات الغربية للحكم في الجرائم . في بعض البلدان ، تمتد المؤسسة إلى خارج هذا الحقل الأساسي . في انكلترا ، تتدخل هيئة المحلفين في مرحلة الاتهام في القضايا الجنائية ، وليس فقط عند الحكم ، لتقرير ما إذا كان يجب الملاحقة . في الولايات المتحدة ، نجد تقريباً المنظومة ذاتها . لكن هيئة المحلفين تلعب دوراً أكبر ، يمتد إلى جميع نماذج الدعاوى : يمكن أن يطلب مواطن بأن تحكم القضية هيئة محلفين ، ما أن تتجاوز مصلحة النزاع 20 دولاراً . وبما أن دور هيئة المحلفين يضمنه التعديل السابع للدستور فإنه لا يمكن تضيق ازدياده إلا بطرائق غير مباشرة .

● القضاة المنتخبون - يمكن تطور انتخاب قسم من القضاة على الأقل بالاقتراع الشامل من قبل كل المواطنين ، تماماً مثل النواب أو المستشارين البلديين . إنهم يمارسون وظائفهم دوماً وليس مؤقتاً مثل هيئة المحلفين . لكنهم لا يتلقون من المواطنين إلا تفويضاً محدوداً : يجب أن يخضعوا لانتخابات جديدة دورية ، يمكن أن تؤدي إلى حرمانهم من وظائفهم (كقضاة) . إن منظومة القضاة المنتخبين هي منتشرة جداً في الولايات المتحدة ، ليس على المستوى الفدرالي بل على مستوى الولايات . منذ انتخاب جاكسون رئيساً في عام 1828 ، اعتمدت أربعون ولاية من ولايات الأمم المتحدة منظومة انتخاب قضاة الولاية بالاقتراع الشامل . وحتى أنه أحياناً ، يمكن أن يعزل الناخبون القضاة عبر نوع من الاستفتاء (recall) .

لم تعط منظومة القضاة المنتخبين نتائج حسنة . أولاً هي لا تعطي أية ضمانات في الكفاءة القانونية . ثم إنه ، لمواجهة الانتخابات ، اضطر المرشحون للوصائف القضائية أن يرتبطوا بالأحزاب السياسية ، مما لا يوفر ضمانات عدم الانحياز في القرن التاسع عشر

وفي بداية العشرين ، اتخذت غالباً الأحزاب الأميركية شكل « ماكينات » يديرها سياسة عديمو الاستقامة ، يحاولون القبض على زمام الأمور وتوفير الحصانة مما يسمح لهم بكسب صفقات مالية مربحة ، عبر انتخاب القاضي ورئيس الشرطة والإداريين المحليين في آن معاً أتاحت عدة إجراءات تصحيح هذه التجاوزات جزئياً : إطالة مدة تفويض القضاة ، الموافقة المسبقة على المرشحين من قِبَل جمعية قانونيي الدولة ، استبدال الانتخاب بإقرار تعيين أجرته الحكومة ، الخ . الآن ، عدم الكفاءة ، عدم الاستقامة ، وتبعية السياسة لا توجد إلا في عدد قليل من الدولة والوظائف القضائية الثانوية .

● القضاة النقابيون - القضاة - النقابيون - هم قضاة مكلفون بحل النزاعات المتعلقة ببعض المهن ، وهم يعينون من قبل أعضاء المهنة ، إنه انتخاب نقابي ، مختلف تماماً من حيث طبيعته عن الانتخاب بالاقتراع الشامل . لا تُطبق هذه المنظومة إلا في القضاء المتخصص (والمتعلق ببعض المهن) . يمكن تقريب هذه المحاكم التعاونية من الغرف الاقتصادية التي درسناها سالفاً .

على سبيل المثال ، نذكر مجالس العمل ومحاكم التجارة الفرنسية تحكم الأولى بين الموظفين والإجراء . يتم انتخاب القضاة بالاقتراع المباشر ، من قِبَل جميع أعضاء فئة معينة (أرباب عمل ، موظفون ، عمال) في داخل كل شعبة مهنية متخصصة علاوة على ذلك ، للمحكمة صفة تحكيمية إذ أنها تتألف من عدد متساوٍ من ممثلي أرباب العمل وموظفي الفئة المعنية . في المحاكم التجارية التي تحكم في النزاعات التجارية ، يتم الانتخاب النقابي بالاقتراع غير المباشر . ينتخب القضاة جسم انتخابي مؤلف من : 1 - « مندوبين فئويين » ، هم أنفسهم منتخبون من التجار ويمثلي الشركات التجارية ، 2 - أعضاء غرف التجارة المنتخبين على النحو نفسه ، 3 - قضاة وقضاة المحاكم التجارية القدامى .

2 - قضاة السلك -

في غالبية الديمقراطيات الغربية ، تتألف المحاكم أساساً من قضاة سلك تعيينهم الحكومات ، وهم موظفون لدى الدولة . يمكن ضمان استقلاليتهم بعدة وسائل تقنية ، يؤلف مجموعها وضعية خاصة ، مختلفة عن وضعية الموظفين العاديين .

● ضمانات التعيين - يمكن تصور عدة منظومات تعيين للقضاة تضمن في آن كفاءتهم التقنية واستقلالهم إزاء الحكومة التي تعينهم . في فرنسا ، تُطبق منظومة التعيين بالمباراة : يصف المرشحون تبعاً لنتائج الامتحانات ، ولا يسع الحكومة أن تعينهم إلا

طبقاً لترتيب لائحة التصنيف . يكفي إذن أن يكون الإشراف على المباراة قد تم على أيدي فاحصين مستقلين (جامعيين ، قانونيين ، اختصاصيين ، قضاة ، الخ) كي يضمن التعيين استقلالية كبرى في البداية . الطريقة نفسها تضمن استقلالية تعيين أساتذة الجامعة .

تطبق انكلترا والولايات المتحدة (بالنسبة للقضاة الفدراليين) منظومة مختلفة : التعيين المرتكز على الشهادات ، والتجارب والمراكز . تعين الحكومة القضاة من بين القانونيين الاختصاصيين الذين يحوزون على شهرة وعلى تجربة معينة . هؤلاء القضاة الاختصاصيون هم حصرياً متهنون للقانون في انكلترا حيث التدريس الجامعي للمحقوق ليس منتشرأ جداً . في الولايات المتحدة ، حيث الثقافة الجامعية تلعب دوراً كبيراً ، على العكس ، بعض القضاة من المصاف العالي يُختارون من بين أساتذة الحقوق في الجامعات الكبرى .

● ضمانات عدم قابلية العزل - أقرت غالبية الديمقراطيات الغربية قاعدة عدم عزل القضاة . وهي تعني أنه لا يمكن عزل القاضي ، ولا إنزال رتبته ولا نقله إلى مركز مساوٍ أو مركز أعلى ، دون موافقته أو موافقة القضاة الآخرين . سوف يحتفظ إذاً بمهامه كقاضٍ طالما يرغب في الاحتفاظ بها ، ما خلا حالة الأخطاء المهنية الفادحة ، والتي لا ترجع صلاحية تقديرها للحكومة - التي يمكن أن تكون انحيازية - بل للقضاة أنفسهم . هذه الضمانة المطلقة للوظيفة ، إذا صحَّ التعبير هذه الطمأننة بأن لا شيء ولا أحد يستطيع إرغام قاضٍ على ترك مركزه ، تُشكل ضمانات فعالة جداً (تستخدم نفس الطريقة بالنسبة لأساتذة الجامعة) . وتظهر التجارب بأن عدم قابلية العزل هي غير كافية إن لم ترافقها ضمانات ترقية .

● ضمانات الترقية - إن مثال الجهاز القضائي الفرنسي في المحاكم العدلية يلقي إضاءة واسعة ، على هذا الصعيد يفيد هذا الجهاز من تعيين بالمباراة غير انحيازي ومن ضمانات عدم قابلية عزل ضلبي جداً . مع هذا ، فإن الجهاز القضائي ليس مستقلاً تماماً عن الحكومة ، لأنه تملك وسيلة ضغط هائلة : الترقية . بالطبع ، هناك قواعد أقدمية تحد من السلطة الاستثنائية للحكومة . لا يمكن لهذه الأخيرة أن ترقّي قاضي إلى مركز أعلى إلا بعد فترة زمنية من الخدمة حد أدنى في مركزه الحالي . ومن ناحية ثانية، يحق لكل قاضٍ بترقية بعد فترة زمنية في الخدمة حد أقصى . مع هذا ، فإن هاتين القاعدتين تتركبان هامشاً كبيراً من الحرية . إن القاضي الشاب الذي نجح في المباراة لا يمكن عزله ولا نقل مركزه ، والأقدمية كفيلة بترقيته في جميع الأحوال بيد أن وتيرة ونقطة الوصول لهذه الترقية

يمكن أن تكونا متباينتين جداً . والحال ، أن تقليداً راسخاً يقول بأن الرضوخ للنظام يضمن مستقبلاً لامعاً .

يمكن تصحيح هذه التجاوزات بطريقتين رئيسيتين ، كما يمكن الجمع بينهما . الأولى ، أن توكل مهمة ترقية القضاة للجسم القضائي نفسه . مثلاً ، إلى ممثلين منتخين من القضاة أنفسهم ، يشكلون مجلساً أعلى للقضاء تستخدم في فرنسا طريقة كهذه بالنسبة لأساتذة الجامعة ، وتضمن لهم ، مع ضمانات التعيين وعدم قابلية العزل ، استقلالاً شبه كامل . ولقد تحقق تقدم كبير في هذا الاتجاه بما يخص القضاة في الدستور الفرنسي لعام 1946 ، لكن دستور عام 1958 رجع جزئياً إلى الوراء .

الطريقة الثانية هي في الحد من درجات ونتائج الترقية ، بحيث أنه يوجد قليل من الفوارق في المراكز إنما تطبق في مجلس الشورى الفرنسي حيث يعطي نتائج حسنة جداً يشكل أعضاء المجلس ، جسماً واحداً ، لا يغير التقدم في داخله في المراكز جوهرياً . لهذا السبب أعضاء المجلس هم أكثر استقلالية من القضاة العدليين . تطبق المنظومة نفسها في انكلترا بشكل شبه كامل : يشكل الجهاز القضائي جسماً قليل العدد ، مركز في لندن ، مع قليل من التراتبية الداخلية وقليل من الترقية . إن استقلاله كامل ، يعطيه صفة « سلطة » قضائية حقيقية ، بوجه السلطة التشريعية والسلطة التنفيذية .

R. Carré de Malberg, Contribution à la théorie : انظر : حول مفهوم السلطة القضائية ،

R. Bonnard, Le contrôle juridiction- générale de l'Etat, 1920' جزء I ، ص 691 - 816 ؛ nel de l'administration 1934 والبيبلوغرافيا في هذا المؤلف حول فصل السلطات .

R. David, Grands systèmes de droit : انظر : مما يخص التنظيم المقارن للأجهزة القضائية ،

contemporains 1964 . - عن الأجهزة القضائية الفرنسية ، انظر : P. Cornu و J. Foyer ، أصول

المحاكم المدنية ، 1957 ؛ R. Vouin و J. Léauté ، Droit pénal et procédure pénale ،

Rousselet ، تاريخ هيئة القضاء ، 1957 . - حول المسائل التي يطرحها تنظيم هيئة القضاء ، انظر :

Casamayor ، القضاء ، 1956 والمنشورات الأخرى لهذا المؤلف . - حول الأجهزة القضائية

الإدارية ، انظر : R. Drago و J.M. Auby ، Traité de contentieux administratif ، مجلدان ،

1975 ، جزء I ؛ ومؤلفات جورج فوديل ، القانون الإداري ، الطبعة السابعة ، 1976 و J.

Rivero ، القانون الإداري ، الطبعة الثامنة ، 1977 . - حول تنظيم الأجهزة القضائية البريطانية ،

انظر : R. David ، القانون الانكليزي ، 1965 (سلسلة «Que sais-je») ، R.M. Jackson ،

P. Archer ، The machinery of justice in England ، طبعة رابعة ، كمبردج ، 1964 و

Queen's Court ، طبعة ثانية ، لندن ، 1963 . - حول تنظيم الأجهزة القضائية في الولايات

المتحدة ، انظر S. Tunc و A. ، Le système constitutionnel des Etats- Unis d'Amérique ،

2 - رقابة القضاء على الحكام

في الديمقراطيات الليبرالية ، يؤمن القضاء رقابة على الحكام عبر مبدأ أساسي : مبدأ الشرعية . وهو يُطبَّق في كل مكان ، بما هو يفترض تبعية القرارات التي تتخذها الحكومة والسلطات الإدارية (موظفو الحكومة ، سلطات محلية) للقوانين . وعلى العكس ، فهو لا يطبَّق إلا في بعض الدول الليبرالية بما هو يفترض تبعية القانون للدستور .

رقابة شرعية الأعمال الحكومية والإدارية

إن مبدأ الشرعية يستتبع تراتبية بين الأحكام القانونية (قوانين ، مراسيم ، قرارات ، الخ) ، ويجب أن تمثل الأعمال مع الدرجات الدنيا للأعمال من الدرجات العليا . وتكمن رقابة الشرعية في ملاحظة هذا الامتثال أو غيابيه ، وفي استخلاص تبعاته .

1 - مبدأ الشرعية

تراتبية الضوابط - يعني مبدأ الشرعية أولاً أن جميع المراسيم الحكومية والإدارية تتبع القوانين (وهذا هو المعنى الحرفي لكلمة « شرعية ») . لكنه يعني أيضاً أنه يوجد تراتبية بين المراسيم الحكومية والإدارية .

● تبعية المراسيم الحكومية والإدارية للقوانين - لقد كان مفهوم القانون موضوع مجادلة كلاسيكية بين القانونيين في بداية القرن الحالي . فالتحديد المادي ، بطبيعة العمل ، يتعارض مع التحديد الشكلي ، بالجهاز الذي يقوم بالعمل . حددت « مدرسة بوردو » - ليون دوزي ، روجيه بونار ، غاستون جيز - تصنيفاً مادياً دقيقاً للمراسيم القانونية ، انطلاقاً من درجة عموميتها . كانت تميز بين ثلاث فئات من المراسيم : 1 - المراسيم القواعد ، التي تضع قواعد حقوقية عامة تُطبَّق على مجموع الأشخاص ، محددين على نحو مجرد ، 2 - المراسيم الوضع ، التي تُطبَّق على شخص معين وضعية محدّدة المراسيم شخص معين وضعية محدّدة في المراسيم - القواعد (الأمثلة الكلاسيكية هي تعيين موظف أو إقرار ضريبة لمكّلف معين) ، 3 - المراسيم الذاتية التي تنشئ وضعيات

خاصة ببعض الأشخاص : العقود مثلاً . بالنسبة لمدرسة بوردو ، كانت تعتبر قوانين المراسيم القانونية التي تضع قواعد حقوقية عامة ، أي « مراسيم - قواعد » .

هذا التصنيف يلعب دوراً مهماً في التراتبية الداخلية للمراسيم الحكومية والإدارية . وعلاوة على ذلك ، فهي توضح كثيراً أواليات إنشاء القانون لكنه لم يتطابق إطلاقاً مع الواقع ، بما يتعلق بتحديد القانون . فاضطر أصحاب هذه النظريات إلى التمييز ، بين المراسيم التي كانوا يعتبرونها تشريعية من حيث طبيعتها ، بين تلك التي يقرها البرلمان وتلك التي تقرها الحكومة والسلطات الإدارية : الأولى فقط هي قوانين حقيقية ، والثانية « أعمال تنظيمية » أو « أنظمة » . من ناحية ثانية ، اضطروا إلى اعتبار أن المراسيم الفردية التي يقرها البرلمان - مثلاً القانون الذي يمنح مكافأة وطنية لفرد معين اسماً - هي قوانين ، وإن لم تكن تشريعية من حيث طبيعتها : فواقعة أن هذه المراسيم هي جد استثنائية لم يكن لها أي تأثير .

القانون ليس مفهوماً « مادياً » بالمعنى الذي تعطيه مدرسة بوردو لهذه الكلمة . العمل التشريعي يتحدد فقط بالجهاز الذي يقره القانون هو كل عمل يقره البرلمان بالأشكال التشريعية ، أيأ كان محتواه . المراسيم الوحيدة للبرلمان التي ليست قوانين هي تلك التي يقرها بأشكال غير تشريعية : قرارات داخلية للمجالس والتعيينات التي تقرها ، الخ . إن تفوق القانون على أعمال الحكومة والسلطات الإدارية يجعل هذه المراسيم تابعة للبرلمان . تراتبية المراسيم تستتبع تراتبية الأجهزة . إن تفوق القوانين هو الذي يجعل من هذه الأخيرة حدوداً يفرضها البرلمان على النشاط الحكومي .

لكن تراتبية المراسيم هي أيضاً نتيجة لتراتبية الأجهزة . إذا كان القانون يأتي في مرتبة أعلى من مراسيم الحكومة والسلطات الإدارية ، فذلك لأن البرلمان هو ممثل المواطنين الذين انتخبوه ، والذين هم أصحاب السيادة . إن تفوق القانون يأتي من واقعة أنه « التعبير عن الإرادة العامة » ، كما كان يقول روسو . تجدر الإشارة إلى أن هناك عاملين يخففان من هذا الربط بين تفوق القانون والسمة التمثيلية للبرلمان : من ناحية ، القانون يتبع للدستور في بعض الديمقراطيات الغربية ؛ ومن ناحية ثانية ، الرئيس هو أيضاً ممثل الأمة عندما يُنتخب بالاقتراع الشامل المباشر . فأعماله هي رغم كل شيء تابعة للقوانين في الولايات المتحدة وفي النمسا . في فرنسا ، تم خرق تفوق القانون بقوة بعد حصر المشرع ، حسب المادة 34 من دستور 1958 ، في حقل محفوظ ، تمارس خارجه بكل حرية السلطة التنظيمية لرئيس الجمهورية والحكومة ، غير أن هذه المادة هي سابقة لانتخاب الرئيس بالاقتراع الشامل ، وتُطبّق أيضاً في المراسيم التي يتخذها رئيس الوزراء

والتي لا تنبثق مباشرة من السيادة الوطنية .

إن تفوق القانون يمتد إلى خارج نطاق القوانين بحصر المعنى . القوانين لا تشكل المضمون الوحيد للشرعية . فأحكام الدستور تدخل أيضاً ضمنها . إذا لم يكن الدستور جامداً ، أو إذا لم يكن ثمة رقابة على الدستورية ، فإن مضمون الدستور لا يملك قيمة قانونية أعلى من قيمة القوانين ، بل قيمة قانونية مساوية . إن أحكام الدستور هي ، كأحكام القوانين ، محمية بمبدأ الشرعية . ويصح هذا أيضاً بالنسبة لإعلانات الحقوق المتضمنة في الدساتير أو في مقدماتها . إن غالبية الديمقراطيات الغربية تعتبر أيضاً بأن مبدأ الشرعية يتعلق بـ « المبادئ العامة القانونية » . أي قوانين تقع تحت القوانين والدستور ، وهي تستلهم أحكامها العيانية ، دون أن تزجج إليها هذه الأحكام صراحة - يحدد الاجتهاد والمبادئ القانونية العامة انطلاقاً من أحكام خاصة . ولا مرية بأنها لا تُطبَّق إلا في حالة صمت القوانين .

● تبعية الأعمال الحكومية والإدارية لبعضها البعض - إن مبدأ الشرعية يستتبع ثانياً أن مختلف المراسيم الحكومية والإدارية تتبع بعضها بعضاً . هذه التراتبية الداخلية تتضمن الدرجات التالية : مراسيم رئيس الدولة ، مراسيم رئيس الحكومة ، قرارات الوزراء ، قرارات السلطات المحلية (محافظ ، رئيس بلدية ، الخ) ، كما تتراتب هذه الأخيرة بدورها : فقرارات المحافظين هي أعلى من قرارات رئيس البلدية ، وقرارات السلطات الإقليمية هي أعلى من قرارات السلطات المنطقية - يجب أن تمثل المراسيم من الدرجات الدنيا لأحكام المتضمنة في مراسيم كل الدرجات العليا (ومن ضمنها القوانين) . إن أحكام الأعمال من كل الدرجات العليا يمكن ، على العكس ، أن تغير أحكام الأعمال من كل الدرجات الدنيا . يمكن أن يغير القانون أحكام كل الأعمال الحكومية والإدارية ، ما خلا في الحالة التي يحدد فيها الدستور حقلاً محفوظاً (أو خاصاً) للسلطة التنظيمية ، حيث لا يسع المشرع أن يتدخل (حالة فرنسا) .

غير أن مفهومات مدرسة بوردو حول التمييز بين المراسيم - القواعد ، ذات النطاق العام وغير الشخصي ، والمراسيم ذات النطاق الفردي (مراسيم - وضع ، ومراسيم ذاتية) تجد هنا تطبيقاً مهماً . المراسيم ذات النطاق الفردي لا تغير المراسيم ذات النطاق العام (المسماة مراسيم تنظيمية عندما تصدر عن السلطات الحكومية أو الإدارية) . وهذا يصح أولاً ، في داخل الدرجة التراتبية ذاتها : يجب أن يكون مرسوم رئيس الجمهورية الذي يعين موظفاً كبيراً ممثلاً للمراسيم التنظيمية للرئيس ، وقرار وزير التربية الوطنية الذي يعين استاذاً ممثلاً للقرارات التنظيمية للوزير ذاته . لا يسع السلطة الحكومية أو

الإدارية ذاتها أن تخالف بقرار خاص القرارات العامة التي وضعتها .

ولكن مبدأ تبعية الإجراءات الفردية للقواعد العامة يُطبق أيضاً في العلاقات بين المراسيم الصادرة عن سلطات تقع على درجات مختلفة من التراتبية . فالمرسوم الرئاسي الفردي لا يمكن أن يخالف الأحكام التنظيمية لمراسيم رئيس الحكومة أو القرارات الوزارية . إن تبعية الخاص للعام تضرب هنا تراتبية السلطات (ما عدا في الحالة التي تصدر منها الأحكام التنظيمية عن سلطة محلية ، فيما الحكم الفردي يصدر عن سلطة وطنية أو سلطة محلية ذات صلاحية أوسع) . ويأتي هذا من واقعة أن تبعية القرارات الفردية للقرارات التنظيمية تركز على مبدأ مساواة المواطنين الجوهري : خرق قواعد عامة بإجراءات خاصة هو خرق للمساواة ، التي هي إحدى قواعد الديمقراطيات الليبرالية .

هكذا تتضح واقعة أن البرلمان لا يخضع دوماً بذاته لمبدأ تبعية القواعد الخاصة للقواعد العامة . إذا كان هناك رقابة قضائية لدستورية القوانين ، فهو يخضع لهذه القواعد لأن القانون الفردي الذي يخالف قانوناً عاماً يخرق مبدأ المساواة الدستوري . ولكن في حال غياب رقابة قضائية لدستورية القوانين ، فإن البرلمان يمكنه أن يخالف بقانون خاص قوانين أو أنظمة عامة : لأن لا أحد يسعه منع خرق هذا القانون لمبدأ المساواة . في أي حال ، هذه المسألة هي ذات أهمية ثانوية ، إذ أن القوانين الخاصة هي جد نادرة : الأمثلة الأكثر شيوعاً هي منح مكافآت أو امتيازات استثنائية لرجال عظماء .

2 - تطبيق مبدأ الشرعية -

إن مبدأ الشرعية هو قاعدة رقابة القضاء على الأعمال الحكومية والإدارية . كما قلنا ذلك سالفاً ، إن القضاء يملأ وظائف أخرى . لكن هذه الوظيفة هي أساسية من الناحية السياسية فهي تضمن التبعية القانونية لجميع سلطات الدولة للبرلمان . وتعطي القضاء سلطة بالغة الأهمية .

● أشكال الرقابة القضائية للشرعية - تتم الرقابة القضائية للشرعية بطريقتين مختلفتين : بطريق الدفع أو بطريق الدعوى المباشرة ، مع أخذ عبارات « الدفع » و « الدعوى المباشرة » هنا بالمعنى الإجرائي . الدفع هو عارض يرفع أثناء الدعوى ، ويعلق الحكم في القضية الرئيسية ويفرض الحكم أولاً في القضية العرضية . أمام القضاء العادي تتم رقابة شرعية الأعمال الحكومية والإدارية بهذه الطريقة ، وهذا يعني أن المحكمة عندما تكون على وشك تطبيق مرسوم غير شرعي على متقاضٍ (مرسوم حكومي

أو إداري مخالف للقانون ، قرار مخالف لمرسوم ، الخ) ، فإن المتقاضي يمكنه « الدفع بعدم الشرعية » . إذا اعتبرت المحكمة أن هذا الدفع هو مشروع ، فسوف ترفض تطبيق العمل المنقوض . ولكن هذا العمل يبقى ويمكن أن تطبقه محاكم أخرى . في أي حال ، إن لعبة الاستئناف والتمييز ستؤدي بالضرورة إلى توحيد الاجتهاد حول هذه النقطة . فالعمل غير الشرعي سيبقى دوماً قائماً في النظرية ولكن لن تطبقه أية جهة عملياً .

في بعض الديمقراطيات الغربية - ولكن ليس في جميعها - يوجد ، علاوة على ذلك ، محاكم خاصة يمكن أن يرفع الأفراد أمامها دعوى موجهة مباشرة ضد المراسيم غير الشرعية وتتجه لإلغائها : تسمى هذه الدعوى « دعوى الإلغاء » . إذا قبلت المحكمة الدعوى وإذا قرر إلغاء المرسوم غير الشرعي ، فإن هذا الأخير سيلغى بالنسبة للجميع . نذكر بأن هذه المحاكم الخاصة ، يمكن أيضاً في بعض الحالات أن ترفع أمامها الدعاوى بطريق الدفع بعدم الشرعية ، كالمحاكم العادية . تعرف فرنسا نظاماً متطوراً جداً لجهة ، دعاوى الإلغاء ضد المراسيم الحكومية والإدارية المعتبرة غير شرعية فهي ترفع أمام القضاء الإداري : مجلس الشورى والمحاكم الإدارية . بمقارنة اجتهادها في هذه المادة مع اجتهاد المحاكم العادية (التي ترفع أمامها الدعاوى بطريق الدفع) وخاصة محكمة التمييز التي توحد اجتهادها ، نلاحظ أن هذه الأخيرة هي أكثر حياءً في معاقبة خرق الشرعية ، وخاصة في معاقبة خرق الشرعية وتجاوزات الحكومة على السلطة التشريعية . نلاحظ وقائع مشابهة حول دستورية القوانين .

● اتساع سلطات القضاء - إن رقابة الشرعية تمنح القضاء دوراً مهماً جداً في سير عمل الدولة ، وخاصة في العلاقات بين البرلمان والسلطات الإدارية والحكومية والعلاقات بين هذه الأخيرة ، وهذا الدور هو من الأهمية بمكان لأن النصوص ليست دوماً واضحة جداً والقضاة ينعمون بهامش من التقدير واسع جداً . أحياناً ، ينزعون إلى توسيعه أكثر ثلاث نظريات اجتهادية تستأهل ذكرها على هذا الصعيد : نظرية السلطة الاستثنائية للإدارة ، نظرية مراسيم الحكومة ونظرية الظروف الاستثنائية .

إن الأجهزة القضائية الإدارية الفرنسية تعتبر أنه يجب التمييز ضمن القواعد التي تضعها السلطات العليا بين تلك التي تفرض على السلطات الدنيا « صلاحية محدودة » ترغمها على التصرف وتلك التي تترك « سلطة استثنائية » تسمح لها بتقدير ما إذا كان هناك ملاءمة للتصرف أم لا . بالطبع ، يجب أن يكون العمل الذي تقره ممثلاً لمبدأ الشرعية : لكن هذا المبدأ لا يفرض التصرف ، إذا كان ثمة سلطة استثنائية . إن مفهوم السلطة الاستثنائية هو بالتأكيد ضروري للسماح للسلطات الحكومية والإدارية

لتكثيف القواعد العامة ، مع الأوضاع الخاصة . غير أن النصوص لا توضح دوماً إذا كان هناك صلاحية محدودة أم لا ، والسلطة الاستثنائية للقضاء هي كبيرة على هذا الصعيد .

النظريتان الأخريان هما موضوع تساؤلات وانتقاد أكثر من سابقتها . حسب نظرية « مراسيم الحكومة » ، تقع بعض مراسيم السلطات الحكومية والإدارية ، التي يطلق عليها القضاء هذه التسمية ، تقع خارج مبدأ الشرعية بسبب من طبيعتها وأهميتها السياسية : أي أن القضاء يرفض رقابة ما إذا كانت غير شرعية أم لا . حسب نظرية « الظروف الاستثنائية » أو « حالة الضرورة » ، يمكن أن تتصرف السلطات الحكومية والإدارية خارج إطار الشرعية عندما تكون مرغمة على ذلك نتيجة ظروف استثنائية وغير اعتيادية يقدر القضاء بحرية هذه الصفة غير الاعتيادية والاستثنائية . هاتان النظريتان هما ضروريتان على نحو محتم ولكنهما تنطويان على مخاطر أكيدة .

الرقابة على دستورية القوانين

في نهاية القرن الثامن عشر ، ظهرت في الولايات المتحدة ، في البداية ، ثم في فرنسا ، « دساتير » ، أي نصوص تحدد الأجهزة الأساسية للدولة وتعلن بصورة عامة الحريات العامة الجوهرية . هذه الدساتير أو « القوانين الدستورية » اعتبرت أعلى من القوانين العادية التي يقرها البرلمان : وهي أرست أيضاً فوق القانون نفسه درجة عليا من الشرعية ، « شرعية فوقية » إذا صح التعبير . غير أن مبدأ دستورية القوانين ليس مطبقاً بشكل فعلي في جميع الديمقراطيات الليبرالية .

٦ - مبدأ دستورية القوانين

تختلف أهمية هذا المبدأ حسبما يشمل الدستور أولاً إعلاناً للحقوق وحسبما يكون الدستور جامداً أم مرناً .

● إعلانات الحقوق - لقد استلهمت منظومة إعلانات الحقوق من إعلان الاستقلال للولايات المتحدة لعام 1776 ، الذي ليس بالمعنى الحقيقي إعلاناً للحقوق . فالإعلان الأول الحقيقي للحقوق هو إعلان ولاية مساشوسستس / Massa chusetts / الأمريكية ، الذي تم التصويت عليه عام 1780 ، الأكثر شهرة هو الإعلان الفرنسي لحقوق الإنسان والمواطن لعام 1789 . تحتوي إعلانات الحقوق على تحديد للحريات العامة الأساسية . تتعارض أطروحتان على هذا الصعيد . بالنسبة لبعض القانونيين ، ليس لإعلانات الحقوق إلا قيمة فلسفية ومعنوية ، وهي لا تنشئ بذاتها أي حق بالمعنى

المحصور ، يمكن للمواطنين أن يتذرعوا به وعليه ، فإن الهدف منها هي الهام المشرع :
غير أن وحدها القوانين التي يصدرها هذا الأخير هي التي تشيء حقوقاً ، لا يمكن إذا
التذرع أمام قاضٍ بمادة من إعلان الحقوق ، إذ أن ليس لهذا الأخير أية قيمة قانونية .

لكن هذه النظرية هي مرفوضة بصورة عامة . ويكون الاستناد هنا إلى حجج
نصية . فبادئ ذي بدء ، تستخدم إعلانات الحقوق بذاتها كلمة « حقوق » التي تحمل
معنى دقيقاً جداً : إنها تعني الصلاحيات التي يمكن أن نتذرع بها قانونياً ، أي التي يمكن
الارتكاز عليها أمام المحاكم . ثم إن إعلانات الحقوق هي مدموجة في قلب الدساتير ،
حيث تشكل المقدمة أو العنوان الأول (بصورة عامة) ، يتم التصويت عليها مع
الدستور ؛ غير أن الإعلان الفرنسي لعام 1789 ، قد جرى التصويت عليه وصدر قبل
دستور 1791 بستين ، وأدمج به لاحقاً) . يمكن الارتكاز أيضاً على حجة جوهرية :
أن المبادئ ومنظومة القيم التي تشكل أساساً للمنظومة القانونية هي بالضرورة جزء من
هذه المنظومة نفسها . المحاكم الفرنسية تتم بذلك ، بإقرارها أن الصحة القانونية
لـ « مبادئ القانون العامة » : الإعلانات تحدد مبادئ من هذا النوع .

يجب معرفة ما تحمله هذه المجادلة من حقائق . تُحسم المسألة دون نقاش لو أن
الدستور يحدد بذاته قيمة الإعلان ، أما بإعلانه صراحة أنه يُفرض على المحاكم
والسلطات العامة ، وأما أن يقول عكس ذلك بصراحة . تطرح المسألة فقط في الحالة
التي يلزم الدستور فيها الصمت حول هذه النقطة . إن تأكيد القيمة القانونية للإعلانات
يعني أنها تُفرض على المحاكم وعلى السلطات العامة ، بنفس القيمة القانونية التي تُفرض
بها بقية أحكام الدستور .

● الدساتير المرنة والدساتير الجامدة - لقد انتشرت وتطورت فكرة الدستور أولاً في
القرن الثامن عشر على يد الفلاسفة ، كوسيلة لإضعاف السلطة الملكية ، وذلك بإنشاء
قواعد تُفرض على الملك نفسه ، الذي كان يجسد السيادة آنذاك . ثم استخدمت فيما بعد
لوضع حدود للبرلمان ، ممثل الأمة ، الذي كان يجسد السيادة الجديدة . لم يتم قبول هذه
الفكرة دون صعوبات ، إذ أن بعض المنظرين راحوا يؤكدون بأن الأمة إذا كانت سيادة ،
لا يمكن أن تُحدَّ صلاحياتها ، وأن السلطة التشريعية للبرلمان ، ممثل الأمة ، لا يجب أن
يخضع لقواعد دستورية عليا . لقد توسعت وتطورت فكرة « شرعية فوقية » دستورية أولاً
في الولايات المتحدة ، بسبب بنيتها الفدرالية . حاولت الولايات الأعضاء للفدرالية
الأميركية أن تحمي أنفسها ضد تجاوزات الكونغرس على استقلاليتها : من هنا قاعده أن
أعمال الكونغرس ، ومن ضمنها القوانين ، يجب أن تشمل للدستور . ثم أرادت بعض

الولايات ، خاصة المساشوستس حماية حريات المواطنين ضد تجاوزات مشرعها الخاص .
ولاحقاً ، استخدمت أيضاً فكرة فوقية الدستور لإضعاف البرلمان بالنسبة للحكومة :
مثال الدستور الفرنسي لعام 1958 هو نموذجي على هذا الصعيد .

بيد أن هذا التفوق للدستور لا يوجد أينما كان . كي يكون ثمة تفوق ، يجب أولاً
أن لا يملك البرلمان القدرة على تغيير أحكام الدستور . يجري القانونيون إذن تمييزاً بين
الدساتير المسماة « جامدة » والدساتير المسماة « مرنة » . يسمون دستوراً مرناً الدستور
الذي يمكن أن يغيره البرلمان بالأشكال ذاتها التي يتبعها لتغيير القوانين العادية . في منظومة
كهذه ، لا يمكن أن يكون هناك تناقض بين القانون والدستور . لا يتفوق إذن الدستور
المرن على القانون العادي إن تفوقاً كهذا لا يمكن أن يُثبَّت إلا إذا فرض إجراء خاص ،
مختلف عن تصويت القوانين العادية ، لتغيير الدستور في هذه الحالة يسمى الدستور
بالـ « جامد » . وهذا الإجراء الخاص يمكن أن يكون مختلفاً عن الإجراء التشريعي
العادي : ضرورة انتخاب جمعية خاصة لتعديل الدستور ، ضرورة استفتاء شعبي لإقرار
التعديل الدستوري الذي اقترحه البرلمان ، ضرورة تأمين أغلبية خاصة في البرلمان
للتصويت على هذا التعديل ، شروط خاصة للمبادرة وصوغ النصوص المتعلقة
بالتعديل ، الخ . الجمود يمكن أن يكون إذن على درجات متفاوتة .

2 - تطبيق دستورية القوانين

القول بأن الدستور هو متفوق على القوانين - وعلى القواعد الدنيا - فهذا يعني أن
قانوناً مخالفاً لمادة دستورية هو غير انتظامي ولا يجب أن لا يُطبَّق : هذا هو مبدأ دستورية
القوانين . غير أنه لا يمكن أن يُطبق إلا إذا كان قد تم التحقق رسمياً من خرق القانون
للدستور ، وكان الجهاز أو السلطة التي تتحقق من ذلك يملكان الصلاحية في استخلاص
التبعات . الرقابة على دستورية القوانين هي عملية التحقق هذه ، التي يجب أن تفضي
عادة إلى الإلغاء أو عدم تطبيق القانون . إن رقابة دستورية القوانين يمكن أن تنطوي على
أشكال مختلفة ، تعطيتها أهميات مختلفة .

● الرقابة غير القضائية - يمكن تنظيم رقابة تقتصر على مبادرة الأجهزة الحكومية ،
دون المواطنين : فهذه ليست رقابة قضائية هذه هي المنظومة الفرنسية الحالية للمجلس
الدستوري : ترفع الحكومة أمام المجلس القانون الذي صوت عليه البرلمان والذي تعتبره
مخالفاً للدستور ، والبرلمان يفعل الشيء نفسه بالنسبة لمراسيم الحكومة ، غير أن المواطنين
لا يحق لهم رفع هذا النوع من الدعاوى أمام المجلس . إن الهدف من هذه الرقابة
لدستورية القوانين هو الإبقاء على توزيع الصلاحيات بين الحكومة والبرلمان كما يرسمها

الدستور ، وليس حماية حريات المواطنين . ونتيجته هي خاصة الحد من البرلمان ، عبر السماح للحكومة بمنع تطبيق القوانين الدستورية : لأنه ، حتى في غياب مبدأ رقابة دستورية القوانين ، فإن مبدأ شرعية الأعمال الحكومية والإدارية يسمح بمنع الحكومة من اتخاذ قرارات مخالفة لقرارات البرلمان .

● الرقابة القضائية - كي تضمن رقابة دستورية القوانين حماية الحريات يجب أن يتمكن المواطنون من ممارستها . مما يؤدي إلى رقابة قضائية ، أي ممارستها جهاز له صفة محكمة . يمكن تصور منظومتين : إما أن يقدم المواطنون طلباتهم أمام محكمة خاصة ، مكلفة حصرياً بمراقبة دستورية القوانين : هذه هي المنظومة الألمانية والإيطالية للمحكمة الدستورية . أو يمكن للمواطنين طلب ذلك من المحاكم العادية عبر « الدفع بعدم الدستورية » عندما توشك المحكمة التي يتقاضون أمامها في قضية أخرى ، أن تطبق عليهم هذا القانون . فالقانون لا يطبق في هذه القضية ، لكنه يبقى معمولاً به نظرياً . هذه المنظومة الأخيرة هي منظومة الولايات المتحدة حيث المحكمة العليا تضمن رقابة فعالة لدستورية القوانين عن طريق استئناف قرارات المحاكم العادية .

خضعت الرقابة القضائية لدستورية القوانين لبعض الانتقادات . قيل إنها تؤدي إلى « حكومة القضاة » ، لأنها تنقل القرار الأعلى إلى هؤلاء ، آخذة إياه من البرلمان والحكومة هذا الاعتراض ليس صحيحاً إذا التزم القضاة بتطبيق النصوص الدستورية الواضحة نسبياً . ولكن إذا ذهب القضاة بعيداً ، فيمكنهم بالتأكيد أن يلعبوا دوراً تشريعياً حقيقياً . قيل أيضاً إن الرقابة على دستورية القوانين . توجه باتجاه محافظ ، إذ أن غالبية القضاة ينزعون طبيعياً لهذا الاتجاه من حيث ثقافتهم القانونية ، وعقليتهم ، والطبقات الاجتماعية التي ينشقون منها ، ومن حيث مهنتهم بالذات لا يسع إبعاد هذا الاعتراض كلياً ، ولكن لا يجب تضخيمه . إن المحكمة العليا للولايات المتحدة أظهرت أنها محافظة في الدفاع عن « المنشأة الصغيرة » ، لكن مجددة وجسورة في نشاطها لإلغاء التمييز العنصري . من هذا المنظور ، تبدو منظومة المحكمة الخاصة المكلفة برقابة دستورية القوانين مفضلة على الرقابة من قبل قضاة عاديين ، لأنها تسمح باختيار القضاة الدستوريين الأكثر أهلية لممارسة هذه الوظائف وتجدر المقارنة هنا مع مجلس الشورى والمحاكم المدنية لجهة تطبيق مبدأ الشرعية في فرنسا .

حول مبدأ الشرعية ، انظر جورج فيديل ، القانون الإداري ، طبعة رابعة ، 1968 ، ص 236 وما يتبع ؛ J. Rivero ، القانون الإداري ، طبعة ثانية ، 1962 ، ص 73 وما يتبع ؛ R. Carré de Malberg, La loi, expression de la volonté générale 1931, et la théorie de la formation du

،La soumission de l'administration à la loi ، جورج فيدليل ، droit par degrés, 1933
القاهرة ، 1952 ، G. Jèze, Principes généraux du droit administratif 1925 ، جزء I ، J.F.
Lachaume, la hiérarchie des actes administratifs exécutoires, 1966 ; T. Cathala, Le con-
trôle de la légalité administrative par les tribunaux judiciaires 1966 ; J.M. Rainaud, La
distinction de l'acte réglementaire et de l'acte individuel 1966 ; J.C. Douence,
Recherches sur le pouvoir réglementaire de l'administration, 1967 ; R. Bouysson, Le
Arch. de Philos. du droit . في : بوردو ، principe de la généralité de la loi 1956
و R.E. Charlier في متفرقات موري ، جزء II ، ص 305 . - حول حماية الحريات عبر الرقابة
القضائية ، انظر : M. Dran, La contrôle juridictionnel et la garantie des libertés publi-
ques, 1968 .

M. Battaglini, Contributi alla storia del conc- : انظر : حول رقابة دستورية القوانين ،
trolo di costituzionalità delle leggi, ميلانو ، 1957 . - حول تطوره في البلدان الأوروبية
الحديثة المكونة بعد 1918 ، انظر : Ch. Eisenmann ، العدالة الدستورية والمحكمة العليا الدستورية
في النمسا ، أطروحة ، باريس ، 1928 ، O. Flaudeka ، رقابة دستورية القوانين في
تشيكوسلوفاكيا ، أطروحة ، باريس ، 1926 ، حول تطورها بعد 1945 ، انظر حالة ألمانيا
وإيطاليا . - بشأن التوجه السياسي لرقابة دستورية القوانين ، انظر : J. Lemasurier ، دستور 1946
والرقابة القضائية للمشرع ، (M. Prélot وتوطئة) 1954 . - تم توسيع وتفسير موضوع « حكومة
القضاة » في الولايات المتحدة على يد : E. Lambert, Le gouvernement des juges et la lutte
contre la législation sociale, 1921 ; R. Pinto ، انظر : رقا
قضاة لا يحكمون : آراء مخالفة من المحكمة العليا للولايات المتحدة ، 1934 ، Gallaud ، الرقابة
القضائية لدستورية القوانين في الولايات المتحدة ، أطروحة ، باريس ، 1932 . - حول مسألة رقابة
دستورية القوانين في فرنسا ، انظر المجلد الثاني من هذه المؤلف .

القسم الثاني

الديمقراطيات الليبرالية

الديمقراطيات الليبرالية - أو الديمقراطيات الرأسمالية - تعمل في أوروبا الغربية ، في أمريكا الشمالية (الولايات المتحدة وكندا) ، في المحيط الهادئ (اليابان ، استراليا ونيوزيلندا) . ميزاتهما المشتركة هي جد أساسية ترتكز السلطة السياسية على نظرية السيادة الشعبية : يتم اختيار الحكام بانتخابات بالاقتراع الشامل ، حرة نسبياً ورسنية (أي أنها انتخابات حقيقية ، حيث يكون الاختيار ممكناً بين عدة مرشحين ، وليس انتخابات استفتاءية لصالح مرشح رسمي واحد) . بنية الحكومة تستند إلى التعددية السياسية موالي فصل للسلطات ، إلى هذا الحد أو ذاك . صلاحيات الحكام محدودة والمحكومون ينضمون بحريات عامة : حرية الرأي ، حرية الصحافة ، حرية الاجتماع ، حرية إنشاء الجمعيات ، الحرية الدينية ، الخ .

غير أن هذه الحريات هي أساساً حريات عامة ، أي حريات إزاء الحكام . وفي الواقع إنها تضيق بفعل وجود ظواهر هيمنة اقتصادية تستتبع على درجات مختلفة « استغلال » بعض الطبقات للبعض الآخر . المؤسسات السياسية للديمقراطية الليبرالية تشتغل ضمن بني اقتصادية رأسمالية ، مرتكزة على الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج . السلطة السياسية لا تنبثق فقط من الانتخاب ، بل أيضاً من الثراء . الديمقراطيات الليبرالية هي في الحقيقة « بلوتو- ديمقراطيات » . يمكن تفسير هذه العبارة بمعنيين . إنها تعني أولاً ، كما قلنا لتونا ، غنى بعض الأفراد ، بعض الشركات ، بعض الطبقات ، الذي يعطيهم قوة سياسية داخل الديمقراطيات الليبرالية . لكنها يمكن أن تعني أيضاً أن الديمقراطيات الليبرالية هي أنظمة الأمم الغنية : إذ أنها تُطبق في الواقع في البلدان الأكثر تصنيعاً في العالم ، الأكثر تطوراً تقنياً ، حيث مستوى المعيشة الإجمالي هو الأكثر ارتفاعاً .

لقد سبق لنا ووصفنا في الصفحات السابقة نمط المؤسسات التي هي قاعدة الديمقراطية الليبرالية ، والذي أصبح نمطاً عاماً تستخدمه الأنظمة غير الليبرالية كمعيار نظري لأنها لا تطبقه في الواقع . الديمقراطية الليبرالية تطبقه على نحو أوسع ، رغم الشوائب الكثيرة التي تعترى هذا التطبيق . وهي تستطيع ذلك لأن هذا النمط يتطابق مع بنيتها الاقتصادية الاجتماعية ، مع إيديولوجيتها وتقاليدها الثقافية في الأنظمة التسلطية ، هناك تناقض ، على العكس ، بين نمط المؤسسات الليبرالية والظروف الاجتماعية والإيديولوجية .

السياق الاجتماعي والايدولوجي للديمقراطيات الليبرالية

إن المنظومات السياسية الليبرالية تعمل في المجتمعات ذات الميزات واضحة المعالم إلى حد كبير : مجتمعات رأسمالية مؤسسة على المنشأة الحرة ، على « الفوضى وعدم الرقابة » والملكية الخاصة لوسائل الانتاج ، مجتمعات صناعية ، مؤسسة على التطور التقني المتقدم جداً ؛ مجتمعات فردانية مؤسسة على الايديولوجيا الليبرالية . من ناحية أخرى . لقد تطورت إجمالاً المنظومات السياسية الليبرالية أولاً في داخل منظومات ملكية وأرستقراطية ، احتفظت ببعض ميزات في الحلول محلها . وأخيراً ، خضعت لتأثير تطور متلازم لمنظومات أخرى وأيديولوجيات أخرى . سوف ندرس بالتتابع البنى الاجتماعية الاقتصادية للمجتمعات الليبرالية وأيديولوجيتها .

I - البنى الاجتماعية - الاقتصادية للمجتمعات الليبرالية

تعتبر المجتمعات الليبرالية هي مجتمعات رأسمالية صناعية موسعة .

1 - الرأسمالية الصناعية

شكلا الرأسمالية الصناعية

بالمعنى الواسع ، يكون رأسمالياً المجتمع المؤسس على الملكية الخاصة لوسائل الانتاج ، بالتعارض مع الاشتراكية ، المرتكزة على الملكية الجماعية لوسائل الإنتاج . بالمعنى الضيق ، الرأسمالية تعين تلك الفئة من المجتمعات المرتكزة على الملكية الخاصة لوسائل الانتاج : حيث الصناعة والتجارة هما العناصر الأساسية للإنتاج ، بالتعارض مع المجتمعات الزراعية حيث الأرض هي وسيلة الانتاج الأساسية . لتجنب كل خلط ، تطلق تسمية « رأسمالية صناعية » على المجتمعات من هذا النوع ، مع أنها تركز إلى جانب الصناعة ، وبنفس القدر ، على التبادل التجاري .

تطورت الرأسمالية الصناعية في القرن التاسع عشر ، إثر سلسلة من التقدّمات التقنية التي شكّلت « الثورة الصناعية » الأولى في القرن العشرين ، تبدلت بعمق تحت

تأثير سلسلة أخرى من التقدمات التقنية ، نسمي أحياناً بالثورة الصناعية الثانية . إن الرأسمالية الجديدة المعاصرة هي مختلفة إلى حد كبير عن الرأسمالية الصناعية الأولى .

1 - الرأسمالية الأولى الصناعية

ازدهرت بين 1848 و 1914 ، بداية القرن التاسع عشر هي ولادتها ، وما بين الحزبين هي فترة انتقالية .

الميزات العامة - استندت هذه الرأسمالية أساساً على الآلية التجارية والطاقة التي تنتجها : الفحم هو المادة الأولى الرئيسية . الاختراعات التقنية تمت في إطار الحرف أو الآلات (الماكينات) . تعددت الصناعات وتطورت ، ولكنها احتفظت بصورة عامة بالبنية العائلية : غير أن شركات مساهمة كبرى بدأت تتكون على المستوى التجاري وظهرت أيضاً محلات كبرى . لكن غالبيتها بقيت ذات بنية عائلية . تكاثرت المنشآت الصغيرة والكبيرة إلى جانب الكبيرة ، تصر جميعها على استقلاليتها ، رغم انتشار منظومة التعاقدات بين بعضها ، في بعض القطاعات . لعبت المصارف دوراً كبيراً ، ولكن عبر الاعتماد أكثر منه عبر المساهمات ، المنافسة حادة بين وحدات الإنتاج إمكانات الاختراع والتجديد كبيرة ، وكذلك إمكانات توسع وتقدم شركة بفعل دينامية صاحبها أو مديرها الشخصية . يركز الإنتاج أساساً على المنافسة بين أفراد وشركات مستقلة إن مبدأ « الفوضى وعدم الرقابة » يحدد جيداً البنية الاقتصادية .

● العلاقة مع الديمقراطية الليبرالية - تسمى أحياناً هذه الرأسمالية الصناعية الأولى رأسمالية ليبرالية . فهي تتطابق تماماً مع الأيديولوجيا الليبرالية والمؤسسات السياسية المستندة إليها . إن المنافسة بين المرشحين للانتخابات تشبه المنافسة بين البائعين في السوق : ألا يركز نجاح الشركات والمنشآت على ما يُسمى « استفتاء المستهلكين » ؟ غير أنه استفتاء باقتراع دافعي الضرائب ، حيث تُقدر قوة كل « ناخب » بإمكاناته المالية : ففي الانتخابات السياسية قدر أقل من اللامساواة ، مع أن الاقتراع الشامل لم يعتم إلا بعد حرب 1914 . المناقشات البرلمانية والتسويات تشبه كثيراً نقاشات الأعمال والتسويات التي تنتج عنها كما يتكيف ضعف الدولة مع المهام المحدودة جداً التي توكل إليها (شرطة ، عدل ، جيش) ، إذ أن غالبية الحاجات يجب تلبيتها عبر المبادرة الفردية ولعبة المنافسة والسوق .

2 - الرأسمالية الجديدة -

تختلف الرأسمالية المعاصرة بعمق عن الرأسمالية الصناعية الأولى .

● الميزات العامة - حلت الكهرباء والبتروك ورضا الطاقة الدرية محل الفحم كمصدر للطاقة . الاختراعات التقنية تخص الآلات الأكثر كمالاً وتعقيداً (طائرات ، محركات نفاثة ، الكترولنيك ، الخ) ، قبل الوصول إلى الكومبيوترات التي تسمح بمعالجة مجموع من المعلومات الضخمة بدقة قصوية ، إن الاستشارات الصناعية تغدو هائلة ولم يعد بالإمكان تحقيقها إلا على يد شركات عملاقة تنزع إلى أن تصبح متعددة الجنسيات . العقلنة ، التنظيم ، والتخطيط تغدو ضرورية : فيصبح دورها أهم من دور المنافسة وكذلك لم يعد بالإمكان انتظار رغبات الزبون لمحاولة تلبيةها . بل يتعين تكيف هذه الرغبات مع الضرورات التقنية للإنتاج ، عبر حملات إعلانية تتحكم بالجمهور .

بالطبع ، بقيت قطاعات من الرأسمالية من النمط الأول . حتى أن بعضها أخذ في التطور ، مثلاً الحرافة التفاخرية أو نصف التفاخرية . غير أن الشركات الكبرى التي تستجيب للمستلزمات التقنية هيمنت على هذه المنظومة . فاضطر المقاولون الفرديون والشركات الصغيرة إلى تنظيم مصالحهم وأعمالهم لكي لا يقتصر دورهم على التبعية للشركات الكبيرة . إن اندماج المجموعات الكبرى يتعدى المفهوم التقليدي للتسويات . تلعب المصارف والشركات المالية دوراً أساسياً في هذا التنظيم : عبر المساهمات التي تكسبها في الشركات ، تغدو جزئياً الأجهزة الموجهة للاقتصاد .

● التناقضات مع المؤسسات الليبرالية - هذه الرأسمالية الجديدة هي أقل تناسقاً بكثير مع الأيديولوجيا والمؤسسات السياسية الليبرالية . فهي تحتاج لدولة قوية لفرض التنظيم والتخطيط الضروريين . إنها تنزع إلى إضعاف دور البرلمانات ، إلى تعزيز نفوذ الحكومة ومركزتها ، وتتكيف مع منظومة الانتخابات شريطة أن تكون مؤطرة من قبل تنظيمات كبرى سياسية ومبنيّة ، تحمل محل تكاثر الصراعات الفردية . وهي تطور صحافة ذات سحب كبير ووسائل أعلام متحد من تعبير آراء الأفراد والمجموعات الصغيرة ، لصالح الاتجاهات والتنظيمات الكبرى . في بعض الظروف ، يمكن أن تشكل عاملاً مشجعاً لوصول دكتاتوريات فاشية إلى السلطة .

القطاع العام

إن الاقتصاد الرأسمالي ليس اقتصاداً رأسمالياً حصرياً . فهو يتضمن قطاعاً عاماً دوماً ، مبنياً على الملكية الجماعية لوسائل الإنتاج : مؤسسات بلدية ، مؤسسات إقليمية ومناطقية ، مؤسسات وطنية . هذا القطاع العام يميل إلى التطور ، بحيث يجري الحديث أحياناً في اقتصاد مختلط ، نصف رأسمالي ، نصف اشتراكي . العبارة مبالغية ، لأن القطاع العام يبقى تابعاً للقطاع الخاص .

התאגדות המעבידים והעובדים יחדיו. המעבידים יתנו את כל המידע הנדרש להגדרת המעביד והעובד. המעבידים יתנו את כל המידע הנדרש להגדרת המעביד והעובד.

(לפי סעיף 10א)

המעביד יתן את כל המידע הנדרש להגדרת המעביד והעובד. המעבידים יתנו את כל המידע הנדרש להגדרת המעביד והעובד. המעבידים יתנו את כל המידע הנדרש להגדרת המעביד והעובד. המעבידים יתנו את כל המידע הנדרש להגדרת המעביד והעובד.

המעביד יתן את כל המידע הנדרש להגדרת המעביד והעובד.

המעביד יתן את כל המידע הנדרש להגדרת המעביד והעובד. המעבידים יתנו את כל המידע הנדרש להגדרת המעביד והעובד. המעבידים יתנו את כל המידע הנדרש להגדרת המעביד והעובד. המעבידים יתנו את כל המידע הנדרש להגדרת המעביד והעובד.

המעביד יתן את כל המידע הנדרש להגדרת המעביד והעובד.

המעביד יתן את כל המידע הנדרש להגדרת המעביד והעובד. המעבידים יתנו את כל המידע הנדרש להגדרת המעביד והעובד. המעבידים יתנו את כל המידע הנדרש להגדרת המעביד והעובד. המעבידים יתנו את כל המידע הנדרש להגדרת המעביד והעובד.

המעביד יתן את כל המידע הנדרש להגדרת המעביד והעובד.

המעביד יתן את כל המידע הנדרש להגדרת המעביד והעובד.

فالمؤسسات الخاصة لا تستطيع أخذها على عاتقها . إن اكتشاف الطاقة الذرية ، مثلاً ، قد تحقق وتم تنفيذه في أحضان المبادرة العامة . الدوافع العسكرية أو القومية هي دوماً مهمة جداً في هذا الحقل . الجيش الأميركي هو الزبون الرئيسي وأحياناً الوحيد لعدد كبير من المؤسسات التي لا يسعها الاستمرار إلا بفضلها : هكذا فقد تشكل « مجمع عسكري صناعي » قوي جداً . النازا / -NASA- / هي أيضاً « مجمع علمي - صناعي » مهم جداً .

وبصورة خاصة تملأ الدولة في المجتمعات الرأسمالية الجديدة دور تنظيم عام للاقتصاد . وقد فقدت النظريات الكلاسيكية حول التوازن الأوتوماتيكي كثيراً من مصداقيتها . لا يمكن أن يبقى التوازن الاقتصادي إلا عبر إشراف وتدخل مستمر للسلطة العامة . الحكام يلعبون أولاً دور استباق وتخطيط . فبفضل إدارتهم الإحصائية ، يحددون التطور المحتمل للاقتصاد ، مما ينير المؤسسات الخاصة في استثماراتها . من ناحية ثانية ، تراقب الدولة باستمرار سير الاقتصاد بفضل هذه الإدارات الإحصائية ذاتها . ما ان تبدأ بالظهور بوادر إخلال بالتوازن حتى تتدخل الدولة بلعبة النظام الضرائبي والاعتقاد ، الخ ، للكبح في حالة الجموح والتسريع في حالة الإبطاء .

2 - تبعية القطاع العام

قلنا إن القطاع العام هو جد متطور في بعض البلدان ، مما يقود إلى الحديث أحياناً عن نظام مختلط . ذكرنا أيضاً أن هذه العبارة هي غير صحيحة لأن القطاع العام يبقى دوماً تابعاً للقطاع الخاص . سوف نحدد هذه التبعية ، مع إظهار أنها لا تزال محدودة .

● واقعة التبعية - إن تبعية القطاع العام للقطاع الخاص تنتج عن عدة عناصر . أولاً ، واقعة أن القطاع يتطور عادة في الحقول غير المربحة تضعضة في وضعية دولية في اقتصاد مرتكز على الربح . طبعاً ، عندما يدير أبحاثاً في المجالات الرئيسية ويحقق نجاحاً ، فإن القطاع العام يمكنه أن يطور فيما بعد مؤسسات مثمرة . ولكن الدولة تنقل بصورة عامة إلى القطاع الخاص استثمار الاكتشافات التي يقوم بها القطاع العام .

ثانياً ، ينظرُ مدراء الشركات الخاصة بحذر شديد إلى القطاع العام . وهذا يلعب دوراً لا يستهان به في منح الاعتمادات المصرفية ، في تطوير التسويات والمساهمات ، والإدماجات ، الخ . بلا ريب ، المصارف والمقاولون الرأسماليون يقبلون خوض ساحة الأعمال مع مؤسسات عامة عندما تقتضي مصلحتهم بذلك لكنهم يفضلون العمل مع الشركات الخاصة الأخرى ، التي هي من الاتجاه ذاته ، على التعامل مع « العدو » .

العلاقات الاقتصادية ليست مؤسسة فقط على الربح : التعاطف أو العداوات الشخصية والاعتبارات السياسية ليست غائبة أبداً . إن الحذر الغريزي للشركات الخاصة إزاء القطاع العام تضع منافسته معها في وضعية صعبة للغاية .

لكن تبعية القطاع العام تنتج خاصة عن تأثير المقاولين والشركات الخاصة على الحكام الذين يديرونها . بالطبع ، حكام الديمقراطيات الغربية ليسوا أبداً دمي متحركة ، دون استقلالية ، يوجه الرأسماليون خيوطها : إن الوصف الموجز الذي تقدمه بعض النظريات الاشتراكية لا يتطابق تماماً مع الواقع . لكن الحكام ليسوا مستقلين تماماً عن القوى الرأسمالية : هذه الأخيرة تأثير كبير عليهم ، يصب في مصلحة الشركات الخاصة .

● حدود التبعية - إن الأشخاص الذين يديرون القطاع العام يملكون وعياً لمهمتهم الخاصة وإرادة في الاستقلال تجعلهم يقاومون الضغوط الخارجية ، ضغوط الشركات الخاصة أو الحكام الذين يعملون تحت نفوذهم . من ناحية ثانية ، إذا كان القطاع العام يمتد ليشمل مجالات اقتصادية مهمة (كما في فرنسا ، حيث يغطي المناجم ، الغاز ، الكهرباء ، الخطوط الحديدية ، الاتصالات السلكية واللاسلكية ، مصانع السيارات ، والطيران ، وغيرها ، المصارف الكبرى ، الخ) ، فهو يملك وسائل تسمح له ليس فقط بأن يكون مستقلاً عن القطاع الخاص ، بل أيضاً أن يؤثر عليه بدوره . عبر تأثير الاعتماد خاصة ، يمكن للقطاع العام في فرنسا أن يمارس تأثيراً مهماً جداً على الشركات الرأسمالية .

أما الحكام ، الذين يخضعون لضغط هذه الشركات ، فهم ينزعون إلى الحد من استقلالية القطاع العام . إن موجهي هذا القطاع الذين ينعمون دوماً بهامش معين من الحرية إزاء السلطة المركزية ، يجهدون لمقاومة هذا التأثير . ولكنهم من ناحية ثانية مرتبطون « بمدراء » الشركات الرأسمالية الجدد ، الذين يتخرجون غالباً من المدارس ذاتها والذين انتموا للأجسام الإدارية ذاتها قبل انتقالهم إلى « الخاص » من هذه العلاقة المعقدة للأفعال وردات الأفعال ، ينتج ، ليس استقلال تام للقطاع العام ، ولكن حد معين لتبعيته .

M. Niveau, Histoire des faits économiques : انظر ، حول الرأسمالية الصناعية وتطورها ،
contemporains ، طبعة ثانية ، 1969 ، F. Perroux ، الرأسمالية (سلسلة Que sais-je) ؛
Gailbraith ، الرأسمالية الأمريكية ، ترجمة فرنسية 1959 و 1968 ، Le nouvel Etat industriel
، J. Strachey, contemporary capitalism ؛ ترجمة فرنسية 1967 ،

لندن ، 1956 . - انظر أيضاً التحليل الماركسي للرأسمالية . - تحليل تطور الرأسمالية من منظور ماركسي (غير أرثوذكسي) ، انظر : F. Sternberg ، أزمة العصر ، ترجمة فرنسية ، 1958 .

بشان تأثير الرأسمالية الصناعية على المؤسسات الليبرالية ، انظر للمؤلف : جانوس : وجهها الغرب 1972 ؛ R. Aron, Dix-huit leçons sur la société industrielle 1962 ، الصراع الطبقي ، 1964 ؛ ديمقراطية وتوتاليتارية ، 1965 (ريمون أرون هو نصير متحمس للمجتمع الليبرالي ومعارض للمجتمع الاشتراكي) ، انظر أيضاً : Les régimes ، Demichel ، Lalumière ؛ P. Bauchet (خاصة المدخل) . حول القطاع العام ، انظر : Economie et 'مجلة' من Propriété publique et planification ، العدد الخاص من 1962 ، «secteur public industriel et direction de ، 1953 ، أيلول - تشرين الأول ، 1953 ، humanisme l'economie»؛ F. Perroux, les nationalisations 1945, J. de la Marandière et M. Byé, les nationalisations en france et à l'étranger 1948 ؛ W. A. Robson, Problems of national-ized industry لندن ، 1952 ؛ R. Gendarme ، L'expérience française de nationalisation ؛ 1950, B. Chenot, Les entreprises nationalisées 1956 ؛ W. Thornhill, The nationalized industries, Londres, 1968.

2 - التقدم التقني

إن المؤسسات السياسية الليبرالية لا تعمل إلا في البلدان المتطورة تقنياً ومجال انتشارها الجغرافي هو في البلدان الصناعية الأكثر تقدماً . وعندما تعتنقها بلدان نامية ، فهي تعمل على نحو سيء وتحتفظ بصورة عامة بسمة سطحية وشكلية : السلطة الحقيقية هي مختلفة تماماً . هذه العلاقة بين الليبرالية والتقدم ولدت في هذه السنوات الأخيرة نظرية جديدة في بلدان الغرب ، سوف نعرض لها ونقيمها بإيجاز .

نظرية الربط بين التقدم التقني والديمقراطية الليبرالية

كان المفهوم الليبرالي الكلاسيكي يرى إلى المؤسسات السياسية بحد ذاتها ، دون تقريبها من البنى الاقتصادية . من زاوية هذا المفهوم ، هناك مستلزمات أيديولوجية ومعنوية تهيمن على المؤسسات السياسية ، وليس الاقتصاد والعقائد الماركسية . بتشديدها على الروابط بين الاقتصاد والسياسة ساهمت في إيضاح المشكلة . غير أن الغربيين طرحوها على نحو مختلف . أكدت الماركسية أن المؤسسات السياسية هي في الأساس مرتبطة للملكية وسائل الإنتاج . في الغرب شهدنا في العقد الأخير ولادة فكرة أن المؤسسات السياسية تتعلق بمستوى تطور الاقتصاد ، إن التعارض الجوهرى ليس بين الاشتراكية والرأسمالية ، بل بين بلدان في طور النمو وبلدان مصنعة . في هذه الأخيرة

وحدها يمكن أن تشتغل الديمقراطيات الليبرالية .

1 - التقدم التقني وإضعاف التناحرات -

لا تشتغل الديمقراطيات الليبرالية إذا كانت التناحرات بين مختلف الطبقات عميقة وعنيفة جداً . برفعه مستوى المعيشة العام ، يقلل التقدم التقني من هذه التناحرات .

● رفع مستوى المعيشة العام - إن التقدم التقني يقدم للأفراد وسائل تأثير رائعة على الطبيعة ، تسمح بزيادة الانتاج في نسب هائلة . ينزع أيضاً إلى وضع حد للظاهرة الأساسية التي ميزت حتى الآن كل المجتمعات الإنسانية : القحط . منذ أصول الإنسانية وحتى أيامنا ، عاش العالم تحت قانون الندرة . كانت دوماً الحاجات التي يجب تلبيةها تفوق الإمكانيات الموجودة . ويبدو أن عبارة « التخلف » تستيع وضعا استثنائياً بالنسبة « للتقدم » ، الذي يحدد الوضع الطبيعي . لكن الواقع هو معاكس قبل القرن العشرين ، كانت جميع المجتمعات الإنسانية ، في كل مكان ودوماً ، « متخلفة » ونعني بذلك أن أياً منها لم يتوصل يوماً إلى تأمين تلبية الحاجات البدائية لمجموع الأفراد : غذاء ، سكن ، لباس . بدأ هذا الوضع بالتغير . المجتمعات الصناعية تضمن إلى حد ما الحد الأدنى المعيشي لمواطنيها ، والزمن يقرب حيث ستمكن هذه المجتمعات من تغطية الحاجات الثانوية أيضاً للجميع (راحة ، تسلية ، ثقافة) .

● التقليل من التناحرات - ينزع التقدم التقني إلى التقليل من أحد المصادر الأساسية للتناحرات ، وهو فقدان السلع ويولد هذا الوضع بصورة عامة لا مساواة هائلة ستعيش قلة من أصحاب الامتياز بالوفرة ، فيما الأغلبية ستحمل ثقل الحرمان . هذه اللامساواة الهائلة ستطور تناحرات عميقة جداً . وسيكون الجواب على كراهية الجماهير لأصحاب الامتياز خوف هؤلاء . السياسة هي مصنوعة من عنف الجماهير ، الموجودين في وضع ثورة مستمرة ، وعنق أصحاب الامتياز الذين يحمون أنفسهم من هذه الثورة .

التقدم التقني لا يلغي اللامساواة الاجتماعية ، ولكن يضعف من حجمها . المجتمعات الحديثة هي مجتمعات معقدة ، حيث تنوع الوظائف وأهميتها يؤولان إلى عدم مساواة في شروط العمل والأجور . غير أن التقدم التقني ينزع أيضاً إلى اختزال الفارق بين مستويات العيش ، إلى التقليل من مروحة المداخل . بين روكفلر والعامل اليدوي الأميركي المسافة هي أقل كبراً اليوم منها بين البارون القروسطي وقته . يبدو أن المجتمعات المصنعة تتطور باتجاه زوال الثراء الكبير جداً والبؤس الكبير جداً . إنها تسير كما يمكن رؤية ذلك بوضوح نحو تساوي نسبي في شروط المعيشة .

من ناحية ثانية ، الارتفاع العام لمستوى المعيشة ، ازدياد الرفاهية المادية ووسائل الراحة الحديثة ، تطور وسائل التسلية ومتعاتها ، كل ذلك يخفض الأهمية التي تعزى لعدم المساواة ، وللتناحرات التي تنتج عنها . عندما يرتدي شعب ثيابه الرثة ، ويكون قابلاً في مجاعة حقيقية ، ويعيش في أكواخ ، وتلطفه سيارات الأغنياء الفاخرة ، أمام أبواب القصور ، عندها ، يغدو الشعور بالظلم أقسى والرغبة أكبر ، في هذه الحالة العنف وحده ، أو الاستسلام الذي يولده البؤس والجهل ، بإمكانها أن يبقيها هذا الوضع . حين تتجاوز سيارة المرسيدس أو الجاكوار التي يقودها الصناعي سيارة العامل المتواضعة ، فإن الرغبة موجودة طبعاً ولكن على نحو أكثر سطحية ، أكثر ثانوية تقل التوترات ويقوم نوع من الرضى أو الاتفاق ، ويغدو الصراع السياسي أقل عنفاً .

● إمكانية الديمقراطية الليبرالية - إن التخفيف من التناحرات وتعزيز الاتفاق والرضى هما شرطان ضروريان لسير عمل المؤسسات السياسية الليبرالية . تتركز هذه الأخيرة على مبدئين أساسيين : 1 - الأحزاب الحاكمة تحترم حرية عمل المعارضة مع أنها تملك الوسائل المادية لفرض الصمت عليها . 2 - يمكن لأحزاب المعارضة أن ينتصروا على منافسيهم في السلطة في الانتخابات والحلول محلهم . إن تطبيق هذه المبادئ يفترض ألا تكون التوترات الاجتماعية عنيفة جداً ، أي ألا يكون عدم المساواة كبيراً جداً . إنها تحدد قواعد تعايش سلمي ودائم بين مختلف الطبقات الاجتماعية ، وصراعها يتطور بشكل تنافس في إطار المؤسسات التي تنظمه وتحده في آن : انتخابات ، استفتاء ، مناقشات برلمانية ، تصويت ، الخ .

إن هذا التعايش بين الطبقات ليس ممكناً ، كالتعايش بين الدول ، إذا كانت إحداها ، تشعر بأنها مغموعة جداً من الأخريات وهذه الأخيرة تخاف كثيراً من أن تنزع منها امتيازاتها . عندما يخاف حكام محافظون أن يؤدي انتصار اليسار إلى إلغاء الحزب المحافظ ، وتأميم كل الشركات الخاصة وإفقار أو تصفية محازبيهم ، فإنهم لن يقبلوا بإجراء انتخابات من شأنها حمل اليسار إلى السلطة : أي أنهم سوف يلغون المؤسسة الأساسية في الديمقراطية الليبرالية . وإذا كانت الطبقات المغموعة تعيش وضعاً لا يحتمل ، فهي سوف تستخدم العنف أكثر من المنافسة الانتخابية للخلاص من وضعها ، وإذا تسلت السلطة فلن تترك لأصحاب الامتياز إمكانية استرجاعها يوماً .

2 - التقدم التقني وإدراك المسائل -

إن الديمقراطية الليبرالية تفترض أن لدى مجموع المواطنين حداً أدنى من الوعي السياسي : أي أنهم يستطيعون فهم المسائل الأساسية التي يدعون لحسمها بالتصويت

أكثر إلى الأمام وإظهار أن ضمن مجموعة البلدان المصنعة ، الديمقراطية الليبرالية تجد أرضاً خصبة في البلدان الأنكلوسكسونية والشمالية ، الأكثر تقدماً تقنياً ، أكثر منها في فرنسا وخاصة في إيطاليا ، الأقل تقدماً تقنياً . تاريخياً ، يتطابق إرساء المؤسسات الليبرالية في أميركا الشمالية وفي أوروبا مع تزايد في الانتاج والثقافة تحت تأثير التقدم التقني ، في القرن التاسع عشر والقرن العشرين .

حدود العلاقة بين التقدم والديمقراطية

إن نظرية العلاقة بين الديمقراطية الليبرالية والتقدم التقني تعكس واقعاً أكيداً . ولكن لا ينبغي تضخيمها . هناك مؤسسات ليبرالية في البلدان القليلة التقدم تقنياً . كما أن هناك مؤسسات غير ليبرالية في البلدان المتقدمة جداً تقنياً .

٦ - المؤسسات الليبرالية في البلدان المتخلفة

تجب تقريب عدة تجارب على هذا الصعيد ، تنطوي على ميزات مشتركة رغم تنوعها .

● **الوقائع -** حالة الديمقراطيات القديمة هي الأكثر شهرة . ففي المدن اليونانية والرومانية ، كانت القرارات السياسية تتخذ في جمعيات عامة للمواطنين ، مما يحدد « الديمقراطية المباشرة » بالمعنى التقليدي للكلمة . كان يتم أيضاً انتخاب الجمعيات والقضاة . وكانت تركز هذه المنظومة على التعددية ، وعلى الاحترام النسبي للمعارضة وتأمين الحريات العامة . غير أن الديمقراطيات القديمة لم تكن لتطبق إلا على المواطنين ، الذين كانوا يشكلون أقلية بالنسبة للعبيد ، الذين يقومون بأساس المهام الإنتاجية : في أثنينا القرن الخامس ، لا يمثل المواطنون أكثر من 40000 شخص على 400000 ساكن . كما نجد أيضاً مؤسسات ليبرالية دون هذا العائق الذي يشكله العبيد في دول مدن أخرى : مثلاً ، في المدن البربرية لإفريقيا الشمالية التي عرفت منظومات انتخابية على درجة كبيرة من الكمال ، وفضلاً للسلطات متقدماً جداً ، وحكومة تدبرها جمعية : « الجماعة » . أو في الجمهوريات المدنية لأوروبا الشمالية ، لفلاندريا أو إيطاليا في نهاية العصر الوسيط . هكذا يرتسم نوع من المؤسسات الليبرالية يمكن تسميته « ديمقراطية المدن » ، وهي تستحق دراسة مقارنة معمقة .

نجد شكلاً آخر من الديمقراطية الليبرالية في مجتمعات أكثر تخلفاً ، تجهل الكتابة تتخذ القرارات جماعياً من قبل جمعية أعضاء القبيلة . هناك تشابه بين النقاشات الافريقية / Type palabre / (نقاشات مملّة) ونقاشات الأغورا الإغريقية والندوة

Forum / الرومانية . إلى جانب ديمقراطية المدن ، يمكن الكلام عن « ديمقراطية القبائل » . بيد أن هذه الديمقراطية تركز على شعور عميق جداً بانتماء كل فرد إلى مجموعة ، وعلى فردية ضعيفة ، مما يشكل فارقاً كبيراً مع المؤسسات الليبرالية الحديثة (نجدها ، بدرجة أقل ، في المدن القديمة) .

● التفسير - سلسلتان من الوقائع تفسران هذا التطور للمؤسسات الديمقراطية في المجتمعات المتخلفة . أولاً ، إنها مجتمعات ضيقة المساحة ، حيث المسائل المطروحة هي سهلة نسبياً ويمكن أن يفهمها أناس ذوو مستوى ثقافي متواضع . فحتى الأميون يمكنهم أن يناقشوا بأمور القبيلة أو المدينة ، على الأقل عندما تكون هذه صغيرة . في روما وفي اليونان ، وثم في المدن القروسطية ، الأكبر بمساحتها ، المسائل المطروحة هي أشد تعقيداً : في الواقع إن هذه المدن هي بصورة عامة أكثر أرسقراطية . وعندما أوصلها توسعها . إلى قيادة كونفدراليات كبرى أو إمبراطوريات كبرى ، انهارت المؤسسات الليبرالية .

ثانياً ، إن الظروف الاقتصادية تسمح بالوصول إلى توازن معين ، بحيث تتم تلبية الحاجات الأساسية دون قهر الشعب . بعض المدن تكون جماعات أو متحدرات زراعية لفلاحين مالكيين ، في مناطق ذات مناخ جميل وإنتاج سهل ، في إطار عادات زاهدة تضمن اعتدالاً في الاستهلاك . نجد أيضاً مدناً بحرية ، حيث صيد السمك هو مصدر ثراء . في جميع الحالات ، المساواة الاقتصادية هي كبيرة كما تلبي حاجات الجميع تقريباً ، مما يقلل من التناحرات الاجتماعية والمساواة نجدها أكبر أيضاً في « ديمقراطية القبائل » التي تركز في الأعم الأغلب على الملكية الجماعية لوسائل الإنتاج ، المكونة أساساً من الغابة ، قاعدة الصيد ، والقطاف أو الزراعة المتنقلة ، بواسطة الإحراق . والتي تؤمن مصدر العيش الأساسي .

2 - المؤسسات غير الليبرالية في البلدان المتقدمة جداً -

المثال الأمثل هو ألمانيا 1933 التي كانت البلد الأكثر تصنيعاً في ذلك العصر ، وحيث أقيمت دكتاتورية من أبشع ما شهد التاريخ . ثمة اتجاهات تسلطية لا تزال باقية في جميع البلدان المتطورة جداً ، بحيث لا أحد يستطيع أن يضمن عدم تخريبها يوماً للمؤسسات الديمقراطية الليبرالية .

● العنف في المجتمعات المتطورة - التقدم التقني يضعف التناحرات ، لكنه لا يلغي العنف : التناحرات العنصرية في الولايات المتحدة ، ثورات الطلاب في المجتمعات الغربية هي أكبر دليل . فالأولى تركز على ظروف خاصة (بالولايات

المتحدة) والثانية تقتصر عادة على قطاع محدود من الشعب (مع أنها لامست قسماً كبيراً من الأمة في فرنسا أيار 1968). ولكن يوجد أيضاً عوامل عامة من العنف في المجتمعات المتطورة. ينبغي ذكر واقعتين على هذا الصعيد، الأولى أكيدة والثانية هي عرضة للنقد.

يُعتقد بصورة عامة أن البلدان المتطورة هي فائقة الحساسية أمام الأزمات الاقتصادية الخطيرة، وأن هذه الأخيرة تسبب صدمة تعطل المؤسسات الليبرالية. إن المجتمعات المعتادة على مستوى من توفير الراحة مرتفع إلى حد كبير، وحيث الحاجة للأمن تكون قوية جداً، وموفرة نسبياً، وهذه المجتمعات تهتز بعمق أمام انهيار اقتصادي يؤدي إلى انخفاض شديد في المداخليل لقسم كبير من الشعب، سيجد نفسه غارقاً في حالة من فقدان الأمن وعدم الاستقرار. وصراع الطبقات الذي كان غائباً بفضل التقدم التقني سوف يستيقظ وسوف تقف الجماهير التي تعاني من الأزمة بوجه الأقلية من أصحاب الامتياز مما يعطل «التسوية» أو الاتفاق الضروري لوجود مؤسسات ليبرالية. أما الطبقات الوسطى، التي عانت الأمرين من الانهيار الاقتصادي وتخاف الضغط الثوري للطبقات الشعبية، فستميل نحو حلول تسلطية، تحظى أيضاً بموافقة أصحاب الامتياز. إن إرساء النازية في ألمانيا هو قريب جداً من هذه الصورة، التي تكتسب قيمة عامة.

من ناحية ثانية، بعض النظريات المستوحاة من التحليل النفسي تؤكد بأن التقدم التقني يشجع نشوء تناحرات نفسانية تعوض عن ضعف التناحرات الاجتماعية الاقتصادية وهي مصدر جديد للعنف. إن المجتمعات المتقدمة تؤدي إلى عالم غير متكيف مع الحاجات الفعلية والرغبات العميقة للإنسان، عالم اصطناعي أكثر فأكثر، حيث يشعر الإنسان بأنه غريب أكثر فأكثر. إن المجتمع الاستهلاكي المزعوم يلبي حاجات سطحية وثانوية، يعززها ويطورها مجال الإعلام والإعلان لكن الحاجات الأساسية تبقى دون تلبية، لا بل أقل عما هي عليه في المجتمعات التقليدية. ثمة تعارض جذري إذن بين الغرائز الإنسانية الجوهرية والعالم المنظم، المعقم، الممكن، المعقلن، حيث التقنية تأسر البشر. هؤلاء يرمون بأنفسهم في العنف، وهذا أمر طبيعي: من هنا الحروب، الثورات، الدكتاتوريات. يبدو هذا الطرح مغالياً: ولكن لا يسع رفضه كلياً.

● تعقيد المسائل والتكنوقراطية - لقد بينا أن التقدم التقني يرفع من مستوى إدراك المواطنين ويساعد الديمقراطية الليبرالية. لكنه يزيد في الوقت نفسه من صعوبات المسائل المطروحة. يعتقد البعض أن الظاهرة الثانية هي أقوى من الأولى، بحيث أن الإدراك

الحقيقي يضعف عوض أن يزيد فتضعف الديمقراطية الحقيقية . هذه الأطروحة هي اليوم جد منتشرة . « بين العام والسلطة السياسية المنبثقة منه ، تضع المتطلبات التقنية منطقة معتمة » ، هذا ما كان يقوله منتدى جان مولان عام 1961 . تجعل الحضارة التقنية القرارات التي يجب اتخاذها معقدة بحيث أنه يصعب كثيراً إشراك الأمة وممثلتها . وحدهم الاختصاصيون قادرون على فهمها : يؤدي ذلك إلى نشوء « التكنولوجيا » .

لا يجب تضخيم هذه الظاهرة ، إن المسائل السياسية ، مع أنها أبسط وأقل تعقيداً ، كان يصعب على الناس فهمها في العصر الوسيط ، أكثر منه في القرن العشرين ، حيث يعيش مواطنون مثقفون نسبياً ومتعلمون . لقد ارتفع مستوى صعوبة المسائل ، ولكن مستوى إدراك الناس ارتفع هو أيضاً . من ناحية ثانية ، تضخّم أحياناً تقنية المسائل السياسية المعاصرة . من غير الممكن أن تفسّر للبرلمان ولكل الناس أنماط إقامة وتطبيق مخطط اقتصادي معين . ولكن يبقى من الممكن صوغ ، بوضوح كبير ، بعض الخيارات الكبرى الأساسية ومعانيها : وبينها ، يمكن للنواب وللمواطنين إجراء اختيارهم على نحو واضح . رغم هذا فإن خطر « التكنولوجيا » موجود .

● تعزيز السلطة البيروقراطية - يعزز التقدم التقني مباشرة السلطة السياسية . فهو يسمح لها أولاً بأن تمارس على نحو أسهل على كل أراضي الدولة ، عبر إلغاء المسافات : تنزع المركزة التي تنتج عن ذلك إلى تهديم الاستقلاليات المحلية والحريات التي تعطى للمواطنين . وخاصة يعطي التقدم التقني السلطة وسائل ضغط لا تقاوم ضد المواطنين . في السابق ، كان الجنود ورجال الشرطة يستخدمون أسلحة مختلفة قليلاً عن أسلحة الثوار ، وكان النصر للعدد ، كان يمكن أن تنتصر الثورات ، والدكتاتوريات تبقى دوماً هشة . اليوم ، كما قال تروتسكي « لا تقام ثورة ضد الجيش » فحرب العصابات لم تعد فعالة إلا في البلدان المتخلفة . وأخيراً توفر تقنيات الدعاية للسلطة وسائل ضغط ربما أقوى .

من ناحية ثانية يميل التقدم التقني إلى تحويل الدولة وإدارتها ، وكذلك الأحزاب السياسية ، والنقابات ، والجمعيات ، والمنشآت الخاصة ، الخ ، إلى تنظيمات ضخمة . يمارس الجهاز القيادي لهذه التنظيمات تأثيراً كبيراً على أعضائها . فخلف واجهة المؤسسات الليبرالية ، تنزع السلطة الحقيقية إلى الانتقال إلى أيدي « البيروقراطيات » . في الأدب الشعبي ، تضخّم بصورة عامة قوة واستقلالية هذه البيروقراطيات (كما الحال مع التكنولوجيا) يمكن للسلطات الديمقراطية أن تديرها وتشرف عليها إذا أرادت ، وهي تفعل ذلك فعلياً . ولا مربة في أن البيروقراطيين يقاومونها ويميلون إلى استقلالية معينة . فتضعف المؤسسات الليبرالية بفعل تطور البيروقراطية .

حول التأثير السياسي لمستوى التطور ، انظر قبل أي مرجع آخر : W.W. Rostow ، مراحل النمو الاقتصادي ، 1962 ، R. Aron, dix-huit leçons sur la société industrielle 1962, et la : 1962 ، société industrielle et la guerre, 1959; J. Gailbraith, Le nouvel Etat industriel 1968; Janus, Duverger ، وجها الغرب ، 1972 ، مدخل إلى السياسة 1964 حول الدكتاتورية ، 1961 ؛ J. Fourastié, Le grand espoir du xx^e siècle ، يجب الرجوع أيضاً إلى بيبلوغرافيا البلدان المتخلفة ، الواسعة جداً . كمرجع تمهيدي انظر : Y. Lacoste ، البلدان المختلفة ، طبعة ثانية ، 1962 (سلسلة « ماذا أعرف ») و : Géographie du sous- développe- R. Barre le développe- P. Moussa, les nations prolétaires; ment, 1965 3 ment économique, 1958 (cahiers de l'osae); F. Perroux, la coexistence pacifique G. Myrdal, une économie internationale, 1958; R. Nurske, Problems of capital! أجزاء Formation in underdeveloped countries, 1953 .

حول التفاخر بين المجتمع الصناعي والرغبات العميقة للإنسان انظر : H. Marcuse, Eros et civilisation ترجمة فرنسية ، 1968 ، و L'homme unidimensionnel ، ترجمة فرنسية 1969 ؛ L. Mumford, Technique et civilisation ترجمة فرنسية ، 1950 ، J. Ellul ، التقنية أورهان العصر 1954

حول تحولات الدولة بفعل التقدم التقني ، انظر : Club Jean- Moulin الدولة والمواطن ، 1961 ، حول التكنوقراطية ، انظر : J. Meynaud, La technocratie Myth ou réalité, 1964 ، والتكنوقراطية والسياسة ، لوزان 1960 ، W.H. Whyte ، الإنسان والتنظيم ، ترجمة فرنسية ، 1959 ، OCDE ، العلم وسياسة الحكام 1963 ؛ J.L. Cottier ، التكنوقراطية ، السلطة الجديدة 1959 ، المؤلف الجماعي السياسة والتقنية ؛ 1958 ، M. Rivière ، الاقتصاد ، البورجوازية والفكر التكنوقراطي ، 1965 ، وأيضاً J. Billy ، التقنيون والسلطة ، 1960 ؛ مقالة B. Gournay ، في المجلة الفرنسية للعلوم السياسية ، 1960 ، ص 880 ؛ ملاحظات J. Meynaud ، نفس المصدر ، 1961 ، ص 673 ، R. Cornevin ، نفس المصدر ، 1961 ، ص 684 ، المعلومات الموجودة في المؤلف الجماعي لـ : B. Chapman, The profession of government : لندن 1959 ، (مؤلف جماعي حول الوظيفة العامة في أوروبا) ؛ - حول البيروقراطية ، انظر P. Grémion ، السلطة الطرفية : البيروقراطيون والوجهاء في المنظومة السياسية الفرنسية ، 1976 ؛ Birnbaum ، قمم الدولة ، دراسة حول نخبة السلطة في فرنسا ، 1977 ؛ M. Crozier ، الظاهرة البيروقراطية ، 1963 ؛ M. Dogan, The mandarins of Western Europa, New York, 1975; P.M. Blau ، واشنطن Bureaucracy Glencoë (III). 1952; G. Tullock, The politics of bureaucracy, 1965 ؛ N.P. Mouzelis, Organisation and bureaucracy ، لندن ، 1967 ؛ والبيبلوغرافيا في هذا المؤلف عن التكنوقراطية .

II - أيديولوجيات المجتمعات الليبرالية

لقد تطورت المؤسسات السياسية الليبرالية انطلاقاً من أيديولوجيا موجودة مسبقاً بخلاف المؤسسات السياسية السابقة التي حلت محلها ، والتي كانت تجريبية الإيديولوجيا المحافظة التي حاولت تبرير الأنظمة الملكية والأرستقراطية الأوروبية القديمة تطورت خاصة في بداية القرن التاسع عشر (de Maistre, de Bonald الخ) كردة فعل ضد الأيديولوجيا الليبرالية المنتشرة بفعل الثورتين الأمريكية والفرنسية : المؤسسات سبقت إذن الأيديولوجيا . وعلى العكس ، الأيديولوجيا الليبرالية سبقت المؤسسات وبقوة ووسمتها بمسماها .

خضعت الأيديولوجيا الليبرالية لتأثير الأيديولوجيا المحافظة التي كانت تحاربها وأكثر من ذلك لتأثير المؤسسات المحافظة السابقة . ثم إن تطورها تحول اتجاهه بفعل تطور الأيديولوجيات الاشتراكية التي حاولت إدماجها جزئياً . الأيديولوجيا الليبرالية ليست إذن الأيديولوجيا الوحيدة التي تلعب دوراً في المجتمع الليبرالي : هذا الأخير تلقى أيضاً تأثير أيديولوجيات خارجية .

1 - الأيديولوجيا الليبرالية

إن عبارة « ليبرالية » تأخذ معناها الحالي في القرن التاسع عشر ، حيث تزدهر الأيديولوجيا الليبرالية ، حيث تشكل الأحزاب الليبرالية المعاصرة الكبرى ، حيث تشيد تدريجياً المؤسسات الليبرالية . انتصرت الليبرالية عام 1918 ، حيث ظهر انتصار الحلفاء وكأنه انتصارها مع أنه طبع بداية صعوباتها الحالية . غير أن للأيديولوجيا الليبرالية مصادر أبعد . الإصلاح البروتستانتي لعب دوراً أساسياً على هذا الصعيد ، مع إعلان مبدأ الامتحان الحر وإنكاره سلطة الباب . ومنهج ديكارت الذي يرفض الأحكام (المبادئ) المسبقة ويخضع كل الأشياء لنقد المعرفة ، يذهب المذهب ذاته . الأيديولوجيا الليبرالية تتأسس على هذه القواعد . نظريات الإنكليزي جون لوك في القرن السابع عشر ونظريات الفلاسفة الفرنسيين في القرن الثامن عشر تشكل دعائمها الأساسية . أما نتائجها السياسية فقد تم تطويرها في الثورتين الأمريكية والفرنسية ، وفي المجادلات التي أثارها .

الليبرالية السياسية

الليبرالية السياسية هي مختصرة بكاملها في المادة الأولى لإعلان حقوق الإنسان والمواطن لعام 1789 : « يولد البشر وبقون أحراراً ومتساوين في الحقوق » . كلمتا

الحرية والمساواة تعبران عن أساس الأيديولوجية الليبرالية . أما الكلمة الثالثة من شعار الجمهوري الفرنسي - « إخاء » - فقد أضيفت عام 1848 : إنها تترجم تأثير الأيديولوجيا الاشتراكية . الأيديولوجيا الليبرالية هي فردانية ، مرتكزة على البحث عن المصلحة الشخصية ، إذ تؤكد أنها السبيل الأفضل لتحقيق المصلحة العامة : وهذا ما يعاكس تماماً مفهوم الأخاء .

٦ - محتوى الحرية والمساواة

الحرية والمساواة ليستا بالنسبة لليبراليين مفهومين مجردين ، مبدأين نظريين بحث ، كما قيل ذلك بكثير من المبالغة والتكرار . إنها تتطابقان مع بنى اجتماعية محددة ، أراد الليبراليون إحلالها - ونجحوا في ذلك - محل البنى الأرستقراطية والملكية .

● المساواة - القول بأن البشر يولدون متساوين ، يعني أن لا أحد يستطيع أن يفيد بالوراثة من حقوق أو امتيازات تجعله متفوقاً على الآخرين . هكذا فقد أعيد النظر بشكل جذري بالمجتمعات الأرستقراطية المبنية على هيمنة نبالة أو سلطان وراثيين . فسقطت كلياً القواعد نفسها للأنظمة القديمة الملكية . إذا كان كل الناس متساوين ، فلن يكون هناك أي سلطة خارجة عليهم ، تستطيع أن ترغمهم على الخضوع . فالسلطة لا يمكن أن تتركز إلا على موافقة أعضاء المجتمع . لا أحد يسعه ممارسة سلطة إلا بموافقة المواطنين ، الذين يفوضونه حق قيادتهم : المنظومة التمثيلية والانتخابات تنتج عن ذلك مباشرة . إن المشروعية الملكية المبنية على الولادة ، تُستبدل بالمشروعية الديمقراطية المبنية على الانتخاب .

● الحريات المدنية - تعني الحرية أن كل إنسان يمكنه أن يفكر ، أن يعبر عن نفسه ، أن يتصرف كما يشاء ، وحرية الآخرين هي مبدأياً الحد الوحيد لحرية كل إنسان . يمكن التمييز على هذا الصعيد بين الحريات المسماة « مدنية » والحريات « العامة » . الحريات المدنية أو حريات الشخص تتعلق خاصة بالنشاط الخاص ولكن يمكن استخدامها أيضاً في المجال السياسي . فهي تشمل أولاً « الضمانة » أو الحماية ضد التوقيف أو الحجز الاعتباطي : هذه الحرية هي منظمة جيداً في المنظومات الأنكلوسكسونية (أوالية الـ Habeas corpus) ، لكنها أقل تنظيماً في المنظومات السياسية الأخرى ، مثلاً في فرنسا . من بين هذه الحريات أيضاً حرية وحرمة المسكن ، حرية المراسلات ، حرية السير والتنقل ، الخ . يمكن أيضاً أن نربط بها الحريات العائلية : حق الزواج دون تدخل الدولة ، حق تربية الأطفال بحرية ، حق الطلاق ، الخ .

● الحريات العامة - تتعلق الحريات العامة بالنشاط الجماعي ، أي علاقات المواطنين فيما بينهم . إنها تشمل أساساً حرية الصحافة ، ووسائل التعبير الأخرى (كتب ، راديو ، تلفزيون) ، حرية العرض المسرحي والسينمائي الخ ، حرية الاجتماع وحرية التظاهر ، حرية إنشاء الجمعيات . هذه الحريات العامة تلعب دوراً كبيراً في التعبير عن الفكر بأشكاله المتعددة : فلسفية ، دينية ، سياسية ، فنية ، أدبية ، الخ . لكنها تتخطى هذا المجال : إن حرية إنشاء الجمعيات والاجتماع ، مثلاً ، تسمح أيضاً بإنشاء النوادي الرياضية ، تجمعات صيادي السمك ، الخ . وتلعب دوراً كبيراً في المجال السياسي : دونها ، لا يمكن أن تعمل الانتخابات والبرلمان وجميع مؤسسات الدولة الليبرالية . ولكنها تخص أيضاً المجالات غير السياسية .

2 - ميزات الحرية والمساواة

الحرية والمساواة ، كما تحدهما العقيدة الليبرالية ، تنطويان على ميزتين جوهريتين : الميزة الأولى هي أنها قانونيتان بحث ، وثم تفترضان غياب الدولة .

● الميزة القانونية - هاتان الميزتان تفسران بواقعة أن الأيديولوجيا الليبرالية كانت التعبير في البداية - أي في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر - عن وضع الطبقة التي كانت مغمومة بالقوانين والدولة . البورجوازية التاجرة ، الصناعية ، المصرفية ، والفكرية ، التي طوّرت الحركة الليبرالية ، لم تكن مغمومة اقتصادياً من قبل الأرستقراطية المهيمنة . بل كانت تعيش ، على العكس ، بيسر مادي كافٍ ، حتى أنها كانت غالباً أغنى من الأرستقراطية . لكن القوانين المتعلقة بامتيازات النبلاء كانت تبقىها في وضعية اجتماعية دنيا ، تشعر أنها غير قادرة على تحملها . ولم يكن الحكم المطلق الملكي ليترك لها حرية فكرية كافية ولا يوفر لها أية ضمانة شخصية . وكانت الأنظمة الحكومية المتعلقة بالاتحادات الحرفية تعيق تقدمها الاقتصادي .

كان يكفي إذن أن تغير البورجوازية القوانين ، والوضعيات القانونية ، لتصل إلى المساواة والحرية . لذلك حددتها كحرية ومساواة « حقوقيتين » . سوف تكون أيضاً الصراعات الليبرالية الكبرى صراعات من أجل إصلاح الوضعيات القانونية : إلغاء امتيازات النبلاء ، إلغاء الاتحادات الحرفية ، حق النشر الحر للكتب والصحف ، حق الاجتماع ، حق إنشاء الجمعيات ، حق التظاهر . ولم تُطرح في البداية مسألة الممارسة العملية للحريات كما تحددت في النصوص ، بالنسبة لواضعيها . كانوا يملكون الوسائل المادية الضرورية . ولا يتصورون أن غياب هذه الوسائل المادية سوف يعيق الممارسة العملية للحريات المعلنة على المستوى الحقوقي .

● الميزة السلبية - من ناحية ثانية ، هذه الإصلاحات القانونية هي أساساً سلبية . إنها تصبو إلى منع الدولة من التدخل في نشاط المواطنين . وتوجه إلى تحديد منطقة نشاط مستقل لهم ، حيث لا تتدخل السلطة السياسية . وتطالب بتغيب الدولة وليس بنشاط من قبلها . فيكفي ألا يتم إقرار عدم تمييز قانوني بين المواطنين حتى يكون البشر متساوين ، يكفي أن تترك للبشر حرية التفكير والكتابة والطباعة والنشر ، والتجمع وإنشاء الجمعيات والتظاهر كما يشاؤون حتى يكونوا أحراراً سياسياً . كما يكفي أن يُسمح لهم بالانتاج ، والبيع والشراء حتى يكونوا أحراراً اقتصادياً . إن المفهوم الليبرالي للمساواة والحرية يؤدي إلى الحد من صلاحية الحكام .

3 - الحد من صلاحية الحكام

يشكل الحد من صلاحية الحكام الطابع الثاني الجوهرى للبرالية السياسية . إنه مرتبط بمفهوم المساواة والحرية ، كما رأينا ذلك للتو ، ولكنه يتخطاه بكثير . بنظر الليبراليين ، السلطة السياسية هي خطيرة بطبيعتها ، لأنها تدفع من ممارستها إلى إساءة استعمالها وإلى قمع المواطنين . لقد أخذت هذه الفكرة من تقليد طويل ، يعود إلى الفلاسفة اليونانيين . يجب إضعاف السلطة السياسية والدولة ، واحتواؤها ، والحد من صلاحيتها ، كي لا يقمع المواطنون . إن مجموع المؤسسات السياسية الليبرالية هي موجهة بهذا الاتجاه .

● الحد من صلاحيات الحكام عبر المؤسسات - إن المنظومة التمثيلية والانتخابات ترغم الحكام على أخذ إرادة المواطنين بعين الاعتبار ، هؤلاء الذين انتخبوهم ولا يمكنهم إعادة انتخابهم . في بعض البلدان ، إمكانية عزل المنتخبين (مثلاً منظومة الـ «recall» الموجودة في الولايات المتحدة) تجعل وضعهم وولايتهم أكثر هشاشة . في أي حال ، إن الطابع المحدود للتفويض يؤدي إلى نتائج مشابهة . الحكام الليبراليون هم حكام مؤقتون ينبغي عليهم أن يعودوا أمام المواطنين كل أربع ، خمس أو سبع سنوات ، دون ضمانة إعادة انتخابهم : هذا الخطر المحدق يضيق كثيراً هامش نشاطهم . إن تقسيم السلطة السياسية بين الحكومة والمعنى الضيق (أو « السلطة التنفيذية ») والبرلمان (أو « السلطة التشريعية ») يذهب بنفس الاتجاه : البرلمان يضيق حرية نشاط السلطة التنفيذية والسلطة التنفيذية تضيق حرية نشاط البرلمان . مبدأ الشرعية والرقابة القضائية يحددان الحكومة والبرلمان بفضل وجود سلطة ثالثة في الدولة ، السلطة القضائية . كل هذا يشكل ما يسمى « فصل السلطات » ، وهو العنصر الأساسي في النظرية الليبرالية .

● التعددية السياسية - إن هذه البنى السياسية تركز بالضرورة على التعددية التي

هي عنصر جوهري آخر من الأيديولوجيا الليبرالية . الانتخابات ، البرلمان ، الحريات العامة ليس لها من معنى إلا إذا تواجعت آراء عديدة ، معبر عنها من خلال أحزاب متعددة وتنظيمات سياسية . تتحدد الديمقراطيات الغربية بهذه التعددية ، والأنظمة الباقية هي أحادية . تحد التعددية الحكام على نحو مادي ، بإنشائها بوجههم معارضة تتقدم ويمكنها أخذ مكانهم في الانتخابات المقبلة . التعددية تحدهم أيضاً بطبيعة منظومة القيم التي تفترضها . الأيديولوجيا الليبرالية تعتبر تنوع الآراء كقيمة إيجابية أساسية ، كـ « خير » جوهري . فهي ترفض إذن أن يحمل رأي معين الحقيقة المطلقة وأن تكون الآراء الأخرى خاطئة مطلقاً . التعددية الليبرالية تتعارض مباشرة مع الدغمائية الأيديولوجية ، التي تؤدي إلى الحكم التسلطي . التعددية تحد أيضاً من فكرة « حكمة الحكام » ومن الاعتقاد بأنهم لا يخطئون : إنه لضبط قوي جداً .

● الفصل بين السلطة السياسية والسلطة الاقتصادية - أخيراً ، الأيديولوجيا الليبرالية تحد الحكام بواقعة أن السلطة الاقتصادية والسلطة السياسية ليستا مركزيتين بين الأيدي نفسها : بنظر الكتاب الليبراليين الجدد والمعاصرين ، هذا الفصل بين الاثنتين يشكل جوهر الحريات نفسه ، والحكم المحدود والتعددية سوف نتطرق لهذه المسألة عند تحليلنا للطابع الاقتصادي للأيديولوجيا الليبرالية .

الليبرالية الاقتصادية

تختصر الليبرالية الاقتصادية بالشعار الشهير «laissez faire, laissez passer» « اتركهم يعملون ، اتركهم ينقلون » ، العبارة الأولى تطرح مسألة حرية الانتاج ، والثانية مسألة حرية التجارة .

٦ - محتوى الليبرالية الاقتصادية -

بشكل أكثر دقة يمكن التمييز بين حرية إنشاء الشركات وحرية التبادل . وكلاهما ترتكزان على الملكية الخاصة لوسائل الانتاج ، القاعدة الأساسية لليبرالية الاقتصادية .

● لقد أعلن عن الملكية الخاصة على نحو صريح ، أكثر صراحة من مبدأي الحرية والمساواة ، إذ أن المادة 17 من إعلان حقوق الإنسان والمواطن تصفها وحدها بأنها « مكرّسة وغير قابلة للخرق » . وهذا يشير بوضوح إلى الأهمية التي يسبغها عليها الليبراليون . فهم لا يضعون أي فارق بين ملكية المواد الاستهلاكية والاستخدامية (منازل للسكن الشخصي ، مساكن للإقامة الثانوية ، سيارات ، مفروشات ، الخ) وملكية المواد الانتاجية (مصانع ، محلات ، مزارع ، الخ) . وهم يرفضون حتى فكرة

فارقٍ كهذا يدفع إلى التفكير بأن هناك ملكية هي أقل « قابلية للخرق وتكريساً » من غيرها . مما يقودهم إلى كثير من الغموض في تقديمهم للاشتراكية ، حيث لا يرون ، (أو لا يرغبون في رؤية) إنها تتجه فقط إلى إلغاء ملكية المواد الانتاجية ، وليس ملكية المواد الاستخدامية والاستهلاكية .

● حرية إنشاء الشركات أو المؤسسات تعني أولاً كل إنسان يمكنه إنشاء الشركة التي يختارها بحرية . هكذا فإن الليبرالية الاقتصادية تتعارض مع المنظومة النقابية ، التي كانت موجودة في الفترة التي تطورت أثناءها الأيديولوجيا الليبرالية . في نظام الاتحادات النقابية والحرفية كان يجب الحصول عادة على إذن من الدولة - « على امتياز ملكي - لإنشاء المؤسسة (أو المنشأة) الجديدة فالمنشآت الموجودة كانت خاضعة لتنظيم دقيق ، إن في طرائق انتاجها أو في نظام موظفيها ، المؤطر ضمن اتحادات حرفية تراتبية ، فلنذكر في أي حال بأن الملكية الخاصة كانت ، حتى في ذلك الحين ، قاعدة المنظومة النقابية : كان أرباب العمل يملكون المنشآت التي تنتقل ملكيتها بالوراثة .

نزعت الليبرالية إلى إلغاء هذه الأنظمة ، أكانت نقابية أم دولانية ، ليس فقط يمكن لكل إنسان أن ينشئ المنشأة التي يريد ، بل يستطيع تنظيم منشأته كما يشاء ، مما يستتبع حرية تنظيم العمل وحرية الأجور . في النظرية الليبرالية ، المجابهة بين العمال الذين يقدمون عملهم وأرباب العمل الذين يقدمون رساميلهم نتوصل إلى توازن يضمن للجهتين أفضل وضع ممكن : فإن إفلاس رب العمل ، إذا كانت الشروط التي يفرضها العمل قاسية جداً ، يؤدي إلى إفلاس العمال غير أن الفكر الليبرالي تطور بما يخص هذه المجابهة بين العمال وأرباب العمل . في المرحلة الأولى ، نزعت هذه المواجهة إلى مجابهة فردية لكل عامل بوجه كل رب عمل ، مما أدى إلى حظر الإضرابات ، والتحالفات ، والنقابات . كما كان يؤدي ذلك إلى عدم مساواة فعلية كبيرة . تدريجياً ، بدأ الليبراليون يتقبلون فكرة مجابهة جماعية نوعاً ما ، أرست بعضاً من المساواة .

● حرية التبادل أو الحرية التجارية هي لازمة لحرية إنشاء المنشآت فهي تستتبع أولاً حرية المنافسة ، المسماة أيضاً « قانون السوق » . المفاوض ينتج المادة التي يريد ، كما يريد ويحدد الثمن الذي يريد . غير أن المستهلك يختار المادة التي تعجبه وبالسعر الذي يقبل به . هكذا فإن إمكانية أو عدم إمكانية بيع السلعة هي أساس المنظومة ، وفي الوقت نفسه ضابطةاها . إذا كان المستهلكون لا يرغبون بسلعة تصنعها وتبيعها المنشأة ، فلا يشترونها ، مما يؤدي إلى انهيار المنشأة لذا الليبراليون يتكلمون عن « استفتاء المستهلكين » ، الذي يتطابق على المستوى الاقتصادي مع الانتخابات على المستوى

السياسي : لكنه استفتاء يقوم على اقتراح « دافعي الضرائب » ، كما أسلفنا .

إن حرية التبادل تستتبع أن المنافسة تلعب دورها على نحو كامل . وهذا يعني أن الدولة لا يجب أن تقيم لا رقابة على الأسعار ، ولا رسوماً ولا دوائر تجارية امتيازية ، إذ أن كل المنتجات تنتقل وتباع بكل حرية في الأراضي الوطنية . في التبادلات الوطنية ، القواعد هي نفسها . حرمة التبادل تفترض إلغاء الحظر على دخول البضائع وخروجها ، وأنظمة الحصص والتضييق الأخرى ، ورسوم الجمارك . ولقد وجد الليبراليون أنفسهم غالباً ممزقين على هذا الصعيد ، بين المبادئ الأساسية التي ذكرناها لتونا ومصالح زبانتها التي كانت تدفعها إلى تفضيل نظام الحماية : الجمهورية الثالثة الفرنسية ونظام الحماية في الولايات المتحدة يجسدان هذا الصراع .

2 - العلاقات بين الليبرالية السياسية والليبرالية الاقتصادية

تبدو الليبرالية الاقتصادية والليبرالية السياسية أن كلاً منهما نتيجة للأخرى وأنها تتكاملان في الحقيقة ، هذا الرابط وهذه التكاملية هما ثانويين : يوجد بعض التناقضات بين الليبرالية السياسية والليبرالية الاقتصادية .

● الميزات التكاملية للبراليتين - بحسب الليبراليين الكلاسيكيين ، الليبرالية السياسية والليبرالية الاقتصادية هما وجهان للحقيقة نفسها . كانت حرية الصناعة والتجارة شكلاً خاصاً من الحرية الفردية والمساواة بين المواطنين . كان يوفرها ضعف الدولة كما توفره هي في الوقت نفسه . كان يمكن هكذا للدولة الليبرالية أن تنحصر في وظائف قليلة العدد : ضمان الانتظام العام الداخلي ، حماية ضد الغزوات الخارجية ، واحتمالاً ، ضمان احترام قواعد المنافسة بين الأفراد والمنشآت .

إن المنظرين المعاصرين لليبرالية الجديدة طوروا إحدى ميزات هذه التكاملية بين الليبراليتين . فهم يعتبرون أن الفضيلة الرئيسية لليبرالية الاقتصادية هي أنها تؤدي إلى فصل السلطة السياسية عن السلطة الاقتصادية التي تضعف الدولة ، فيما الاشتراكية تؤدي إلى مركزة السلطة السياسية والسلطة الاقتصادية ، والتي توفر للدولة نفوذاً هائلاً . وبالفعل ، في المنظومة الرأسمالية ، تتوزع السلطة الاقتصادية بين عدة شركات خاصة (وجزئياً ، أحياناً ، بين شركات وإدارات عامة) هي « مراكز قرار » على درجة من الاستقلالية عن الدولة . الملكية الخاصة لوسائل الانتاج تقضي هكذا إلى بنية تعددية للاقتصاد تنعكس في المجال السياسي . وعلى العكس ، الملكية العامة لجميع المؤسسات والتخطيط الشامل يتبع عنهما مركزة للسلطة السياسية وللسلطة الاقتصادية في الأيدي ذاتها .

● الميزات المتناقضة للبرائتين - إن التحليل السابق لا يوضح إلا قسماً من الوقائع . الفصل بين السلطة السياسية والسلطة الاقتصادية هو وهمي جزئياً ، لأن الثانية تملك وسائل ضغط قوية على الأولى . في نظام الرأسمالية الليبرالية ، كما كان يعمل في القرن التاسع عشر ، ليس للسلطة السياسية وجود خاص بالمعنى الحقيقي ؛ فهي ليست ، تقريباً ، سوى انعكاس للسلطة الاقتصادية . كان الرأسماليون يسكنون بين أيديهم الخيوط الأساسية التي تسمح لهم بتحريك الحكام السياسيين ، وكان تحليل ماركس هو بالكاد كاريكاتورياً . إن تقسيم السلطة السياسية والسلطة الاقتصادية لا يغدو حقيقة إلا في الأنظمة المعاصرة ، حيث تناهض منظمات عمالية قوية (نقابات ، أحزاب اشتراكية أو شيوعية) ومؤسسات مستقلة نسبياً (صحافة ، جامعات ، الخ) القوى الاقتصادية . في الولايات المتحدة ، لا يزال الوضع قريباً من ظروف القرن التاسع عشر ، حتى كانت السلطات الاقتصادية تمارس تأثيراً حاسماً على السياسة . فمركزية السلطة الاقتصادية بين أيدي محتكرين تجعل صورة تعددية مراكز القرارات المستقلة خادعة .

من ناحية ثانية ، إن استقلال السلطة الاقتصادية إزاء السلطة السياسية ، في النظام الليبرالي ، لا يصب دوماً في صالح حرية المواطنين . على هذا الصعيد يمكننا نقل نتائج استقلال السلطة الإقطاعية في العصر الوسيط . كان يحد من نفوذ الدولة الملكية ، لكن الشعب لم يكن ليفيد من هذا الحد . لم يكن أكثر حرية : على العكس ، إذ أن قمع السيد كان أكثر ثقلًا على كثير من الأصعدة مما كانته السلطة الملكية . لهذا ، بدأ تطور هذه الأخيرة كعنصر محرر ، مما دفع السيرورة باتجاه الملكية المطلقة . الوضع هو مشابه قليلاً اليوم ، ويمكن أن يبدو تطور السلطة السياسية على حساب السلطة الاقتصادية عاملاً محرراً .

ولن ننسى بأن المقارنة تخطيء حول نقطة أساسية . في العصر الوسيط ، كانت السلطة الملكية والسلطة الإقطاعية تقومان على الوراثة : لم تكن لتختلف الأولى عن الثانية على هذا الصعيد . اليوم ، السلطة السياسية تقوم على الانتخاب والتمثيل الشعبي : فهي إذن ديمقراطية . على العكس ، السلطة الاقتصادية تبقى أوتوقراطية في الأنظمة الليبرالية ، لأنها تقوم على الوراثة ، « واختيار الزملاء » .

وذهنية النصر والتعيين من قبل أصحاب الرأسمال . هكذا ، فإن السلطة الاقتصادية تبقى عنصراً أوتوقراطياً في الديمقراطية ؛ مما يحد من الاستخدام الحقيقي للحريات بالنسبة للذين لا يملكون الأموال ، مع أن الوضع اليوم هو أفضل مما كان عليه

في القرن التاسع عشر على هذا الصعيد .

● الخيار بين الليبراليين - نظرياً ، الليبرالية السياسية هي العنصر الجوهرى للأيدولوجيا الليبرالية : الليبرالية الاقتصادية ليست إلا وسيلة لضمان الحريات المدنية والعامه ، والمساواة ، التعددية والديمقراطية . عملياً ، عندما توجب الاختيار بين الليبراليين ، اختار الليبراليون غالباً الليبرالية الاقتصادية : فضلوا إلغاء الحريات السياسية على إلغاء الملكية . إن القمع الدامى الذى قام به الليبرالى Cavaignac فى حزيران عام 1848 ، والليبرالى Thiers فى أيار 1871 هو أكبر دليل على هذا الاختيار ، وكذلك التفضيل المعاصر لكثير من الليبراليين للأنظمة التسلطية على القبول بالمس بالملكية الخاصة لوسائل الإنتاج .

حول الأيدولوجيا الليبرالية ، انظر J. Touchard (وآخرون) تاريخ الأفكار السياسية ، طبعة رابعة ، 1967 ، جزء II ، P. Hazard ، أزمة الوعي الأوروبى (1680 - 1715) ، والفكر الأوروبى فى القرن الثامن عشر ، 3 مجلدات ، 1946 ، H. Laski ، الليبرالية الأوربية فى العصر الوسيط إلى أيامنا ، ترجمة فرنسية ، 1950 (مفيد خاصة بما يخص القرن السادس عشر والسابع عشر) ؛ F. Ponteil ، الفكر السياسى منذ مونتسكيو ، 1960 ؛ D. Mornet ، الأصول الفكرية للشورى الفرنسية ، 1933 ، R. Aron ، مراحل الفكر السوسولوجى ، 1967 . - عن مختلف الحريات ، انظر : C. Colliard ، القانون العام : الحريات العامة ، طبعة ثالثة ، 1968 ، G. Burdeau ، الحريات العامة ، طبعة ثانية ، 1963 ؛ P. Braud ، مفهوم الحرية العامة ، 1966 .

حول الليبرالية الجديدة ، انظر : F.A. Hayek, La route de la servitude, 1945; W. Lippmann, La cité libre, 1938; J.K Gailbraith, Le capitalisme américain: Le concept de pouvoir compensateur, 1956; R. Aron, Démocraties et totalitarismes, 1966.

حرية مقاومة وحرية مشاركة . - يميز بنجامين كونستان بين ما يسميه حرية المعاصرين التى هي « التمتع المسالم بالاستقلال الفردى » ، وحرية القدماء « المكونة فى المشاركة النشطة فى السلطة الجماعية » . وهو يعترض بعنف على هذه الأخيرة التى يعتبرها سفسطة . وعلى العكس ، فإن مابلى Mably وروسو واليعوقيين /Jacobins/ يتجهون إلى تحديد الحرية من خلال مشاركة كل فرد فى الإرادة العامة : هكذا تتعارض نظرية « الحرية - المشاركة » مع نظرية « الحرية المقاومة » ، التى تكون إحدى القواعد الرئيسية للدول الاشتراكية المعاصرة .

● المشاركة ، حدٌ للدولة . - إن الأيدولوجيا الليبرالية تركز أساساً على مفهوم الحرية - المقاومة . لكن السيادة الشعبية والحكومة التمثيلية يسندا أيضاً إلى نظرية المشاركة . فى البلدان الانكلوسكسونية ، ذهبت هذه المشاركة بعيداً على المستوى المحلى . وبهذه الصورة ، بدت لتوكفيل /Tocqueville/ وهو أحد أكبر ليبرالى القرن التاسع عشر ، كقاعدة أساسية للديمقراطية والحرية : كانت اللامركزية الديمقراطية

ومشاركة المواطنين في اتخاذ القرارات على كل المستويات بنظرة وسيلة أساسية للحد من سلطة الدولة . في الديمقراطية المركزية - مثل فرنسا - تأخذ مسألة المشاركة اليوم أهمية كبيرة . الحرية - المقاومة والحرية - المشاركة تلقتان إذن في فكرة أن المشاركة المحلية والمهنية تشكلان نقلاً مقابلاً للسلطة المركزية ، مما يوفر أوالية فعالة للحد من سلطة الدولة .

● المشاركة ، عائق أمام المقاومة . - على العكس ، إن النظرية العيقوبة للحرية - المشاركة ، كنظرية روسو ومايلي ، تنظر أساساً لمشاركة المواطنين في التمثيل الوطني ، في «الإدارة العامة» التي لا يجب أن تنجزاً . الليبرالية الكلاسيكية تستتبع أيضاً التمثيل الوطني - يبقى ثمة تناقض حول هذه النقطة بين فكرة المشاركة وفكرة المقاومة .

إذا شارك المواطنون بنشاط في السلطة الجماعية ، فهم مرتبطون بالقرارات المتخذة على نحو مشترك ولا يستطيعون الاعتراض عليها . النقابات العمالية هي بالغة الحساسية تجاه هذه النقطة ، مما يجعلها غير متحمسة لفكرة المشاركة في سلطة المؤسسات أو القرارات السياسية في الدولة (مثلاً بالمشاركة في غرفة اقتصادية) .

الليبرالية ، ايديولوجيا طبقية أو ايديولوجيا كونية ؟ - كل الايديولوجيات تؤكد أنها كونية ، أي أنها تزعم التعبير عن القيم المشتركة للإنسانية بكاملها . غير أن غالبية هذه الايديولوجيات قد تم تكوينها للدفاع عن المصالح الخاصة لفئة اجتماعية ، ويكون هذا الدفاع أكثر فاعلية عند تمويهه خلف واجهة المصالح العامة . لكن تمويهاً كهذا يتطابق أحياناً مع الواقع ، على الأقل جزئياً . مثال الايديولوجيا الليبرالية يدل على هذا الوضع . فإن لها سمات ايديولوجيا طبقية : ولكن أيضاً سمات ايديولوجيا كونية .

● سمات الايديولوجيا الطبقية . - إن سمات الايديولوجيا الطبقية ، ليست عرضة للنقد . تاريخياً ، تطورت الليبرالية مع نمو البورجوازية الحرفية ، التجارة ، الصناعة ، المعرفة والفكرية - وكانت تعبر بالضبط عن مطالب هذه الطبقة بوجه الاستقراطية المهيمنة . الغاء امتيازات النبالة ، حرية الرأي ، حلول جمعيات منتخبة محل ملك وراثي : كل هذا سمع للبورجوانية ، التي كانت تمسك بأساسه السلطة الاقتصادية بالاستيلاء على السلطة السياسية . وكانت تضمن لها المنشأة الحرة ، التبادل الحر ، المنافسة الحرة وحماية الملكية بقاء وتقدم سلطتها الاقتصادية : إن اللامبالاة إزاء الشروط المادية لممارسة الحرية وإزاء هذه اللامساواة الناتجة عن الملكية كانت تترجم وضع طبقة كانت هذه المشاكل المادية محلولة لديها وتفيه من هذه اللامساواة .

● السمات الكونية . - هي الأخرى ، ليست عرضة للنقد . فمبدأ الحرية والمساواة ، كما تحدهما الايديولوجيا الليبرالية ، هما غير كافيين : ولكنها يشكلان مع هذا تقدماً هائلاً للإنسانية في هذه المجالات ، بالنسبة للايديولوجيات السابقة الاعلان نفسه للحرية والمساواة ، القضاء على الاستقراطية وامتيازات الولادة ، الضمانات المعترف بها للمواطنين في ممارسة الحريات ، تطور الاقتراع والتمثيل السياسي ورقابة وعزل الحكام : لكل هذه القواعد الليبرالية قيمة كونية ودائمة . في هذا المجال ، دافعت البورجوازية عن مصالح الانسانية بأجمعها ، عبر الدفاع عن مصالحها الخاصة .

إن الطابع الكوني للايديولوجيا الليبرالية يتم التعبير عنه خاصة في الليبرالية السياسية وفي الطابع

الطبقي في الليبرالية الاقتصادية ، دون أن يكون هذا النطاق كاملاً إلى أوسع حدود . هكذا يُفسر المصير المعاصر للايديولوجيا الليبرالية . يُعترض على الجزء الاقتصادي منها وليس فقط من قبل الاشتراكيين . على العكس ، يقوى نفوذ الجزء السياسي ، حتى عند الاشتراكيين ، حيث انتمى الاشتراكيون الديمقراطيون إلى الليبرالية السياسية وحيث يبدأ بعض الشيوعيين يطرحون مسألة « الاشتراكية الليبرالية » . الليبرالية السياسية تنزع إلى أن تعتبر « مشروعة » في عصرنا ، حتى بالنسبة للمجتمعات والأنظمة التي لا تنتمي لمجمل الايديولوجيا الليبرالية . وما يفاجيء هو أن دساتير كثير من الدول التسلطية تعلن المساواة بين المواطنين ، الحريات العامة ، الاقتراع الشامل والتمثيل الوطني ، مع أن هذه المبادئ ليست مطبقة في الواقع : والاعلان عنها يعني أن الشعوب اليوم تعترف بقيمتها وأنه يجب القبول بهذه الواقعة ، على الأقل ظاهرياً .

2 - إسهامات الأيديولوجيات الأخرى

تطورت الأيديولوجيا الليبرالية أولاً في داخل الأنظمة السياسية المحافظة : لم تستطع المجتمعات الليبرالية أبداً الإفلات كلياً من تأثير المؤسسات والأيديولوجيات المحافظة . من ناحية ثانية ، راح تطور الأيديولوجيا الاشتراكية بطرح تساؤلات حول الأيديولوجيا الليبرالية ، وقد تم إدماج بعض عناصر الأولى في المجتمعات الليبرالية . هكذا فإن المجتمعات الليبرالية لا تركز فقط على الأيديولوجيا الليبرالية ، ولكن أيضاً على إسهامات الأيديولوجيات الأخرى .

إسهام الفكر المحافظ

تطورت بعمق علاقات الليبرالية والفكر المحافظ : بعد أن كانا عدوين في القرن الأخير ، فقد اتحدا في هذا العصر . وفي هذه الوحدة ، تم ابتلاع الفكر المحافظ نوعاً ما .

1 - تطور علاقات الليبرالية - المحافظة

بادئ ذي بدء ، كانت هذه العلاقات متناحرة بعنف : الصراع بين المحافظين والليبراليين هيمن في القرن التاسع عشر . ثم ، هدأ هذا الصراع والأعداء القدماء اتفقوا ضد عنصر ثالث يهدد كلاهما : الاشتراكية .

● **صراع المحافظين والليبراليين - الصراع بداهة الليبراليون ضد المحافظين ، الذين يسكون بالسلطة في إطار الأنظمة والملكية والأرستقراطية القديمة تعطي الأيديولوجيا الليبرالية صورة عن المجتمع المستقبلي ، الحر والمبني على المساواة ، والتي يريد الليبراليون تشييدها محل المجتمع القائم ، التسلطي وغير المتساوي ، في الأساس . هناك صراع طبقي . الليبراليون يمثلون أساساً البورجوازية الصناعية ، التاجرة والفكرية (المهنة**

الحرّة) ، والمحافظون يمثلون الأرستقراطية التقليدية ، المبنية على امتيازات الولادة والثروة الأرضية . الكتاب ، الفلاسفة ، الجامعيون - « المثقفون » ، كما يقال اليوم - دعموا البورجوازية بصورة عامة : ثم لعبوا دوراً كبيراً في تكوين العقيدة الليبرالية . تستند الأرستقراطية ، من ناحيتها على الطبقة الفلاحية ، التي تفيد منها « كطبقة داعمة » . يبدو هذا غريباً للوهلة الأولى ، لأن الفلاحين هم بالضبط طبقة مهيمن عليها ، مستغلة من قِبَل الأرستقراطيين . لكنهم ليسوا مثقفين ومتطورين وواعين كفاية ، وهم يبقون مؤطرين على يد أكليروس مخلص جداً بصورة عامة للأرستقراطية . هذه الأخيرة تفيد إذن في آن من تضامن أهل الريف بوجه سكان المدن ودعم الكنيسة لإبقاء نفوذها في الأوساط الريفية . إن النزاع « محافظون - ليبراليون » يتخذ هكذا طابع نزاع مدن - أرياف .

إن الصراع بين المحافظين والليبراليين هو عنيف جداً ، مع أنه يقوى أو يضعف حسب البلدان ، دار هذا الصراع من خلال سلسلة من الثورات في أميركا وأوروبا : الثورة الأمريكية التي أدت إلى استقلال الولايات المتحدة ، الثورة الفرنسية عام 1789 ، الثورات الأوروبية لعامي 1830 و 1848 ، الثورات في أميركا اللاتينية . المصالح التي تتنازع هي هائلة ولا تحترل . البورجوازية تريد إلغاء الأرستقراطية من إدارة الدولة والحلول محلها وهذا يتطابق مع تطور البنى الاقتصادية : الصناعة ، التجارة والمصارف أصبحت النشاطات الأساسية وليس استثمار الملكيات العقارية الكبرى صراع الطبقات تحول إلى صراع بين أيديولوجيتين تؤديان إلى منظومتين قيم متعارضتين على نحو محتم ، يبدو بينهما التعاضد مستحيلاً تقريباً في هذه المرحلة من التناحرات العميقة والعنيفة ، كان سير عمل المؤسسات الليبرالية عملياً غير ممكن .

● التقارب والاندماج بين المحافظين والليبراليين - غير أن المحافظين والليبراليين تقاربوا فيما بعد ؛ أو حتى اتحدوا في حزب واحد في الفترة المعاصرة . الحزب المحافظ البريطاني هو في الحقيقة حزب « ليبرالي - محافظ » ، اتخذ اسم « محافظ » واعتنق عقيدة ليبرالية أساساً وزبائنه هي في آن زبانه محافظي وليبراليي القرن التاسع عشر : وحده ، عدد قليل من الليبراليين انضم للحزب الليبرالي الصغير الذي يبقى موجوداً على نحو منعزل نفس الشيء يمكن قوله عن الديمقراطية المسيحية الألمانية ، الديمقراطية المسيحية الإيطالية واتحاد الديمقراطيين من أجل الجمهورية في فرنسا ، الخ . اليمين الغربي الحالي هو « محافظ - ليبرالي » ، ضد يسار اشتراكي .

هذا التقارب ، ثم هذا الاندماج بين المحافظين والليبراليين يفسّر بعاملين أساسيين . أولاً ، اتسعت رقعة الأيديولوجيا الليبرالية تدريجياً إلى أن ضمت الغالبية

الكبرى من المواطنين في مجتمعات الغرب . هكذا صار المحافظون عاجزين عن منع إقامة مؤسسات ليبرالية أو نقدها . هذا الإضعاف للتناحرات وهذا الإرساء للتسوية سمحا للمؤسسات الليبرالية أن تشتغل دون أن تعترضها اهتزازات قوية ، مما ساهم في تعزيزها . إن صراع الأرستقراطية ضد البورجوازية قد انتهى ، إلا في بعض الصالونات أو القصور الريفية ، حيث غدت فولكلورية . إن انتصار البورجوازية والليبرالية كان كاملاً تماماً بحيث أنه ترك مكاناً مُشرفاً وحلواً للأرستقراطية القديمة في المنظومة الليبرالية . فقدت الأرستقراطية امتيازاتها وحقوقها في التصدر ، لكنها احتفظت بقسم من أراضيها . بفضل هذا الرأسمال - الانطلاقة ، استطاعت أن تنهض في الصناعة ، في التجارة أو المصارف وأن تستعيد مواقع اقتصادية وسياسية مهمة .

غير أن المحافظين والليبراليين راحوا يشعرون بأنهم مهتدون اليوم من قِبَل عدو مشترك ، يعترض في آن على الملكيات العقارية والملكيات الصناعية والتجارية . الاشتراكية . عندما كانت المنظومة المحافظة تهيمن والاشتراكية ليست بخطيرة ، اتحد الليبراليون بادية الأمر مع الاشتراكية ضد الملكيات والأرستقراطيات القائمة . عندما أرسيت قواعد المنظومة الليبرالية وبدت الاشتراكية تهددها حقيقة ، تقرب الليبراليون طبيعياً من المحافظين لمحاربة الاشتراكيين . في فرنسا ، حصل هذا الانتقال من جهة إلى أخرى بين شباط وحزيران 1848 ، حيث أدى إلى قمع شرس للاشتراكية ، مهد لأحداث 1871 ، الأكثر قساوة .

2 - وزن الأيديولوجيا المحافظة يبقى كبيراً في المجتمعات الليبرالية

■ بقاء الأيديولوجيات المحافظة - أولاً ، لم يكن انضمام المحافظين كاملاً . كثير منهم احتفظوا بالحنان للمنظومة التسلطية . جدت الفاشيات المعاصرة الأيديولوجيات القديمة المحافظة ، وأعطتها منحىً حديثاً : الدكتاتور المخلص محل الملك الوراثي ، وحكم « النخبة » محل هيمنة الأرستقراطيين التقليديين : سوف ندرس لاحقاً هذا التجديد للفكر المحافظ . ما إن تحصل أزمة اقتصادية ، ما إن يظهر خطر انتصار اشتراكي أو شيوعي حتى ترفع القوة المحافظة رأسها . وسوف تحصل على دعم تحدد كبير من الليبراليين ، الذين سيوضحون بالليبرالية السياسية من أجل حماية الملكية الخاصة ، حسب السيرة التي وصفناها . الأيديولوجيا المحافظة تحتفظ بقوة كامنة ، في ما يمكن تسمية لا وعي المجتمعات الغربية .

● البقايا المحافظة في المنظومة الليبرالية - المجتمعات الليبرالية تحتفظ دوماً بقايا محافظة في مؤسساتها وسلوكياتها الملوك الإنكليز ، البلجيكيون ، الهولنديون

والإسكندنافيون وغرفة اللوردات البريطانيين هي الأكثر ظهوراً ولكن ليس الأكثر أهمية ، إذ أنها مؤسسات شكلية ، دون سلطات فعلية . المؤسسات العسكرية هي أكثر أهمية بكثير . فهي تركز في آن على بنية تراتبية تسلطية وعلى قيم وفاء وتفان ومروءة ، غربية تماماً عن القيم الليبرالية ، وأكثر قرباً من القيم الأرستقراطية . إن تطور « المجتمع العسكري - الصناعي » الذي تحدث عنه إيزنهاور في كلمته الوداعية يولد أرستقراطية من نوع جديد ، قوية جداً في بعض الدول الليبرالية . وتطور البيروقراطية والتكنوقراطية يذهب في الاتجاه ذاته . هو أيضاً ، ينزع إلى تكوين أرستقراطيات تملك سلطة مهمة في داخل المنظومة الليبرالية ، وهي من طبيعة مختلفة تماماً وغير مساواتية إطلاقاً .

أخيراً ، لا تزال المجتمعات الغربية تعيش جزئياً في إطار القيم الدينية ، المرتبطة بالواقع بالقيم الأرستقراطية والتسلطية التقليدية وهذه الظاهرة هي أكثر تطوراً في البلدان الكاثوليكية ، التي تهيمن عليها كنيسة تراتبية وأوتوقراطية . وهي أقل تطوراً في البلدان البروتستانتية حيث بنية الكنيسة هي أكثر ليبرالية وقد خفت هذه الظاهرة مع تطور الكاثوليكية منذ مجمع الفاتيكان الثاني . لكن هذا التطور يبقى محدوداً ومتقطعاً . البلدان الكاثوليكية تحتفظ من حيث ديانتها بعناصر أوتوقراطية وبتراتبية قوية جداً ، تضعف من نفوذ الأيديولوجيا الليبرالية ، وتتخذ منحى الأيديولوجيا المحافظة . من ناحية ثانية ، هناك تعارض عميق بين القيم غير العقلانية لكل دين ، وكذلك قيمه في الرحمة ، والتجرد والترفع والعقلانية الليبرالية وقواعد الاقتصاد الليبرالي .

إسهام الاشتراكية

تطورت الأيديولوجيا الاشتراكية في القرن التاسع عشر في أوروبا الغربية ، مع تطور التصنيع الذي ولد طبقة عمالية غارقة في وضع مادي بائس ، لم تكن الأيديولوجيا الليبرالية لتقدم لها حلاً لمشاكلها . لقد تطورت العلاقات بين الاشتراكية والليبرالية بذات العمق الذي تطورت به العلاقات بين الليبرالية والفكر المحافظ . في أي حال ، أثرت الاشتراكية كثيراً في المجتمعات الليبرالية .

1 - تطور العلاقات بين الاشتراكية والليبرالية

يمكننا على هذا الصعيد تمييز ثلاث مراحل : أولاً تعاون ، ثم صراع ، وأخيراً تقارب .

● التعاون البدائي - في البداية ، خاض الاشتراكيون والليبراليون صراعاً مشتركاً ضد الأنظمة الملكية والأرستقراطية القديمة . كان الليبراليون يعتبرون أن الاشتراكيين ما زالوا ضعفاء لا يهددون الملكية الفردية وإن دعمهم مفيد ، على العكس ، لضرب

امتيازات النبلاء وسلطة الملوك . والاشتراكيون يعتبرون أن المنظومة الليبرالية ، مع الاقتراع الشامل ، وحرية الرأي والإنشاء الجمعيات ، والحرية النقابية ، تسمح بالتقدم على طرق الاشتراكية ، على نحو أسرع مما يوفره نظام تسلطي وقمعي ، والحال أن الماركسيين كانوا يعتبرون أن الرأسمالية الصناعية والديمقراطية البورجوازية التي تعبر عنها سياسياً ، هما مرحلة ضرورية لتشييد الاشتراكية .

كان هذا التعاون بين الاشتراكيين والليبراليين متفاوت الحجم حسب البلدان - كان أطول في البلدان المتخلفة ، حيث بقي المحافظون يشكلون الخطر الرئيسي بالنسبة لليبراليين لمدة طويلة ، أكثر منه في البلدان المتقدمة ، حيث تم تشييد المؤسسات الليبرالية قبلاً ، وحيث صار الاشتراكيون ، وفي مدة قصيرة ، يشكلون خطراً عليها . هكذا تفسر قطيعات 1848 و 1871 في فرنسا ، فيما التعاون الأول بين الاشتراكيين والليبراليين كان يمتد في الزمن في أمكنة أخرى . نجد هذا التعاون ذاته اليوم في البلدان النامية . فالشيوعيون كونوا نظرية ، دقيقة إلى حد كبير ، حول الوحدة بين الاشتراكيين « والبورجوازية الوطنية » . وتهديدات الفاشية دفعت إلى الظهور التعاون بين الاشتراكيين والليبراليين في البلدان المتطورة (الجبهات الشعبية 1935 - 1940 ، الجبهات الوطنية في المقاومة ضد النازيين ، الحلف ضد ال-OAS في فرنسا 1960 ، الخ) .

● النزاع الجوهري - ثمة مجموعات اشتراكية صغيرة لم تقبل أبداً التعاون مع الليبراليين ، مؤكدة أن العدو الرئيسي للطبقة العاملة هو دوماً البورجوازية وأن المؤسسات الليبرالية (انتخابات ، برلمانات ، حريات عامة) لا تصلح إلا للتخفيف من الحساس الثوري للجماهير . قبل عام 1914 ، البلانكيون / Les Blanquistes / (*) والتحرريون (**).

Les anarchistes / دعموا هذه النظريات . وهذا ما يفعله اليوم الماديون واليساريون المتطرفون . أما الأحزاب الكبرى الاشتراكية الثورية والشيوعية فقد حاربت دوماً هذه النظريات ، مؤكدة أن التعاون مع البورجوازية يمكن أن يكون تكتيكاً صحيحاً

(*) blanquiste : نسبة لـ Auguste Blanqui ، مفكر اشتراكي وثوري فرنسي 1805 - 1881 ،

مؤسس جريدة « لا إله ولا سيد » ، ماركسي ، انتقد الشيوعية الطوباوية ودعا إلى العمل الثوري .

فكره هو الرابط الضروري بين الفكر الاشتراكي الفرنسي الأول والماركسية . (المترجم) .

(**) كلمة anarchie هي قديمة جداً . وهي مؤلفة من كلمتين من اللغة اليونانية القديمة : av (an)

و apxn (arkhê) وتعني غياب السلطة أو الحكم . أعداء الفكر التحرري رأوا في الكلمة معنى

الفوضى فيما كان جوزف بيرون أحد مؤسسي الفكر التحرري يصبو إلى عكس ذلك تماماً .

ترجم الكلمة عادة خطأ بالـ « فوضوية » . (المترجم) .

في بعض الظروف . لكنها اعتبرت دائماً أن النزاع بين البورجوازية والطبقة العاملة هو نزاع جوهري ، أي أن الليبرالية والاشتراكية هما حتماً في صراع ، تطور هذا النزاع عندما انتصر الليبراليون على الأرستقراطية ، وشيدوا الديمقراطية الليبرالية محل الأنظمة التسلطية السابقة .

هذا النزاع يتركز على واقعة أن البورجوازية ، مالكة وسائل الإنتاج ، هي في موقع قوة إزاء الأجراء الذين لا يملكون إلا قوة عملهم . هكذا تستطيع البورجوازية أن تستولي على قسم من ناتج العمل للعامل الذي تستغله اقتصادياً . الحريات العامة ، الانتخابات ، البرلمانات والمؤسسات الليبرالية الأخرى لا تغير شيئاً في هذا الاستغلال ، لأنه يتم على مستوى آخر . يتهم إذن الاشتراكيون المؤسسات الليبرالية بإقامة ديمقراطية ، حرية ومساواة « شكلية » بحث ، لا فعلية . من ناحية أخرى ، الملكية هي جد أساسية بالنسبة للبورجوازيين ، إذ أنها ركيزة امتيازاتهم الاقتصادية والسلطة السياسية . فلا يقبلون بالتالي حرمانهم منها إلا إذا تم انتزاعها بالقوة . فالنزاع بين الاشتراكية والليبرالية هو إذن ثوري بطبيعته ولا يمكن أن يُحْمَلُ إلا بالعنف . عندما يضعف التناحر بين المحافظين والليبراليين ، يحل محله التناحر بين الليبراليين والاشتراكيين ، بذات العمق والعنف . الأزمة المعاصرة للمؤسسات الليبرالية تجد هنا مصدرها الرئيسي .

● التقارب المعاصر - غير أن بعض الأحزاب الاشتراكية لم تقبل أبداً بهذه النظرية الشورية . إن الأحزاب المسماة « عمالية » ، والتي يشكل الـ (abour) البريطاني مثالها الأفضل ، أكدت دوماً أن المجتمع يمكن أن يتحول عبر إصلاحات متتالية وإضافية ، يتم تطبيقها في الإطار الليبرالي . في البلدان التي اتخذت فيها الاشتراكية هذا الشكل ، لم تنتقد المؤسسات الليبرالية منذ أن حلت محل امتيازات الأرستقراطية وسلطة الملوك الوراثيين .

أحزاب اشتراكية أخرى ، ثورية في الأصل ، اقتربت تدريجياً من الموقف السابق . وفي هذا التطور لعب الاحتلال الهتلري لأوروبا وتجربة الدكتاتورية دوراً كبيراً بأن أظهرها للطبقة العاملة قيمة المؤسسات الليبرالية وبأنها ليست شكلية فحسب ، بل هي حقيقة عميقة ، وقد اتجهت الاتجاه نفسه الأشكال العنيفة للدكتاتورية الشيوعية في الاتحاد السوفياتي وفي الديمقراطيات الشعبية . فالطبقات العالية لأوروبا الغربية لا تقبل في غالبيتها أن تحرم من الحرية العامة ، وأن مؤقتاً ، لتسريع مجيء الاشتراكية . يفضي هذا إلى « الاشتراكية - الديمقراطية » ، التي تنتمي إليها اليوم الأحزاب الاشتراكية للبلدان الصناعية .

أكدت الأحزاب الاشتراكية الثورية والأحزاب الشيوعية دوماً من ناحية أخرى أن

الهدف الأسمى للاشتراكية هو إرساء الحرية والديمقراطية ، اللتين تغدوان أكثر فعالية وكماً بعد إلغاء الملكية الخاصة لوسائل الانتاج . وإذا كان يبدو لهم أن هذا الإلغاء يتطلب ثورة وفترة تسلطية (« دكتاتورية البروليتاريا ») ، فإنها فقط « مرحلة انتقالية » . بحسب بعض الشيوعيين في أوروبا الغربية ، خاصة في إيطاليا ، فنلندا ، فرنسا ، إسبانيا ، أخذت بالانتشار مقولة إن في البلدان المتقدمة ، حيث المؤسسات الليبرالية هي شديدة التجذر ، لا يجب أن تأخذ المرحلة الانتقالية شكلاً دكتاتورياً وأنه يجب الإبقاء على المؤسسات الليبرالية : هذه هي قاعدة « الشيوعية الأوروبية » . غير أن هذه الفكرة تبقى جنينية ، وتبقى مطروحة مسألة صدقية الأحزاب الشيوعية في هذا الانتفاء للبرالية .

2 - تأثير الاشتراكية على الليبرالية

حتى عندما كانت الاشتراكية تتعارض بعنف مع الليبرالية ، فقد كان لها تأثير عميق على المجتمعات الليبرالية . هذه الأخيرة أخذت من الاشتراكية بعض الأفكار الجوهرية ، وطورتها باتجاه مختلف عن اتجاهها البدائي . تأثير الأيديولوجيا الاشتراكية امتزج على هذا الصعيد مع تطور البنى الرأسمالية نفسه .

● إسهامات الأيديولوجيا الاشتراكية - دفعت الاشتراكية بالليبرالية إلى الاهتمام بالشروط المادية لممارسة المساواة ، والحريات والسلطة السياسية . فاتجهت الأيديولوجيا الليبرالية في اتجاهين متباينين .

أولاً ، اعتنق الليبراليون فكرة أن ممارسة الحريات تفترض مستوى معين من الحياة المادية ومستوى معين من الثقافة والتربية . وشهدنا هكذا ، في الديمقراطيات الغربية ، تطور فكرة « الحقوق الاقتصادية والاجتماعية » التي تعطي للمواطنين الإمكانية المادية لممارسة كل باقي الحقوق ، وخاصة الحقوق السياسية : حق العمل وضمان إيجاده ، ضمان الحد الأدنى المعيشي ، حماية ضد المخاطر الاجتماعية (أمراض ، حوادث ، عجز ، أمومة ، الخ) ، الحق في السكن ، في الثقافة والتعليم ، في التسلية ، الخ . لتأمين ممارسة هذه الحقوق ، لا تستطيع الدولة أن تكتفي بالتسامح والتفريج . بل يتعين عليها أن تتدخل ، على العكس ، لحماية العناصر الأضعف وتغيير توزيع المدخول الوطني لصالحهم ، هذا المدخول الذي ينتج عن حرية إنشاء المؤسسات . تنتقل هكذا من مفهوم الدولة الضعيفة وغير النشطة إلى المفهوم الذي يسميه الليبراليون الجدد « الدولة الحامية » ، أو « دولة العيش الرغيد » .

ثانياً ، أقر الليبراليون بأن الليبرالية الاقتصادية يمكن أن تؤدي إلى خلق قوى

خاصة من شأنها قمع الأفراد . واقتنعوا بأن تدخل الدولة يمكن أن يكون ضرورياً للحد من هذه القوى الخاصة (القطاع الخاص) وحماية المواطنين من هيمنة محتملة ، حسب الآلية التي وضعها لاقوردير Lacordaire ، منذ ما ينيف عن قرن : « بين الضعيف والقوي ، بين الفقير والغني ، الحرية هي التي تقيع والقانون هو الذي يجرر » . في هذا المنظور ، رأينا الدولة تراقب تمويل الصحف وتوزيعها ، وأموال الأحزاب السياسية وتمويل الانتخابات ، الخ . ولقد تم تخطي درجة عندما منحت الدولة بنفسها أموالاً أو مساعدات مادية لخلق توازن مع التمويلات الخاصة : مثلاً تمويل عام (حكومي) للأحزاب السياسية في بعض البلدان الاسكندنافية ، تمويل حكومي (جزئي) للانتخابات في عدد كبير من بلدان أوروبا ، تطوير الشعب النقابية للمؤسسات الممولة من قبل مقاولين ، الخ . كما أن الدولة تتدخل لتأخذ على عاتقها النشاطات التي لا ينجح في تنظيمها القطاع الخاص ، لأن الربح يوجه باتجاه مختلف عن المصلحة العامة : الاعمار المدني ، حماية الطبيعة ، الخ ، أي كل الحقل التي تزداد أهميتها في المجتمعات الصناعية الحديثة . يمكن أن يؤدي هذا المسار إلى تأميم المؤسسات التي تتسم بسمة احتكارية ، من شأنها الهيمنة على الدولة يوماً ما .

● الاشتراكية والليبرالية الجديدة - ثمة التقاء فعلي بين الليبرالية الجديدة والاشتراكية . يبقى محدوداً ، لكنه فعلي . للمؤسسات الكبرى الحديثة مصلحة في التعامل مع تنظيمات نقابية تضمن لها استقراراً في الاستخدام : الصعوبات الاجتماعية والإضرابات هي أكثر كلفة . الضمان الاجتماعي يدخل طبيعياً ضمن سياسة رفع للأجور ، ضرورة كي تتم صفقات بيع سلع بأحجام كبرى ، والتي تشكل الجوهر نفسه للرأسمالية الحديثة . إن تطور الخدمات غير المربحة أصبح أكثر فأكثر إلحاحاً في المجتمعات الصناعية المعاصرة . أخيراً ، الدقة والتنظيم الاقتصاديان عبر تدخل الدولة والتخطيط الشامل هما ضروريان على نحو محتم لحسن سير الرأسمالية نفسها ، إذا ما أخذنا بعين الاعتبار اتساع الاستثمارات وكلفة الأزمات الاقتصادية . هكذا تنزع الرأسمالية الجديدة إلى استخدام طرائق مأخوذة من الاشتراكية مما يجعل تعاونها أكثر سهولة . بيد أن هذا المنحى يمكن أن يقود الليبرالية الجديدة إلى طريق تسلطي .

حول العلاقات بين الليبراليين والمحافظين ، انظر م . دوفرجه ، الديمقراطية دون الشعب ، 1967 وعلم الاجتماع السياسي ، طبعة ثالثة ، 1968 ، ص 398 وما يتبع G. Weill تاريخ الحزب الجمهوري في فرنسا بين 1804 و1870 ، 1900 ، Ch. Seignobos ، التاريخ السياسي لأوروبا المعاصرة ، طبعة ثانية ، 1924 ، R. Schnerb ، القرن التاسع عشر ، 1950 (في : « Histoire générale des civilisations » ، بإشراف M. Crouzet ، جزء 4) .

حول تأثير الفكر المحافظ في المجتمعات الليبرالية ، انظر R. Rémond ، اليمين في فرنسا ، من الترميم الأول Restauration للجمهورية الخامسة ، طبعة ثالثة ، 1968 ، جزءان ، R.J. Whibe ، التقليد المحافظ ، لندن 1950 وبعض تحاليل بني المجتمعات الليبرالية المعاصرة ، التي تظهر استمرارية القيم الارستقراطية : مثلاً حول الـ «Establishment» البريطاني : J. Blondel ، المجتمع السياسي البريطاني ، 1964 ، H. Thomas, The establishment ، لندن ، 1962 ، A. Sampson, Ana- tomy of Britain ، لندن ، 1962 - حول فرنسا ، انظر المؤلف الجماع A la recherche de la France (ترجمة فرنسية) ، 1963 .

بما يخص التأثيرات العسكرية ، انظر R. Giradet ، المجتمع العسكري في فرنسا ، 1953 ، J. Nobécourt و J. Planchais ، التاريخ السياسي للجيش (1919 - 1967) ، جزءان . ، حول التأثيرات الدينية ، انظر A. Coutrot و F. Dreyfus ، القوى الدينية في المجتمع الفرنسي ، 1906 ، A. Latreille و A. Siegfried ، القوى الدينية والحياة السياسية ، 1951 ، A. Dansette ، مصير الكاثوليكية الفرنسية (1926 - 1956) ، 1957 .

حول العلاقات بين الاشتراكية والليبرالية ، انظر J. Droz ، الاشتراكية الديمقراطية (1864 - 1960) ، 1966 ، M. Leroy ، تاريخ الأفكار الاجتماعية في فرنسا ، 1946 - 1950 ، 3 أجزاء ، كمثل ملموس عن الممارسة الفعلية للحرية في المرحلة المعاصرة ، انظر : J. Kayser ، موت حرية ، 1956 و R. Pinto ، حرية الرأي والاعلام ، 1955 .

الفصل الثاني

أنماط الديمقراطية الليبرالية

يمكن تصنيف الديمقراطيات الليبرالية انطلاقاً من عدة معايير . على أساس المنظومات الانتخابية ، يتم التمييز بين أنظمة الاقتراع الأغلي بدورة واحدة (انكلترا ، الولايات المتحدة ، كندا ، الخ) ، وأنظمة الاقتراع الأغلي بدورتين (فرنسا) ، وأنظمة التمثيل النسبي (الأنظمة الباقية ، ما عدا اليابان التي تتبع نظاماً انتخابياً خاصاً) . على أساس الأحزاب السياسية ، يمكن التمييز بين أنظمة الثنائية الحزبية الحقيقية (انكلترا ونيوزيلندا) ، وأنظمة الثنائية الحزبية الكاذبة (الولايات المتحدة) ، وأنظمة التعددية الحزبية (أوروبا القارية واليابان) . على أساس العلاقات بين الحكومة والبرلمان ، يمكن التمييز بين الأنظمة البرلمانية (أوروبا بصورة عامة) ، والأنظمة الرئاسية (الولايات المتحدة) والأنظمة نصف الرئاسية (فرنسا) .

جميع التصنيفات السابقة تقوم على تقنية المؤسسات . يمكن إقامة تصنيفات أخرى ارتكازاً على الظروف الاقتصادية - الاجتماعية ، والإيديولوجيات ، وأشكال الحياة السياسية ، يمكن أن نميز مثلاً بين : 1 - البلدان التي يكون فيها نضال الأحزاب على قدر كبير من الأهمية ، والتي تتضمن مثلاً حزباً شيوعياً قوياً إلى جانب الأحزاب الأخرى (فرنسا ، إيطاليا ، فنلندا) ؛ 2 - البلدان التي لا يوجد فيها حزب شيوعي كبير ولكن أحزاب اشتراكية كبيرة (بقية أوروبا الغربية) ؛ 3 - البلدان التي لا يوجد فيها لا حزب شيوعي كبير ولا حزب اشتراكي كبير (الولايات المتحدة) . في هذه الأخيرة ، لم تخضع الإيديولوجيا الليبرالية لتأثيرات خارجية ، فيما طرأت عليها تغييرات كبيرة في البلدان الأخرى .

لا يمكن أن تقوم تصنيفية جيدة على معيار منعزل أو على تركيب اصطناعي من المعايير . قلنا إن منظومة سياسية تشكل مجموعاً ، كل أجزائه متضامنة . يجب الانطلاق

من المجموع ، على نحو شامل ، لإقامة تصنيف يتطابق مع الواقع . بهذا المنظور ، يظهر التقسيم الجوهري بوضوح : أنظمة النمط الأوروبي ونظام الولايات المتحدة المؤسسات منظمة بأنماط مختلفة ، الأنماط الأوروبية هي برلمانية ونمط الولايات المتحدة رئاسي . كما تختلف أيضاً الحياة السياسية ، فالولايات المتحدة لم تشهد تطور أحزاب اشتراكية كبرى ولا أحزاب شيوعية كبرى ، فيما تلعب الاشتراكية دوراً مهماً في أوروبا منذ نهاية القرن التاسع عشر . البنية الاقتصادية هي مختلفة أيضاً ، فالولايات المتحدة هي أكثر رأسمالية حصرياً وأكثر تطوراً تقنياً من أوروبا . أخيراً ، التقاليد الثقافية هي متباينة أيضاً بعمق . سوف نعالج في القسم الأول من هذا الفصل الأنظمة من النمط الأوروبي ، وفي القسم الثاني المنظومة السياسية الفرنسية وهو عبارة عن تلخيص لمؤلف موريس دوفرليه le sys-tème politique français أما القسم الثالث سوف يبحث في الأنظمة من النمط القاري .

I - الأنظمة من النمط الأوروبي

نعني بالأنظمة من النمط الأوروبي تلك الفئة من الديمقراطيات الليبرالية التي تحددها بناها وليس مركزها الجغرافي ، لأن اليابان تشكل جزءاً منها . تعمل الأنظمة من النمط الأوروبي في إطار اقتصادي رأسمالي : حتى الأنظمة الإسكندنافية المسماة « الاشتراكية » هي من هذه الفئة . غير أن الرأسمالية هي أينما كان محدد ببعض عناصر الاشتراكية : قطاع عام على شيء من الأهمية ، ضمان اجتماعي متطور ، تخطيط ديمقراطي ، تشكيل ثقل مقابل نفوذ الشركات الخاصة عبر العمل النقابي والأحزاب العمالية ، الخ ، علماً بأن كل هذه العناصر هي مختلفة تبعاً للبلدان . في كل هذه الأنظمة ، خضعت الإيديولوجيا الليبرالية لرهان الإيديولوجيا الاشتراكية ، وشكل صراع الأحزاب الاشتراكية (وأحياناً الشيوعية) ضد الأحزاب المحافظة والليبرالية قاعدة الحياة السياسية . أخيراً جميع هذه الأنظمة هي برلمانية ، بحيث أن البرلمان يمكنه مطالبة الحكومة مسؤوليتها السياسية : غير أن فرنسا تعرف منذ 1962 نظاماً نصف رئاسي وسويسرا نظاماً إدارياً .

لجميع هذه الأنظمة أصل مشترك : إنها تنبثق من المؤسسات السياسية في بريطانيا ، والتي نقلتها خلال القرن التاسع عشر والقرن العشرين . ولكن مفاعيل هذا النقل تختلف حسب المنظومة الحزبية . في انكلترا ، في نيوزيلندا وجزئياً في كندا تعمل ثنائية حزبية مرتكزة على الاقتراع الأغليبي بدورة واحدة : الحكومة هي إذاً متجانسة وثابتة ، أغلبية البرلمان تنصاع لأرائها والمواطنون يختارون الحكام عبر الانتخابات البرلمانية . في أوروبا القارية واليابان تعمل تعددية حزبية مرتكزة على التمثيل النسبي أو

على منظومات نصف أغلبية : يجب إذاً على الحكومات أن تركز ، بصورة عامة ، على تحالفات ، وهي أقل تجانساً ، وثباتاً والبرلمان أقل تبعية لها ، الانتخابات النيابية لا تسمح للمواطنين بأن يختاروا مباشرة حكامهم . سوف ندرس على التوالي هذين النوعين من الأنظمة من النمط الأوروبي وسيُبحث نظام الهند قبل 1975 ، وهو نظام برلماني ذو حزب مهيمن ، في ملحق خاص .

حول الأنظمة الأوروبية ، نجد مؤلفات عديدة أميركية عن «comparative government» ، خاصة (A.N. Dragnich, Major European governments, Home wood (III) ، طبعة ثانية En- ، 1966 ، R.E. Ward, Modern political systems و R.C. Macridis ، أوروبا ، 1963 ، R. Rose, European و M. Dogan ، انظر أيضاً المجموعة الجيدة لبصووص R. Rose, European و M. Dogan ، politics: a reader بوسطن ، 1970 .

1 - الأنظمة البريطانية

تتميز الأنظمة البريطانية بثنائية حزبية مرتكزة على اقتراع أغلبي بدورة واحدة . إنها إذن « أنظمة برلمانية أغلبية » : أي أن الحكومة تتمتع بغالبية متجانسة وثابتة في البرلمان ، بحيث تدوم عادة أثناء كل الفترة التشريعية . غير أن مجموع عناصر هذه المنظومة لا تجتمع إلا في انكلترا وفي نيوزيلندا . في كندا ، حيث يُطبق نظام اقتراع أغلبي بدورة واحدة ، يخفف من الثنائية الحزبية وجود أحزاب صغيرة في المقاطعات المستقلة من هذه الفدرالية الشاسعة . في استراليا ، يوجد منظومة اقتراع معقدة نصف أغلبية ، « التصويت التفضيلي » الذي يمكن أن يقضي على الثنائية الحزبية : هناك ثلاثة أحزاب كبرى ، ولكن اثنين منها يرتبطان بتحالف دائم ووثيق بحيث يؤدي إلى النتائج نفسها للثنائية الحزبية . من ناحية ثانية ، بعض بلدان أوروبا القارية ، مثل ألمانيا الفدرالية والنمسا هي قريبة من الثنائية الحزبية وتطبق أيضاً البرلمانية الأغلبية . لكن بقاء التمثيل النسبي يجعل هذه الثنائية الحزبية غير كاملة وهشة : سوف ندرسها إذاً مع الأنظمة الأوروبية الأخرى .

سوف ندرس أساساً هنا مؤسسات بريطانيا ، إذ أنه تم بحث مؤسسات الـ «Do-minions» باختصار في الملحق . المؤسسات البريطانية ليست إلا ما وصل إليه تطور طويل أفرغ الحكومة الملكية من مضمونها ، مع الاحتفاظ بأشكالها وظواهرها الخارجية : تطور البرلمان تعدي تدريجياً على الصلاحيات الملكية ، إلى أن قضى عليها نهائياً تقريباً ، فتولى البرلمان الإدارة الحكومية بواسطة وزراء مسؤولين أمامه (cabinet) . غير أن التطور

استمر والوزارة . جذبت إليها أساس السلطة . كما قال ذلك كاتب بريطاني : « انتقل الحكم من التاج إلى البرلمان ، ثم من البرلمان إلى الوزارة » ، وجرى الحديث عن « دكتاتورية الوزراء » (Ramsay Muir) ، قبل الحديث عن « ملك منتخب » بالنسبة لرئيس الوزراء (Benemy) .

المفهوم البريطاني للحقوق مختلف تماماً عن مفاهيم أوروبا القارية . وبصورة خاصة ، يلعب العرف (Common law) دوراً مهماً جداً . إن تنظيم السلطات العامة الإنكليزية ليس متضمناً في نص مكتوب يتمتع بقيمة متفوقة على القانون العادي ، في دستور ، بل هو محدد في سلسلة من القوانين العادية ، والتنظيمات والممارسات والأعراف والتقاليد التي لا يوجد لها أي تقنين . إن أيّاً من هذه الأحكام التي أضيفت الواحدة إلى الأخرى على مر العصور ، منذ الميثاق الكبير لعام 1285 الذي فرض على Jean sans Terre ، لا يتمتع قانونياً بقيمة دستورية ، أي أنه لا يفرض على المشرع . يمكن للبرلمان أن يغيرها جميعها بكل حرية : بهذا الصدد ، يقال أحياناً إن البرلمان الإنكليزي يستطيع عمل « كل شيء إلا تحويل رجل إلى امرأة » . عملياً ، إن الذهنية التقليدية للشعب البريطاني هي متجذرة جداً بحيث أن هذه التقاليد أكثر صلابة ومحترمة أكثر من عديد من الأحكام المكتوبة المتضمنة في الدساتير الشكلية .

هكذا ، في مجموع القواعد التي تحدد الدستور البريطاني (بالمعنى المادي للكلمة : مجموع من القواعد المتعلقة بتنظيم وسير عمل السلطات العامة) ، يميز البريطانيون بين فئتين : القواعد القانونية (Law of constitution) بحصر المعنى ، والتي يعاقب القضاء على خرقها ، « واتفاقات الدساتير » ، وهي مجرد تقاليد سياسية ، تعتبر إجبارية من قبل الجميع ، ولكن خرقها لا تعاقب عليه محاكم العدل . كثير من القواعد الجوهرية للنظام البريطاني ترتكز على مجرد « اتفاقات » : مثلاً ، التزام التاج باختيار زعيم الغالبية رئيساً للوزراء . تجدر الإشارة إلى أن هذا التمييز بين القواعد القانونية و « الاتفاقات » لا يتطابق مع التمييز بين القانون والعرف . لأن هناك فئتين من القواعد القانونية (law) : القوانين بحصر المعنى (law أو Statute law) التي ينشئها البرلمان ، والقواعد العرفية (Common law) وتنشئها القرارات القضائية السابقة ، بواسطة الاجتهاد ، والتي لا يجب الخلط بينها وبين « اتفاقات الدستور » .

تنظيم الحكومة

الحكومة البريطانية هي ذات بنية ثنائية : فهي تتضمن من ناحية وزارة (أو حكومة بحصر المعنى) مؤلفة من رئيس وزراء ووزراء ، ومن ناحية ثانية التاج ، أي

رئيس الدولة . غير أن هذه الثنائية هي ظاهرة : فالتاج لا يتمتع بسلطة فيما الوزارة هي اليوم العنصر الأساسي للمؤسسات السياسية البريطانية .

٦ - الوزارة

انبثقت الوزارة من المجلس الخاص للتاج . ابتداء من القرن السابع عشر ، اعتاد بعض المستشارين الخاصين ، المكلفين من قبل الملك بتحضير الشؤون الحكومية ، على الاجتماع دون حضور الملك واستولوا فعلياً على سلطة القرار .

● التنظيم العام للوزارة - وحده رئيس الوزراء تختاره الملكية على أن الاختيار أصبح وهماً منذ أن وضعت الأحزاب ، بفعل تنظيمها الصارم ، تحت سلطة زعيم واحد : على الملكة أن تختار زعيم الحزب الأغلب . حتى أواسط القرن التاسع عشر ، كان نظام الأحزاب أقل صرامة ، وكان بإمكان التاج أن يختار بين عدة زعماء متنافسين (فضلت الملكة فكتوريا لورد روزبري على سيروليم هاركور) . بين 1919 و 1935 ، كان من شأن غياب الأغلبية الذي سببته الثلاثية الحزبية أن ظهر من جديد هذا الخيار (استطاع جورج الخامس أن يطلب من ماك دونالد أن يبقى رئيساً للوزراء عام 1931 ، رغم استقالة وزارته ورفض حزبه له) . رئيس الوزراء هو الذي يختار الوزراء الآخرين . والملكة تعينهم قانونياً ، ولكن دون التدخل في هذا التعيين . حتى أن التاج لا يعين « أمناء السر البرلمانيين » (يمكن مقارنتهم بـ *Sous-secrétaires d'Etat* في فرنسا ، وتوكل إليهم خاصة مهمة القيام بالاتصالات بين وزير والبرلمان) .

الوزراء هم أعضاء في البرلمان (غير أن الوزارة تتضمن بعض الشخصيات غير البرلمانية) . غالبيتهم تنتمي لمجلس الكومونات : غير أن قانوناً شرعياً لعام 1937 وضع حداً أقصى حول هذه النقطة ، مما يستتبع أن عدداً من الوزراء ينتمون لمجلس اللوردات . في انكلترا ، لا يمكن للوزراء أن يدخلوا إلا المجلس الذي يشكلون جزءاً منه : فالوزير الذي ينتمي لمجلس اللوردات لا يسعه أن يدافع عن سياسته في مجلس الكومونات . وبما أن هذه الأخيرة تلعب وحدها دوراً سياسياً مهماً ، فهذا يحد من اللوردات في مراكز وزارية ثانوية مثلاً رئيس الوزراء لا يمكنه أن يكون عضواً في مجلس اللوردات (آخر رئيس وزراء كان عضواً في مجلس اللوردات هو اللورد ساليزبوري الذي استقال عام 1902 : كان هذا قبل إصلاح 1911 الذي أضعف سلطات اللوردات) . من 1701 إلى 1707 . حظر اختيار الوزراء بين البرلمانيين ، لتجنب الضغوطات الملكية على المجالس . بقي أثر من هذه الأحكام حتى 1926 : كان يتوجب إعادة انتخاب النواب المعينين وزراء .

الوزراء هم مسؤولون جماعياً أمام البرلمان . غير أنه يتفق ، بشكل استثنائي ، أن يتزع الوزراء تضامنهم مع زملائهم ، حول مسألة تعتبر ثانوية بالنسبة للسياسة العامة (عام 1932 ، مثلاً ، أعلم بيان بأن بعض الوزراء احتفظوا بحرية التصويت ضد الإجراءات التي اقترحتها الوزارة فيما يخص الجمارك) . يوجد أيضاً مسؤولية فردية لكل وزير ويمكن للوزارة أن تنزع تضامنها معه مطالبته إياه بالاستقالة : لكن هذه الأخيرة تحتفظ بسمه ثانوية بالنسبة للمسؤولية الجماعية . فالوزارة تشكل جسماً : وهذا الجسم هو الذي يؤمن الإدارة العامة للسياسة بالتوافق مع البرلمان الذي يمكنه إرغامها على الاستقالة .

● الفئات المختلفة للوزراء - الوزارة الإنكليزية هي على درجة كبيرة من التعقيد . على رأسها يوجد رئيس الوزراء . ووظيفته عرفية محض : يُعتقد أن تدشينها تم على يد Walpole ، من 1724 إلى 1742 ، لكنها لم تستقر إلا تدريجياً . أما اللقب (رئيس الوزراء) فلم يُقرُّ به إلا منذ 1905 ، على نحو غير مباشر : عبر تحديد ترتيب حقوق التصدر الرسمية ، يأتي رئيس الوزراء بعد رئيس أساقفة Cantorbéry ، واللورد المستشار . لا يجب الخلط بين رئيس الوزراء و « اللورد رئيس المجلس » : في بريطانيا ، هذا الأخير هو رئيس المجلس الخاص للتاج ؛ يعاون رئيس الوزراء وينطق غالباً باسمه في مجلس اللوردات . يقوم رئيس الوزراء أحياناً بإدارة وزارة أخرى (كان شرشل وزيراً للدفاع ؛ وماك دونالد وزيراً للخارجية ، وولسون وزيراً للشؤون الاقتصادية) ، لكنها حالات نادرة . على العكس ، رئيس الوزراء هو بصورة عامة اللورد الأول لحزينة الدولة مما يعطيه السلطة العليا في تعيين جميع الموظفين . سلطة رئيس الوزراء هي جد كبيرة على الوزارة : لكنها تأتي من موقعه كزعيم حزب أغلبي أكثر منه من وضعيته القانونية : إذ أنه ، قانونياً ، ليس إلا أول بين أشباه له (Primus inter pares) ، كما تدل على ذلك تسميته . وقد غرّز تطور نظام الأحزاب تأثير رئيس الوزارة على أعضاء وزارته . عندما يضعف النظام داخل الحزب الحكومي وتشكل فرق وانشقاقات ، ينعكس ذلك على سلطة رئيس الوزراء .

ثم نجد في الوزارة شخصيات تتولى وظائف تقليدية ، بعضها فخرية ، والبعض الآخر أكثر أهمية الوظائف الفخرية أساساً هي وظيفة مستشار دوقية لانكستر أو وظيفة Lord du Sceau privé (لورد العدل الخاص) ، أما من الوظائف التقنية ولكن دون سمة سياسية ، فنذكر وظيفة Solicitor général (مستشار قانوني عام) و Attorney général (مدعي عام) وهي توكل لقضاة ، مستشارين قانونيين للحكومة . وعلى العكس ، يرأس اللورد المستشار مجلس اللوردات ويلعب دور وزير العدل ال Paymas

ter العام هو وزير الخزانة ، والـ Paymater العام ، وزير البريد والبرق ؛ لقد سبق وأشرنا إلى دور اللورد رئيس المجلس . تجدر الإشارة إلى أن بعض هذه المراكز التقليدية تستخدم اليوم باتجاه جديد يؤمن أصحابها دوراً تنسيقياً بين عدة وزارات .

العنصر الأساسي في الوزارة هو الوزراء بحصر المعنى . من زاوية اللقب ، هناك فئتان : الوزراء بالمعنى المحصور ، على رأس وزارات (Ministry) ؛ وأمناء سر الدولة ، على رأس « مكاتب » : والتميز هذا لا يتطابق مع تراتبية أو درجة أهمية ، ولكن مع تاريخ إنشاء الوزارة : « المكاتب » هي وزارات قديمة (Home Secretary, Foreign Secretary, War Secretary, etc) ، والوزارات هي الوزارات الجديدة ، هناك فئة ثالثة من الوزارات تحمل اسماً آخرأ : الـ bacords (المكاتب) : كانت في الأصل مجالس مؤلفة من بعض الأعضاء يختارهم الملك لكفاءتهم الشخصية . كل هذا من أجل احترام أعراف وتسميات تقليدية .

إلى جانب كل وزير يوجد عادة سكرتير برلماني شبيه إلى حد ما بـ «Sous-secré-taires d'Etat» في فرنسا : لدى الوزارات الكبرى سكرتيران برلمانيان ولا يجب الخلط بين السكرتير البرلماني والـ Permanent secretaries (الأمناء العامون الدائمون) الذين يقابلهم تقريباً الأمناء العامون الوزاريون (في فرنسا) . يعينهم رئيس الوزراء ، بموافقة الوزارة التي ينتمون إليها . إنهم يؤمنون الاتصال بين الوزارة والبرلمان ؛ يجيئون باسمها عن الأسئلة الشفهية ؛ ويجرون المحادثات ، الخ . غالباً يتولون جزءاً من الوزارة عبر تفويض .

منذ 1941 ، شهدنا ظهور وزراء دولة ، ذوي وضعية وسيطة بين الوزراء و« أمناء السر البرلمانيين » : تولى اللورد بيشر بروك Beaverbrook المركز الأول في 1 أيار 1941 . أثناء الحرب ، كان بعض الوزراء يقيمون خارج لندن (في الشرق الأوسط ، في مركز القيادة العامة لأفريقيا ، في واشنطن ، الخ) . بعد الحرب ، تطورت المؤسسة نحو فكرة سكرتير برلماني من درجة عليا (يمكن تقريرها من الوضعية الحالية لأمناء سر الدولة في فرنسا) . وتجدر الإشارة إلى أن وزراء الدولة هم غير الوزراء دون حقيية ، أي غير المكلفين بوزارة . في فرنسا ، العبارتان هما مرادفتان ؛ لكن في انكلترا ، تعنيان حقائق مختلفة . منذ 1945 ، بدأت مؤسسة الوزراء هذه دون حقيية تتسع للقيام بمهمة تنسيقية .

● التشكيلات المختلفة للوزارة - يوجد في انكلترا تمييز جوهري بين الوزارة والوزارة بحصر المعنى . بالمعنى التقني والدقيق للكلمة ، بعض الوزراء هم جزء من

الوزارة بحصر المعنى (Cabinet) . أما الوزارة نفسها فهي عديدة جداً : مع أسماء السر البرلمانيين تتضمن من 60 إلى 80 شخصاً . وعلى العكس ، الوزارة بحصر المعنى (Cabinet) هي أكثر حصرًا بكثير : 20 شخصاً تقريباً .

يشكل جزءاً من الوزارة المصغرة (cabinet) الوزراء الذين يعينهم رئيس الوزارة . نجد دوماً إلى جانب هذا الأخير اللورد المستشار (Lord Chancellor) ، وزير المالية (Chancelier de L'Echiquier) وسكرتير الدولة للخارجية والوزراء الرئيسيين . الوزارة المصغرة هي مركز الحكومة . تجتمع في محل إقامة رئيس الوزارة ، 10 Downing street ، مرة في الأسبوع بصورة عامة ، مع اتجاه إلى عقد اجتماع كل أسبوعين منذ الحرب . منذ 1915 ، يوجد سكرتيريا للوزارة المصغرة تحصر جداول العمل ، وتدون المحاضر وتتابع تنفيذ قرارات الوزارة المصغرة .

أثناء الحربين العالميتين الأولى والثانية تم تشكيل نوع من الوزارة الممتازة (Super-cabinet) ضمن الوزارة المصغرة : وزارة الحرب ، المكونة من 5 إلى 6 أعضاء بين 1914 و 1918 ومن 7 إلى 10 بين 1939 و 1945 . وقد دعي رؤساء الدومينيون أو مندوبوهم إلى المشاركة عدة مرات في وزارة الحرب المصغرة هذه . منذ 1945 ، ظهر اتجاه إلى تطوير « لجان الوزارة المصغرة » المسماة اللجان بين الوزارية . بعضها دائم ، مثل لجنة الدفاع (الأقدم ، الموجودة منذ 1904) ، لجنة الدفاع المدني ، لجنة السياسة الاقتصادية ، لجنة الانتاج ، اللجنة التشريعية ، الخ . والبعض لا يوجد إلا مؤقتاً ، وبعضها الآخر دائم : أهمها على هذا الصعيد هي اللجنة التشريعية التي تسمى مشاريع القوانين التي تقترحها الحكومة . أخيراً ، يمكن تشكيل لجان مختصة لمسائل خاصة .

2 - التاج

لقد احتفظت انكلترا بالملكية الوراثية ، مع انتزاع تدريجي لكل سلطة من يد الملك . ملكة انكلترا هي أقل نفوذاً على النشاط الحكومي من رئيس الجمهورية الفرنسية تحت الجمهورية الرابعة . لكن اعتبارها هو أعظم بما لا يقاس .

● انتقال حق التاج - يميّز الانكليزيون بين الملك (أو الملكة) ، كشخص ، والتاج (Crown) ، وهو عبارة عن مجموعة سلطات ومؤسسة قانونية . يتم تولي العرش بالطريقة الوراثية طبقاً لقانون الإرث العام : ينتقل التاج كملكية خاصة . لا تستبعد النساء من الإرث : ولكن عند درجة قرابة مساوية ، يأتين بعد الرجال . كما يميز بين الملكية الحاكمة التي تحكم طبقاً لحقها الخاص وهذه هي حالة الملكة اليزابيث الثانية اليوم - والملكة الشريكة ، زوجة الملك . عندما ينتقل التاج إلى ملكة ، يمكن أن يتلقى

زوجها لقب أمير شريك : لكن هذا ليس أوتوماتيكياً ويتعلق بقرار الملكة .

لقد أبعده نظام العام 1701 من تولي العرش الكاثوليك الروميين والأشخاص المتزوجين من كاثوليك . حتى 1910 ، كان على الملك أن يحلف ، عند توليه التاج ، بأنه لا يؤمن باستحالة القربان(*) / Transsubstantiation / ، وهي عقيدة أساسية من الكنيسة الكاثوليكية ؛ منذ 1910 ، أصبح يكفي أن يعلن الملك أنه ينتسب للكنيسة الانغليكانية التي يرأسها . يُتوج الملك (أو الملكية الحاكمة) أثناء احتفال ديني . يمكن أن يغير البرلمان نظام انتقال التاج . في عدة مرات ، تدخل البرلمان لإبعاد هذا أو ذاك الفرع من العائلة الملكية (مثل آل ستوارت Stuarts) : منذ إنشاء وضعية Westminster أصبح ينبغي الحصول على موافقة برلمانات الدومنيون . ملكة انكلترا هي ملكة اسكتلندا ، وإيرلندا الشمالية ، وكندا وأستراليا ونيوزيلندا . وعلى العكس ، فهي ليست ملكة الهند ، لأن هذا الدومنيون هو جمهورية : لكن الهند تعترف بها كزعيمة للكومونولث (Commonwealth) . تحدد ألقاب الملك لكل حكم أثناء تولي التاج ، ويحددها برلمان لندن وبرلمانات الدومنيون .

● سلطات التاج - قانونياً ، يملك التاج سلطات كبرى . في الأصل ، كل سلطات الدولة كانت بين يديه ؛ تدريجياً ، انتزع منه عدد كبير من السلطات التي انتقلت إلى البرلمان ، إلى الوزارة المصغرة ، إلى المحاكم العدلية ، إلى السلطات المحلية ، الخ . يبقى للتاج اليوم سلطات « باقية » مسماة « الصلاحية » الملكية . ويمكن للبرلمان ، بكل حرية ، أن يقلص هذه الصلاحية . إن ممارسة هذه الصلاحية هي استثنائية ، أي أن المحاكم العدلية لا يسعها ممارسة الرقابة عليها : هنا نجد وضعاً شبيهاً « بمراسيم الحكومة » في القانون الفرنسي . هذه السمة الاستثنائية هي نتيجة لمبدأ « لا يمكن أن يفعل الملك سوءاً » الذي يؤدي إلى حصانة كاملة ومطلقة لكل أعمال الملك .

هذه الصلاحية المالية تتضمن عدة سلطات في السياسة الداخلية ، يدخل ضمنها التعيين في عديد من المراكز المدنية والعسكرية ، إنشاء مراكز في مجلس اللوردات ، توزيع الألقاب والأوسمة ، قيادة الجيش ، الدعوة للاجتماع ، التمديد وحل البرلمان ، إقرار وإصدار القوانين ، حق التشريع في بعض المستعمرات ، حق إنشاء دساتير للمستعمرات في حالة غياب تدخل البرلمان ، وفي حالة الضرورة ، الحق في اتخاذ الإجراءات التي تدخل عادة ضمن صلاحية البرلمان (موراتوريوم للديون المطالب لها عام 1914 مثلاً) ، الخ . في المادة الدبلوماسية ، يدخل ضمن هذه الصلاحية حق الحرب والسلام ، حق

(*) تحول خبز القربان وخره إلى جسد المسيح ودمه .

عقد المعاهدات ، حق الاعتراف بالحكومات ، الخ . في المادة القضائية ، تشمل هذه الصلاحية حق العفو ، حق الإذن بالاستئناف أمام اللجنة القضائية للمجلس الخاص ، الخ . لكن هذه « الصلاحية » لا يملكها التاج إلا اسماً . عملياً ، إن الوزارة المصغرة هي التي تمارسها (أورئيس الوزراء ، بما يخص التعيينات مثلاً) . إن عدم مسؤولية التاج نقلت للوزارة المصغرة المسؤولة الممارسة العملية للصلاحية الملكية . توقع الملكة اليوم على قرارات لم تتخذها . إن حرية تحرك الملك البريطاني هي جد ضعيفة إلى درجة أن الملك إدوارد الثامن لم يستطع اختيار زوجته : فاضطر إلى التخلي عن عرشه للزواج من أميركية مطلقة .

● المجلس الخاص للتاج - لا تعرف انكلترا التمييز الفرنسي بين مجلس الوزارة المصغرة ، الذي يجتمع دون حضور رئيس الدولة ومجلس الوزراء المجتمع برئاسة رئيس الدولة لا يوجد مجلس وزراء ؛ فالوزراء لا يجتمعون بصفتهم وزراء بحضور الملكة . وفي الواقع ، لا يجتمعون أبداً جميعهم : الاجتماعات الوحيدة هي اجتماعات الوزارة المصغرة بحصر المعنى واللجان البين وزارية . تتم العلاقات بين الملكة والوزارة بواسطة رئيس الوزارة : غير أنه من الممكن أن تتشاور الملكة مع هذا أو ذاك الوزير بأمور تدخل ضمن نطاق اختصاصه .

وعلى العكس فإنه يوجد في انكلترا جهاز مختلف عن الوزارة ، ولكن ليس دون رابط بها : المجلس الخاص . يضم جميع المستشارين الشخصيين للملك . تاريخياً ، الوزارة الصغيرة هي منبثقة من المجلس الخاص : إنها إحدى شعب المجلس الخاص ، اجتماع منفرد لأعضائه الأكثر نفوذاً في غرفة صغيرة (cabinet) واليوم ، إلى جانب الوزراء الذين هم دوماً أعضاء في هذا المجلس ، فإنه يشمل أيضاً رجالاً سياسيين ، موظفين كبار ، مطارنة ، الخ ، بصورة عامة شخصيات تود الحكومة بشريفها على نحو مميز . يُعينون مدى الحياة ويحملون لقب Right Honourable . إنه لقب عزيز لا يمنح للإنكليزيين وحسب بل أيضاً لأعضاء من الدومنيون .

يجتمع المجلس الخاص نادراً في جلسة تعقد بكامل أعضائها : يفعل ذلك لإقرار زواج الملك ولسماع إعلان توليه العرش . وظائفه الأساسية هي سياسية ، إدارية وقضائية . كجهاز سياسي يلعب دور مجلس وزارة فرنسي (مجلس موسع ، لأنه يتضمن غير وزراء) : يدعي البرلمان لانهقاد ، يمدد له أو يُجَل بـ « إعلانات » ملكية من المجلس الخاص ؛ وتمارس السلطة التنظيمية خاصة بمراسيم يصدرها المجلس الخاص بحضور الملكة (Orders in Council) : ثمة 600 مرسوم تقريباً يصدرها المجلس كل سنة . هكذا

تنزع السلطة التنظيمية إلى التوسع على حساب السلطة التشريعية ، في انكلترا كما في فرنسا ، تجدر الإشارة إلى أن المجلس يكتفي بتسجيل اقتراحات الوزراء الذين يتحملون وحدهم المسؤولية البرلمانية . كجهاز إداري . يشمل المجلس لجاناً ، حيث لا تجلس الملكة ، ومتعلقة عملياً بالوزارات (لجنة لـ جرسى Jersey و غرنسي Guernsey ، لجنة لجامعتي اكسفورد وكامبردج ، لجنة للبحث الطبي والعلمي والصناعي ، الخ) ، كجهاز قضائي ، للمجلس الخاص أهمية كبرى : أنشئت لجنته القضائية عام 1834 ، وهي تتضمن اللورد المستشار واللوردات السابقين ، واللوردات القضائين ، واللورد Chief Justice (رئيس العدل) ، وقضاة من انكلترا والدومينيون ؛ إنها محكمة استئناف للمستعمرات ، وجرسي و غرنسي ، واستراليا ، ونيوزيلندا وسيلان (الدومينيونات الباقية أبعدت صلاحيتها) .

البرلمان وعلاقاته مع الحكومة

حسب المعنى الاشتقاقي الانكليزي ، البرلمان هو مجموع المجلسين (مجلس اللوردات ومجلس العموم) المجتمعين مع الملك لاتخاذ قرارات مشتركة . موافقة العناصر الثلاثة هي نظرياً ضرورية للتصويت على القوانين : يتعين على الملك أن يعطي موافقته على النصوص التي يصوت عليها المجلسان . يمنح « الإقرار » الملكي بالعبارة « le Roy le veult » (الملك يرغب) للقوانين العامة و (للقوانين الخاصة العبارة هي « Soit fait com-me il est désiré » (ليكن كما هو مرغوب) ؛ أما بما يخص القوانين المالية ، فالعبارة هي « الملك يشكر رعاياه الطيبين ، يقبل تطوعهم ، وهكذا يرغب » . وإذا رفض الإقرار ، تكون العبارة « le Roy advisero » (الملك يمتنع) . ولكن منذ الملكة آن (1707) لم يرفض أبداً الإقرار ولم يكن تدخل الملك في الأمور التشريعية إلا شكلياً .

1 - تنظيم البرلمان -

يتألف البرلمان البريطاني من مجلسين ، مجلس اللوردات ومجلس العموم . لكن مجلس اللوردات فقد منذ 1911 سلطة الاعتراض على مجلس العموم . عملياً ، هذه الأخيرة هي التي تشكل أساس البرلمان .

● مجلس العموم - يتألف من 630 نائباً منتخبين لخمس سنوات : ولكن بصورة عامة ، لا يصلون إلى نهاية الفترة التشريعية ، بسبب الممارسة المتكررة لحل البرلمان قبل نهاية ولايته . منذ عام 1829 ، قُبل الكاثوليك في البرلمان . واليهود منذ 1859 . الاقتراع هو شامل ، مباشر وسري . النساء ينتخبين ويُنتخبين بنفس شروط الرجال (أي

ابتداء من 21 سنة : حتى 1928 ، كان السن الانتخابي للنساء 25 سنة) . حتى 1948 ، كان يمكن ممارسة عدة اقتراعات : كان التصويت ممكناً في مكان الإقامة ، في مكان مزاوله النشاطات أو بسبب الدبلومات الجامعية (كانت بعض الجامعات تشكل هيئة انتخابية خاصة) : هكذا كان يمكن لبعض الناخبين أن يصوتوا ثلاث مرات . منذ 1848 ، لا يمكن التصويت إلا في مكان الإقامة . تتم الانتخابات بالاقتراع الأحادي الاسم وبدورة واحدة : ينتخب المرشح الذي يصل في المرتبة الأولى ؛ هذا النظام الانتخابي لعب دوراً كبيراً في إرساء « منظومة الحزبين » البريطانية . رقابة انتظامية الانتخابات تختص نظرياً بالمجلس : لكنه نزع عنه عملياً هذه الصلاحية منذ 1868 ، وذلك بتفويضه هذه السلطات للمحاكم العدلية . يتقاضى النواب مرتباً منذ 1911 : أثناء القرن التاسع عشر ، أقام التحرك الشارقي / Mouvement chartiste / حملة بهذا الاتجاه كي يستطيع الأشخاص المحرومون من الثروة أن يجلسوا في مجلس العموم . إنهم يفيدون من حصانات وحرمانات ، ولكن أقل اتساعاً مما هي عليه الحال في فرنسا .

ينتخب مجلس العموم رئيسه ، الـ Speaker (الخطيب) : يسمى كذلك لأنه كان في السالف مكلّفاً بأن ينقل للملك الآراء المعبر عنها في الجمعية ، لأنه كان خطيب الكومونات لدى الملك : لذلك يتوجه الخطباء إلى « M. Speaker » وليس لزملائهم . السبيكر ينعم باعتبار فائق ، وبسلطات كبرى : في الواقع ، هو الذي يهتم بتنظيم المناقشات والأنظمة التي تقترعها كل جمعية . ويقتضي التقليد منه أن يكون في حياد مطلق .

يعقد مجلس العموم جلساته من نهار الاثنين إلى الخميس من الساعة 30 ، 14 إلى 23 ، والجمعة من 30 ، 11 إلى 30 ، 16 . يُطلب نصاب 40 عضواً لعقد الجلسات . كل جلسة تبدأ بصلوات قصيرة . ثم ، خلال ساعة ، تأتي الأسئلة الشفهية (عدا جلسة الجمعة) . بعد ذلك ، يجري نقاش مشاريع القوانين (bills) . تتم إجراءات تصويت القوانين على مراحل أربع : 1 - قراءة أولى هي محض شكلية ، 2 - قراءة ثانية ، مناقشة عامة ؛ 3 - مناقشة في اللجان حيث تحلل التفاصيل والتعديلات ؛ 4 - مناقشة تقرير اللجنة ؛ 5 - قراءة ثالثة حيث لم يعد بالإمكان مناقشة المشروع إلا في الشكل الذي اتخذته بعد المراحل السابقة .

يمكن أن تأخذ المناقشة في اللجان شكلين . حتى 1882 ، كانت اللجنة مؤلفة من كل المجلس (لجنة المجلس الكامل) المجتمع ليس برئاسة السبيكر ، ولكن برئاسة شيرمان / Chairman / (*) : يُعمل بهذا الإجراء حتى في أيامنا هذه للموازنة وللمشاريع

(*) Chairman : رئيس جلسة أو مجلس .

المهمة جداً أو للمشاريع القصيرة جداً التي لا تحتاج لمعالجة في إطار اللجنة . ابتداء من العام 1882 ، شهدنا تشكل لجان محصورة : اثنتين بادئ الأمر ، ثم أربع (سنة 1907) ؛ منذ 1945 ظهر الميل لتطوير منظومة اللجان المحصورة هذه . إنها لجان دائمة ولكن غير متخصصة مثل اللجان الفرنسية تعين القضايا حسب أحرف الأبجدية (A. B. C. etc) ويوزعها السبب بين اللجان . فارقان رئيسيان يفصلان إذاً المنظومة البريطانية من المنظومة الفرنسية السابقة لعام 1958 ، على صعيد المناقشة البرلمانية : 1 - يُشرع بمناقشة المشروع كما يقدمه مصدره : (بصورة عامة الحكومة) ؛ تتم المناقشة العامة قبل الإحالة إلى اللجنة ؛ 2 - ليست اللجان متخصصة ، ولا يمكنها إذن أن تزعم ممارسة رقابة خاصة على وزراء بالنسبة للقضايا التي تعالجها .

لقد نظم مجلس العموم بصرامة سير المناقشات منذ عرقلة الإيرلنديين الشهيرة في القرن التاسع عشر . منذ 1887 ، قرر المجلس أنه يمكن اعتناق منظومة « المقصلة » التي تخصص لكل مناقشة وقتاً محدداً موزعاً بين كل خطيب والذي تحدد هكذا مدة مداخلته : في الواقع ، لم يطبق هذا الإجراء إلا نادراً . عام 1909 ، أنشأ المجلس منظومة الـ «Kangourou» التي تسمح للسبب بأن يختار بين التعديلات المقدمة ، وبالتالي دفع المناقشة خطوات كبيرة إلى الأمام . منذ قرون طويلة ، فقدت المجالس البريطانية حق المبادرة في مادة النفقات العامة : وهذا يعني أن أي نائب لا يمكنه أن يقترح نفقات جديدة ، أو زيادات نفقات قائمة ؛ هكذا وضع كباغ شديد أمام الديماغوجية . من ناحية ثانية ، في هذه السنوات الأخيرة ، ظهر اتجاه واضح إلى فقدان النواب تدريجياً لحقهم في مبادرة القوانين : في الواقع ، جميع مناقشات البرلمان تقريباً هي مكرسة لنقاش المشاريع ذات المصدر الحكومي .

لنذكر أيضاً فارقين مع المنظومة الفرنسية . كل سنة ، تُفتح الدورة البرلمانية بخطاب العرش الذي تنصّه رسمياً الملكة (عملياً الوزارة المصغرة) والذي يحدد برنامج الحكومة . وكجواب ، تصوت المجالس على عريضة : هذا الحوار يسمح ، كل سنة ، بتقديم رؤية شاملة للتوجه السياسي . من ناحية ثانية ، إن إجراءات التصويت في الكومونات لا تسمح ، كما في فرنسا ، بتصويت الغائبين : هناك فقط تصويت بالجلوس أو الوقوف ، أو تصويت بالـ « قسمة » (يخرج أعضاء المجلس باتجاهين : في الرواق على يمين السبب (المتكلم) - للتصويت « نعم » - في الرواق اليساري - للتصويت « لا » : أربعة من زملائهم يتولون تعدادهم .

● مجلس اللوردات - مجلس اللوردات هو واحد من المجالس الأخيرة

الأرستقراطية الموجودة في العالم . تأليفه هو في غاية التعقيد . تتألف النواة من 800 عضو وراثي ، يعينهم الملك : وحسب تاريخ تعيينهم أو إنشاء مراكزهم يحملون لقب أعضاء (أو Pairs) انكلترا (قبل 1707) ، أعضاء بريطانيا العظمى (1707 - 1801) أو أعضاء المملكة المتحدة (منذ 1801) ؛ بينهم 21 دوقاً ، 27 ماركيزاً ، 133 كونتاً ، 93 فيكونتاً ، 524 باروناً ، تم إنشاء 27 مركز عضو قبل القرن السابع عشر ، 32 في القرن السابع عشر ، 86 في القرن الثامن عشر ، 265 في القرن التاسع عشر والباقي في القرن العشرين . يجب إضافة 3 أعضاء من « الدم » الملكي : دوق أدنبره ، وغلوسستر وكننت . يظهر لنا أن الأغلبية هي ذات أصل حديث . إن منح العضوية في مجلس اللوردات هو لمكافأة رجال سياسيين مشهورين ، موظفين كبار بارزين وبصورة عامة شخصيات برزت في مختلف مجالات الحياة الوطنية . منذ زمن طويل كُفّت أرستقراطية عضوية مجلس اللوردات عن كونها أساساً إقطاعية وأرضية . إلى جانب هؤلاء الـ 800 عضو الوراثيين يجلس 16 عضواً ممثلين لاسكتلندا ، ويعينون لكل ولاية تشريعية ، من قبل الأعضاء الاسكتلنديين ، وأعضاء ممثلين لإيرلندا ، منتخبين مدى الحياة قبل أعضاء إيرلندا (كان عددهم 28 في الأصل ، وهم يخفون بسبب الوفاة منذ انفصال إيرلندا عام 1922 ؛ يبقى 6 حالياً) . وأخيراً ، القانون البرلماني / Parliament Act / الصادر بتاريخ 13 شباط 1958 قرر إنشاء مراكز عضوية من مجلس اللوردات مدى الحياة ، يعينهم التاج : عددهم حالياً مئة تقريباً .

مجموعتان أخريان ، مختلفتان جداً وأقل أهمية بكثير ، تتألف من التسعة « لوردات الاستثنائيين » العاديين ، الذين هم قضاة رفيعو المستوى يعينون مدى الحياة ، والـ 26 « لورداً روحياً » / spirituel / (رئيساً أساقفة كاتدربري ويورك ، المطارنة الثلاثة للندن وونشستر ودرهام ، والـ 21 مطراناً الأقدم تعييناً) مجموع هذا المجلس يشمل إذاً ما يقارب الـ 1000 عضو : ولكن نادراً ما تضم الجلسات جميع الأعضاء : 40 إلى 50 هو الرقم الوسطي في النقاشات المهمة . يمكن أن تجلس النساء في مجلس اللوردات ، منذ الـ Parliament Act في 13 شباط 1958 : وعددهن ست حالياً . إن مجلس اللوردات هو محافظ في غالبيته الساحقة : لا توجد فيه مجموعة عمالية إلا منذ سنوات قليلة ، إثر تعيين أعضاء عمالين والتحول (السياسي) لبعض الأعضاء المعينين سابقاً .

في الأصل ، كان اللوردات نفس صلاحية العموم : موافقة المجلسين كانت ضرورية لإقرار قانون . منذ نهاية القرن السابع عشر ، بدأ مجلس العموم يعتبر أنه لا يحق للوردات أن يغيروا المشاريع المتضمنة أحكاماً مالية ، طبقاً لمبدأ موافقة الشعب على الضريبة : لكن اللوردات كانوا يعتبرون بدورهم أنه بإمكانهم رفض هذه المشاريع

بكليتها ، دون تعديلها . عام 1911 ، أثير أزمة تسببت بها معارضة اللوردات لمشروع موازنة حكومة لويد جورج (ضرائب الدخل) ، أقر إصلاح رئيسي يقلص على نحو كبير صلاحياتهم . حسب قانون البرلمان لعام 1911 ، لم يعد للوردات أية صلاحية على مشاريع القوانين ذات الطابع المالي (leş money bill) : حتى أنهم لم يعودوا يطلعون عليها مجرد إطلاع . بالنسبة للمشاريع الأخرى ، لم يعد بيد اللوردات حيالها إلا حق الفيتو التعليقي . يمكنهم أن يعترضوا عليها خلال ثلاث دورات متتالية وستين كحد أقصى ، بعد ذلك ، أصبح يمكن لمجلس العموم أن يجعل هذا المشروع قانوناً رغم معارضة اللوردات . عام 1949 ، على أثر معارضة على تأميم الفولاذ ، طرحت الحكومة العمالية على التصويت قانون برلمان جديداً ، حصر أكثر سلطات اللوردات : مذ ذاك فصاعداً ، لم يعد حقهم في الفيتو يدوم إلا خلال دورتين متتاليتين ، ولمدة سنة كحد أقصى . سيكر مجلس العموم هو الذي يقر ما إذا كان المشروع money bill ، يخرج من إطار صلاحية مجلس اللوردات ، أو مشروع قانون عادياً يمكن لهذا المجلس أن يدرسه نظرياً ، صلاحية اللوردات هي مرتبطة إذن بإرادة العموم (الكومونات) عملياً ، كان من شأن تقليد حياد السبكر أن أية مشكلة لم تحصل على هذا الصعيد ..

إن مجلس اللوردات يملك سلطة قضائية . حتى 1848 ، كان بإمكان عضو هذا المجلس أن يطالب بأن يُحاكم من قبل مجلس اللوردات ، حسب المبدأ الإقطاعي القديم : الحكومة العمالية ألغت هذا الامتياز . يبقى أن مجلس اللوردات هو محكمة استئنافية عليا ، تقليدياً : ولكن عندما يُعقد بهذه الصفة ، وحدهم يجلسون اللوردات القضاة التسعة ، أي قضاة السلك المعينون مدى الحياة لممارسة هذه الوظيفة القضائية .

2 - العلاقات بين البرلمان والحكومة

إذا كانت المؤسسات الإنكليزية معروفة نسبياً في فرنسا ، فهي مفسرة أسوأ تفسير بما يخص العلاقات بين البرلمان والحكومة . يعتقد الفرنسيون أن البرلمان البريطاني قوي وأنه يوجد توازن في السلطات بين الحكومة وبينه . في الحقيقة ، البرلمان البريطاني ضعيف والثنائية الحزبية تقيم تمركزاً للسلطات لصالح الحكومة ، يميز « البرلمانية الأغلبية » .

● فصل السلطات الوهمي - في التفسير الفرنسي ، تضمن آلية المسؤولية السياسية للوزراء وحق حل مجلس العموم تعادلاً كاملاً بين السلطة التنفيذية والسلطة التشريعية ، كما تضمن تحكياً متجانساً للشعب . عندما تكون الوزارة في وضع أقل أو يتهدهدها ذلك ، عوض أن تستقيل ، سوف تعلن حل مجلس العموم ، حاملة هكذا أمام الناخبين المناقشة موضوع التعارض . فإذا أتى الناخبون إلى المجلس بغالبية مناهضة للوزارة ،

تنحني هذه الأخيرة أمام القرار الشعبي وتذهب ، وإذا قلب الاقتراع ، على العكس ، وضع الأحزاب لصالح الوزارة المصغرة ، فهذه الأخيرة تبقى ، ويخضع المجلس لقرار الشعب السيد . وتدعم هذا التوازن قسمة البرلمان إلى مجلسين ، مما يسمح بتجنب تجاوزات محتمة للمجلس الواحد : هكذا تعتبر الثنائية الحزبية كأحد العناصر المهمة للمنظومة .

أما واقع الأمر فهو مختلف تماماً . لنقل أولاً أن الثنائية الحزبية لم تعد إلا واجهة في انكلترا : إذا كان اللوردات يستطيعون إملاء نصائح على مجلس العموم ، فإن هذا الأخير هو دوماً حر بعدم العمل بها ؛ اللوردات هم أقرب من أكاديمية العلوم المعنوية والسياسية منها إلى مجلس الشيوخ للجمهورية الثالثة . وبالنسبة لتفسير حق حل البرلمان ، فالمسألة لا تحتاج لأي نقاش : لا تخاف الوزارة البريطانية المصغرة (le cabinet) في حجب الثقة عنها لأنها مؤلفة من أعضاء الحزب الذي يتمتع بأغلبية مطلقة : لم يحصل تصويت على حجب الثقة في بريطانيا منذ 1924 . إن فكرة نشوء أزمة بين البرلمان والوزارة ، يكون الحكم فيها الشعب عبر حق حل البرلمان ، لا تعكس الواقع إلا في الحالات الاستثنائية التي لا تعمل فيها الثنائية الحزبية ، وحيث تُشكّل أغليات تحالفية (1923 - 1935) . عندما تحمل الوزارة المصغرة مجلس العموم ، يتم ذلك عادة خارج أي تصويت على حجب الثقة ، مع أنها تنعم دوماً في المجلس بأغلبية واسعة ، وذلك لأحد السببين التاليين : 1 - أما أن الوزارة المصغرة تعتقد أنها متفوقة تمام التفوق ، والحل هنا هو وسيلة للحكومة لتجديد المجلس في الوقت الذي تعتبره الأكثر ملاءمة ، 2 - وأما أن تطرح أمام الرأي العام مسألة خطيرة جداً تتعارض حولها الوزارة المصغرة والمعارضة بعمق ؛ يسمح الحل في هذه الحالة بالعودة إلى الشعب ومعرفة إرادته بالضبط حول المسألة المطروحة : يلعب هنا الحل دوراً مشابهاً إلى حد كبير للاستفتاء .

● البرلمانية الأغلبية وتمركز السلطات - في الواقع ، الوزارة المصغرة ، البرلمان ، رئيس الوزراء : كل هذا ليس من وجهة نظر معينة ، إلا شكلاً خارجياً ، واجهة تشبه الشعور المستعارة للقضاة أو ثوب الأبهة والعظمة الذي يرتديه اللورد - رئيس بلدية لندن . تحت هذه القشرة ، نجد الحزبين الأساسيين : العماليون والمحافظون . لكنهما لم يكونا يوماً وحدهما ، إذ أن الليبراليين احتفظوا دوماً بتنظيم ونواب . منذ بضع سنوات ، نمت أحزاب وطنية إقليمية (اسكتلندية ، غالية) . ولكن منذ 1935 ، لم تنجح الأحزاب الثانوية إلا مرتين في منع المحافظين أو العماليين من الحصول على غالبية مطلقة : أثناء الولاية التشريعية القصيرة شباط - تشرين الأول 1974 ، والتي سرعان ما

انخلت ؛ ومنذ نيسان 1976 ، حيث حرمت انتخابات جزئية العماليين من غالبيتهم الأصلية .

هكذا ، يركز أحد أكبر حزبين منظمين بين يديه جميع مراكز السلطة ذات التقسيم الوهمي المحض : كل الوزارة المصغرة تقع في قبضته وكذلك أغلبية البرلمان إن مشاريع القوانين التي تهيئها الوزارة للبرلمان يتم تحضيرها في مكاتب دراسة الحزب الحكومي ؛ كما يحدد نظام الاقتراعات في أجهزته الموجهة وتراقبه مجموعة whips (منظمون حزبيون في البرلمان) ، برنامج النشاط الحكومي يحدد في مؤتمراته . في المقابل ، حزب المعارضة يحتمي في البرلمان حيث يمكنه التعبير عن رأيه وليس تعطيل قرارات الحزب الحاكم لأنه لا يزال أسير الأقلية : كي يصبح بالإمكان عزل الوزارة ورفض مشاريعها ، يجب أن يحصل انشقاق في داخل الحزب الأغليبي ، ما هو جد استثنائي . المسؤولية السياسية للوزارة أمام البرلمان تخفي إذن في الواقع . الحكومة تدوم خلال كل مدة الولاية التشريعية ، وهي تضمن أغلبية ثابتة ومتجانسة . هذه هي ميزات « البرلمانية الأغلبية » .

رغم هذا ، لا يهاب الحزب الأغليبي الازعاجات أو اضطهادات الأغلبية ؛ فهو يعرف أنه يمكنه رفع صوته بحرية وعالياً داخل البرلمان ، وإن أحداً من أعضائه لن يُضطهد بسبب آرائه أو اقتراعه . إلا أن الضمانة العليا لهذه الاستقلالية لا توجد قطعاً في المؤسسات البريطانية نفسها : بل تتركز فقط على الشعور العميق بالحرية الذي يهز الشعب الإنكليزي والذي من شأنه إثارة هذا الشعب بكامله ضد خرق حقوق الأقلية . ضمانته واحدة تنعم بأهمية حقيقية في المنظومة البريطانية : استقلالية القضاة . إن القاضي الإنكليزي يلعب دوراً مهماً في حماية الحريات البريطانية ضد تجاوزات السلطات العامة ويساعده في ذلك احترام الجميع له ، والوضع المادي المريح ، وغياب هموم ترقية تراتبية معقدة ، وأخيراً وعيه لاستقلالته وافتخاره بها . كما أنه لا يتردد عن استخدام صلاحية ال habeas corpus التي تمنحه سلطة منع أي توقيف أو حجز اعتباطي ، أيأ كان سبب ذلك . ثم إن الذهنية الليبرالية التي يحملها (بمعنى القرن التاسع عشر) تجعل نشاطه فعالاً جداً ؛ فالذهنية المحافظة الاجتماعية الملازمة للوظيفة القضائية إجمالاً ليس لها هنا ذات الطابع السيء الذي يعترها في مادة رقابة دستورية القوانين .

حول النظام البريطاني ، انظر باللغة الفرنسية : A. Mathiot ، النظام السياسي البريطاني ، M. Charlot ، 1955 ، « الحياة السياسية في انكلترا اليوم » ، 1967 ، و « المنظومة السياسية البريطانية » ، 1976 ، J. Larche ، المؤسسات السياسية لبريطانيا ، 1965 ، J. Blondel ، المجتمع

السياسي البريطاني ، 1964 . بين ترجمات لمؤلفين انكليز ، انظر J.H. Laski ، الحكومة البرلمانية في
انكلترا ، 1950 (تحليل شخصي جداً : من المؤلف نفسه : Reflexions on the Constitutions ،
نيويورك ، 1951) ؛ W.A. Robson ، منظومة الحكومة البريطانية ، 1947 ؛ K. Loewenstein ،
Staats Precht und Staats Praxis von Grossbritannien ، برلين ، 1967 ، جزءان .

بين المؤلفات البريطانية انظر : Sir G. Campion ، الحكومة البريطانية منذ 1918 ، نيويورك ،
1950 ، Sir Ivor Jennings ، الدستور البريطاني ، طبعة خامسة ، كامبردج ، 1966 ؛ S.D.
Bailey ، الديمقراطية البرلمانية البريطانية ، طبعة ثالثة ، لندن ، 1971 ؛ A.H. Birch ، The British
systems of government ، لسندن ، 1967 ؛ Sir William.R. Anson ، law and custom of the
Constitution ، نيويورك ، 1922 - 1935 ، جزءان ؛ L.S. Amery ، Thoughts on the
Constitution ، لندن ونيويورك ، طبعة ثانية ، 1964 ؛ R. Rose ، Politics in England ، لندن ،
1965 ؛ R. Behewick ، R.E. Dowse ، Readings on British politics and government ،
لندن ، 1968 ، التعليق الكلاسيكي الشهير لولتر باجهو Walter Bagehot ، الدستور الانكليزي ،
لندن ، 1867 ، ما يزال يحتفظ بأهميته . تجد مقارنات المؤلفات التالية مع السابقة : H.M. Stout ،
الحكومة البريطانية ، نيويورك ، 1953 - ؛ Ch.F. Clark ، Britain Today ، كامبردج
(ماستشوستس) ، 1951 .

حول التطور التاريخي للنظام البرلماني البريطاني يمكن الاطلاع باللغة الفرنسية على : E.
Boutmy ، تطور الدستور والمجتمع السياسي في انكلترا ، 1887 ؛ بحث حول السيكلوجيا السياسية
للشعب الانكليزي ، 1901 ؛ E. Halévy ، تاريخ الشعب الانكليزي في القرن التاسع عشر ،
1912 ؛ A. Todd ، الحكومة البرلمانية في انكلترا (ترجمة) ، 1900 . المؤلفات الأساسية هي باللغة
الانكليزية : أحدثها مؤلف G.B. Adams ، التاريخ الدستوري لانكلترا ، طبعة ثانية ، نيويورك ،
1934 (انظر أيضاً : G.B. Adams ، The origin of the English Constitution ، نيوهافن ،
1920) . يستفاد الكثير أيضاً من مؤلفين رئيسيين : F.W. Maitland ، التاريخ الدستوري لانكلترا ،
لندن ، 1908 ، و W. Stubbs ، التاريخ الدستوري لانكلترا ، اكسفورد ، 1880 . - حول مسألة
الاصلاح الانتخابي قبل 1832 ، انظر : E. Poritt ، the unreformed house of commons: par-
liamentary representation before 1832 ، كامبردج ، 1909 ، جزءان ؛ F.B. Smith ، The
Making of the Second Reform Bill ، كامبردج 1966 وخاصة : J.B. Canacher ، The emerg-
ence of British Parliamentary democracy in the Nineteenth Century ، نيويورك ،
1971 . - حول التاريخ الدستوري الحديث : Sir Arthur B. Keith ، دستور انكلترا ، منذ الملكة
فكتوريا حتى جورج السادس ، نيويورك ، 1940 ، جزءان ، و E. Lemonon ، Une étape de la
démocratie anglaise (1906 - 1914) 1947 . هذا التطور الدستوري ، كما يبدو لنا اليوم ، لم
يُفسره المعاصرون بالاتجاه نفسه . فإن استقالة اللورد نورث عام 1792 مثلاً ، لم تتخذ بنظره وبمنظر
معاصريه المعنى الذي تعطيه لها اليوم (= توكيد مسؤولية الوزراء أمام البرلمان) . ولم يأخذ المحللون بعين
الاعتبار منطق المنظومة البرلمانية إلا فيما بعد . يجب إذن وضع الوقائع في عصرها ، في ظروفها التاريخية ،
إذا كنا نريد فعلاً عدم الوقوع في التشويه .

مونتسكيو والدستور البريطاني . - كان مونتسكيو يجعل من الدستور البريطاني النموذج نفسه لفصل السلطات وتوازنها ، وهذا ما لم يكن ليعكس الحقيقة . جل ما كان يريده هو تزيين مفهومه الخاص المثالي حول التنظيم السياسي باعتبار كبير .

لكن نظريات مونتسكيو أصبحت شهيرة وأثرت على الصور التي كوناها عن المؤسسات البريطانية . كان تأثيرها كبيراً جداً على الثورة الفرنسية (انظر : G. Bonno ، الدستور البريطاني أمام الرأي الفرنسي منذ مونتسكيو حتى بونايرت ، 1932) . يريد أن تأثيرها بقي في فرنسا حتى أيامنا هذه ، حيث نظرية النظام الانكليزي « البرلمانية المتوازنة » هي جد منتشرة . أثرت هذه النظريات أيضاً على كاتبي الدستور الأميركي لعام 1787 : فلم يقلدوا النظام البريطاني كما كان موجوداً ، إنما كما كان يصفه مونتسكيو (Knust, Montesquien, und die Verfassungen des Verinigten staaten Von Amerika) ، ميونيخ ، 1922 ؛ F. Cattelain ، دراسة حول تأثير مونتسكيو في الدساتير الأميركية ، Besançon ، 1927 ؛ ومقالة P.M. Sturlin في أعمال مؤتمر مونتسكيو ، بورودو ، 1956 ، ص 265) . والغريب في الأمر أنها أثرت أيضاً في بريطانيا : القانوني الانكليزي الكبير Blackstone يستوحى منها في تعليقه حول القوانين الانكليزية ، الصادر عام 1765 (انظر Flechter ، مونتسكيو والسياسة الانكليزية ، Treasury 1939 (1800 - 1750) .

حول الوزارة المصغرة البريطانية ، انظر : B. Heady, British Cabinet Ministers: The roles of politicians in executive office, لندن ، 1962 ؛ W.J.M. Mackenzie و J.W. Sir Ivor Jennings, Cabinet ، لندن ، 1957 ؛ Grove, Central Administration in Britain government ، طبعة ثالثة ، كمبرج ، 1969 ؛ Sir Arthur B. Keith, The British Cabinet ، لندن ، 1939 ؛ K.C. Wheare, The machinery of government system 1830- 1938 ، لندن ، 1945 ؛ H. Daalder, Cabinet Reform in Britain (1914- 1936) ستانفورد؛ (Cal) ، 1963 . حول جسم الموظفين الوزاريين ، انظر مقالة P. Campbell, M. Dogan . - حول وزارة المالية ، انظر G. Wolff ، الخزانة البريطانية ، 1960 ؛ Sir Edward Bridges, Treasury ، لندن ، 1950 ، و Sir Thomas Heath, The Treasury ، لندن ، 1927 . انظر أيضاً Control ، لندن ، 1950 ، و D.N. Chester (وآخرون) ، The organization of British central government (1919 - 1956) ، لندن ، 1957 ؛ B.E. Carter, The office of prime minister ، لندن ، 1957 . - حول رئيس الوزراء ، انظر : F.W.G. Benemy, The elected monarch ؛ the development of the power of prime minister ، لندن ، 1965 ، الذي يتفق مع J.P. Mackintosh (سبق ذكره) حول انتقال السلطة التنفيذية للوزارة إلى رئيس الوزراء الذي يُعتبر اليوم أكثر من مجرد « أول بين نظرائه Primus inter pares » ، H. Berkeley ، سلطة رئيس الوزراء ، لندن ، 1968 . - بما يخص « الوزارة - الشبح » للمعارضة ، انظر : D.R. Turner, The shadow cabinet in British politics ، لندن ، 1969 .

بشأن التاج ، انظر : K. Martin, The Magic of Monarchy ، نيويورك ، 1957 ، و The Crown ad the Establishment ، لندن ، 1962 (أكثر جدلية) ؛ F. Hardie ، التأثير السياسي

B. Schwartz, law and the executive in (1945 - 1970) ، لندن ، للملكية البريطانية (1902 - 1945) ، لندن ، 1970 ،
Britain ، نيويورك ، 1949 ، Y. Hérisset ، الملكية البريطانية في القرن العشرين ، 1961 .
التحليل السوسولوجي يوضح أفضل من وصف قانوني المعنى الحالي للتاج . إن الأهمية التي يعطيها
الانكليز للعائلة الملكية ، والمحبة التي يحيطونها به والشغف الذي يظهره أثناء أعياد التتويج تدعش
أحياناً الأجانب ، لا سيما عندما يقارنون هذه المظاهر بالسلطات السياسية الضعيفة للتاج . لكن الدور
الأساسي لهذا الأخير ليس سياسياً : إنه سيكولوجي اجتماعي .

فالتاج هو أولاً رمز وحدة الامبراطورية البريطانية . في هذه الشراكة بين الشعوب الحرة ، كل
دومنيون أصبح عملياً دولة مستقلة . ولكن في غالبية الحالات ، ملكة انكلترا هي أيضاً ملكة الدومنيون ،
زعيمة هذه الدولة المستقلة : الامبراطورية تأخذ هنا شكل نوع من الاتحاد الشخصي . الدومنيونات
الجمهورية ، مثل الهند ، تعترف بها كـ « زعمية الكومنولث » ، أي كحاكم أعلى .

لكن التاج هو أكثر من ذلك ، إنه رمز بريطانيا وعلمها الحي . منذ فكتوريا (التي لعبت دوراً
حاسماً على هذا الصعيد : فحتى عهدهما ، منذ عهد الستوارت /Stuarts/ ، كل الحكام البريطانيين كانوا
غير شعبيين) ، أصبحت العائلة الملكية صورة العائلة البريطانية المثالية : فبإعجابها بالتابع وحبها له ،
يعجب الشعب البريطاني بنفسه ويحبها ؛ إنه يحيط نفسه بالعزة والأجداد . هكذا ، الملكية البريطانية
تستعيد ما كان دوماً إحدى وظائف رؤساء الدولة : تجسيد الشعب بأكمله ، إعطاؤه صورة عن نفسه بخيار
له تأملها .

حول البرلمان البريطاني بصورة عامة ، انظر Sir W.I. Jennings, Parliament ، لندن ، طبعة
ثانية ، 1957 ؛ S. Gordon, Our Parliament ؛ لندن 1952 ؛ Lord Campion ؛ وآخرون :
Parliament: a survey ؛ لندن 1952 ؛ N. Wilding et P. Laudy, An encyclopedia of ؛
Parliament ، طبعة رابعة ، 1972 ؛ J. Chastenot ، برلمان انكلترا ، 1947 ؛ Lord Heming-
ford, What Parliament is and does ، نيويورك ، 1948 ؛ H. Morrisson, Government and ؛
Parliament ، طبعة ثالثة ، لندن ، 1964 ؛ R. Joung, The British Parliament ، لندن ،
1962 ؛ O. Hogg, The purpose of Parliament ؛ لندن ، 1946 ؛ A. Herbert, Indepen-
dant member ، نيويورك ، 1951 ؛ P.G. Richards, Honourable members ؛ لندن ،
1959 ؛ J.D. Stewart, British pressure groups ؛ كتاب الـ Hansard ؛ 1958 ؛
Society, Parliamentary reform, 1933-1960 ، اكسفورد ، 1961 . - حول تاريخ البرلمان ،
انظر : A.F. Pollard, The evolution of parliament ؛ لندن ، 1920 ؛ D. Pasquet, An ؛
essay on the origins of the house of common ، كمبردج ، 1925 ؛ K. Mackenzie, The ؛
English Parliament ، لندن ، 1963 ؛ - حول اختيار المرشحين ، A. Ranne ، Pathways to ،
Parliament: candidature selection in Britain, Milwaukee, 1965.

بما يخص الأصول البرلمانية ، المؤلف الأساسي هو لسير ارستين ماي Sir Erstin May, A treatize
of the law, privileges and usage of Parliament (طبعة أولى ، لندن ، 1844 ؛ طبعة 15 ؛
راجعها سير جيلبير كامبيون Gilbert Campion, 1950) . انظر أيضاً المؤلف الممتاز (Sir Gilbert
Campion, An introduction to the procedure of the House of Commons ، طبعة ثانية ،

لندن ، 1950 ؛ E. Taylor, The House of Commons at work, Harmondsworth ، طبعة
سادسة ، 1965 ، H.V. Wiseman, Parliament at work: a casebook of A.H. Hanson ،
S.A. Walkand, The legislative process in ، 1962 ، لندن ، parliamentary procedure
Great Britain ، لندن ، 1968 . - حول المواضيع ذات الأهمية القصوى في البرلمان البريطاني ،
انظر : P. Howarth, Questions in the House ، لندن ، 1956 (تاريخي) وخاصة ، D.N.
N. Bowring, Chester ، Questions in parliament ، أكسفورد ، 1962 . - حول المجموعات
البرلمانية وعملها ، انظر : N. Nicholson, People and Parliament ، لندن ، 1958 .

لقد طرحت قضية Wegwood Benn ، عام 1961 ، الذي رفض العضوية الوراثية في مجلس
اللوردات (بسبب عدم فعالية هذه العضوية) كي يستطيع أن يتقدم إلى انتخابات العموم ، طرحت
مشكلة أخرى . وعام 1963 ، صدر قانون يسمح لوريث لقب معين أن يتنازل عنه طيلة حياته ، وإلا
يرغم إذن على الجلوس في غرفة اللوردات . - حول اللوردات ، انظر : M. Bouisson ، مجلس
اللوردات في القرن العشرين ، 1957 ؛ S.D. Bailey, Quels sont les pairs politiquement
actifs en Angleterre? ، المجلة الفرنسية للعلوم السياسية ، 1954 ، ص 357 ولنفس المؤلف ،
The future of the House of Lords, Harvard Society, 1954 ، انظر أيضاً : P.A. Brom-
head, The House of Lords and Contemporary politics 1911- 1957 ، لندن ، 1958 .
تطور الأصول البرلمانية . - منذ الحرب العالمية الثانية ، يجب الإشارة إلى نقطتين على هذا
الصعيد :

● تطور اللجان - عملت الحكومة العمالية في هذا الاتجاه ومنذ عودتها إلى السلطة عام 1945 -
1950 . منذ عام 1907 ، كان يجب إحالة مشاريع القوانين (عدا المشاريع المالية) إلى لجان مصغرة :
ولكن عملياً ، تناقش الحكومة عبر المجلس بكامله مشاريع الدورة المهمة . عام 1945 ، تقرر بأن
وحدها المشاريع ذات الأهمية الاستثنائية تحال إلى المجلس الكامل : أما المشاريع الباقية فتذهب إلى
اللجان المصغرة الدائمة Standing Committee .

وبالتالي ، فقد تغيرت بنية هذه اللجان . كان عددها محدداً بأربع (زائد واحدة لسكتلندا) : ومذ
ذاك ، ألغي هذا التحديد ؛ ونشأت لجان تبعاً للحاجة (هناك 5 حالياً) . كانت تتضمن 60 إلى 70
عضواً : مذ ذاك فصاعداً ، لم تعد تشمل إلا 20 عضواً دائماً ، يضاف إليهم عدد أقصى من 30 عضواً
لكل مشروع معروض للدراسة . حتى أنه تم تمديد منظومة المشقة /Système de la guillotine/
وإدخالها ضمن صلاحية اللجان للحد من مدة المناقشات . انظر : H. Horrisson, Government and
Parliament ، ص 209 وما يتبع ؛ J.G.S. Shearer, Standing Committees in the House of
Commons 1945- 1950, Parliamentary Affairs, 1950 ، ص 558 وما يتبع ؛ D. Pickles ،
العمل البرلماني في بريطانيا ، المجلة الفرنسية للعلوم السياسية ، 1954 ، ص 761 .

● اضعاف المبادرة البرلمانية في المجال التشريعي . - أثناء حرب 1939 ، كانت تناقش وحدها
المشاريع ذات المصدر الحكومي . بعد الحرب ، أخذت الحكومة العمالية بالممارسة ذاتها ، في فترة إعادة
الاعمار . ابتداء من عام 1948 ، شهدنا بعض نقاشات اقتراحات ذات مصدر برلماني ولكنها جد قليلة :

في دورة 1948 - 1949 ، امتدت الاقتراحات البرلمانية عشرة أيام في النقاش (مقابل 112 للمشاريع الحكومية) ؛ في دورة 1950 - 1951 ، تسعة أيام (مقابل 62 للمشاريع الحكومية) . ولكن عملياً ، لا يصبح أي اقتراح برلماني قانوناً ، إلا إذا لم يُثر أي منازعة . حول هذا الموضوع ، انظر : P.A. Brom- head, Private members' Bills in the British Parliament, 1956.

● تطور « التشريع المفوض » . - ثمة اتجاه في انكلترا إلى الخلط بين السلطة التنظيمية العادية ، التي تكمل وتحدد القوانين دون أن تغيرها ، ومراسيم القوانين ، التي تغير القوانين . فالحال أنه لا يوجد ، مبدئياً ، سلطة تنظيمية : وحده البرلمان يستطيع إرساء قواعد عامة وغير شخصية . ولكن بما أن البرلمان هو سيد ، فإن فكرة أن يفوض سلطته التشريعية تغدو مقبولة : لا توجد في بريطانيا العواتق القانونية التي تصادفها على هذا الصعيد في فرنسا .

شهدنا إذن في انكلترا ، تحت ضغط الضرورة ، تطور سلطة تنظيمية حقيقية ، تمارس بصورة عامة عبر مراسيم تتخذ في المجلس الخاص أو حتى عبر قرارات وزارية . بعض القوانين قبلت بأن يكون لهذه السلطة التنظيمية قوة تغيير القوانين ، أي أن تؤدي إلى مراسيم تشريعية حقيقية بالمعنى الفرنسي : قانون 29 تشرين الأول حول حالة « الضرورة » ، خمسة قوانين في عام 1937 في المجال الاقتصادي ، وعدة مشاريع قوانين اقترعت أثناء حرب 1939 وفي 1945 - 1946 . ينزع البرلمان مراقبة هذا التشريع المفوض ؛ منذ 1944 ، كلفت لجنة برلمانية خاصة بالتحقيق واستخدامها من قِبَل السلطة التنفيذية .

حول التشريع المفوض ، انظر : C.K. Allen, Law and Orders: an inquiry into the nature and scope of delegated legislation and executive power in England ، لندن ، 1945 ؛ M.A. Sighart, Government by decree: a comparative study of the Ordinance ، 1945 ؛ Lord Hewart, The new despotism ، نيويورك ، 1950 ؛ نيويورك ، 1929 .

حول الأحزاب السياسية البريطانية ، انظر M. Merle و A. Mabileau ، الأحزاب السياسية البريطانية ، 1965 ، J.D. Lees و R. Kimber, Political parties in modern Britain ، لندن ، 1972 ؛ Sir I. Jenniys, Party politics ، كمبردج ، 1960 - 1961 ، جزءان ؛ R.T. Macken- zie, British political parties: توزيع السلطة بين حزب المحافظين والحزب العمالي ، لندن ، طبعة ثانية ، 1964 (كتاب مميز ، يظهر أنه رغم التقاليد والبنى المختلفة بعمق ، فإن الحزب المحافظ كالحزب العمالي يولييان زعيم الحزب السلطة نفسها ، وهي هائلة) . S.H. Bèer, Modern british politics: a study of parties and pressure groups ، لندن ، طبعة ثانية 1969 ؛ S.D. Bailey ، وآخرون ، The british party system ، 1952 ؛ I. Bulmer- Thomas, The party system in Great-Britain ، لندن ، 1953 ؛ ومقالة : P. Campbell ، A. Birch و W.J.M. Makenzie ، حول العلاقات بين الأحزاب السياسية والطبقات الاجتماعية ، المجلة الفرنسية للعلوم السياسية ، 1955 ، ص 799 . - حول المجموعات الضاغطة ، انظر : J.D. Stewart, British pressure groups ، أكسفورد ، 1958 ؛ H. Eckstein, Pressure group politics ، لندن ، 1960 ؛ M. Harrison, Trade Unions and the Labour party since 1945 ، لندن ، 1961 ؛

ومقالات J. Meynaud ، في المجلة الفرنسية للعلوم السياسية ، 1959 ، ص 466 و 1961
ص 957 . - حول الحياة السياسية بصورة عامة والدور المهم الذي لا يزال يلعبه الـ establishment -
أي ارسنقراطية العائلات الكبرى وخرمجي الجامعات الشهيرة - انظر : J. Blondel ، المجتمع السياسي
البريطاني ، 1964 .

بشأن المنظومة الانتخابية بصورة عامة ، والتمثيل ، انظر : J. Cadart ، نظام انتخابي ونظام
برلماني في بريطانيا ، 1948 ؛ R.L. Leonard ، انتخابات في بريطانيا ، 1968 ؛ D.E. Butler ،
المنظومة الانتخابية في بريطانيا منذ 1918 ، طبعة ثانية ، 1963 ؛ J.F.S. Ross ، انتخابات
وناخيون ، لندن ، 1956 ، والتمثيل البرلماني ، طبعة ثانية ، لندن ، 1948 ، و F.W.S. Craig ،
Boundaries of parliamentary constituencies (1885- 1972) ، Chichester 1972 . - حول
الانتخابات ، انظر : M. Charlot ، الديمقراطية حسب الطريقة الانكليزية : الحملات الانتخابية في
بريطانيا منذ 1931 ، 1972 ؛ F.W.S. Craig ، British parliamentary elections statistics ؛
Chichester 1970 طبعة ثانية 1918 - 1970 ؛ والمؤلفات التي نشرها منذ 1950 D.E. Butler ،
A. Readman ، The british و R.B. Mac Callum ، لندن ، و general election of 1945
K. Boehm ، و B.R. Mitchell ، 1947 ؛ انظر أيضاً : general election of 1945
، كمبرج ، 1966 .

● البنية الداخلية للأحزاب . - التنظيم الصارم للأحزاب البريطانية هو عنصر أساسي للنظام
السياسي الانكليزي . إن قوة الوزارة لا تأتي فقط من واقع أن الحزب ينعم بأغلبية مطلقة في الكومونات
(العموم) : بل لأن نظام اقتراع صارم يرغم النواب على الخضوع لأوامر الزعيم ؛ إنها سلطة الزعيم
على الحزب .

وهذا النظام يعود إلى تقليد طويل ، يرقى إلى القرن الثامن عشر . عندها ظهر الـ «Whips»
(« رجال السوط » ، رواض بمعنى صيد الوحوش) وهم نواب مكلفون بحث زملائهم على التصويت .
وبالتالي على حضور الجلسات المهمة ، كما ينقلون إليهم أوامر رئيس أو زعيم الحزب . هذا الأخير ،
الذي يتولى مهامه مدى الحياة ، كان يختاره أحياناً سلفه . في الأحزاب الثلاثة ، تنتخبه اليوم المجموعة
البرلمانية في مجلس العموم ، إذ أن المحافظين تخلوا عن منظومة التعيين أو « اختيار الزملاء »
(Cooptation) في عام 1965 ، هذا الاختيار الذي كان يتم ضمن دائرة ضيقة من شخصيات الحزب
وسيشة التحديد . الرئيس Heath كان الزعيم الأول الذي انتخبه الحزب المحافظ . تدعمت سلطة
الزعيم تدريجياً ولم يظهر النظام الصارم للتصويت الحالي إلا في نهاية القرن التاسع عشر : سيرورة طويلة
أدت إلى هذه النتائج .

إلى حين الاصلاح الانتخابي لعام 1832 ، لم تكن الأحزاب الانكليزية إلا مجموعات برلمانية :
ولكن مجموعات برلمانية شديدة التنظيم . بعد 1832 ، انتشرت في البلاد اللجان المحلية والمنتديات :
لكن سلطة المجموعة البرلمانية على الحزب والزعيم على المجموعة ، لم تتأثر بهذه السيرورة ، على الأقل في
الأحزاب التقليدية : المحافظون والليبراليون . المؤتمرات السنوية للحزب تناقش ولكن لا تقرر : وفي أي
حال لا يحضرها الزعيم ، كي لا تمس عظمته ؛ يأتي فقط لالقاء الكلمة الختامية التي تحدد توجه الحزب .

اتبع الحزب العمالي (Labour Party) الذي تكون عام 1900 بنية مختلفة . لقد تشكل في البداية بواسطة النقابات (Trade Unions) التي أنشأت صناديق انتخابية تديرها لجان محلية وتنظيماً مركزياً (لجنة مركزية ومجموعة برلمانية) ، ثم بدأ يستقطب منذ 1918 منتسبين فرديين مجتمعين حول أفسام أو شعب محلية : اليوم ، بعد مليون منتسب فردي و 5 ملايين منتسب عبر النقابات . نشأت بعض الصراعات أحياناً بين اللجنة التنفيذية والمجموعة البرلمانية : لكنها كانت دوماً أقل ضراوة من صراعات الأحزاب الاشتراكية الأوروبية الأخرى ؛ كان الانتصار دوماً حليف المجموعة البرلمانية وزعيمها . تطور صراع آخر منذ عدة سنوات بين ممثلي النقابات المنتسبة ، الأكثر اعتدالاً (Morrison, Gaistkell) وممثلي الفروع المحلية المشكلة من منتسبين فرديين أكثر تقدماً (Bevan) . وقد انتهى هذا النزاع بفعل اتساع نفوذ M. Bevan والاعتدال الموازي لسياسته .

الثلاثية الحزبية المؤقتة من 1922 - 1935 والأزمة الدستورية الانكليزية . - إن تطور الحزب العمالي ابتداء من 1906 وضع حداً للثنائية الحزبية التقليدية حيث يتعارض المحافظون والليبراليون (Tories و Whigs قبل 1832) . وقبل ذلك ، في 1885 - 1886 ومن 1910 إلى 1918 أثار الحزب القومي الإيرلندي أزمة ، بمنعه أحد الحزبين الكبيرين من الحصول على أغلبية . ابتداء من عام 1922 صارت الأزمة أكثر خطورة : احتل الحزب العمالي موقع الحزب الثاني عام 1922 وحتى 1935 هيمنت على هذه الفترة منظومة الثلاثية الحزبية : بعد انتخابات عام 1923 ، كما بعد انتخابات 1929 لم يحصل أي حزب على الأغلبية مما استتبع تشكيل حكومات تحالفية . ففرض اللجوء إلى حل البرلمان على نحو متكرر وعرفت بريطانيا فترة عدم استقرار برلماني (من 1920 إلى 1932 ، عرفت بريطانيا ست ولايات تشريعية ، وفرنسا ثلاث) وإضعافاً للسلطة الحكومية . علاوة على ذلك حصلت حالات شذوذ كبيرة على صعيد التمثيل .

رغم هذا ، احتفظت بريطانيا بنظامها الانتخابي الأغليبي بدورة واحدة ، مما أدى إلى الإلغاء التدريجي للحزب الليبرالي ، أولاً من خلال تمثيله الضعيف (نسبة المراكز هي أقل بكثير من نسبة الأصوات) وتم من خلال « الاستقطاب » (الناخبون الليبراليون إذ يرون أن أصواتهم تذهب سدى ، يتحولون نحو المحافظين أو العماليين) . ابتداء من عام 1935 ، لم يعد يحسب للحزب الليبرالي أي حساب : بأقل من 7.5٪ من المقاعد ، فهو اليوم عملياً بحكم المنتهي ، وولدت ثنائية حزبية جديدة ، حيث يتجاهل المحافظون والعماليون .

حالياً ، تمثل الواقعة الأساسية في الفارق الضعيف جداً بين الأصوات التي يحصل عليها كل من الحزبين . إن أغلبية المحافظين في دوائرهم هي في الأعم الأغلب ضعيفة فيما أغلبية العماليين هي أقوى ، حتى أنه اتفق عام 1951 ، ان حصل المحافظون على أغلبية المقاعد بأقلية من الأصوات . هذه الظاهرة يمكن أن تحصل من جديد ، في أي حال ، يكفي تحرك فارق هزيل بالأصوات حتى تتغير معه الأغلبية الحكومية ؛ من هنا الأهمية المتزايدة في بريطانيا للدراسات حول « التصويت العام » .

حول انحطاط الحزب الليبرالي وإرساء الثنائية الحزبية ، انظر موريس دوفرجيه ، الأحزاب السياسية ، طبعة تاسعة ، 1973 (ص 246 وما يتبع) ؛ A. Mabileau ، انحطاط الحزب الليبرالي البريطاني ، 1953 ؛ C. Cross, The Liberals in power, 1905- 1914 ، لندن ، 1963 ، يشدد

على مسؤوليات لويد جورج في زوال الحزب . انظر : دراسة ممتازة عن تطور الحزب الليبرالي منذ
J.S. Ramussen, The liberal party: a study of refreshment and revival- Lon- 1945
dres 1965.

S.D. Baily, Parliamentary government : انظر : حول مؤسسات الدومينيونات البريطانية ،
A. Brady, Democracy in the Commonwealth ، لندن ، 1951 (مع بيليوغرافيا مفصلة)
O.M. Philips, Constitutional laws of Great Britain, the british Empire and Dominions
A.B. Keith ، لندن ، 1947 ، و مؤلفات A.B. Keith ، خاصة The Constitutional law of the british Dominions ، لندن ، 1933 ؛
Responsible government in the Dominion ، طبعة ثانية ، اكسفورد ، 1928 ، جزءان .

النظام السياسي لكندا . - كندا هي فدرالية « مقاطعات » هي في الحقيقة ولايات . ولكن بخلاف
الولايات المتحدة ، لا تملك المقاطعات (أو الولايات) إلى الحقوق التي يقرها لها بصراحة الدستور
الفدرالي ، في حالة صمت هذا الأخير تكون الصلاحية للفدرالية . تحكم كل مقاطعة حسب منظومة
برلمانية : يعين الحاكم العام للدومينيون بعد استشارة الحكومة الفدرالية « قائم مقام - حاكماً (lieutenant-
gouverneur هو ، عبارة عن رئيس دولة ، الحكومة هي في أيدي وزارة مسؤولة أمام البرلمان (تسمى
مجلس تنفيذي) ، يتشكل البرلمان نفسه من مجلس واحد منتخب بالاقتراع الشامل (غير أنه في كيبيك
Québec يتألف البرلمان من مجلسين : مجلس نواب منتخب ومجلس شيوخ يعينه القائم مقام - الحاكم) .

● تنظيم السلطات العامة الفدرالية . - إنه نسخ مباشر للمؤسسات البريطانية . يمثل التاج حاكم
عام ، يعينه هو . الملكة هي ملكة كندا والحاكم يمثلها ، إنه نائب ملك يمكن أن يكون الحاكم كندياً أو
مواطناً بريطانياً . في الواقع يتم تعيينه على أساس اقتراح الوزارة . تتألف هذه الأخيرة من وزراء مسؤولين
أمام البرلمان : الحاكم يعين رئيس الوزراء ، إنه عملياً زعيم الحزب الأغلب .

يتألف البرلمان من مجلسين : مجلس العموم ، المؤلف من 265 عضواً ومجلس الشيوخ المؤلف من
102 ، يعينهم الحاكم العام مدى الحياة . كي يعين المواطن عضواً في مجلس الشيوخ يجب أن يكون له
من العمر ثلاثون سنة ، على الأقل وأن يكون مالكاً لأموال تعطي دخلاً قدره 4000 دولار كندي
(20000 فرنك) كحد أدنى . مجلس الشيوخ إذن هو مجلس « رأسمالي » ومحافظ . تمثل الولايات ليس
مساوياً لمجلس الشيوخ الكندي (كما هي حالة التمثيل في مجلس الشيوخ الأميركي) : هناك 24 عضواً
لكيبيك ، 24 لأونتاريو ، وللولايات الأخرى 10 ، 6 ، 1 و 4 حسب الأهمية . نظرياً ، يوجد مساواة في
السلطات بين المجلسين ، يجب أن تقدم أولاً الاجراءات المالية إلى مجلس العموم . ولكن عملياً ، تأثير
مجلس الشيوخ هو أقل بكثير من تأثير مجلس العموم . في كندا محكمة عليا مؤلفة من تسعة قضاة ، وتنعم ،
كما في حالة محكمة الولايات المتحدة ، بصلاحية في مادة رقابة دستورية القوانين . لكن هذه الصلاحية
هي أقل اتساعاً : إنها تخص أساساً صعوبات تفسير الدستور بما يتعلق بالعلاقات بين الفدرالية
والولايات ، أو العلاقات بين الولايات .

● الأحزاب السياسية . - يوجد في كندا حزبان كبيران : الاول (C.C.F) تحول عام 1961 إلى
« الحزب الديمقراطي الجديد » والثاني يرتكز على نظرية نقدية جذرية ، حزب الاعتدال الاجتماعي . في

الأصل كان ccf في الحقيقة حزباً زراعياً أكثر منه حزباً اشتراكياً ، وكان دعمه الأساسي يأتيه من المناظر الزراعية . غير أن وريثه ، الحزب الديمقراطي الجديد ، يبحث عن دعمه في المراكز المدنية ، بين العمال والعناصر الأكثر بورجوازية والأكثر تقدمية . كما تحول حزب الاعتماد الاجتماعي ، الذي وجد هو أيضاً أصوله في الوسط الزراعي ، أثناء الأزمة الاقتصادية الكبرى ، تحول أكثر فأكثر إلى حزب محافظ ، استعاد الحزب الليبرالي الأغلبية المطلقة للأصوات، عام 1947 .

إن خصوصية صراع الأحزاب في كندا ، تكمن في أنه يوجد غالباً فارق بين النضالات المحلية (الولائية) والوطنية ، إذ أن الفروع الولائية هي أحياناً متميزة بالكامل عن التنظيم الوطني . وقد أتى نجاح الحزب الليبرالي في برلمان أوتاوا (والذي بقي في السلطة أكثر من ثلثي القرن العشرين) من واقعة أنه عرف كيف يحقق طموحات المجموعتين اللغويتين الرئيسيتين : صار الحزب المحافظ أثناء هذه المرحلة أكثر بكثير انكلو-سكسونياً . والحزب الديمقراطي الجديد ، علاوة على توسيعه لقاعدته الاقتصادية والاجتماعية ، راح يبحث عن دعم في أوساط الكنديين الفرنسيين ، وهي أوساط كان بحاجة لها في السابق .

في هذه السنوات الأخيرة ، تجدد الحزب الليبرالي بفعل نشاط زعيم ديناميكي هو بيار إلبوت ترودو P.E. Trudeau . وعلى العكس لم ينجح الحزب المحافظ في التجدد . لا يجب أن ننسى أن الاقتراع الانجليزي بدورة واحدة ينصب حاجزاً أمام تطور الأحزاب الجديدة ، لكن التنوعات الولائية تشجع هذا التطور وتدعمه .

● مسألة كندا الفرنسية . - أثناء عقد معاهدة باريس (1763) التي وضعتها تحت الهيمنة الانكليزية ، كانت كندا مسكونة حصرياً تقريباً من الفرنسيين . وقد أتت هجرة قوية من بريطانيا لتقلب نسبة الشعوب . اليوم ، كنديو الأصل والناطقون باللغة الفرنسية يمثلون أقل من ثلث الشعب . لكن غالبيتهم تتجمع في ولاية كيبيك ، حيث يشكلون أغلبية 80% تقريباً .

لم يقبل الكنديون الفرنسيون بالهيمنة البريطانية . عام 1837 ، ثاروا مرتين ، واضطرت الجيوش الانكليزية إلى التدخل بحزم (تم إعدام 12 زعيماً متمرداً) . غير أن الكونفدرالية ، التي أنشأت عام 1867 ، ضمنت لهم اسقلالية ولايتهم حيث ما زالوا أغلبية . اتخذت المعارضة لبريطانيا ولفترة طويلة شكلاً دينياً ومحافظاً . كان يتم تأطير الفرنكو-كنديين على يد اكليروس دينامي ومبسط ، إذ أنه كان ينصح بإكتثار الولادة لابقاء « وجود فرنسي » ، وبالفعل فقد حقق الفرنسيون تقدماً ديمغرافياً هائلاً ، منتقلين خلال قرنين من 70000 الـ 6 ملايين (دون حساب عدة ملايين من المهاجرين إلى الولايات المتحدة) .

في عام 1958 ، طبع نهاية دكتاتورية Maurice Duplessis المشيرة ووصول أجيال جديدة إلى السلطة ، طبع تحولاً عميقاً لكيبيك ، بالاتجاه الحديث . ولكن إذا كانت حكومة الولاية في أيدي الكنديين الفرنسيين فإن الاقتصاد والمال هما في أيدي الكنديين الانكليز وخاصة الاميركيين . من ناحية ثانية ، سياسة التدخل الاقتصادية للولاية مجدها غياب اسقلالية مالية . من هنا نمو القومية الكيبيكية ، التي ظهرت على نحو ساطع أثر زيادة الجنرال ديغول إلى الولاية ، عام 1967 . بعد ذلك بعدة سنوات ، ربح الحزب « الاستقلالي » الانتخابات في ولاية كيبيك . وتوجب على الحكومة المحلية الجديدة أن تنظم استفتاء حول اسقلال كيبيك ، عام 1979 .

عن كندا بصورة عامة ، انظر : Le Canada: Les deux races, 1906 (كتاب قديم ، ولكن مفيد دوماً) ؛ A.R.M. Lower, Colony to Nation ، طبعة رابعة ، تورنتو ، 1964 ؛ R. Lacour-Gayet ، تاريخ كندا ، باريس ، 1966 . حول الدستور والسلطات العامة : J. Sabourin ، المنظومة السياسية لكندا ، مؤسسات فدرالية وكيكية ، أوتاوا ، 1975 ؛ J. R. Dawson ؛ R.M. Mallory ، The structure of Canadian Government ، نيويورك ، 1971 ؛ P. Fox, Politics: Canada ، طبعة رابعة ، تورنتو ، 1963 ؛ B. Laskin, Canadian Constitutional law ، طبعة ثانية ، تورنتو ، 1966 ؛ W.F. Dawson, Proc- حول مجلس العموم ، كيبك ، 1954 . - حول مجلس العموم N. Ward, The Canadian ؛ N. Ward, The Public ؛ House of Common: representation ، طبعة ثانية ، تورنتو ، 1963 ؛ R.A. Mackay, The Unreformed Senate : - حول مجلس الشيوخ ؛ F.A. Kunz, The Modern Senate of Canada ، طبعة ثانية ، تورنتو ، 1963 ؛ H.G. Thorburn ، الأحزاب السياسية في كندا ، طبعة ثانية ، تورنتو ، 1967 ؛ H.A. Scarrow ، الاقتراع في كندا ، 1962، Nouvelles- Orléans ؛ S.M. Lipset, Agrarian ؛ C.B. McPherson, Democracy in Alberta ، تورنتو ، 1953 ؛ F.H. Underhill, In Search of Canadian Liberalism ، Socialism, Berkeley, 1950 ، تورنتو ، 1960 ؛ J.C. Courtney ، الاقتراع في كندا ، تورنتو ، 1967 ؛ M.A. Schwartz, F.C. ؛ Engelman ، الأحزاب السياسية والبنية الاجتماعية الكندية ، تورنتو ، 1967 . - حول مسألة كندا الفرنسية ، انظر : J.C. Robert ، من كندا الفرنسية إلى كندا الحرة : تاريخ حركة استقلالية ، 1975 ؛ J. Brossard ، ارتفاع السيادة وحالة كيبك ، مونتريال ، 1976 .

● النظام السياسي لآستراليا . - مثل كندا ، لآستراليا بنية فدرالية : إنها تتألف من ست ولايات كثيرة الاختلاف .

● تنظيم السلطات العامة الاقطاعية . - الأجهزة الفدرالية هي : الحاكم العام ، ممثل الناتج ، الوزارة (وهي جهاز عرقي يجمع ، خارج حضور الحاكم ، أعضاء « مجلسه الفدرالي التنفيذي ») ؛ وبرلمان مؤلف من مجلسين : مجلس الممثلين (121 عضواً) ومجلس الشيوخ (60 عضواً) ، ومحكمة عليا . مجلس الشيوخ هو شبيه بمجلس الشيوخ الأميركي أكثر من مجلس اللوردات البريطاني : ينتخب بالاقتراع الشامل على أساس 10 أعضاء لكل ولاية للمجلسين تقريباً السلطات ذاتها ، عدا في الحقل المالي حيث لمجلس الشيوخ سلطة أضعف من مجلس الممثلين . إذا وقع خلاف دائم بين المجلسين ، يحل كلاهما : إذا استمر الخلاف بعد الحل ، يصار إلى اجتماع مشترك ويتخذ القرار بالأغلبية . المحكمة العليا هي كالمحكمة العليا في كندا ، في أن محكمة استئناف عليا في المادة المدنية والجزائية ، ومحكمة دستورية مكلفة بحل الخلافات بين الولايات والفدرالية . يمكن تقديم الاستئناف أمام اللجنة القضائية للمجلس الخاص للناتج ، في لندن ، إذ سمح بذلك هذا المجلس (كانت قضية تأميم المصارف موضوع استئناف من هذا النوع) .

نجدد الإشارة إلى أن الاستفتاء يلعب دوراً في آستراليا أولاً ، الاستفتاء هو ضروري لتغيير

الدستور . ثم إن الحكومة لجأت عدة مرات للاستفتاء لاستشارة الرأي العام ، قبل عرض اجراءات أمام البرلمان (استفتاء استشاري) : هكذا ، فقد تم استفتاء حول الخدمة العسكرية الاجبارية ، أثناء الحرب العالمية الأولى ، وآخر حول ساعات إقفال الفنادق ، وآخر في أستراليا الغربية عام 1933 حول مسألة الانفصال عن الفدرالية .

● الأحزاب والحياة السياسية . - في بداية القرن ، كانت أستراليا تعرف ثلاثة أحزاب ، مثل بريطانيا بين 1906 و 1935 : المحافظون والليبراليون والعماليون . عام 1909 اندمج الحزبان الأولان تحت اسم الحزب الليبرالي . ولكن بعد حرب 1924 ، ظهر حزب ثالث من جديد (ساعد على ظهوره الإصلاح الانتخابي الذي اعتنق منظومة انتخابية ، مسماة « تفضيلية » تشبه في مفاعيلها الاقتراح الأغلي بدورتين) : حزب الارياف «Country party» . لكنه يتحالف عملياً مع الليبراليين .

تميزت الحياة الأسترالية طويلاً بهيمنة التحالف المحافظ ، الذي يجمع الليبراليين والزراعيين . من 1917 إلى 1972 حكم هذا التحالف بشكل غير منقطع تقريباً ، ما عدا من 1929 إلى 1931 ومن 1941 إلى 1949 . استعاد العماليون السلطة في عام 1972 ولكن فقدوها من جديد في عام 1975 .

● المنظومة الانتخابية الأسترالية . - إن ميزة أستراليا الخاصة هي في منظومتها الانتخابية (انظر حول هذ الموضوع ، E.D. Senior, Australian systems of voting ، سيدني ، 1946) .

أ- منظومة «التصويت التفضيلي» . - منذ 1919 ، المنظومة الانتخابية الفدرالية هي منظومة « التصويت التفضيلي » . ويُطبق حالياً في مجلس النواب . إنه اقتراح أحادي الاسم بحيث لا ينتخب الناخبون في كل دائرة إلا نائباً واحداً . لكنهم يصوتون لعدة أسماء في الوقت نفسه ، مع ترتيبها حسب الأفضلية : في الأول ، يأتي اسم من نود انتخابه قبل الآخرين : والثاني ، إسم من يُقبل بانتخابه في حالة عدم انتخاب الأول ، وهكذا دواليك . في الفرز ، تحسب أولاً « التفضيلات » الأولى : إذا حصل مرشح ما على الأغلبية المطلقة ، يعلن انتخابه ، وإذا لم يحصل أحد على هذه الأغلبية ، يُلغى الذي حصل على أقل عدد من الأصوات ، وتضاف التفضيلات الثانية التي ينقلها إلى الذي يلي اسمه الناخبون الذين صوتوا له كمرشح أول ، تضاف هذه التفضيلات كأحداث للمرشحين الذين لا يزالون في المعركة الانتخابية .

تستوحى هذه الطريقة من فكرة مشابهة لفكرة الاقتراح الأغلي بدورتين : السماح للناخبين أن ينسموا على عدة مرشحين يمثلون عدة اتجاهات ، ولكن يجب تجميعها في اتجاهات كبرى أساسية . لكن المنظومة الأسترالية هي أكثر كمالاً بكثير ، لأن تجميع الاتجاهات المتجاورة يتم أوتوماتيكياً .

ب- الاقتراح النبي مع «تصويت قابل للنقل» (منظومة Hare) . - اعتمدت تاسمانيا ، وهي دولة أسترالية ، منذ 1909 التمثيل النسبي المرتكز على منظومة « التصويت القابل للنقل » ، والتي تسمح بدمج التمثيل النسبي مع خيار فردي للمرشحين (أنها المنظومة التي تدافع عنها ال «Proportional Representation Society» الانكليزية والتي اعتمدها جمهورية إيرلندا) . بين 1918 و 1926 ، دول ال Nouvelles- Galles الجنوبية طبقت هذا النظام الانتخابي في انتخابات مجلسها العالي (مجلس تشريعي) . أخيراً ، منذ 1949 ، استخدمت المنظومة نفسها للانتخابات في مجلس الشيوخ الفدرالي . لم تتم أية دراسة معمقة عن تطبيق هذه المنظومة في تاسمانيا Tasmania ، حيث تدموم منذ ما يقارب

نصف قرن . كما يبدو أن عدد الأحزاب قد ازداد قليلاً . خاصة ، لم تحصل الحكومات أبداً على أغلبية مطلقة .

ج - التصويت الاجباري . - طبق التصويت الاجباري في الانتخابات الفدرالية عام 1925 بعد إدخاله في Queensland عام 1915 . فخفف بشكل ملحوظ عدد الممتنعين عن التصويت (النسبة الأعلى للمشاركة قبل التصويت الاجباري كانت 78,30%؛ في عام 1922 ، قبل التصويت الاجباري ، هبطت المشاركة الانتخابية إلى 59,36%؛ في عام 1925 ، رفعها التصويت الاجباري إلى 91,39%؛ ثم وصلت إلى 93,31% عام 1943) .

حول التنظيم السياسي لأستراليا ، أنظر : J.D.B. Miller et B. Jinks, Australian govern- ment and politics ، طبعة رابعة ، لندن ، 1971 ، L.F. Crisp, The parliamentary govern- ment of Australia ، لندن ، 1949 . - حول الدستور : Sir Georges S. Knowles, The Australian Constitution, Canberro 1937؛ H.S. Nicholas, The Australian Constitution ، سيدني ، 1948 ؛ F.A. Bland, Changing the Constitution ، سيدني ، 1950 ؛ D.H. Drummond, Australia's changing constitution ، سيدني ، 1943 . - بما يخص البرلمان ، W. J. Jupp, Inside parliament ، سيدني ، 1946 . - عن الأحزاب السياسية ، L. Overacker, The Australian party system ، لندن وملبورن ، طبعة ثانية ، 1968 ؛ S.R. Davis (وآخرون) ، party system ، نيوهافن ، 1952 ؛ The Australian political party ، سيدني ، 1954 .

● النظام السياسي للهند . - قبل حزيران 1975 ، كان بالإمكان اعتبار الهند من الأنظمة من النمط البريطاني ، إذ أن مؤسساتها منقولة عن النمط البريطاني (رغم فوارق عميقة) ولأنها تطبق الاقتراع الأغليبي بدورة واحدة . غير أن الهند راحت تبتعد عن النمط الانكليزي . فهي لا تعرف الثنائية الحزبية ؛ إنها تشكل ، على العكس ، نموذجاً من « الحزب المهيمن » . وخاصة ، إنها بلاد في طور النمو وليست دولة مصنعة . وهي الدولة الوحيدة تقريباً بين الدول النامية التي نجحت طويلاً في تطبيق نظام ديمقراطية غربية . لكن الاجراءات التي اتخذتها انديرا غاندي في حزيران 1975 ، حيث أوقفت كل زعماء المعارضة في إطار الظروف المستعجلة ، جرت « أكبر ديمقراطية في العالم » نحو الدكتاتورية . أما انتخابات 1977 فقد جاءت لتضع حداً لهذا الوضع ، فقد طبعبت بخسارة الحزب الحاكم حتى ذلك الحين ، حزب المؤتمر الذي أصيب بخسارة كبيرة لصالح تحالف يجمع حركات المعارضة الرئيسية .

● الفدرالية . - الهند هي دولة فدرالية تشمل 29 دولة : المقاطعات العشر البريطانية القديمة ، و18 ولاية مشكّلة من الولايات القديمة الأميرية المدمجة (كانت 562) وولاية اندار الجديدة التي أنشئت عام 1953 .

السلطة المركزية هي رغم هذا قوية جداً ، وهذا ما هو ضروري لابقاء وحدة هذه الأمبراطورية الشاسعة . الدستور يميز بين : 1 - المواد التي هي دوماً من الصلاحية الحصرية للحكومة الفدرالية ؛ 2 - المواد التي هي دوماً من الصلاحية الحصرية للولايات ؛ 3 - المواد التي هي من صلاحية الحكومة الفدرالية والولايات في آن ؛ 4 - المواد التي هي عادة من الصلاحية الحصرية للولايات ؛ ولكنها تدخل ضمن

الصلاحيات الفدرالية في حالات الضرورة . كما في كندا ، (بعكس الولايات المتحدة وأستراليا) ، في غياب الدستور ، الصلاحية هي حصرياً فدرالية . أخيراً ، المجلس العالي الفدرالي (مجلس الولايات) يستطيع ، بأغلبية الثلثين ، أن يسمح للحكومة بالتشريع في مواد هي من صلاحية الولايات .

إن تنظيم الولايات هو ذوبانية برلمانية . في المقاطعات البريطانية القديمة ، رئيس الجمهورية الهندية يعين الحاكم ، في الولايات الاميرية القديمة تنتخبه الجمعية المحلية بعد موافقة رئيس الجمهورية والحكومة هي في الواقع في يد وزارة مصغرة مسؤولة أمام البرلمان : حسب الدول ، يوجد مجلس واحد أو مجلسان .

● تنظيم السلطات العامة الفدرالية . - ترددت الهند بين النظام البرلماني والنظام الرئاسي الأمريكي ، لتختار الأول في نهاية الأمر ، كما نجد بعض التأثير من الثاني . البرلمان الفدرالي والمجالس التشريعية للولايات تنتخب رئيس الجمهورية ، لخمس سنوات ، يمكن إعادة انتخابه . كما ينتخب معه في نفس الوقت نائب رئيس (كما في الولايات المتحدة) ، يرأس مجلس الشيوخ ، ويحل محل الرئيس إذا توفي أو استقال . رئيس الجمهورية هو غير مسؤول سياسياً ولكن يمكن اتهامه بخرق الدستور .

الحكومة ، فعلياً ، هي في يد مجلس وزراء يرأسه رئيس وزراء : الرئيس يختار الوزراء ، وهم مسؤولون جماعياً أمام البرلمان . يجب أن يكونوا برلمانيين (أو أن يصبحوا برلمانيين بعد تعيينهم وزراء بست سنوات) . وفي الوزارة ، كما في انكلترا ، ثمة وكيل عام (attorney) ، وهو في آن مستشار قانوني للوزارة ورئيس النيابة العامة أمام المحاكم .

يوجد في البرلمان مجلسان : مجلس الشعب ينتخب لمدة خمس سنوات بالاقتراع الأغلي بدورة واحدة . يضم 500 عضو ، ومجلس الولايات يضم من الأعضاء أقل بمرتين ، تنتخبهم المجالس التشريعية المحلية لست سنوات (مع تجديد الثلث) : يعين رئيس الجمهورية 12 عضواً يمثلون مجالات العلم والفن والأدب ، الخ . صلاحيات المجلسين هي غير متساوية . مجلس الشعب له الأولوية في المجال المالي . في المجالات الأخرى ، في حالة نشوء خلاف ، يجتمع المجلسان معاً (كما في أفريقيا الجنوبية وأستراليا) .

أخيراً يوجد هيئتان قضائيتان ذاتا طابع سياسي : المحكمة العليا ولجنة الانتخابات . المحكمة العليا هي في قمة التنظيم القضائي وهي تراقب دستورية القوانين . لجنة الانتخابات تسهر على صحة كل الانتخابات ، الإقليمية والمحلية : يوجد تحت سلطتها لجان إقليمية وعلمية ؛ وعلى رأسها ، مفوض رفيع المستوى للانتخابات ، غير قابل للعزل .

● الحياة السياسية . - إن الأولوية الفعلية للحزب هي التي سيطرت حتى 1977 على الحياة السياسية الهندية ، إنه حزب المؤتمر الذي ناضل من أجل الاستقلال في زمن السيطرة البريطانية . ضمنت له المنظومة الانتخابية (اقتراع أغلي بدورة واحدة) التفوق على الأحزاب الصغيرة التي تحاربه . لكنه تراجع بانتظام حتى 1967 : حصل في انتخابات 1951 - 1952 على 364 مقعداً من أصل 489 ؛ في انتخابات 1957 ، 356 على 494 ؛ وفي انتخابات 1962 ، 361 على 494 ؛ في انتخابات 1967 ، 283 مقعداً على 520 ؛ في انتخابات 1971 حصل « المؤتمر الجديد » على 350 مقعداً من أصل 518 ، رغم انشقاق عناصر محافظة لم تحصل إلا على 16 مقعداً . ولكن في انتخابات 1977 ، بحصوله على

153 مقعداً فقط ، اضطر حزب المؤتمر إلى التراجع أمام التحالف الذي يشكل الـ «Janata» والذي كسب 298 مقعداً .

حول الهند ، انظر : F. Doré ، الجمهورية الهندية ، 1969 ، والهند اليوم ، 1974 ، L. Hamon ، الهند في الأزمة ، سياسة خارجية ، 1975 ، عدد 4 ، R.L. park, india's political system, Englewood Cliffs (N.J), 1967; W.H. Morris- Jones, The government and politics, of India ، لندن ، 1964 ، وبرلمان الهند ، لندن 1957 ؛ S.S. More, Practice, and procedure of Indian parliament ؛ 1960 ، بومباي Indian Institute of Public Administration ؛ تنظيم حكومة الهند ، بومباي ، 1958 ؛ M.R. Palande ، مدخل إلى الدستور الهندي ، طبعة سادسة ، لندن 1956 ؛ C.H. Alexandro Wicz, Constitutional development in India ؛ اكسفورد 1957 ، R.J. Venkateswaran, Cabinet Government of India ، لندن 1957 - 1967 ، G.N. Joshi ، دستور الهند ، لندن 1961 ؛ B.M. Sharma ، جمهورية الهند بومباي 1966 ، R. Sharma ، التاريخ الدستوري للهند 1765 - 1948 ، بومباي 1949 . - عن الأحزاب : S.A. Kochanek, The Congress party of India ، برنستون 1968 ؛ M. Weiner ، الأحزاب السياسية للهند ، برنستون 1957 ؛ C. Baxter, the Jana sangh ، فيلادلفيا 1965 ؛ V. Graff ، الأحزاب الشيوعية الهندية 1974 .

2 - المنظومات السياسية الفرنسية

أ- التشكل التاريخي للمنظومة الفرنسية

ليست المنظومة السياسية الفرنسية الحالية سوى نتيجة لسيرورة بدأت عام 1789 . بالطبع ، للقرون التي سبقت هذا التاريخ حصتها أيضاً في التقليد الوطني . وقد بينت توكفيل الروابط التي تربط « النظام القديم والثورة » ، عنوان الكتاب الشهير الذي أصدره عام 1858 . هكذا ، عبر هذه الروابط ، تفهم العلاقة بين الأنظمة ما بعد الثورية و « الأربعين ملكاً الذين صنعوا فرنسا خلال ألف سنة » ، كما كان يقول ملكيو الثلاثينيات .

إلا أن عام 1789 هو بمثابة قطيعة . كانت فرنسا قد عرفت سلسلة من المنظومات السياسية المتنوعة ، مما أكسبها في هذا المجال تجربة أكثر تطوراً من أي بلد آخر . ما إن تم قلب النظام الجديد حتى راحت تبحث عن نظام جديد . وقد أمضت وقتاً طويلاً قبل إيجاده بين 1789 و 1875 ، حاولت نقل أنماطاً أجنبية : خاصة النمط الانكليزي ، ولكن أيضاً النمط الأميركي ، كما ابتكرت نمطاً جديداً : البونابرتية ، التي تتجه إلى تطبيق ملكية تنطوي على ميزات حديثة .

فشل الملكية المحدودة :

عندما اجتمعت الهيئات العامة في 5 أيار 1789 ، كانت غالبيتها ترغب فقط بإصلاح الملكية الفرنسية . ولهذا الهدف كان يوجد أمامهم عظم جاهز ، هو النمط البريطاني .

● النمط الانكليزي لفرنسي 1789 : ولكن في عام 1789 لا يعرف الفرنسيون المنظومة الانكليزية إلا في مرحلتها الأولى ، مرحلة الملكية المحدودة . فيما بريطانيا العظمى تقع في المرحلة الثانية : تلك التي يسميها الفرنسيون اليوم البرلمانية الأورليانية . لقد تطور النمط الانكليزي في بريطانيا العظمى إثر تراكم بطيء لإصلاحات متتالية وغير مقننة ، إنه يركز في آن على نصوص متنوعة ، عديدة ومتشعبة وعلى تقليد يشكل موضوع اتفاق وطني . سوف يحاول الثوار الفرنسيون نقله عبر تنظيم قانوني محدد بدستور مكتوب ، متفوق على القوانين العادية ومفروض على جميع السلطات .

منذ 1789 ، أدى تحول الهيئات العامة المنتخبة إلى جمعية وطنية إلى تحويل ملكية لويس السادس عشر المطلقة إلى ملكية يجدها برلمان منتخب . وحين قررت أن تصبح سلطة مؤسّسة ، أقامت الجمعية الوطنية الدستور الأول لفرنسا ، دستور 3 أيلول 1791 ، الذي دام أقل من سنة ، من أيلول 1791 إلى 10 آب 1792 ، تاريخ سقوط الملك .

فشل المحاولات الجمهورية :

● الجمهورية الأولى : خلال سبع سنوات اتخذت الجمهورية الأولى اشكالاً متنوعة . يمكن التمييز ، من ناحية بين الجمهورية والكونفاسيون (1792 - 1795) ، ومن ناحية ثانية بين الجمهورية والديركتوار أو حكومة المديرين (1795 - 1799) .

إن اخفاق تحديد الملكية الألفية ، وإخفاق محاولة بناء جمهورية جديدة وتقلبات وعنف السنوات العشر ، كل هذا ترك فرنسا منقسمة إلى قسمين . في بداية القرن التاسع عشر كان هذا القطع من العمق بحيث كان المؤرخون يفسرونه بصراع بين عنصرين ، مستمر منذ الغزوات الكبرى : اسلاف الغالين - الرومانيين المهزمين يكملون نضالهم عبر الشعب ضد الجرمان المنتصرين ، أجداد الأرستقراطية .

بلا ريب ، الصراعات الاجتماعية والسياسية تجتاز كل القرن التاسع عشر الأوروبي . فقد انتشرت ثورة 1848 التي انطلقت من باريس ، في غالبية البلدان المجاورة . وحل محل صراع البورجوازيات الليبرالية ضد الأرستقراطية الملكية صراع

البروليتاريا ضد الطبقتين السابقتين المتحدتين إلى هذا الحد أو ذاك . ولكن لم يعيش أي بلد نزاعات وتناحرات بالحدة التي عرفتها فرنسا . يجوز التكلم عن حرب نرنسيين / La guerre des deux France .

لقد أُطلق تعبير « الارهاب » في 30 نيسان 1793 في متدى اليعقوبيين حيث طالب أحد المتكلمين بالبدء « باللجوء إلى الارهاب » . وهكذا كان . لكن اللجوء إلى الارهاب لم يكن حكراً على ثوار 93 - 94 فحسب . عوض تعاقب أحزاب عرفت فرنسا تعاقب الارهاب من 1792 إلى 1871 .

2 - مرحلة الدساتير (1799 - 1870)

لم يدم أي نظام سياسي بين 1799 و 1870 عشرين سنة نظام الأبراطورية الثانية هو الأطول . ثم تأتي ملكية تموز (أقل من 18 سنة) . فنظام الترميم / Restauration / (16 سنة) ، والأبراطورية الأولى (أقل من 15 سنة) . دامت الجمهورية الثانية أقل من أربع سنوات ، والمئة يوم / Cent jours / بالكاد أكثر من ثلاثة شهور . غير أن عدم الاستقرار الفعلي هو أقل أهمية من عدم الاستقرار الظاهري . فالأنظمة الست التي عملت في هذه الخمس وسبعين سنة هي غالباً قريبة جداً من بعضها البعض . . انها ترتبط في الواقع بعدد قليل جداً من المنظومات السياسية : الملكية البرلمانية ، الملكية الجمهورية لبونابرت ، الجمهورية الرئاسية .

لكي نفهم جيداً طبيعة هذه التسويات ، لا يتوجب علينا دراستها في سيرورتها التاريخية ، بل بمقاربتها عبر تقسيمها إلى مجموعات أو فئات . هكذا سوف تقطع الاستمرارية أحياناً بالزمانا مثلاً تحليل الأبراطورية الأولى والثانية على التوالي رغم أن 37 سنة تفصل بينها .

● البونابرتيات

من عام 1800 إلى 1814 ومن 1852 إلى 1870 عرفت فرنسا منظومة سياسية متميزة ، من الصعب تفسيرها ، تُسمى باسم الرجال الذين جسدها : انها المنظومة البونابرتية ، التي ابتكرها نابليون الأول وأعاد إرساءها نابليون الثالث بعد انقطاع 35 سنة . إنها ملكية لأن الحكم ينتمي للملك وراثي . لكن هذا الأخير ليس من الدم الملكي ، بل أوصلته الثورة والانتخاب الشعبي ، ويعتبر نفسه مدافعاً عن مبادئ ثورة الـ 1789 .

لقد ابتكرت الملكية الجمهورية عام 1799 حيث كانت تلمي تماماً احتياجات البورجوازية التي أقامت الثورة . كانت هذه البورجوازية ترغب في الحفاظ على المساواة

القانونية ، انهاء الامتيازات ، ارساء حرية التجارة والصناعة ، السيادة الوطنية . . . الخ . من ناحية ثانية تم إرساء الانتخاب الشامل لكن منظومة لوائح الثقة قد أبطلته . هذا ما حصل تحت نظام القنصلية / Le Consulat / والامبراطورية الأولى (1799 - 1814) . بين السقوط النهائي للامبراطورية الأولى (1815) وبجيء الثانية (1851 - 1852) مرت أكثر من 35 سنة . فتحت هذه المرحلة دورة دستورية ثانية بعد أن كانت ثورة 1789 قد فتحت الدورة الأولى . أقفلت الامبراطورية الثانية هذه الدورة الثانية كما كانت الامبراطورية الأولى قد أقفلت الدورة الأولى .

من 1789 إلى 1815 توالى ثلاثة أنماط من الأنظمة : الملكية المحدودة من 1789 إلى 1792 ، الجمهورية من 1792 إلى 1799 ، والمنظومة البونابرتية من 1799 إلى 1814 . من 1814 إلى 1870 نجد التعاقب ذاته : الملكية المحدودة من 1814 إلى 1848 ، الجمهورية من 1848 إلى 1851 ، المنظومة البونابرتية من 1851 إلى 1870 .

● الملكيات نصف البرلمانية (1814 - 1848)

الملكيات نصف البرلمانية تفتتح الدورة الثانية . خلال أكثر من نصف هذه الدورة الثانية ، نجحت فرنسا في إقامة نظام منسوخ عن النظام البريطاني . إن نظام الترميم (الرستوراسيون) هو نظام وسيط بين الملكية المحدودة والنظام البرلماني . لقد اعترضت عوائق كثيرة التطور باتجاه النظام البرلماني . فقد اصطدم ميثاق 1814 / Charte / بمغامرة المئة اليوم . ووقفت دساتير الامبراطورية عائقاً أمام العمل الإضافي / Acte / additionel . وبعد 1815 اصطدم الترميم بمعارضة الملكيين المتطرفين . أما ميثاق 14 آب 1830 ، فهو قريب جداً من ميثاق 1814 على مستوى المؤسسات . لكنه يركز على جوهر مختلف . يركز النظام على اتفاق دستوري ، هو محاولة تطبيق مشروعية مزدوجة مختلفة جداً عن مشروعية البونابرتية . أما بشأن الممارسات السياسية للملكية تموز فإن لعبة الأحزاب تنتج نحو المركزية ولعبة البرلمانية نحو البرلمانية ، ولكنها برلمانية من نوع خاص ، تسمى برلمانية أوليانية . تستند غالبية الوزارات إلى أغلبية « وسطية » تجمع الملكيات المعتدلة والليبراليين المعتدلين . وتجدر الإشارة إلى أن لويس فيليب دعم ممارسة البرلمانية لكن استقلالية البرلمان بقيت ضيقة . أصبحت المسؤولية السياسية للوزراء أمراً محتوماً . الاستقالة هي مصير الوزارة التي يرفضها البرلمان : هذا ما حصل عدة مرات . أصبحت الوزارة أكثر تجانساً ، وتدعمت سلطة رئيس المجلس ، واتسع نطاق الاستجواب .

● الجمهورية الرئاسية

عام 1789 ، أراد الثوار إرساء ملكية محدودة : فاستلهموا إذاً من المنظومة الانكليزية ، النمط الوحيد الذي كان بين أيديهم انذاك ، والذي كانوا يعرفونه من خلال مونتسكيو . عام 1848 ، أراد الثوار إقامة جمهورية : فاستلهموا إذاً من المنظومة الأميركية ، النمط الوحيد الذي كان بين أيديهم من خلال توكفيل / Tocqueville / ، أثر صدور كتابه « الديمقراطية في أميركا » .

● الموديل الأميركي : لم يلهم الموديل الأميركي الجمهورية الثانية لعام 1848 فحسب والتي انتهت بانقلاب 2 كانون الأول 1851 بل ألهم جزئياً الجمهورية الخامسة في الاصلاح الدستوري لعام 1962 الذي أرسى انتخاب الرئيس بالاقتراع الشامل . يقترح البعض بأن تستبدل فرنسا اليوم نظامها نصف الرئاسي بنظام رئاسي .

● الجمهورية الثانية (1848 - 1851)

دامت الملكيات البرلمانية والأنظمة البونابرتية ، كل منها 34 سنة . وعلى العكس ، لم تدم الجمهورية الرئاسية التي أقيمت عام 1848 سوى ثلاث سنوات . فهي الأقصر بين جميع التسويات منذ 1848 . إلا أن مرحلة 1848 - 1851 مهمة جداً . فمن ناحية ، فاقمت الثورة الفرنسية الكبرى الثانية صدمة 1789 وقطعة الاتفاق الوطني . ومن ناحية ثانية ، خلق إرساء الانتخاب الشامل المباشر شروطاً سياسية جديدة . إلا أن نتائج الانتخابات عسرت تطبيق الدستور لأنها حملت إلى رئاسة الجمهورية ملكاً وأوليانيين إلى الجمعية الوطنية هكذا قيل إن الجمهورية الثانية غدت « جمهورية دون جمهوريين » .

3 - مرحلة الحكومات (1870 - 1958)

كالأمبراطورية الأولى قضت الثانية لأسباب خارجية وليس تحت ضغط أزمة داخلية . تم إعلان الجمهورية من جديد في 4 أيلول 1870 . وإذا استبدل « نظام فيشي » الذي عمل أثناء الاحتلال الألماني (1940 - 1944) عبارة « الجمهورية الفرنسية » بـ « الدولة الفرنسية » فإنه لم يبلغ رسمياً الجمهورية . وفي أي حال تشكلت حكومة جمهورية مؤقتة تدريجياً في الخارج ، حول الجنرال ديغول .

حتى عام 1958 ، النظام الفرنسي هو جمهوري برلماني . قبل 1875 لم تعمل البرلمانية إلا في إطار ملكي . وبينما لم يدم أي نظام أكثر من 19 سنة بين 1789 و 1875 ، فلإن الجمهورية الثالثة سوف تبقى 65 سنة (1875 - 1940) . والجمهورية الرابعة (1944 - 1958) ليست سوى التكملة للثالثة : إنها نوع من الترميم بعد فاصل المارشال بتان / Pétain / أكثر منه نظام جديد .

غير أن هذا الاستقرار للمؤسسات ، لم يرافقه استقرار حكومي . فالوزارات لم تدم أكثر من ثمانية شهور كمعدل وسطي تحت الجمهورية الثالثة ، وستة شهور تحت الجمهورية الرابعة . فبعد فالس / Valse / الدساتير ، هاهو فالس الحكومات .

● إرساء المنظومة الفرنسية للأحزاب

في فرنسا ، أعطى مجيء الجمهورية عام 1870 دفعا حاسما لتطور الأحزاب ، التي غدت حرة في نشر أفكارها . إلا أنها لم تتمكن من إقامة تنظيم صلب إلا مع قانون 1901 المتعلق بإنشاء الجمعيات . نشأت منظومة الأحزاب الفرنسية بين 1870 و 1914 . بين الحزبين ولدت تشكيلات جديدة : الحزب الشيوعي عام 1920 ، وأحزاب يمينية قوية . تحت الجمهورية الرابعة ظهر حزبان جديداً وكبيران : التحرك الجمهوري الشعبي ، الديمقراطي المسيحي MRP وتجمع الشعب الفرنسي للجنرال ديغول : لكن المنظومة بذاتها بقيت على حالها ، ولم تتغير جذرياً إلا بعد 1958 .

رغم أن الأحزاب الفرنسية كانت حتى الجمهورية الخامسة أضعف وأكثر عدداً مما كانت عليه في البلدان الأخرى ، فهي تركز على نفس القواعد لغالبية الأحزاب الأوروبية . على شاكلة هذه الأخيرة ، كانت تشكل من تداخل صراعين كبيرين ، صراع المحافظين والليبراليين وصراع الاشتراكيين والرأسماليين .

● الجمهوريات البرلمانية

سبق وقلنا إن الجمهورية الرابعة ليست إلا تكملة للجمهورية الثالثة . يجب علينا أيضاً أن نربط بالجمهوريات البرلمانية المرحلة الأولى من الجمهورية الخامسة (1958 - 1962) التي تشكل فترة انتقالية مع النظام نصف الرئاسي الذي أرسى عام 1962 .

الجمهورية الثالثة (1870 - 1940)

بأغلبية صوت واحد أعلنت الجمهورية الثالثة في 4 أيلول 1870 ، من قبل جمعية وطنية كانت ترغب في إقامة نظام آخر ، لكنها لم تستطع اختيار حل مختلف .

يحدد دستور 1875 مؤسسات الجمهورية الثالثة . كان هذا الدستور موجزاً جداً يسمح بعدة تفسيرات . وفيما بعد تطور باتجاه نمط معين من البرلمانية .

- القوانين الدستورية لعام 1875 - لا يوجد دستور لعام 1875 : لم ترغب الأغلبية الملكية للجمعية الوطنية في تكريس الجمهورية في نص صريح ورسمي . اكتفت بالتصويت على « قوانين دستورية ثلاثة » : قانون 24 شباط المتعلق بمجلس الشيوخ ، قانون 25 شباط المتعلق بتنظيم السلطات العامة ، قانون 16 تموز المتعلق بعلاقات

السلطات العامة . غرفتان تتقاسمان السلطة التشريعية : مجلس الشيوخ ومجلس النواب والسلطة التنفيذية تتألف من عنصرين : رئيس الجمهورية والحكومة . يقيم دستور 1875 برلمانية متوازنة . من ناحية بإمكان الحكومة أن تحمل البرلمان بعد موافقة مجلس الشيوخ . من ناحية ثانية ، يحق للمجلسين توجيه الأسئلة إلى الوزراء ، استجوابهم وأخيراً عزلهم ولكن على مستوى الممارسة السياسية كانت الأحزاب غير منظمة وتفتقد لأي نظام انتخابي ما عدا في الحزب الاشتراكي . هكذا بقيت النزاعات شخصية على نحو أساسي .

● الجمهورية الرابعة (1944 - 1958)

انتهت الجمهورية الثالثة إثر هزيمة عسكرية ، مثلها مثل الأباطورية الأولى والثانية . لم تقم الجمهورية الرابعة إلا بعد أربع سنوات ، بعد تحريم الأراضي الوطنية . وأهمية الفترة الفاصلة (1940 - 1944) هي أنها كانت ضرورية لتكوين المؤسسات والذهنية العامة .

في القانون ، « لم تتوقف الجمهورية أبداً عن الوجود » ، كما أعلن ذلك مرسوم 21 نيسان 1944 ، الصادر في الجزائر والذي كان بمثابة ميثاق مؤقت من « التحرير » (آب 1944) حتى استفتاء 21 تشرين الأول 1945 . في الواقع سلطتان مؤقتان كانتا موجودتين في آن : حكومة فيشي و « فرنسا الحرة » للجنرال ديغول ، التي غدت شيئاً فشيئاً الحكومة المؤقتة للجمهورية .

● إنشاء دستور 1946

في الحكومة المؤقتة ، كان البعض يريد عودة دستور 1875 ، والبعض الآخر إقامة دستور جديد . حسم ديغول الموقف باستفتاء أرسى نوعاً من « الدستور المسبق » وحكومة منتظمة بعد 21 تشرين الأول 1945 تركزت الحكومة على مشروع ديمقراطية أسسها الانتخاب الشامل عبر الاستفتاء والانتخابات العامة . فقد دُعي المواطنون الفرنسيون في آن لانتخاب ممثلين عنهم ولتحديد السلطة بالاستفتاء .

شمل النظام الانتخابي عدة تجديدات أساسية : اقتراع النساء (20 نيسان 1944) ، التمثيل النسبي مع لوائح مقفلة وتوزيع البقايا حسب المعدل الوسطي الأقوى في إطار المحافظة (Département) ، شمول الانتخاب لجميع أقاليم ما وراء البحار ؛ شمول الانتخاب للعسكريين .

● مؤسسات الجمهورية الرابعة : لم تتوصل السلطة المؤسسة الأولى إلى إنشاء دستور يوافق عليه المواطنون . لقد رد المواطنون في أيار 1946 المشروع الذي طرحته .

فانتخبت سلطة مؤسسة ثانية ، نجحت أخيراً في اعتناق دستور 27 تشرين الأول 1946 الذي أسس الجمهورية الرابعة . كما عدل هذا الدستور بالاصلاح الدستوري في 7 كانون الأول 1954 .

يبدأ دستور 1946 بديباجة هي اعلان حقيقي للحقوق . وتكمن أهميتها في أنها لا تزال مدونة في دستور 1958 . تحتوي هذه الديباجة على عنصرين متمايزين : 1 - إعادة التأكيد على مبادئ اعلان حقوق الإنسان والمواطن لعام 1789 و « المبادئ الأساسية المعترف بها في قوانين الجمهورية » ، 2 - الاعلان المباشر لمبادئ جديدة ، التي هي خاصة « حقوق اقتصادية واجتماعية » .

مجلس النواب القديم أصبح « جمعية وطنية » ومجلس الشيوخ القديم « مجلس الجمهورية » . توجد فوارق مهمة مع الجمهورية الثالثة : حق الانتخاب للنساء والتمثيل النسبي . . .

بما يخص الحكومة ، ينتخب رئيس الجمهورية لمدة سبع سنوات من قبل المجلسين ، كما في 1875 .

حاولت السلطات السياسية للجمهورية الرابعة العودة إلى مؤسسات وممارسات الجمهورية الثالثة . لكن هذه الأخيرة التي عملت جيداً قبل 1914 لم تسر على ما يرام بين 1919 و 1939 . هكذا وقعت الجمهورية الرابعة في نفس حالات العجز والجمود وعدم الاستقرار التي وقعت فيها سالفتها بين الحريين . فالمدّة المتوسطة للحكومات هي نفسها : ستة شهور . لكن التناقض بين النظام السياسي والبنى الاجتماعية والايديولوجية على ازدياد . فرنسا 1944 - 1958 تنمو ديموغرافياً وتعيش نقلة اقتصادية عميقة (خفض الزراعة ، عصنة الصناعة) . الأحزاب السياسية واهنة وجامدة ، مما يفقد الثقة بالنظام ويصبح قليلاً عدد الأفراد الذين سيدافعون عنه أثناء أزمة أيار 1958 .

4 - ارساء الجمهورية الخامسة

تشكل السنوات 1958 - 1982 انتقالاً بين الجمهوريات البرلمانية للسنوات 1875 - 1958 والجمهورية نصف الرئاسية التي أنشأها الإصلاحي الدستوري لعام 1962 . في القانون ، تبقى الجمهورية الخامسة نظاماً برلمانياً حتى الإصلاحي هذا مع تجديدات أضفت عليها صفة البرلمانية الأورليانية والبرلمانية العقلنة . في الواقع ، أعطاهما الاعتبار الشخصي للجنرال ديغول نفوذاً سياسياً تجاوز بكثير سلطاته الدستورية هكذا ، منذ 1958 ، يعمل نظام نصف رئاسي لن يؤسس قانونياً إلا في 1962 .

● دستور 4 تشرين الأول 1958

في 13 أيار 1958 نشبت فتنة محلية في الجزائر بفضل تواطؤ عناصر عسكرية ، وقضت على الجمهورية الرابعة في أول حزيران ، عينت الجمعية الوطنية الجنرال ديغول رئيساً للحكومة ، وفي 3 حزيران أولته سلطة تحضير دستور جديد ، على أن يخضع هذا الأخير لاستفتاء شعبي .

في نصه الأصلي ، يمزج دستور الجمهورية الخامسة عناصر بدائية من الأورليانية وعناصر حديثة من « البرلمانية المعقلنة » . في النظام البرلماني الحديث ، ليس لرئيس الجمهورية سوى دور رمزي إذ أن السلطة التنفيذية يملكها رئيس الوزراء والحكومة التي يقودها البرلمانية المسماة « أورليانية » هي تلك المرحلة الوسيطة في سياق تطور الأنظمة البرلمانية ، الوسيطة بين الملكية المحدودة ، حيث يمارس الملك كلية السلطة التنفيذية بوجه برلمان يصوت على القوانين الموازنة ، والبرلمانية الحديثة كما حددناها للتو .

ثم جاء الاصلاح الدستوري في 6 تشرين الثاني 1962 ليقرر انتخاب رئيس الجمهورية بالاقتراع الشامل ، مما بدّل بعمق دستور 1958 . بهذا انتهى دور الجمهورية البرلمانية القائمة منذ 1875 .

ب - القواعد القانونية للمنظومة الفرنسية

لقد أرسى دستور 4 تشرين الأول 1958 في ظروف سياسية مختلفة تماماً عن تلك القائمة حالياً . فمن ناحية ، لم يكن ينتخب رئيس الجمهورية بالاقتراع الشامل بل من قبّل « ناخبين كبار » / grands électeurs / لا يتجاوز عددهم ثلث السكان . من ناحية ثانية ، كان واضعو هذا الدستور يعتقدون أنه سيعمل في بلد توجد فيه أحزاب عديدة ، ضعيفة وغير منظمة ، مما يؤدي إلى حكومات عابرة وغير نافذة .

بعد اصلاح 1962 أقام الدستور قانونياً نظاماً نصف رئاسي ، أي نظاماً حيث رئيس الجمهورية: 1 - يُنتخب بالاقتراع الشامل ، 2 - يملك سلطات خاصة تسمح له بممارسة صلاحياته مستقلاً عن الحكومة ، 3 - يوجد إلى جانبه رئيس وزراء ووزراء يشكلون حكومة مسؤولة أمام البرلمان ، أي أن باستطاعة النواب إلزامها على الاستقالة . يمزج هذا النظام بين منطق النظام الرئاسي الأميركي عبر انتخاب رئيس الدولة من قبل الشعب ومنطق النظام البرلماني الأوروبي عبر المسؤولية السياسية للحكومة أمام البرلمان .

= المواطنون

إن المنظومة السياسية الفرنسية هي ديمقراطية ليبرالية تركز على سيادة المواطنين .

يعبرون عن هذه السيادة بالاستفتاء أو بانتخاب ممثلين في انتخابات تنافسية بالاقتراع المباشر الشامل : سواء في الانتخابات التشريعية لتعيين الجمعية الوطنية أو انتخاب رئيس الجمهورية . وحده اقتراع مجلس الشيوخ هو غير ديمقراطي : لكن سلطاته ضعيفة ويهدف تعيينه إلى تأمين تمثيل الجماعات المحلية .

إن نشاط المواطنين في الحياة السياسية لا يُمارس فقط عبر الانتخابات والاستفتاءات ولكن أيضاً عبر الأحزاب . تلعب هذه الأخيرة دوراً أساسياً في الانتخابات ومنظومة الأحزاب هي جزئياً نتيجة للمنظومة الانتخابية . وعلى هذا الصعيد كان للعودة لنظام الاقتراع الأغليبي في 1958 والانتخابات الرئاسية منذ 1965 تأثير كبير .

الاقتراع الشامل :

الاقتراع الشامل هو قاعدة المنظومة السياسية الفرنسية الحالية ونظام الاقتراع هذا طُبّق للمرة الأولى تحت الثورة لانتخاب الكونفاسيون عام 1792 وفي الاستفتاء حول دستور 1793 ، ثم توارى تحت المديركتوار ليعود العمل به تحت الأمبراطورية الأولى « مشوهاً بلوائح الثقة » ، ثم استبدل بالاقتراع الضريبي (أو اقتراع دافعي الضرائب - / suffrage censitaire /) تحت الملكيات المحدودة ، ليعيده أخيراً مرسوم 5 آذار 1848 ، ومذ ذاك لم يتوقف تطبيقه إطلاقاً . إنه التعبير عن سيادة المواطنين ، سواء بقبولهم أو رفضهم نصاً بالاستفتاء ، أم بانتخابهم ممثلين مكلفين يقررون باسمهم .

اقتراع المواطنين :

حق الاقتراع في الاقتراع الشامل يمنح حق التصويت لجميع أعضاء المجتمع دون أي تمييز من حيث الجنس ، أو العنصر ، أو الثروة أو الوضعية الاجتماعية . يتوجب فقط ملء شروط الجنسية والسن ، وألا يكون المواطن فاقداً للأهلية القانونية الأيلة إلى حرمانه من حق التصويت .

أما بالنسبة لأليات الاقتراع فإنه يجب التمييز على هذا الصعيد ، من ناحية بين الانتخابات البرلمانية التي يمتزج فيها النفوذ المحلي مع المشاكل الوطنية وحيث تجري المنافسة بين مرشحين مختلفين في كل دائرة ، ومن ناحية ثانية ، الانتخابات الرئاسية والاستفتاء حيث تجري المعركة في إطار الوطن كله الذي يشكل هكذا دائرة واحدة ، بحيث أن الاعتبارات المحلية تلعب دوراً أقل أهمية بكثير .

2 - الحكم

« الحكم » هنا تعني ما يسميه القانون الدستوري الليبرالي « السلطة التنفيذية » أي الأجهزة السياسية غير البرلمان ، والسلطات القضائية أو الأجهزة الاستشارية .

بهذا المعنى ، هناك فئتان من الحكام في الجمهورية الخامسة : رئيس الجمهورية والحكومة . وهذه الازدواجية هي أكثر فعالية منها في النظام البرلماني حيث لا يلعب الرئيس سوى دور ظاهري وحيث تركز الحكومة في يديها أساس السلطة الحكومية . إن النظام نصف الرئاسي الذي أقيم عام 1962 يؤدي إلى حكم ثنائي حقيقي حيث من الصعب تحديد توزيع السلطة . رئيس الجمهورية والحكومة ليسا جهازين منفصلين تماماً ، إذ أن الحكومة لا يسعها ممارسة سلطة قرارها إلا على نحو جماعي ضمن مجلس الوزراء الذي يرأسه رئيس الجمهورية . الرئيس هو إذاً جزء من المجلس ، أي الحكومة . غير أن رئيس الجمهورية والحكومة هما جهازان متمايزان من حيث تعيينها ، ومدة وظائفها ، ووضعيتها وصلاحياتها .

رئيس الجمهورية :

كان رئيس الجمهورية القائد الفعلي للحكومة وللأغلبية البرلمانية في المنظومة السياسية الفرنسية من 1958 إلى 1986 . ويستعيد هذا الدور من جديد منذ 1988 ، مما يسمح له بتجاوز الصلاحيات التي يمنحها له الدستور . هذه الممارسة لا تخرق الدستور إذ أنها تستند إلى موازين قوى تدفع رئيس الوزراء والحكومة والأغلبية إلى الخضوع للأوامر الرئاسية .

● **وضعية رئيس الجمهورية :** رئيس الجمهورية هو رئيس الدولة ، يتمتع باعتبار رمزي . يمثل الأمة في علاقاتها الخارجية ، ويجسد سلطة الدولة في الداخل صوره في البلديات والمؤسسات العامة وتحيط به التشريفات الاستثنائية . يفيد من حماية ضد التهجمات الشخصية : شتمة رئيس الدولة هي جنحة خاصة . في النظام نصف الرئاسي يجمع الرئيس هذا الاعتبار الرمزي مع سلطة فعلية .

يمارس الرئيس ولايته لمدة محدودة (سبع سنوات) ، مثله مثل النواب وأعضاء مجلس الشيوخ وأعضاء مجالس الجماعات المحلية . وهذا ليس وضع رئيس الوزراء والوزراء الذين يمارسون وظائف لمدة غير محدودة أي أنه يمكن إيقافها في أي وقت بتصويت حجب الثقة أو تمديدتها بلا حدود .

علاوة على أن الولاية الرئاسية هي طويلة (سبع سنوات) فإنه يمكن تجديدها إلى ما لا نهاية . وعلى سبيل المقارنة ، ولاية رئيس الولايات المتحدة هي أربع سنوات والرئيس الفنلندي ست سنوات ، قابلتان للتجديد مرة واحدة فقط .

● **عدم مسؤولية رئيس الجمهورية :** رسمياً ، رئيس الجمهورية ليس مسؤولاً إلا في حالة الخيانة العظمى . وضعت هذه القاعدة المادة السادسة من القانون الدستوري في

25 شباط 1875 ، ناقلة بذلك قاعدة ملكية قديمة : « الملك لا يفعل إلا الخير » ، مع إضافة استثناء غير محدد على نحو واضح .

● سلطات رئيس الجمهورية : لم يغير فحسب الاصلاح الدستوري لعام 1962 المادة 6 من الدستور بإحلال الاقتراع الشامل محل اقتراع الوجهاء الذي أقامه دستور 1958 . بل إن هذا الاصلاح ، بجعله رئيس الجمهورية ممثلاً يوليه الشعب السيادة وبوضعه على نفس مستوى مشروعية الجمعية الوطنية ، قد غير منطق الدستور بالذات .

بين يديه سلسلة أولى من الصلاحيات الخاصة يمارسها وحده دون الحاجة لموافقة أو مبادرة سلطة أخرى . نكتفي بذكرها :

- السلطات العامة للمادة الخامسة من الدستور (السهر على احترام الدستور . الخ) .
 - تعيين رئيس الوزراء .
 - حق حل الجمعية الوطنية .
 - اللجوء إلى المادة السادسة عشرة من الدستور (الظروف الاستثنائية) .
 - حق استخدام القوة النووية الاستراتيجية .
 - حق توجيه الرسائل إلى البرلمان .
 - حق العفو .
- أما الصلاحيات التي يتقاسمها مع السلطات الأخرى (رئيس الوزراء ، مجلس الوزراء ، البرلمان) فهي :
- اللجوء إلى استفتاء المادة 11 .
 - قيادة السياسة الخارجية .
 - تعيين الموظفين .
 - الفيتو على المراسيم التنظيمية .
 - صلاحياته ازاء أعمال البرلمان (طلب قراءة ثانية . . . الخ) .
- الحكومة :

تشألف الحكومة من رئيس الوزراء ، الوزراء وأمناء سر الدولة . لكل من هذه الأجهزة صلاحياته الخاصة . إلا أن السلطات الرئيسية للحكومة تمارسُ جماعياً ضمن مجلس الوزراء ، كجهاز جماعي يتخذ قرارات الحكومة تحت رئاسة رئيس الجمهورية . من ناحية ثانية ، تحاط الحكومة بأجهزة استشارية تساعد في تحضير قراراتها . غالبية هذه الأجهزة تتعلق بمجالات إدارية خاصة لكن اثنين منها على الأقل لهما دور سياسي ويرتبطان إذاً بالقانون الدستوري : مجلس شورى الدولة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي .

● رئيس الوزراء : إنه الرئيس الفعلي للسلطة التنفيذية في الأنظمة البرلمانية ، ويوليه دستور الجمهورية الخامسة سلطات مهمة جداً . هكذا يقيم هذا الدستور نوعاً من الحكم المزدوج هو الميزة الأساسية للأنظمة نصف الرئاسية .

يتمتع رئيس الوزراء بصلاحيات تنظيمية مهمة جداً : أولاً السلطة التنظيمية ، سواء أكانت مستقلة أم تنفيذاً لقوانين ، ثانياً سلطة الإدارة العامة للحكومة . كما يملك صلاحيات التأثير على المؤسسات الأخرى للدولة (على رئيس الجمهورية ، على البرلمان ، حتى دعوة المجلس الدستوري للبحث في قانون أو التزام دولي يعتبره مخالفاً للدستور) .

● الوزراء وأمناء سر الدولة : وحدهم أعضاء الحكومة الذين لهم صفة الوزراء يحق لهم حضور جميع مجالس الوزراء : الأعضاء الآخرون لا يجلسون إلا عند معالجة قضايا تخص وزاراتهم ؛ الوزراء المندوبون ؛ أمناء سر الدولة .

● الأجهزة الجماعية للحكومة : مجلس الوزراء هو الجهاز الوحيد الجماعي حيث تتخذ فيه قرارات الحكومة . ولكن يوجد أيضاً أجهزة وزارية لتحضير القرارات .

● مجلس الوزراء : مجلس الوزراء هو اجتماع رئيس الوزراء والوزراء برئاسة رئيس الجمهورية . يُعقد كل نهار أربعاء صباحاً في الأليزيه . لا يحضر الوزراء المندوبون وأمناء سر الدولة إلا الاجتماعات التي تعالج فيها قضاياهم وزاراتهم .

الأجهزة الاستشارية لدى الحكومة :

- مجلس شوري الدولة : أهم الأجهزة الاستشارية هو جمعية تضم موظفين كبار وتقوم بوظائف جد مختلفة . هو في آن معاً مجلس للحكومة ومحكمة إدارية عليا لكن الوظيفتين منفصلتان بوضوح داخل المجلس نفسه .

- المجلس الاقتصادي والاجتماعي : يكمل المجلس الاقتصادي والاجتماعي للدستور 1958 المجلس الاقتصادي لدستور 1946 . إنه جمعية استشارية تضمن تمثيل فئات مهنية وخاصة النقابات لتنوير الحكومة والبرلمان في المسائل الاقتصادية .

3 - البرلمان

لقد جسد البرلمان الفرنسي وحده السيادة الوطنية من 1789 إلى 1962 ، ما خلا فاصل 1848 - 1851 حيث كان يجسدها أيضاً الرئيس المنتخب بالاقتراع الشامل . ما خلا هذا الفاصل إذأ ، كان البرلمان التمثيل الوحيد للأمة بوجه رئيس دولة وراثي أو استثنائي ، أو حكومات تابعة حصرياً للنواب . في نصه الأساسي صدم دستور 1958

« الجمهوريين » وأسرّ المحافظين بتقليصه صلاحيات البرلمان ، خاصة في المجال التشريعي .

وقد تفاقم أكثر هذا التقليص منذ الاصلاح الدستوري لعام 1962 الذي جعل من الرئيس تجسيدا للسيادة الشعبية قبله مثل الجمعية الوطنية ، لأن كليهما ينتخبان بالاقتراع الشعبي . إن تخفيض البرلمان تحت الجمهورية الخامسة مرتبط بالممارسات التي ولدتها موازين القوى السياسية أكثر منه بما رسمه القانون الدستوري . إن السلطة التي تتمتع بها الحكومة حيال الغالبية البرلمانية لينت عريكة النواب . وهذا التطور هو مشترك لكل الجمعيات الوطنية في الأنظمة البرلمانية الغربية الكبرى : البريطاني ، الألماني ، الياباني . .

تنظيم البرلمان :

وضعية الجمعيات الوطنية والبرلمانيين يتألف البرلمان الفرنسي دوماً من غرفتين ، مع أن الثانية هي موضوع انتقاد منذ 1791 . صلاحيات الغرفتين غير متساوية ، إذ أن مجلس الشيوخ لا يسعه قلب الحكومة ولا الاعتراض على القوانين التي صوتت عليها الجمعية الوطنية ، بل فقط تأخير اعتناقها النهائي . وعلى العكس ، فإن وضعية أعضائهما وتنظيمهما الداخلي هما تقريباً متشابهان .

● سير عمل الجمعيات : لقد طرأ تغيير جذري على سير عمل الجمعيات بعد دستور 1958 : في هذا المجال ، أدت فكرة « البرلمانية العقلنة » إلى فرض قواعد صارمة على البرلمان ، مختلفة تماماً عن تلك التي كانت مطبقة بين 1875 و 1958 . وكان الهدف الأساسي منع البرلمان من إعاقة أعمال الحكومة كما فعل ذلك من 1870 إلى 1958 .

سلطات البرلمان :

للبرلمان فئتان من السلطات . فهو يتمتع بداءة بسلطات تنظيمية تكمن في تحديد القواعد الأساسية التي تُفرض على السلطات العامة : وتُثبت هذه القواعد بشكل قوانين ، ولذلك تطلق على البرلمان غالباً صفة « السلطة التشريعية » . من ناحية ثانية للبرلمان سلطة رقابة على الحكومة : لا يمكن لهذه الأخيرة أن تستمر دون ثقة النواب . خارج هاتين السلطتين يساهم البرلمان أيضاً في الوظيفة القضائية عبر محكمة العدل العليا .

● - السلطات التنظيمية : بالنسبة لدستوري 1875 و 1946 ، ينطوي دستور 1958 على تجديدين مهمين بما يتعلق بالسلطات التنظيمية للبرلمان . فمن ناحية ، ضعفت هذه السلطات على نحو ملحوظ : إن حصر السلطة التشريعية باعتناق تحديد

مادي للقانون هو غريب تماماً عن التقليد الفرنسي أسرّ الجمعيات الوطنية في مجال عمل ضيق جداً . من ناحية ثانية ، تغيرت سلطات المجلسين : استعاد مجلس الشيوخ جزءاً من الصلاحيات التي كانت بين يديه في 1875 والتي رفعها عنه دستور 1946 . من هذا المنظور ، تقع الجمهورية الخامسة على وسط الطريق بين الجمهورية الثالثة والرابعة . غير أن تأثير مجلس الشيوخ هو في الواقع ضعيف .

سلطة الرقابة على الحكومة : رقابة الحكومة هي السلطة الأساسية الأخرى للبرلمان التي تشكل أحد وجهي المنظومة السياسية التي أقامها دستور 1958 . إذ أن المنظومة نصف الرئاسية هي أيضاً منظومة نصف برلمانية . إلى جانب النصف المأخوذ من المنظومة نصف الرئاسية (الانتخاب بالاقتراع الشامل لرئيس يتمتع بسلطات خاصة) ، تملك المنظومة نصف الرئاسية نصفاً مأخوذاً من المنظومة البرلمانية : المسؤولية السياسية للحكومة أمام البرلمان أو على الأقل أمام إحدى غرفتيه ، تلك المنتخبة بالاقتراع الشامل المباشر .

هكذا فإن برلمان الجمهورية الخامسة يتمتع بمجمل وسائل رقابة الحكومة التي نجدها في جميع الأنظمة البرلمانية . كما في هذه الأخيرة ، تنطوي هذه الأدوات على مقابل : تملك الحكومة من ناحيتها وسائل للتأثير على البرلمان . في دستور 1958 ، نظمت هذه الوسائل بدقة ، حسب تقنية « البرلمانية المعقلنة » .

● **صلاحيات البرلمان تجاه الحكومة :** هي عديدة : الأسئلة الشفهية والأسئلة الكتابية ، لجان الرقابة ، لجان التحقيق ، رقابات مالية ، طرح مسألة الثقة . . . الخ . يمكن تقسيم وسائل رقابة البرلمان إلى فئتين : الفئة الأولى لا تحمل عقوبات مباشرة ، ما عدا نشر الأعمال البرلمانية . والثانية تطرح المسؤولية السياسية للحكومة ويمكن أن تؤدي إلى الاستقالة المرغمة . الفئة الأولى تمارسها الغرفتان والثانية الجمعية الوطنية وحدها .

صلاحيات الحكومة تجاه البرلمان :

إن « البرلمانية المعقلنة » للجمهورية الخامسة تكمن قبل أي شيء في صلاحيات الحكومة تجاه البرلمان :

- تحديد الدورات البرلمانية - إن المادة 28 بتحديد المدة الاجمالية للدورات العادية بستة شهور تحصر رقابة النواب نصف السنة .

- رقابة المجلس الدستوري لنظام الجمعيات تأتي هذه الرقابة لصالح الحكومة إذ أن الجمعيات تتجه طبيعياً إلى زيادة صلاحياتها تجاهها .

- صلاحيات الحكومة على مستوى الأصول التشريعية المتبعة . الحكومة هي سيدة جدول أعمال الجمعيات . يسعها إذاً الزام البرلمان مناقشة النصوص التي ترغب بها وابعاد كل ما عدا ذلك .

- طرح المسؤولية حول نص والدجوء إلى اللجنة المختلطة .

4 - السلطة القضائية

في المعنى الاشتقاقي للكلمة ، القضاء هو الجهة التي تقول القانون : juris dicto . تكمن السلطة القضائية في تفسير القواعد القانونية واستخلاص نتائج هذا التفسير . في النظام الديمقراطي ، يجب أولاً أن يكون لهذه القواعد بنية ومحتوى خاص يحددان ما يسمى « دولة القانون » . ثم إنها يجب أن تُفسر وتُطبق من قبل أجهزة قضائية مستقلة .

I - دولة القانون

تُحدد دولة القانون أولاً بأنها بنية تتعارض وجهاً لوجه مع الدولة المطلقة ، التي يطلق عليها البعض صفة « استبدادية » . في الدولة المطلقة لا تربط الجهاز الحاكم أي قاعدة ولا أي أصول إجرائية . إرادته هي القاعدة العليا التي يتوجب على الجميع الانصياع لها . في دولة القانون ، يخضع الجهاز الحاكم لقواعد حقوقية قائمة مسبقاً . لا يمكنه تغييرها إلا طبقاً للأصول القائمة لتعديلها . لكن هذه البنية الحقوقية ليست منفصلة عن مضمون معين للحق بحد ذاته : إن دولة القانون هي بالضرورة دولة حقوق الإنسان .

II - الأجهزة القضائية

جدول عام للأجهزة القضائية : - وظائف الأجهزة القضائية : يمكن إيجازها في ثلاث نقاط : 1 - الأجهزة القضائية تضمن تراتبية القواعد . 2 - لها سلطة تفسير القانون . 3 - لها سلطة تطبيق القانون ومعاقبة المخروقات بما يخص السلطة الأولى ، أي سلطة ضمان احترام تراتبية القواعد القانونية ، يتم ذلك عبر احترام مبدأ الشرعية ، سواء عن طريق دعوى الإبطال لتجاوز السلطة أم بطريق الدفع بسبب عدم الشرعية . لكن هذا الدور يشوبه بعض النقص بالنسبة لمسألة دستورية القوانين ، رغم إنشاء المجلس الدستوري عام 1958 وزيادة عدد السلطات التي يحق لها الادعاء لديه . فمن ناحية ، وحدها السلطات العامة تملك هذا الحق : رئيس الجمهورية ، رئيس الوزراء ، رئيس أحد المجلسين البرلمانيين أو 60 نائباً أو عضواً في مجلس الشيوخ .

من ناحية ثانية ترفض محاكمنا العادية - القضائية والإدارية - بحث الدفع لعدم

الدستورية المرفوع أمامها .

أما سلطة تفسير القانون فهي تعني أن كل نص هو قابل لعدة تفسيرات . وظيفة الأجهزة القضائية هي اختيار أحد التفسيرات الممكنة « وقول الحق » . وأخيراً تستخلص الأجهزة القضائية نتائج تفسيرها للقانون . ففي الدعاوي المدنية والتجارية والإدارية بإمكانها الغاء أو عدم تطبيق قاعدة قانونية غير شرعية أو غير دستورية .

- رتبنا القضاء - في فرنسا لا يوجد رتبة قضائية واحدة تشكل سلطة قضائية واحدة . لقد أفضت تجاوزات القضاء في العهد القديم إلى اعتناق مبدأ فصل السلطات الإدارية والقضائية منذ ثورة 1789 ، مما أدى إلى إنشاء ربتين قضائيتين .

● القضاء العدلي : وفيها محاكم القانون العام ومحاكم خاصة .

● القضاء الإداري : منذ اصلاح 1953 تشكل المحاكم الإدارية المحلية الأربع وعشرين القضاء الإداري للقانون العام . مجلس الشورى هو المحكمة الاستثنائية للقرارات التي تقرها بدياً المحاكم الإدارية المحلية والمحكمة التمييزية للقرارات التي تقرها المحاكم الإدارية الخاصة ، كمحكمة الحسابات .

- السلطات العامة القضائية

ينشئ الدستور ثلاثة أجهزة قضائية لها صفة السلطات العامة : المجلس الدستوري ، المجلس الأعلى للقضاء ومحكمة العدل العليا .

- المجلس الدستوري

المجلس هو بمثابة محكمة سياسية عليا مكلفة رقابة دستورية القوانين وانتظامية الانتخابات الرئاسية والبرلمانية وبعض العلاقات مع السلطات العامة . إن تعبير محكمة سياسية أو قضاء سياسي يعبر عن الصفة الغامضة للمؤسسة . له وظائف قاضي ولكنه يتدخل في مواد سياسية وأكثر من ذلك لأهداف سياسية ، على أعضائه أن يتمتعوا باستقلال القضاة ولكن تعيينهم سياسي .

- تنظيم المجلس الدستوري

يتألف المجلس الدستوري من فئتين من الأعضاء : الأعضاء المعينين والأعضاء القانونيين . رئيس الجمهورية يعين رئيس المجلس الدستوري من بين أعضاء المجلس . حتى اليوم ، تم اختياره دوماً بين الأعضاء الذين يعينهم الرئيس نفسه .

- سلطات المجلس الدستوري

أصبحت رقابة دستورية القوانين الوظيفة الأساسية للمجلس الدستوري بعد

الإصلاح الدستوري في 29 تشرين الأول 1974 الذي أتاح للمعارضة البرلمانية نقض القوانين المصوت عليها أمام المجلس الدستوري . إلا أن المجلس يملاً أيضاً وظيفتين أخريين ذات شأن كبير : التدخل في العلاقات بين السلطات العامة والرقابة الوطنية لممارسة الاقتراع الشامل .

ج - الممارسات السياسية للمنظومة الفرنسية

في جميع الأمم الديمقراطية الحديثة تُطبق القواعد الدستورية بأشكال جد متنوعة حسب تطور العقلية والتغيرات لجهة توزيع وتشابك مختلف القوى الاجتماعية . هكذا فإن النظام القانوني نفسه يمكن أن يُوَظَر أنماطاً منظومية سياسية . ولا غرو إذاً أن تنطوي الأنظمة نصف الرئاسية على تنوع من هذا القبيل في ممارساتها السياسية . بين السبعة التي تعمل أو عملت في أوروبا ، نظام واحد عرف رؤساء مهيمينين إلى هذا الحد أو ذاك : النظام الفرنسي بين 1962 و 1986 ومنذ 1988 . في ثلاثة أخرى يوجد حكم ثنائي بين الرئيس ورئيس الوزراء : أنظمة جمهورية وجمار ، فنلندا والبرتغال . في الثلاثة الأخيرة ، لا يمارس رئيس الدولة عملياً صلاحياته القانونية على نحو كامل : النمسا ، أيسلندا ، وإيرلندا .

عوامل الممارسات السياسية

ترتبط الممارسات السياسية بعوامل عديدة ، علاوة على الإطار القانوني : التاريخ ، التقاليد ، الثقافات ، المعتقدات ، العقلية ، التقدم التقني ، أنماط الإنتاج ، مستوى المعيشة ، العلاقات الاجتماعية ، المحيط الدولي ، الاتصالات ، وسائل الاعلام ، الوضعية العائلية ، الجمعيات والقوى الضاغطة ، الخ . إن تعددية العوامل وتعقدها تجعلان مستحيلاً بناء علم سياسي حقيقي ، قادر على تفسير واستباق الأمور . إلا أن هناك عاملين أساسيين يمكن أن يكونا موضوع تحليل دقيق نسبياً ويساعدا على التفسير وحتى على المعرفة المسبقة . منظومة الأحزاب من الناحية التي يتعلق بها وجود أو غياب أغلبية دائمة ومتناسكة تهيء للحكومة ظروف العمل المؤاتية . ومن ناحية ثانية النظام الدستوري الذي يفتح للبرلمان إمكانيات التأثير على الحكومة : على هذا الصعيد ، غيرت أليات النظام نصف الرئاسي القائم منذ 1962 الممارسات السابقة التي كانت مطبقة في إطار نظام برلماني .

- منظومة الأحزاب

عام 1958 حين اندثرت الجمهورية الرابعة ، كانت جمعيتها الوطنية الأخيرة تشمل عشر مجموعات برلمانية تضم كل منها عشرة نواب على الأقل ، ومجموعتين منها فقط

تطبيقاً بصرامة نظام الاقتراع (أي الالتزام بالتصويت باتجاه معين) . بعد ذلك بعشرين سنة ، عام 1978 ، لم يكن يضم قصر البوربون أكثر من أربع مجموعات برلمانية ، كل منها يتبع بصرامة قاعدة الالتزام بالتصويت الموجه . هذا التطور هو بذات أهمية التحولات القانونية التي أتى بها دستور 1958 واصلاحه في 1962 ، ولكنه تطور مرتبط جزئياً بهذه التحولات .

مقارنة بالتطور العادي للتاريخ فقد حصل هذا الانتقال في وقت قصير . وحدها ألمانيا ، حققت تطوراً بذات الأهمية وفي مدة مساوية : ولكن دفعت ثمن ذلك باهظاً : دكتاتورية ، حرب ، وهزيمة قلبت سوسيولوجيا البلاد رأساً على عقب . في فرنسا ، تم الانتقال في فترة هادئة نسبياً ، رغم فاصل أيار 1968 .

- بنية المنظومة : إن بنية المنظومة الحالية للأحزاب الفرنسية هي جد بسيطة في الانتخابات الوطنية . ولقد شاء البعض الترميز إليها عبر « المربع المزدوج الأقطاب » وبالفعل فإن أحزاباً أربعة كبرى تتحد في تحالفين . هناك أحزاب تحقق أرقاماً مهمة في الانتخابات المحلية أو الانتخابات الأوروبية ، حيث يكون لها منتخِبون . ولكنهم لا يحصلون على مقاعد في الجمعية الوطنية ، ما عدا في الفترة الانتخابية 1986 - 1988 حيث توصلت الجبهة الوطنية إلى تشكيل مجموعة برلمانية بفضل التمثيل النسبي . مع هذا ، تبقى ازدواجية الأقطاب قوية ولكن العلاقات داخل كل قطب تتبدل بسرعة هائلة وتخضع لتغيرات جديدة منذ 1981 .

- أحزاب القطب اليميني : القطب اليميني هو الذي تكون في البداية ، هيمنة الديغولية من 1962 إلى 1978 . يضم حزبين كبيرين . التجمع من أجل الجمهورية / Rassemblement pour la Republique / واتحاد الديمقراطية الفرنسية / J' Union / Pour la Démocratie française . يجب أن نذكر أن هاتين التشكيلتين لا تُعتبران أنهما « أحزاب » ، تعبير محقّر في هذه الأوساط ، وأن تسميتهما ذاتها تبقى غامضة وعامة ، لا تحدد لا أيديولوجيتهما ولا أهدافهما . إنها يمثلان معاً العائلة المحافظة الليبرالية التي نجدها في كل أوروبا .

- أحزاب القطب اليساري - كما في كل أوروبا الغربية اليوم ، اليسار في فرنسا ممثّل في الاشتراكية لكن هذه الأخيرة تتجسد في حزب واحد في غالبية البلدان الأخرى . في فرنسا ، اتخذ الحزب الشيوعي مكانة هامة خلال أكثر من نصف قرن . لكن هذا الدور يضعف أكثر فأكثر . بعد تفتت بطيء بين 1946 و 1978 ، بدأ هذا الحزب يتراجع على نحو سريع ومفاجئ .

- الأحزاب خارج الأقطاب : خارج هذه الأحزاب التي ذكرناها للتو ، نجد تشكيلات تقع خارج هذين القطبين ، أما لأنها لا ترغب في التحالف مع أحد هذين القطبين ، وأما لأن هذين الأخيرين لا يرغبان في التحالف معها . لا نتكلم إذاً هنا عن الأحزاب الصغيرة الواقعة في محيط أحد أعضاء « زمرة الأربعة » مثل حركة راديكالييس اليسار أو الحزب الاشتراكي الموحد الذين لهم نواب بفضل الحزب الاشتراكي . فالأحزاب خارج هذين القطبين هي اما أحزاب متطرفة يمينية أو يسارية ، أما حركات غير قابلة للتصنيف كالبيثويين / écologistes / .

أحزاب اليمين المتطرف - لمدة طويلة كان اليمين المتطرف يقتصر على مجموعات صغيرة ، لكنه ارسى تنظيمياً مهماً نسبياً مع الجبهة الوطنية . نذكر منها : المجموعات الملكية / Morarchistes / ؛ الجبهة الوطنية : إن تفاقم البطالة وازدياد حالة من عدم الاستقرار أديا هذه السنوات الأخيرة إلى نمو اليمين المتطرف ، مما ساهم بدوره في تنمية الحركات المعادية للعمال الأجانب (المهاجرين) . أهم هذه الأحزاب ، الجبهة الوطنية التي يقودها جان ماري لوين / Jean Marie Le Pen / .

- مجموعات اليسار المتطرف - لا تزال بعض مجموعات اليسار المتطرف عاملة على ساحة السياسة الفرنسية : التروتسكيون ، الماويون ، التحرريون / anarchistes / ؛ الحزب الاشتراكي الموحد ؛ البيثيون .

هـ - أسس المنظومة الفرنسية

ترتكز المنظومة الفرنسية الجديدة على قاعدتين أساسيتين . من ناحية تطور المجتمع الذي وضع حداً للانقسام الكبير الذي أدت إليه ثورة 1789 ومن ناحية ثانية ، التقنيات المؤسساتية ، الانتخابية أساساً : الاقتراع الأغليبي بدورتين لتعيين النواب ، الاقتراع الشامل لاختيار رئيس الجمهورية .

- إرساء الاتفاق الوطني

إن الازدواجية تفترض أن كلاً من القطبين يكون على ثقة بالآخر تكفي كي توكل إلى أحدهما كلية السلطة بين انتخابين ، دون الخوف من أن هذا القطب سيرفض إعادة زمام السلطة في حالة انهزامة في الانتخابات التالية . لم يكن هذا ممكناً في فرنسا القرن التاسع عشر والنصف الأول من القرن العشرين ، لأن كل فريق كان يخاف أن ييمن على الفريق الآخر متطرفون لا يقبلون بالتعددية ويمبدأ التناوب .

- الاتفاق حول الديمقراطية

لم يكن الاتفاق حول الديمقراطية يوماً بالأهمية التي هو عليها اليوم . لقد اختفى كاملاً تقريباً الاتجاه الملكي للمحافظين التقليديين . الحركات ذات الاتجاهات الفاشية لا تجرؤ الا فصاح عن حقيقة هويتها لتظهر فحسب بصورة يمين قوي . الشيوعيون يرفضون رسمياً الستالينية ويعلنون تعلقهم بالديمقراطية التعددية . كما في كل الغرب ، يدور النزاع بين مؤيدي الطرائق العنيفة ومؤيدي الطرائق اللاعنيفة : لكنه نزاع يبقى في إطار مؤسسات مقبولة من الجميع ، أو تقريباً .

- تطور المجتمع - لم يختف الصراع الطبقي من فرنسا اليوم لكنه فقد عنفه . يتجه هذا الصراع إلى رفع مستوى الفئات المحرومة وتوسيع رقعة المساواة عبر تسويات تفاوضية وليس بالعنف الثوري . إن ارتفاع مستوى المعيشة يعني أن الحاجيات الأساسية للمواطنين يمكن تلبية الجزء الأساسي منها . الغذاء ، اللباس ، السكن ، ليست مؤمنة للجميع ولكن عدداً قليلاً من الناس يفتقد للضرورة في هذا المجال .

رغم أننا ما زلنا بعيدين عن تحقيق مجتمع مساواتي ، فإن المساواة قد تقدمت خطى كبيرة . بالطبع لا يزال يوجد فارق كبير جداً بين الأجر الأعلى والأدنى لكن الضريبة التصاعدية والرسوم الإلزامية من ناحية ، ثم إعادة توزيع الأموال عبر الضمان الاجتماعي والتعويضات المختلفة ، كل هذا أدى إلى تقليص الفوارق .

- التطور باتجاه مجتمع مختلط - لم تعد فرنسا الحالية مجتمعاً رأسمالياً بكل ما لهذه الكلمة من معنى . مثلها مثل غالبية بلدان أوروبا الغربية ، أصبحت مجتمعاً مختلطاً عبر توزيع المداخيل ، حيث يعاد توزيع 40٪ منها على يد السلطة العامة أو الأجهزة الجماعية ، تم عبر إنتاج السلع حيث القطاع العام ، التخطيط ، المساعدات في الاستثمار أو التصوير تمزج المبادرة الخاصة مع عمل الدولة .

- التقنيات المؤسساتية

ترتكز المنظومة الجديدة للأحزاب الفرنسية في آن معاً على تقنيات مؤسساتية وعلى سيرورة تطور المجتمع . لو لم يُرس الاتفاق الوطني لما كانت هذه التقنيات كافية لتوليد ازدواجية الأقطاب . لكن دون هذه التقنيات ، لما تمكن هذا الاتفاق وحده من الحفاظ على المنظومة . في حالة غياب نظام الاقتراع الأغلبي بالنسبة للنواتب وانتخاب رئيس الجمهورية بالاقتراع الشامل المباشر ، لاندثرت الازدواجية القطبية ، ولعدنا إلى الأغلبية المتوجة السابقة ، وإلى الحكومات العابرة والضعيفة .

النظام نصف الرئاسي

تَشْمَلُ كل منظومة ديمقراطية المنظومتين المتفرعتين اللتين درسناها بالتوالي : النظام الدستوري الذي تقيمه القواعد القانونية ومنظومة الأحزاب التي تولدها لعبة القوى السياسية . كل نمط من هاتين المنظومتين المتفرعتين يتألف مع عدة أنماط من الأخرى . هكذا ، يمكن أن يسمح نمط من النظام السياسي أشكالاً متنوعة جداً من المنظومة السياسية . يسمح النظام البرلماني بالمنظومات من النمط البريطاني والمنظومات من النمط الايطالي . النظام نصف الرئاسي يسمح أشكالاً عديدة أكثر ، يمكن بناء نظرية بشأنها .

1 - تنوع الممارسات نصف الرئاسية

إن الأنظمة نصف الرئاسية الخمس التي تعمل أو عملت في ديمقراطيات الغرب هي متباينة بعمق مقارنة هذه الأنظمة ببعضها البعض مهمة لا سيما وأنها تظهر انشقاقاً بين القواعد الدستورية والممارسات الفعلية .

الانشقاق بين القواعد الدستورية والممارسات الفعلية سوف نركز التحليل على سلطات رئيس الجمهورية التي تشكل خصوصية الأنظمة نصف الرئاسية . فإن صلاحيات الرئيس في ايرلندا هي من الضعف بحيث نتردد في وصف النظام بالنصف الرئاسي . في فرنسا ، الصلاحيات الرئاسية هي أهم بكثير : فلنذكر بأن رئيس الدولة يسعه حل الجمعية الوطنية بموافقة الحكومة ، وأنه يمكنه اللجوء إلى الاستفتاء بموافقة البرلمان أو الحكومة ، ويمكنه إعاقة إرادة الحكومة بشأن السياسة الخارجية الخ .

في النمسا والبرتغال وجمهورية ويمار ، يمكن الرئيس أن يعزل رئيس الوزراء . لا تستطيع الحكومة إذاً البقاء في السلطة إلا إذا كانت تفيد من ثقة مزدوجة : ثقة البرلمان والرئيس .

2 - نمط تحليل الأنظمة نصف الرئاسية

نمط التحليل الذي نقترحه يهدف إلى تفسير أشكال سير عمل الأنظمة نصف الرئاسية . إنه يستند إلى مفهومه / Concept / أساسية : هي مفهوم السلطة الأغلبية / Pouvoir Majoritaire / ، الذي يشكل أيضاً قاعدة للتبولوجيا / Typologie / الحديثة للأنظمة البرلمانية . السلطة الأغلبية هي أيضاً عنصر أساسي من تبولوجيا الأنظمة نصف الرئاسية ، التي هي أيضاً نصف برلمانية . لكن الأمور تتعقد في الأنظمة نصف الرئاسية لأن السلطة الأغلبية تتداخل مع التمييز بين صلاحيات الرئيس وصلاحيات رئيس الوزراء . إن تشابك هذين العاملين هو قاعدة تبولوجيا المنظومات القابلة للتطبيق في إطار الأنظمة نصف الرئاسية .

السلطة الأغلبية هي السلطة التي يستحوذ عليها زعيم أغلبية برلمانية عندما تكون هذه السلطة ثابتة ومنظمة . في الحقيقة ، يفترض استخدام عبارة « قوة أغلبية » ، لأن الأمر يتعلق بعنصر واقعي ، فعلي ، مرتكز على ميزان القوى ، ولا يجب استخدام كلمة « السلطة » إلا للدلالة على الصلاحيات القانونية . لكن العادة الشائعة تدفعنا إلى القبول بواقع الحال .

إن تطور السلطة الأغلبية في الأنظمة الغربية يجد سببه في تضافر عاملين : من ناحية ، منظومة حزبية تركز على ازدواجية قطبية أو تحالفية ، من ناحية ثانية ، التزام بنظام داخلي صارم في التشكيلات الداعمة للحكومة . ففي الأنظمة البرلمانية ونصف الرئاسية ، حيث لا يسع الحكومة البقاء إلا بنيلها ثقة النواب ، ولكن حيث يمكن عزل هؤلاء النواب من قِبَل الناخبين عن طريق حل البرلمان ، نقول إنه والحالة هذه تعيد السلطة الأغلبية تكوين تركز للسلطات حول رئيس الأغلبية البرلمانية .

- تتركز سلطات الحكم والتشريع - سواء كان رئيس جمهورية أم رئيس وزراء ، يركز الزعيم الفعلي للأغلبية في يديه السلطة الحكومية والسلطة التشريعية . ينصاع إليه في آن الوزراء والنواب . في الوقت نفسه ، يضمن البقاء : لا يمكن قلب الحكومة لأنه يمسك بالأغلبية البرلمانية .

وعلى خط مواز ، يفقد البرلمان سلطة هائلة . يهيمن على كل نشاطه رئيس الأغلبية الذي يجعل منه غرفة لتسجيل مشاريعه بالتأكيد ، تجتاز الانتظام الداخلي للحزب أو للتحالف الأغلبي أزمات ومقاومات . فحتى في الثنائية الحزبية من النمط البريطاني يَشْمُسُ غالباً نواب الأغلبية أمام المتطلبات الحكومية . فإن أي حزب ، حتى الأكثر ديمقراطية ، لا يمكن أن يكون مونوليتياً (أحادي الانتظام) على نحو كامل . لكن خطر الحل ومغبة انتصار المعارضة يتجهان إلى الابقاء على انتظام صارم .

3 - سلطة المعارضة

إن المنظومات السياسية ذات السلطة الأغلبية هي الوحيدة الديمقراطية فعلياً بالمعنى الذي يعطيه كارل بوبر / Karl Popper / لهذه الكلمة . بنظر هذا الفيلسوف الكبير ، في الديمقراطية « ما هو أساسي هو بكل بساطة حق أغلبية المواطنين وقدرتهم على عزل الحكومة . . . ينبغي أن يكون يوم الانتخاب . . . يوم حساب الشعب لنتائج أعمال الحكومة الأخيرة » ، وهذا ما ليس ممكناً إلا في منظومة مزدوجة الأقطاب .

إلا أن المنظومات السياسية ذات السلطة الأغلبية لا تطبق فصل السلطات كما تصوره لوك ومونتسكيو بين السلطة التشريعية والتنفيذية . لكنها أقامت فصلاً للسلطات

من نمط جديد ، حيث تجذ السلطة الأغلبية حدودها في ما يمكن تسميته سلطة المعارضة .
تمارسُ هذه الأخيرة أولاً في داخل البرلمان عبر صلاحيات الأقلية . والسلطة الأغلبية تنمو
طرداً مع نمو هذه الصلاحيات : ايلاء أهمية كبرى للأسئلة التي يطرحها نواب الأقلية ،
السماح لهذه الأخيرة بالتصرف بجزء من جدول أعمال المجالس لمناقشة اقتراحاتها ،
مساهمة الأقلية في عمل اللجان . هذه هي الوسائل الرئيسية لخلق سلطة معارضة صلبة
في داخل البرلمان . كذلك ، تملك سلطة المعارضة بعض القوى المقابلة خارج البرلمان :
الصحافة مثلاً . كما تشكل سلطات عامة مستقلة نمطاً آخر من القوى المقابلة : كالمجلس
الدستوري الفرنسي .

4 - السلطة الأغلبية والأنظمة نصف الرئاسية

في الأنظمة البرلمانية ، السلطة الأغلبية تكون دوماً بين يدي رئيس الوزراء الذي
يستلم منها نفوذه الرئيسي . بفضل هذه السلطة الأغلبية ، يوجد في لندن رئيس وزراء
وحكومة ثابتان ونافذان ، فيما يؤدي غياب هذه السلطة الأغلبية إلى حكومة واهنة
ومؤقتة ، في روما مثلاً . في الأنظمة نصف الرئاسية ، تتعقد المسألة . تصنيف مختلف
أنماطها لا يركز فقط على غياب أو وجود السلطة الأغلبية ، بل أيضاً على موقف الرئيس
من هذه الأغلبية عندما تكون مؤمنة .

- رئيس الجمهورية كزعيم الأغلبية - إذا كان ينتمي الرئيس لذات جهة الأغلبية
وإذا أقرته رئيساً لها ، فإنه سوف يصبح صاحب السلطة الأغلبية وسيضم هذا النفوذ إلى
صلاحياته الدستورية . في الوقت نفسه ، سوف تسمح له هذه السلطة الأغلبية بتغرية
رئيس الوزراء والحكومة جزئياً من صلاحياتهم الدستورية .

وبالتالي سيضيف إلى الصلاحيات التي يضمنها له الدستور ، تلك التي يكسبها
بفضل سلطته على الأغلبية . هذه السلطة تجاه الأغلبية تجعل منه الزعيم الحقيقي
للحكومة : كأعضاء من الأغلبية وملزمين إذاً بالانصياع لنظامها ، يبقى رئيس الوزراء
والوزراء الآخرون تحت رحمة الرئيس ، الذي يختارهم ، يعزلهم ، يرغمهم على
الاستقالة ويوجه إليهم التعليمات التي يشرف على تنفيذها . هكذا ، تشكل جزئياً
السلطات الدستورية لرئيس الوزراء . نواب الأغلبية ملزمون بالطاعة ذاتها تجاه
الرئيس ، إذ أن الأغلبية تمنح هذا الأخير رقابة شبه مطلقة على السلطة التشريعية . يؤدي
هذا المسار إلى « واحدة أغلبية ذات هيمنة من قبيل رئيس الدولة » ، يعطينا النظام
الفرنسي المطبق من 1962 إلى 1986 أفضل أمثالها .

ولكن عندما يكون الرئيس عضواً (وليس زعيماً) في الأغلبية ، فإنه في هذه الحالة
يفقد كل نفوذ . فتذهب السلطة الأغلبية إذاً إلى رئيس الوزراء . لا يمكن لرئيس الدولة

في هذه الحالة أن ينشط ضد الأغلبية ولا ضد رئيس الوزراء والحكومة . بما أنه هو نفسه عضو في الأغلبية ومرشحها . للانتخابات الرئاسية ، لا يستطيع الوقوف ضدها ، فسوف تصابُ صلاحياته الدستورية بالشلل ، مثله مثل رئيس الوزراء في الحالة السالفة . يؤدي هذا الوضع إلى « أحادية أغلبية ذات هيمنة من قِبَل رئيس الوزراء » حيث يكون هذا الأخير في وضعية لا تقل نفوذاً عن وضعية رئيس الدولة حين يكون زعيماً للأغلبية .

و - أنماط المنظومة السياسية الفرنسية

قانونياً ، لم يرق النظام نصف الرئاسي في فرنسا بعد التعديل الدستوري في 6 تشرين الثاني 1962 ، والنتائج عن الاستفتاء الشعبي الذي أقر انتخاب رئيس الجمهورية بالاقتراع الشامل . لكن شخصية الجنرال ديغول ، والاعتبار الذي اكتسبه إياه المقاومة التي قادها بين 1940 و 1944 ، وظروف عودته إلى السلطة بعد محاولة الانقلاب العسكرية عام 1958 في الجزائر ، كل هذا أعطاه نفوذاً مساوياً ، إن لم يكن أكثر ، لنفوذ رئيس دولة منبثق من الانتخاب الشعبي . ولكن في السنوات الأولى لم يكن للحكومة أغلبية صلبة في الجمعية الوطنية . بل كانت لها في الانتخابات التشريعية في 18 - 25 تشرين الثاني 1962 ومنذ ذلك كان جميع خلفائه في الوضع نفسه . بين 1986 و 1988 وقع تعارض بين هذه الأغلبية ورئيس الجمهورية . وعلى العكس كان الرئيس زعيم الأغلبية من 1962 إلى 1986 وهو زعيمها من جديد منذ 1988 . هكذا تكون الجمهورية الخامسة قد عاشت في أنماط ثلاثة مختلفة : رئيس دون أغلبية ، رئيس زعيم للأغلبية ، ورئيس معارض للأغلبية .

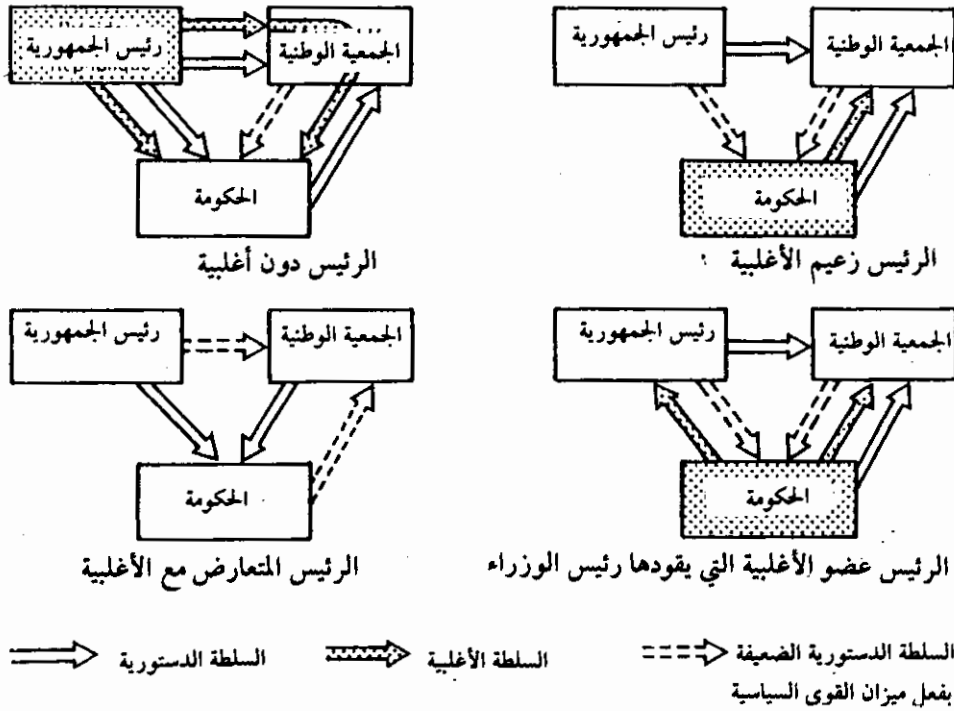
- الرئيس زعيم الأغلبية

لم تتمتع يوماً الجمهورية الثالثة والرابعة بأغلبية برلمانية حقيقية . الجمهورية الخامسة تفيد من هذا الوضع منذ 1962 ، دون توقف . قامت الأغلبية الأولى أثير حل الجنرال ديغول للبرلمان بعد اقتراح حجب الثقة عن الحكومة . كان أعلن ديغول التخلي عن الحكم إذا فشل الاستفتاء حول انتخاب رئيس الجمهورية بالاقتراع الشامل . لكن نجاح هذا الاستفتاء منح الجنرال ديغول إمكانيات الحكم بفضل أغلبية من النواب المنتخبين بضعة أسابيع بعد هذا التاريخ . أعيد هذا السيناريو عندما أعلن فرانسوا ميتران المنتخب رئيساً عام 1981 ، حل البرلمان للحصول على أغلبية برلمانية تدعّمه وفي عام 1988 عندما لجأ من جديد إلى الحل بعد إعادة انتخابه رئيساً .

- الرئيس يتعارض مع الأغلبية

من آذار 1986 إلى حزيران 1988 عرفت فرنسا رئيساً اشتراكياً بوجه أغلبية

يمينية . اتخذت هذه المنظومة تسمية « المشاركة » ، الذي فرض نفسه رغم أن أياً من الأفرقاء لم يكن ليرغب بذلك . حاولت الأليزية فرض تعبير « التعايش » ، الذي كان يوضحه الحزب الاشتراكي بإضافة كلمة دستوري (التعايش الدستوري) . لكن المنظومة لم تكن بوضع رئيس اشتراكي قبالة رئيس وزراء محافظ . بل كان الدستور يلزمها بالتعاون في كثير من المجالات حيث تتطلب القرارات موافقتها . لم يكن بهذا البياض إذاً ذلك « الزواج الأبيض » حسب وصفه بعض الصحفيين .



المنظومات الممكنة نظرياً في إطار دستور 1958 - 1962

- الرئيس دون أغلبية

لقد تم التعديل الدستوري لعام 1962 لتثبيت غط تطبيق النظام الرئاسي الذي لم تكن نظريته قد كونت بعد . لم يكن أحد ليتصور أن البرلمان الفرنسي يستطيع الحصول على أغلبية متجانسة ومنظمة ، ما لم يحصل له قط في السالف . وقد ولدتها ظروف الاستفتاء . عبر هذا الأخير قرر المواطنون الفرنسيون إعطاء الجنرال إمكانيات الحكم بأغلبية مغلقة له . وكان هذا الانتقال الجذري نتيجة للأزمة الوزارية التي بها اقترح حجب الثقة الذي تم التصويت عليه في 5 تشرين الأول 1962 . وقد أعادت هذه

الممارسات إلى أذهان الفرنسيين ما كان يحصل في الجمهوريتين الثالثة والرابعة ، تلك الممارسات التي كرهها المواطنون ورغبوا في أن لا تعاد مرة ثانية . لقد رفضوا منظومة برلمان دون أغلبية في الوقت الذي كان فيه النواب يريدون إعادة إرسائها بدفعهم الجنرال ديغول إلى التخلي عن الحكم .

ز - الاعلان الفرنسي لحقوق الإنسان والمواطن الصادر عام 1789 المقدمة

إن ممثلي الشعب الفرنسي المكونين للجمعية الوطنية ، لما كانوا يعتبرون جهل حقوق الإنسان أو نسيانها أو ازدراءها هي الأسباب الوحيدة للمصائب العامة ولفساد الحكومات ، فقد عقدوا العزم على عرض حقوق الإنسان الطبيعية المقدسة والتي لا يمكن التنازل عنها ، ضمن اعلان رسمي حتى يكون (هذا الاعلان) حاضراً وبصورة دائمة أمام أعضاء الجسم الاجتماعي مذكراً إياهم باستمرار حقوقهم وواجباتهم ، كي تكون أعمال السلطتين التشريعية والتنفيذية - بمقارنتها في كل لحظة مع هدف كل مؤسسة سياسية - أكثر احتراماً لها ، من أجل أن تركز مطالب المواطنين ، من الآن وصاعداً ، على مبادئ بسيطة وغير متنازع بشأنها ، تتمحور دائماً حول الحفاظ على الدستور وسعادة الجميع .

وبالنتيجة فإن الجمعية الوطنية تعترف وتعلن في حضرة الخالق وتحت رعايته حقوق الإنسان والمواطن التالية :

المادة الأولى : يولد البشر أحراراً ومتساوين في الحقوق وبيقون كذلك . والاختلافات الاجتماعية لا يمكن أن تقوم إلا على أساس المنفعة العامة .

المادة الثانية : إن هدف كل تجمع سياسي هو الحفاظ على حقوق الإنسان الطبيعية وغير القابلة للتقدم . وهذه الحقوق هي الحرية ، الملكية ، الأمن ، ومقاومة الطغيان .

المادة الثالثة : إن مبدأ كل سيادة يكمن في الأمة أساساً ، وما من جماعة أو فرد يمكنه ممارسة أي سلطة لا تصدر عن الأمة صراحة .

المادة الرابعة : تقتصر الحرية على قدرة المرء على القيام بكل ما لا يلحق ضرراً بالآخرين : وهكذا فإن لا حدود لممارسة الحقوق الطبيعية لكل إنسان إلا تلك التي تؤمن للأعضاء الآخرين في المجتمع التمتع بهذه الحقوق نفسها . هذه الحدود لا يمكن تحديدها إلا بالقانون .

المادة الخامسة : ليس للقانون الحق في منع سوى الأعمال الضارة بالمجتمع . فكل ما لا يجرمه القانون لا يمكن منعه ولا يمكن اجبار أحد على فعل ما لا يأمر به القانون .

المادة السادسة : إن القانون هو التعبير عن الإرادة العامة ، ولكل المواطنين الحق في أن يساهموا مباشرة أو بواسطة ممثليهم في صياغته . يجب أن يكون واحداً للجميع في حالتي الحماية والعقاب . بما أن جميع المواطنين متساوون في نظره فهم مقبولون في كل المناصب والوظائف العامة كل بحسب كفاءاته ودون أي تمييز آخر سوى ذلك المرتكز على فضائلهم ومواهبهم .

المادة السابعة : لا يمكن اتهام أي إنسان أو توقيفه أو اعتقاله إلا في الحالات المحددة في القانون ووفقاً للأصول المنصوص عنها . ويجب معاقبة كل من ينفذ أوامر اعتباطية ، أو يدفع إليها ، أو يتوسلها . ويجب من جهة أخرى ، على كل مواطن يُستدعى وفقاً للقانون ، أن يطيع فوراً ، وهو يصبح مذنباً إذا قاوم أو تمتنع .

المادة الثامنة : يجب أن لا يقيم القانون إلا العقوبات الضرورية حصراً وبداهة . ولا يمكن معاقبة أي إنسان إلا وفقاً لأحكام القانون القائم والصادر في وقت سابق لوقوع الجريمة والمطبق بصورة شرعية .

المادة التاسعة : المتهم بريء حتى تثبت ادانته ؟ وإذا ارتئي ضرورة توقيفه فإن كل قسوة غير ضرورية لحجزه يجب قمعها بقسوة وفقاً للقانون .

المادة العاشرة : يجب الامتناع عن ازعاج أي إنسان بسبب آرائه ، حتى الدينية ، ما دام التعبير عنها لا يعكس النظام العام المرتكز على القانون .

المادة 11 : حرية إيصال الأفكار والآراء هي واحدة من أغلى حقوق الإنسان ، فكل مواطن يستطيع إذا الكلام ، الكتابة ، الطباعة بحرية ، إلا في حالات إساءة استعمال هذه الحرية المحددة في القانون .

المادة 12 : إن ضمان حقوق الإنسان والمواطن يستدعي وجود قوة عامة ، هذه القوة مشكلة إذا لصالح الجميع ، وليس للمنفعة الخاصة لأولئك الذين أوكلت إليهم .

المادة 13 : في سبيل الانفاق على القوة العامة وتأمين مصاريف الإدارة لا بد من فرض ضريبة مشتركة ، يجب توزيعها بين المواطنين بالتساوي تبعاً لإمكاناتهم .

المادة 14 : للمواطنين الحق أن يلاحظوا بأنفسهم أو بواسطة ممثليهم ضرورة المساهمة في الضريبة العامة وقبولها بحرية ومتابعة انفاقها وتحديد نسبتها وأساسها ، وكيفية تغطيتها ومدتها .

- المادة 15 : للهيئة الاجتماعية الحق في أن تحاسب كل موظف عام عبر إدارته .
- المادة 16 : كل مجتمع يخلو من ضمان الحقوق ومن فصل للسلطات ، ليس له دستور .
- المادة 17 : لما كانت الملكية حقاً موصوناً ومقدساً ، فلا يمكن لأحد أن يُجرّم منها إلا عندما تقتضي الضرورة العامة المثبتة قانونياً ذلك وبصورة واضحة وشرط التعويض العادل والمسبق .

3 - الأنظمة ذات النموذج الأوروبي

الدول القارية لأوروبا الغربية اعتنقت مؤسسات سياسية مقلدة عن بريطانيا ، ما خلا بعض الدول نصف المتطورة (اسبانيا ، البرتغال ، اليونان) ولكنها لم تنقل المنظومة الانتخابية الانكليزية (أغلبية بدورة واحدة) مما حال دون الوصول إلى الثنائية الحزبية : نجد أن المانيا الفدرالية والنمسا هما قريبتان من هذه الثنائية ، يمكن أن نقرب منها بعض الأنظمة غير الأوروبية ، خاصة النظام الياباني .

الأنظمة من النمط القاري هي جد متنوعة . يمكن تصنيفها أولاً حسب تنوعات التعددية الحزبية ، مما يقود إلى التمييز بين : 1 - الأنظمة القريبة من الثنائية الحزبية (المانيا ، النمسا) . 2 - الأنظمة ذات التعددية المخففة عبر وجود تحالفين كبيرين (السويد ، الدانمرك ، النرويج) . 3 - الأنظمة ذات الطابع التعددي بحصر المعنى (فرنسا ، ايطاليا ، اليابان ، هولندا ، بلجيكا) . يمكن تصنيفها أيضاً حسب تنظيم السلطات العامة ، ووضع الأنظمة البرلمانية من جهة وفي المقابل الأنظمة نصف الرئاسية . ثم نجمع هاتين التركيبتين ونميز بين : الأنظمة البرلمانية الأغلبية ، الأنظمة البرلمانية غير الأغلبية والأنظمة نصف الرئاسية .

الأنظمة البرلمانية الأغلبية

« البرلمانية الأغلبية » هي نوع من النظام البرلماني تضمن فيه الحكومة أغلبية مطلقة في البرلمان ، بحيث أنها تدوم عادة طيلة الولاية التشريعية . انتشرت أولاً هذه المنظومة في الأنظمة البريطانية ، بسبب الثنائية الحزبية . وهي تنتشر اليوم في أوروبا القارية بشكلين . في المانيا الفدرالية وفي النمسا نقرب جداً من الثنائية الحزبية . في السويد ، في الدانمرك ، وفي النرويج توجد تعددية حقيقية : ولكن في السويد ، تتجه جميع الأحزاب

إلى التجمع في محالفين ، يدخلان سيرورة ثنائية .

1 - نظام قريب من الثنائية الحزبية :

تطبق الجمهورية الفدرالية الألمانية نظاماً برلمانياً كلاسيكياً ، يتضمن بعض المؤسسات الخاصة ، ويرتكز خاصة على منظومة أحزاب قريبة من الثنائية الحزبية .

● عناصر البرلمانية الكلاسيكية : يتبع تنظيم السلطات العامة الصورة العامة للنظام البرلماني : رئيس الجمهورية ، رئيس مجلس ، برلمان . يتداخل التنظيم الفدرالي للدولة مع البرلمانية ويؤدي إلى الثنائية المجلسية (أو ثنائية التمثيل) . يتألف البرلمان من مجلسين : البندستاغ / Bundestag / الذي يمثل الفدرالية (النواب ينتخبون بالتناسب مع عدد السكان) والبندسرات / Bundesrat / الذي يمثل الولايات . إنها فدرالية غير متساوية : حسب اتساعها ، لكل دولة ثلاثة أو خمسة نواب (لكن عدم المساواة هذه هي أقل مما كانت عليه تحت دستور ويمار حيث كان يتراوح هذا العدد بين 1 و 26) ، يصوت نواب كل دولة كتلة واحدة ، في اتجاه واحد . المجلسان ليسا متساويين . البندسرات لا يشارك في تولية المستشار (رئيس المجلس) ولا يستطيع عزل الحكومة ، لا يملك إلا حق فيتو في الحقل التشريعي ؛ يمكن للبندستاغ أن يتجاهل هذا الفيتو (ولكن إذا كان هذا الفيتو قد تقرر بأغلبية الثلثين ، فيجب الحصول على ذات الأغلبية في البندستاغ) . في بعض فئات القوانين المهمة ، المتعلقة بالمنظومة الفدرالية أو بمصالح الـ Landir ، فإن للمجلسين صلاحيات متساوية ويجب الحصول على موافقتها لاتخاذ القرار ؛ يحصل نفس الشيء بما يخص الحقل الدستوري .

تنتخب الرئيس الفدرالي (رئيس الجمهورية) . جمعية خاصة مؤلفة في نصفها من أعضاء البندستاغ وفي النصف الآخر من أعضاء منتخبين حسب قاعدة التمثيل النسبي من قبل جمعيات الأقاليم / Landir / . لقد أبعاد الانتخاب المباشر للرئيس من الشعب ، الذي كان مطبقاً تحت نظام ويمار . وكذلك ، سحبت من الرئيس الصلاحيات الاستثنائية التي كانت تجعل من المنظومة الومارية خليطاً من النظام البرلماني والنظام الرئاسي : لم يعد له حق التشريع بمراسيم ، كما لم يعد له حق عزل الوزارة عندما تحتفظ هذه الأخيرة بثقة المجالس .

أما الحكومة فيمسك بزمامها رئيس المجلس - المعروف بالمستشار - والوزراء تعيين المستشار هو حد معقد في أصوله . يعين الرئيس الفدرالي مرشحاً يجب أن يحصل على الغالبية المطلقة للأعضاء الذين يؤلفون البندستاغ ؛ إذا لم يحصل على هذه الأغلبية ، يمكن للبندستاغ أن ينتخب بنفسه رئيس مجلس دون أن يعينه الرئيس ، ودوماً بالأغلبية

المطلقة ، في مدة 15 يوماً ؛ وإذا لم يتوصل إلى ذلك ، يمكن للرئيس الفدرالي أما أن يعين أحد الذين حصلوا على الأغلبية النسبية ، اما حل البندستاغ بعد تولي منصبه ، يعمد المستشار إلى اختيار وزرائه ، الذين يحق له عزلهم .

● الميزات الخاصة للبرلمانية الألمانية : الميزة الأكثر خصوصية للدستور الألماني هي المسؤولية السياسية للوزراء . لقد أريد تجنب حصول جديد للظاهرة التي سببت سقوط نظام ويمار : إن التقاء الأطراف القصوية (اليمين المتطرف والشيوعيين) يأتي بأغلبية سلبية ، تغلب كل الحكومات ولكنها غير قادرة على دعم واحدة منها . لهذا ابتكرت منظومة ذكية : لا يستطيع البندستاغ عزل الوزارة إلا بعد انتخاب (بالأغلبية المطلقة لأعضائه) خلف للمستشار . وإذا طرح هذا الأخير مسألة الثقة ولم يحصل على الأغلبية المطلقة لأعضاء البندستاغ ، يستطيع الرئيس الفدرالي ، بناء على طلب المستشار ، حل البندستاغ في مدة ثلاثة أسابيع : ولكن يكفي أن ينتخب البندستاغ خلفاً للمستشار كي يغدو الحل غير ممكن .

تمنح هذه المنظومة سلطة غير اعتيادية للمستشار ، تتجاوز مفهوم النظام البرلماني ، ويمكن أن تغدو خطيرة . فالمستشار ، بعد طرحه لمسألة الثقة ، وعدم حصوله على الأغلبية وعدم طلبه حل المجلس ، نقول إذاً ، والحالة هذه يرفض البندستاغ مشاريع تعتبرها الحكومة مستعجلة ، يمكن للرئيس الفدرالي ، بناء على طلب الحكومة الموافقة عليه من البندسرات ، أن يعلن « حالة الضرورة التشريعية » بالنسبة لهذه المشاريع : وإذا رفضها البندستاغ من جديد في مدة شهر ، يكفي أن يصوت عليها البندسرات كي تصبح قوانين . لا يمكن للمستشار أن يجدد هذه الإجراءات إلا خلال مدة ستة شهور : بعدها ، لا يستطيع أن يلجأ إليها . هذا الانبعاث - المخفف جداً - لـ « حالة الضرورة » المنصوص عليها في المادة 48 من دستور ويمار تسمح إذاً لمستشار وضعه المجلس الشعبي في وضع أقلّي ، ليس فقط أن يبقى في السلطة ، ولكن حتى أن يُشرَع خلال ستة شهور شريطة أن يحصل على موافقة الرئيس والبندسرات (المنتخب بالاقتراع غير المباشر) .

أخيراً ، يجب أن نضيف بأنه يوجد رقابة على دستورية القوانين تقدم بها محكمة دستورية ، تضم 24 عضواً ، نصفهم منتخب من كل من المجلسين ، وثمانية يتم اختيارهم من بين قضاة السلك . لهذه المحكمة حق اعلان حل الأحزاب السياسية التي تصبوا إلى « المس بالوضع الحرة والديمقراطية » أو « تعريض وجود الجمهورية الفدرالية » للخطر : هذه الأحكام ، بطابعها الغامض والعام ، يمكن أن تكون خطيرة . عام 1952 ، المحكمة الدستورية حلت حزباً نازياً جديداً غير ذي أهمية ؛ عام 1956 ، حلت الحزب الشيوعي . ولكن حزباً شيوعياً آخر تشكل عام 1968 ، ولم يُحل ، ونفس

الشيء تكرر مع الحزب النازي الجديد N.P.D .

منظومة الأحزاب : فارق عميق جداً يفصل على هذا الصعيد جمهورية بون عن جمهورية ويمار . فقد أسست هذه الأخيرة على تحالف حزبي الوسط الاجتماعي الديمقراطي والوسط الكاثوليكي . لكن هذين الحزبين الواسطين كانا محاطين بأعداء أقوياء جداً : في اليسار المتطرف ، الحزب الشيوعي الأكبر في العالم بعد حزب الاتحاد السوفياتي ؛ في اليمين ، تجمعات قومية عديدة (أحدها صار حزباً قوياً جداً ، الحزب القومي الاشتراكي) . هذا بالإضافة إلى الأحزاب المحافظة القديمة والأحزاب الليبرالية للأمبراطورية . هذه التعددية ، جمهورية بون تبعتها باتجاه إلى الثنائية الحزبية .

برز حزبان بجلاء فوق الأحزاب الأخرى في ألمانيا : الاشتراكيون والديمقراطية المسيحية . هذه الأخيرة اعتمدت في الحقيقة التوجه نفسه الذي اتخذته الوسط الكاثوليكي من 1919 إلى 1933 . يتجه الرأي العام هكذا إلى الاستقطاب حول الاتجاهين اللذين انشأ ودعما جمهورية ويمار . التطور نحو الثنائية الحزبية واضح . الاشتراكيون والديمقراطيون المسيحيون كسبوا معاً 2,60% من الأحداث عام 1949 ، 74,7% ، 1953 ، 82,8% ، 1957 ، 81,6% ، 1961 ، 86,9% ، 1965 ، 88,7% ، 1969 ، 88,6% ، 1972 ، و 91% عام 1976 .

الأحزاب المتطرفة القديمة التي منعت جمهورية ويمار من الحياة اختفت بعد 1945 . لم يحصل الحزب الشيوعي إلا على 7,5% من الأصوات عام 1949 و 2,2% عام 1953 قبل أن تحله المحكمة الدستورية عام 1956 ؛ حصل الحزب الشيوعي الجديد الذي انشئ عام 1968 على 6,0% عام 1969 ولم يقدم مذ ذاك مرشحين . كان ينتج هذا الضعف من المعارضة للاتحاد السوفياتي الذي أبقى على تقسيم ألمانيا ؛ وهذا الوضع نراه في غالبية الدول الصناعية الرأسمالية ، عدا فرنسا وإيطاليا . الأحزاب القومية اليمينية المتطرفة للخمسينيات كانت صغيرة جداً ولم تلبث أن اختفت ؛ الـ NPD (نيو نازي) لم يتعد أبداً الـ 3,4% من الأحداث (1969) ، ليسقط إلى 5,0% عام 1973 و 3,0% عام 1976 . ما خلا الحزبين الأخيرين ، حزب واحد هو الحزب الليبرالي ، حصل بانتظام على مقاعد في الريشتاغ منذ 1949 ، لكنه هبط من 8,12% (1961) إلى أقل من 8% (1976) .

من 1949 إلى 1966 ، حكمت الديمقراطية المسيحية الجمهورية الفدرالية الألمانية . وقد اقترنت هذه الديمقراطية من الأغلبية المطلقة من 1953 إلى 1957 ، وأمسكت بها من 1957 إلى 1961 من 1961 إلى 1966 عقدت تحالفاً برلمانياً مع

الحزب الليبرالي . في نهاية 1966 انقطع هذا التحالف واتحد الحزبان الرئيسيان (الاشتراكي والديمقراطي المسيحي) لتشكيل « التحالف الكبير » . إن تحالفاً كهذا هو غير طبيعي في منظومة ثنائية الانتاء الحزبي أو قريبة من الثنائية الحزبية (نظام الحزبين) . مع هذا فقد سمحت للحزب الاشتراكي الديمقراطي باكتساب مصداقية أمام الجماهير وزيادة عدد أصواته : حصل على 42,7% من الأصوات في انتخابات 1969 ، مقابل 46,1% للحزب الديمقراطي المسيحي . أما الاجتساعية الديمقراطية التي تحالفت مع الحزب الليبرالي الصغير الذي يميل إلى اليسار تحت تأثير فريق جديد ، فقد أمسكت بزمام السلطة غداة الانتخابات ، رامية الديمقراطيين المسيحيين في أحضان المعارضة . واحتفظت بها منذ ذلك الحين ، رغم صعود جديد للديمقراطيين المسيحيين الذين حصلوا على 48,7% من الأصوات عام 1976 ، ضد 42,4% لل SPD . هكذا فقد دخلت فكرة المناوبة - الأساسية للثنائية الحزبية - في التقاليد الألمانية .

2 - الاتجاهات إلى ثنائية الاستقطاب في السويد

تختلف السويد بوضوح عن الدانمرك والنرويج ، على هذا الصعيد ، رغم تماثلات في أنظمتها السياسية .

● تنظيم السلطات العامة : وهو ينطوي على قليل من الخصوصية : في البلدان الثلاثة تحكم ملكيات برلمانية كلاسيكية ، حيث لا يملك التاج أية سلطة . تجدر الإشارة فقط إلى عاملين . أولاً ، يتألف البرلمان من غرفة واحدة : طبقت النروج دوماً هذا النظام والدانمرك تبعتها عام 1953 ، والسويد عام 1969 . ثانياً ، ليست الوزارات مضطرة للحصول على اقتراع تولية شكلي عن إنشائها : يكفي أن لا يصوت المجلس على مذكرة حجب ثقة حول هذا الموضوع . وهذا يُسهل تشكيل الوزارات الأقلية من حزب لا يملك أغلبية برلمانية ، ولكنه مدعوم من حلفاء يصوتون له أو يمتنعون . في السويد ، حكمت وزارة راديكالية من 1930 إلى 1932 بـ 30 مقعداً في البرلمان . منذ 1945 ، عرفت الدانمرك عدة وزارات أقلية .

● الأحزاب السياسية - حول هذه النقطة يجب وصف ميزتين أساسيتين . أولاً ، الرباعية الحزبية . هناك أربعة أحزاب رئيسية : المحافظون ، الليبراليون ، الاشتراكيون ، الزراعيون (لكن هذا هو أقل وضوحاً في الدانمرك التي أظهرت دوماً ميلاً للتعددية الحزبية) . نجد هنا الاتجاهات الثلاثة الرئيسية في التاريخ السياسي الأوروبي (محافظون ، ليبراليون ، اشتراكيون) ويضاف إليها الحزب الفلاحي : سمة مميزة لاسكندنافيا . هذه تُفسر تاريخياً بدون شك : في القرن التاسع عشر ، في الوقت الذي

كانت فيه الأحزاب المحافظة في البلدان الأوروبية الأخرى تحصل على دعم الطبقة الفلاحية ، كان الفلاحون الاسكندنافيون ، الأكثر استقلالية وثقافة ، ينظّمون أنفسهم في حزب معارض للمحافظين كانت الأحزاب الأولى إذن زراعية ، تناضل ضد الاقطاعيين المحافظين ، ثم تطور حزب ليبرالي مدني ، يدعّمه التجار والصناعيون والمهن الحرة ، تطور فيما بعد على النمط الأوروبي العام . ثم أصبحت الأحزاب الزراعية نفسها محافظة : لكنها احتفظت بتقليدها الأصلي ، الذي يستشف من اسم الحزب الزراعي الدانمركي ذاته : «Venstre» أي « اليسار » وهذا يفسر ربما جزئياً واقعة أن الأحزاب الزراعية الاسكندنافية لا تتردد أبداً في التعاون مع الاشتراكيين . ولكن بصورة عامة ، التحالفان الأكثر تكراراً عملياً هما تحالف المحافظين - الزراعيين ، من ناحية (يمين) والاشتراكيين - الليبراليين (اليسار) ، قبل أن تتحد جميع الأحزاب « البورجوازية » ضد الاجتماعية الديمقراطية ، كما تفعل ذلك منذ بضع سنوات .

والحالة هذه ، نلاحظ تطوراً حديثاً للأحزاب الزراعية التي تتحول إلى أحزاب وسطية ، بهدف توسيع قاعدتها الانتخابية باتجاه فئات أخرى خارج إطار السكان الريفيين الذين هم في طور الزوال . إن إعادة التوجه هذه أعطت نتائج متنوعة . فنجحت في السويد حيث ، أثناء العشرين سنة الأخيرة ، ضاعف الحزب نسبة أصواته المثوية في الانتخابات التشريعية ، بالنسبة لنسبته الأدنى ، التي حصل عليها عام 1956 مع 4,9% من الأصوات . منذ 1968 ، حزب الوسط هو أهم الأحزاب غير الاشتراكية وبالتالي الحزب الأول للمعارضة : وقد أوكلت مهمة تشكيل الحكومة مع انتخابات 1976 إلى زعيمه Thorbjörn Fälldin ، التي تميزت بخسارة الاجتماعيين الديمقراطيين .

خصوصية ثانية لنظام الأحزاب في اسكندنافيا تكمن في اتجاه الحزب الاشتراكي إلى احتلال موقع مهيمن . الاجتماعيون الديمقراطيون تقدموا تقريباً بانتظام من 1919 إلى 1939 فيما كانت الأحزاب الأخرى تضعف شيئاً فشيئاً : فظهر نوع من الاستقطاب لصالحهم . وقد أصبح الفارق من حيث الأهمية قصوياً بحيث إنه ابتداءً من عام 1933 في النرويج و 1935 في الدانمرك و 1936 في السويد ، غدت الأحزاب الاشتراكية أقوى بمرتين في الحقل البرلماني من الحزب الذي يأتي مباشرة بعدها . في الوقت نفسه ، اقتربت من الأغلبية المطلقة (التي حصلت عليها عام 1940 في السويد ، و عام 1945 في النرويج) . أصبح إذن من الصعب جداً الحكم دون مشاركتها أو دعمها : والفارق الهائل بينها وبين منافسيها أعطاهها طبيعياً نفوذاً مهيماً داخل التحالفات .

● الاتجاه الثنائي الأقطاب - عرفت البلدان الثلاثة الاسكندنافية منظومات تحالفات

متنوعة : فقد تحدثنا سالفاً عن ممارسة الوزارات الأقلية . منذ بضع سنوات ، الموقع المهيمن للحزب الاشتراكي - الديمقراطي يتجه إلى ارساء ثنائية أقطاب : جميع الأحزاب الأخرى (محافظون ، ليبراليون وزراعيون) تتحالف ضد الاجتماعية - الديمقراطية . وتحالف كهذا ، يمكنه وحده تأمين التوازن تقريباً للحزب الاشتراكي الضخم الذي يتأرجح حول الأغلبية المطلقة . هكذا يختار الناخبون بين فريقين ، أحدهما يشكله تحالف الأحزاب « البورجوازية » والآخر الحزب الاشتراكي . فتضمن الحكومة إذن الأغلبية في البرلمان ، وهي أغلبية ثابتة .

وحدها السويد تلعب تقريباً بانتظام هذه اللعبة الثنائية الأقطاب : فالاجتماعيون - الديمقراطيون ، المدعومون من الحزب الشيوعي الصغير (5% من الأصوات كمعدل وسطي) ، يواجهون الأحزاب « البورجوازية » الثلاثة . غير أن الحزب الاجتماعي الديمقراطي حاول التصدي لهذا المسار لتجنب تشكيل كتلة ضده من منافسيه اليمينيين . فقد حاول في أن أن يتعاون مع هذا أو ذاك منهم ، وأن يدفعهم إلى مواجهة بعضهم بعضاً . فبقي في السلطة خلال أربعين سنة (1936 - 1976) . عام 1973 ، حصلت الأحزاب البورجوازية جميعها على عدد المقاعد نفسه (175) الذي حصل عليه الاجتماعيون الديمقراطيون والشيوعيون معاً . عام 1976 ، خسر اليسار الانتخابات واستولت الأحزاب البورجوازية على السلطة بقيادة Thorbjörn Fälldin . الاختلافات بينها بقيت كبيرة ، رغم كل شيء ، وكان يفتقد الفريق الجديد لوحدة الآراء .

في النرويج ، وأكثر من ذلك في الدانمرك ، كان الاتجاه الثنائي الأقطاب دوماً ضعيفاً . غير أنه في النرويج ، حصل الحزب الاجتماعي الديمقراطي على الأغلبية المطلقة عام 1945 واحتفظ بها حتى 1961 . فقدتها بعدئذٍ بسبب انشقاق الاشتراكيين اليساريين المعادين للسوق المشتركة (الذي تحالفوا حتى مع الشيوعيين في انتخابات 1973 و 1977) . هذه الانقسامات اضعفت ثنائية الأقطاب ، رغم أن مجموع اليسار لم يفقد الأغلبية المطلقة إلا بين 1965 و 1973 .

في الدانمرك ، لا الحزب الاجتماعي الديمقراطي وحده ، ولا حتى مجموع اليسار حصلوا أبداً على الأغلبية المطلقة . فالأحزاب « البورجوازية » لم تضطر إذن إلى تشكيل كتلة لمواجهة منافسيها . كان يتقص عامل أساسي من عوامل ثنائية الأقطاب . وعلامة على ذلك ، الاتجاه الوطني إلى الاكثار من الأحزاب الصغيرة تزايد هذه السنوات الأخيرة . في انتخابات 1977 ، حصل احد عشر حزباً على مقاعد برلمانية (دون حساب نواب الـ Groenland ونواب îles Féroé) ، بينهم ستة بـ 6% من الأصوات المقترعة ، وواحد بـ 4,6% ، وواحد بـ 4,8% ، وثلاثة فقط بأكثر من 10% : الاشتراكيون

(37٪) ، التقدميون (6 ، 14٪) والليبراليون (12٪) . الدائمك هي إذن نظام برلماني غير أغلبي .

الأنظمة البرلمانية غير الأغلبية

في الأنظمة البرلمانية غير الأغلبية لا تملك الحكومة في البرلمان أغلبية ثابتة ومتجانسة . فهي إذن تحت رحمة تصويت حجب الثقة . إنها أنظمة تطبق تعددية غير مصححة بتحالفات ثنائية ولا هيمنة مطلقة لحزب على الأحزاب الأخرى ، حسب النمط الهندي . تدخل في هذا التعريف فرنسا الجمهورية الثالثة والرابعة ، ألمانيا وبما ، إيطاليا الحالية ، هولندا ، بلجيكا وكذلك الدائمك الذي تطرقنا لنظامها للتو . اليابان تدخل أيضاً مع أن الحزب الليبرالي الديمقراطي ينعم غالباً بالأغلبية المطلقة للمقاعد البرلمانية : ولكنه حزب منقسم ، مشكل من انشقاقات شخصية ، لا تضمن أغلبية متجانسة وثابتة .

1 - النظام السياسي لإيطاليا

عرفت إيطاليا نظام ملكية محدودة منذ ميثاق 1848 . تدريجياً ، تطور تطبيق الميثاق باتجاه نظام برلماني : ولكن تمت عودة إلى هيمنة حكومية مع Crispi حتى عام 1900 ؛ من ناحية ثانية ، كان النظام الانتخابي ضيقاً جداً حتى 1913 وكان ثلاثة أرباع الإيطاليين الذين هم في سن الانتخاب مبعدين عن التصويت ؛ أخيراً ، كانت الأحزاب سيئة التنظيم . في الواقع ، قبل 1945 ، لم يشغل النظام البرلماني الحقيقي في إيطاليا إلا من 1918 إلى 1922 ، أثناء هذه الفترة القصيرة التي سبقت وصول الفاشية . وبما أن هذه الأخيرة حكمت خلال أكثر من عشرين سنة ، فإن البرلمانية الإيطالية الحالية تتسم إذن بسمة جديدة .

● المؤسسات البرلمانية - لا ينطوي دستور 1948 على كثير من الخصوصية بالنسبة للصورة الكلاسيكية للبرلمانية : في أي حال أقل بكثير من القانون الأساسي الألماني لعام 1949 . يتألف البرلمان من مجلسين ، مجلس النواب ومجلس الشيوخ . كلاهما يعلمان بنفس السلطات ، ان في الحقل التشريعي أو في الحقل التنفيذي : كلاهما يمكنها قلب الحكومة . انتخابها يتم بالاقتراع الشامل غير المباشر . بالنسبة لمجلس النواب ، الانتخابات هي بالاقتراع اللائحي ، بالتمثيل النسبي ، نائب واحد لكل 80 000 مواطن . بالنسبة لمجلس الشيوخ ، تتم الانتخابات بالاقتراع الاحادي الاسم ، عضو واحد لكل 200000 مواطن (ولكن لكل منطقة (أو اقليم) 6 أعضاء ، مما يعزز موقع المناطق الصغيرة) : إذا حصل مرشح على 65٪ من الأصوات ، فهو يُنتخب ، وإلا فإن

التمثيل النسبي يُطبَّق في داخل المنطقة . بالنسبة لمجلس النواب ، س: الانتخاب هو 21 سنة ؛ في مجلس الشيوخ ، هو 25 سنة .

رئيس الدولة هو رئيس الجمهورية (استفتاء 10 حزيران 1946 أعطى 12,6 مليون صوت للجمهورية ضد 10,6 مليون للملكية ، مع مليونين من الأوراق الملغاة أو المعترض عليها : صوت الشمال للجمهورية بأغلبية قوية ، والجنوب للملكية) . ينتخب البرلمان الرئيس لسبع سنوات ، مجتمعاً بمجلسيه ، يضاف إليهما ثلاثة مندوبين من كل منطقة ، تنتخبهم المجالس المنطقية : إن أغلبية الـ 2/3 هي ضرورية في الدورات الثلاث الأولى للاقتراع ؛ ثم إن الأغلبية المطلقة تكفي . رئيس الجمهورية يعني رئيس المجلس والوزراء : يتعين على هؤلاء أن يتقدموا أمام المجالس للحصول على ثقة المجالس في مدة عشرة أيام .

إن تشغيل المسؤولية السياسية للحكومة ليس مرتبطاً بقواعد تضييقية : ما خلا أن مذكرة حجب الثقة يجب أن يوقع عليها 10٪ من أعضاء المجلس وان تناقش فقط ثلاثة أيام بعد إبداعها . يمكن لرئيس الجمهورية (أي الحكومة في الواقع) أن يحل بحرية أحد المجلسين .

● الميزات الخصوصية للمؤسسات الإيطالية - يوجد محكمة دستورية مكلفة برقابة دستورية القوانين وخلافات الصلاحية بين الدولة والمناطق أو مختلف أجهزة الدولة ، والحكم في الاتهامات الموجهة ضد رئيس الجمهورية أو الوزراء . تتألف من 15 قاضي يعينون لاثنتي عشرة سنة ، من بين القضاة ، المحامين أو أساتذة الحقوق ، يعين ثلثهم رئيس الجمهورية ، والثلث الآخر ، مجلسا البرلمان في جلسة مشتركة والثلث الأخير ، المحاكم العليا . وهي تنعم بنفوذ كبير .

الخصوصيتان الأخريان للدستور الإيطالي هما ، من ناحية عناصر الديمقراطية نصف المباشرة ، ومن ناحية ثانية السلطة التشريعية الممنوحة للجان المجالس . المادة 71 تنص على أن للشعب مبادرة القوانين ، عبر تقديم عريضة مشروع مدونة بالمواد ، من قبل 50000 ناخب على الأقل . من ناحية ثانية ، يمكن الغاء قانون كلياً أو جزئياً عبر استفتاء ، إذا طلب ذلك 500000 ناخب على الأقل أو 5 مجالس منطقية (لا يطبق الالغاء بالنسبة للموازنة ، والقوانين المالية ، والعفو، وتخفيف العقوبات وأقرار المعاهدات الدولية) ؛ لكي ينجح الاستفتاء ، يجب أن تكون أغلبية الناخبين قد شاركت بالانتخاب وان تُحرز أغلبية الأصوات المعبرة (أو المقترعة) . من ناحية ثانية ، يمكن للجان الدائمة للمجالس (المؤلفة حسب التمثيل النسبي) أن تقر نهائياً مشروع قانون ،

دون نقاش مسبق في جلسة المجلس . إلا إذا طالبت بذلك الحكومة ، عشر النواب وخمس أعضاء اللجنة : لا تُطبَّق هذه الأصول في المادة الدستورية والانتخابية ، ولا في المشاريع التي تحمل تفويضاً تشريعياً ، أو اقراراً للموازنة أو الحسابات الختامية والمعاهدات الدولية .

● الأحزاب والحياة السياسية - الأحزاب السياسية هي عديدة : حزب شيوعي ، حزبان اشتراكيان ، الديمقراطية المسيحية ، حزبان صغيران من الوسط («ليبراليون» و«جمهوريون») ، حزب ، نيوفاشي (« الحركة الإجتماعية الإيطالية ») ، حزب ملكي ، فضلاً عن بعض التجمعات الصغيرة . ضمن هذه المجموعة ، تبرز قوتان كبيرتان . أولاً ، الديمقراطية المسيحية ، التي كانت تضم 38,7% من الأصوات المعبرة في انتخابات 1976 ، بعد أن كسبت الأغلبية المطلقة من 1953 إلى 1958 . لقد برزت الديمقراطية المسيحية وخلال فترة طويلة كحزب مهيم ، إذ أنها مرتبطة بالكنيسة ، القوية جداً في هذا البلد الذي تقيم فيه البابوية ، ومدعومة من تنظيم فلاحى هائل ومن نقابات عالية مسيحية ، وكذلك من أرباب العمل . غير أنها غير متجانسة ، وتزداد خلافاتها الداخلية أكثر فأكثر ؛ لكنها ، خاصة ، تواجه منافساً قوياً لها اليوم : الحزب الشيوعي .

حصل الحزب الشيوعي الإيطالي في عام 1976 34,4% من الأصوات المعبرة (أي ربح أكثر من 7% بالنسبة لانتخابات 1972) . يضم مليوناً و 700000 منتسب . إنه أكبر حزب شيوعي في العالم الغربي . وهو الأكثر انفتاحاً . فقد انتقد بقوة ممارسة الاتحاد السوفياتي في تشيكوسلوفاكيا وما يزال يصر على هذا الموقف . وهو يذهب أبعد من الأحزاب الشيوعية الباقية في البحث عن « طريق ديمقراطي » لارساء الاشتراكية . يرفض أن يتبع مغمض العينين السوفيات في اعتراضهم على الصين وعلى « اليسارية » شارك في السلطة أبان التحرير وأظهر كفاءات في الحكم أكيدة .

مقابل هاتين القوتين ، البقية لا يعدلها حساب كبير . لم يجمع الاشتراكيون إلا 13% من الأصوات المعبرة عام 1976 . وهم منقسمون إلى اتجاهين وتنقصهم الدينامية . الأحزاب العلمانية للوسط هي ضعيفة جداً . اليمين المتطرف النيونازي لا يصل إلا إلى 6% من الأصوات المعبرة . هذا الانقسام يجعل صعباً تشكيل أغليات ثابتة ، لا سيما وأن هذه الأغليات يحدها حتى الآن شرطان : 1 - إبعاد الشيوعيين . 2 - إبعاد النيوفاشيين .

هكذا فإن الديمقراطية المسيحية هي محور الأغلبية بأكملها . لم تترك أبداً الحكم

منذ 1946 . لقد حدثت نصف الهيمنة هذه من النزوع الطبيعي للبرلمانية غير الأغلبية إلى عدم الاستقرار والعجز . لكن انتخابات 1976 قلصت على نحو هائل هامش المناورة للديمقراطية المسيحية : بما أن الأحزاب العلمانية المعتدلة وحلفاءها التقليديين خرجوا مضعفين جداً من الانتخابات ، فإن حكومة وسط لم تعد أمراً ممكناً ؛ الحلفاء الوحيدون المحتملون هم الاشتراكيون ، الذين يرفضون اتخاذ الخط ذاته . هكذا ، فقد دفعت الديمقراطية المسيحية إلى تكوين حكومة متجانسة ، هي أقلية في البرلمان ولا تبقى في الحكم إلا بفضل الغياب الرضائي للحزب الشيوعي الذي ، مقابل ذلك ، يشارك في تكوين خيارات سياسية أساسية ؛ إنه توازن هش . لذلك عرض الحزب الشيوعي الإيطالي تعاونه من أجل تشكيل أغلبية موسعة لليسار : إنها « التسوية التاريخية » الشهيرة . بعد انتخابات 1976 لم يعد هناك حلول أخرى ممكنة ، لكن غالبية الديمقراطيين المسيحيين رفضت ذلك . غير أن مرحلة أولى قطعت في هذا المجال ، فدعم الحزب الشيوعي حكومة اندريوتي التي لا يشكل جزءاً منها . لكن هذا لا يبدو كافياً لتشكيل غالبية ثابتة . هكذا فإن الجمهورية الإيطالية تشبه إلى حد ما الجمهورية الفرنسية الثالثة والرابعة .

2 - النظام السياسي لليابان

قبل الحرب العالمية الثانية ، أرسى دستور عام 1889 في اليابان ملكية محدودة ، ذات وجه غربي . ولكن في الواقع ، كانت تنتمي السلطة العليا إلى الأباطور - الله ، وكان للبرلمان نفوذ سياسي فعلي قليل . وعلى العكس ، أقام دستور الـ 1946 نظاماً برلمانياً من النمط الغربي ، يعمل بشكل خاص جداً .

● المؤسسات والأحزاب - تقوم بأعمال الحكومة وزارة مسؤولة أمام البرلمان ، مشكلة من رئيس وزراء ووزراء . الأباطور يسود ولا يحكم ، كسلطان برلماني من النمط الغربي . له الاحترام ، ولكن ليس له عملياً أي نفوذ سياسي . يتضمن البرلمان ، مجلسين ، منتخبين بالاقتراع الشامل المباشر . لكن ليس للمجلس الثاني إلا صلاحية فيتو توقيفي بالنسبة للأول . إذا أصبحت الحكومة أقلية أمام البرلمان فلها الخيار بين الاستقالة أو الحل : هذا الحل يضمن بالتالي الاستقرار الوزاري .

منذ الحرب ، السلطة هي في يد الحزب الليبرالي الديمقراطي (المحافظ) الذي يمسك بالأغلبية المطلقة للمقاعد في البرلمان . لكن هذا الحزب هو مشكل من عدة تجمعات تركب وتحل الحكومات ، مع أن هذه الأخيرة تستند شكلياً إلى الحزب ذاته . إن تولي رؤساء الوزارات وسقوطهم يتعلقان بلعبة التجمعات في داخل الحزب الليبرالي

الديمقراطي ، مما يخفف من آلية البرلمانية الأغلبية ويقرب من المنظومة غير الأغلبية .

المنظومة الانتخابية اليابانية - إحدى خصوصيات المؤسسات اليابانية تكمن في المنظومة الانتخابية . الدوائر واسعة وتنتخب عدة نواب (من 2 إلى 5) : ولكن لا يصوت كل ناخب إلا المرشح واحد ، وهناك دورة اقتراع واحدة . ينتخب المرشحون الذين يصلون أولين حسب المنظومة الأغلبية البسيطة . المشكلة إذن هي في أن يحسب ، بالضبط ، كل حزب عدد مرشحيه : فإذا تقدم كثير منهم ، يمكن أن تتوزع الأصوات بينهم بحيث أن أياً منهم لا ينتخب ؛ وإذا تقدم قليل منهم ، فينتخب كل منهم بأصوات إضافية كان بإمكانها أن تستوعب مرشحاً إضافياً آخر . اعتنقت هذه المنظومة الغربية عام 1900 . في السابق ، تم تطبيق المنظومة الانكليزية الاحادية الاسم : لكنها كانت تشكل في الديت / Diète / أغليات متاسكة وصلبة جداً . وبما أنه كان يراد اضعاف البرلمان وإبقاء منظومة بسيطة يستوعبها الناخب ، فقد تم اللجوء إلى المنظومة السابقة . تجدر الإشارة إلى أن هذا النظام الانتخابي يؤدي أحياناً إلى صحة نسبية في التمثيل .

● الحياة السياسية اليابانية - لا نعرف بالضبط من يحكم اليابان . المؤسسات الديمقراطية والأحزاب تعمل (على ما يرام) . لكن واقع السلطة يبدو أنه ينتمي أكثر إلى القوى الاقتصادية ، خلف هذه الواجهة ، وخاصة إلى الشركات الكبرى . يبدو أن هذه القطاعات النافذة تمارس تأثيراً مباشراً ومنتظماً على رئيس الوزراء والوزراء والحزب المحافظ (الليبرالي - الديمقراطي) . مثل كل الحياة اليابانية ، التي تختلط فيها حداثة هذا البلد الذي غدا القوة الصناعية الثالثة في العالم وتقليدية شعب عرف كيف يحافظ على أنماط حياته السلفية ، تظهر الحكومة الفعلية في اليابان خليطاً من البرلمانية الغربية وما يمكن تسميته « القطاعات الجديدة » . لقد حل محل الأسياد القطاعاتيين القدماء الكبار أسياد القرن العشرين الجدد من أمثال Mitsui و Mitsubichi ، الخ : أي الشركات الضخمة التي يتركز عليها النفوذ الاقتصادي لليابان ، والتي لانعرف بالضبط من هم قادتها . إن التمهصل الحقيقي للعنصرين - البرلماني والقطاعي الجديد - هو مجهول . لكن نفوذ زعماء الصناعة على الحكومة أكيد . وهو يجد من عدم الاستقرار الذي ينزع انقسام التجمعات البرلمانية طبيعياً إلى إرسائه . إنه الملاط الأساسي لوحدة الحزب الليبرالي الديمقراطي .

الأنظمة نصف - الرئاسية

لقد قلنا إن الأنظمة نصف الرئاسية تتميز بواقعة أن رئيس الدولة ينتخب بالاقتراع الشامل المباشر وأنه يملك بعض الصلاحيات التي تتجاوز صلاحيات رئيس دول برلمانية

عادية . غير أن الحكومة تبقى موكلة لوزارة مشكلة من رئيس وزراء ووزراء ، يمكن عزلهم عبر تصويت البرلمان .

٦ - نظرية النظام نصف الرئاسي

سبعة بلدان في الغرب عاشت تجربة دستور تنص أحكامه على انتخاب رئيس بالاقتراع الشامل ومنحه صلاحيات خاصة ، كما في النظام الرئاسي ، وعلى رئيس حكومة أن يقود حكومة يمكن للنواب عزلها ، كما في النظام البرلماني . في أي من هذه البلدان ، لم تستطع هذه المنظومة أن تنفوس طويلاً : في ألمانيا وجمهورية ، ازاحها الأعصار الهتلري . في البرتغال ، تطبق منذ 18 شهراً بعد نصف قرن من الدكتاتورية . في الأمكنة الأخرى ، تعمل دون ارتجاجات ، منذ 20 سنة في فرنسا ، 30 في فنلندا . غير أن أحداً لم يبحث في مقارنة مؤسسات هذه البلدان قبل عام 1970 ، مع اقتراح تسمية « نصف رئاسية » المنظومة السياسية التي ترسمها هذه المؤسسات وضعنا معالم نظرية أولى عام 1978 في كتابنا : «Echec au roi» .

الصلاحيات الدستورية للرئيس - إن صلاحيات رئيس الدولة في الدساتير السبعة نصف الرئاسية هي ملخصة في الجدول رقم (4) . إنه يأخذ بعني الاعتبار فقط عدد الصلاحيات الرئاسية وليس أهميتها . تعيين الموظفين هو أكثر أهمية من رقابة الإدارة ، عزل رئيس الوزارة أكثر أهمية من طلب النقض لعدم الدستورية . فالتوازنات لا يمكن أن تكون إلا تقريبية .

كتل ثلاث ترسم بوضوح . في فرنسا ، رئيس الدولة هو منظم أكثر منه حاكم . يمكنه إعادة القوانين أمام البرلمان لدراستها من جديد . يمكنه حل الجمعية الوطنية ، وحتى أن يلجأ إلى الاستفتاء . يمكنه أن يختار رئيس الوزراء الذي يبدو له قادراً على الحصول على دعم أغلبية برلمانية . لكنه لا يشارك بنفسه في التشريع والحكم إلا في حالتين : عبر تعيين كبار الموظفين وعبر سلطاته شبه الدكتاتورية في حالة الظروف الاستثنائية (مادة 16 من الدستور) .

في أيرلندا ، سلطات الرئيس هي من الضعف بحيث تتردد بوصفه بالمنظم . لا يمكنه أن يقرر وحده ، دون موافقة رئيس الوزراء إلا عندما يطلب من المحكمة العليا التحقق من دستورية قانون صوت عليه البرلمان ، أو يدعو أحد المجلسين أو كلاهما إلى الانعقاد في جلسة غير اعتيادية ، أو لتوجيه رسالة للنواب وأعضاء مجلس الشيوخ يملك أيضاً صلاحية الاعاققة لرفض الحل الذي يطالبه به رئيس الوزراء ، وللجوء إلى استفتاء تطلبه أغلبية مجلس الشيوخ وثلث مجلس النواب . هذه السلطات لا تعطي نفوذاً

سياسياً . لكنها تتجاوز وضعية رئيس دولة رمزي بحث . إننا على الحدود بين الأنظمة البرلمانية وشبه الرئاسية ، لا بل أقرب إلى الأولى .

	تعيين رئيس الدولة	عزل رئيس الوزراء	حل المجلس الوطني	اقتراح القوانين	فيتو على القوانين	اللجوء للاستفتاء	اللجوء إلى اللادستورية	المراسيم والقوانين المؤقتة	السلطة التنظيمية	فيتو على القرارات الحكومية	تعيين الموظفين	مراقبة الإدارة	السلطة الدبلوماسية	تعيين الحكمة الدستورية
فنلندا	●		●	○	●				●		●	●		
ايسلندا	●		○	○	○					○	○	○	○	
ويعار	●	●	●		●			○			○	○	○	
البرتغال	●	●	○		●	○		●			○	○	○	●
النمسا	●	●	●					●			○	○	○	
فرنسا	●		●			○		●			○	○	○	●
إيرلندا	○		○			○		●			○	○	○	●

● سلطة التوقيف أو الاشتراك ○ سلطة القرار

رسم 4 سلطات الرئيس في الأنظمة نصف الرئاسية (عن الدساتير)

ثلاثة دساتير توفر للرئيس صلاحية مهمة جداً ، تتجاوز الوظيفة المنظمة وتسمح بالتأثير على الممارسة الحكومية الشائعة . في ألمانيا بين 1919 - 1933 ، في النمسا والبرتغال اليوم ، يمكن لرئيس الدولة أن يعزل رئيس الوزراء خارج إطار أي تصويت على حجب الثقة أو رقابة وطبعاً خارج أي عزل ، إذ أن عبارة « عزل » تعني بذاتها عزلاً ضد إرادة المعزول . لا يمكن الحكومة أن تبقى في السلطة إلا إذا أفادت من ثقة مزدوجة : ثقة البرلمان وثقة الرئيس ، كلاهما على قدم من المساواة . الدستور النمساوي لا يشمل إلا على هذه الصلاحية التي تتجاوز وظائف رئيس منظم .

يمنح الدستوران الويماري والبرتغالي صلاحية أخرى لرئيس الدولة : يمكنه إعاقه القوانين عبر حق الفيتو . وهذا يتجاوز مجرد الإعادة إلى القراءة الثانية ، التي ترغم فقط البرلمان على إعادة دراسة النص وعلى تأكيد اقتراحه بذات شروط المرة الأولى . ليس من شأن هذه الإحالة إلا تأخير إصدار القانون قليلاً ، والذي يمكن أن يُقر ، على أغلب الظن ، من جديد . الفيتو يقلل من إمكانيات اقراره ، عبر إعطائه للرئيس صلاحية إعاقه حقيقية . في البرتغال ، لا يمكن لجمعية الجمهورية إبعاد فيتو رئاسي إلا عبر اقرارها النص بأغلبية المطلقة لأعضائها ، وحتى بأغلبية الثلثين بما يخص القوانين الانتخابية ،

وتلك التي ترسم الحدود بين الملكية العامة والملكية الخاصة ، وتلك المتعلقة بالدفاع الوطني والعلاقات الخارجية .

في جمهورية ونيمار ، كان الرئيس يملك حق فيتو من نخط مختلف . كان بإمكانه أن يخضع لاستفتاء كل مشروع قانون يصوت عليه البرلمان : المنظومة ذاتها توجد في ايسلندا . نظرياً ، دعوة الشعب تبدو أكثر فعالية من الآلية البرتغالية ، لأنها تنزع من المنتخبين سلطتهم التقريرية ، المنقولة إلى المواطنين . عملياً ، لا يمكن استخدام هذه الأصول الثقيلة والدقيقة إلا نادراً . إن أحكام المادة 48 من الدستور الويماري كانت أكثر استثنائية . فهي كانت تعطي رئيس الدولة سلطات هائلة عندما « يكون الأمن والانتظام العام معكرين ومهددين على نحو خطير » . وحدها المانيا من 1919 - 1933 والجمهورية الفرنسية الخامسة لحظت « حالة الضرورة » . في ايسلندا ، يمكن لرئيس الدولة أن يصدر قوانين مؤقتة في فاصل الدورات البرلمانية : لكنها تلغى عندما يجتمع النواب ولا يقرونها .

الدستوران الأخيران نصف الرئاسيين يجعلان من الرئيس حاكماً ، أكثر منه منظماً . إنه يشارك في إدارة البلد ، بالتعاون مع رئيس الوزراء والوزارة في ايسلندا يجب أن يوقع على جميع القرارات الحكومية ، وقراراته هو يجب أن تحمل توقيع وزير . قانوناً ، التوقيع ، والتوقيع المقابل يمكن أن يُرفض . يمكن إذاً للرئيس أن يعيق الحكومة ، التي تعيقه هي بدورها أيضاً . لم يُقم أي دستور نصف رئاسي حكماً مزدوجاً بهذه الصرامة . لتفادي إصابة المنظومة بالشلل ، يجب أن يكون رأساً العقاب على توافق ، أو أن يقبل أحدهما أن يصدق أو توماتيكياً قرارات الآخر . لكن الحل الأول يبقى دوماً مؤقتاً ، إذا ما انطلقنا من الفارق بين الانتخابات الرئاسية والتشريعية ، وأيضاً الفارق من حيث تقنيات الاقتراع . وهذا يفسر جزئياً أن الرئيس الايسلندي يتصرف كمنظم (أو كضابط) أكثر منه كحاكم ، رغم صلاحياته القانونية .

يقيم الدستور الفنلندي مشاركة أقل كمالاً بين الرئيس والحكومة . لكل منهما حقله الخاص ، حيث يسعه التصرف دون تبعية للآخر . مثلاً ، يمكن لرئيس الدولة مراقبة الإدارة ، توجيه أوامر للتفتيش ، طلب تفسيرات في رؤساء الأقسام ، دون أي تدخل للوزراء في كل ذلك . ومن ناحيتهم ، يعالج الوزراء قسماً كبيراً من القضايا الحكومية في مجالس تُعقد خارج حضور رئيس الدولة . رغم كل شيء ، تبحث المسائل الأساسية في اجتماعات يحضرها رئيس الجمهورية . وهو يتخذ بنفسه غالبية قراراته في مجلس الوزراء : مثلاً بالنسبة لمبادرة القوانين ، تنفيذها بمراسيم ، السلطة التنظيمية ، تعيين كبار الموظفين . وهو ليس مرتبطاً برأي الحكومة . يقرر بنفسه غير أن إرادته لا تتم إلا مع توقيع وزاري مقابل ، ضروري في توجيه العلاقات الدولية . غير أن التوقيع

المقابل لا يمكن رفضه إلا لعدم الشرعية : مما يجد كثيراً من أهميته ويعطي استقلالاً كبيراً لرئيس الدولة .

● السلطات الفعلية للرئيس - في كل الأنظمة السياسية ، نجد دساتير متشابهة تقابلها غالباً ممارسات متباينة . فمثلاً ، الأنظمة البرلمانية لاطاليا وللمجمهورية الفدرالية الألمانية هي قريبة جداً من حيث القانون ، وبعيدة جداً من حيث الواقع . النظام نصف الرئاسي يتطابق مع هذه القاعدة المشتركة . الفوارق بين القواعد والممارسات كبيرة جداً : ولكن ، في نهاية الأمر ، ليس أكثر مما نراه في الأنظمة الديمقراطية الأخرى ، وأقل بكثير من الأنظمة الشيوعية . بإمكاننا رسم ذلك في الجدول التالي (5) .

يظهر هذا الجدول أن بلدين فقط يطبقان نظاماً بعيداً جداً عن قواعدهما الدستورية : فرنسا وإيسلندا ، حيث القانون والواقع هما متعارضان تماماً . الرئيس الفرنسي يصنّف في المرتبة الأولى بما يخص النفوذ الفعلي وقبل الأخير بما يخص الصلاحيات القانونية . الرئيس الإيسلندي يظهر في أسفل الجدول بالنسبة للنفوذ الفعلي وفي المرتبة الثانية بالنسبة للصلاحيات القانونية . الفارق بين القانون والواقع يبقى كبيراً في النمسا

سلطات الرئيس	
في الدستور	في الواقع
	1. فرنسا
	2. فنلندا
1. فنلندا	
2. إيسلندا	
3. وجمهورية	3. وجمهورية
4. البرتغال	4. البرتغال
5. النمسا	
6. فرنسا	
7. إيرلندا	
	5. النمسا
	6. إيسلندا
	7. إيرلندا

5 - تصنيف الأنظمة نصف الرئاسية (انطلاقات من صلاحيات الرئيس)

والبرتغال ، حيث الممارسة الرئاسية هي أقل بكثير من السلطات القانونية . في لشبونة اضطر الرئيس انتظار سنتين ليها رس جميع سلطاته . في جمهورية ويمار ، استخدمت صلاحيات رئيس الدولة بدرجات متفاوتة حسب الفترات ، مع الاتجاه إلى تجاوز الدستور عبر تفسير واسع للمادة 48 . حتى 1932 ، التطابق بين القانون والممارسة هو شديد الوضوح . إنه أكثر وضوحاً في فنلندا ، أقدم الأنظمة نصف الرئاسية . وأقل وضوحاً في إيرلندا ، القريبة جداً من المنظومة البرلمانية .

تجد في مؤلفنا : Echeclau roi (ص 31 - 56) تحليلاً مفصلاً لهذه الفوارق وخاصة للمنظومة السياسية الفنلندية ، التي يجدر مقارنتها مع المنظومة السياسية الفرنسية . تجد محاولة تفسير عميقة . يبدو أن السلطات الفعلية لرئيس الدولة المنتخب بالاقتراع الشامل تتعلق أقل بالصلاحيات التي يمنحها الدستور منها ببنية الأغليات البرلمانية وبموقع الرئيس بالنسبة إليها . على هذا الأساس ، تمكنا من بناء « شبكة تحول » (الرسم 6) . لا يمكننا هنا إعطاء تفسير مفصل عنها ، موجود في مؤلفنا : Echeclau roi ، ص 120 وما يتبع .

العلاقات بين الرئيس والأغلبية		الرئيس			
		رئيس الأغلبية	معارض	أعداد الأغلبية	حيادي
أغلبية حقيقية	نظام احادي	سلطان مطلقة 1	منظم 5	رمز 9	منظم 13
	تحالف ذو حزب مهيمن	سلطان محدود الصلاحيات 2	منظم 6	رمز 10	منظم 14
	تحالف متوازن	حكم مزدوج 3	منظم 7	رمز 11	منظم 15
	شبه أغلبية	سلطان محدود الصلاحيات ، 4	منظم 8	رمز 12	منظم 16
	غياب أغلبية				حكم مزدوج 17
		⊗ الوضع الواقعي اللامعقول			

رسم - 6 -

شبكة تحول الأنظمة نصف الرئاسية

2 - النظام نصف الرئاسي في فرنسا

طبقت فرنسا من 1875 إلى 1958 نظاماً برلمانياً كلاسيكياً ، يعمل ضمن منظومة أحزاب متعددة تشبه إلى حد كبير منظومة إيطاليا الحالية (غير أن أياً من الأحزاب لم يحتل موقعاً مهيماً كالديمقراطية المسيحية ، ما عدا الحزب الراديكالي خلال فترة من الجمهورية الثالثة) . منذ 1958 ، وخاصة منذ إصلاح 1962 ، يعمل في فرنسا نظام نصف رئاسي نكتفي بتعيين خطوطه الرئيسية .

● الميزة نصف الرئاسية - تنتج الميزة نصف الرئاسية عن انتخاب رئيس الدولة وسلطاته والحد من صلاحية البرلمان . ينتخب رئيس الجمهورية لسبع سنوات بالاقتراع الشامل المباشر ، الأغلبية بدورتين ، يملك صلاحيات لا يملكها رئيس دولة برلمانية عادية : حق اللجوء إلى الاستفتاء في بعض المجالات ، حق حل الجمعية الوطنية دون موافقة الحكومة ، حق ممارسة شبه دكتاتورية في الظروف الاستثنائية التي تلحظها المادة 16 . إن صفته كمنتخب مباشر من الأمة تسمح له بممارسة فعلية لسلطاته ، ومن بينها تلك التي يملكها رئيس دولة برلمانية على نحو اسمي فقط . أخيراً ، يرى البرلمان الفرنسي سلطته التشريعية محدودة بالمادة 34 من الدستور ، التي تحدد مجالاً تنظيمياً لا يستطيع القانون أن يتدخل فيه .

غير أن النظام الفرنسي يبقى برلمانياً . رئيس الوزراء والوزراء يشكلون وزارة مسؤولة أمام البرلمان ، الذي يستطيع إرغامها على الاستقالة بحجب الثقة عنها . لا تستطيع الحكومة أن تحكم إذا لم تحصل على أغلبية في الجمعية الوطنية . إن أهمية الأغلبية الديغولية منذ 1962 أخفت هذه المشكلة . وإذا ما غابت من جديد هذه الأغلبية التي ميزت الجمهوريتين السابقتين ، سوف يعمل النظام نصف الرئاسي الفرنسي على نحو مختلف جداً عنه اليوم .

● سير عمل النظام - يتميز النظام السياسي الفرنسي الحالي بتضافر أربع ميزات :
1 - الميزة نصف الرئاسية التي حللناها للتو . 2 - ميزة البرلمانية الأغلبية الناتجة عن وجود أغلبية متواسكة ومنظمة في الجمعية الوطنية منذ 1962 . 3 - التطابق بين التوجه السياسي لهذه الأغلبية البرلمانية والتوجه السياسي للرئيس الذي يقيم وحدة وثيقة بين السلطة التشريعية والتنفيذية ، بقوة ما هي الحالة عليه في بريطانيا . 4 - واقع أن الرئيس هو زعيم الأغلبية ، ورئيس الوزراء نفسه ليس إلا رئيس أركان للرئيس . إن أعجب ما في هذه الميزات يتعلق بتحول منظومة الأحزاب . حتى 1958 ، عرفت فرنسا أحزاباً متعددة ، ضعيفة ، قليلة التنظيم ، تتجمع ضمن تحالفات هشة ومؤقتة ، وبصورة عامة موجهة نحو الوسط . منذ 1962 ، تجمعت الأحزاب ضمن تحالفين كبيرين منظمين ،

أحدهما يميني والأخر يساري : هذا ما سمي « ثنائية الأقطاب » وهذا ما يشكل جوهر البرلمانية الأغلبية .

لا تجمع جميع هذه الأنظمة نصف الرئاسية هذا الميزات الأربع ، في النمسا ، نجد الثلاث الأولى ، وليس الأخيرة : المستشار (رئيس الوزراء) هو زعيم الأغلبية البرلمانية ، مما يلغي دور الرئيس ، رغم السلطات التي يقرها الدستور له . في فنلندا ، لا يوجد أغلبية برلمانية متاسكة ومنظمة ، ولكن أغليات متموجة وضعيفة ، كما تحت الجمهورية الفرنسية الثالثة والرابعة . وفي فرنسا بالذات ، إذا توقفت ثنائية الأقطاب ، تختفي « البرلمانية الأغلبية » وتظهر من جديد الأغليات غير الثابتة وغير الدقيقة لما قبل 1958 : لكان النظام « تفنلدا » ، إذا صح التعبير . كما يمكن أيضاً ، والأغلبية البرلمانية ما تزال متاسكة وقوية ، إن تعارض يوماً التوجه السياسي للرئيس . وهذا ما يجعل صعباً سير عمل النظام ، ولكن ليس بالضرورة غير مستحيل ، كما يعتقد ذلك عادة .

إن اجتماع الميزات الأربع السابقة هو أكثر أهمية بكثير من الفوارق في شخصيات رؤساء الجمهورية . من الصعب إيجاد رجال مختلفون بطابعهم وسلوكاتهم قدر الاختلاف الذي يطبع شخصيات من أمثال شارل ديغول وجورج بومبيدو وفاليري جسكار ديستان . غير أن المؤسسات تطبق تقريباً بالشكل ذاته منذ 1962 ، في خطوطها الكبرى . إذا وصل فرانسوا ميتران إلى الأليزيه في الوقت ذاته الذي وصلت فيه أغلبية يسارية إلى قصر البوربون ، سيكون محتوى السياسة مختلفاً جداً وليس سير عمل المنظومة الدستورية الحالية المرتبطة بالتطابق بين الميزات الأربع المذكورة آنفاً .

لقد خفت حدة إحدى الميزات الأربع المذكورة منذ وصول جسكار ديستان إلى الأليزيه عام 1974 . كف الرئيس على أن يكون زعيم حزب الأغلبية المهيمن ، الذي كان يمحصر الأحزاب الأخرى في موقع تبعية الزامي . خلال أربع سنوات ، لم يكن إلا رئيس تجمعات أقلية جداً ضمن الأغلبية (الثلث تقريباً) ، قليلة الانتظام وسيئة التنظيم . أعادت انتخابات الـ 1978 التوازن إلى الأغلبية ، حيث لا يحتل التجمع من أجل الجمهورية / RPR / أكثر بكثير من نصف المقاعد ، وظهرت جهوداً من أجل الوحدة والتنظيم عند « الجسكارديتي » في « الاتحاد من أجل الديمقراطية الفرنسية UDF » . غير أن الرئيس اليوم لا يسيطر كلياً على الأغلبية ، كما كان فعل ذلك سابقوه : يجب أن يُحسب حساب مقاومة أتباع جاك شيراك . إنه دوماً زعيم الأغلبية ، ولكن ليس سيدها شبه المطلق .

عن النظام السياسي للجمهورية الفدرالية الألمانية ، انظر أولاً البيبليوغرافيا المفصلة حول مجموع هذه المسائل في الجمهورية الفدرالية الألمانية ، في المجلة الفرنسية للعلوم السياسية ، 1964 ، ص 563 وما يتبع . - باللغة الفرنسية ، انظر A. Grosser ، ألمانيا الحالية ، 1970 ؛ ألمانيا الغربية (1945 - 1952) ، 1953 ؛ ديمقراطية بون (1949 - 1957) ، 1959 ؛ Ch. Eisenmann ، بون وديمار : دستوران لألمانيا (Docum. franç. 1950) ؛ J. Amphoux ، النظام الفدرالي في النظام الدستوري لجمهورية ألمانيا الفدرالية ، 1962 ؛ C. Lassalle ، الفدرالية في القانون الأساسي للجمهورية الفدرالية الألمانية ، 1954 ؛ J. de Solages ، المؤسسات الفدرالية لألمانيا الغربية ، Reims ، 1959 ؛ باللغة الانكليزية ، انظر A. J. Heidenheimer ، حكومات ألمانيا ، نيويورك ، طبعة ثانية ، 1966 ؛ باللغة الألمانية ، انظر ، أساساً ، Die Bundesrepublik Deutschland ، 1967 (النتائج مع بيبليوغرافيا موسعة) ؛ R. Rahrendorf ، Gesellschaft und Demokratie in Deutschland ؛ T. Ellwein ، Das Regierungs- (تحليل المسائل السياسية على يد عالم اجتماع ممتاز) ؛ E. Fraekel ، system der Bundesrepublik Deutschland ، كولونيا ، طبعة ثانية ، 1965 ؛ H.J. Winkler ، Der Deutschland und die Westlichen Demokratien ، ستوتغارت ، 1964 ؛ Bunderpräsident ، اوبلادن ، 1967 .

حول البرلمان ، انظر المؤلف الممتاز لـ G. Loewenberg ، البرلمان في المنظومة السياسية الألمانية ، Ithaca ، 1966 ، والمؤلف المرجع الأساسي لـ H. Trossmann ، Parlaments recht und Praxis ، des deutschen Bundestages ، بون ، 1967 . - انظر أيضاً F. Schaeffer ، Der Bundestag ، كولونيا ، 1967 .

حول الأحزاب السياسية ، انظر قبل أي مرجع آخر : H. Kaak ، Geschichte und Structur der deutschen Parteien systems ، اوبلادن ، 1971 ؛ وأيضاً : O.K. Flechtheim ، Dokumente zur parteipolitischen ، Entwicklung in Deutschland seit 1945 ، برلين ، 1962 - 1966 ، 5 أجزاء ؛ R. Wallraf ، Parteien ، Wahlen und Programme ، كولونيا ، 1965 (معلومات احصائية وبيبليوغرافيا جد كاملة) . - حول الاجتماعية الديمقراطية ، انظر D.A. Chalmers ، الحزب الاجتماعي الديمقراطي في ألمانيا ، نيوهافن ، 1964 ؛ T. Pirker ، Die SPD nach Hitler ، ميونيخ ، 1965 . - عن الديمقراطية المسيحية ، انظر J. Rovon ، الكاثوليكية السياسية في ألمانيا ، 1956 ، ودليل الحزب : Politische Jahrbuch der CDU ، طبعة سابعة ، 1965 . - عن اليمين الكلاسيكي ، انظر : H. Meyn ، Die Deutsche Partei ، Düsseldorf ؛ 1965 .

عن الانتخابات ، انظر F. Saenger ، و K. Liepelt ، Wahlhandbuch 1956 ، فرانكفورت 1965 ، التي تتضمن توثيقاً ممتازاً و- E. Faul ، Wahlen und Wähler in Westdeutschland ، 1960 ؛ عن القانون الانتخابي ، انظر : K.H. Sufert ، Das Bundeswahlgesetz ، برلين ، 1957 . - عن أهمية انتخابات 1972 ، انظر مقالة R. Lasserre ، في المجلة الفرنسية للعلوم السياسية ، 1973 ، ص 758 .

حول أنظمة البلدان الاسكندنافية ، انظر R. Fusilier ، البلدان الشمالية ، 1965 ، والملكيات البرلمانية ، 1960 ، N.C.M. Elder ، الحكومة في السويد : The executive at work ، اكسفورد ، 1970 ، N. Andrén ، الحكومة والسياسة في بلدان (أوروبا) الشمالية ، ستوكهولم ، 1965 ، والحكومة السويدية الحديثة ، ستوكهولم ، 1961 ، E. Hastad ، برلمان السويد ، لندن ، 1957 ؛ G. Ardant ، الثورة السويدية ، 1975 ، S. Richard و O. Palme ، الموعد السويدي ، 1976 ؛ J.A. Storing ، الديمقراطية النرويجية ، لندن 1963 ؛ D. Philip ، الحركة العمالية في النرويج ، 1958 ؛ R. Fusilier ، الحزب الاشتراكي السويدي ، تنظيمه ، 1954 ؛ J. Robert ، دائمرك : دستور 5 حزيران ، 1953 ، مجلة القانون العام ، 1954 ، ص 64 وما يتبع ؛ H. Valen و D. Katz ، الأحزاب السياسية في النرويج ، أوسلو ، 1966 ؛ G. Heckscher ، ديمقراطية فعالة ، 1957 .

حول النظام السياسي لاطاليا ، انظر E. Crosa (وآخرون) ، الدستور الايطالي لعام 1948 ، 1950 ؛ P. Barile و J.C. Adams ، حكومة الجمهورية الايطالية ، بوسطن ، طبعة ثانية ، 1966 ؛ F. Falzone, F. Palermo, F. Cosentino ، دستور الجمهورية الايطالية ، طبعة ثانية ، روما ؛ C. Ballodere-Pallieri ، 1952 ، طبعة ثامنة ، بولونيا ، Pergolesi, Diritto Costituzionale ، 1953 ، طبعة ثالثة ، ميلان ، E. Crosa, Diritto Costituzionale ، طبعة ثالثة ، تورين ، 1951 ؛ P. Biscaretti di Ruffia, Diritto Costituzionale ، طبعة تاسعة ، نابولي ، 1972 ؛ الأجزاء الخمسة التي أصدرتها اللجنة الوطنية للاحتفال بالعقد الأول لإصدار الدستور ، Raccolta di scritti sulla Costituzione ، ميلانو ، 1958 ، 5 أجزاء ؛ وبيليوغرافيا J. Meyriat في المجلة الفرنسية للعلوم السياسية ، 1962 ، ص 145 . - عن الأحزاب السياسية : انظر J. Meynaud ، الأحزاب السياسية في ايطاليا ، 1965 ؛ المؤلف الجماعي للمؤسسة الوطنية للعلوم السياسية ، سوسولوجيا الشيوعية في ايطاليا ، 1974 ؛ G. Galli, Il bipartismo imperfetto ؛ S.G. Tarrow, Peasant communism in Southern Italy, New Haven, 1967; J.-P. Chassériaud, Le Parti démocrate chrétien en Italie 1965; T. Godechot ، الحزب الديمقراطي المسيحي الايطالي ، 1964 ؛ Cervellati ، التنظيم الحزبي في الحزب الشيوعي الايطالي والديمقراطية المسيحية ، بولونيا ، 1968 ؛ A. Savignano ، I Gruppi parlamentari ، نابولي ، 1965 ؛ H. Maisl و P. Ferrari ، التجمعات الشيوعية في الجمعيات البرلمانية الفرنسية والاطالية ، 1969 ؛ E.J. و G. Napolitano ، Hobsbawm ، سياسة الحزب الشيوعي الايطالي ، 1976 ؛ M. Padovani ، المسيرة الطويلة : الحزب الشيوعي الايطالي ، 1976 ؛ ومقالة P. Favre في المجلة الفرنسية للعلوم السياسية ، 1975 ، عدد 3 . - عن السلطات التشريعية للجان : U. Consentino ، السلطة التشريعية للجان في مجلس النواب ، جنيف ، 1950 ؛ مقالات F. Pierandrei ، المجلة الفرنسية للعلوم السياسية ، 1952 ، ص 557 ؛ F. Goguel ، المرجع نفسه ص 836 .

حول النظام السياسي لليابان ، انظر R. Guillain ، اليابان ، Troisième grand ، 1969 ؛ J. Robert ، اليابان ، 1969 ؛ J.M. Maki ، الحكومة والسياسة في اليابان ، نيويورك ، 1962 ؛

Y. Noda ، مدخل إلى القانون الياباني ، 1966 ، F. Langdon ، السياسة في اليابان ، بوسطن ، 1967 ، R.E. Ward ، المنظومة السياسية اليابانية ، Englewood Cliffs (N.J) 1967 ، ومقالات J. Robert ، في المجلة الدولية للقانون المقارن ، 1974 ، عدد 4 ، و ، Y. Higuchi ، Ibid ، 1976 ، عدد (1) . - عن اليابان ما قبل الحرب : R.A. Scalapino ، Democracy and the party movement in : prewar Japan ، بركلي ، 1953 ، R.K. Reischauer ، اليابان : حكومة ، سياسة ، نيويورك ، 1939 ، N. Ike ، بداية الديمقراطية السياسية في اليابان ، بلتيمور ، 1951 . - عن الانتخابات ، مقالات S. Nisihira و P. Neuvy ، المجلة الفرنسية للعلوم السياسية ، 1955 ، ص 308 و 1971 ، ص 772 . - عن الأحزاب ، انظر : N.B. Thayer ، How the Conservatives rules Japan : برنستون ، 1969 ، J.W. White ، The sokajakkai and mass society ، سانفورد ، 1970 ، A. Palmer ، Buddhist politics: Japan's clean government party ، لاهاي ، 1970 ، ومقالات J. Besineau و J. Robert ، في مجلة Projet ، حزيران 1970 .

حول الأنظمة نصف الرئاسية ، انظر موريس دوفرليه ، Echec au roi ، 1978 . - حول نظام فرنسا ، انظر الجزء II ؛ حول نظام أيرلندا ، انظر B.Chubb ، حكومة وسياسة أيرلندا ، ستانفورد ولندن ، 1970 و G. Langrod و M. Clifford-Vaughan ، أيرلندا ، 1968 ؛ حول نظام فنلندا ، عدا كتاب R. Fusilier ، المذكور آنفاً ، انظر : J. Nousiainen ، The Finnish political system ، كمبردج (ماساتشوستس) ، 1971 ، P. Kastari ، رئاسة الجمهورية في فنلندا ، نوشاتل ، 1962 ؛ A. Djermane ، البرلمان في فنلندا ، 1969 (أطروحة باريس) ؛ J.H. Hodgson ، الشيوعية في فنلندا ، برنستون ، 1967 .

النظام السياسي لهولندا . - الخصوصية الأولى لهولندا ، هي أن للتاج تأثيراً أكثر أهمية من أية ملكية برلمانية : دون أن يكون النظام الهولندي نظاماً « برلمانياً أورليانياً » كلياً ، فإنه يقترب جداً من هذا النمط .

أما الطابع المميز الآخر للحياة السياسية فهو تأثير الدين . ليس كما في فرنسا ، بشكل معارضة بين « اكلتروسيين » و « ضد اكلتروسيين » : على العكس ، الضد اكلتروسيية هي عملياً غائبة من سياسة هولندا . إنه الانقسام بين الكاثوليك والبروتستانت ، من ناحية ، وبين مختلف الاتجاهات البروتستانتية ، من ناحية ثانية ، الذي يشكل إحدى قواعد الحياة السياسية لهولندا ؛ هذا الانقسام هو الذي غير الصورة التي نراها في أساس الانقسامات السياسية الأوروبية : محافظون ، ليبراليون ، اشتراكيون . منذ القرن التاسع عشر ، شكل المحافظون حزبين متمايزين حسب الانتهاء الديني : الحزب الكاثوليكي والحزب « ضد الثوري » (بروتستانت) ؛ ابتداءً في عام 1868 ، انفصلت فرقة بروتستانتية عن « ضد الثوريين » وانشأت حزباً مسيحياً تاريخياً . لكن التأثير الديني يظهر أيضاً في داخل أحزاب اليسار ، وحتى داخل الحزب الاشتراكي .

حتى 1914 ، كانت الحياة السياسية الهولندية منظمة حول تحالفين ثابتين . وفي الواقع ، كان هذان التحالفان قد تغيرا عام 1868 : فالكاثوليك ، المتحالفون حتى ذلك الحين مع الليبراليين ضد البروتستانت ، التحدوا في هذه الفترة مع « ضد الثوريين » ضد الليبراليين (تشكيل الحزب « المسيحي - التاريخي » ، يستجيب جزئياً لإرادة بعض البروتستانت في معارضة هذا التحالف مع الكاثوليك : ولكنه ،

في نهاية الأمر ، دخل هذا الحزب ذاته في هذا التحالف . هكذا ، تتناوب في السلطة كتلتان كبيرتان ، اليمين واليسار . لكن اعتناق التمثيل النسبي خرب هذه التحالفات . منذ 1925 ، التحالفات هي متحركة وتشكيلها صعب عند تشكيل الوزارات . الأزمات الوزارية نادرة ، ولكنها غالباً طويلة جداً : اخداها دامت 164 يوماً (تشرين الثاني 1972 - ايار 1973) . لجأت هولندا أحياناً بين الحربين العالميتين إلى ممارسة « وزارات الأعمال » الأقلية (المراكز الوزارية الرئيسية هي في أيدي موظفين كبار أو تقنيين) .

A. Lijphart , The politics of ، المذكور آنفاً ، انظر :
A. accommodation: Pluralism and democracy in the Netherlands ، بركلي ، 1968 ؛
Mast, Les pays du Benelux ، 1960 .

النظام السياسي بلجيكا . - لا شيء خصوصياً يتعين قوله بما يخص المؤسسات السياسية التي هي من النمط البرلماني الكلاسيكي .

● الأحزاب السياسية . - إن نظام الأحزاب البلجيكية هو مختلف بعمق عن المنظومة الهولندية . في القرن التاسع عشر ، المسألة الرئيسية التي تهيمن على الحياة السياسية البلجيكية هي ذاتها المهيمنة في فرنسا أو تقريباً : مسألة المدرسة الحرة و « اللاكليروسية » . أفالكليروس الكاثوليكي قد شجع إنشاء حزب محافظ منظم بقوة ، حول فدرالية الدوائر الكاثوليكية / Cercles Catholique / . وبالمقابل ، نما حزب ليبرالي ، أفضل تنظيمياً من زملائه في أوروبا ، بفضل دعم الماسونية . في نهاية القرن التاسع عشر ، كانت بلجيكا تعيش في ظل نظام ثنائية حزبية (محافظون كاثوليك ، ليبراليون) ، إذ أن أحزابها تتمتع ببنية قوية جداً . وجاء تطور حزب اشتراكي ، تدعّمه التعاونيات ، ليستبدل الثنائية الحزبية بثلاثية حزبية : وثم أعيد بناء الثنائية الحزبية مع الغاء الحزب الليبرالي (كما في بريطانيا) ؛ لكن اعتناق التمثيل النسبي عام 1900 وضع حداً لهذه السيرورة ، « وأنقذ » الحزب الليبرالي .

هذه الثلاثية الحزبية ، لا تزال باقية في خطوطها العريضة : فقد توقفت نهائياً هجمات الركسية / Rexisme / (*) (1936) والشيوعية (1945) . بين الحربين أدت صعوبة تكوين أغليات إلى تجربة متكررة لـ « الوحدة الوطنية » ، إذ أن الأحزاب الثلاثة تشاركت في « حكومات اجماع » : بين 1918 و 1938 ، تكررت هذه التجربة سبع مرات ، بإدارة ليبرالية ، أو بإدارة كاثوليكية ، أو بإدارة اشتراكية بقيت هذه الوحدة خلال الحرب الثانية وبعد التحرير ، ثم حُلّت عام 1949 أبان المسألة الملكية . الحزب الكاثوليكي (الذي يسمى اليوم الحزب المسيحي الاجتماعي) حصل على الأغلبية المطلقة في انتخابات 1950 وحكم وحده ؛ لكنه خسرهما عام 1954 .

● الأزمات البلجيكية منذ 1945 والتعارض فلانديا - فالونيا Falndre- Wallonie . - إن بلجيكا المعروفة بأنها بلد هادئ ومستقر على المستوى السياسي ، اجتازت سلسلة من الأزمات الخطيرة منذ التحرير : أزمة ملكية من 1949 - 1950 ، تسببت بتنحي الملك ليوبولد الثالث بعد « استفتاء الاستشارة » بتاريخ 12 آذار 1950 ، والذي كان أعطى أغلبية ضعيفة (57,68 %) لصالح الملك ؛

(*) حركة سياسية فاشية .

أزمة 1955 حول المساعدات للمدارس الحرة ؛ أزمة 1961 (اضرابات في فالونيا) ؛ أزمة 1968 حول جامعة لوفين أدت إلى حل المجلس ؛ أزمة 1971 بشأن الفورون Fourons (حبيسة فلاندرية / Flamande / في مقاطعة لييج Liège) ، الخ .

خلفية هذه الأزمات ، هناك التعارض الجوهرى بين المجموعتين اللتين تشكلان بلجيكا : الفلانديون في الشمال ، والفالونيون في الجنوب . الفارق يكمن في العنصر ، واللغة (الفالونيون يتكلمون الفرنسية) ، وفي الدين (الفلانديون هم كاثوليك في أغليبيتهم الساحقة ، خاضعون جداً لتأثير كهنتهم ، « واكليسويون » جداً ؛ أما الفالونيون ، مع أنهم كاثوليك هم أيضاً ، إلا أنهم أقل ممارسة للدين ، أكثر علمانية ، أكثر ضد - اكلروسية ، أكثر قرباً من الفرنسيين على هذا الصعيد) . خلال فترة طويلة كانت منطقة فلانديا زراعية خاصة ، فيها منطقة فالونيا مصنعة جداً : من هنا الانغراس الاشتراكي التقليدي في هذه الأخيرة . ولكن في العقود الأخيرة ، الصناعة الفالونية - المرتكزة على الفحم - بدأت بالتدهور ، فيها تزدهر أكثر فأكثر منطقة فلانديا .

لقد تبلور التعارض فلانديا - فالونيا في مسألة اللغات . الفلانديون هم أكثر عدداً ونموهم الديمغرافي أكبر : لكن اللغة الفرنسية - كلغة دولية - تنتشر بينما اللغة الفلمندية تتراجع . الفلانديون وهم أغلبية ، فرضوا إذاً تسوية جمدت الحدود اللغوية الحالية ، على حساب الفالونيين . منذ عدة سنوات يتم تحضير إصلاح للدستور لتحديد فدرالية بين المجموعات اللغوية .

حول بلجيكا ، عدا كتاب R. Fusilier و A. Mast المذكورين أعلاه ، انظر H. Van Impe ، النظام البرلماني في بلجيكا ، بروكسل ، 1968 ؛ H.F. de Croo ، برلمان وحكومة ، بروكسل ، 1965 ؛ P. Wigny ، محاضرات في القانون الدستوري ، بروكسل 1973 ، وأبحاث دستورية ، بروكسل 1963 ؛ F. Perin ، الديمقراطية المعطلة ، بروكسل ، 1960 ؛ R. Senelle ، بنى سياسية ، اقتصادية واجتماعية لبلجيكا ، بروكسل ، 1970 (نصوص ووثائق عدد 257 - 295 ، وزارة الخارجية والدستور البلجيكي المفسر ، بروكسل ، 1974) ؛ R. Chiroux . التسوية الدستورية لعام 1971 ، في متفرقات بورديو ، 1976 ؛ F. Coppieters ، التعديل الدستوري : دراسة تركيبية ، بروكسل ، المعهد البلجيكي للاعلام والتوثيق ، 1972 ؛ حوليات القانون ، لوفين ، 1972 ، جزء 32 ، الأعداد 2 - 3 ؛ الدستور البلجيكي المعدل . - عن الحياة السياسية ، انظر F. Van Kalken ، بلجيكا المعاصرة في 1789 إلى 1949 : تاريخ تطور سياسي ، طبعة ثانية ، باريس ، 1950 ؛ وخاصة A. du Roy ، حرب البلجيكيين ، 1980 (بشأن الصراع اللغوي) ؛ عدد 138 من دفتار المؤسسة الوطنية للعلوم السياسية ، القرار السياسي في بلجيكا ، 1965 . - عن الأحزاب السياسية ، A. Melot ، الحزب الكاثوليكي في بلجيكا ، لوفين ، 1934 ؛ E. Vandervelde ، الحزب العمالي البلجيكي من 1885 إلى 1925 ، بروكسل ، 1925 ؛ M.A. Pierson ، تاريخ الاشتراكية في بلجيكا ، بروكسل ، 1953 ؛ R. de Smet و R. Evalenko ، الانتخابات البلجيكية ، بروكسل ، 1956 .

النظام السياسي لسويسرا . - يشبه النظام السياسي السويسري نظام الدول الصغيرة في أوروبا

الشمالية ، على مستوى منظومة الأحزاب ومساحة الأمة . ولكنه يتميز عنها ، لأنه نظام برلماني وليس نظاماً إدارياً .

لقد تم تضخيم خصوصية المؤسسات السويسرية غالباً . غير أن هذه الخصوصية هي أكيدة . تتطوي الجمهورية السويسرية على عدة ميزات خاصة : منظومة فدرالية مطبقة في بلد صغير جداً ، وجود بقايا ديمقراطية مباشرة ، استخدام أصول ديمقراطية نصف مباشرة على مستوى كبير ، أخيراً وخاصة سلطة تنفيذية جماعية ، مع تبعية للجمعيات (المجالس) .

● المنظومة الفدرالية . - رغم مساحتها الصغيرة ، سويسرا هي دولة فدرالية : لكل « كانتون » دستوره الخاص ، وأجهزته الحكومية واستقلال واسع جداً . تجدر الإشارة إلى أن سويسرا نفسها تسمى « كونفدرالية » وليس فدرالية : ولكن في الواقع إنها تشكل فدرالية بالمعنى الدقيق للكلمة ، أي دولة منقسمة إلى مناطق مستقلة جداً ولكن لا تشكل بذاتها دولاً بالمفهوم الدولي . ففي بلد صغير إلى هذا الحد ، تأخذ الفدرالية معنى عملياً آخر غير الذي تأخذه في الولايات المتحدة أو في الاتحاد السوفياتي : وهي تؤدي إلى الاستقلالية الحكومية لمجموعات إنسانية صغيرة جداً ، حيث العلاقات بين الحكام والمحكومين هي أكثر شخصية ومباشرة . وهذا يفسر أن بعض الكانتونات استطاعت أن تحتفظ بمؤسسات الديمقراطية المباشرة (بالمعنى التقليدي للكلمة) ، وعبر الجمعية العامة للشعب .

لم تعد منظومة الجمعيات العامة للشعب مطبقة إلا في الكانتونات الثلاثة : غلاريس /Glaris/ ، انتروالد /Unterwald/ وابنزبل /Appenzell/ ، التي تمثل أقل من 3% من إجمالي السكان . تجتمع الجمعيات العامة (أو المجالس العامة) مرة في السنة ، أحد أحاد شهر نيسان أو أيار ، على حقل أو في ساحة عامة ، يحضر أعضاها مجلس كانتوني منتخب (جمعية سياسية أكثر حصراً) . وهي تصوت على القوانين ، والموازنة والتعديلات الدستورية .

في الكانتونات الأخرى حكومة منسوخة على المنظومة الفدرالية ، مع فارق أنه يوجد جمعية واحدة بدل التنتين : هذه الجمعية هي منتخبة بصورة عامة بالتمثيل النسبي (ما عدا في 8 كانتونات ، حيث تستخدم المنظومة الأغلبية ، ودوماً بالاقتراع اللاتحي) . توكل السلطة التنفيذية لمجلس الدولة أو مجلس الحكومة ، المؤلف من 5 إلى 11 عضواً ينتخبهم البرلمان . العلاقات بين السلطتين هي ذاتها على المستوى الفدرالي (غير أن السلطة التشريعية يمكنها أن تعزل السلطة التنفيذية في الكانتونات) وهناك ازدياد ملحوظ للمبادرة الشعبية والاستفتاء والـ «recall» كما سنرى لاحقاً .

● مؤسسات الكونفدرالية . - على رأس الكونفدرالية يوجد جهازان : الجمعية الفدرالية ، أي البرلمان المؤلف من مجلسين ، والمجلس الفدرالي وهو جهاز تنفيذي .

تضم الجمعية الفدرالية مجلسين : المجلس الوطني ممثلاً لشعب الفدرالية ، ومجلس الدولة ، ممثلاً الكانتونات ، كدول المجلس الوطني يضم نائباً لكل 22000 ساكن ، (أي 194) ، منتخباً لأربع سنوات بالتمثيل النسبي . مجلس الدول يضم 44 نائباً : اثنين لكل كانتون وواحداً لنصف الكانتون ، مدة التفويض ونمط الانتخاب يختلفان حسب الكانتونات (في خمسة عشر كانتوناً ، ينتخبون بالاقتراع الشعبي ؛ وفي أربعة تنتخبهم جمعية الكانتون ، وفي كانتون واحد وأربعة أنصاف كانتونات تنتخبهم الجمعيات العامة) . يعقد المجلسان بانتظام أربع دورات في السنة . صلاحياتهما متساوية : يتخذان

قرارتها على نحو منفصل (بالأغلبية المطلقة للأعضاء الحاضرين ، إذ أن النصاب هو النصف زائد واحد من اعطاء الجمعية) ، غير أنها يجلسان في جمعية مشتركة لانتخاب المجلس الفدرالي ، والمحكمة الفدرالية ومحكمة التأمينات ورئيس الكونفدرالية والمستشار والجنرال القائد ؛ كذلك لممارسة حق العفو ، ولحل نزاعات الصلاحية بين المجلس الفدرالي والمحكمة الفدرالية . من الملاحظ أن هناك بعض الخلط بين الوظائف التشريعية والإدارية وحتى القضائية في سلطات المجلس الفدرالي .

السلطة التنفيذية هي في أيدي مجلس فدرالي مؤلف من 7 أعضاء ، منتخبين بالأغلبية المطلقة من المجلسين المجتمعين لفترة أربع سنوات : لا يمكن لأي كانتون أن يكون له أكثر من عضو في المجلس الفدرالي (تبعاً لتقليد انقطع عام 1944 ، كان المجلس يختار دوماً مواطناً من برن ، / Bernois / ، من زوريخ ومن كانتون الفود Vaud . ينتخب أحد أعضاء المجلس الفدرالي ، دوماً من المجلسين المجتمعين ، رئيساً للكونفدرالية ، ولكن فقط لمدة سنة ، لا يمكن إعادة انتخابه مباشرة) ينتخب نائب رئيس في الوقت نفسه ، بنفس الشروط) . الرئيس هو رئيس الدولة : لكن سلطاته هي أساساً مخزبة : ليس له أية سلطة خاصة على باقي أعضاء الفدرالي . المجلس الفدرالي يمارس بكلية السلطة الحكومية ، لا يمكنه أن يجلس إلا إذا حضر الجلسة أربعة من أعضائه على الأقل . يوجد بين أعضائه توزيع للوظائف : كل منهم يوجد على رأس وزارة . ولكنهم جميعهم متساوون : هكذا فإن المجلس الفدرالي هو النموذج نفسه للسلطة التنفيذية الجماعية . تنطوي صلاحياته على بعض الصلاحيات القضائية إلى جانب وظائفه الحكومية .

تشكل العلاقات بين السلطين إحدى الخصوصيات الأساسية للمنظومة السياسية السويسرية توجد وسائل تأثير مهمة من البرلمان على الحكومة : تعيين أعضائها ، استجوابات . « مسلمات » و « اقتراحات » تدعو الحكومة إلى دراسة مسألة أو تحضير مشروع قانون : إلزام الحكومة بتقديم « تقرير إدارة » كل سنة (وتقديم تقارير خاصة في كل مرة تطلب فيها الجمعيات فعل ذلك) . من ناحيتها ، للحكومة بعض وسائل التأثير على البرلمان : لها مبادرة القوانين ، مع النواب ؛ تعطي رأيها حول اقتراحات القوانين التي تقدمها إليها الجمعيات ؛ ويمكن لأعضائها حضور الجمعيات والمشاركة في المناقشات . لكنها لا تستطيع حل المجالس ، ليس لها أية سلطة على دورات البرلمان (بغرفتيه) لا لدعوتها ولا لتأجيلها .

ماذا يحصل لو كانت المجالس غير متفقة مع المجلس الفدرالي ؟ - تظهران له نيتها في حجب الثقة عنه أثر استجواب : لكن المجلس الفدرالي لا يستقبل ؛ يبقى في السلطة مع تغيير سياسته بالاتجاه الذي يعينه البرلمان . وإذا لم يفعل ، يملك البرلمان وسائل (تصويت على قوانين ، رفض اعتمادات ميزانية ، الخ .) تسمح له بالتأثير على المجلس . هكذا فإن مدة المجلس الفدرالي هي نفسها مدة الولاية التشريعية للمجلس الوطني . لهذه المنظومة حسنة كبيرة هي ضمان استقرار كامل للسلطة التنفيذية .

● مؤسسات الديمقراطية نصف المباشرة . - لقد أسلفنا بأن سويسرا هي أفضل نموذج للديمقراطية نصف المباشرة :

على المستوى الفدرالي ، الاستفتاء هو ضروري عند كل تغيير للدستور . وهو اختياري بالنسبة للقوانين التي صوتت عليها الجمعية الفدرالية : أي أنه يجري فقط على أساس عريضة يقدمها 30000 مواطن أو على طلب 8 حكومات كانتونية (علماً بأنه مستحيل في موضوع الموازنة والقوانين المالية والقوانين التي أعلن المجلسان حيالها حالة العجلة ، بقرار اتخذته الأغلبية المطلقة لأعضائها) . من

1848 إلى 1945 ، هناك 102 استفتاء فدرالي ، 53 في حق التعديل الدستوري (36 قبول ، 17 رفض) و 49 في الحقل التشريعي (18 قبول ، 31 رفض) . كما أسلفنا ، لقد ظهر الاستفتاء بصورة عامة ذا اتجاه محافظ . على مستوى الولايات ، يُعمل أيضاً بالاستفتاء في الحقل الدستوري (إجباري) وفي الحقل التشريعي : وهو أحياناً إجباري في هذا الحقل الأخير على خلاف المستوى الفدرالي .

تطوّر المبادرة الشعبية أيضاً على مستوى الفدرالية والكانتونات . في الفدرالية ، لا نجد لها إلا في الحقل الدستوري ، بعروض يقدمها 50000 مواطن يطلبون إما تعديلاً دستورياً كاملاً ، وإما تعديلاً جزئياً : هكذا فقد أدخلت في الدستور مواد تشريعية محض (مثل الأحكام المتعلقة بذبح الماشية) . من 1848 إلى 1949 تم تقديم 40 طلباً لتعديل دستوري بالمبادرة الشعبية : وقد أقرت في استفتاء ورُفض 29 طلباً . في الكانتونات ، تعمل المبادرة في آن على المستوى التشريعي وعلى المستوى الدستوري .

أخيراً ، يوجد في الكانتونات فقط ، حق عزل شعبي للمتخين ، شابه لك «recall» الأميركية ولكنه أوسع . يمكن عزل البرلمانات الكانتونية بالتصويت بعد طلب 120000 مواطن في برن ، 5000 في لوسرن (Lucerne) ، ارغوفيا (Argovie) وترغوفيا (Thurgovie) ، 4000 في سولور (Soleure) ، 1500 في بال كامباني (Bâle-Campagne) و 1000 في (Schaffhouse) . يمكن أيضاً أن يقبل الشعب الحكومات الكانتونية ، بعد طلب 4000 إلى 11000 مواطن في 4 كانتونات . لكن هذه الحقوق لا تمارس أبداً تقريباً .

● تفسير المنظومة السياسية السويسرية . - يعلّق عديد من المؤلفين أهمية كبيرة على المنظومة السياسية السويسرية . حيث يرون مثال نظام مجلسي : البرلمان ينتخب لجنة تخضع لأوامره (اقتراحاته) ، دون أن يستطيع اللجوء إلى حجب الثقة . قانونياً ، هذا التفسير هو ضروري : تبعاً لمنطق المؤسسات السويسرية ، المجلس الفدرالي ليس سوى « موظف » لدى المجلس ، محروم من أية وسيلة ضغط فعال ضده ، ومرغم على اتباع السياسة التي يرسمها البرلمان ، وأخيراً لا يستطيع الاستقالة . ولكن لا يجب تضخيم الأمور : فإن حق المبادرة التشريعية للمجلس الفدرالي يتجاوز فكرة نظام مجلسي .

في التطبيق ، تختلف الأمور . تؤدي المنظومة السويسرية إلى استقرار كبير جداً للسلطة التنفيذية . في الواقع ، يعاد انتخاب المستشارين الفدراليين إلى ما لا نهاية : بقي بعضهم في السلطة أكثر من ثلاثين سنة ، واحد فقط ، بين 1848 و 1929 لم يُعد انتخابه مع أنه كان مرشحاً . هذه الاستمرارية تضمن لهم سلطة هائلة بوجه المجالس . أحد المفكرين السويسريين الأكثر كفاءة ، W. Rappard ، كتب : « لدينا دوماً انطباع باب المجلس الفدرالي ، عندما يدافع عن سياسته أمام الجمعية الفدرالية ، أنه في موضع فريق اختصاصي أمام مجموعة من الهواة » . لا يجب أن ننسى من ناحية ثانية ، أن الدورات البرلمانية السويسرية هي قصيرة جداً : 2 إلى 3 شهور . أثناء الجزء الأكبر من الوقت ، المجلس الفدرالي لا يحكم وحده . في الواقع ، سويسرا تشكل شكلاً خاصاً من أشكال تعاون السلطات ، حيث يتجه استقرار السلطة التنفيذية إلى تأمين تفوق فعلي لهذه الأخيرة .

حول المؤسسات السياسية السويسرية ، انظر : J.E Aubert ، بحث في القانون الدستوري السويسري ، 1967 ، جزآن ، M. Bridel ، Précis de droit constitutionnel et public ، suisse ، لوزان ، جزآن ، A. Siegfried ، La Suisse démocratie-témoine ، نوشاتل ،

وباريس ، 1948 ، L. Trivelli ، الثنائية المجلسية : دراسة تاريخية ، احصائية ، ومدنية للعلاقات بين المجلس الوطني ومجلس الدول ، لوزان ، 1975 ، W.E. Rappard ، حكومة سويسرا ، نيويورك ، 1936 ؛ الدستور الفدرالي السويسري من 1848 إلى 1948 ، جنيف ، 1948 ، E. Gruner ، Die Parteien in der Schweiz ، برن ، 1969 ، F. Masnata ، الحزب الاشتراكي والتقليد الديمقراطي في سويسرا ، 1964 ، Di- Seytre ، Essai sur les landsgemeinde ، thèse ، P.H. Coeytaux jon ، 1910 ، تنظيم وطرق العمل البرلماني في سويسرا ، المجلة الفرنسية للعلوم السياسية ، 1954 ، ص 709 ، R.G. Girod ، Facteurs de l'abstentionnisme en suisse ، ص 349 . - حول الاستفتاءات ، المؤلف الأساسي R. Ruffieux ، الديمقراطية الاستفتاءية في سويسرا في القرن العشرين ، فرييورغ ، 1972 ، جزء I ، P. Saladin ، الاستفتاء الشعبي في سويسرا ، المجلة الدولية للقانون المقارن ، 1976 ، عدد 2 .

النظام السياسي للبرتغال . - منذ 1976 ، اعتنقت البرتغال نظاماً ديمقراطياً في النمط نصف الرئاسي ، بعد نصف قرن من الدكتاتورية . غير أن القوى المسلحة تحلّ مركزاً مهماً في الدولة .

● النظام نصف الرئاسي . - يُمنح رئيس الجمهورية المنتخب بالاقتراع الشامل المباشر سلطات مهمة جداً في دستور 2 نيسان 1976 . يمكنه أن يعزل بحرية رئيس الوزراء ، « المسؤول سياسياً أمام رئيس الجمهورية ، وفي إطار المسؤولية الحكومية ، أمام جمعية الجمهورية » يدعو الرئيس الجمعية إلى دورة استثنائية حول المسائل التي يحددها . يجلس المجلس ، وهذا الحق في الحل هو غير محدود ، مما يسمح باللجوء إلى الحل على نحو متكرر .

يحدد رئيس الجمهورية جدول أعمال المجلس . يمكنه أيضاً أن يمارس حق الفيتو على القوانين ، التي يجب أن يعاد التصويت عليها بالأغلبية المطلقة من النواب الذين يؤلفون المجلس بصورة عامة ، وحتى بأغلبية الثلثين من الحاضرين بما يخص النصوص المتعلقة بالعلاقات الخارجية ، بالدفاع الوطني ، بالأنظمة الانتخابية ، أو بالحدود بين قطاعات الملكية العامة والتعاونية والخاصة .

غير أن النظام يبقى نصف - رئاسياً ، نصف - برلمانياً . الرئيس ليس رئيس الحكومة . ما خلا في الحالات الاستثنائية ، لا يرأس مجلس الوزراء . الحكومة التي يقودها رئيس الوزراء هي « الجهاز الذي يقود السياسة العامة للبلاد والجهاز الأعلى للإدارة العامة » ؛ إنها مسؤولة أمام المجلس ، الذي يمكنه إقالتها برفضه البرنامج الذي تعرضه الحكومة أو بدفعه حجب الثقة الذي يطرحه المجلس أمام الحكومة . لكن المجلس لا يستطيع إقالة الحكومة متخذاً بنفسه مبادرة ذلك إلا إذا تم التصويت على اقتراحي رقابة متالين ، بالأغلبية المطلقة من النواب العاملين ، وفي فترة فاصلة من ثلاثين يوماً على الأقل ، وإذا أقال المجلس الحكومة مرتين خلال الولاية التشريعية نفسها ، فإنه يُحلّ حتماً .

في نهاية الأمر ، يبدو أن رئيس الجمهورية يتمتع بـ « سلطة معدّلة » ، كان يحددها بنجامين كونستان كالتالي : « السلطة التنفيذية ، والسلطة التشريعية والسلطة القضائية هي ثلاثة محركات يجب أن تتعاون ، كل في جزئه ، ضمن التحرك العام . ولكن عندما تتشابك هذه المحركات ، تصطدم وتعطل ، يتوجب إيجاد قوة تعيدها إلى أمكنتها . لا يمكن أن تكون هذه القوة في أحد هذه المحركات ، إذ أن من شأنها أن تهدم المحركات الباقية . ويجب أن تكون خارجها ، غير منحازة إلى حد ما ، كي يُطبّق

عملها في كل الأمكنة التي يجب أن يطبق فيها » . هكذا ، فإن الرئيس ليس المالك الوحيد لهذه السلطة المعدلة ، بل يتفاسمها مع مجلس الثورة ، الذي يعبر عن القوة المسلحة .

● القوة المسلحة في الدولة . - أعاد الجيش البرتغالي الديمقراطي عام 1974 ، بقضائه على الدكتاتورية التي كان أرساها وأبقاها في السابق . حكم البرتغال خلال فترة انتقالية . مع أن دستور 1976 أرسى فيها بعد ديمقراطية غربية يحكمها مدنيون ، فالمسكرون يلعبون دوراً مهماً في الدولة . قبلت الأحزاب دعم مرشح يختاره العسكريون لانتخابات رئاسة الجمهورية : الجنرال Eanes ، الذي تم انتخابه . ينص الدستور على أن : « القوات المسلحة البرتغالية تشكل جزءاً من الشعب ، ويتباهيها مع ذهنية برنامج حركة القوات المسلحة ، إنما هي تضمن متابعة ثورة 25 نيسان 1974 . القوات المسلحة البرتغالية تضمن العمل المنتظم للمؤسسات الديمقراطية وتطبيق الدستور . للقوات المسلحة البرتغالية مهمة تاريخية : ضمان الشروط التي تسمح بالانتقال ، في السلم وفي تعددية المجتمع البرتغالي ، إلى الديمقراطية والاشتراكية » . تنتج المؤسسات الحالية إذن عن تسوية بين الأحزاب السياسية والعسكريين .

إن مجلس الثورة الذي يتألف ، عدا رئيس الجمهورية ، من أعضاء القيادة العليا ومن 14 ضابطاً (8 من سلاح البر ، 3 من سلاح الجو و3 من البحرية ، تعيينهم قياداتهم) يأذن للرئيس حل الجمعية الوطنية ، إعلان الحرب وإرساء السلام ، إعلان حالة الطوارئ ، التغيب عن الأراضي الوطنية . يقول رأيه بشأن تعيين وعزل رئيس الوزارة . يجب أن يستشير الرئيس حول « كل حادثة خطيرة تهدد حياة الجمهورية » . يمكنه أن يحيله أمام المحكمة العليا بسبب جرائم ارتكبها أثناء ممارسته وظيفته ، شريطة موافقة الجمعية الوطنية بأغلبية الثلثين . يشارك في رقابة دستورية القوانين . يمارس السلطات التشريعية والتنظيمية والدبلوماسية في الحقل العسكري . سيادتان تتعايشان إذن في البرتغال اليوم : سيادة الشعب وسيادة الجيش .

II - نظام الولايات المتحدة الأمريكية

الولايات المتحدة الأمريكية هي الديمقراطية الغربية الوحيدة التي تطبق نظاماً رئاسياً بحتاً . يقوم بأعمال الحكومة رئيس منتخب لمدة أربع سنوات بالاقتراع الشامل ، ولا يستطيع حل البرلمان (الكونغرس) . الوزراء ليسوا إلا معاونين للرئيس ، دون صلاحيات خاصة ، ولا يشكلون جهازاً جمعياً . أما الكونغرس ، الذي ينتخب مجلساه بالاقتراع الشامل ، فلا يمكنه إرغام الوزراء ولا الرئيس نفسه على الاستقالة : ليس هناك أسئلة ، ولا استجواب ولا حجب ثقة . إن منظومة الأحزاب هي في الحقيقة ثنائية حزبية ، حيث يحتكر التمثيل حزبان كبيران : الحزب الجمهوري والحزب الديمقراطي . كل منهما حزب كوادز ، ذو هيكلية محلية قوية ، ودعامة وطنية ضعيفة ، دون نظام تصويت في الكونغرس . هذا النظام السياسي يدوم منذ أكثر من 180 سنة ، إذ أنه تأسس في دستور 1787 : لكنه لم يتخذ إلا شيئاً فشيئاً شكله الحالي .

إن الخصوصية التقنية للنظام السياسي الأمريكي هي كبيرة بالنسبة للديمقراطيات الغربية الأخرى ، إذ أن بعضها نصف رئاسي وإحداها إدارية (سويسرا) . لكن خصوصية المجتمع الأمريكي ، في بنيته الاقتصادية ، ومستوى تطوره ، وأيديولوجيته ، ومنظومة قيمه ، هي أكثر أهمية بكثير . لا يسعنا فهم الحياة السياسية للولايات المتحدة وسير عمل مؤسساتها إن لم نكن نعرف الميزات الخاصة لمحيطها . سوف ندرسها أولاً إذا ، قبل وصف المؤسسات السياسية .

1 - السياق الاجتماعي والأيدولوجي

تطبق الولايات المتحدة النظام الرأسمالي الأكثر كمالاً من باقي الديمقراطيات الغربية إنها أكثر تقدماً تقنياً . وهي تحتل موقعاً مهيماً في كل أنحاء العالم . لم تخضع إلا القليل لتأثير الأيدولوجيات الاشتراكية والتقاليد المحافظة والأيدولوجية الليبرالية تحقق نجاحاً أكثر شمولاً وهي أقل عرضة للنقد مما هي عليه في الأمكنة الأخرى .

السياق الاجتماعي - الاقتصادي

جميع الديمقراطيات الغربية هي بلدان رأسمالية وبلدان صناعية متطورة ، ما عدا بعض الاستثناءات (الهند مثلاً) . الاقتصاد الأمريكي يدخل ضمن هذا الإطار العام ويجب علينا أولاً أن نعود إلى الوصف الإجمالي الذي عرضناه سابقاً . لكنها تحتل موقعاً خاصاً في داخل هذا الإطار : رأسمالية أكثر حصرية ، تصنيع أكثر تقدماً . في الظاهر ، إنها فوارق درجات في الواقع ، إنها قوية بحيث أنها تغدو فوارق من حيث طبيعتها : غير أن هذه القاعدة تصح بالنسبة للتصنيع ، أكثر منها بالنسبة للرأسمالية . التقدم التقني الفائق للولايات المتحدة يضمن لها موقعاً مهيماً بالنسبة للعالم بأكمله .

1 - السمات المتميزة للرأسمالية الأمريكية -

الولايات المتحدة هي الأكثر رأسمالية بين البلدان الرأسمالية : نعي بهذا أن المنشأة الخاصة تنتشر على نحو أوسع مما هي عليه في الأمكنة الأخرى ، إن القطاع العام هو أكثر اختزلاً وسبل تدخل الدولة أضعف ، خاصة وأنها موجهة باتجاه رأسمالي .

ضعف القطاع العام - في الولايات المتحدة ، عدد كبير من النشاطات التي تؤمنها المصالح العامة في ديمقراطيات الغرب الأخرى ، تديرها المنشآت الخاصة : سكك الحديد ، النقلات الجوية ، الهاتف ، الاتصالات الراديوغرافية ، المناجم ، الجامعات (موقع الجامعات الخاصة هو مهيمن : غير أن القطاع العام يضمن تمويلها جزئياً ، في أغلب الأحيان) ، البحث العلمي ، الصحة والضمان الاجتماعي (القطاع العام هو

ضيق جداً في هذا المجال ، حيث تلعب التأمينات الخاصة دوراً أساسياً) ، الخ لا يتم تأمين الخدمات الجماعية غير المربحة على ما يرام ، بصورة عامة ، ما عدا في بعض المدن أو المقاطعات : إذ أن هذه الخدمات ، يتم إنشاؤها وإدارتها على المستوى المحلي ، بصورة ، عامة .

إن الوساخة ، وفقدان الأمن ، وغياب المدينة(*) من المدن الكبرى ، وتخريب الطبيعة وتلوث الهواء والمياه هي جزئياً نتيجة هذا الضعف للقطاع العام : ولكن أيضاً نتيجة للتقدم المدني الهائل الذي أدى إليه التقدم التقني . الديمقراطيات الغربية الأخرى ، التي دخلت فيما بعد في سياق هذا التطور ، بدأت تعاني في ذات الأمراض . والغريب أن في البلد الأغنى في العالم ، الناس ذوو الدخل الضعيف هم الأكثر تعرضاً للمخاطر الاجتماعية : فالتأمينات الخاصة هي باهظة وغير كافية . والخدمات الجماعية أكثر نقصاناً منها في الديمقراطيات الغربية الأخرى ، بصورة عامة .

● ضعف سبل التدخل العام - من ناحية ثانية ، إن سبل تدخل السلطة العامة في القطاع الخاص هي أكثر ضعفاً من البلدان الأخرى . لا يوجد تخطيط ، ولا رقابة على الأسعار . لا تملك الدولة جزءاً كبيراً من الأذخار يسمح لها بتوجيه الاستثمارات . ولا تملك وسيلة تغيير توزيع المداخل بعمق ، عبر الضمان الاجتماعي . ليس في يدها سوى سبل التدخل الكلاسيكية للدولة الليبرالية : تغيير قيمة الحسم ، الضريبة التصاعدية على الدخل ، ازدياد أو تخفيف الطلبات العامة على المؤسسات العامة ، الخ . من ناحية ثانية ، ثمة قوانين ضد - تروستيه / anti-trusts / تسمح لها بكبح التركز الرأسمالي قليلاً .

بيد أن تحولات كبرى طرأت في الولايات المتحدة في العقود العشرة الأخيرة عززت تدخل الدولة . إن سياسة الدعم المكثف للزراعة تشكل تدخلاً قوياً للسلطات العامة في القطاع الخاص (لكنه ليس القطاع الأساسي ، في اقتصاد صناعي) . إن طلبات الدولة اتخذت أهمية هائلة في قطاعات أساسية : خاصة صناعة الطيران ، الصناعة القضائية ، الصناعة الذرية ، البحث العلمي ، الخ . هكذا حيكت روابط معقدة بين الدولة والمؤسسات ، تجعل التمييز بين القطاع العام والقطاع الخاص صعباً ، وتعطي السلطات العامة تأثيراً كبيراً .

● التوجه الرأسمالي للتدخلات العامة - تسود التدخلات العامة في الولايات المتحدة أساساً فكرة أنه يجب أن يكون لأواليات المؤسسة الحرة دورها ، وأن لا تتدخل الدولة إلا كمنظم . القوانين ضد التروستية تهدف إلى إبقاء أو إرساء المنافسة . عندما

(*) المدينة : دراسة نظامية للمناهج التي تسمح بتكييف سكنى المدن على حاجات البشر ومجموع التدابير التقنية والإدارية والاجتماعية والاقتصادية لتطبيق تلك البرامج (المترجم) .

تدرس الدولة قطاع بحث ، فليس لكي تستثمر بنفسها النتائج : بل تكلف بذلك بعدئذ المؤسسات الخاصة . ونفس الشيء يحصل في الديمقراطيات الغربية الرأسمالية . لكن هذا المفهوم هو أكثر عمومية في الولايات المتحدة ، حيث كل الرأي العام - ما عدا بعض الهامشيين - ما يزال يؤمن بأن المؤسسة الخاصة هي أكثر فعالية بطبيعتها من المؤسسة العامة .

ينتج عن ذلك أن تطور التدخلات العامة يمكن أن يؤدي إلى تعزيز القطاع الخاص ويوفر له وسائل الضغط على الدولة . المثال الأفضل يقدمه ما أسماه الرئيس أيزنهاور - مع أنه مؤيد جداً للمؤسسة الخاصة - في كلمته الوداعية « المجمع العسكري الصناعي » . إن طلبيات الجيش (طلبيات الشراء) تؤمن تطور بعض الصناعات (الجوية ، الجوية الفضائية ، المعدنية ، الخ) . وهي تساهم ، بضخامتها ، بتوسع الشركات الضخمة العاملة في هذه القطاعات . بالنسبة لهذه الشركات ، بقاء وازدياد الطلبات العسكرية هما أساسيان . وهي تجتذب إذاً إليها عسكريين قدماء نافذين ، يحتفظون بروابط وثيقة مع رفاقهم الذين لا يزالون في صفوف الجيش . هكذا ، تشكل مجموعة ضاغطة ، تربط جزئياً الجيش بالمؤسسات الخاصة ، وتوفر لهذه الأخيرة وسائل تأثير هائلة على السلطة العامة وتجعل من المجموعة المشرفة على هذا المجمع العسكري - الصناعي ، حيث يتشابك العام والخاص ، نفوذاً كبيراً في الدولة .

2 - التطور الصناعي الفائق

لقد أحرزت الولايات المتحدة تقدماً تكنولوجياً هائلاً بالنسبة لبقية العالم الغربي . إنها تصل تقريباً إلى مستوى المجتمع المسمى استهلاكياً .

● التقدم التكنولوجي - أن تكون الولايات المتحدة قد نجحت في إرسال رجال إلى القمر وإرجاعهم يؤكد هذا التقدم التكنولوجي . فإن مآثرة كهذه تفترض درجة من الدقة غير اعتيادية ، وآلات ذات نوعية استثنائية ، وأكثر من ذلك هامشاً ضخماً من الانتاجية بالنسبة لبقية العالم . وأن تملك الولايات المتحدة اليوم من الحاسبات الالكترونية أكثر بكثير مما يملكه بقية العالم ، فهذا طابع آخر لتقدمها التكنولوجي . لكن الطابع الأكثر أهمية هو مخزون القوة الذي ينتج عن هذا التقدم : واقع أن الولايات المتحدة يمكنها أن تصرف كميات ضخمة من إنتاج المواد الاستهلاكية والرساميل والأدوات والرجال دون أن يتعطل بشيء نمو انتاج المواد الاستهلاكية .

تظهر الولايات المتحدة ما ستفعله الديمقراطيات الغربية الأخرى عدة سنوات لاحقاً . حاول بعضهم قياس تقدمها التكنولوجي . H. Khan و A. J. Wiener قدرا

(حسابات 1967) بأنه للحاق بمستوى الناتج الوطني الإجمالي للفرد في الولايات المتحدة عام 1965 ، على السويد أن تنتظر 11 سنة ، وكندا 12 ، وألمانيا الغربية 16 ، وفرنسا 17 ، وبريطانيا 18 ، واليابان 22 وإيطاليا 30 . يجب النظر إلى هذه الأرقام بكثير من الحذر . إلا أنها تعبر عن مقاييس أولية .

● مجتمع الاستهلاك - يُترجم التقدم التكنولوجي الهائل بمستوى معيشة مرتفع . هكذا ، عام 1965 ، فقد قُدِّر الناتج الوطني الإجمالي السنوي لكل ساكن بـ 3577 دولار في الولايات المتحدة ، 2464 في كندا ، 1964 في فرنسا ، 1905 في ألمانيا الغربية ، 1804 في بريطانيا ، 1101 في إيطاليا ، 857 في اليابان ، و 99 في الهند . نلاحظ الفارق الكبير جداً بين مستوى الحياة الأميركية ومستوى الحياة في أوروبا الغربية : الضعف تقريباً ، كمعدل وسطي . لقد ابتكرت عبارة « مجتمع استهلاكي » للدلالة على مستوى الحياة الأميركية ، والفكرة الأساسية هي أن جميع أعضاء هذا المجتمع يستطيعون من الآن فصاعداً تلبية حاجاتهم الأساسية ، ليس فقط الحاجات الأولية (الغذاء ، اللباس ، السكن) بل أيضاً الحاجات الثانوية (وسائل الراحة ، التسلية ، الثقافة) . مما يسهل تطور الديمقراطية ، حسب الصورة التي وصفناها سالفاً .

إلا أن توزيع المداخيل لا يزال غير متساوٍ بشكل كبير في الولايات المتحدة . خمس الشعب على الأقل يعيش حياة فقيرة . تتداخل هنا أواليات الرأسمالية مع أواليات التقدم التقني للتأثير على مفاعيله الاجتماعية . وحده ، تدخل السلطات العامة ، بإمكانه التخفيف في هذه اللامساواة . تجدر الإشارة إلى أن هذه الأخيرة تؤثر على الخلافات العنصرية ، إذ أن توزيع المداخيل يختلف تماماً بين السود والبيض . هناك أفراد سود أغنياء ، لكن الغالبية الساحقة من السود هي فقيرة . كما هناك بيض فقراء ، لكن الغالبية الكبرى من البيض تعيش في مستوى حياة مريح جداً .

لأنه أكثر تقدماً من الأمكنة الأخرى ، يطور مجتمع الاستهلاك نتائجه في الولايات المتحدة على نحو أعمق مما يفعله في بلدان أخرى . يتجه الاعلام إلى الإكثار من حاجات المستهلكين ، المصطنعة إلى حد ما ، والتي تسمح بإجراء مشتريات مكثفة ضرورية للإنتاج بكميات كبيرة . في الوقت نفسه ، تخلق منظومة الإعلانات دوماً حاجيات جديدة لتوليد رغبات شراء جديدة . هكذا ، فإن الاتجاه هو لإبقاء الفارق بين الحاجيات والاستهلاك ، كي يتعزز دوماً هذا الأخير ، رغم مستوى الوفرة ، ينتج عن ذلك عدم كفاية دائمة ، قلق ما ، يضخمه التناقض بين مجتمع أكثر فأكثر عقلته ورغبات الإنسان العميقة . من هنا ردادات الأفعال التحررانية / anarchisantes والتي عبرت عنها حركة الهيبين . لكن هذه الحركة نفسها ليست ممكنة إلا في مجتمع استهلاكي ، حيث الوفرة

العامه تسمح للبعض بالانسحاب من الدائرة الانتاجية . وتقدم للإعلان أفكاراً جديدة لتطوير الاستهلاك التي تجاربه (الأنماط الهيمنة) .

3 - موقع الهيمنة

للولايات المتحدة قوة اقتصادية بحيث أنها تهيمن على كل العالم . يقال غالباً أن غناها يأتي من هذه الهيمنة ، عبر لعبة الأمبريالية ، مادياً ، هذا ليس بصحيح . غير أن لموقع الهيمنة أهمية كبيرة .

● الأمبريالية وحدودها - إن الولايات المتحدة التي تضم أقل من 6% من شعوب العالم . تستهلك تقريباً 50% من المواد الأولية المستغلة . التقريب بين هذين الرقمين يدل على أنها تحرم بقية العالم من استهلاك طبيعي ، وإن غناها مؤسس على إفقار الآخرين . لقد طور لينين نظرية تقول أن الرأسمالية عند وصولها إلى مرحلتها الأخيرة ، تحاول البقاء بواسطة الأمبريالية ، أي استغلال البلدان المتخلفة ، وهذا وحده يسمح لها بإيجاد مصادر جديدة للتموين ، وأسواقاً جديدة وأرباحاً جديدة . الولايات المتحدة ، لأنها البلد الصناعي الأكثر تقدماً ، تجدد نفسها في أفضل وضع بالنسبة لباقي الديمقراطيات الغربية لتطوير هذا النوع من صراع الطبقات الدولية : بلدان غنية ضد بلدان فقيرة ، أمم صناعية ضد أمم بروليتارية .

يتطابق هذا التحليل جزئياً مع الواقع . إن الأرباح التي تجنيها الولايات المتحدة من استثماراتها الخارجية أو في مبيعاتها إلى الخارج هي مهمة . فالاقتصاد الأميركي ينهار إذا حرم من المواد الأولية للعالم الثالث . والموقع المهيمن للولايات المتحدة يسمح لها في أغلب الأحيان ، بتحديد أسعار المواد الأولية التي تشتريها : وهذا يستتبع استغلالاً حقيقياً للدول التي تنتجها . تأتي أرباح المؤسسات الأميركية في العالم الثالث من استغلال اليد العاملة المحلية . هذه المؤسسات هي إجمالاً ذات غط استعماري : أي أنها تفيد المستثمر الأجنبي ، وليس الاقتصاد العام للبلد الذي توجد فيه .

غير أن الأمبريالية الأميركية ليست بالصرامة التي تشاع حد لها . فإن الجزء الأكبر من المواد الأولية التي يستهلكها الأميركيون يبقى غير مستخدم بدونهم : إذ أن البلدان المنتجة لا تملك وسائل استغلالها . حالياً ، هذه البلدان لم تعد محرومة حقيقة بتصديرها منتوجاتها إلى الولايات المتحدة . على العكس ، حتى إذا اشترى الأميركيون بأسعار مخفضة ، فإن هذا يساعد مادياً البلدان المنتجة . من ناحية ثانية ، لا تشكل أرباح الأمبريالية أساس الغناء الأميركي : فإن حصة التجارة الخارجية هي ضعيفة في الدخل الوطني للولايات المتحدة .

● المفاعيل السياسية للامبريالية - إن أهمية الهيمنة الاقتصادية الأمريكية هي في نهاية الأمر سياسية ، أكثر منها اقتصادية : إن الشراء الهائل للولايات المتحدة يسمح لها بتوزيع مساعدة مادية ، مرفقة بشروط سياسية ، ينتج عنها تبعية . إن التجارة غير المتساوية تؤدي إلى ذات النتيجة . عندما يركز اقتصاد بلد أمريكي لاتيني ، مثلاً ، على منتج أساسي ، تكون الولايات المتحدة المشتري الرئيسي له ، فإنها تبقى هذا البلد تحت رحمتها ، عبر مجرد رفضها المحتمل للشراء . رفض واشنطن شراء السكر الكومي أجبر فيديل كاسترو - الذي لم يكن أبداً شيوعياً في الأصل - على الارتباط على نحو وثيق بموسكو . وإذا كان الانتاج الأحادي يركز على مؤسسات أجنبية أميركية ، فإن سيطرة الولايات المتحدة في هذه الحالة تكون أقوى بكثير .

لحماية استثماراتها الأجنبية ، تدخلت الولايات المتحدة عدة مرات بوسائل عسكرية ، مكشوفة أو مقنعة . هكذا فإن دول أميركا اللاتينية هي مجرد كواكب للولايات المتحدة . لكن التدخل الأمريكي في الخارج تطور أيضاً لأسباب سياسية : منع توسع الشيوعية . وحرب فيتنام هي الدليل الأكبر . بصورة عامة ، كما كان يقول ذلك ترومان عام 1952 ، الولايات المتحدة قبلت أخيراً دور الزعيم الذي كان يطلب منها الله القادر القوي ، منذ جيل ، القيام به . حماية مصالحها المادية لا تلعب إلا دوراً ثانوياً على هذا الصعيد : إنها ليست أساساً امبريالية اقتصادية لكن النفوذ الاقتصادي الفائق هو الذي يسمح بالمطالبة بهذه الزعامة .

السياق الأيديولوجي والثقافي

إن الأيديولوجيا السياسية للولايات المتحدة هي أساساً ليبرالية ، كجميع الديمقراطيات الغربية . لكن تأثير الليبرالية هو أكثر بكثير حصرية في أميركا . ومن ناحية أخرى ، التقاليد الثقافية هي جد مختلفة .

1 - الأحادية الليبرالية -

تنزع الأيديولوجيا الليبرالية إلى التعددية . والولايات المتحدة تعتنق أيضاً مبدأ التعددية هذا . فتنوع الآراء كبير وحرية الرأي هي غالباً أوسع منها في أوروبا . إلا أن الولايات المتحدة هي أكثر أحادية من أوروبا ، إذ أن الأيديولوجيا الليبرالية موضوع نقد حقيقي .

● غياب الاعتراض من قبل الفكر المحافظ الأرستقراطي - لقد تطور الفكر السياسي الأوروبي في صراعين متتاليين : صراع المحافظين ضد ليبرالي القرن التاسع

عشر ، وصراع الاشتراكيين ضد الليبراليين (الذي انضم إليهم المحافظون) بعدئذٍ الولايات المتحدة لم تعرف لا هذا الصراع ولا ذلك . لم تشكل أي أيديولوجيا منافسة خطراً حقيقياً يوماً على الأيديولوجيا الليبرالية . وهذا يعطي تجانساً سياسياً أكبر بكثير ، من حيث المبادئ . إن « الإجماع » هو أقوى في الولايات المتحدة منه في أوروبا ، مع أنه يتطور في هذه الأخيرة . وخاصة ، يبدو طبيعياً ، فيما أوروبا معتادة على نزاعات المشروعية .

في أوروبا ، تطورت الليبرالية ضد المنظومة الملكية والأرستقراطية القائمة . فاضطرت إلى النضال طويلاً ضد الأيديولوجيا المحافظة المعبرة عن هذه المنظومة ، حيث يمكننا حتى اليوم إيجاد آثار لها في العقلية الجماعية في الولايات المتحدة ، كانت المنظومة الملكية والأرستقراطية تبدو في إعلان الاستقلال كهيمنة أجنبية ، بشكل سلطة تمارسها العاصمة البريطانية . البورجوازية الأميركية التي تتألف من جماهير المستعمرين ، تصدت لهذه السيطرة الأجنبية وقضت عليها بحرب تحريرية بعد ربح هذه الحرب والقضاء على السلطة الإنكليزية ، لم يعد هناك أرستقراطيون في الولايات المتحدة ، ولا دعامة للأيديولوجيا المحافظة . فنمت الأيديولوجيا الليبرالية وحدها ، بانتساب إليها شبه عام .

● غياب الاعتراض من قِبَل الاشتراكية - كان في الولايات المتحدة ولم يزل أحزاب اشتراكية ومجموعات يسارية أكثر تطرفاً ، لم تكتسب يوماً أهمية كبيرة . فقد ظلت أقلية . حتى في أيامنا هذه ، يبقى هذا التحرك هامشياً مع أن الأجيال الجديدة تنتقد قيم المجتمع الأمريكي . فبينما تنمو في أوروبا ، أحزاب اشتراكية كبرى ونقابات عمالية كبرى مرتبطة بها ، في نهاية القرن العشرين ، فنحن لا نرى أي مثل لذلك في الولايات المتحدة . لم يتمكن من النمو أي حزب اشتراكي كبير في هذه البلاد . تطور الفكر النقابي ولكن بشكل حركات مندجة في المنظومة الرأسمالية ، دون توجه اشتراكي .

لماذا بقيت الولايات المتحدة بعيدة في تطور الاشتراكية ، فيما الرأسمالية كانت فيها من أصلب ما يكون ، والطبقة العاملة مغمومة كما في الأمكنة الأخرى ، ومركزة في المدن بقوة ، ويقودها رجال أكفاء ؟ - غياب الأزمات الجوهرية السابقة والميزة الاجتماعية والامتثالية للمجتمع هي بدون شك أحد الأسباب . ولكن السبب الأهم يكمن في أن الطبقة العاملة أتت من أوروبا ، وكانت تشكل من أناس تعساء قرروا ترك بلادهم الأصلية إلى غير رجعة ، والاستقرار في دولة حيث ينتظرون حياة أفضل . مهما كان وضعهم المادي صعباً ، فقد كان يبدو لهم أفضل من ذلك الذي هربوا منه . كانوا يعرفون أن البدايات في أميركا ستكون شاقة ، وقد استسلموا لهذا الأمر .

ولكنهم كانوا يأملون بارتقاء اجتماعي سريع ، بعد هذا العذاب كله . وفي الواقع ، إذا كان عدد الذين جمعوا الثروات قليلاً جداً ، فإن الغالبية نجحت في الارتقاء نحو أوضاع أفضل ، وببساطة لأن الصناعة كانت تزدهر على نحو رائع والأمواج الجديدة المستمرة من المهاجرين تحتل المراكز الدنيا وتدفع بسابقتها إلى الأعلى . لم يلد إذن عند برويتاريي أميركا ذلك الانطباع بأنهم مسجونون في عالم لا مخرج له إلا الثورة ، على غرار حالة أخوتهم في أوروبا من ناحية ثانية ، كان يبقى لديهم دوماً أن يحاولوا المغامرة الكبرى للسير نحو الغرب ، وكثيرون فعلوا ذلك . هذا المخزون الشاسع في الأراضي القابلة للزراعة والموفرة - شريطة طرد الهنود منها - كانت تهيء شروطاً اقتصادية واجتماعية مختلفة جداً عنها في أوروبا . وأخيراً ، بعد أن قطعوا مرة أولى كلياً مع مجتمعاتهم ووطنهم ، كان البروليتاريون المهاجرون يحملون بالاندماج في المجتمع الجديد والوطني الجديد الذي لجأوا إليه . إن رغبتهم في أن يصيروا « أميركيين » كانت تدفعهم نحو الامتثالية .

مهما يكن من أمر ، فالواقع هو هنا : لم تعترض الاشتراكية يوماً طريق الليبرالية في الولايات المتحدة . فقد بقي الحزبان في القرن العشرين تنظيميين ، « آلتين » تعبران عن أيديولوجيات ماثلة . بالإجمال ، الجمهوريون هم أكثر بقليل إلى اليمين ، والديمقراطيون أقل بقليل : فالأولون يدافعون بقوة عن المنشأة الحرة ، والآخرين يتقبلون تدخل الدولة . لكن التمييزات الحقيقية بين اليمين واليسار تقع في داخل كل حزب ، وهي تمييزات ضعيفة . كل الأميركيين أو تقريباً هم متفقون حول الأيديولوجيا الليبرالية ، دون التمييز ، كالأوروبيين ، بين الليبرالية السياسية ، التي لا يعترض عليها ، والليبرالية الاقتصادية ، التي يعترض عليها أكثر بكثير . ينظر الأميركيين ، ما عدا بعض المجموعات الأقلية جداً ، ليست الليبرالية الاقتصادية موضوع اعتراض ، تماماً كالليبرالية السياسية ، إن لم يكن أكثر شروط الحياة السياسية هي إذن مختلفة جداً في الولايات المتحدة وأوروبا .

2 - التقاليد الثقافية -

إنه من المفيد أن توضح للأوروبيين ، الذين يجهلونها إجمالاً ، بعض الميزات الأساسية للتقاليد الثقافية الأميركية التي لها تأثير على السلوكات السياسية . نذكر ثلاثاً منها : أثر الدين ، الانكفاء على الذات ، والمحلية localisme .

● أثر الدين - قال توكفيل Tocqueville : « لا أعرف إذا كان الأميركيون يؤمنون بدينهم ، ولكنني متأكد أنهم يعتبرونه ضرورياً للحفاظ على المؤسسات الجمهورية » بعد ذلك بأكثر من قرن ، يرى الرئيس ترومان في الإنجيل « الأسس الجوهرية للدستور »

ويضيف توكفيل أن « البعض يعلمون العقائد المسيحية لأنهم يؤمنون بها ، والآخرين ، لأنهم يخافون أن يظهر عليهم أنهم لا يؤمنون بها » . في الواقع ، وإن لم يكن الإيمان دوماً إيماناً عميقاً ، فإن التدين منتشر جداً في الولايات المتحدة .

لعب الدين دوراً كبيراً في تطور الأمة . « فالآباء المؤسسون » للماي فلاور / May flower كانوا هربوا من أوطانهم الأصلية لكي يتسنى لهم ممارسة دينهم . كان الإنجيل يلهم فعلياً أعمالهم ، والإيمان الديني الصافي يسمح بالجمع بين الإيمان العميق وذهنية المنشأة الرأسمالية . استخدم الدين في آن لتأسيس الليبرالية السياسية ، بدفعه إلى الاعتراف لكل شخص بحقه في ممارسة الدين الذي يختار ، ولتوسيع القمع ضد الزندقة . فقد تم إحراق ساحرات في منطقة بوسطن في القرن السابع عشر ، فيما كان انتهى ذلك في أوروبا منذ زمن طويل . في بعض المقاطعات ، حتى يومنا هذا ، ما زال يُمنع تدريس الداروينية ، بما هي ضد رواية الخلق في سفر التكوين .

● الانكفاء على الذات والمحلوية - لأن الولايات المتحدة هي البلد الأقوى في العالم ، وأول من أرسل البشر إلى القمر ، وتملك المجمعات المدنية الضخمة ، وتمارس الزعامة على الغرب ، يُعتقد أن الرأي العام فيها هو منفتح جداً على الخارج . لكن الواقع غير ذلك . في الحقيقة ، الأميركيون هم شعب منطوق على ذاته . الولايات المتحدة هي « منكفئة » على ذاتها . بالطبع ، « الإنعزالية » التي هيمنت طويلاً على السياسة الخارجية الأميركية - هذه « الانعزالية » التي هيمنت طويلاً على السياسة الخارجية الأميركية - هذه الانعزالية التي تشمل نظام الحماية على أميركا اللاتينية - أخلت مكانها لدور المدافع عن الديمقراطية الغربية ضد الشيوعية في العالم أجمع . ولكن ، في أعماقهم ، عديد من الأميركيين هم نادمون على ذلك .

كان توكفيل يفسر هذا الانزواء الطبيعي للأميركيين بنجاح مؤسساتهم : « فهم يرون أن في بلادهم ، المؤسسات تزدهر فيما تفشل في بقية العالم : ينظرون إلى أنفسهم إذن بمنظار إيجابي جداً ، وهم ليسوا بعيدين عن الاعتقاد بأنهم يشكلون نوعاً خاصاً ضمن الجنس البشري » إن النجاح المادي الخارق للسنوات الخمسين الأخيرة دفع في الاتجاه نفسه ، على أغلب الظن . بالنسبة للأميركيين اليوم ، إنه لمن الطبيعي ، وأكثر من أيام توكفيل ، أن ينظروا إلى أنفسهم بنفس المنظار الإيجابي وأن لا يروا إلى الآخرين بعين التقدير والاعتبار .

غير أن الاتجاه الأميركي إلى الانكفاء يبدو أنه يركز أكثر على « المحلوية » تتشكل الولايات المتحدة من عدد كبير من المدن الصغيرة والجماعات الصغيرة المنزوية على نفسها

والمهتمة أساساً بمشاكلها الخاصة . وهذه الأخيرة ، المدن الصغيرة والجماعات ، تعيش حياة نشطة جداً ، مع مساهمة كبيرة من قبل المواطنين في مختلف الشؤون . كان توكفيل يرى في هذه اللامركزية الجوهر نفسه للديمقراطية الأمريكية . لكنها تؤدي إلى تقوقع وانفصال للمسائل ، إلى استقطاب نحو نشاطات محلية ، إلى اهتمامات ضيقة الأفق . إن الرأي العام لأكبر دولة في العالم ، تمارس دور الزعيم على كل الغرب ، هو منشغل خاصة بالمسائل المحلية ، التي تهيمن على الحياة السياسية . إنه يفتي أساساً . بالتأكيد ، تخف هذه السمة منذ سنوات عدة ، مع تطور الاتصالات والتلفزيون والمسؤوليات الدولية للولايات المتحدة . لكنها ، مع هذا تبقى عميقة .

حول الرأسمالية الأمريكية ، انظر : J.K. Galbraith ، الرأسمالية الأمريكية ، ترجمة فرنسية ، 1956 ؛ والدول الصناعية الحديثة ، مقدمة في النظام الاقتصادي الأمريكي ، ترجمة فرنسية ، 1968 . A.A. Berle ، الرأسمال الأمريكي ووجدان الملك ، 1957 ، H.U. Faulkner ، التاريخ الاقتصادي للولايات المتحدة ، ترجمة فرنسية ، 1958 ، جزءان ؛ S. Lubell ، The révolution in world trade and american economic policy ، نيويورك ، 1955 ؛ D. Potter ، أبناء الوفرة ، ترجمة فرنسية ، 1966 . - عن التقدم التكنولوجي ، مقارناً ببقية العالم ، انظر : H. Kahn ، و A.J. Weiner ، العام 2000 ، ترجمة فرنسية ، 1968 . - حول اللامساواة في المجتمع الأمريكي ، انظر : H. Harrington ، أميركا الأخرى ، 1962 ، ترجمة فرنسية ، 1967 .

حول مجمل مشاكل المجتمع الأمريكي ، انظر قبل أي مرجع ، F. Masnata ، تشريح أميركا ، 1973 ؛ ومؤلفاً « كلاسيكيا » يبقى تحليلاً ممتازاً وعميقاً : A. de Tocqueville ، حول الديمقراطية في أميركا ، طبعة أولى ، 1835 - 1840 ، جزءان ؛ وأيضاً ، C. Julien ، العالم الجديد الجديد ، 1960 ؛ D. Nimmo ، و American political patterns T.D. Ungs ، بوسطن ، 1967 ؛ M. Lerner ، الحضارة الأمريكية ، ترجمة فرنسية ، 1961 ؛ Y.H. Nouailhat ، تاريخ العقائد السياسية في الولايات المتحدة ، 1969 . - حول العلاقات بين السلطات الاقتصادية والسلطة السياسية ، انظر : C. Wright Mills ، The power elite ، نيويورك ، 1956 ؛ R. Dahl ، من يحكم ؟ ترجمة فرنسية ، 1971 ؛ G. McConnel ، Private power and American Democracy ، نيويورك ، 1966 ، ومقالة P. Birnbaum في المجلة الفرنسية للعلوم السياسية ، 1973 ، ص 771 ؛ انظر أيضاً كتاب D. Cater ، المذكور آنفاً ص 342 .

عن الامبريالية الأمريكية ، انظر : C. Julien ، الامبراطورية الأمريكية ، 1968 ؛ التحليل هو أحياناً انفعالي وغير نقدي كفاية ، ولكنه مهم ، انظر أيضاً : M. Niedergang ، العشرون أميركا اللاتينية ، طبعة ثانية ، 1969 ، 3 أجزاء وثورة سانتو دومينغو ، 1967 . - يمكننا ربما أن نشبه وضع أوروبا الشرقية حيال روسيا ووضع أميركا اللاتينية حيال الولايات المتحدة ، التي تتدخل مباشرة أو بصورة غير مباشرة لانقاذ مصالحها الاستراتيجية والاقتصادية . بعض البلدان اللاتينية الأمريكية هي كواكب حقيقية للولايات المتحدة . الحرب الأهلية في الفواتير الا عام 1954 هي تكملة لثورة براغ « المفبركة مسبقاً » ، لعام 1948 . إن سحق الثورة الدومينيكية لعام 1966 هي تكملة لسحق الثورة

الهغارية تحت الدبابات السوفياتية عام 1956 ، أو غزو تشيكوسلوفاكيا عام 1969 . فالأنظمة السياسية هي دكتاتورية في كلا الحالتين : لكن الدكتاتوريات الجنوبية الأميركية هي ذات نمط محافظ (فاشي) لا « تقدمي » .

2 - مؤسسات الحياة السياسية

إن الدستور الأميركي لعام 1787 (الذي أنشئ عام 1787 ، ولكن تم اعتناقه رسمياً عام 1789) هو أقدم دستور مكتوب يُعمل به حالياً . بعد ثورتهم ضد انكلترا وإعلان الاستقلال بتاريخ 4 تموز 1776 ، غدت الثلاث عشرة مستعمرة أميركية ثلاث عشرة ولاية وأقامت بينها سلطة مشتركة ، الكونغرس الفدرالي ، عبر مواد الكونغسدرالية التي تم التصويت عليها عام 1777 . هذه السلطة كانت ضعيفة ، وصلاحياتها تقتصر على الشؤون الخارجية والعسكرية ، وغالبية الثلثين كانت ضرورية حتماً لاتخاذ قراراتها . كانت ضرورة سلطة مركزية قوية تفرض نفسها ولكن الدول كانت ترفض التنازل لها عن استقلالها ، خاصة الدول الصغيرة منها . أخيراً ، وبدفع من واشنطن ، عقدت جمعية في فيلادلفيا عام 1787 : هي التي صوتت بحماس في 17 أيلول ، بـ 39 صوتاً على 55 مندوباً (انسحب 13 وتغيب ثلاثة) للدستور الحالي ثم للولايات المتحدة . ثم إقرار هذا الأخير على نحو أكثر صعوبة ، من قبل 13 دولة كونفدرالية : ولاكتساب أصواتها ، توجب إغداق وعود بتغييرات مباشرة ، ثم التصويت عليها عام 1791 : إنها التعديلات العشر الأولى على الدستور . ثم جرى التصويت لاحقاً على أربعة عشر تعديلاً بين 1798 و 1964 .

إن دستور ألع 1789 هو تسوية بين الاتجاهات « الفدرالية المطالبة بزيادة سلطة الاتحاد على الدول - الأعضاء (وهو اتجاه دافعت عنه خاصة الدولة الكبرى في « جمعية فيلادلفيا » : فرجينيا وماريلاند) والاتجاهات « ضد الفدرالية » التي كانت ترغب بإبقاء استقلال الولايات (والتي كانت تدعمها خاصة الولايات الصغيرة) ، إن هذا الدستور لم يقم سلطة فدرالية قوية لكنه تطور كثيراً منذ بدايته : وقد حصل هذا التطور بصورة عامة باتجاه تعزيز السلطة الفدرالية . رغم هذا ، إن الرغبة في الاستقلال للدول هي حادة دوماً في قلوب الأميركيين . وكم يخطيء الأوروبيون عندما يعتقدون أن الولايات الأميركية سمة اصطناعية . هناك حس وطني قوي جداً عند الدول ، ومتغير تبعاً لهذه أو تلك : أوليسبت شوفيتية الكتسانين شهيرة على هذا الصعيد .

تنظيم السلطات العامة

لقد أسس الدستور الفدرالي للولايات المتحدة على يد مستعمرين بريطانيين سابقين ، أرادوا تقليد النظام السياسي لوطنهم الأم القديم . وقد فكر بعضهم حتى بإقامة ملك . ولكن ، بالطبع ، إنهم قلدوا النظام البريطاني لذلك العصر : كما فرنسا 1875 نقلت بشكل جمهوري الملكية البرلمانية الإنكليزية للقرن التاسع عشر ، كذلك أميركا 1787 نقلت بشكل جمهوري الملكية المحدودة الإنكليزية للقرن الثامن عشر . في أي حال ، لم يُقم المؤسسون هذا النظام نفسه (أي الملكية الإنكليزية) كما كان يعمل حقيقة ، بل كما كانوا يتصورونه (جزئياً عبر « ذهنية القوانين » / L'Esprit de Lois / : كان لمونتسكيو تأثير لا يستهان به على الدستور الأمريكي) .

٦ - الكونغرس

يسمى برلمان الولايات المتحدة « الكونغرس » ؛ وهو يتشكل من مجلسين : مجلس الممثلين ومجلس الشيوخ .

● **تعيين الأعضاء والوضعية الشخصية** - يضم مجلس الممثلين 435 عضواً متخيين لمدة سنتين تناسبياً مع عدد السكان : إن هذا التفويض القصير جداً مرهق جداً لأنه يزيد من خطر الديماغوجية حيال الناخبين . على العكس ، ينتخب مجلس الشيوخ لمدة ست سنوات ، تتجدد بالثلث كل سنتين ، في نفس الفترة التي تجري فيها الانتخابات في مجلس الممثلين . لكل من الخمسين ولاية التي تؤلف الاتحاد عضوان ، أيّاً يكن عدد سكانها . فمدينة نيويورك مع 20 مليون ساكن لها ذات وزن الألاسكا مع 225000 ساكن . قابلية الانتخاب في مجلس النواب تفترض : 25 سنة من العمر وجنسية أميركية منذ سبع سنوات ، قابلية الانتخاب في مجلس الشيوخ تشترط 30 سنة من العمر وجنسية أميركية منذ تسع سنوات . أعضاء مجلس الشيوخ والنواب يفيدون من حضانات : لا يمكن أن يجري توقيفهم أثناء الدورات ، سواء كانوا في طريقهم إليها أو عائدين منها ؛ لا يجب أن يقلقوا بما يخص خطبهم أو مشاركتهم في نقاشات الجمعيات . يتلقون مرتباً قدره 30000 دولار في السنة ؛ ويتلقون تعويضاً على نفقات السكرتيريا قدره 50000 دولار تقريباً في السنة للنواب ومبلغاً لأعضاء مجلس الشيوخ يتراوح بين 40000 و 140000 دولار ، حسب كبر الولاية (لا شيء يمنعهم من توظيف زوجاتهم وبناتهم كسكرتيرات ، وهذا ما يفعله كثيرون ، في أي حال) .

● **اشتغال الكونغرس** - للكونغرس دورة سنوية تبدأ في 3 كانون الثاني وتنتهي على الأكثر في 31 تموز (ما عدا في حالة الحرب أو الأزمة المعلنة من قبل الرئيس أو قرار

معاكس للكونغرس نفسه) . أثناء الدورة ، لا يمكن تأجيل أحد المجلسين أكثر من مرتين أو ثلاث مرات دون موافقة المجلس الآخر وذلك لتجنب إعاقة أحد المجلسين . لا يمكن أن يبدأ المجلس المناقشة إلا بعد تأمين نصاب ، وهو أغلبية أعضائه ؛ ولكن في الواقع ، لا يُعمل أبداً بهذا الإجراء .

المناقشات في الكونغرس الأميركية هي أقل تنظيمياً من مناقشات غرفة العموم الإنكليزية أو الجمعية الوطنية الفرنسية : فالإعاقة هي شيء شائع . في مجلس الشيوخ ، يستحيل تقريباً منعها ؛ في مجلس النواب أو الممثلين ، يسمح النظام (الداخلي) بذلك على نحو أسهل ، ولكنه لا يُطبق . الكونغرس هو غالباً مشلول . يرأس مجلس النواب سبيكر / Speaker / ينتخبه المجلس بنفسه : وهو لا يتميز لا بحياد السبيكر الإنكليزي ولا بسلطته (هذا منذ 1910 : في السابق ، كان للسبيكر ، على العكس ، سلطة كبيرة : فهو كان يقرر كيفية تأليف اللجان) . يرأس مجلس الشيوخ نائب رئيس الولايات المتحدة ، وفي غيابه عضو في مجلس الشيوخ ينتخب رئيساً بالوكالة .

تعمل في المجالس الأميركية منظومة اللجان الكبرى والدائمة التي تشبه إلى حد كبير المنظومة الفرنسية . يوجد حالياً 20 لجنة دائمة في مجلس النواب ، تضم بين 9 و 50 عضواً ، و 16 لجنة في مجلس الشيوخ ، تضم بين 7 و 27 عضواً ؛ ولكن يمكن دوماً إنشاء لجان لهذا الغرض . للجان الكونغرس « سلطة تقصي » . أي أنه يسعها توجيه أمر بمثول أي شخص أمامها ، من شأنه تنويره . في حالة رفض المعني ، يمكن توجيه مذكرة جلب للإرغام على المثول ، والحكم بعقوبات جزائية . هذه التعصبات التي تهدف من حيث القانون إلى إعلام الكونغرس في عمله ، قد جرى الالتفاف حولها بشكلين : فهي تصلح كثيراً لمراقبة ونقد السلطة التنفيذية ؛ وقد اتخذ بعضها في هذه السنوات الأخيرة سمة قضائية وشبه بوليسية . في كلا الحالتين ، هناك خرق لمبدأ فصل السلطات .

كما في فرنسا ، تطلع اللجان الأميركية على مشاريع القوانين قبل أي نقاش برلماني . واللجان الثانوية المشكلة لتحضير مشروع تكثر من الجلسات العامة لـ « سماع » جميع الأشخاص المعنيين . يمكن للجنة بعدئذ أن تقرر أبعاد المشروع : في هذه الحالة ، يتوجب تصويت المجلس كي تحال إليه . إذا نقلت اللجنة المشروع ، يمكن أن تفعل ذلك مع تعديله . يتم التصويت على كثير من مشاريع القوانين دون مناقشات ؛ في حال حصول مناقشة ، يتحول المجلس إلى لجنة تضم المجلس بأكمله لتجنب قواعد الأصول البرلمانية وكسب الوقت . تجدر الإشارة إلى أن جدول أعمال النقاشات في مجلس النواب هو عملياً بين أيدي لجنة والـ Rules Committee ، التي تتمتع بصلاحيات هائلة .

● سلطات الكونغرس - إن السلطة الأساسية للكونغرس هي السلطة التشريعية : يمارسها الكونغرس بحرية في حدود الدستور ، الذي يضمن الحقوق الفردية وسلطات الولايات قبل حكم المحكمة العليا لعام 1937 المتعلق بالـ «New deal» ، كان بالإمكان أن يفوض الكونغرس جزئياً هذه السلطة التشريعية : منذ ذلك الحين ، لم يعد هذا التفويض مقبولاً . ليس ممكناً إذاً أن تلجأ السلطة التنفيذية إلى استخدام المراسيم التشريعية .

يمارس السلطة التشريعية المجلسان معاً : فهما على قدم المساواة على هذا الصعيد ، ما عدا في مادة الضرائب حيث المبادرة هي لمجلس النواب وحده . في الواقع ، يمارس مجلس الشيوخ قليلاً هذه المبادرة : فقد اقترعت غالبية القوانين بمبادرة النواب . وتجدر الإشارة إلى أن إيداع نائب مشروع قانون ليس ممكناً إلا في مدة معينة : بعدئذ ، المبادرة هي للـ «Rules committee» وحدها . إذا كانت المجالس غير متفقة حول مشروع قانون ، فلا يُلجأ إلى المكوك / navette / كما في فرنسا تحت الجمهورية الثالثة . فتؤلف لجنة «توفيق» من أعضاء المجلسين هي «لجنة المؤتمر» . وإذا لم يتوصل إلى أي اتفاق ، لا يُقرّ المشروع .

خارج السلطة التشريعية ، يملك الكونغرس صلاحيات مهمة إلى حد كبير . فلنضع جانباً صلاحية التصويت على الاعتادات والميزانية ، لأنها تمارس بالشكل التشريعي . يملك الكونغرس أيضاً السلطة التأسيسية : يمكن أن تُقرّ تعديلات على الدستور بأغلبية الثلثين في كل مجلس ، وتصبح قيد التنفيذ بعد إقرارها من ثلاثة أرباع المجالس التشريعية للولايات . ثم إن للكونغرس سلطة انتخابية احتياطية : في حال غياب أغلبية شعبية مطلقة ، ينتخب مجلس النواب رئيس الجمهورية ومجلس الشيوخ نائب الرئيس (في الواقع ، لا تُطبّق هذه الأحكام بسبب منظومة الحزبين) . للكونغرس أيضاً سلطة رقابة وإشراف على المصالح العامة : فهو ينشئها ويحدد صلاحياتها وسير عملها ، ويدقق في إدارتها المالية أخيراً . يمارس الكونغرس صلاحية قضائية عبر إجراء الـ «impeachment» ، يمثل الموظفون أمامه في حالة الخيانة أو الرشوة أو جرائم أو جنح مهمة أخرى ضد الدولة . مجلس النواب يملك المبادرة : يشكل لجنة تحقيق وبناء على تقريرها ، يمكنه أن يقرر الاتهام أمام مجلس الشيوخ الذي يحكم في جلسة سرية بعد تحويله إلى محكمة ؛ العقوبة هي العزل : ويجب أن تصدر بغالبية الثلثين .

أخيراً ، وحده مجلس الشيوخ يملك صلاحيات مهمة في حقل التعيينات والسياسة الخارجية . يتعين على الرئيس أن يحصل على موافقة الرئيس لتعيين السفراء والقناصل ،

وأعضاء المحكمة العليا والموظفين الفدراليين الذين لم يلحظ الدستور والقوانين تعيينهم بطريقة أخرى : في الواقع ، يرتبط عدد كبير من الموظفين - يتراوح هذه السنوات الأخيرة بين 10000 و 40000 - بموافقة مجلس الشيوخ ونرى غالباً لجان مجلس الشيوخ تطلب مثل المرشحين أمامها وتجري تحقيقاً فعلياً حولها . في الحقل الدبلوماسي ، يعقد الرئيس المعاهدات الدولية . ولكن يجب أن يقرها مجلس الشيوخ ، بغالبية الثلثين من الأعضاء الحاضرين في الجلسة . إن المثال الشهير لرفض إقرار معاهدة فرساي يظهر أهمية هذه السلطة ؛ يحاول الرؤساء تجاوز هذه الصلاحية عبر « الاتفاقات التنفيذية » التي تمنحها المحكمة العليا في الواقع قوة المعاهدات نفسها .

2 - الرئيس

رئيس الولايات المتحدة هو الجهاز الأكثر تميزاً في الدستور : فهو الذي يميز هذا الدستور من دساتير بقية الأنظمة الديمقراطية الغربية الأخرى ويجعل منه نظاماً رئاسياً .

● انتخاب الرئيس - يُنتخب رئيس الولايات المتحدة ونائبه (الذي يشكل فريقاً معه) عملياً بالاقتراع الشامل : فقط في غياب أغلبية مطلقة ينتخب مجلس النواب الرئيس بين المرشحين الثلاثة الذين حصلوا على أكبر عدد من الأصوات ، ومجلس الشيوخ نائب الرئيس بين المرشحين اللذين حصلوا على أكبر عدد من الأصوات (لا يُطبق هذا الإجراء : ونحن لا نفهم كيف يمكن للمجالس أن لا تعين المرشحين الذين حصلوا على الأغلبية النسبية) . في الحقيقة ، لم يرد المؤسسون أن ينتخب الرئيس بالاقتراع الشامل المباشر : كانوا يلحظون منظومة اقتراع غير مباشر ، حيث ينتخب الرئيس عدد مختزل من الأشخاص ذوي المراكز العليا . في الواقع ، لم يتم التوصل إلى هذا الهدف .

يجري انتخاب الرئيس في مراحل ثلاث . المرحلة الأولى هي مرحلة تعيين المرشحين . وهي تنقسم إلى فترتين متتاليتين . يُعين أولاً مندوبو كل حزب في الولايات ، الذين يجتمعون بعد ذلك في « كونفانسيون » لاختيار المرشح الرئاسي للحزب : في الولايات الأخرى ، إنها لجان الأحزاب التي تعين المندوبين ، حسب منظومات متنوعة ، أحياناً ، تجري اللجان أو البلديات « انتخابات رئاسية أولية محلية » . هكذا ، يجتمع جميع المندوبين الذين يعينهم الحزب (عادة في شيكاغو) في « كونفانسيون وطني » للحزب . وهذا الكونفانسيون هو عبارة عن جمعية عديدة وفضفاضة : لكن المشاورات الأساسية تتم في الكواليس ؛ وهي تؤدي إلى تعيين المرشحين الرسميين لكل حزب للرئاسة ونياحة الرئاسة ، ويجب أن يكون هؤلاء

المرشحون أميركيين منذ الولادة ، ولهم 25 سنة من العمر وأربعة عشر عاما من الإقامة في الولايات المتحدة .

عندها ، تبدأ المرحلة الثانية من الانتخابات . في نهار الثلاثاء الذي يلي الاثنين الأول من شهر تشرين الثاني (منذ 1845) يعين الشعب الأميركيون بالاقترح اللائحي في إطار الولايات « الناخبين الرئاسيين » . في الواقع ، إنهم ينتخبون الرئيس ونائب الرئيس أنفسهم : لأن الناخبين الرئاسيين يلتزمون بالتصويت لمرشحي حزبهم للرئاسة ونياحة الرئاسة ويفعلون ذلك عملياً ؛ في ست ولايات ، يرغمهم القانون على ذلك تتمحور كل الحملة الانتخابية حول شخصية مرشحي الأحزاب للرئاسة والمرشحون هم الذين يقودونها : الناخبون الرئاسيون ليسوا سوى محطات إلى حد ما ، دون أي فائدة . تتم المرحلة الثالثة من الانتخابات نهار الاثنين الذي يتبع الأربعاء الثاني من شهر كانون الأول ، حيث الناخبون الرئاسيون يصوتون للرئيس ونائبه : إن ما هو قانونياً الانتخاب الرئاسي أصبح عملية شكلية يكاد الشعب الأميركي لا يشعر بحصولها .

لم يتم العمل بهذه المنظومة للانتخاب الشعبي للرئيس إلا تدريجياً . الدستور نفسه يلحظ فقده . أن كل ولاية تختار كما تشاء عدداً من الناخبين الرئاسيين مساوياً للعدد الإجمالي للشيوخ والنواب الذين ترسلهم إلى الكونغرس (لا يجب أن يكون هؤلاء الناخبون شيوخاً ولا نواباً) . في الأصل ، الهيئات التشريعية للولايات ، هي التي كانت تعين بنفسها الناخبين الرئاسيين : عوض أن ينتخبه الشعب ، كانت تنتخبه برلمانات الولايات في الحقيقة . في النصف الأول من القرن التاسع عشر ، منحت الولايات لكل مواطن حق انتخاب الناخبين الرئاسيين ، وكارولينا الجنوبية كانت الولاية الأخيرة التي أقدمت على ذلك عام 1860 : منذ ذلك الحين حصل تطور مهم جداً . بقيت نتيجة واحدة من المنظومة البدائية غير المباشرة : قد يحصل مرشح رئاسي على أغلبية أصوات شعبية ، ولكن على أقلية من الناخبين الرئاسيين والعكس صحيح . إذ أن أغليات ساحقة من الأصوات في ولاية معينة لا تعطي ناخبين رئاسيين أكثر مما تعطيه أغليات ضعيفة : يفوز إذن الذي يحصل على أغليات ضعيفة في أكبر عدد من الولايات . هذه الواقعة حصلت مرتين في تاريخ الولايات المتحدة (انتخاب Tilden- Hayes في عام 1876 ، وانتخاب Harrisson- Cleveland في عام 1888) .

ينتخب الرئيس لمدة أربع سنوات . في النص الأصلي للدستور ، كان يمكن إعادة انتخابه إلى ما لا نهاية . غير أن واشنطن لم يقبل إلا ولاية ثانية ورفض بقاءه ولاية ثالثة . وقد خلق هذا المثال نوعاً من العرف الدستوري . خرقة روزفلت بنجاح ، إذ أنه حصل

على ولاية ثالثة (1940) ، و ثم رابعة (1944) . إلا أن التعديل الدستوري رقم 22 ، والذي اعتنق عام 1947 وطبّق ابتداء من العام 1951 جعل ممارسة واشنطن دستورية ومنع انتخاب رئيس لأكثر من ولايتين .

● تنظيم الرئاسة - تقع على عاتق الرئيس مهمة منهكة ، يمارسها بواسطة أجهزة عديدة مساعدة . يمكننا التمييز بين الوزارة المصغرة (Cabinet) والمكتب .

تتألف الوزارة المصغرة من مجموع الوزراء المسمين أمناء سر (سكرتير) إذ أن الوزارات Ministères تسمى نفسها département (*) . يعين الرئيس الوزراء بعد موافقة مجلس الشيوخ : لكن هذا الأخير يعطي موافقته دوماً تقريباً . لا يرتبط الوزراء إلا بالرئيس الذي يمكنه عزلهم عندما يريد . ليس لهم سياسة شخصية : إنهم مساعدو الرئيس الذي يقرّر وحده ؛ في الواقع ، بالتأكيد . بعض أمناء سر الدولة المهمون ، ذوو الشخصية القوية ، لهم تأثير سياسي كبير جداً . فهم لا يشكلون وزارة مصغرة بالمعنى التقني للكلمة ، أي جهاز جماعي له سلطة اتخاذ القرارات يجمع الرئيس الوزارة المصغرة كل أسبوع للاتصال بجميع الوزراء وأخذ آرائهم : لكنه هو الذي يقرر ، وليس دوماً حسب رأي الوزارة المصغرة (نعرف عبارة لينكولن الشهيرة ، عندما كان رأيه يختلف عن جميع آراء الوزراء : « سبع لا ، ونعم واحدة : النعمات تكسب ») . من ناحية ثانية ، كثير من القرارات المهمة جداً لا يتخذها الرئيس بعد استشارة الوزارة كلها ، بل فقط الوزير المعني وحده . إن غالبية الوزراء ليسوا رجال سياسة ، بل تقنيين ، ليسوا أعضاء في الكونغرس ولا يستطيعون حضور جلساته (ولكن ، مثلهم مثل الجميع ، يمكن استدعاؤهم أمام لجان الكونغرس) .

أنشئ مكتب الرئيس أو « المكتب التنفيذي للرئيس » (Executive office of the President) عام 1939 على يد روزفلت وتطور كثيراً منذ ذلك ، خاصة تحت رئاسة ترومان . إنه يضم أولاً المساعدين المباشرين للرئيس (الوزارة المصغرة الرئاسية ، كما يقابل في اللغة الفرنسية) : أنه الـ « White House Office » (مكتب البيت الأبيض ؛ و ثم ، مكتب الموازنة الذي يساعد الرئيس في تحضير الميزانية والبرنامج المالي ؛ و « مجلس المستشارين الاقتصاديين » (Council of Economic Advisers) المهم جداً ، والمشكل من ثلاثة مستشارين فقط ، وهو يقوم بتحضير المحضر الاقتصادي كل ستة شهور لرئيس الكونغرس والجزء الاقتصادي لرسالة الرئيس حول حالة الاتحاد ؛ أخيراً ، مكتب الموظفين . يلحق أيضاً بمكتب الرئيس المجلس الوطني للأمن وعدة مجالس ومكاتب

(*) مديرية أو مصلحة .

أخرى : لكنها في الواقع أجهزة استشارية دائمة .

● سلطات الرئيس - يتمتع الرئيس بسلطات واسعة . ككل رؤساء الدول ، له حق العفو . وكونه يسهر على تنفيذ القوانين ، يمارس السلطة التنظيمية ، عبر الأوامر التنفيذية / executives orders / والتصاريح . بعض أمناء السر والمكاتب يملكون أيضاً هذه السلطة التنظيمية ، في إطار أكثر ضيقاً، ويشكل «rules and regulations» (قوانين وتنظيمات) .

الرئيس هو رئيس الإدارة الفدرالية . يعين جميع الموظفين الفدراليين (وبعضهم كما رأينا ذلك ، بعد موافقة مجلس الشيوخ) ؛ يمكنه عزههم دون موافقة مجلس الشيوخ ، بما يتفق مع الخدمة المدنية . إن تطور الضمانات للموظفين حدٌ من منظومة « الغنائم » ، المطبقة منذ الرئيس جاكسون ، والتي كانت تجعل من المراكز الإدارية تعويضاً لأعضاء الحزب الذي ساعدوا في تحقيق الفوز الانتخابي ؛ رغم هذا ، تبقى الإدارة الأميركية أكثر تسيّساً من الإدارتين الإنكليزية والفرنسية : فهي ترتبط إذن على نحو وثيق بالرئيس . لا يكفي بالتعيين والعزل : بل يملك حق رقابة على جميع المصالح وسلطة قرار عليا .

للرئيس وظائف مهمة في حقل السياسة الخارجية . فهو يقوم بتأمين العلاقات الدبلوماسية ، يعين السفراء والقناصل ، يعترف بالدول ، يفاوض ويعقد المعاهدات . تمارس هذه السلطة بالتعاون مع مجلس الشيوخ في بعض النقاط (تعيينات ، إقرار المعاهدات) . في الحقل العسكري ، هو القائد الأعلى للقوات المسلحة : تتعلق به إذن القيادة العليا للعمليات . لهذه الوظيفة العسكرية أهمية بالغة . فالرئيس هو الذي أمر بصنع القنبلة الذرية وقصف هيروشيما ، وإرسال الجيوش إلى كوريا عام 1950 ، وقصف هانوي عام 1972 ، الخ (مع أن الكونغرس بمفرده لا يستطيع إعلان الحرب) . في زمن الأزمات ، تزداد صلاحيات الرئيس . الدستور هو أصم حول هذه النقطة ، لكن التقليد غداً قائماً . يجب على الرئيس أن يستخدم جميع الوسائل للحفاظ على النظام وتأمين حياة الأمة واستمراريتها . في زمن الحرب ، يتمتع الرئيس بسلطات شبه دكتاتورية على المواطنين ، شخصاً وأموالاً .

● العلاقات بين الرئيس والكونغرس - يرتكز دستور الولايات المتحدة على مبدأ فصل السلطات : لا يستطيع الكونغرس أن يرغم الرئيس على الاستقالة ، ولا يستطيع الرئيس حل الكونغرس . ولكنه لمن الخطأ الفادح الاعتقاد بالانعزال المطلق لهذين الجهازين . في الواقع ، فصل السلطات هو قاعدة لها حدودها : فالرئيس والكونغرس يملكان بعض وسائل التأثير المتبادلة .

وسائل التأثير الأكثر أهمية هي في يد الرئيس إزاء الكونغرس . للرئيس أولاً حق الفيتو إزاء القوانين التي يصوت عليها الكونغرس : لا يمكن رفع الفيتو الرئاسي إلا بتصويت كل من المجلسين بأغلبية الثلثين . لم يستخدم الرؤساء الأولون للولايات المتحدة حق الفيتو إلا قليلاً ؛ ولكن ابتداء من جاكسون ، تطور بشكل ملحوظ . خلال اثنتي عشرة سنة ، استخدم روزفلت حق الفيتو 631 مرة ، وفي أغلب الأحيان لأسباب خلاف سياسي إنه من النادر جداً أن يتخطى الكونغرس الفيتو الرئاسي : لم يحصل ذلك إلا عشر مرات في حالة روزفلت .

من ناحية ثانية ، يشارك الرئيس في اقتراح القوانين في السابق ، كان يستطيع الرئيس ممارسة هذه المبادرة مباشرة ، عن طريق إيداع مشروع قانون : ثم ظهر تراجع ما ، إذ أن الرؤساء صاروا يكتفون باقتراحهم على الكونغرس اعتماد قانون حول موضوع معين ، دون أن يودعوا مشروعاً صريحاً ؛ اليوم ، هناك عودة إلى المنظومة القديمة ، إذ أن المشاريع تلحق بالرسائل الرئاسية . هذه « الرسائل حول حالة الاتحاد » هي ملحوظة في الدستور الذي يرغب الرئيس على إطلاع الكونغرس على حياة البلاد . تعلن هذه الرسائل في بداية كل دورة سنوية وتنزع إلى أن تصبح برنامجاً حقيقياً لتكوين التشريعات ، التي توجه نشاط الكونغرس من ناحية ثانية ، يمكن للرئيس دوماً إيداع مشاريع قوانين عبر برلماني ، عضواً في حزبه . في الواقع ، يتم جزء كبير والنشاط التشريعي للكونغرس تحت التأثير المباشر أو غير المباشر للرئيس .

إلى جانب هذه الوسائل الرسمية ، يتمتع الرئيس بوسائل ضغط شبه رسمية على الكونغرس . « الرعاية » / Patronage / تبقى مهمة جداً رغم تطور الخدمة المدنية : تعني هذه العبارة منح المراكز الإدارية لأصدقاء سياسيين . صداقة الرئيس تسمح للشيوخ والنواب بتوظيف بعض المحميين : وليس هذا دون تأثير على مجرى التصويت . فالرئيس هو في الواقع زعيم حزبه ، والتأثير الذي يمكن أن يمارسه بهذه الصفة على برلماني الحزب لا يستهان به ، رغم سمة قلة التنظيم التي تسم الأحزاب الأميركية حتى أن روزفلت حاول منع خصومه في داخل الحزب من أن يعينوا من جديد كمرشحين ، دون أن يفلح في ذلك . أخيراً ، دعم الرأي العام هو عنصر جوهري من السلطة الرئاسية . للرئيس اعتبار كبير جداً إزاء الشعب الأميركي ، أكبر بكثير من رجال الكونغرس : يمكنه إذن بسهولة أن يحصل على دعم الرأي العام حول مسائل تهمه جوهرياً ، وأن يمارس ضغطاً على الكونغرس ، هذا الضغط هو جوهري في بلد يكتسب فيه الرأي العام نفوذاً حاسماً .

إن وسائل تأثير الكونغرس على الرئيس هي أقل أهمية بدون شك ، كان بإمكان

حق المحاكمة البرلمانية «impeachment» الذي يمنحه الدستور للكونغرس أن يسمح بالتحول إلى نظام برلماني ، تبعاً لتطور شبيه لما حصل في بريطانيا . في الواقع ، حاول الكونغرس استخدامه عام 1768 لإبعاد الرئيس جونسون ، لكن التبرئة كانت من نصيب هذا الأخير (بفارق صوت واحد ، لم تجتمع أغلبية الثلثين ضده) ومنذ ذلك الحين ، لم يستخدم المحاكمة البرلمانية هذا الأخير (بفارق صوت واحد ، لم تجتمع أغلبية الثلثين ضده) ومنذ ذلك الحين ، لم يستخدم المحاكمة البرلمانية «Impeachment» قط ضد رئيس . أو شك ذلك أن يحصل عام 1974 ضد الرئيس نيكسون ، الذي استقال قبل المباشرة بالأجراءات إذ أنه كان يعرف أنها ستؤدي إلى ما تصبو إليه . منذ ذلك ، زاد الكونغرس من نفوذه على الحياة السياسية . عبر السلطة التشريعية والسلطة المالية (يمسك بحبال البورصة) يمكنه الحد بفعالية من السلطة التنفيذية ، التي يراقبها على نحو وثيق ، من ناحية ثانية ، بفضل السلطات القضائية للجانها التحقيقية .

3 - المحكمة العليا ورقابة الدستورية

إن صلاحية رقابة دستورية القوانين لا تنتمي فقط إلى المحكمة العليا للولايات المتحدة ، ولكن إلى كل المحاكم الفدرالية أو الحكومية ، من أي درجة كانت . المحكمة العليا هي المحكمة التي تحال إليها القضايا في نهاية المطاف ، وموقفها هو الذي يلعب الدور الأساسي في هذا المجال من ناحية ثانية ، وحدها تملك اعتباراً كبيراً ونفوذاً سياسياً حقيقياً : يكفي التذكير بدورها أثناء الـ New Deal حيث اعترضت على روزفلت ، وبشواطئها المعاصر لصالح المساواة بين السود والبيض .

● تنظيم المحكمة العليا - تتألف المحكمة العليا حالياً من رئيس - رئيس العدل - وثمانية قضاة ، يعينهم الرئيس مدى الحياة ، بعد موافقة مجلس الشيوخ . وهم يستطيعون ، إذا أرادوا ذلك ، أن يطلبوا تقاعدهم الكامل عند السبعين من العمر : وفي الواقع ، قليل من يفعل ذلك . قول ماثور قديم يقول : « عضو المحكمة العليا لا يستقيل أبداً ويموت نادراً » . ولكن في الواقع ، تحصل أحياناً استقالات : استقالة رئيس العدل مثلاً عام 1969 حصلت لأسباب سياسية .

التعيينات في المحكمة العليا لها دوماً صفة سياسية ؛ يحترم الرؤساء بعض التقاليد الهادفة إلى موازنة تأليف المحكمة على المستوى السياسي (جمهوريون وديمقراطيون) وكذلك على مستوى الأقليات العنصرية أو الدينية (هناك بصورة عامة إسرائيلي وكاثوليكي ؛ عين شخص أسود لأول مرة عام 1967) . تقاليد المحكمة وشعور أعضائها بانتهاهم لجهاز بارز تنزع إلى نحو الفوارق وتأمين تجانس معين .

إن اعتبار المحكمة هو كبير جداً . يتلقى أعضاؤها مرتباً مساوياً لمرتب وزير (39500 دولار) . تتركس الصحافة حيزاً كبيراً لأحكامها . رئيسها هو الشخصية الثانية في الدولة بعد الرئيس . وهو أكثر أهمية من نائب الرئيس وأكثر اعتباراً . منذ 1922 ، يراقب مجمل المنظومة القضائية الفدرالية : كل سنة ، يجمع أقدم قضاة المقاطعة لدراسة المسائل القانونية الرئيسية .

● سلطات المحكمة العليا - المحكمة العليا هي أساساً محكمة تعرف نوعين من القضايا . الأولى ، في درجة البداية (حيث يكون أحد أفرقتها ، سعيماً ، فصلأ ، وزيراً ، دولة) ، والأخرى ، في الاستئناف (وهي الحالة الأكثر تكراراً) . لا يمكن للمحكمة أن تتخذ قرارات إلا بمشاركة ستة من أعضائها .

لا تمارس رقابة دستورية القوانين مباشرة ، بإقامة نوع من الدعوى ضد القانون ، كما هي حالة « طلب النقض لتجاوز السلطة صلاحياتها » الذي يُعتمد به في دول أخرى أمام مجلس الشورى ، والذي هو دعوى تقام ضد عمل إداري معين : فيما هي في الولايات المتحدة رقابة بطرق دفع عدم الدستورية . عند نشوء نزاع بين فريقين ، يمكن لأحدهما أن يدعي عدم دستورية القانون أو النظام ، أو القرار الإداري الذي يراد تطبيقه .

إن حق رقابة دستورية القوانين هذا ليس مدوناً في دستور الولايات المتحدة ، الذي يلحظ فقط النزاعات بين القوانين الفدرالية وقوانين الدول . ولكن تم التأكيد عليه صراحة في قرار شهير للمحكمة العليا ، عام 1803 (ماربوري ضد ماديسون) ، والذي صدر بتأثير من رئيسها ، رئيس العدل مارشال . منذ ذلك الحين ، تعرض هذا القرار لكثير من الانتقادات من ناحية ممارسته لسياسته وليس من ناحية وجوده القانوني . لم يتطور حق الرقابة هذا إلا ببطء . فحتى الحرب الأهلية (1865) ، لم يصدر إلا قراران أعلننا عدم دستورية القوانين الفدرالية : هناك رقابة من محاكم الولايات على دستورية قوانين كل ولاية بالنسبة لدستورها الخاص ، ورقابة من المحكمة العليا على دستورية قوانين الولايات بالنسبة للدستور الفدرالي ورقابة من المحكمة العليا على دستورية القوانين الفدرالية بالنسبة للدستور الفدرالي : هذه الأخيرة هي التي تكتسب أهمية سياسية كبرى وتعطي للمحكمة العليا نفوذها على حكومة الولايات المتحدة .

4 - المؤسسات السياسية للولايات

كل ولاية من الخمسين التي تشكل الولايات المتحدة تملك دستوراً تضعه بحرية : غير أن بعض القواعد يفرضها عليها الدستور الفدرالي . بالاجمال ، مؤسسات الدولة

تتبع إلى حد يفيد غمط هذا الأخير .

● الهيئات التشريعية - ما عدا في النبراسكا (Nebraska) ، لكل الولايات مجلسان ، مجلس شيوخ ومجلس نواب : في 24 ولاية ، المجموع يسمى « هيئة تشريعية » . في 19 منها « جمعية عامة » ، في ثلاث « جمعية تشريعية » في اثنتين « محكمة عامة » عدد أعضاء مجلس الشيوخ يتراوح بين 17 و 67 ؛ وعدد النواب بين 35 و 399 . ليس لنظام المجلسين أية فائدة ويشير البعض إلى إلغائه .

إن نظام الاقتراع هو بصورة عامة نظام الاقتراع الفدرالي نفسه : غالباً ، تجري الانتخابات في اليوم نفسه . وبما أن التصويت يجري في الوقت نفسه لعدة موظفين منتخبين ، فإن الأوراق الانتخابية كانت تصل إلى قياسات مدهشة : رأى Graves فيها 3,50 متر طولاً ؛ وقياسات من 0,75 متر × 1,25 متر أو 1,25 متر × 1,75 متر لم تكن نادرة . قضت منظومات التصويت الألكتروني بصورة عامة على هذا الطابع الغريب للانتخابات الأمريكية . قبل 1962 كانت اللامساواة كبيرة جداً بين القطاعات الريفية والمدنية : ثلاثة كونتيات (مقاطعة) من كاليفورنيا ، تضم نصف سكان الولاية ، لم يكن لها سوى عضو واحد لكل منها من أصل 40 ؛ وكانت شيكاغو تضم أكثر من نصف سكان الدولة و فقط 37٪ من المقاعد في مجموع المجالس إلا أن غالبية الولايات خففت كثيراً من عدم المساواة هذه في التمثيل اثر قرارات أصدرتها منذ 1962 المحاكم الفدرالية . ان الهيئات التشريعية للولاية تجلس قليلاً : دورة كل سنتين بصورة عامة ، وقصيرة جداً . مستوى المناقشات هو إجمالاً ضعيف .

● الحكام - تنتمي السلطة التنفيذية لحاكم هو بالنسبة للولاية ما هو الرئيس بالنسبة للولايات المتحدة : في 36 ولاية ، يعاونه قائم مقام - حاكم ، وهو مركز شبيه بمركز نائب رئيس الاتحاد . بصورة عامة ، ينتخب الحاكم بالاقتراع الشعبي المباشر ؛ أحياناً ينتخب الناخبون مندوبين إلى كونفاسيون الولاية ، الذي يعين بنفسه الحاكم . بالنسبة للهيئة التشريعية ، يتمتع الحاكم بسلطات مهمة (أوسع من سلطات الرئيس بالنسبة للكونغرس) : فيتو على القوانين (يمكن أن يُطبق فقط على بعض مواد النص إذا شاءت الحكومة ذلك ، وليس بالضرورة على النص كله : في بعض الولايات ، يسمح الفيتو باختزال الاعتمادات) ، إمكانية دعوة الهيئة التشريعية إلى دورة غير عادية ، تحضير مشروع الموازنة ، الأوراق التي تشتمل على مشاريع القوانين .

● الديمقراطية نصف المباشرة - إن الطابع المميز لتنظيم بعض الولايات هو وجود أصول الديمقراطية نصف المباشرة . يوجد حق مبادرة شعبية في 20 ولاية تقريباً . يمكن

لمجموعة من المواطنين أن تقدم مشروعاً بشكل عريضة ، شريطة أن يتلقى عدداً معيناً من التوقيعات (8 إلى 10٪ من الجسم الانتخابي كمعدل وسطي) . في حالة المبادرة « المباشرة » ، يصوت الناخبون أنفسهم على المشروع (في موعد الانتخابات المقبلة إجمالاً ، وأحياناً عند إجراء اقتراح خاص) ؛ في حالة المبادرة « غير المباشرة » ، الأكثر تكراراً ، يحال المشروع إلى الهيئة التشريعية : إذا رفضته هذه الأخيرة ، يصار إلى الاستفتاء بصورة عامة وبالإجمال ، لم تظهر المبادرة الشعبية نتائج حسنة : فالقوانين التي تُقر تبعاً لها هي عادة جد محافظة . يستخدم الاستفتاء أيضاً : أحياناً ، إنه اختياري ، أي أن المجالس تقرر ما إذا سيخضع المشروع الذي صوتت عليه للاقتراع الشعبي ؛ وفي أغلب الأحيان ، إنه إجباري . ولكن بصورة عامة ، يأخذ الشكل التقني لفيثو شعبي : في مدة محددة ، تطالب عريضة يوقع عليها عدد معين من الناخبين باستفتاء ؛ في غياب هذه العريضة ، يطبق القانون دون استفتاء .

أخيراً ، توجد مؤسسة مميزة جداً في عدة ولايات : الـ «Recall» (الاستدعاء) . إنه عزل لموظف أو نائب يقرره الناخبون . تبدأ هذه الإجراءات بتدوين عريضة من عدد معين من الناخبين (10 إلى 35٪) . تطالب بهذا العزل : وبعد ذلك تجري انتخابات يمكن أن يتقدم إليها مرشحون آخرون غير الموظف المنوي عزله ؛ ينتخب المرشح الذي يحصل على أكبر عدد من الأصوات بصورة عامة ، تفرض مدة معينة (ستة شهور) ولا يمكن أن يخضع موظف للـ «Recall» إلا مرة واحدة أثناء مدة تفويضه . تعمل هذه المنظومة خاصة على المستوى البلدي : ولكن 12 ولاية اعتمدها على مستوى الولاية . في الواقع إنها لا تنطبق : تذكر فقط حالة حاكم كان ضحية للـ «Recall» ، هي حالة ولاية أوريغون في عام 1921 .

الأحزاب والحياة السياسية

من الصعب وصف الحياة السياسية الأمريكية ، بسبب التفوق « المحلوية » / Localisme / اللتين تكلمنا عنها سابقاً ، في الواقع ، الحياة السياسية هي مختلفة في كل ولاية ؛ في داخل كل ولاية ، تختلف بعمق حسب المدن والكورنتيات . وكل تعميم يشوه إلى حد ما واقعاً على مقدار كبير من التنوع والتحرك . رغم هذا يمكننا تحديد بعض الميزات العامة الأساسية التي تنطبق تقريباً على كل الولايات المتحدة .

1 - الأحزاب السياسية

في الولايات المتحدة يعمل نظام ثنائية حزبية مختلف جداً عن الثنائية الحزبية

الإنكليزية . الأحزاب السياسية الأمريكية هي مميزة جداً من حيث بنيتها ، دورها وحتى دلالتها .

● غياب الأيديولوجيا - تتميز الأحزاب السياسية في آن ، بضرورة عامة ، بأيديولوجيا وبنية تحتية اجتماعية : في الولايات المتحدة ، هذه الميزات هي أقل انطباعاً بكثير عما هي عليه في الأمكنة الأخرى . بدون شك ، في الأصل ، كان للصراع بين « الفدراليين ، وضد الفدراليين » منحى أيديولوجي ؛ لكن التنافس بين الجمهوريين والديمقراطيين أفقد ذلك منذ زمن طويل . ولا مرية في أنه ، بالإجمال ، الجمهوريون هم أكثر محافظة من الديمقراطيين ، أكثر تعلقاً بالمنشأة الحرة ؛ إنهم إلى حد ما « اليمين » بينما الديمقراطيون هم « اليسار » . لكن الفوارق هي أكثر بروزاً في داخل كل حزب منها بين الحزبين : ديمقراطيون الجنوب هم أكثر رجعية من كثير من الجمهوريين . مع ذلك تبقى ضعيفة : والمثال النموذجي على هذا الصعيد هو عندما طالب الحزبان الجنرال ايزنهاور بأن يتقدم إلى الانتخابات ، عام 1952 .

في أوروبا ، تضمحل الأيديولوجيا في الحياة السياسية والأحزاب تقترب قليلاً من المنظومة الأمريكية . لكن الفارق يبقى شاسعاً بينها . مع أن الأحزاب الاجتماعية الديمقراطية الأوروبية تخلت غالباً عن أي مشروع لتحويل العالم وارساء الاشتراكية ، فإنها احتفظت بموقف حذر جداً حيال الرأسمالية . احتفظت بلون أيديولوجي مختلف عن الأحزاب المحافظة أو الليبرالية . منظومة قيمها ليست ذاتها تماماً . على العكس . للأحزاب الأمريكية ذات منظومة القيم . إن غياب الاشتراكية يعطي للحياة السياسية سمة قديمة . فالأيديولوجيا والتعابير المستعملة تشبه تلك التي كان يستخدمها الليبراليون الأوروبيون في عام 1880 لجهة العلمانيين ، والمحافظون الأوروبيون لذات الفترة ، لجهة الحركات الدينية . إن ذهنية الولايات المتحدة حيال الرأسمالية ، والمنشأة الخاصة ، والضمان الاجتماعي ، والتخطيط ، والاشتراكية ، هي بائدة إلى حد ما . وهنا ، يبدو الفارق شاسعاً مع عصرنتهم التقنية .

● تنظيم الأحزاب الأمريكية - في تنظيمها الداخلي ، تنطوي الأحزاب الأمريكية على ذات الخصوصية . فهي ليست مرتكزة على الانتساب الفردي لأعضاء عديدين جداً : إنها ليست « أحزاباً جماهيرية » بالمعنى التقني للكلمة ، ولكن « أحزاب كوادر » ، ترتكز على لجان صغيرة من الوجهاء . غير أن منظومة « الانتخابات الأولية » التي سندرسها لاحقاً تؤدي في بعض الدول إلى تسجيل كل ناخبي الحزب .

الأحزاب الأمريكية هي أساساً غير ممركزة . في الواقع ، لا توجد سلطة فدرالية

ضمن الأحزاب : « اللجنة الوطنية » التي ترأسها لا تتمتع بأي سلطة ؛ وحده ، رئيس الولايات المتحدة هو زعيم الحزب الأعلي (وهو زعيم دون سلطة حقيقية ، غالباً) . يجدر بنا التكلم ليس عن حزبين أميركيين ، بل عن 100 حزب أميركي ، لأنه يوجد 50 حزب ديمقراطي و 50 حزب جمهوري شبه مستقلين : كل واحد في ولاية ، « الكونفانسيون » الوطني الذي يجمع مندوبي الولايات كل أربع سنوات لتعيين المرشح للرئاسة هو عبارة عن جمعية إقطاعيين نافذين ، حيث كل مندوب يتحدث بكل استقلالية وسيادة . حتى على مستوى الولايات ، تنظيم الأحزاب هو ضعيف جداً ، ما عدا بعض الاستثناءات . المستوى الأساسي للسلطة يقع في إطار المدن والكونتيات : هذا ما يسمى الفرعية ، وهي شكل آخر من « المحلوية » الجوهرية في الحياة الأميركية .

تعتبر الأحزاب الأميركية متينة التنظيم رغم أن اللامركزية تسودها . في كل « precinct » (دائرة انتخابية صغيرة : أقل من 500 ناخب كمعدل وسطي) يقود الحزب Captain ، يعرف شخصياً الناخبين ، ويتصل بهم باستمرار ، ويقدم لهم الخدمات ، الخ . هؤلاء القادة هم دوماً اختصاصيون أو نصف اختصاصيين ، خاصة في المدن ، لكن يبدو أن هذا الطابع يخف شيئاً فشيئاً . إن تأثيرهم على الناخبين وإخلاصهم للحزب يضمنان لهذا الأخير نفوذاً كبيراً .

● الدور الرسمي للحزب - « التعيينات » - تلعب الأحزاب دوراً رسمياً وعماماً ، تنظمه القوانين الانتخابية ، في تسمية المرشحين للانتخابات : هذه التسمية هي التي تسمى « التعيين » / Nomination / . في الولايات المتحدة ، الترشيحات ليست حرة : في غالبية الولايات ، وحدها الأحزاب المسجلة رسمياً يمكنها تقديم مرشحين ، كما يجب إجراء ذلك تبعاً للقواعد المحددة .

في السابق ، كانت تقوم بالتعيينات لجنة الحزب ، التي كانت تسمى الـ Aucus . وقد استبدلت هذه المنظومة الأوليغارشية بعد ذلك بألية « الكونفانسيون » : وهي عبارة عن جمعية مندوبي إحياء المدينة أو نواحي الكونتية . ولكن ، بما أن الحزب يمسك بعملية اختبار هؤلاء المندوبين ، فإن منظومة الكونفانسيونات اعتبرت غير كافية . تدريجياً ، استبدلت هذه المنظومة (ما عدا في ثلاث ولايات) بمنظومة « الانتخابات الأولية » .

« الانتخابات الأولية » أو « الأولية » هي انتخاب مباشر للمرشحين من قبل مجموع الناخبين ، وهي انتخابات منظمة رسمياً ، مثلها مثل الانتخابات العادية . يجري التمييز بين ثلاثة أنواع من الانتخابات الأولية . الأولية المقفلة ، الأولية المفتوحة والأولية « غير الحزبية » . في الأولية المقفلة ، يجب أن يُعلن الناخبون رسمياً إذا كانوا ديمقراطيين

أو جمهوريين : يتم تسجيل وإعلان انتسابهم للحزب كل ناخب يتلقى ورقة لحزب الذي أعلن انتماءه إليه : على هذه الورقة توجد أسماء « المرشحين للترشيح » لكل مركز معروف ، يضع الناخب صليماً أمام الاسم الذي اختاره كمرشح لحزبه في الانتخابات الجديدة ، التي تجري بعد ذلك بوقت قليل في الأولية المفتوحة ، لا يعلن الانتماء : كل ناخب يتلقى ورقتين ، إحداها ديمقراطية والأخرى جمهورية ؛ ولا يستخدم إلا إحداها ، بذات الطريقة السابقة . في الأولية غير الحزبية أخيراً ، المستخدمة في مينيسوتا Minnesota وNebraska ، تعطي ورقة واحدة تشمل مقابل كل وظيفة أو مركز أسماء كل المرشحين للتعين ، دون انتماء للحزب ؛ والاثنان اللذان يصلان في المرتبة الأولى والثانية هما المرشحان للانتخابات الفعلية : هنا ، تختفي الأحزاب أو لا تنشط إلا في الكواليس وتكون في الواقع أمام دورة أولى من انتخابات بدورتين لقد أنشئت منظومة « الأولية » للتخفيف من نفوذ لجان الأحزاب . لكنها لم تنجح في ذلك : في الواقع ، انتقل هذا النفوذ من الانتخابات الفعلية إلى الانتخابات الأولية ، لتسمية المرشحين لهذه الأخيرة .

2 - « الجماعات الضاغطة » واللوية «Lobbying» -

إن الجماعات الضاغطة تقود الحياة السياسية الأمريكية أكثر من الأحزاب السياسية وعلى نحو أصح ، الجماعات الضاغطة هي التي تقود الأحزاب السياسية .

● مختلف الجماعات الضاغطة - لا يمكننا إعطاء تعداد كامل لها : نكتفي بذكر الفئات الأساسية . على المستوى الفدرالي ، عدد الجماعات الضاغطة يدور حول 2000 : يقتصر هذا العدد على التي تمارس في واشنطن اللوية ؛ ولكن كثيرة هي التي تنشط فقط على المستوى المحلي . الأكثر أهمية ونحتاً هي الجماعات المهنية أو التعاونية : «American Farm Bureau Federation» ، «National Farmers Union» ، وجمعيات منتجين أخرى (حليب ، قطن ، ذرة ، الخ) ؛ للصناعة والتجارة : «National Association of Manufacturers» ، «جمعية غرف التجارة والفدراليات الكبرى للفلوإذ والسيارات ، والمصارف والتأمين ، الخ . ثم تأتي النقابات العمالية : لقد زاد إدماج الفدرالية الأمريكية للعمل (AFL) ومؤتمر التنظيم الصناعي (Cio) من نفوذهما ؛ ولكن تبقى منافسات كبيرة بين التعاونيات المختلفة .

تُصنّف في فئة أخرى التجمعات ذات الهدف السياسي أو نصف السياسي نذكر على هذا الصعيد الـ «American Legion» ؛ وهي جمعية محاربين قداماء ذات اتجاه محافظ ، إحدى الجماعات الضاغطة الأكثر نفوذاً ؛ الجمعيات الوطنية الرجعية إلى حد ما ، من

أمثال «فتيات الثورة الأمريكية» ، ومجموعات الناشئة مثل الـ YMCA : تجمعات دينية (الشيوع والكنائس تأخذ أحياناً طابع جماعات ضاغطة) ، وجمعيات عمل مدني (رابطة النساء والناخبات تجمعات دينية (الشيوع والكنائس تأخذ أحياناً طابع جماعات ضاغطة) وجمعيات عمل مدني (رابطة النساء الناخبات League of Women Voters ، روابط المواطنين ، جمعيات بلدية ، الخ) ، وتجمعات إحسانية أو أخلاقية (Anti-vivisection Society) ، «Anti saloon League» الخ) . في فئة وسطية ، نجد جمعيات الأطباء النافذة ، والقانونيين ، والمهندسين ، الخ) ، التي تدافع في آن عن المصالح الخاصة لأعضائها وبعض المفاهيم السياسية والاجتماعية .

● أنماط عمل الجماعات الضاغطة - هي أيضاً متنوعة . بصورة عامة تؤثر الجماعات في آن على الرأي العام وعلى الأحزاب والحكام .

التأثير على الرأي العام يستخدم كاملاً الصحافة ، والراديو ، والتلفزيون والسينما واللقاءات والمناشير ، الخ . ويحرك الوسائل الأكثر حداثة (تحقيق للرأي ، مؤسسات اعلامية ، الخ) . يمكن إنفاق مبالغ طائلة لهذا الهدف . كما يحصل تأثير غير مباشر على الرأي العام بواسطة الأحزاب . هذه الأخيرة ترتبط أساساً بالجماعات الضاغطة لجهة تمويلها . على المستوى الفدرالي ، هذه التأثيرات أو النشاطات تشابك وكل حزب يرتبط في آن بكثير من الجماعات ، مما لا يجعله تابعاً مباشرة لأي منها . لكن هذه الجماعات تنشط خاصة على مستوى الولايات وعلى المستوى المحلي . إنه المستوى الفعال ، إذا ما أخذنا بعين الاعتبار محلوية الأحزاب والحياة السياسية . في المناطق المتجانسة حيث تسيطر بوضوح مصلحة خاصة ، يمكن أن تمارس جماعة ضاغطة تأثيرها الحاسم على إدارة الحزب ، الذي لا يعود في هذه الحالة إلا وسيلة التعبير السياسي لجماعة ضاغطة .

أخيراً ، التأثير الذي يمارس على الحكام هو متعدد الأشكال ومن الصعب إدراكه . جزء كبير يبقى سرياً ، ويرتبط بدرجات متفاوتة بالفساد والرشوة . جزء آخر علني ومنظم ؛ إنه اللوبيّة / Lobbying / ، تعبير تصعب ترجمته . كلمة Lobby تعني «رواق» . واللوبي هو تنظيم مكلف بـ «أروقة» الكونغرس أو الإدارة ، أي حفظ الاتصال مع رجال السياسة والإدارات . هناك مكتب خاص في واشنطن لكل جماعة ضاغطة مهمة : بالمدلول الواسع هذا ما تعنيه كلمة Lobby . في هذه السنوات الأخيرة شهدنا انتشاراً لمكاتب اللوبي المختصة التي تؤجر خدماتها كمكاتب الإعلانات ، يحضر اللوبيون مشاريع القوانين ، يميلونها إلى البرلمانين ، يتبعون تطورها ويتدخلون لدى الإدارات ، الخ . يصعب معرفة تأثيرها الصحيح . فهي أقل على الكونغرس الفدرالي منها على الهيئات التشريعية للولايات : دراسات جرت في الـ Ohio بين 1929 و 1939

نظهر ، بشكل ثابت تقريباً ، إن ثلاثة أرباع قوانين هذه الولاية تصدرها الجماعات الضاغطة .

هؤلاء ينفقون مبالغ طائلة ، مما يثبت أنهم يؤمنون بفعالية عملهم . الـ AFL (الفدرالية الأمريكية للعمل) أنفقت خلال ستة شهور ما يقارب مليون دولار لمحاولة منع التصويت على قانون Tafi- Hartley . جمعية الأطباء دفعت في عام 1949 ، بفضل اشتراكاتها ، 3500000 دولار لممارسة ضغوطاتها . وحدها الحملة الإعلامية (دون حسابان اللوية) كلفت الجمعية الوطنية للصناعات 1400000 دولار عام 1944 . وكشف تحقيق في عام 1928 - 1929 إن الجماعات الضاغطة أنفقت خلال سنة واحدة 28 مليون دولار (في تلك الفترة) للدفاع عن مصالحها . وكانت ميزانية « جمعية ستاك الحديد الأمريكية » 5 ملايين دولار في السنة فقط للوية (دون حساب الراديو ، والصحافة ، الخ) .

● محاولات الرقابة على الجماعات الضاغطة - لقد جوبه نشاط الجماعات الضاغطة أحياناً بلجان التحقيق في الكونغرس : مما يسمح بالحصول على معلومات مفيدة ولكن لا يخفف من نشاط الجماعات .

من ناحية ثانية ، اللوية هي موضوع تنظيم شرعي في 35 ولاية : لكنه تنظيم غامض وغير مطبق . على المستوى الفدرالي ، ثم التصويت على قانون عام 1946 : يفرض الإعلان عن أسماء اللويين وعن المبالغ التي يتلقونها ويدفعونها . لم يخفف هذا التشريع من اللوية : عملياً ، ليس له أي تأثير عليها .

حول المؤسسات السياسية الأمريكية بصورة عامة ، انظر : F. et C. Masnata ، السلطة ، المجتمع والسياسية في الولايات المتحدة ، 1970 ، F. Masnata ، تشريح أميركا ، 1973 ، P. Birnbaum بنية السلطة في الولايات المتحدة ، 1971 ، M.J.C. Vile ، نظام الولايات المتحدة ، 1972 ، A. et S. Tunc ، المنظومة الدستورية للولايات المتحدة الأمريكية ، 1954 - 1955 ، 3 أجزاء ؛ D. Cater ، من يحكم في واشنطن ؟ ، 1964 ؛ انظر أيضاً J. Bryce ، الجمهورية الأمريكية (ترجمة) ، طبعة ثانية ، 1911 - 1913 ، 5 أجزاء ، ومؤلف كلاسيكي كبير The federalist ، 1787 (ترجمة فرنسية ، بقلم G. Jèze) ، 1902 . - باللغة الانكليزية ، الجيولوجيا ضخمة جداً : خاصة P.H. Odegard, H.H. Baerwald, W.C. Havard ، الجمهورية الأمريكية ، طبعة ثانية ، نيويورك ، 1969 ، W.S. Fiser, S.G. Brown, J.S. Gibson ، الحكم في الولايات المتحدة ، نيويورك ، 1967 ، D.E. Mac Henry و J.H. Ferguson ، المنظومة الأمريكية للحكم ، نيويورك ، طبعة ثانية ، 1969 ، G.B. Hathorn, H.R. Penniman, M.F. Ferber ، الحكم والسياسة في الولايات المتحدة ، Princeton ، طبعة ثانية ، 1965 ، J.M. Burns, J.W. Peltason, Govern-

ment by the people, Englewood cliffs (N.J) 1966, B. Barker, S.H. Friedelbaum 1/8
الحكم في الولايات المتحدة، بوسطن 1966 ؛ A.M. Rose, The power structure: poli-
D.W. tical process in American society ، نيويورك ، 1965 ؛ التحليلات الانكليزية بقلم
Brogan ، حكم الشعب ، دراسة حول المنظومة السياسية الأمريكية ، لندن ، 1943 ؛ مدخل إلى
السياسة الأمريكية ، 1953 ؛ السياسة في أمريكا ، 1955 ؛ والآراء المميزة ل: M. Grodzius ، المنظومة
الأمريكية ، شيكاغو ، 1966 . - انظر أيضاً العدد الخاص من المجلة الفرنسية للعلوم السياسية ، نيسان
1969 . - حول القانون الدستوري ، انظر E.S. Corwin ، دستور الولايات المتحدة ، واشنطن ،
1953 ؛ W.W. Willoughby ، القانون الدستوري للولايات المتحدة ، طبعة ثانية ، 1929 ، 3
أجزاء ؛ A.T. Mason, W.M. Beaney ، القانون الدستوري الأمريكي ، طبعة رابعة ؛ Engle-
wood Cliffs(N.J.) ، 1968 .

عن التاريخ الدستوري الأمريكي : B. Gilson ، اكتشاف النظام الرئاسي ، 1968 ؛ J.
Lambert ، التاريخ الدستوري للاتحاد الأمريكي ، 1930 - 1937 ، 4 أجزاء ؛ N.M. Butler ،
الولايات المتحدة الأمريكية ، أصولها ، تطورها ، وحدتها ، 1925 ؛ A.C. McIlughilin ، التاريخ
الدستوري للولايات المتحدة ، نيويورك ، 1953 ؛ A.M. Holcombe, Our more perfect Union:
C.B. From 18th century principles to 20th century practice ، كمبريدج ، 1950 ؛
Swisher ، التطور الدستوري الأمريكي ، طبعة ثانية ، بوسطن ، 1954 ، C.M. McIlwain ،
الثورة الأمريكية : التفسير الدستوري ، نيويورك ، 1923 ؛ A. Kelly, W.A. Harbison ، الدستور
الأمريكي : أصوله وتطوره ، 1948 .

حول الكونغرس ، انظر M.F. Toinet ، كونغرس الولايات المتحدة ، 1972 ؛ F.M.
Riddick ، كونغرس الولايات المتحدة : تنظيمه وأصوله ، واشنطن ، 1949 ؛ H. Walker, The
legislative process ، نيويورك ، 1948 ، G.B. Galloway, Congress at the cross roads ،
نيويورك ، 1946 ؛ E.S. Griffith ، الكونغرس ، دوره المعاصر ، نيويورك ، 1945 ؛ R.
Young ، الكونغرس الأمريكي ، نيويورك ، 1958 ؛ R.L. Peabody, N.W. Polsby, New pers-
pectives on the House of Representatives ، شيكاغو ، 1963 ؛ M.S. Stedman ، عمل
الكونغرس ، المجلة الفرنسية للعلوم السياسية ، 1954 ، ص 737 . - حول مبدأ العضوية في مجلس
الشيوخ ، انظر : B. Hinckley, The seniority system in Congress, Bloomington 1971 . -
دراسة معمقة لأعضاء مجلس الشيوخ وعقليتهم : D.R. Matthews, US Senators and their
world, Chapel Hill ، 1960 ؛ تحليل اقتراع النواب ، بالطرق الرياضية : D. Mac Rae, F.H.
Goldner, Dimensions of congressional voting ، بركلي ، 1958 ؛ انظر أيضاً : R.B.
Ripley, party leaders, in the House of Representatives ، واشنطن ، 1967 .

محلوية الكونغرس . - إن مستوى المناقشات ، في كونغرس الولايات المتحدة ليس مرتفعاً جداً :
ويبدو أنه أدنى بكثير من مستوى النقاشات في البرلمانات الكبرى للعالم . وإذا كان عديد من أعضاء مجلس
الشيوخ وبعض النواب رجالاً ذوي أهمية ، فإن الغالبية الكبرى لأعضاء الكونغرس هي نفسها على قدر

كبير من العادية . ويأتي هذا ربما من واقعة أن الحياة السياسية في الولايات المتحدة لا تتمتع بالاعتبار الشعبي الذي تتمتع به في أمكنة أخرى من العالم : فهي إذن لا تجتذب النخبة . والمدة القصيرة جداً لتفويض النواب لا تزيد من أهمية المناقشات ، بل العكس تماماً . إن مجرد معرفة أن المسألة التي تستغرق مناقشتها أطول مدة والتي تناقش في أغلب الأحيان منذ عام 1900 هي مسألة الرسوم على المارجرين ، ومسألة معرفة ما إذا يجب أو لا يجب تقديمها بشكل مختلف عن شكل الزبدة (انظر : A. et S. Tunc ، المنظومة الدستورية للولايات المتحدة الأمريكية ، جزء II ، ص 69 - 70) ، نقول أن هذا يحدد لنا بوضوح الاهتمامات العادية للكونغرس . صحيح أن البرلمانات الديمقراطية الأخرى تهتم غالباً بمسائل مشابهة .

أما ما يبدو أكثر خطورة وخصوصية للولايات المتحدة فهي « محلوية » البرلمانيين المتزايدة . إن أعضاء مجلس الشيوخ والنواب يهتمون قبل أي شيء بمسائل ولايتهم ولا يعلقون إلا أهمية ضيقة جداً (عدا استثناءات) للمسائل الوطنية ، وأقل من ذلك للمسائل الدولية . إن واقعة أن الذين يمكن انتخابهم في هذا أو ذاك المجلس هم الذين يقيمون في الدولة التي يتقدمون فيها تلعب دوراً كبيراً ؛ وأكثر من ذلك ، هيمنة الولايات الصغيرة ، حيث تبرز فيها الذهنية التحزبية . لكن العوامل الأساسية لـ « محلوية » الكونغرس هي بدون شك « محلوية الأحزاب » ، التي سنبحثها لاحقاً ، وخاصة « محلوية » الرأي العام . إن أياً من البلدان الديمقراطية الكبرى ، بدون شك ، لا يحمل ذهنية أكثر إقليمية من التي تسود في الولايات المتحدة . غير أنه يجب أن نضيف بأن « محلوية » الرأي العام والكونغرس تحف منذ بضع سنوات ، بما يخص المسائل الدولية . وهذا يترجم تطور بلد يتوصل اليوم ، بعد انزوائه على نفسه خلال كل تاريخه ، وبدون جيران ، يتوصل إلى موقع مهيمن في الحياة السياسية العالمية .

المنظومة الانتخابية للولايات المتحدة : اقتراع غير متساوٍ وضيق . - يتنظم التمثيل السياسي في الولايات المتحدة بشكل يعرضه للنقد الشديد :

1 - في الواقع ، إن الاقتراع هوزيق في كثير من الولايات ، إذ أن القوانين الانتخابية تنشئها هذه الدول بالذات . بعض الدول تطالب أولاً بإقامة طويلة (ستان) ، من شأنها أن تبعد عن التصويت عدداً كبيراً من الأشخاص في بلد شديد الحركية . من ناحية ثانية ، تشترط نصف الولايات أن يعرف الناخب القراءة ، أو القراءة والكتابة : بل ريب ، تراجع الأمية يخفف من أهمية هذا البند ؛ ولكنه يفيد لابعاد السود من الاقتراع . بعض الولايات تذهب أبعد من ذلك ، فتشترط من الناخب أن يجيد تفسير الدستور : نرى هنا إلى أي اعتبارية يمكن أن يقود هذا البند ، الذي يفيد هو أيضاً في إبعاد الناخبين الملونين (السود) . أخيراً ، أبقت عدة ولايات طويلاً على منظومة « دافعي الضرائب » : فبعضها تحرم من حق التصويت الأشخاص الذين لا يستطيعون أن يثبتوا أن لديهم مداخيل كافية لتلبية حاجاتهم ، 7 ولايات جنوبية تفرض دفع رسم انتخابي Poll Tax قليل اجمالاً (كسابقاتها هذه التضييقات عبر دفع الرسوم تستخدم خاصة ضد السود) . التعديل الـ 24 على دستور الولايات المتحدة (1964 م) ألى كل التضييقات على حق التصويت لعدم دفع الرسوم الانتخابية أو أية ضريبة أخرى ، بما يتعلق بالانتخابات الفدرالية . - يمكن أن نذكر أيضاً أن منظومة تسجيل الناخبين هي غير كافية في كثير من الدول ، مما يؤثر ربما على العدد المرتفع للمتفيين . أخيراً ، من غير النادر أن يشارك فقط أقل من نصف الأشخاص ، الذين هم في سن الاقتراع ، فعلياً التصويت ، وصحيح أن كثيراً منهم يتغيرون إرادياً .

2 - الطابع اللامساواةي للاقتراع هو أكثر غرابة . في مجلس النواب ، هناك تمثيل ضئيل للولايات

الكبرى وتمثيل فائق للدول الصغرى : لكن هذه الظاهرة تبدو معتدلة وأقل بالاجمال ، مما يحصل في كثير من الدول الديمقراطية في مجلس الشيوخ ، على العكس ، اللامساواة في التمثيل هي كبيرة جداً : وإذا كانت المقارنة التي أشرنا إليها أعلى بين أعضاء مجلس الشيوخ في ولاية نيويورك ، الذين يمثل كل واحد منهم 8 ملايين أميركي ، وأعضاء مجلس الشيوخ في الألاسكا ، الذين يمثل كل واحد منهم 110000 أميركي ، إذا كانت هذه المقارنة تستند إلى حالة قصوى ، يبقى صحيحاً أن الولايات التي تضم أقل عدد من السكان تنعم بأغلبية ساحقة في مجلس الشيوخ .

قانونياً ، يبرر ذلك بحجة « حقوق الولايات » و « المساواة بين الولايات » . وليس هذه الحجة دون قيمة . ولكن ، سياسياً ، النتيجة هي في إعطاء وزن ساحق لمجلس الشيوخ في الولايات الجنوبية - الغربية وفي ولايات جبال روكي التي لا يساعدها انعزالها الجغرافي وتفوقها الزراعي على حمل رؤى سياسية منفتحة . في الواقع ، هذه اللامساواة في التمثيل تنجبه - كما في كل الديمقراطيات الغربية - إلى تعزيز القوى المحافظة .

حول الرئاسة ، الكتاب الأساسي هو كتاب : E.S. Corwin, The President: office and powers ، طبعة رابعة ، نيويورك ، 1957 ؛ انظر أيضاً L.W. Koenig ، رئيس الحكومة ، طبعة ثانية ، نيويورك ، 1968 ؛ H. Finer, The presidency: Crisis and regeneration ، شيكاغو ، 1960 ؛ R.E. Neustad ، السلطة الرئاسية ، نيويورك ، طبعة ثانية ، 1964 (ترجمة فرنسية ملخصة : سلطات البيت الأبيض ، 1968) وعدد أيلول 1956 من : The Annals of American Academy of Political and social science ، المكسر لمكتب « الرئيس الأميركي » ، E.E. Carnwell ، الرئاسة الأميركية : Vital Center ، شيكاغو ، 1966 ؛ C. Jackson, Presidential vetoes (1792 - 1945) ، Atheus (Geo.) ، 1967 . - حول الوزارة المصغرة : R.F. Fenno ، The President's cabinet ، كمبردج (Mass) ، 1959 ومقالة A. Tunc في متفرقات بورديو ، 1976 . D. Lévy ، وزارة رئيس الولايات المتحدة ، المجلة الفرنسية للعلوم السياسية ، 1954 ، ص 363 . - حول الانتخابات ، انظر : T.H. White ، انتصار كندي ، 1961 ؛ طبعة ثانية ، 1968 ؛ D.M. Ogden, A.L. Peterson, Electing the President ؛ 1968 ؛ N.W. Polsby, A.B. Wildavsky, Presidential elections: strategies of American electoral politics ، نيويورك ، طبعة ثالثة ، 1971 (ترجمة فرنسية ، جزئية : الناخب والرئيس ، 1968) ؛ E.H. Roseboom ، تاريخ الانتخابات الرئاسية ، نيويورك ، 1957 . - حول اختيار المرشحين ، انظر : P.T. David, R.M. Goldman, R.C. Bain, The politics of national party convention ، نيويورك ، 1960 . - بشأن أمناء السر ، F. d'Onofrio, Laposizione dei ministri nel sistema di governo degli Stati Uniti, Naples, 1966.

نائب الرئيس . - ينتخب نائب الرئيس في نفس الوقت الذي ينتخب فيه الرئيس وهو يلعب دوراً هماً . يقول جون آدمس : « إنها الوظيفة الأكثر تفاهة التي استطاعت اختراعها مخيلة الانسان » ، واعتبر تيودور روزفلت ، عندما انتخب نائباً للرئيس ، بأنه « لبس الحجاب » . إن وظيفته الأساسية هي في الحلول محل الرئيس عندما يتوفى ، أو يستقيل أو يُمنع من ممارسة وظائفه : في هذه الحالة يصبح نائب

الرئيس رئيساً إلى حين نهاية ولاية الرئيس الذي يحل محله (يمكنه بعدئذ أن يتقدم إلى الانتخابات ولكنه لا يستطيع ملء ولايتين متاليتين ، إلا إذا لم يحل محل الرئيس الأصلي خلال أكثر من سنتين ، طبقاً للتعديل رقم 22) . يمكن انتقاد المنظومة التي تؤدي إلى إخراج رجل يحتل مركزاً ثانوياً من الظل ، وإعطائه المركز الأول في الدولة في حالة شغور مركز الرئيس . خارج الدور الانتقاري هذا ، نائب الرئيس هو رئيس مجلس الشيوخ ؛ لكنه لا يقترع إلا في حالة قسمة متساوية للأصوات ، كما يمكن أن يحل محله رئيساً بالنيابة ، ينتخبه أعضاء مجلس الشيوخ يبقى الرئيس باتصال مستمر معه ، كما مع سبكر المجلس وزعيمي حزبه . غير أنه لوحظ في عام 1952 - 1960 تطوير لوظائف نائب الرئيس ، تحت تأثير نائب الرئيس ريتشارد نيكسون الذي بذل نشاطاً كبيراً . - انظر : E.W. Waugh ، القنصل الثاني : نيابة الرئيس ، Indianapolis ، 1956 .

تطور اللجان الإدارية . - إحدى الميزات المهمة لتنظيم السلطة التنفيذية الأمريكية ، في المرحلة المعاصرة ، هي تطور المكاتب الإدارية المستقلة ، المسماة « اللجان المستقلة ذات السلطة التنظيمية » . إنها تنظم وتراقب النشاط الخاص في عدد كبير من المجالات : عمل ، اعتماد ، مصارف ، تجارة ، اتصالات ، طاقة كهربائية ، الخ . إنها تنطوي على سمتين أساسيتين : أ - فهي لا تلتقي أوامر من الرئيس ولا يستطيع هذا الأخير عزل أعضائها بحرية . ب - إنها تملك سلطة تنظيمية خاصة . بعض هذه اللجان تتمتع بصلاحيات قانونية : إنها تلاحق المخالفات وتحكم عليها في درجة البداية تبعاً لإجراءات مبسطة .

هذه اللجان الإدارية كانت موضوع انتقادات شديدة . حاول الرئيس روزفلت الإشراف عليها على نحو أوثق عام 1937 ؛ صدر قانون عام 1946 فرض قواعد إجرائية على نشاطها القانوني . ولكن ، كما يبدو ، إنها تلبى حاجة ما وتميل إلى الازدياد لا إلى الزوال .

حول هذه اللجان : R.E. Cushman, The independent regulatory commissions, 1941; M.W. Dimock, Business and government, 1949; G. Warren, the federal administrative procedure act and the administrative agencies, 1947; E.M. Redford, Administration of national economic control, 1952.

صعوبات السلطة التنفيذية الأمريكية . - المنظومة الرئاسية الأمريكية تنطوي على حسنات كبيرة جداً : وحدة الآراء ، استقرار السلطة ، فعالية وسرعة العمل . قرار الرئيس ترومان لدى إرسال الجيوش إلى كوريا عام 1950 هو معبر جداً على هذا الصعيد . إذا كان عمل السلطة التشريعية يسير على نحو سيء إجمالاً فإن عمل السلطة التنفيذية ، على العكس يسير بشكل جيد .

هناك وجه سيء يأتي من اتساع المهام الملقاة على عاتق الرئيس . جميع القرارات المهمة في جميع المجالات تتعلق به : في الواقع ، يصعب عليه اتخاذها . أمناء السريتحلون كثيراً منها : لكن غياب التضامن الوزاري واستقلال الوزارات يعيقان تنسيق النشاطات .

لكل وزارة عقلية خاصة ، وهذه ظاهرة أكثر بروزاً منها في البلدان الأخرى ينتج عن ذلك أن

المسائل المتعلقة بعدة وزارات هي غالباً غير قابلة للحل ، عندما لا تكون من الأهمية بحيث ترقى إلى التحكيم الرئاسي .

حول المحكمة العليا ورقابة دستورية القوانين ، انظر : R.G. McCloskey ، المحكمة العليا للولايات المتحدة ، 1965 ؛ الاجتهاد الدستوري للمحكمة العليا للولايات المتحدة (1961 - 1963) ، (أعمال وأبحاث كلية الحقوق في باريس) ؛ E. Lambert ، حكم القضاة والصراع ضد التشريع الاجتماعي في الولايات المتحدة ، 1921 ؛ M. Gallaud ، الرقابة الثانوية لدستورية القوانين في الولايات المتحدة ، أطروحة باريس ، 1932 ؛ C.S. Hyneman, The Supreme Court ، نيويورك ، 1963 ؛ G.A. Schubert, Constitutional politics ، نيويورك ، 1960 ، on trial A.F. Westin, The Supreme Court: view of inside, 1961 C.B. Swisher, The supreme court in modern role ، نيويورك ، 1958 ؛ J.R. Schmidhauser ، المحكمة العليا ، 1960 ، A.M. Bickel, The least dangerous ؛ 1957 ، نيويورك ، المحكمة العليا ، نيويورك ، 1962 ؛ C.E. Hugues, The supreme Court of the United States ، نيويورك ، 1966 والدليل السنوي الذي يصدر منذ 1960 : المحكمة العليا ، review ، شيكاغو . كانت ممارسة المحكمة العليا للرقابة على دستورية القوانين عرضة لانتقادات عدة . منذ 1921 تكلم كاتب فرنسي عن « حكومة القضاة » . في الواقع حتى 1937 ، « سادت الرقابة على دستورية القوانين على نحو سيء للغاية » (A. Tunc) . يجب الإشارة أولاً إلى الترددات ، وعدم التوافقات ، وبطء المحكمة العليا . وأخطر من ذلك ، هي اتجاهاتها السياسية ، المحافظة والرجعية ، والتي تتعارض مع السياسة الحكومية : معارضة للقوانين الاجتماعية في بداية القرن العشرين ، معارضة للتدخلات في المجال الاقتصادي ، معارضة للنمو (New Deal) عام 1937 . بالنسبة لكثير من القوانين التي ألغتها المحكمة ، السمة اللادستورية هي غير أكيدة البتة : و فقط الخيارات السياسية للقضاة تفسر قراراتهم .

إن النزاع الذي تواجهه فيه المحكمة العليا وروزفلت عام 1937 أدى إلى نوع من الإخلاء الإرادي ، إلى موقف أكثر اعتدالاً . لم تقع أحكام عدم الدستورية منذ ذلك الحين إلا في حالات صلبة قانونياً ، ولم تؤد إلى ذات الانتقادات . منذ 1954 ، عادت المحكمة إلى موقف أكثر إيجابية ، حول موضوع حظر التمييز العنصري في المدارس : تجدر الإشارة في هذا المجال إلى أن أعضاء هذه المحكمة كانوا دوماً أقل محافظاً من المجال الاجتماعي (تبعاً لذهنية ليبرالية القرن التاسع عشر التي تطبع بصوة العقلية الأميركية) ، من ناحية ثانية ، يبدو المضمون القانوني لهذا الاجتهاد رصيناً . انظر : S. Hoffmann ، التمييز ضد السود والقانون الدستوري للولايات المتحدة ، مجلة القانون العام ، 1955 ، ص 116 . مظاهرات أخرى لهذه الإيجابية القانونية : القرارات التي تعتبر مخالفاً للدستور التقسيم غير المتساوي للدوائر الانتخابية ، بالنسبة للانتخابات التشريعية في الولايات (1962) ، تم للانتخابات في مجلس النواب (1964) .

حول المؤسسات والحياة السياسية للولايات ، انظر : W. Anderson, C. Penniman et E.W. ، Weidner, Government in fifty states ، نيويورك ، 1960 ؛ V.O. Key, American state ، نيويورك ، 1957 ؛ R.W. Maddox et R.F. Fuquay, State and local politics ، نيويورك ، 1957 .

governments ، طبعة ثانية ، 1969 ، The Book of The States (نشرة نصف سنوية) ،
واشنطن ، S.C. Patterson, American legislative behavior, Princeton, 1968; A. Heard ،
State legislatures in American politics, Englewood Cliffs, 1966; The American com-
- . monwealths series ، publiées sous la direction de W. Brooke Graves (نيويورك) .
حول المجلس الواحد لنبراسكا ، انظر : A.C. Breckenridge, One house for two ، واشنطن ،
1957 .

حول الأحزاب السياسية الأمريكية ، انظر بيليوغرافيا S. Hurtig ، المجلة الفرنسية للعلوم
السياسية ، 1959 ، ص 707 و J.L. Seurim ، البنية الداخلية للأحزاب السياسية الأمريكية ،
1953 ، التي تكون جهود تفسير معمق ، ولكن ربما بمنهجية فعالية . بين الأعمال الأمريكية ، انظر :
W.J. Crotty, D.M. Freeman, D.S. Gatlin, Political parties and political behavior
، طبعة ثانية ، بوسطن ، 1971 ، C. Rossiter, Parties and politics in America, Ithaca ؛
1961 . (ترجمة فرنسية : ديمقراطيون وجمهوريون ، 1965) ؛ K. Lawson, Politics parties and
F.J. Sorauf, Political parties in the American ؛ 1968 ، نيويورك ، democracy in U.S.A
، B.S. Eldersveld, Political parties: a behavioral analysis ، 1964 ، بوسطن ،
شيكاغو ، E. Schattschneider, Party government ؛ 1964 ، نيويورك ، V.O. Key ،
A. Leiserson, Par- ؛ 1958 ، نيويورك ، طبعة رابعة ، Politics, parties and pressure groups
، H. Bone, American politics and the party system ؛ 1958 ، نيويورك ، ties and politics
، طبعة ثانية ، نيويورك ، I. Hinderaker, Party politics ؛ 1955 ، نيويورك ، 1956 .

حول دور الأحزاب في الولاية ، انظر : D.B. Truman, The governmental process ،
نيويورك ، 1951 ، و The Congressional party ، نيويورك ، 1959 . - حول الحياة السياسية
والرأي بشكل عام ، S. Lubell, The future of American politics, 1951; J. Gunther, Passe-
portpour les USA (ترجمة فرنسية) ، 1954 . - حول الحياة السياسية للولايات الجنوبية :
V.O. Key, Southern politics ، نيويورك ، 1949 . - حول سلوك الناخبين ، انظر :
(وآخرون) ، The american voter ، نيويورك ، 1960 ، وقد انتقده W. de Vries و Tarr ؛
The ticket-splitter: a new force in American politics, Grand Rapids 1972 ، والاحصائيات
الانتخابية R.M. Scammon, America votes ، 3 أجزاء ، نيويورك ، 1956 - 1959 .

الثنائية الحزبية والنظام السياسي . - لو كان للأحزاب الأمريكية البنية الصلبة نفسها التي تميز
الأحزاب البريطانية ، لكان النظام السياسي للولايات المتحدة مختلفاً تماماً . لو انتمى الرئيس وأغلبية
الكونغرس لذات الحزب ، لكننا أمام تمركز للسلطات لصالح الحزب الأغليبي ، كما في بريطانيا : ولكن
في حالة انتماء الرئيس وأغلبية الكونغرس لأحزاب مختلفة (ما هو ممكن الحصول ، بسبب الفوارق
الانتخابية الزمنية : هذا ما حصل غالباً في تاريخ الولايات المتحدة) ، فإن فصل السلطات يغدو صارماً
جداً ويؤدي هذا الوضع إلى استحالة الحكم .

غير أن غياب النظام في الأحزاب الأمريكية يغير كاملاً المنظومة . في الاقتراعات المهمة ، لا يصوت أبداً جميع أعضاء حزب معين بالشكل ذاته . والنتيجة هي ذاتها فيما لو كنا أمام أحزاب متعددة . في الفترة 1954 - 1960 ، استند رئيس جمهوري على تحالف مشكل من ديمقراطيين وجمهوريين (« ليبرالي » الفريقيين) : والغريب في الأمر هو أن أغلبيته في الكونغرس كانت أكثر صلابة من الفترة 1952 - 1954 ، حيث كان يهيمن على الكونغرس حزب الرئيس نفسه . - حول نظام الحزب في الهيئات التشريعية للولايات ، انظر المقالة المفيدة لـ M.E. Jewell ، في : L'Americ. Politic. Science Re- view ، 1955 ص 773 .

الدور الأساسي للحزب : ضبط « الاقتراع » و « الرعايا » . تهدف الأحزاب الأمريكية إلى تأمين « ضبط » عدد من الأصوات ، غير الـ « Captains » ، كافية لنيل الأغلبية ، في الانتخابات الأولية كما في الانتخابات (الرئيسية) . ففي دائرة من 400 ناخب ، يمكن للكابتن /Captain/ أن يجمع كتلة أكيدة من 60 إلى 100 صوت : وهذا كافٍ في كثير من الحالات للفوز (إذ أن الهامش العادي بين الأحزاب هو ضعيف جداً) . في تشكيلة « كتل الأصوات » هذه ، كما في تعيين Captains (أو الزعماء) وإخلاصهم ، ثمة عنصر يلعب دوراً مهماً جداً : « الرعاية » . نعرف أن قسماً كبيراً من الوظائف العامة الأمريكية ، خاصة في الولايات أو البلديات ، لا تُملأ بالباراة أو على أساس رتب قضيتيه ، بل تعطى كمكافأة للأصدقاء السياسيين : إنها منظومة « الغنائم » . عندما تغير البلدية أو الولاية أغلبيتها السياسية ، نشهد تغييراً هائلاً للموظفين الإداريين . إن قسمة هذه « الغنائم » تشكل ما أسميناه الرعاية /Le patronage/ . في جميع البلدان ، توجد آلية مشابهة في أساس الحياة السياسية : ولكن ليس لها الأهمية ذاتها التي تكسبها في الولايات المتحدة . غير أن تطور (نظام الكفاءة merit system) في تعيين الموظفين يتجه إلى التقليل من دورها شيئاً فشيئاً .

تؤدي منظومة الرعاية هذه أحياناً إلى التضخم . عندما تنجح شخصية معينة في فرض سلطتها على مجموع زعماء حزب ما ، في مدينة أو كونتية ؛ عندما تنجح في الامساك بالسلطة البلدية أو المحلية ، تسمح لها « الرعاية » بالاحتفاظ بها . وبما أن القضاة وقادة الشرطة وكل السلطات هي منتخبة ، يمكن لهذه الشخصية في هذه الحالة أن تنعم بسلطة مطلقة . يقال هنا بأنها شكلت « ماكينة » هي زعيمتها (boss) . وهذه الماكينات هي غالباً متطورة في المدن ، التي نجحت في إرهابها أحياناً والسيطرة عليها ؛ لكننا نلاحظ بعض التطور في منظومة الزعامة هذه : زعامة رجال الأعمال الذين لا تهمهم إلا مصالحهم ، تحمل محلها اليوم ، أحياناً ، زعامة أشخاص يلتفتون أيضاً لمصلحة مواطنيهم ؛ على كل حال ، هذه الظاهرة هي في صدر الزوال ، لم تتجاوز هذه الزعامة عادة حدود مدينة أو كونتية . في الجنوب ، شهدنا تشكل « ماكينات » تهيمن على كل ولاية بأكملها . بعضها يشبه دكتاتورية حزب واحد : والمثال الأفضل على هذا الصعيد هو حالة Huey Long في لويزيانا ، قبل الحرب .

حول الجماعات الضاغطة ، انظر : L. Dion ، الجماعات والسلطة السياسية في الولايات المتحدة ، كيبك ، 1965 ؛ مقالة A. Mathiot في المجلة الفرنسية للعلوم السياسية ، 1952 ، ص 429 وما يتبع ؛ H. Zeigler ، Interest group in American Society ، Englewood Cliffs ، 1946 ؛ D.C. Blaidssell ، American democracy under pressure ، نيويورك ، 1957 ؛ والعدد الخاص في مجلة « حوليات الأكاديمية الأمريكية للعلوم الاجتماعية والسياسية » ، أيلول 1958 .

أهمية الجماعات الضاغطة في الولايات المتحدة . - تلعب الجماعات الضاغطة دوراً في الحياة السياسية لجميع البلدان . ولكن في الولايات المتحدة ، هذا الدور هو أكثر تطوراً منه في الأمكنة الأخرى . إن غياب الايديولوجيا عند الأحزاب ، وواقعة أنها تشكل أساساً ماكينات لجمع الأصوات ، ليسا ، بدون شك ، غريبين على هذه الواقعة . ولكن الرأي العام الأميركي نفسه هو الذي يشكل بدون شك الجوهر الأساسي لهذه الظاهرة . فإن الاعتقاد القديم بأن المصلحة العامة هي مجموع المصالح الخاصة يبقى قوياً جداً في أميركا ، حيث يبدو طبيعياً وليس مستغرباً ، أن تدافع كل مجموعة عن نفسها . إن غياب الاحترام للدولة وللحياة السياسية ، ولاحترام الرئيس للمال ، الذي يشكل المعيار الأعلى للقيم ، يذهبان في نفس الاتجاه . أياً كان من أمر ، إن أهمية « الجماعات الضاغطة » واللوية تعطيان للحياة السياسية الأميركية شكلها الخاص .

إلا أن تحول الشركات الأميركية الكبرى ينزع إلى التقليل من اللوية وإلى خلق أشكال جديدة من الضغط على الدولة ، عبر تداخل بين القطاع العام والقطاع الخاص : انظر حول هذه النقطة تحليل J.K. Gailbraith ، في : Le nouvel Etat industriel ، 1968 ، ص 301 - 321 .

القسم الثالث

الأنظمة التسلطية الرأسمالية

إن مفهوم الأنظمة التسلطية الرأسمالية يتطابق مع تسميتها . فهي أولاً أنظمة تسلطية ، أي أن السلطة لا تتركز على انتخابات حرة ، وأن الحكام لا يمكن أن يبعدهم المواطنون بعدم تحديد انتخابهم لهم ، وإن المعارضة ممنوعة ولا يوجد تعددية بل أحادية سياسية . ثم إنها أنظمة رأسمالية ، أي مرتكزة على الملكية الفردية لوسائل الإنتاج والمنشأة الحرة . غير أن بعضها يتطابق مع بنية اقتصادية سابقة للرأسمالية الصناعية : بنية الاقتصاديات الزراعية المرتكزة على الملكيات العقارية الكبرى المستغلة تبعاً لنمط على درجات متفاوتة من الأرستقراطية . عندما نتكلم عن أنظمة رأسمالية ، لا تؤخذ كلمة رأسمالي بالمعنى الدقيق للرأسمالية الصناعية ، ولكن بمعنى أوسع : كل نظام مرتبط على الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج ، كل نظام غير اشتراكي .

يمكن تصنيف الأنظمة التسلطية الرأسمالية إلى فئتين : بعضها يرتكز على المنظومة السياسية القديمة التي كانت الأكثر انتشاراً في العالم منذ القدم حتى القرن التاسع عشر : المنظومة الملكية ، حيث تتركز السلطة على الوراثة . هذه المنظومة تكوّن مغلقة تاريخية : لكنها لا تزال تعمل في عدة بلدان . الأنظمة التسلطية المحافظة الأخرى هي دكتاتوريات . ومؤسساتها السياسية تشبه أحياناً وإلى حد كبير الدكتاتوريات الاشتراكية ، خاصة نظام الحزب الواحد ، القمع ، الخ . لكن سياقها الاجتماعي - الاقتصادي مختلف تماماً : فهو رأسمالي من ناحية واشتراكي من ناحية أخرى . إن أهدافها هي أيضاً متعارضة ، فالدكتاتوريات الاشتراكية تؤكد بأنها أنظمة انتقالية ، هدفها خلق شروط ديمقراطية حقيقية ، والدكتاتوريات المحافظة تعلن بأنها دائمة وأنها لا تحمل أي هدف ديمقراطي نهائي .

الفصل الأول

الملكيات التقليدية

إن الملكة هي نظام سياسي حيث تنتمي السلطة لفرد (ملك ، ملكة ، إمبراطور ، إمبراطورة) يصل إلى السلطة عبر ولادته . كان هذا النظام الأكثر انتشاراً في العالم قبل الثورات الديمقراطية للقرن الثامن عشر والتاسع عشر والعشرين . ما خلا الجمهوريات المدنية للعصور الوسطى ، والقرون الوسطى والنهضة (وجزء كبير من المتحدرات المسماة بدائية : أي المتحدرات دون كتابة) ، فإن غالبية البلدان كانت خاضعة للملكيات منذ بدء الإنسانية . أحياناً ، كانت تخف وطأة الوراثة بعدة أشكال أما أنه يحق لأرستقراطية من النبلاء والكهنة أو المحاربين اختيار الملك الجديد من داخل عائلة أو عدة عائلات ؛ وأما أن تنتج البنوة بين السلطان وخليفه عن التبني وليس فقط عن الوراثة .

اليوم ، الملكيات هي مخلفات تاريخية . نجد أيضاً ملوكاً أو ملكات ؛ بعض البلدان المتطورة : ولكنها لم تعد سوى رموز دون سلطات ، نوع من المتاحف الحية والأنظمة السياسية التي توجد فيها لا تكون ملكيات ولكنها تشكل جزءاً من الديمقراطيات الغربية ، إذ أنه لا يوجد أية فوارق عملياً بين الأنظمة التي يكون فيها رئيس الدولة رئيساً لجمهورية برلمانية ، وتلك التي يكون فيها رئيس الدولة ملكاً « ملكية » برلمانية . إلا أن الطابع الغرائبي أو الجذاب هو أكبر في الحالة الثانية ، وهذا ثمين بالنسبة للمجالات الأسبوعية المصورة ، إن الملكيات الحقيقية ، حيث يمارس الملك فعلياً السلطة العليا ، لم تعد موجودة إلا في بعض البلدان نصف المتطورة أو المتخلفة . وهي غالباً جد بدائية . غير أن بعضها ينطوي على ميزات حديثة . من المفيد إجراء مقارنة بين هذه الأنظمة والملكيات الأوروبية القديمة .

I - الملكيات الأوروبية القديمة

مع أن هذا الكتاب هو مكرس للأنظمة السياسية المعاصرة ، فإنه من الضروري تحليل الملكيات الأوروبية القديمة بإيجاز ، والتي لم تعد موجودة في أي مكان . أولاً ، لأن الملكيات الحالية للبلدان المتخلفة أو نصف المتطورة تشبهها إلى حد ما . ثم إن الأيديولوجيا المحافظة الحديثة هي تكييف ، إلى حد معين ، للأيديولوجيا المحافظة التقليدية ، المرتبطة بالملكيات الأوروبية القديمة .

1 - السياق الاجتماعي والأيديولوجي

إن الأنظمة الأوروبية القديمة هي مجتمعات متخلفة تركز خاصة على ملكيات ريفية يملكها أرسقراطيون . منظومة قيمهم هي أساساً دينية ، أبوية ومحافظة .

السياق الاجتماعي الاقتصادي

إنها أنظمة رأسمالية ، بمعنى أنها تركز على الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج . لكن الأمر بعيد عن الرأسمالية الصناعية ، ليست فقط لأن الاقتصاد هو ذو هيمنة زراعية ، بل لأنه يحد من الإنشاء الحر للمؤسسات (أو المنشأة الحرة) ومن المنافسة .

٦ - مجتمع زراعي (ريفي)

كتاب الأنظمة الأوروبية الملكية القديمة تعمل ضمن مجتمعات هي أقرب إلى البلدان النامية اليوم منها إلى البلدان الصناعية الحديثة . بالتأكيد ، نحن هنا بعيدون عن القرن الوسيط الأعلى ، حيث كانت الأرض المصدر الوحيد للغنى ، حيث كان الناس يعيشون في إطار الملكيات الزراعية الكبرى التي تنتج في إطار اقتصاد شبه مقفل . ابتداء من القرن الحادي عشر ، ظهرت من جديد الصناعة والتجارة ، وتعددت المدن (مما ولد الحركة المتحدية *mouvement communal*) ، وتطورت البورجوازية . رغم هذا ، بقي الاقتصاد زراعياً في غالبيته قبل الثورات الصناعية للقرن التاسع عشر وبقي كذلك مدة طويلة ، تقريباً حتى حرب 1914 . ولم يغير تطور الصناعة والتجارة والبورجوازية وثم الطبقة العاملة المجتمع الزراعي إلا ببطء .

استند هذا المجتمع الزراعي إلى الملكيات الكبرى ذات الاستثمار الموسع الغيت القناة الإقطاعية من كل مكان تقريباً ، ولكن بقيت بعض آثارها . هناك عدد قليل من الفلاحين المالكين ، والوكلاء الذين يقومون بإدارة الملكيات في غياب السيد يستغلون المؤاكرين والمزارعين . بعض دول أميركا اللاتينية الحالية تعطي فكرة عن هذه البنية

لأوروبا ما قبل 1789 . إلى جانب النبلاء ، تمسك المتحدرات الدينية . بجزء مهم من الملكية العقارية . مع هذا ، ليس جميع الفلاحين بؤساء ، وبعض المزارعين يبدأون بتكوين طبقة وسيطة زراعية ، شأنهم شأن الوكلاء والوسطاء .

2 - مجتمع أرستقراطي وتعاوني

لا الملكيات الخاصة الأرضية ولا الصناعات والتجارة تنظمها قوانين الرأسمالية الحديثة : المنشأة الحرة ، المنافسة الحرة . بالتأكيد ، إنه اقتصاد سوق لكن اقتصاد السوق هذا تمسك به قواعد قانونية تحد من حرية المنشأة (إنشاء المؤسسات) والمنافسة وانتقال الملكية وحركية اليد العاملة ، الخ . إنه يشتغل في إطار مجتمع تراتبي ينزع إلى الجمود .

● تنتمي الملكيات العقارية الكبرى بصورة عامة لنبلاء ، أي أناس يفيدون من وضعية قانونية امتيازية توفر لهم مركزاً مهماً في الدولة ووضعاً مهيمناً بالنسبة للفئات الأخرى من فئات المجتمع فالإنسان النبيل (الذي ينتمي إلى طبقة النبلاء) هو ضابط في الجيش ، أو عنصر من حاشية الملك ، أو من الذين يتبوأون مسؤوليات عامة كبرى ، أو يحتكرون ألقاب « المطران » أو « القس » في الأديرة الخ : بالمختصر ، هذا يعني أن هؤلاء هم في إدارة الدولة (بعض الملوك أدخلوا تدريجياً أشخاصاً من عامة الشعب - أي غير نبلاء - في إدارة الدولة : وهذا أحد مظاهر الملكية المطلقة) . النبيل هو أيضاً ذلك الذي يفيد من تشريفات خاصة ومن حق معمم في التصدر ، ومن امتيازات قضائية ، وضرائبية ، ومن حق طلب رسوم أو ضرائب من سكان أراضي الإقطاعية (حقوق إقطاعية) .

هذه الوضعية القانونية للنبالة ليست نتيجة لكونها المالكة الرئيسية للأراضي . هناك ازدواجية وتعايش بين الظاهرتين . لقد تكونت الأرستقراطية لأسباب عسكرية : فالنبلاء هم أخلاف المنتصرين أثناء الغزوات ، أو الذين ثبتوا الانتظام العام خلال مرحلة فقدان الأمر التي تبعت انهيار الامبراطورية الرومانية . لقد أخذوا أو أعطوا أفضل الأراضي ، مضيفين هكذا قوتهم الاقتصادية إلى وظائفهم العسكرية ، و ثم ، ساعد كل من هذين العنصرين العنصر الآخر : النفوذ العسكري للنبلاء سمح لهم بالاحتفاظ بالأرض ، وملكية الأرض سمحت لهم بصيانة الجيوش الخاصة وخاصة حياة الجياد ، الوسيلة الأساسية في الحروب (ومن هنا « الفروسية ») . بعد ذلك ، اختفت السمة العسكرية للنبالة لكن الامتيازات القانونية بقيت .

● البورجوازية والحرفية - لقد تطورت الحرافة ، والتجارة والصناعات الصغيرة والمصارف خارج إطار الأرستقراطية . غير أن هذه الأخيرة ساعدت في هذه الحركة في

بعض البلدان ، لا سيما في بريطانيا ، مما ساعد في التطور السياسي . التجارة الدولية والصناعات ، خاصة ، اجتذبت النبلاء . غير أن البورجوازيين لعبوا دوراً متفوقاً على هذا الصعيد واكتسبوا نفوذاً اقتصادياً هائلاً سمح لهم بتهديم الملكيات التقليدية . بانتظار ذلك ، اندمجوا في أطرها ، عبر لعبة تنظيمات وتراتيبات المنظمات الحرفية . كانت التجارة والصناعة تتجهان إلى اتخاذ الطابع التراتبي والجامد ذاته الذي يسم المجتمعات الزراعية : لكن هذه السمة كانت متناقضة مع متطلبات التقدم الاقتصادي ، مما ساعد في تهديم الملكيات التقليدية .

السياق الأيديولوجي

لقد حملت الأنظمة الملكية القديمة في البداية أيديولوجيا نافعة ، قليلة المنهجية ، ذات قاعدة أساساً دينية وغير عقلانية . فقط عندما واجهتها الأيديولوجيا الليبرالية ، بدأت هذه الأنظمة بتكوين أيديولوجيا كاملة : الأيديولوجيا المحافظة .

٦ - القيم الأبوية والدينية

تتطابق الأنظمة الملكية مع البنية الأبوية للمجتمعات الزراعية .

● **البنية الأبوية** - إن سلطة رب العائلة في العائلة الريفية الكبيرة ، تقابل سلطة السيد ، رب العائلة مالكة الأرض . جميع النبلاء موجودون ضمن روابط تراتبية معقدة ، مكونة من تبادلات خدمات وحمايات كل نبيل هو تابع لأحد ومتبوع من آخر . لكن هذه الروابط ليست فردية ، إنها جماعية . إنها لا تؤدي إلى تراتبية للأفراد بل إلى تراتبية للعائلات . يحتل الملك قمة هذه التراتبية . إنه رب العائلة الأعلى ، أب الجميع إذا صح التعبير . وكل هذا هو جامد في تقليد مطابق لتقنيات استثمار الأراضي : هي نفسها مرتكزة على التقليد وجامدة . إن حركية الصناعة والتجارة تتعارض مع هذا الجمود الطبيعي للزراعة التقليدية : لكن المنظومة الحرفية كانت تتجه إلى التوسع لتشمل المجال الصناعي والتجاري . إن العلاقات الحرفية « سيد » - « صحابة » (Compagnons ، الرفاق في التنظيم الحرفي) هي أيضاً علاقات أبوية .

● **الطابع الديني** - للملك أيضاً طابع ديني . في الديانة البدائية ، تختلط الديانة مع الأبوية ، إذ يرتدي رب العائلة سمة مكرسة وللألوهية طابع أبوي . غير أن الملك هو أكثر من أب أعلى على هذا الصعيد . إنه شخصية فوق إنسانية ، شبه إله : وعلى الأقل منتخب من الله . حسب مفهوم بدائي ، الملك هو إله حي . مصر الفرعونية تدفع حتى النهاية منطق المنظومة بتزويجها الفراعنة مع أخواتهم أو بناتهم ، كي تبقى السلطة الملكية

في نفس العائلة الإلهية ، منفصلة عن البشر . كان الأباطرة الرومان موضوع عبادة كآلهة وهم أحياء وكانوا مؤهلين بعد موتهم : يصعب القول إذا كان هذا الطقس وهذا التأليه للامبراطور ينتجان عن اعتقاد حقيقي أو أنه يدخل فقط ضمن إطار الرموزية (إله كرمز) .

بعد ذلك ، تم الانتقال من فكرة الملك الإله إلى فكرة الملك ، ذرية الله . إن مؤسس الأسرة المالكة هو شخصية الوهية أساسها صفاوة الدم بالنسبة لهذه البنية الألوهية . هكذا فإن امبراطور اليابان وامبراطور الصين كانا « أبناء السماء » . وفي مرحلة غابرة ، جميع الملكيات تقريباً كانت معتبرة مؤسسة على يد سلف إلهي ، الذي تبرر سمته فوق الإنسانية الخضوع لأخلاقه . هنا أيضاً ، لا يمكننا بدقة معرفة ما إذا كان الناس يؤمنون فعلاً بهذه البنية الإلهية أو أنها كانت تحمل فقط طابعاً رمزياً . احتمالياً ، تتعلق هذه المسألة بكل بلد وبكل ظرف . في جميع الأحوال ، إن الاحترام المفروض للسلطان ، ومماثلة جرائم القدر في الذات الملكية ، بالتدنيس ، كل هذا يظهر قوة فكرة البنية الإلهية .

في مرحلة ثالثة ، تم الوصول إلى فكرة الملك « منتخب الله » ، أي الذي عينه الله . أسس الأسرة المالكة رجل اختارته الألوهية لتحمل هذه المسؤولية . البنية الطبيعية هي مرتكزة على هذا الخيار لعائلة من قبل الله . وبصورة عامة يجري تأكيد ذلك ، عند كل خلافة ، بالاحتفالات والتوليات (التنصيات) الدينية ، التي تثبت بأن الألوهية تبقى على هذا الخيار الأساسي . هكذا يتم الانتقال من « منتخب السيد » (المسيح) إلى « مسيح السيد » (*) التكريس / le sacre / ، وهو احتفال ديني يثبت التولية الإلهية ، غدا الجوهر الأساسي للمشروعية : من هنا الأهمية السياسية لسلوك جان دارك عندما دفعت إلى تكريس ملك ينتمي إلى بنية غير أكيدة في ريمس Reims . إن الميزة فوق الإنسانية للملك ، والتي يغدق بها عليه تكريسه ، تعطيه سلطات فوق طبيعية : الملك يشفي المرضى ، أي يقيم المعجزات .

2 - الأيديولوجيا المحافظة .

كان الدين إذن « حجر القبة للملكية » (Albert Mathiez) عندما بدأت تخف سيطرته على المجتمع ، ونشرت الأيديولوجيات الليبرالية فكرة سلطة سياسية علمانية ،

(*) oint du seigneur : من فعل oindre (مسح بالزيت المقدس) وتطلق على الكهنة والملوك .

ترتكز على قواعد عقلانية ، فقدت الملكيات التقليدية جوهرها الأساسي . ثم تطورت الأيديولوجيات المحافظة التي كانت تنجح إلى إعطاء الملكيات التقليدية جوهرًا جديدًا ، علمانياً وعقلانياً . إنها تتطابق إذن مع المرحلة الانحطاطية للملكيات . وبخلاف الأيديولوجيات الليبرالية والاشتراكية التي ساهمت في توليد الديمقراطيات الغربية والأنظمة الاشتراكية ، والتي تكونت قبلها ، فإن الأيديولوجيات المحافظة ولدت بعد الملكيات التقليدية في فترة انحطاطها ، واستخدمت فقط كأساس استبدالي ، بديلاً للدين .

● الطبيعية - لقد نشر الفكر المحافظ فكرة الميزة الطبيعية للمجتمعات . فهذه الأخيرة تتطور كما الأشجار والمزروعات (تعود دوماً الصور الزراعية) ، إنها كأجهزة يولدها تطور الأشياء وليس إرادة البشر التاريخ يبرر إذن وجود الملكيات . أنظمة غير عقلانية ، ربما : لكن أشجار السنديان والنباتات ليست عقلانية هي أيضاً . وبخريبها ، تتخرب المجتمعات التي تركز عليها . كانت هذه الحجة فعالة عام 1789 ، عندما كانت وحدها غير ملكية بعض المدن الأوروبية المنعزلة (سويسرا ، خاصة) أو مستعمرة قديمة وبعيدة (الولايات المتحدة) . لكنها فقدت تدريجياً من قوتها كلما تطورت أنظمة غير ملكية . من ناحية ثانية ، بدأت تدخل الرؤوس فكرة أنه يمكن تغيير المجتمعات القائمة ، كما يمكن تشذيب الأشجار وإنشاء الحدائق على الطريقة الفرنسية .

● المنفعة - بعد ذلك ، راح الفكر المحافظ يبرر إذن الملكية بمنفعتها العملية . ففكرة أن الحضارة تُحفظ بأكملها في التقليد وأن البشر هم بحاجة لمجتمع منظم كما الأولاد لرب عائلة ، كي يتعلموا ويتحضرّوا ويتشققوا ، نقول إن هذه الفكرة بدأت تنمو وتتوسع بقوة على يد المنظرين المحافظين . فإن ضرورة قيام نظام اجتماعي تمنع البشر - السيئين طبيعياً - من تهديم بعضهم بعضاً ، وتجرهم على الانسجام والتعاون معاً ، هي الجوهر الأساسي الآخر لعقيدتهم . كي يضمن قيام نظام كهذا ، يجب أن تتوفر سلطة ثابتة ومستقلة ، وهذا ما لا تستطيع الديمقراطية توفيره : فقانون العدد يفضي إلى عدم الاستقرار والديمقراطية الملكية وحدها يمكنها توفير ذلك دون الوقوع في تجاوزات الدكتاتورية .

هكذا ، شهدنا ، في زمن غير بعيد ، نمو نظرية حديثة عن الملكية ، تقدمها كنظام ليبرالي نسبياً ، نظام معتدل ، بين عجز الديمقراطية وعنق الدكتاتورية موراس Maurras أصر كثيراً على هذه النقطة قبل وبعد حرب 1914 فالصورة الأبوية التي يرسمها عن السلطة الملكية هي متطابقة مع الأيديولوجيا الملكية التقليدية . وكذلك ، تشديده على

أهمية النظام الطبيعي والسماح الاحتفاظية لقيم الحضارة التي تسم الأرستقراطية والملكية .

لكن شارل موراس وسّع أيضاً حججاً أكثر منفعية وجدة : بتأكيد خاص أن الملكية وحدها توفر للحكام الكبار مصلحة في حفظ وتمرير التراث الوطني ، لأنه ترانهم هم . تجدر الإشارة إلى أن هذه الحجة تنقل في المجال السياسي التبرير الكلاسيكي للمنشأة الخاصة . نظريات موراس هي مجهود توفيق بين القيم الملكية التقليدية وقيم الرأسمالية الحديثة . بلا شك . أنه يرغب في التخفيف من تجاوزات الرأسمالية عبر تنظيم تعاوني : لكن هذا أيضاً يتطابق مع بنى الرأسمالية الحديثة ، بعد تجاوزها للمرحلة المحض تنافسية . كانت الملكيات التقليدية ميتة عندما نمت هذه النظريات ، ولم يعد بإمكانها أن تعيش من جديد ، إذ أنها كانت قد فقدت أية ملاءمة مع منظومات القيم المعاصرة .

2 - المؤسسات السياسية

لن نصف تفصيلاً مؤسسات لم تعد تعمل اليوم . سوف نتطرق فقط للنمطين الرئيسيين للملكيات الأوروبية التقليدية التي تقابلها ، إلى حد معين ، مرحلتنا تطور : الملكيات الأرستقراطية والمللكيات المطلقة .

المللكيات الأرستقراطية

بعد تفتت الإمبراطورية الرومانية والغزوات البربرية و ثم غزوات النورماندين ، تشتت أوروبا إلى إقطاعات عديدة . لم يكن يملك الملوك إلا سلطات ضعيفة جداً خارج مناطق نفوذهم . تدريجياً ، اكتسبوا بعضاً من السلطة واستقر توازن نسبي .

1 - بنية الملكيات الأرستقراطية

في الملكيات الأرستقراطية لم يعد الملك فقط زعيماً إسمياً ، ضعيفاً بوجه الأسياد الإقطاعيين الكبار . ولكنه ليس لويس الرابع عشر الفائق القوة ، الذي ينحني « الكبار » أمامه ويختزل دورهم ليقصر على تزيين حفلات فرساي .

● الملك - الحَكَم - إنه حكم ، يمارس سلطات فعلية ومهمة ، ولكن تحدها سلطات الأرستقراطية . ظهرت أحياناً هذه الميزة التحكيمية عبر الجمع بين الانتخاب والوراثة ، إن فكرة ملك يختاره الأسياد الكبار من بينهم ، كما يختار الكارديناليون الباب ، انتشرت كثيراً في أوروبا في عصر ما . بعد تطبيقها في فرنسا في الأصل ، اختفت

مع كلوفيس ، ولكن عادت إلى الظهور من جديد في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر .
أما الكابتيون / les Capétiens / الذين أفادوا من الانتخاب ، سرعان ما عملوا على
إزالتها . لكن الملكية الانتخابية بقيت في بولونيا ، في الامبراطورية المقدسة ، في روسيا ،
الخ .

● القوى المقابلة - من ناحية ثانية ، تحدد الملك عدة أجهزة حيث تعبر
الأرستقراطية عن نفسها . البرلمان - بالمعنى الحديث للكلمة - هو أحدها . ما عدا
بريطانيا ، يجري الكلام عن جمعيات الولايات أو الهيئات العامة . وتعود أصول ذلك إلى
الجمعيات الإقطاعية للعصر الوسيط الأعلى ، حيث يجمع الأسياد مُقطعيهم لمناقشة
شؤون المملكة وإعطاء « المساعدات » (المالية) و « النصائح » . مع انطلاقة الحرافة
والتجارة والمدن ، راح الملك يدعو إلى هذه الجمعيات ممثلين منتخبين عن البورجوازيين -
أو « الهيئة الثالثة » (أو السلطة الثالثة) - إلى جانب أسياد علمانيين وأكليروسيين .
امتدت هذه المنظومة لتشمل كل أوروبا في القرن الرابع عشر . إن تحالف الأرستقراطيين
مع البورجوازية للإبقاء على هذه الجمعيات ضمن استمراريتها في بريطانيا . في الأمكنة
الأخرى ، توارت مع صعود الحكم المطلق الملكي .

في الملكيات الأرستقراطية كان هناك قوى مواجهة أخرى للسلطة الملكية نذكر أولاً
البرلمانات بالمعنى القديم للكلمة في فرنسا ما قبل 1789 : جمعيات القضاة الذين كانوا
اشتركوا مراكزهم (كما اليوم كتاب العدل ووكلاء الدعاوى) والذين كانوا يعبرون عن
« نبالة ثوبية / nobless de robe / يتم الوصول إليها جزئياً بواسطة المال ، ولكنها كانت
مرتبطة أيضاً بنبالة تقليدية أو « نبالة سيفية » . كان يحق للبرلمانات الفرنسية أن تسجل
المراسيم الملكية وأن توجه حولها تنبيهات للملك . يسعنا أن نذكر أيضاً « جمعيات
الوجهاء » الذين يمثلون الأرستقراطيين والبورجوازية العليا ، والذين يعينهم الملك لهذا
الغرض وليسوا منتخبين . يجب الإشارة أخيراً إلى المنظومة المعقدة للمجالس أو
« Playsinidie » ، التي أقيمت في فرنسا في عهد وصاية دوق أورليان والتي تُعبر عن هجمة
للأرستقراطية للعودة إلى الخلف وإلغاء الملكية المطلقة .

2 - نظرية الملكيات الأرستقراطية

يمكننا ، على هذا الصعيد ، تقريب كاتبين فرنسيين متميزين جداً : الدوق سان
سيمون ومونتسكيو .

● نظريات سان سيمون - يعبر هذا المفكر عن نظرية محافظة - وبإمكاننا القول أنها
رجعية حتى - عن الملكية الأرستقراطية . يرغب في إعادة الامتيازات القديمة للنبالة ، كي

تستطيع مواجهة السلطة الملكية . لكنه يهتم فقط بنبالة السيف ، وحدها الحقيقية بالنسبة له . فلا تشغله إلا هموم الرتب وحقوق التصدر والإمتيازات المتعلقة بالولادة . إنه مؤمن بعمق بتفوق النبلاء على أبناء عامة الشعب من حيث الولادة يعتبرهم كجنس بشري آخر . بقية البشر لا تمه ، نظرياته لم تعد تتناسب مع العصر الذي يعبر فيه عنها . لم يعد لها أي تأثير على المجتمع . إنها تعبر فقط عن سيكولوجيا رجل ، وهي تفكر طبقة في طور الاضمحلال .

● نظريات مونتسكيو هي جد مختلفة . إن الملكية المحدودة التي يرغب في تحقيقها ، وحيث تشكل السلطة التشريعية والسلطة القضائية المستقلة عائقاً أمام السلطة الملكية ، لا تعبر فقط عن حنان لنبالة السيف . بل تعبر أيضاً عن طموحات نبالة الثوب - التي كان مونتسكيو ينتمي إليها - والتي كانت تشكل نقطة اتصال بين الأرستقراطية والبورجوازية الكبيرة . لكن التمثيل الوطني الذي يرغب به مونتسكيو هو أكثر اتساعاً : فهو يمتد ليشمل كل البورجوازية الوسطى صاحبة النفوذ الاقتصادي الكبير ، والتي تود المشاركة في السلطة السياسية .

إن نظريات مونتسكيو غامضة . فهي تتجه من ناحية نحو ملكية أرستقراطية يحلم بها هذا الأرستقراطي الذي لا يميل كثيراً إلى الديمقراطية لكنها تفتح الباب أيضاً ، أمام ملكية أكثر حداثة حيث البرلمان هو تعبير عن البورجوازية والأرستقراطية معاً . في نفس الوقت ، إن مسألة إيجاد سلطة مقابلة للسلطة الملكية تركز على مشكلة تأمين حرية البشر أكثر منها على الرغبة في الاعتراف بالألقاب ، بالامتيازات وبحقوق التصدر . نفهم هنا لماذا نجحت وانتشرت أفكار مونتسكيو وعبر هذه الأفكار ، نرى أيضاً كيف أن للمؤسسات البرلمانية الحديثة ومفهوم البرلمانية نفسه أصولاً أرستقراطية .

الملكيات المطلقة

إن الملكييات المطلقة تطابق مرحلة تطور أتت بعد مرحلة تطور الملكييات المحدودة . نجح الملوك في « تخفيض أهمية » الكبار (les Grands) والتخلص مما يشكلونه من قوة مقابلة . لم تعد تدعى « جمعيات الولايات » وجميعات الوجهاء . وأصبح دور الوجهاء شكلياً فحسب . فقدوا أهميتهم السياسية . غير أن سلطة الملك ليست في الواقع مطلقة كما تبدو عليه : فإن سلسلة من الامتيازات والإعفاءات - للنبلاء ، للتعاونيات الحرفية ، للولايات ، الخ - تحاصر بحدودها السلطة الملكية .

٦ - المدلول الاجتماعي للملكية المطلقة

لم تقم الملكييات المطلقة في كل مكان . في كثير من البلدان لم تكن إلا مؤقتة :

مثلاً ، في إنكلترا في عهد اليزابيث . وفرنسا هي المثال الأفضل والأكثر ثباتاً . وطبقت بروسيا في عهد فريدريك الثاني ، النمسا في عهد جوزيف الثاني ، روسيا في عهد كاترين الثانية النظام الملكي المطلق ، فيما بعد ، في وضع مختلف .

● تطور البورجوازية - إن الملكية الفرنسية المطلقة ولدت تحت ضغط التحولات الاقتصادية والاجتماعية التي استمرت في تطوير الصناعة والتجارة والمصارف ، إذاً في إعطاء البورجوازية قوة وإشعاعاً يزداد بإطراد . فقد شكلت إحدى الطرق التي عبرت من خلالها البورجوازية عن نفوذها السياسي ، أما الطريق الآخر فهو الطريق الإنكليزي طريق إضعاف الملكية ونمو البرلمان . وقد كان لظاهرة أساسية مماثلة - تطور الرأسمالية الصناعية والتجارية والمصرفية - نتائج سياسية مختلفة تماماً ، حسب الظروف .

في بريطانيا ، تحالف النبلاء والبورجوازيون ضد السلطة الملكية التي كانت أكثر أهمية في الأصل : كان للملوك النورمانديين نفوذ أكبر على الأسياد ، مما كان يمارسه الملوك الفرنسيون على الإقطاعيين الذين لم يكونوا يوماً تابعين لهم . ثم النبالة في إنكلترا قد انفتحت أكثر من فرنسا على الصناعة والتجارة الدولية ، مما أدى إلى تداخل أكبر بين الأرستقراطية والبورجوازية (مع أن الطبقتين كانتا مرتبطتين إلى حد كبير عندنا ، عبر نبالة الثوب والزيجات ، الخ) . هكذا فإن البرلمان الإنكليزي أصبح أداة سياسة مشتركة للأرستقراطية والبورجوازية ، ضد توسيع السلطة الملكية وللحد منها . ثم إنه ، عبر توسيع حق الاقتراع وإضعاف مجلس اللوردات غداً هذا البرلمان أداة البورجوازية لإرساء الديمقراطية الليبرالية .

● التحالف بين البورجوازية والملكية - في فرنسا ، اتجه القسم الأكبر من الطبقة النبيلة إلى اعتناق عقلية سان سيمون . وراحت تدافع عن امتيازاتها وحقوقها في التصدر ، وكان لنبالة الثوب غالباً ذات الموقف رغم أصولها البورجوازية . كل هذا أبقى تعارضاً عميقاً بين الأرستقراطية والبورجوازية . والملوك ، الذين كانوا تمكنوا ببطء من الهيمنة على امتيازات النبلاء ، كانوا يعتبرون « الخط من أهمية » الكبار هدفهم الرئيسي . وهذا الهدف كان يثير إعجاب البورجوازية التي طالما أعاظتها عجرفة النبلاء . هكذا نشأ نوع من التحالف ، منذ عهد فيليب لوبيل le Bel وقانونيه ، بين الملك والبورجوازية ضد النبلاء . أدخلت الملكية تدريجياً البورجوازيين في إدارة الدولة (كولبير مثلاً) ، مما سمح لها بإضعاف الكبار وتلبية طموحات البورجوازية في الوصول إلى السلطة السياسية . أما الرأي العام الشعبي الذي طالما أرهقته الحروب ونزاعات النبلاء عبر التاريخ ، فقد كان يدعم هذا التحول .

الملكية المطلقة هي أيضاً نتيجة تطور باتجاه الدولة الوطنية ، وهو تطور صعب في بلد قاري مهدد من كل النواحي . إن الجزيرة الإنكليزية (تشكيل البلد من جزر) والتوحيد في البداية عبر الحملات النورماندية طرحا المشكلة بشكل مختلف في بريطانيا وفرنسا . في فرنسا ، كانت تناقضات الأرستقراطيين تضعف إمكانية إنشاء دولة وطنية ، سيما وإنه كان على هذه الأخيرة أن تتصدى للضغط الخارجي . سوف تدعم البورجوازية غالباً الملك في صراعه من أجل دولة وطنية ، تتلاءم مع مجتمع مرتكز على الصناعة والتبادل والتجارة أكثر من التقوقع الإقطاعي . في القرن السابع عشر ، المفهوم الاقتصادي للمركنتيلية يعكس بشكل من الأشكال هذا التوسع للبورجوازية إنه يتزع إلى إعطاء سلطات كبيرة للدولة الوطنية وبث حبال الخصوصيات والامتيازات .

2 - نظريات الحكم المطلق

إن النظريات الأولى للحكم المطلق تعبر عن إرادة إنشاء دولة وطنية مستقلة ، ضد سلطة البابا أو سلطة الأباطور الروماني الجرمانى . وقد اتخذت شكل نظريات قانونية لسيادة الدولة ، طورها ووسعها قانونيو فيليب لوييل . فإن قاعدة « ملك فرنسا هو أمبراطور مملكته » كانت تؤكد بأنه لا يتبع لأحد في الخارج كما كانت تعزز سلطته الداخلية ، بصورة غير مباشرة ، لأن أي سيد ، أيا كانت قوته مادياً ، لا يملك الصفة نفسها . إن انطلاقة القانون الروماني في جامعات الجنوب ستدعم الحركة الفكرية هذه : وسوف يتم نقل عبارات جوستينيان المتعلقة بالأمبراطور لصالح الملك في القرن السادس عشر ، يستعيد جان بودين هذه الأفكار بحدّة أكبر ، مطالباً بتطبيق عدّة إجراءات ملموسة لتعزيز السلطة الملكية ، ومن ضمنها الجيش الدائم .

إن نظريات الحكم المطلق ليست متميزة جداً وهي تبقى جد سطحية فهي لا تلقي الضوء على التحالف ملك - البورجوازية ، ولا على النزاعات مع الأرستقراطية ، التي كانت جد معقدة ، والتي لم يكن بالإمكان إدراكها بالأداة العقلية لذلك العصر سوف تتحدد نظريات الملكية المطلقة في النصف الثاني للقرن الثامن عشر عبر المفهوم المسمى « الاستبداد المستنير » هذه العبارة ابتكرها مؤرخون ألمان في القرن التاسع عشر . وهذه العبارة تدل على ممارسة حكومية للملكين أكثر مما تعبر عن نظرية مجردة . وهذان الملكان هما : فريدريك الثاني (بروسيا) وجوزف الثاني (النمسا) ، والتعليقات التي أهتمها لبعض الفلاسفة ، خاصة فولتير و La Mettrie وديدرو ، وهي في أي حال تعليقات حذرة ، لأنهم لم يكونوا يريدون أبداً أن يعتبروا أصدقاء للحكم الاستبدادي .

فالفكرة الجوهرية هي أن سلطة الملك المطلقة تسمح له بتحويل المجتمع لمصلحة

الجميع . نخص / Charles Seignolos / (وهو مؤرخ جمهوري للسنوات 1930)
ذلك في عبارة مبسطة : « كل شيء للشعب ولا شيء عبر الشعب » . بعض
الفيزيوقراطيين ، خاصة / Mercier de la Rivière / كانوا يعتقدون أن السلطة الملكية
يجب أن تظهر أساساً في المجال الاقتصادي وتشجع الإنتاجية . حاول الإمبراطور جوزف
الثاني فرض إصلاحات ليبرالية : حرية الصحافة ، التسامح مع كل المذاهب الدينية ،
الخ ، لكنها محاولات باءت بالفشل . وقد فرضت الدولة البروسية ، المُمرَكزة
Centralisateur والتسلطية والتدخلية الوحدة الوطنية بالقوة . في فرنسا يقترَب Turgot
أحياناً من نظريات الاستبدادية المستنيرة .

حول نظريات الملكية القديمة ، انظر : P. Goubert ، النظام القديم 'L'Ancien régime' :
II . السلطات ، 1973 ، وفي : L'Histoire générale des civilisations بإشراف : M.
Grouzet ، الأجزاء III ، IV و V : E. Perroy ، العصر الوسيط ، 1965 ؛ R. Mousnier ،
القرن السادس عشر والسابع عشر ، 1954 ؛ R. Mousnier, E. Labrousse ، القرن الثامن عشر ،
1953 . G. Durand ، دول ومؤسسات (القرن السادس عشر والسابع عشر) ، 1970 ؛ B.
More ، الأصول الاجتماعية للدكتاتوريات والديمقراطية ، ترجمة فرنسية ، 1969 ؛ أيضاً : J. Ellul ،
تاريخ المؤسسات جزء IV : القرن السادس عشر والثامن عشر ، طبعة سادسة ، 1969 (مع
بيولوجرافيا) .

حول الايديولوجيات المحافظة ، انظر : J. Godechot ، الثورة المضادة (مفهوم وعمل
1789 - 1804) ، 1961 ؛ A.V. Roche ، الأفكار التقليدية في فرنسا ، من ريفارول إلى شارل
موراس ، Urbana (Illinois) ، 1937 ؛ C.T. Muret ، French royalist doctrines since The
Revolution ، نيويورك ، 1933 . - حول موراس Maurras ، انظر : P. Chardon ، القاموس
السياسي والنقدي ، 1932 - 1933 ، 5 أجزاء ، (تصنيف أبجدي لنصوص ش. موراس حول
مواضيع مختلفة) ومجموعة النصوص المختارة د. ش. موراس ، أفكاره السياسية ، 1937 (جهزها
المؤلف نفسه) .

حول سان سيمون ، انظر : F.R. Bastide ، سان سيمون بنفسه ، 1953 . - حول
مونتسكيو ، انظر : J. Dedieu ، مونتسكيو ، الانسان والمؤلفات ، 1943 ؛ E. Carcassonne ،
مونتسكيو ومشكلة الدستور الفرنسي في القرن الثامن عشر ، 1927 ، مجموعة النصوص « الفكر
السياسي والدستوري » لمونتسكيو (الاحتفال بمائتي « ذهنية القوانين ») ، 1952 ، وأعمال مؤتمر
مونتسكيو ، بوردو ، 1956 . أيضاً ، التفسير الماركسي لـ ل. التوسير ، مونتسكيو ، السياسة
والتاريخ ، 1959 ، والمؤلف المهم باللغة الانكليزية لـ R. Chackleton ، مونتسكيو ، اكسفورد ،
1961 . - عن جان بودين ، J. Moreau Reibel ، جان بودين والقانون العام المقارن في علاقاته مع
فلسفة التاريخ ، 1933 ؛ R. Chauviré ، جان بودين ، مؤسس الجمهورية ، 1913 .

عن « الاستبدادية المستنيرة » ، انظر : R. Vaucher ، الاستبدادية المستنيرة (1740 -

(1789) ، 1949 (محاضرات منسوخة في جامعة السوربون ، مركز الوثائق الجامعي ؛ مقالات M. Lhéritier ، في نشرة للجنة الدولية للعلوم التاريخية ، 1937 ، ص 181 - 225 ؛ ومقالات Ch. Morazé في الحوليات Les Annales ، 1948 ، ص 279 - 296 ؛ ومقالات R. Bauer, Critique ، 1958 ، ص 622 - 639 ؛ وبيان مؤتمر نانسي ، P. Francastel ، طوباوية ومؤسسات في القرن الثامن عشر ، لاهاي ، 1963 . - عن فريديريك الثاني ، P. Gaxotte ، فريديريك الثاني ، 1938 ، جوزف II ، S. K. Padover ، جوزف الثاني ، ترجمة فرنسية ، 1935 .

II - الملكيات المعاصرة

الملكيات المعاصرة هي قليلة العدد . نجدها بصورة عامة في الدول المتخلفة أو نصف المتخلفة . إنها في طور الانحطاط : يخف عددها من سنة لسنة ، إذ أن جمهوريات تخلف الملوك (ليبيا ، 1969 ، أفغانستان ، 1973 ؛ اليونان ، 1974 ؛ أثيوبيا ، 1975 ، الخ) . غير أنه ، إلى جانب الملكيات البدائية نجد ملكيات تطمح إلى الحدائة . وفي أي حال ، إن التمييز بين هذه وتلك ليس دوماً كامل الوضوح .

1 - الملكيات البدائية

الملكيات البدائية المعاصرة تمتاز بالصفات الجوهرية نفسها التي تميز الملكيات الأوروبية القديمة : إنها تطورت في مجتمعات متخلفة أو نصف متخلفة حيث تهيمن الزراعة (أحياناً ، إنها مجتمعات حيث لم تختفِ البداوة بعد) ، تركز على وراثة السلطان الأعلى ، وتستند إلى الدين . هذه الصفة الأخيرة تسمح بتصنيفها إلى فئتين : من ناحية ، الملكيات التيقراطية ، حيث الملك هو في الوقت ذاته زعيم ديني ؛ ومن ناحية ثانية ، الملكيات العلمانية ، حيث يحتفظ الملك بالصفة شبه المقدسة التي يملكها في جميع الملكيات ، ولكن دون أن يكون زعيماً دينياً بحصر المعنى .

الملكيات التيقراطية

لم تكن الملكيات الأوروبية تيقراطية ، لأن الدين الكاثوليكي كان يستتبع سلطة مركزية ذات صفة دولية : البابا . وحدها ، الدول الحبرية كانت تيقراطية . كان بإمكان بعض أشكال البروتستانتية أن تؤدي إلى ذلك : في البلدان اللوثرية خاصة ، وفي انكلترا ، الملك هو السلطة الدينية العليا . لكن البروتستانتية ، المرتكزة على التفسير المباشر للإنجيل من قبل كل مسيحي ، لم تكن لتعطي أية سلطة حقيقية للزعيم الديني للطائفة ولا لتؤدي إلى التيقراطية . الإسلام ، الذي هو أيضاً دين الكتاب ، يفضي عادة

إلى نتائج مشابهة : أئتمته ليسوا حتى أكليروساً حقيقياً ، بل فقط يدعون المؤمنين إلى الصلاة . غير أن بعض أشكال الإسلام تصلح كدعامة للملكيات التيقراطية أو نصف التيقراطية .

● المغرب - بسبب اتصاله الوثيق مع بلدان الغرب ، عرف المغرب منذ قرون أشكالاً متميزة من الديمقراطية في المناطق البربرية berbères كل هذا يجعل منه بلداً أكثر حداثة من المملكة السعودية . لقد بذل الملك الحسن الثاني جهداً لدفع الملكية التقليدية باتجاه بنى برلمانية . وقد أقام دستور 1962 برلماناً مؤلفاً من مجلسين : أحدهما منتخب بالاقتراع الشامل المباشر ، والآخر تنتخبه الجماعات المحلية ، غرف الزراعة والتجارة والحرف والتنظيمات النقابية . كانت الحكومة مسؤولة أمام الملك ومجلس النواب . كما وسمت تعددية الأحزاب انتخابات 1963 بسمة ديمقراطية إلى حد كبير .

● الملكية على المستوى المحلي -

ندرس في هذا الكتاب فقط المنظومات السياسية الوطنية ضمن إطار الدول الأعضاء في منظمة الأمم المتحدة . لكن هذه المنظومات الوطنية تنقسم بدورها إلى منظومات محلية صغرى . نجد أنظمة ملكية تعمل على المستوى المحلي حيث تكون شكلاً من أشكال اللامركزية : إنها الملكيات الأرستقراطية أو الإقطاعية لأوروبا : تحت الملك ، هناك أسياد محليون ، وراثيون مثله .

ولكن نجد أيضاً بعض بقايا الملكيات المحلية في أنظمة جمهورية على المستوى الوطني في بعض الجمهوريات الأفريقية ، مثلاً ، لا تزال السلطة المحلية تنتمي لزعماء وراثيين عرفيين . كما يوجد نظام مشابه من السلطنات المحلية في بعض الجمهوريات الآسيوية . هكذا ، لا تزال توجد أرستقراطية إقطاعية ضمن جمهوريات وطنية . على أنه ، في أغلب الأحيان ، لا تعيش هذه الأرستقراطية إلا في المناطق الأكثر تخلفاً في البلاد . تتطابق هذه المنظومة مع مرحلة انتقالية : يبقى المبدأ الملكي بعض الوقت على المستوى المحلي بعد أن زال على المستوى الوطني . ساعد الاستعمار غالباً في الإبقاء على هذا الوضع : فقد ألغى الملك الوطني واستبدله بحاكم تعينه العاصمة (عاصمة البلد المستعمر) ، ولكن أبقى الإقطاعيين المحليين الذين يسمح انقسامهم في تجنب الثورات الوطنية .

2 - الملكيات الحديثة

تتميز بعض الملكيات المعاصرة بصفة حديثة ونعني بذلك أنها تجهد إلى القطيعة مع البنى البدائية لاستبدالها ببنى حديثة يمكن أن تتطور هذه السيرورة على مستويين :

المستوى السياسي ، عبر تطور نحو الديمقراطية التعددية ؛ والمستوى الاقتصادي ، عبر تطور نحو رأسمالية متقدمة .

الانتقال نحو الديمقراطية الليبرالية

الملكيات الوحيدة الباقية في البلدان المتطورة هي الملكيات البرلمانية ، حيث « الملك يسود ولا يحكم » : بريطانيا ، السويد ، النرويج ، الدانمرك ، بلجيكا ، هولندا . هل يمكن أن تتبع الملكيات المعاصرة مثال الملكيات القديمة ؟

٦ - نظرية الانتقال

بعد انتهاء هذه السيرورة بهذا الاتجاه ، تزول الملكية بحد ذاتها ، ويصبح دور السلطان دور رئيس دولة دون سلطات . إن تصوراً كهذا ليس مدعاة للاعتزاز . لكنه أفضل من النفي أو الإعدام . في أي حال ، وخلال فترة انتقالية يمكن أن تكون طويلة ، يمارس الملك سلطات فعلية ، ونكون أمام ملكية حقيقية .

● النمط البريطاني - إن تطور الملكية الإنكليزية في القرنين السابع عشر والثامن عشر وتطور بعض ملكيات أوروبا القارية في القرنين التاسع عشر والعشرين تقدم مثلاً دقيقاً عن هذا الانتقال . هكذا ، خلف نظامان الملكية المطلقة : الملكية المحدودة والبرلمانية الأورليانية . في الملكية المحدودة يتقاسم الملك السلطة مع برلمان : يحتفظ الملك بكامل السلطة الحكومية ، ويتلقى البرلمان سلطات تشريعية وميزانية . في البرلمانية الأورليانية ، تنتقل السلطة الحكومية إلى رئيس الوزراء والوزراء ، المسؤولين أمام البرلمان ؛ لكن الملك يحتفظ بصلاحيات مهمة : حق عزل رئيس الوزراء والوزارة ، حق حل البرلمان ، الخ . لقد شرحنا سابقاً هاتين المرحلتين من تطور الديمقراطية . يمكن أن يتكيف هذا النمط مع وضع بعض الملكيات المعاصرة .

● صعوبات النقل - لقد نجح تكيف الملكيات الأوروبية مع الديمقراطية الليبرالية لأن الانتقال حصل في إطار تطور اجتماعي اقتصادي وأيديولوجي : تطور البورجوازية من ناحية وتطور الأفكار الليبرالية والمساوتية من ناحية ثانية . إن غالبية الدول الملكية المعاصرة هي في وضع مختلف . البورجوازية لا تزال ضعيفة ، والتقدم التقني محدوداً . وخاصة ، لا نجد معالماً لهذه الثورة الكبرى التي تمثلت في عصر النهضة والإصلاح ، نقطة انطلاق الأيديولوجيا الليبرالية .

إن المحاولة الليبرالية التي شرع بها ملك المغرب عام 1962 - 1965 استطاعت أن تستند إلى نخبة مثقفين وإلى بورجوازية كبيرة ذات ثقافة غربية . ظلت هذه القاعدة

الاجتماعية ضعيفة . أكثر ضعفاً بكثير من التي كانت تدعم النمط الانتقالي في بريطانيا في القرن السابع عشر . غير أن الملكية المغربية هي الوحيدة بين البلدان النامية ، ومعها الملكية الإيرانية ، التي كان بإمكانها محاولة تطبيق هذا النمط ، الملكيات الإفريقية والأسبوية الأخرى لا تملأ الشروط الضرورية .

2 - ديمقراطية اسبانيا

إن وفاة الجنرال فرانكو في تشرين الثاني عام 1975 وضعت حداً للنظام الدكتاتوري الذي كانت تخضع له اسبانيا منذ ما يقارب الأربعين سنة ، وحسب تمنيات فرانكو وطبقاً للأحكام الدستورية ، أصبح الأمير خوان كارلوس ملكاً لاسبانيا وشرع الحاكم الجديد في قيادة بلاده على طريق الديمقراطية الليبرالية . وقد تم الانتقال على نحو جيد وبوتيرة متسارعة جداً .

● قانون الإصلاح السياسي - اضطرت مجالس الشعب الفرانكية إلى أن تعتمد في تشرين الثاني عام 1976 « قانوناً للإصلاح السياسي » ، كان بمثابة دستور انتقالي . يلحظ هذا النص أنه من الآن فصاعداً سيتم انتخاب النواب وأعضاء مجلس الشيوخ بالاقتراع الشامل . وإذا حرمت المجالس من حق مراقبة فعلية لرئيس الحكومة والوزراء الذين ليسوا مسؤولين أمامها ، فهي تستطيع ممارسة سلطة تشريعية لم تكن بين يديها تحت الدكتاتورية الفرانكية . للمرة الأولى منذ أربعين سنة ، جرت انتخابات تشريعية بجو من الحرية في حزيران 1977 ، مع جميع الأحزاب ومن بينها الحزب الشيوعي .

يحتفظ الملك رغم هذا برقابة وثيقة للسيرورة التي وضع ارهاصات . فالوضعية الجديدة للمجالس تحفظ له صلاحيات هائلة لا نجدها إلا في الملكيات المحدودة للقرنين الثامن عشر والتاسع عشر . فبإمكانه مثلاً أن يطرح أمام الشعب ، للاستفتاء ، « أي خيار سياسي ذي صفة وطنية ، سواء كان ذا صفة دستورية أم لم يكن » . إذا كان موضوع الاستشارة يدخل ضمن صلاحية المجالس ، يتعين عليها أن تتخذ بعدئذ القرارات المناسبة . وإلا ، فإنه يجري حلها ويصار إلى انتخابات جديدة ، هكذا يمكن استخدام الاستفتاء للضغط على البرلمان : يمكن استخدامه ، حسب الظروف وإرادة الملك ، لشل المجالس التقدمية واستنهاض المجالس المحافظة .

● الدستور الديمقراطي - في الواقع ، لقد طبق الملك خوان كارلوس على نحو جيد ديمقراطي قانون 1976 . فبذل ما بوسعه للحفاظ على أفضل العلاقات مع المعارضة والحكم بالتوافق مع المجالس فقد اعترف لهذه بسلطة تأسيسية لم تكن مدونة صراحة في قانون « الإصلاح السياسي » .

سمح إنشاء الدستور للأحزاب السياسية الإسبانية بإثبات نضجها ، رغم أربعين سنة من الدكتاتورية فتكونت تسويات حول كل المشاكل الدقيقة بحيث يُبَيَّن إقرار الدستور من قِبَل مجموع الأحزاب . يقيم الدستور نظاماً برلمانياً من النمط الغربي . وكم هو معبر قبول جميع الأحزاب بأن يكون الدستور ملكياً ، مع أن عدة أحزاب منها تعلن رسمياً أنها جمهورية . لقد نقل ملك أسبانيا الجديد ببراعة « نمط الانتقال » البريطاني .

الاستبداديات المستنيرة

في القرن الثامن عشر ، ابتكر بعض الفلاسفة الأوروبيين النظرية المسماة « الاستبدادية المستنيرة » . كانوا يعتقدون أن ملكاً مطلقاً يستطيع استخدام سلطته لتحديث مملكته ، مستنيراً بالأفكار الجديدة . بعض الأمثلة عن هذا النمط : الملوك كاترين روسيا ، فريدريك بروسيا وجوزف النمسا واليوم هم قرييون من هذا النمط ، ملوك الشرق الأدنى يستخدمون الرساميل البترولية لتحديث دولهم ، مستنيرين بالتقنيات الصناعية .

● **الوجهة الحديثة -** ولكن في جميع هذه الدول ، يستخدم الملوك المطلقون استبدادهم بشكل مستنير . إن المداخيل الهائلة التي يكسبونها من البترول توفر لهم وسائل استثمار ضخمة ، أكثر ضخامة ، بالمعيار الفردي (أي مدخول كل فرد مقيم) من أي بلد في العالم . بمساعدة مستشارين تقنيين أجانب تجهد هذه الدول لتحديث بلادها بسرعة . وتدرجياً ، النخب المحلية تحل محل المستشارين الأجانب ، البنى التحتية المادية ، المرافق العامة ، التعليم ، الضمان الاجتماعي ، جميعها تتطور على نحو مواكب للتصنيع . مستوى الحياة العامة يرتفع بسرعة ؛ في الكويت ، يتجاوز مستوى الولايات المتحدة ، بالمعيار الفردي . هكذا ، يبرز عالم ثالث غني ، غني جداً ، مقابل عالم ثالث فقير .

إن الحدثة الاقتصادية للملكيات البترولية لا تدفع بها بالضرورة ، على ما يبدو ، باتجاه الديمقراطية السياسية فإن صغر هذه البلدان والعدد الضئيل لسكانها لا يجعلان تنمية تصنيع على مستوى الرساميل الموفرة ممكنة . ويدفع هذا باتجاه الرأسمالية المصرفية الجديدة أكثر مما يدفع باتجاه الرأسمالية الجديدة الصناعية المباشرة . سوف تتوفر أكثر فأكثر للملوك النفط وسائل شراء أسهم في الشركات الكبرى الصناعية ، والسيطرة على الشركات المتعددة الجنسيات ولعب دور مهم في الرأسمالية العالمية . لكن هذه الهيمنة هي مصدر صعوبات بالنسبة للبلدان الرأسمالية الأخرى . هكذا يتم الانتقال من إقطاعات بدائية إلى إقطاعات فائقة الحدثة .

إيران (زمن الشاه) :

إيران هي ملكية بترولية كما قلنا ذلك سالفاً . لكنها ملكية بترولية من نمط خاص .

● النفوذ الإيراني - مع 36 مليون ساكن ، إيران هي دولة ذات مساحة وسطية وعدد من السكان كاف لبناء صناعة نافذة ؛ كاف أيضاً لتهيئة جيش قوي . وفي الواقع ، كان الجيش الإيراني الأقوى والأكثر حداثة بين كل جيوش الخليج الفارسي . إيران هي دولة أكثر تطوراً بكثير من الملكيات النفطية الأخرى . فهي تملك كواهر تقنية عديدة جداً وبورجوازية مثقفة .

هكذا ، يستطيع امبراطور إيران أن يستثمر في بلاده ذاتها الأرباح الهائلة التي يكسبها من تصدير البترول . وهو يفعل ذلك على نحو منهجي ، حسب خطة طويلة الأمد تأخذ بعين الاعتبار واقعة أن النفط ستنفذ في يوم من الأيام . إن مصادر الطاقة البديلة هي مهياة منذ الآن حتى لا يصاب التصنيع بالشلل . دون إهمال الإسهامات المالية الأجنبية ، تركّز إيران سياستها على التطوير الاقتصادي الوطني . وهذا لا يمنع الاستثمارات الأجنبية : عام 1974 ، حصلت إيران على 25٪ من رأس مال Krupp ، مقابل مردود يومي من البترول . . يجري الكلام أيضاً من امبريالية إيرانية ، انطلاقاً من تطور الجيش والسياسة في الخليج الفارسي .

● « النمط الإيراني » - كانت الخطة الخمسية الإيرانية تلحظ زيادة المدخول الوطني ، لكل فرد ، ثلاثة أضعاف ، من 1973 إلى 1977 . ولكن رغم أنه لم يتم التوصل إلى هذه الأهداف - والفارق بقي شاسعاً - فإن إيران عرفت نمواً قوياً . لقد قادها نظام استبدادي جداً . الشرطة نافذة ، موجودة في كل مكان والقمع قاس . والنظام المستند إليها وإلى جيش قوي جداً هو نظام دكتاتوري ملكي حازم ولكنه نسبياً فعال . هذا المزيج من التسلطية السياسية والنمو الاقتصادي يميز نظاماً آخر : نظام البرازيل ، الذي سوف نتطرق إليه لاحقاً . يتميز « النمط الإيراني » عن النمط البرازيلي أولاً بأن النمو الاقتصادي يسير بخطى متسارعة بفعل المداخل البترولية .

يتميز عنه أيضاً بسمته الملكية . فإيران هي أقرب إلى مفهوم « الاستبدادية المستنيرة » ، مع فارق أن هذه الأخيرة هي أكثر عنفاً . البنية الاجتماعية للبلاد هي التي تولد هذه السياسة . بعد أن أعيد إلى عرشه عام 1953 بواسطة الجيش والمالكين العقاريين الكبار ، اضطر الأمبراطور إلى إجراء قطيعة مع هؤلاء المالكين عام 1962 نتيجة إقراره ، إصلاح زراعي كسر سلطة الوجهاء الريفيين . في السنة التالية ، دخل في نزاع عنيف مع الأصوليين الدينيين . الأولون كما الآخرون شكلوا عائقاً منع التطور

الصناعي الذي تسهله الثروات البترولية . وكان من شأن هذا التطور أن يلي حاجة الطبقة الوسيطة والمثقفين والإدارة . لكن البرلمان الذي تهيمن عليه القوى التقليدية كان يعارض الإصلاحات مما دفع الامبراطور إلى فرضها بالقوة الاستبدادية ، مبعداً بالتالي عنه قسماً كبيراً من الطبقات التي كان من المفترض أن تقف إلى جانبه .

بعد أن كبحت الأزمة الاقتصادية التطور المادي لإيران وبعد أن أفقد عنف القمع الثقة في النظام ، اضطر هذا الأخير إلى المواجهة ، في عام 1978 ، مع معارضتين : معارضة يسارية ، ليبرالية ومعارضة دينية ، بدائية . هذه الثانية كان لها تأثير كبير على الجماهير . فتسببت باندلاع انتفاضات أفضت إلى قمع دموي .

حول الديمقراطية في أسبانيا ، انظر : N. Poulantzas ، أزمة الدكتاتوريات : البرتغال ، اليونان ، أسبانيا ، 1976 ؛ J. Rony, L'Espagne du franquisme à la ؛ E. Bailby ، أسبانيا نحو الديمقراطية ، 1977 ؛ Y. Chao ، بعد فرانكو ، أسبانيا ، 1975 .

حول المغرب ، انظر : R. Levau ، الدور السياسي للنخب المحلية في المغرب المستقبل ، 1973 (أطروحة دكتوراه ، جامعة باريس I) ، C. Palazzoli ، المغرب السياسي ، 1975 ؛ M. Flory, R. Mantran ، مرجع سابق ؛ M. Bourelly, Manuel de droit public marocaine, Rabat et Paris, 1965؛ R. Rezette, الأحزاب الساسية المغربية ، 1955 ؛ ومقالات A. Valentino في « السوسيولوجيا الانتخابية في أفريقيا الشمالية » ، 1966 ، و J. Robert ، في المجلة القانونية والسياسية لما وراء البحار ، 1963 ، ص 264 . - حول دستور 1970 ، مقالة M. Duverger ، في صحيفة اللوموند ، 1 أيلول 1970 .

بما يخص الأردن ، انظر : M. Flory, R. Mantran ، سبق ذكره ؛ B. Shwadran, Jordan a state of tension ، نيويورك ، 1959 ؛ J.G. Sparrow ، الأردن الحديثة ، لندن ، 1961 ؛ A.H.H. Abidi ، Jordan a political study ، 1965 .

بما يخص إيران ، انظر M. Mozafari ، إيران ، 1978 ؛ M. Zonis ، النخبة السياسية لإيران ، برنستون ، 1971 ؛ L. Binder, Iran political development in a changing society ؛ P. Avery ، إيران ، لندن ، 1964 ؛ P. Vieille ، الاقطاعية والدولة في إيران ، 1975 .

الفصل الثاني

الدكتاتوريات الرأسمالية

في الأصل ، يتطابق مفهوم الدكتاتوريات مع نظام انتقالي ، مرتكز على القوة ، غير ممثل لمنظومة المشروعية المعمول بها في المجتمع الذي يشهد تطبيق هذا النظام ، وهو يهدف إما إلى الحفاظ على النظام في وجه ظروف استثنائية وإما إلى الإسراع في إرساء نظام جديد . ولكن بعد أن تقوم الدكتاتوريات ، تنزع إلى الاستمرار ويخف طابعها الانتقالي . وبعضها تؤكد أنها مستمرة منذ البداية : زعمت الهتلرية خلق « رايخ / Reich / ألفي » . في الواقع ، تعني عبارة « دكتاتورية » اليوم جميع الأنظمة الاستبدادية غير الوراثة . إذا كان التمييز مهماً بين الدكتاتوريات الثورية التي تنزع إلى خلق نظام جديد بعد قلب النظام القديم ، والدكتاتوريات المحافظة التي تنزع إلى حماية النظام القائم بوجه خطر تخريبي ، فإنه ليس تمييزاً صارماً تمام الصرامة : إذا امتدت دكتاتورية ثورية طويلاً بعد إرساء نظام جديد ، تغدو شيئاً فشيئاً دكتاتورية محافظة . هذه المشكلة تطرح في الاتحاد السوفياتي ، أكثر من نصف قرن بعد ثورة أكتوبر .

لتجنب أي غموض ، نستخدم هنا عبارة « دكتاتوريات رأسمالية » للدلالة على الدكتاتوريات القائمة في البلدان المرتكزة على الملكية الخاصة لوسائل الانتاج - الزراعية أو الصناعية - وتنزع إلى الإبقاء على المنظومة الاجتماعية الاقتصادية . تقابلها الدكتاتوريات الاشتراكية التي تعمل في البلدان التي يكون فيها الإنتاج جماعياً على نحو كامل تقريباً . هذه الأخيرة هي موضوع القسم الرابع . أما الأولى فسندرسها الآن . وكلتاها تستخدمان غالباً الأدوات السياسية ذاتها : حزب واحد ، قمع ، بوليس ، الخ . الفارق هو في السياق الاجتماعي الاقتصادي والأيديولوجي .

I - نظرية عامة للدكتاتورية

إنه لمن الأساسي أن نحدد أولاً الخطوط الرئيسية لنظرية عامة للدكتاتورية تشمل في أن الدكتاتوريات الرأسمالية والدكتاتوريات الاشتراكية ، الدكتاتوريات الشورية والدكتاتوريات المحافظة . ولكن سنركز البحث على الدكتاتوريات الرأسمالية ، ونتطرق بإسهاب خاصة للنقاط المتعلقة بها أما النقاط المتعلقة بالدكتاتوريات الاشتراكية فسوف نبينها لاحقاً ، ونرسم في الوقت نفسه مفهوماً شاملاً للدكتاتوريات الشورية التي ننصح بالإطلاع عليها بعد قراءة هذه الصفحات .

1 - الأسس السوسولوجية للدكتاتورية

الدكتاتورية هي جواب على أزمة في المنظومة الاجتماعية ، تؤدي إلى أزمة مشروعية أو أن هذه الأخيرة تتسبب بها بدرجات متفاوتة . فهي تنبثق في فترات تقصف التاريخ ، كما الهزات الأرضية في مناطق تقصف الكرة الأرضية .

أزمة المنظومة الاجتماعية

لا تعمل أية منظومة اجتماعية على نحو منتظم ، دون هزات جميعها تجتازها باستمرار أزمات عديدة وحادة إلى حد ما لكن هذه الأزمات الشائعة ، العادية ، الطبيعية ، لا تتعدى مستوى معيناً . وعلى العكس ، تبرز أحياناً أزمات أكثر خطورة بكثير ، هي اهتزاز عميق للمنظومة . هذا هو النموذج الأزمات التي تؤدي إلى الدكتاتوريات . في تقلبات جذرية إلى هذا الحد ، يلجأ إلى استخدام القوة لمواجهة الموقف ، لأن المؤسسات العادية تبدو غير كافية .

1 - أمثلة عن أزمات في المنظومة الاجتماعية

سوف نذكر بعض الأمثلة عن أزمات كهذه في المنظومة الاجتماعية التي تحصل في « فترات تقصف » التاريخ : ثلاثة أمثلة قديمة ومثالان حاليان ، مثال دكتاتوريات العالم الثالث ومثال الانتقال إلى التكنوديمقراطية .

● الأمثلة الثلاثة القديمة - في العصور القديمة يمكننا ذكر حالة المدن اليونانية أو الرومانية التي كان ينزع توسعها الاقتصادي عبر الاستعمار الخارجي والتجارة الدولية إلى قلب البنى الزراعية التقليدية . الاستبداديات / Tyrannies / اليونانية أو « الدكتاتوريات » الرومانية (ماريوس ، سيللا ، قيصر) تتطابق تقريباً مع هذه التقلبات . إنها تقلبات اقتصادية واجتماعية ، تنتج عن تطور القوى الإنتاجية .

بعد ذلك بعدة قرون ، ولدت التقلبات الفكرية للنهضة Renaissance والإصلاح Réforme (المرتبطين بتحويلات اقتصادية ولكن يتجاوزها بكثير) دكتاتوريات من نموذج جديد (Calvin ، Thomas Muntzer ، Jear de Leyde ، الخ) ، والتي يمكن ربطها بدكتاتوريات قروسطية ولدت في ظروف قريبة (مثلاً دكتاتوريات -de Savonar- ole في فلورانس) .

في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر ، الأزمة الكبرى للأنظمة الأرستقراطية والملكية تُنتج أشكالاً أخرى من الدكتاتوريات : دكتاتوريات بونابرت في فرنسا ، الدكتاتوريات العسكرية الأولى في أميركا اللاتينية ، الخ . في القرن العشرين ، دكتاتوريتا فرانكو في إسبانيا وسلزار في البرتغال ، هما من النمط نفسه . إما دكتاتورية موسوليني في إيطاليا فهي ليست من هذا النمط إلا جزئياً . في جزئها الآخر ، تتفق أكثر مع مرحلة المرور إلى التكنوديمقراطية التي سندرسها لاحقاً (خاصة في إيطاليا الشمالية ، الأكثر تقدماً) . إن سبب الأزمة هو باديء ذي بدء اضطراب اقتصادي : الانتقال من اقتصاد زراعي مرتكز على الملكيات الزراعية الكبرى إلى اقتصاد صناعي مرتكز على المنشآت الصغيرة والمتوسطة ، أي على الأشكال الأولى للرأسمالية . إنها أيضاً ثورة ثقافية حيث تحمل الفلسفة الليبرالية محل الأيديولوجيا الملكية والدينية .

● تنتمي الدكتاتوريات الحالية للعالم الثالث لأنموذج آخر من التبدل في البنى الاجتماعية . إن الاتصال مع الحضارات الصناعية يقضي على منظومات القيم التقليدية والحضارات القائمة ، ينزع إلى ما تسميه Germaine Tillan « التسكعية » / la clochardisation / . إن إدخال الوسائل الطبية الحديثة يضعف نسبة الوفيات (خاصة الطفولية منها) دون إضعاف نسبة الولادات ، إذ أن تعميم ونشر وسائل منع الحمل هو أكثر تعقيداً بكثير من تعميم ونشر قواعد الصحة والوقاية من الأمراض الكبرى . ينتج عن ذلك ازدياد ديمغرافي هائل ، يطرح مشاكل غير قابلة للحل تقريباً (ضعف عدد السكان كل 25 سنة في بعض البلدان) . إن ضرورة تشييد البنى التحتية لبلد حديث ترغم على سحب جزء من اليد العاملة من إطار إنتاج المواد الاستهلاكية ، غير الكافية في الأوقات العادية ، والتي تتفاقم عدم كفايتها بسبب الازدياد الديمغرافي . كل هذا ينتج إلى وضع متفجر . رأيت الشيوعية الماوية في ذلك إمكانية رئيسية لإحداث ثورات اشتراكية في العالم المعاصر .

● الانتقال إلى التكنوديمقراطية - شيء آخر هو وضع البلدان الصناعية حيث الرأسمالية الجديدة تسبب توترات هائلة . إن تطور الصناعة الكبيرة المعقنة والتجارة الكبيرة المندجة ينزع إلى تفليس المؤسسات الصغيرة والمزارعين الذين سيقبل عددهم

بنسب كبيرة جداً . وعندما يرى المستثمرون الصغار والتجار الصغار والحرفيون والمقاولون الصغار أن هذه السيورة تمسك بأعناقهم شيئاً فشيئاً ، سوف يرتعون لفكرة أنهم سيصبحون مجرد أجراء . سوف يتجهون طبيعياً نحو وسائل عنف ميؤوس . ردة الفعل البوجادية (Poujadiste*) هذه هي أحد مصادر الفاشية .

وفي درجة تطور أكثر تقدماً ، نذكر رفض الجيل الجديد للمجتمع الاستهلاكي ، وتقوقعهم في نوع من النزعة التحريرية Anarchisme (أي رفض السلطة والقوة القائمة) ، وإرادتهم المعلنة في تدمير النظام القائم ، كل هذا يخلق تناقضاً عميقاً مع ضرورات مجتمع حديث مرتكز على عقلنة أكثر فأكثر صرامة : إذا كان هذا المجتمع مهدداً هكذا فعلياً ، أو إذا اعتقد أنه مهدد ، يمكن في هذه الحالة أن تبرز شروط اللجوء إلى الدكتاتورية .

2 - دكتاتوريات محافظة ودكتاتوريات ثورية

لقد سبق وقلنا أن هذا التمييز ليس بالأمر المحسوم مطلقاً . غير أنه يعبر عن حقيقة أكيدة . أمام أزمة تصيب المنظومة الاجتماعية ، يمكن اللجوء إلى الدكتاتورية أما لإبقاء النظام القديم بالعنف وأما للإسراع بزواله واستبداله بالوسائل ذاتها .

● الدكتاتوريات المحافظة أو الإصلاحية - تبرز الدكتاتوريات المحافظة عند حصول أزمة في المنظومة الاجتماعية بحيث يظهر النظام القائم هشاً ومهدداً ، ويبدو النظام السياسي عاجزاً عن تصويب الأمور . تجدر الإشارة إلى أن هذه الهشاشة يمكن أن تكون ظاهرية أكثر منها فعلية : فالشيء الأساسي هو أن تعتبر الطبقات الحاكمة أن المنظومة الاجتماعية مهددة وضعيفة . فتلجأ هذه الطبقات عند ذلك إلى الدكتاتورية لإبقاء هيمنتها . إنها تفضل الإبقاء على المؤسسات السياسية القائمة التي تعتبرها أكثر مشروعية وأقل بشاعة . لكنها تستسلم للأمر الواقع وتقرر إزالتها لإنقاذ البنى الاقتصادية والاجتماعية ، التي تبدو لها أكثر جوهرية . هكذا يتحالف الملكيون مع جنرال من الشعب يضمن لهم الحفاظ على امتيازاتهم . وهكذا ، لا يتردد الليبراليون في دعم هتلر أو بينوشي : تتنازل ليبراليتهم السياسية لليبراليتهم الاقتصادية التي تدافع على نحو أكثر مباشرة عن مصالحهم الأكثر أهمية .

في الحقيقة ، الدكتاتوريات المحافظة ليست دوماً محافظة كلياً . أن تُستخدم الدكتاتورية أو المؤسسات السياسية القائمة ، لحفظ الانتظام العام ، فإنه يجب دوماً أن

(*) Poujadisme : نسبة إلى Pierre Poujade رجل سياسي فرنسي أسس عام 1953 اتحاد الدفاع عن التجار والحرفيين في فرنسا (U. D. C. A) (المترجم) .

يتم الخيار بين استراتيجيتين : عدم التنازل عن أي شيء والدفاع عن كل شيء كتلة واحدة ، أو على العكس ، القبول ببعض التنازلات لإنقاذ الأساسي . هكذا ، تتخذ بعض الدكتاتوريات المحافظة سمة إصلاحية . لكن هذه السمة تبقى وهمية : تتغير الكلمات ، والأشكال والأسلوب واللباس ولا يتغير شيء في العمق . لكنها تكون أحياناً فعلية ، عبر بعض الإصلاحات الأصيلة التي تساعد على الحفاظ على قواعد النظام القائم ، مع تكييف هذه الأخيرة مع تطور المجتمع .

● الدكتاتوريات الثورية - سوف نتطرق لاحقاً لتحليل مسهب للدكتاتوريات الثورية في إطار عرضنا للدكتاتوريات الاشتراكية التي هي أحد أشكالها . نكتفي هنا بتجديد موقع هذه الدكتاتوريات الثورية في إطار النظرية العامة للدكتاتورية .

يجب أولاً أن نحدد الدكتاتوريات الثورية بالنسبة للدكتاتوريات الإصلاحية التي أتينا على وصفها للتو . التمييز هو سهل من حيث المبدأ . يُطلق نعت « ثوري » على تغيير جذري في المنظومة الاجتماعية ، تهدم النظام القديم بقواعده الأساسية لتحل محله نظاماً جديداً متعارضاً معه . مثلاً ، استبدال المنظومة الأرستقراطية والملكية ، اللامساواتية والتسلطية بمنظومة ليبرالية ديمقراطية ومساواتية . أو استبدال المنظومة الرأسمالية ، المرتكزة على الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج بمنظومة اشتراكية مرتكزة على الملكية الجماعية . وعلى العكس ، يُطلق نعت إصلاحية للدلالة على تغيير يحصل في داخل النمط نفسه من المنظومة الاجتماعية : مثلاً ، الانتقال من الرأسمالية الليبرالية إلى الرأسمالية الجديدة (نيو رأسمالية) التقنية ، الانتقال من الاشتراكية ذات التخطيط المركز من النمط السوفياتي إلى اشتراكية مرتكزة على التسيير الذاتي من النمط اليوغوسلافي .

عملياً ، إن الصعوبة هي في تحديد متى يصيب التغيير في المنظومة الاجتماعية عنصراً جوهرياً منها ، بحيث يستتبع إرساء منظومة جديدة ومتى يبقى التغيير داخل المنظومة الاجتماعية ، دون قلبها رأساً على عقب . يتعلق التمييز بافتراضات أيديولوجية . القول إن النازية لم تشكل إلا إصلاحاً بالنسبة للديمقراطية ويمار الليبرالية وليس ثورة ، يفترض إلى هذا الحد أو ذاك اتخاذ الأيديولوجيا الماركسية كمعيار ، إذ أنها تعتبر أن الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج هي قاعدة كل المنظومة الاجتماعية . تجدر الإشارة إلى أن هذا الرأي تدعمه أيديولوجيات متعارضة تماماً : تلك التي تتمحور حول طرق التحليل الأميركية المسماة « الطرق المنظومة » / Systémique / يعتبر David Easton أن جمهورية ويمار والنازية وجمهورية بون هي مجرد متنوعات أو أشكال لنفس « النمط » بالمعنى الذي يعطيه لهذه الكلمة .

ثم تجدر الإشارة إلى أن الثوريين يلجأون إلى الدكتاتورية لأسباب ليست دون تماثل مع تلك التي تدفع المحافظين في ذات الطريق . فاللجوء إلى العنف والقمع للدفاع عن النظام القائم ولإرساء قواعد نظام جديدة إنما يقود إلى التناقض ذاته عندما يكون هذا النظام الذي يُرغَبُ في إبقائه أو إرسائه متناقضاً مع العنف والقمع . يحاول الثوريون تجاوز هذا التناقض بتفسيرهم أن الدكتاتورية تهدف إلى الإسراع في سيورة التغيير ، في إلغاء العوائق أمام تشييد نظام جديد ، في خلق شروط تطوره بيد أن بعض المحافظين يدافعون بحجج مشابهة عن اللجوء المؤقت إلى الدكتاتورية ، لإرساء شروط اشتغال جيد للنظام القائم . فإن المؤسسة الرومانية للدكتاتورية التي أعطت اسمها للنظام ، كانت مرتكزة على مفهومة في هذا النوع ، نجدها في نظريات حالة الضرورة والظروف الاستثنائية ، في المادة 16 من الدستور الفرنسي لعام 1958 وفي المواد المماثلة لكثير من الدساتير الأخرى .

أزمة « مشروعية »

لنذكر بأنه ، في مجتمع معين ، في مرحلة معينة ، نجد بصورة عامة ثمة اتفاق حول قواعد اللعبة السياسية . ويكون الحكم مشروعاً بقدر ما يمثل لقواعد اللعبة هذه . المشروعية هي عنصر جوهري من عناصر السلطة . والحكم ، والسلطة والنظام المعتبرة مشروعية ، يتم الخضوع لها على نحو أسهل مما هو عليه في حالة الحكم والسلطة والنظام المعتبرة غير مشروعية . فهؤلاء الأخيرون لا يملكون وسائل لفرض سلطتهم سوى العنف . أما السلطة المشروعية فيتم الخضوع لها دون إلزام - وحتى ولو لم يكن هناك موافقة على لونها السياسي أو على الإجراءات التي تتخذها - لأن حقها في فرض الأوامر يُعتبر مشروعاً .

لكن أزمة المشروعية تقع عندما يفقد هذا الاتفاق . بالطبع ، هذا الاتفاق ليس أبداً مطلقاً . لكل مجتمع هامشيوه ، الذين يرفضون منظومة القيم القائمة . لكن الاتفاق يبقى ، طالما هم هامشيون . ينتهي هذا الاتفاق إذا انتسب جزء كبير من الشعب إلى منظومة القيم المتعارضة مع منظومة القيم القائمة . حينذاك ، تتصارع أيديولوجيتان تدعي المشروعية : هنا تقع أزمة المشروعية . وتبعا ذلك هي في جعل ممارسة الحكم دون إلزام وعنف صعبة جداً .

٦ - أزمات مشروعية ودكتاتورية

تلعب أزمات المشروعية بالتأكيد دوراً في مجيء الدكتاتوريات .

● الدور في مجيء الدكتاتوريات - لناخذ مجتمعاً حيث يغيب الاتفاق حول قواعد

اللعبة السياسية . يتصارع نمطا حكم على الأقل ، جذرياً متعارضين ، ويتقسم حولهما المواطنون : جزء منهم يعتبر مشروعاً النمط الأول والجزء الثاني يعتبر مشروعاً النمط الثاني . في وضع كهذا ، تصعب ممارسة الحكم دون عنف حاد في إطار أحد هذين النمطين ، وهذا ما سيرفضه بالضرورة قسم كبير من الشعب . يجب على كل حكومة أن تلجأ إلى عنف قاسٍ لإخضاع الذي لا يقرون بمشروعيتها . وهذا الوضع يساعد مجيء الدكتاتوريات .

إن أوضاعاً كهذه هي جد متكررة عبر التاريخ فلندكر مثال فرنسا ما بعد 1789 ، حيث كان قسم من المواطنين يؤيد النظام الملكي والأرستقراطي القديم والقسم الآخر يؤيد النظام الجديد الذي ابتكرته الثورة ، والمرتكز على المساواة والحرية والانتخابات والجمعيات وفصل السلطات . اضطر روسبير بونابرت ، كافيناك Cavaignac ولويس نابوليون إلى إقامة دكتاتورية في الديمقراطيات الغربية اليوم ، هناك أزمة مشروعية لأن قسماً كبيراً من المواطنين لم يعد يقبل بالمنظومة الرأسمالية ويرغب بتطبيق منظومة اشتراكية فعلياً : كما في فرنسا وفي إيطاليا ، مثلاً . غير أن الأزمة ليست إلى جزئية لأنها تتعلق فقط بالشق الاقتصادي الاجتماعي للمنظومة وليس بالشق السياسي : ثمة اتفاق يبقى قوياً حول الحريات السياسية والتعددية .

● أزمات مشروعية وأزمات في المنظومة الاجتماعية - لا يمكن فصل أزمات المشروعية عن أزمات المنظومة الاجتماعية التي حللناها لتونا . المشروعية هي عنصر خاص من المنظومة الاجتماعية العلاقات بين هذا العنصر والعناصر الأخرى هي معقدة . نمطان من الأوضاع يستحقان أن نميزهما على هذا الصعيد .

إن غالبية أزمات المشروعية هي نتجية لتغيير عميق في موازين القوى داخل المنظومة الاجتماعية . وكل مشروعية تعبر إلى حد معين عن موازين قوى معينة ، عن نمط معين من الهيمنة تنزع في آن إلى حجبه وتبريره . إن الأيديولوجيات هي منظومات إقرار بمشروعية نظام اجتماعي معين ، إلى حد من العقلانية . عند اهتزاز هذا النظام ، يجب إيجاد منظومة إقرار بالمشروعية (أو منظومة مشرعة) جديدة ، تتعارض مع القديمة . هكذا يولد عدد كبير من أزمات المشروعية يعتقد الماركسيون أن تقلبات كهذه في النظام الاجتماعي تجد دوماً مصدرها في تطور القوى الانتاجية وعلاقات الإنتاج التي تنتج عنها يمكن مناقشة هذا الرأي . ولكن لا مرية في أن أزمات المشروعية الكبرى هي مرتبطة بتقلبات من هذا النوع . فالأيديولوجية الليبرالية ، مثلاً ، التي تكونت بين القرنين السابع عشر والتاسع عشر هي عقلنة لموازين قوى جديدة بين البورجوازية والطبقات الاجتماعية الأخرى والتي ولدها تطور الصناعة والتجارة في قلب أوروبا حيث كانت تسود

حتى ذلك الحين الزراعة من النمط الإقطاعي . الأيديولوجيا الاشتراكية هي عقلنة لموازن القوى الجديدة بين العمال المأجورين وباقى عناصر الشعب ، أثر تطور الرأسمالية ، الخ .

غير أن بعض أزمات المشروعية تبدو أكثر استقلالية ، بالنسبة للعناصر الأخرى من المنظومة الاجتماعية . يمكن أن نتساءل ما إذا كانت عاملاً أساسياً من تبدلات المنظومة الاجتماعية ، عوض أن تكون ناتجة عنها . فلندكر مثلاً الإصلاح البروتستانتي ونهضة العقلانية القديمة . بالطبع ، كلاهما مرتبطان بتطور الاتصالات والتبادلات والإنتاج والإعمار ، الخ . لكن نتائجها بالنسبة لمشروعية الأنظمة السياسية تتجاوز بكثير الدفع الأساسي الذي تلقاه من هذه التقلبات الاقتصادية الاجتماعية . بنقدهما الاعتقادات الدينية المرتكزة على مبدأ السلطة ، على التراتبية والسيطرة ، فقد ضربا الجوهر نفسه للأنظمة السياسية الملكية والأرستقراطية . كما يمكن أن نتساءل أيضاً إذا كانت « أزمة الحضارة » الحالية ، كي تستخدم عبارة أندريه مالرو حول أحداث أيار 1968 (الثورة الطلابية في فرنسا) لا تنطوي على السمة نفسها لأزمة مشروعية أعمق بكثير من أزمة العناصر الاقتصادية للمنظومة الاجتماعية (أضرار المجتمع الصناعي) التي تسببت بها .

2 - الإقرار بمشروعية (أو مشرعة) الدكتاتوريات

بعد أن ترسي قواعدنا ، ككل الأنظمة السياسية ، نجهد الدكتاتوريات إلى إضفاء المشروعية على هويتها ، أي إلى بناء منظومتها الخاصة الأيديولوجية التبريرية . على هذا الصعيد ، يفصل فارق جوهرى الدكتاتوريات الثورية والدكتاتوريات المحافظة أو الإصلاحية .

● مشرعة الدكتاتوريات الثورية - من حيث تحديدها بالذات ، وحدها الدكتاتوريات الثورية تنزع إلى إحلال مشروعية جديدة كلياً محل المشروعية القائمة ، لأنها وحدها تتجه إلى إحلال ، جذرياً ، منظومة بدل أخرى . وهكذا ، فهي تجعل أكثر حدة أزمة المشروعية التي ساهمت في إيصالها إلى السلطة قبل إقامة دكتاتورية في السلطة ، الأيديولوجيا الجديدة لها أتباعها وبالتالي فإن المشروعية القديمة تكون عرضة للاعتراض والنقد . لكن هذه المعارضة تصبح أقوى عندما تلجأ الأيديولوجيا الجديدة إلى عنف الدكتاتورية لتفرض نفسها . هنا ، تصل أزمة المشروعية إلى نقطتها القصوى . غير أن الدكتاتورية الثورية تتجه أيضاً إلى حل هذه الأزمة بعد أن تكون فاقمتها : فهدفها هو بالتحديد استخدام العنف لتمتين نظام جديد ، كي يصبح مشرعاً بنظر غالبية المواطنين وكي ترسي قواعد الانفاق حول المشروعية .

إن الإقرار بمشروعية الدكتاتوريات الثورية يطرح مشكلة أخرى : مشكلة النزاع المحتمل بين أيديولوجيتها والبنية التسلطية للسلطة سوف نعرض لهذه المسألة لاحقاً ، عند درسا النظرية اليقوبية للدكتاتورية الثورية والنظرية الماركسية لدكتاتورية البروليتاريا . في كلا الحالتين ، اشكال وطرق السلطة الدكتاتورية تتعارض جذرياً مع المنظومة السياسية والاجتماعية التي تنزع الدكتاتورية إلى إرسائها . سوف نرى كيف أن هذا النزاع سيحل مبدئياً عبر نظرية « المرحلة الانتقالية » : فترة استثنائية هدفها تقوية النظام الجديد ضد أعدائه وإرسائه بصلابة . يمكننا مقارنة هذه الدكتاتورية المؤقتة بالدجراة / Tuteur / التي تضمن للشبلا الشابة نمواً صحيحاً ، على أن ينتهي دورها بعد ذلك عندما تصبح الشبلا على قدر كافٍ من التجذر والقوة . غير أن التجارب أظهرت أن دجراة الدكتاتورية تتجذر هي أيضاً وتنزع إلى العيش باتفاق تام وكامل مع النظام الجديد ، رغم تناقض مبادئها .

● مشرعة الدكتاتوريات المحافظة أو الإصلاحية - إن القاسم المشترك بين الدكتاتوريات المحافظة أو الإصلاحية هو أنها لا تنزع أبداً إلى إحلال مشروعية جديدة كلياً محل المشروعية القائمة لأنها ليست أبداً متناقضة جوهرياً مع المنظومة الاجتماعية القائمة . فهي تلجأ إذن دوماً ، على الأقل جزئياً ، إلى أيديولوجيا مشرعة المنظومة القائمة . غير أنها تحتاج دوماً لعنصر معين من المشرعة الجديدة ، بما يتعلق بالنظام السياسي : إذ أنها تشكل على هذا الصعيد نظاماً مختلفاً عن نظام المشروعية القائمة . لكن هذا العنصر هو متغير حسب الحالات .

ففي النازية والدكتاتوريات من ذات النمط ، يصل إلى بعده الأقصى بالنسبة لدكتاتوريات محافظة . كان النظام يتجه إلى تسريع تطور الرأسمالية القديمة الليبرالية نحو الرأسمالية الجديدة التقنوقراطية ، مما كان يستتبع شيئاً من الأيديولوجيا الجديدة في المنظومة الاقتصادية الاجتماعية (التي كان النازيون يسمونها بتفخيم « الضد رأسمالية ») . كان يؤدي هذا النظام من ناحية ثانية إلى تسلطية قسوية ، متعارضة كاملاً مع قيم الليبرالية السياسية : هنا ، التناقض بين المشروعية القائمة والمشروعية السابقة يبرز على نحو حاد . في دكتاتوريات محافظة أو إصلاحية أخرى ، يبقى التناقض أكثر اختزالاً على العكس ، لأن المنظومة الاقتصادية الاجتماعية ليست موضوع اعتراض ، وإن تسلطية الدكتاتورية تحل محل تسلطية أخرى : مثلاً ، عندما يحل دكتاتور محل سلطان مطلق . عندها ، لا يصيب الإقرار بالمشروعية الجديدة إلا نمط انتقال السلطة ، وهذا ما ليس مهماً جداً : خاصة إذا كان الدكتاتور يستند إلى الدين نفسه ، الأكليروس نفسه ، والتقاليد نفسها التي يستند إليها الملك المخلوع . في جميع الحالات ، هذه المشروعية الجديدة الجزئية

لا تشكل إلا تبديلاً ، إصلاحاً ، نوعاً من إعادة النظرة أو تطوير المشروع القائمة .

2 - المؤسسات السياسية للدكتاتوريات

في جميع الدكتاتوريات (الاشتراكية والرأسمالية ، الثورية والمحافظة) ، نجد الصورة نفسها للمؤسسات السياسية : من ناحية ، قوة حماية يستند إليها النظام ، من ناحية ثانية ، وسائل تأثير على الشعب ، سوف تتوسع لاحقاً بتحليل هذه العناصر في إطار الدكتاتوريات الاشتراكية . سنبحثها هنا بصورة عامة ، مع التشديد بصورة خاصة على الأشكال التي تتخذها في الدكتاتوريات الرأسمالية .

القوة المادية للحماية

يجب أن تركز الدكتاتوريات على القوة المادية ، لأنها ليست نظاماً معترفاً بمشروعيته . المؤرخ Ferrero - الذي نفته من إيطاليا الدكتاتورية الفاشية - أوضح هذه السمة الجوهرية ، مظهراً أن النظام يضطر ، إلى الاستناد إلى القوة وحدها وإلى اللجوء إلى العنف على نحو واسع ، إذا كان محروماً من المشروعية « هذا الجني غير المرئي للبلاد » الذي يحافظ على وحدتها دون أن تشعر بذلك . عملياً ، يسمح نمطان من القوة المادية بتأسيس دكتاتورية : الأول تقليدي (الجيش) ، والآخر حديث (الحزب الواحد) .

1 - الجيش

يطرح الجيش مشكلة في جميع الأنظمة السياسية فهو يملك قوة مادية قادرة على السيطرة على الدولة : حتى المقاومة الشعبية بالإضراب العام لا تسمح بمجاهته ، إذا كان قادته قد قرروا التصدي لها حتى النهاية .

● الحظر العسكري - في جميع الأنظمة السياسية ، يشكل الجيش هكذا خطراً دائماً على الحكومات والمواطنين المنزوعين من السلاح . تجري محاولة التقليل من هذا الخطر بتنمية عند الضباط الشعور بأن عليهم الخضوع دوماً للدولة ، في جميع الظروف ، وأياً كانت الحكومات التي تجسدها الخدمة العسكرية الإجبارية التي تصنع جنوداً مواطنين ، تخفف أكثر من هذا الخطر ، بتكوينها الجيش على صورة الشعب . طالما هناك « اتفاق » شعبي حول مشروعية الحكام ، يكون خضوع الجيش مضموناً تقريباً ، خاصة إذا كان هذا الخضوع يتطابق مع تقليد طويل .

ولكن إذا حصل انقلاب خطير في البنى الاجتماعية ، وأزمة مشروعية خطيرة ، يظهر خطر الدكتاتورية . وما يزيد من هذه الخطورة هو أن تقاليد الأذان ضعيفة وتقاليد

الانقلابات العسكرية مترسخة جداً : إنها حالة أميركا اللاتينية والشرق الأوسط ، خاصة . عدد كبير من الدكتاتوريات يرتكز هكذا على الجيش . بعضها هي دكتاتوريات ثورية . وغالبيتها دكتاتوريات رأسمالية . بعضها دكتاتوريات « قيادية » حيث الهدف الرئيسي للعسكريين هو ضمان سيطرتهم بالذات . من وجهة نظر أخرى ، يمكن أن نميز بين الدكتاتوريات العسكرية المقنعة حيث يمارس الجيش السلطة بصورة غير مباشرة ، خلف واجهة من المدنيين ، والدكتاتوريات العسكرية المفتوحة حيث يمارس الجيش السلطة مباشرة ، متبوئاً بذاته مراكز إدارة الدولة على كل المستويات .

● صعوبات الدكتاتوريات العسكرية - تصطدم الدكتاتوريات العسكرية بنمطين من الصعوبات . أولاً ، صعوبة الحفاظ على وحدة الجيش خلف الجنرال أو الكولونيل أو مجموعة الضباط التي استولت على السلطة . فقد خانوا هم أنفسهم النظام الذي كانوا يخدمونه ، بقلبيهم إياه بالقوة . فكيف يمكنهم أن يضمنوا ألا يقلدهم يوماً زملائهم ؟ والخطر هنا هو في رؤية سلسلة من الانقلابات التي لا تتوقف . يمكن أن نذكر عدة أمثلة على هذا الصعيد : مثال سوريا منذ 1950 ، وأمثلة كثيرة من دول أميركا اللاتينية أو أفريقيا السوداء . في فرنسا ، الانقلابات الجزائرية التي تبعت انقلاب 13 أيار 1958 تعود إلى الآلية ذاتها . يلجأ الدكتاتوريون إلى وسائل متنوعة ليضمنوا إخلاص الجيش : تطوير قوات عسكرية متنافسة (شرطة ، جيوش خاصة ، حرس الطاغية ، الخ) ، تحسين الأجهزة الأمنية للجيش ، التي تراقب مراقبة شديدة جميع الضباط ؛ منافع مادية هائلة تُمنح لهؤلاء (تشريفات ، معاشات ، مكافآت ، الخ) . إن أيّاً من هذه الوسائل ليست فعالة . والوسيلة الوحيدة الفعالة هي ، بالنسبة للدكتاتور العسكري ، أن ينمي شخصية قوية للسلطة ، تجعله شعبياً جداً ، وبالتالي صعب الإبعاد .

ولكن نصطدم هنا بالصعوبة الثانية لنمط هذا النظام : صعوبة إقامة اتصال مع الجماهير . إن الجيش هو جسم مقفل لا يتصل كثيراً بالمدنيين الذين لا يفهمهم جيداً ولا يفهمونه كذلك ، ما خلا في فترات الحرب . كي تدوم سلطة عسكرية معينة ، يجب أن « تتمدن » ، أي أن يكف الدكتاتور العسكري عن التفكير كعسكري ، أن تتسم أفعاله وردات أفعاله بالطابع العسكري بونابرت ، كمال أتاتورك ، ديغول ، عبد الناصر فعلوا ذلك . لكن لم ينجح كل الدكتاتوريين باتباع ذات الطريق . يتردد البعض في فعل ذلك ، لأنهم يخافون من فقدان الاتصال مع الجيش وأن ينتصب ضدهم . بالطبع ، الصعوبة أقل بكثير عندما يقيم الدكتاتورية جيش شعبي من النمط الذي سندرسه لاحقاً . ولكنه بالتحديد جيش له منذ البداية سمات مدنية ، إنها مؤسسة وسيطة بين الجيش والحزب الواحد .

وسائل التأثير على الشعب

ليس الحزب الواحد فقط قوة حماية للنظام ، بل أيضاً أداة تأثير على الجماهير : ويكمن هنا أحد عناصر تفوقه على الجيش ، الذي هو قوة حماية منعزلة ، منظوية على ذاتها . في أي حال ، جميع الدكتاتوريات (الثورية أو المحافظة ، الاشتراكية أو الرأسمالية) تستخدم فئتين من المؤسسات للتأثير على الشعب : القمع ، الذي يصبو إلى منع المعارضة والإعلام الذي يصبو إلى اجتذاب الثقة .

٦ - القمع

تلجأ جميع الدكتاتوريات إلى وسائل القمع التي تهدف إلى ضرب نشاط المعارضين ، من ناحية ومن ناحية ثانية إلى منع باقي الشعب من تقليدهم . عمليات توقيف مكثفة ، تعذيب ، سجن أو حجز في المعتقلات ، إعدام ، كل هذه الوسائل تنمو في الدكتاتوريات ، بدرجات متفاوتة من العنف ، ولكننا نجدتها جميعها .

● أشكال القمع - يَستخدَمُ القمع أولاً القوانين المعمول بها ، الشرطة التقليدية والمحاكم العادية . القضاة هم غالباً لينو العود مع السلطة على هذا الصعيد : والحالة الألمانية هي خير مثال . ولكن من الصحيح أنهم ، هم أيضاً ، ممسوكون ضمن اللعبة الإرهابية : فيستتبع تمردهم تبعات خطيرة ، وأنه يصعب دوماً أن يكون الإنسان بطلاً .

لكن قمع المعارضة يضع دوماً تقريباً إلى جانب القوانين والتنظيم القمعي القائم ، تنظيمياً قمعياً خاصاً ، هدفه الرئيسي هو استباق كل معارضة والقضاء عليها . بعكس القمع الجزائي ، لا يركز هذا القمع السياسي على قوانين محددة فلا يُمنع فعل معين ، يعتبر مخالفاً (أو جرمياً) . بل يُمْنَعُ الموقف المعارض بصورة عامة . لا ينبغي إظهار مشاعر معارضة للنظام ، أياً كان شكلها . فإن الشكوك تتجه حتى نحو أصحاب البرودة ، غير الخمسين . ليس فقط لا تريد الدكتاتورية معارضين ، بل لا تريد إلا أتباعاً . يفترض القمع السياسي إذاً رقابة دائمة للمواطنين . يجب ضمان عدم قراءتهم لكتب أو منشورات ممنوعة ، إنهم لا يسمعون الراديوات الممنوعة ، إنهم لا يتفوهون بأقوال معارضة أو فائرة ، الخ . توكل هذه المهمة لبوليس سياسي سري ، يجند أسراباً من المخبرين . ولهم سلطة التوقيف ، والسجن والتعذيب والحكم وتنفيذ الأحكام دون دعوى منتظمة .

● خطورة قوى القمع - إن وجود هذه الشرطة يطرح مشكلة على الدولة . إذا كانت نافذة وفعالة ، فإن سلطتها ستكون هائلة ويمكن أن يصبح زعيمها منافساً للدكتاتور . يمكن أن يشكل قوة مقابلة بوجه الجيش والحزب ، وأن يجمي الدكتاتور من

السياسية . كما الجيش والحزب ، يمكن استخدام البوليس السياسي لدعم الدكتاتور ، ولكن يمكن أيضاً أن ينقلب عليه ويعزله إن غياب مشروعية الأنظمة المرتكزة أساساً على القوة يجرداها من سلاحها إزاء هذه القوة نفسها .

2 - الدعاية

مهمة الدعاية هي رآب هذا الصدع . هدفها هو تنمية ثقة الشعب بالدكتاتور ، بحيث تنشأ مشروعية جديدة لصالحه .

● الدعاية والقمع - من حيث تعريفها ، الدكتاتوريات تقطع مع المشروعية القائمة . ففي البلاد التي تؤمن بالملكية ، إن الذي يحكم أخذاً محل الملك ، وهو ليس ابنه ، هو حاكم غير مشروع . وفي البلاد التي تؤمن بالديمقراطية ، الذي يستولي على السلطة أو يبقى في السلطة بالقوة ، والذي يلغي الأحزاب المعارضة وحرية التعبير ، ويعمد بكثرة إلى التوقيف الاعتباطي والسجن دون حكم ، هو حاكم غير مشروع . وفي بلاد شرعت في ثورتها ، ووعدت بتحرير كامل للناس ، يكون غير مشروع أيضاً النظام الذي يحكم بالدكتاتوريات والقمع . فإلى حكام غير مشروعين كهؤلاء ، ليس من شعور طبيعي يدفع إلى الخضوع يتم الخضوع لهم لأن ذلك يفرض مادياً ، بسبب قوة الجيش أو الحزب وأواليات القمع .

لكن التأطير على يد الجيش أو الحزب والقمع لا يكفيان . فإذا كانت السلطة تستند إليهما ، فإن المواطنين يدعون إليها لأنهم يميلون إلى الخمول ، والجمود والمظنة . من ناحية أخرى ، إنها قابلة للعطب بسهولة . فالقوى نفسها التي تدعم الدكتاتور (جيش ، حزب واحد ، شرطة سياسية) يمكن أن تستبدله يوماً بآخر . يجب أن يجد الدكتاتور دعماً شعبياً كي يكون النظام فعالاً وصلباً . أي يجب أن يظهر الدكتاتور على درجة معينة من المشروعية بنظر الجماهير تصبو الدعاية propaganda إلى الحصول على هذه النتيجة . ويسهل مهمتها القضاء على المعارضة ، ومنع الانتقادات والانعزال بالنسبة للأنظمة الأجنبية ، كل هذا من شأنه أن يمنع كل ما من شأنه تسويد صورة الدكتاتور .

● أشكال الدعاية - وسائل الدعاية هي مختلفة تبعاً لأنماط الدكتاتوريات في الدكتاتوريات الثورية ، تكون الدعاية أيديولوجية بقوة وتتخذ أشكالاً تعليمية : يجب إدخال قواعد مشروعية جديدة في أدمغة الناس ، تحل محل المشروعية القديمة . في الدكتاتوريات الرأسمالية ، الدعاية تكون بصورة عامة جد مختلفة . وهي تنزع إلى حجب السمة المحافظة للنظام إلى حجب واقعة أنه يميل إلى الإبقاء على المنظومة الاجتماعية القائمة . وعلى المنوال ذاته ، إنها تقاوم النواحي الإصلاحية للنظام لإعطائه سمة مجددة

جداً ، وحتى ثورية . كل هذا يمنع استخدام دعاية عقلانية ويدفع إلى تقنيات تمويهية .
 اثنتان منها تستحقان الذكر : عبودية شخصية الدكتاتوريات والوطنية (أو القومية)
 الدكتاتوريات الاشتراكية تستخدمها كلاهما ، حيث مؤسس النظام (لينين ، تيتو ، كيم
 ايل سونغ ، هو كي من Ho Chi-minh) يتحول إلى بطل قومي . أحياناً ، يتبع الخلف
 الطريق ذاته ، ولكنه يصل إلى هدفه بصعوبة أكثر ، بمفاقمته عنف الدكتاتوريات
 (ستالين) . غير أن الدكتاتور ليس أبداً منفصلاً عن الحزب . على العكس ،
 الدكتاتوريات الرأسمالية تؤله شخص الدكتاتور ذاته . تجعل منه رجلاً متفوقاً ، رجل
 الخلاص ، يتحلى بوضوح رؤيا أكثر من الآخرين ، قادراً على إدراك القوى الغريبة
 للجماعة والتعبير عنها . هكذا تظهر من جديد فكرة الملوك - الآلهة أو الملوك الذين
 يختارهم الله ، تظهر بشكل جديد ، جنباً إلى جنب وعلى نحو يدعو إلى الاستغراب ، مع
 النظريات الديمقراطية . الدكتاتور هو صوت الشعب ، التعبير نفسه عن الجماعة (أو
 المتحد) بجملمها ، هو يتكلم من فمها ويتحرك بذراعها .

الوطنية هي القاعدة الجوهرية الأخرى للدعاية في الدكتاتوريات الرأسمالية . فهي
 تمجد « الأرض والأموات » ، وحتى قوى أكثر غموضاً : العرق والدم . وهي تعزز
 الوطنية بتكوينها صورة عن عدو أساسي للأمة ، يهددها دوماً بخطر تخريبها . يمكن أن
 يكون عدواً حقيقياً ، الأمة المجاورة ، التي خيضت المعارك ضدها ، (ألمانيا بالنسبة
 للفرنسيين ، إسرائيل بالنسبة للعرب ، والعكس بالعكس) . يمكن أن يكون أيديولوجيا
 أخرى ، ينزع طابعها إلى تهديم الوحدة الوطنية : الاشتراكية وخاصة الشيوعية (الخوف
 من الحمر هو إحدى قواعد الأيديولوجيا الفاشية) . يمكن أن يكون أيضاً عدواً أقل
 واقعية ، ليستقطب التعاسات والأحقاد : اليهود ، السود ، الخ . الدكتاتوريات
 الاشتراكية تلجأ أيضاً إلى الوطنية : ولكن على نحو أقل صوفية (غرائبية) وأقل
 عقلانية ، وبصورة عامة أكثر اختزالاً .

حول الدكتاتوريات بصورة عامة ، انظر موريس دوفرجه ، حول الدكتاتوريات ، 1961 (مع
 بيليوغرافيا) ؛ G. Hallgarten ، تاريخ الدكتاتوريات ، 1961 ؛ C.J. Friedrich, Z.K. Brze-
 C.J. ، 1956 ، zinski, Totalitarian dictatorship and autocracy (ماساتشوستس) ،
 Friedrich (وآخرون) ، Totalitarianism ، كمبردج (ماس) ، 1954 ؛ A. Corban, Dicta-
 torship: its history and theory ، نيويورك ، 1939 ؛ Z. Barbu, Democracy and
 dictatorship ، نيويورك ، 1956 ؛ H. Kohn, Revolution and dictatorships ، كمبردج ،
 الولايات المتحدة ، 1939 ؛ K. Kellet, The Story of dictatorship ، لندن ، 1937 ؛
 E. Ortega Y Gasset, La verdad sobre Dictatorship and democracy ، نيويورك ، 1956

la dictature ، مدريد ، 1925 ، C. Schmitt ، الدكتاتورية ، ميونخ ، 1928 ، طبعة ثانية ؛ J. Bainville ، الدكتاتوريون ، 1935 ؛ B. More ، الأصول الاجتماعية للدكتاتورية والديمقراطية ، ترجمة فرنسية ، 1969 ؛ G. Hermet ، الدكتاتورية البورجوازية والعصرنة المحافظة : مسائل منهجية لتحليل الأوضاع السلطوية ، المجلة الفرنسية للعلوم السياسية ، 1975 ، عدد 6 .

بما يخص الجيش في السياسة ، انظر : M. Howard (وآخرون) ، Soldiers and government ، لندن ، 1957 ؛ العدد الخاص من المجلة الفرنسية لعلم الاجتماع ، نيسان - حزيران 1961 : « حرب ، جيش ، مجتمع » ؛ بيليوغرافي R. Girardet ، في المجلة الفرنسية للعلوم السياسية ، 1960 ، ص 395 ، والمدونة ، نفس المصدر ، 1968 ، ص 886 ؛ M. Janovitz ، The professional soldier ، 1960 .

حول الحزب الواحد ، انظر م. دوفرجيه ، الأحزاب السياسية ، طبعة تاسعة ، 1976 ؛ M. Manoilescu ، الحزب الواحد ، 1937 ؛ M. Déat ، الحزب الواحد ، 1942 ؛ Schmitt ، Gli stati europei a partito unico ، ميلانو ، 1936 ؛ Zangara ، Il partito e lo stato ، Catane ، 1939 ؛ R. Pelloux ، مساهمة في دراسة الأنظمة الاستبدادية المعاصرة ، مجلة القانون العام ، 1945 ، ص 338 ؛ حول المشروعية ، انظر : م. دوفرجيه ، علم اجتماع السياسة ، 1973 ، ص 177 ، انظر ترجمته في المؤسسة الجامعية 1992 .

II - اشكال الدكتاتوريات الرأسمالية

سوف ندرس لاحقاً أشكال الدكتاتوريات الاشتراكية . وسوف نلاحظ أنها متنوعة إلى حد كبير . أشكال الدكتاتوريات الرأسمالية هي أكثر تنوعاً بكثير . وهي تصنف في فئتين (نجدهما ، وعلى درجات متفاوتة ، في الدكتاتوريات الاشتراكية) : دكتاتوريات الحزب الواحد والدكتاتوريات العسكرية .

1 - دكتاتوريات الحزب الواحد

بصورة عامة تُطلق تسمية « فاشية » على جميع الدكتاتوريات الرأسمالية ذات الحزب الواحد ، وحتى جميع الدكتاتوريات الرأسمالية . لا يمكن القبول بهذا المدلول الاشتقاقي . فإن الفاشية هي نمط ، هي الطراز الأصلي للدكتاتوريات الرأسمالية المعاصرة . وخاصة تلك المرتكزة على حزب واحد . ولكن عدداً كبيراً منها يختلف عن هذا النمط . سوف نصف أولاً الفاشية ، ثم الأنظمة المنبثقة منها .

الفاشية في تطور الرأسمالية

إن لفظة « فاشية » هي غير دقيقة . بالمعنى الأكثر حصرًا وشدة هي تعني النظام

السياسي الذي عمل في إيطاليا من عام 1922 إلى 1945 ، حيث كانت السلطة تنتمي إلى الحزب الوطني الفاشي الذي كان استعار اسمه من حزمة / Faisceau / فأس (حامل الفأس) الجمهورية الرومانية : fascio . وبالمعنى الأوسع تعني جميع الدكتاتوريات الرأسمالية . تُستخدم هنا في معنى وسطي ، للدلالة على نمط معين من الدكتاتوريات الرأسمالية المتميزة بـ : 1 - إنها تعمل في بلدان صناعية ، 2 - بأنها تركز على حزب واحد ، منظم بقوة ، ويلعب دوراً مهماً في الدولة ؛ 3 - بأنها تقوم بدعاية من الطراز العصري . كل هذه الميزات ترتبط بعضها ببعض الآخر وتشكل مجموعاً متماسكاً . بهذا المعنى ، تقوم ألمانيا القومية - الاشتراكية نمط الفاشية الأكثر كمالاً . وإيطاليا الموسولينية تشكل النمط الآخر ، الأكثر اختصاراً .

1 - الطابع المحافظ

إن الدينامية الجوهريّة للفاشية هي محافظة . في بلاد صناعية ، تعطي الرأسمالية انطباعاً بأنها مهددة من الاشتراكية أو الشيوعية . ويعتقد بأن الثورة غدت قريبة وستقضي على الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج . ينتج هذا الانطباع عن عدة عوامل : نفوذ الأحزاب اليسارية والنقابات العمالية ، تحرك اجتماعي على درجة متفاوتة من العنف (إضرابات مع احتلال مصانع في إيطاليا العشرينيات) ، أزمة اقتصادية خانقة توحى بأن الرأسمالية ستقرض (ألمانيا الثلاثينيات) . ويبدو نظام الديمقراطية الغربية الذي يفضل الرأسماليون ضعيفاً جداً كي يستطيع حمايتهم من الخطر الثوري . والحالة هذه ، يرمون بأنفسهم بين ذراعي رجل قوي ، حيث تبدو لهم دكتاتوريته كوسيلة وحيدة للحفاظ على الأساسي من النظام القائم .

تستدعي هذه الصورة بعض الملاحظات . لا في إيطاليا ولا في ألمانيا ، كان الخوف من الثورة مبرراً عند استلام الفاشية للسلطة . لكن هذا الخوف كان موجوداً ؛ فلعب فعلاً دوراً كبيراً بمساعدته الدعاية الفاشية . من ناحية ثانية « الرأسمال الكبير » دعم هذه الدعاوة : لقد كان جوهرياً نشاطاً صناعياً الروهر / Ruhr / في ألمانيا وصناعياً لومبارديا وكبار المالكين الإيطاليين في إميليا وتوسكانا في إيطاليا . بيد أن هذا النشاط هو محكوم بالشلل إذا لم يجد أرضاً خصبة . إنه استياء الطبقات المتوسطة وطبقة الفلاحين ، بوجه وضع اقتصادي أو سياسي مخيف ، هذا الاستياء هو الذي يجمعها بالـ « مخلص » ويؤدي إلى مجيء الفاشية أما دور الطبقات المتوسطة فإنه يميل لأن يكون دوراً مخدوع في هذا الظرف . فهي تساعد مجيء الفاشية عبر ردة فعل بوجادية (Poujadiste) ضد المنشآت الكبرى لكن الفاشية تنزع إلى هيمنة هذه المنشآت : وهنا تكمن ميزتها الرئيسية الجديدة .

2 - الطابع الإصلاحى

للفاشية نواح إصلاحية . فهي تتجه إلى الإبقاء على المنظومة القائمة ، ولكن بتبديلها بشكل من الأشكال .

● الإصلاحية الوهمية - تزعم الفاشية بأنها أكثر إصلاحية بكثير (وحتى ثورية) مما هي عليه في الواقع ؛ كي تتمكن من تمويه طابعها الأساسى المحافظ على نحو أفضل . التوجه إلى العمال (الحزب « العمالي » القومى الاشتراكي الألماني) واستخدام الشعارات والتعبيرات الاشتراكية هما إعلان إلى حد كبير ، جزء من الطبقة العمالية - خاصة في « الروليتياريا الرثة » - يلتحق بالفاشية على الأقل في البداية ، غالباً ، تشكل كوادر الميليشيات منها ؛ في ألمانيا ، جندت هذه الأخيرة كثيراً من العاطلين عن العمل في الثلاثينيات . وندرك هنا لماذا يطالب أفراد الميليشيات بإجراءات اشتراكية فعلياً بعد الاستيلاء على السلطة : لكنهم قمعوا في ألمانيا كما في إيطاليا ، بدرجات متمايزة من العنف . رغم كل شيء ، تحتفظ الفاشية ببعض الاهتمامات الاجتماعية ؛ إنها تستخدم الروحانية النقيابة . لكن هذه الإصلاحات تبقى أبوية ونقاباتها تُستخدم لتأطير العمل للإشراف عليهم أكثر منه لتحقيق مطالبهم .

الإصلاحية الفعلية - كل هذا ليس سوى تمويه ولا يعطي للفاشية ميزة محددة فعلاً . غير أن للفاشية نواحي إصلاحية أكثر أصالة . إنها تتجه إلى الإبقاء على النظام الرأسمالي ، ولكن بتغييره ، ليس باتجاه اجتماعي - حيث إصلاحاته هي فاترة أو وهمية - بل باتجاه اقتصادي . التأطير ، التنظيم ، النظام / Discipline / ، عبر تنظيم تعاوني يجد من المنافسة ويستبدها بعقلنة تحت قيادة الشركات الكبرى العصرية ، ويتطابق هذا مع بنى الرأسمالية الجديدة ، فيما الليبرالية الاقتصادية للديمقراطيات الغربية تكمن أكثر في المنافسة بين الشركات الفردية من النمط الرأسمالي الأول ، فإن فكرة أن بين الرأسماليين والعمال يوجد طبقة وسيطة ، هي طبقة التقنيين والكوادر وأنها تلعب دوراً رئيسياً ، هي فكرة عادية جداً اليوم وكل الأحزاب السياسية تتقبلها بشكل أو بآخر : أما الأنظمة الفاشية فقد كانت أول من تبناها في مرحلة كانت فيها هذه فكرة من الجدة بمكان (1920 - 1930) ، كما استدعت دون أي تردد التقنيين والكوادر .

● الفاشية والتكنو - رأسمالية (أو الرأسمالية التقنية) - تظهر الفاشية إلى حد ما كتعبير سياسي عن تحول الرأسمالية . فهي تعبير عن مجيء الرأسمالية الجديدة المعاصرة ، التي حلت محل الرأسمالية القديمة (البدائية) الليبرالية . وهي ليست التعبير السياسي الوحيد عن هذه الرأسمالية الجديدة ، كما يزعم ذلك بعض الماركسيين : والدليل هو أنها

لم تُقَم إلا في بلدين صنلعيين فقط . وإذا كان احداها (المانيا) الأكثر حداثة في تلك المرحلة ، فإن الآخر (إيطاليا) لم يكن ينطوي على الميزات نفسها : الفاشية الإيطالية هي معقدة ، حيث تختلط فيها ميزات فاشية حقيقية - بالمعنى الذي نستخدم فيه هذه الكلمة - في شمال الجزيرة ، وميزات دكتاتورية بلد متخلف في الجنوب . لقد عرفت غالبية الدول الصناعية حتى الآن تعبيراً سياسياً آخر عن الرأسمالية الجديدة ، وبشكل أساسي عبر تكييف المنظومة الديمقراطية الغربية . رغم هذا . فالفاشية هي أحد أوجه التعبير السياسي عن الرأسمالية الجديدة : لهذا ، إنها مجددة ، إصلاحية . .

مؤسسات الفاشية

إنها تتميز بكماليتها التقنية الكبيرة بالنسبة للدكتاتوريات الأخرى ، وهذا ما هو أمر طبيعي ، إذ أنها تنمو في مجتمع صناعي متطور .

7 - تنظيم الحزب الواحد

تستند الفاشيات أساساً إلى حزب - ميليشيا واحد منظم بقوة . فالجيش لا يشكل بالنسبة لها دعماً أساسياً . على العكس ، الأنظمة الفاشية تتعارض إلى حد ما مع الجيش وتمارس عليه رقابة على نحو وثيق ، لأنه يجسد قوى أكثر تقليدية : فالجيش يرتبط أكثر بالرأسمالية التقليدية وبالطبقات المتوسطة من خلال كوادره الوسيطة وأحياناً بالأرستقراطية القديمة من خلال أصحاب الرتب العليا وتجدر الملاحظة إلى أن الاعتداءات الرئيسية ضد هتلر ، نظمها عسكريون وأن قادة الجيش هم الذين قبلوا نظام موسوليني .

● ميليشيا خاصة - للإشراف على الجيش وللحلول محله كقوة عسكرية ، ينظم الحزب الفاشي في البداية بشكل ميليشيا خاصة . إنها ميزته الأكثر خصوصية ، والتي تجعله يُشكل نمطاً جديداً من الأحزاب السياسية . يؤطر أعضائه عسكرياً ، يخضعون للنظام نفسه والتدريب ذاته الذي يخضع له العسكريون ، ويرتدون مثلهم البسة عسكرية وشارات ، وهم قادرون على السير بخطى موزونة ، تسبقهم الموسيقى والأعلام ، كما هم قادرون مثلهم على مقاتلة عدو بالأسلحة والمجاهة الجسدية ولكن ، ما عدا في الحالات الاستثنائية ، ليست الميليشيات معبأة دوماً ، ولا يقودها تنظيم دائم : يُفرض عليها فقط عقد اجتماعات وتمارين متكررة يجب أن تكون على استعداد دائم وأن تلبى في أي وقت دعوة قادتها .

تظهر أيضاً الميزة العسكرية للأحزاب الفاشية في بنيتها . فهي تركز على مجموعات قاعدية صغيرة جداً تتجمع هرمياً لتشكيل وحدات أكثر فأكثر كبراً . في الشعب الهجومي القومية - الاشتراكية ، كانت الزمرة هي العنصر الأساسي وهي تتألف من 4 إلى 12

رجلاً (schar) ؛ ثلاث إلى ست زمر تؤلف شعبة (trupp) ؛ والأربع شعب تؤلف سرية (Sturm) ؛ والسريتان تؤلفان كتيبة (sturbaum) ؛ ثلاث إلى خمس كتائب تؤلف فوجاً (standarte) يضم بين 1000 و 3000 رجل ؛ ثلاثة أفواج تؤلف لواء (untergruppe) ؛ أربعة إلى خمسة ألوية تؤلف فرقة (gruppe) وكل فرقة تقابلها إحدى وعشرون منطقة تتألف منها الأراضي الألمانية . كان تنظيم الكتائب الموسولينية منسوخاً على نفس النمط ، كانت القاعدة « الزمرات المقاتلة » (quadri di combattimento) ، المتجمعة في شعب ، وحدة (فئة عنصر) ، كتائب وفيالق ، حسب تعابير مستعارة من التاريخ الروماني . بدون شك ، إلى جانب التشكيلات المقاتلة ، نجد في الأحزاب الفاشية شعباً وخلايا من النمط العادي ، دون ميزة عسكرية لكن دورها يبقى ثانوياً .

● « نظام » مقفل - بعد استلام السلطة ، تتجه الأحزاب الفاشية إلى الاقفال على ذاتها ، بحيث تشكل طبقة تضم الأكثر إخلاصاً للدكتاتور ، بعد اختيارهم بدقة كبيرة . إن الدخول في هذه الأحزاب كان محفوظاً نوعاً ما للمراهقين الآتين من التنظيمات الشبابية بعد فرز قاس . في الحزب الفاشي الإيطالي ، كان الانتساب عملياً حراً حتى سنة 1922 ، ثم خضع لمراقبة صارمة من 1922 إلى 1925 ، و ثم ألغى كلياً ، ما عدا في السنة العاشرة لاستلام السلطة ، حيث فتح باب الانتساب مؤقتاً بعد فرز جائر . في الحزب القومي - الاشتراكي الألماني ، توقف التجنيد المباشر ابتداء من 1 أيار 1933 ، ولم يبدأ من جديد إلا عام 1937 . في إيطاليا ، كان يجب إذا الدخول في الـ Balillas في سن صغير (8 إلى 14 سنة) ، ثم يتم الانتقال إلى صفوف الطليعة (14 إلى 18 سنة) ، ثم في صفوف (الشباب الفاشي) (18 إلى 21 سنة) ؛ عندها فقط ، يتلقى الشاب بطاقته الحزبية بعد قسم أثناء احتفال رسمي ، « الوقفة الفاشية » : مثل المجندين ، كل الشباب في العمر ذاته كانوا يدخلون في اليوم ذاته في صفوف الحزب . في ألمانيا ، كان يمكن قبول في صفوف الحزب أعضاء الشباب الهتلري الذين أكملوا الـ 18 سنة (للشبان) أو 21 سنة (للشابات) .

2 - التنظيم التعاوني

لقد حاولت الأنظمة الفاشية أن تنمي تنظيمياً تعاونياً ، حيث يتم تجميع المنشآت من المهنة ذاتها في جهاز عام أو نصف عام له صلاحيات تنظيمية ونظامية على المجموع . إن منظومة كهذه تدخل ضمن المسار التنظيمي للرأسمالية الجديدة المعاصرة ، وتحمل محل المنافسة في الرأسمالية البدائية . في التجمعات التعاونية ، كان للمنشآت الكبرى عملياً سلطة على الصغيرة . وقد اتفق أن شجعت الشركات المهيمنة التمركز ولا سيما تنظيم

الانتاج والسوق . غير أن أفكار الفاشية هذه لم تُطبق إلا على نحو جزئي ، أمام مقاومة الشركات الصغيرة .

كانت إحدى تبعات المنظومة التعاونية أيضاً إضعاف النقابات العمالية ، وذلك بحصرها في دور جهاز رسمي يؤثر الإجراء في إطار التجمعات التعاونية (المهنية) : فتم حظر الإضرابات لأن « تعاون الطبقات » اعتبر أمراً حاصلاً : أخيراً ، استخدمت الفاشية الأيديولوجيا التعاونية - المهنية لإلغاء التمثيل البرلماني في إطار الأحزاب السياسية والانتخابات ، ولاستبداله بتمثيل في إطار المهن . اتجهت الدكتاتوريات الفاشية إلى إلغاء الغرف السياسية لإحلال غرف اقتصادية محلها . غير أنه ، هنا أيضاً ، لم تطبق أفكاره إلا على نحو جزئي جداً . في إيطاليا ، كانت « غرفة الكتائب والتجمعات التعاونية - المهنية » تمزج تمثيلاً سياسياً ملفقاً وتمثيلاً تعاونياً - مهنيًا . فضلت الدكتاتوريات الفاشية في نهاية الأمر الإبقاء على برلمان سياسي كانت تشرف عليه كلياً عبر آلية الحزب الواحد .

3 - تطور الدعاية

استخدمت الأنظمة الفاشية الدعاية propaganda بدرجة لم تكن معروفة حتى ذلك الحين . كانت السبابة في نقل طرائق الإعلام التجاري المعاصر إلى حقل السياسة . ولقد جددت حتى على هذا الصعيد والإعلام التجاري قُلْد فيما بعد بعض طرقها . يُفسر هذا جزئياً ببنى المجتمع الذي نمت فيه : مجتمع صناعي حديث ، حيث تنعم وسائل الإعلام الجماهيرية - صحافة ، راديو ، تلفزيون ، سينما - بانتشار وقوة هائلين وتتيح اتصالات دائمة مع جميع المواطنين تقريباً .

● مميزات الدعاية - لقد أوضحنا الميزات الاستحواذية وغير العقلانية لهذه الدعاية الفاشية . من خلال شعارات بسيطة قاطعة ، وعبارات مفاجئة ومقولية ، من خلال مجموعة صور مبسطة ولكن مختارة على نحو جيد (شعارات ، شارات ، صور الزعيم ، الخ) ، تهدف الدعاية إلى أن تدخل في الأدمغة مجموعة صور تعلق بقوة عبر التكرار الدائم . في الوقت نفسه ، إنها لا تمارس تأثيرها على العقل ، بل على بعض الشغف البدائي الذي يستند بصورة عامة إلى « لاوعي » الجماهير : الكبرياء الوطني ، الخوف من الأجنبي ، الحقد العرقي ، الحلم بحماية مجسدة من الدكتاتور - الأب . الخ . يجري عادة ربط هذه العناصر بالميزة غير العقلانية للأيديولوجيا الفاشية . وهذه العناصر هي بصورة خاصة تشغيل لتقنيات الإقناع التي اكتشف الإعلام فيما بعد فعاليتها . حول هذه النقطة ، لعبت الدعاية الفاشية دوراً رائداً .

في الديمقراطيات الغربية ، نعرف اليوم أن الإعلان يمكن أن يفبرك « معبوداً »

سينمائياً أو مسرحياً أو غنائياً بسهولة كبيرة ، حتى ولو كانت هذه الشخصية على قدر كبير من التعاسة . مع أن ثمة عائقاً يجعل هذه المهمة صعبة : وهو أننا نرى ونسمع هذا المعبود ، ويمكن بالتالي أن نتنبه لتعاسته . في الدعاية السياسية ، الخطر هو أقتل : فالدكتاتور يتكلم جيداً وله حضور « مشهدي » ، مما يجعل كفاءاته الفعلية كحاكم غير مدركة مباشرة تتجه الدعاية هكذا إلى تحويل الدكتاتور إلى نجم ، تبعاً لآلية يجعلها علماء اجتماع الإعلان . وهي تصبو إلى جعله معبوداً سياسياً ، قريباً من الناس ومتفوقاً على الرجال في آن ، مثل المعبودين الإعلانيين / Idoles publicitaires / . في الوقت نفسه ، إن استخدام طرق دينية تقليدية ، مثل الاحتفالات الكبرى الجماعية (كونغرس نورمبرغ ، خطاب ساحة البندقية) يسمح بإضفاء طابع تقديسي حقيقي على المعبود المفبرك ، فتتجدد هكذا الأساطير القديمة للملوك - الآلهة ، التي كانت تسقط عليها الرغبات المضطربة للجهاير ، والتي كانت تتجسد فيها أحلام شعب بأكمله .

● حدود الدعاية - غير أنه يمكن التساؤل حول ما إذا كانت البلدان الصناعية تتجه نحو الحد من تبعات الدعاية الفاشية . لقد نمت الدعاية بحرية في مرحلة كان من السهل نسبياً فيها عزل أمة ما عن الأمم الأخرى ، ومنع وصول الانتقادات الخارجية التي من شأنها تسويد صورة الدكتاتور - المعبود . إن انعزلاً كهذا لم يعد ممكناً في أيامنا على مستوى المثقفين والتقنيين ، الاتصالات مع الخارج هي ضرورة حتمية ولا بد أن تحصل المقارنات مع الخارج . إن مرور المسافرين والسواح يخلق أيضاً اتصالات . كما يمكن التقاط برامج الراديو الأجنبية ، رغم الموانع . وأصبح بإمكان الأقمار الاصطناعية - الترحيلية أن تبث برامج تلفزيونية على كل الأرض . كل هذا سيزيد من صعوبة « نجمة » الدكتاتوريين .

4 - قساوة القمع

يلاحظ فارق كبير بين ألمانيا وإيطاليا من حيث قساوة القمع كانت الدكتاتورية الموسولينية نسبياً رقيقة ، ما خلا في سنواتها الأخيرة ، زمن الجمهورية الصغيرة لبحيرة دو غارد / lac de Garde / ، حيث تم إنقاذ موسوليني على يد طيارين SS وحماة الألمان ، فأرسي نوعاً من النظام الشبهي على جزء صغير من الأراضي الوطنية . وعلى العكس ، كانت الدكتاتورية . الهتلرية إحدى أعنف وأقسى الدكتاتوريات في التاريخ ، فالشرطة السياسية Gestapo وميليشيات الـ SS زرعت جواً من الرعب الشرس والمعتم . التوقيف الاعباطي ، التعذيب ، السجن ، كل هذا نما بشكل لم يسبق له مثيل أسرت المعتقلات ملايين من البشر ، تركوا يموتون ببطء في شروط مخيفة أو ضحية لمجازر مباشرة في الغرف

الغازية ، لترسل بعدئذ أجسادهم إلى المحرقات . هكذا ، تمت أكبر مجزرة في تاريخ الإنسانية : موت ستة ملايين يهودي خنقاً بالغاز في غضون ثلاث سنوات .

يمكن أن نتساءل إذا كان هذا العنف القمعي لا يتعلق بطبيعة النظام نفسها وليس بالجنون الإجرامي لقادته . كانت إيطاليا ذولة مصنعة جزئياً ، معتمدة منذ قرون على الخضوع لسيطرة الكنسية ، وحيث لم تعمل أبداً مؤسسات ديمقراطية . ولكن في مجتمع مصنع جداً ، حيث النقاش والنقد والمجابهة الحرة للتجارب تفرضها المنظومة الاقتصادية نفسها ، وحيث الديمقراطية الغربية تُعتبر مشروعاً ، حيث التعددية والتعبير عن المعارضة هما أمران أساسيان ، نقول أنه في نظام كهذا ، يتناقض فيه النظام الدكتاتوري الأحادي مع كل البنى الاجتماعية . لا يمكنه أن يحافظ على ذاته إلا بلجونه إلى عنف شرس .

الدكتاتوريات الحزبية الأخرى

نجد هنا جميع الدكتاتوريات الرأسمالية المستندة إلى حزب لا يملك الميزات الثلاث للفاشيات ، أي تلك التي ليست قائمة في بلد مصنع ، المؤسسة على حزب واحد مبني بقوة ويلعب دوراً مهماً في الدولة ، وتدعمه دعاية من النمط الحديث إنها دكتاتوريات تعمل في البلدان المتخلفة أو نصف المتخلفة ، حيث الحزب الواحد يلعب دوراً ضعيفاً وله بنية أقل جموداً ، وحيث الدعاية هي أقل نفوذاً وعصرنة ، إن هذه العناصر الثلاثة هي بصورة عامة متلازمة ، وترتبط بالتخلف أو بـ « نصف تخلف » .

إن الدكتاتوريات من هذا النمط هي جد متنوعة . لن نذكر هنا إلا بعض الأمثلة ، مع تجميعها في فئتين : الدكتاتوريات المحافظة والدكتاتوريات الإصلاحية .

1 - الدكتاتوريات المحافظة

المثالان الأكثر نموذجية هما إسبانيا الفرانكية والبرتغال السلازارية . سوف نعطي في الهوامش بعض التفاصيل عن الأولى ونكتفي هنا بذكر الميزات المشتركة للنظامين وفوارقهما .

● الفكر المحافظ - على هذا الصعيد ، إن برتغال سالازار وكاتينو Caetano هي

« نموذج مثالي » . خلال 49 سنة (1925 - 1974) ، هدف النظام على نحو رئيسي إلى الحفاظ على المنظومة الاجتماعية البرتغالية كما كانت في الفترة التي استلم فيها السلطة أستاذ جامعة Coimbra . كان الخط المحافظ للنظام في آن أيديولوجياً ، سياسياً ، اجتماعياً ، اقتصادياً . والمفهوم « التعاوني - المهني » ، وهو التجديد الوحيد المعلن ، لم يعد يعني شيئاً ولم يطبق أبداً فعلياً . عمل ، عائلة ، دين ، مستعمرات ، هذه هي المبادئ

الجمهورية للنظام التي كان يطبقها دون بذل أي مجهود تجديدي . الخط الاقتصادي المحافظ هو الأكثر غرابة ، لأنه يفصل البرتغال عن أسبانيا . بتطبيقها النظرية الليبرالية الأكثر كلاسيكية ، أبقّت السالازارية البلاد في التخلف . والأرثوذكسية المالية ، التي يتبجحُ بها نظام يفتخر بميزانياته المتزنة دوماً ، هذه الأرثوذكسية شلّت العصرية والازدهار . ففي الوقت الذي شرع فيه الضباط بثورتهم في 25 نيسان 1974 ، كان البرتغال البلد الأكثر تخلفاً في أوروبا الغربية ، يختلق في رتابته واكفهراره البوليسيين .

والفارق واضح مع أسبانيا الفرانكية ، مع أن الجنرال فرانكو لم يكن أكثر انفتاحاً على العصرية من الأستاذ Salazar . عمل ، عائلة ، وطن ، دين ، جميعها تميز الفكر السياسي نفسه ، المتجه إلى الإبقاء على المنظومة القائمة . لكن أسبانيا قطعت مع الفكر المحافظ حول نقطة أساسية : الاقتصاد . بعد الحرب العالمية الثانية ، دخل النظام في طريق التطور . فقط جعل بلاداً ذات هيمنة زراعية - ريفية ، دخلت لتوها في الرأسمالية البدائية ، بلاداً مصنعة ، شرعت في الدخول في أطر الرأسمالية الجديدة التقنوقراطية . تصنيع ، تمدين ، سياحة ، جميعها عوامل غيرت العقليات ومستويات الحياة والبنى الطبقية ، خاصة بتشكيلها طبقة متوسطة . هذه العصرية الاقتصادية أدت إلى عصرية سياسية اجتماعية ، عجز النظام عن منع حصولها . إن اللبلة (النسبية) للدكتاتورية لم تأت من الأعلى : فقد فرضت من الأسفل ، عبر ضغط المواطنين الذين يعتبرون أن الحرية هي جزء من الحياة المعاصرة . وهذا يفسر أيضاً أنه بعد موت فرانكو في تشرين الثاني 1975 ، تمكن الملك الجديد خوان كارلوس من تجاوز ، بدون صعوبات كبيرة ، معارضة المحافظين الفرانكيين لسياسته الليبرالية .

● الحزب والجيش - إن أسبانيا الفرانكية والبرتغال السالازارية هما رسمياً دكتاتوريتان ذات حزب واحد . الكتائب الأسبانية والاتحاد الوطني البرتغالي هي ، نظرياً ، نظيرة للحزب القومي الاشتراكي الألماني والحزب الفاشي الإيطالي . عملياً ، لم تلعب الأولى أبداً دوراً في الدولة ورأينا نفوذها يقل سنة فسنة . بالنسبة للثانية ، فإن دورها ونفوذها كانا ضعيفين جداً وصاروا بحكم المعدوم في العقود الأخيرة . إن إقامة هذه الأحزاب الواحدة تم في الثلاثينات ، فيما كانت إيطاليا وألمانيا تستخدم مودبلاً للدكتاتوريات . كان الحزب الواحد موضحة ذلك الحين . كان يعطي للدكتاتوريات طابع عصرية بتشبيده ، أرادت أسبانيا والبرتغال إن تبدوا مجاريتين لموضحة الموسم . ثم تراجعت البلدان عن ذلك بعد سقوط المحور عام 1945 حيث لم يعد من المستحسن الظهور بمظهر مقلد لموسوليني وهتلر . من هنا ، رقدت نظرية الحزب الواحد ، التي كانت في أي حال ، جد ناعسة .

إن الجيش هو أكثر نفوذاً بكثير من الحزب في أسبانيا فرانكو وبرتغال سالازار . في كلا الحالتين ، أوصل نظاماً إلى السلطة ، شيد الدكتاتورية : ضمن إطار سلام لشبونة ، بعد حرب أهلية مرعبة في مدريد . بيد أن الجيش بإمكانه العدول عما فعله . رأينا ذلك في 25 نيسان 1974 في البرتغال ، حيث قلب العسكريون الدكتاتورية التي كانوا أرسوها قبل ذلك بنصف قرن وعليه ، فإنه لا في لشبونة ولا في مدريد ، كانت هناك دكتاتوريات عسكرية حقيقية ، لأن مشاركة الجيش في الحكم كانت على قدر كبير من المشاشة . يُفضّل التكلم عن أنظمة ذات وصاية عسكرية ، حسب الصورة التي سوف نرسمها لاحقاً أو عن أنظمة وسطية بين دكتاتورية الحزب والدكتاتورية العسكرية .

2 - الدكتاتوريات الإصلاحية

سوف نذكر مثالين : الأول يتعلق بنظام زائل ، مثال تركيا الكمالية ؛ والآخر ، يتعلق بنظام قائم ، مثال المكسيك .

● تركيا الكمالية - تُطلق هذه التسمية على النظام القائم في تركيا ما بعد حرب 1914 - 1918 على يد الجنرال مصطفى كمال ، الذي تلقى فيما بعد تسمية أتاتورك (أب الأتراك) . لقد عزل السلطان وأعلى الجمهورية بانقلاب عسكري . فلرسي دكتاتورية متميزة ، يمكن وصفها باليعقوبية ، لأن هدفها كان إرساء ديمقراطية ليبرالية بعد خلق ظروفها المناسبة من خلال مرحلة انتقالية . يمكن أيضاً أن نصف هذا النظام بالثوري لأنه كان يرغب في الانتقال من الملكية التيقراطية والمطلقة للسلطان إلى جمهورية من النمط الغربي . لكن أتاتورك لم يعترض يوماً وبحزم على نفوذ المالكين العقاريين ولم يبذل جهوداً كبيرة في اتجاه التصنيع ، مما كان يبقي القواعد الاجتماعية الاقتصادية للإقطاعية . لم يرس إذن منظومة اجتماعية جديدة كلياً ، لكنه اكتفى بعصرنة سياسية . إنها إذن دكتاتورية إصلاحية .

خصوصية أتاتورك الرئيسية كانت تكمن في حزبه الواحد ، الحزب الجمهوري للشعب . قال بعضهم أن هذا الحزب الواحد كان يشبه بأيديولوجيته الحزب الراديكالي الاشتراكي الفرنسي . علماني وجمهوري . كان أتاتورك يعتبر الحزب الواحد كوسيلة مؤقتة وكان يرغب بالانتقال سريعاً إلى التعددية . ولقد حاول تحقيق التعددية ، أولاً بإنشائه ، على يد أحد أصدقائه ، حزباً ثانياً (اضطر إلى حله فيما بعد ، لأن جميع المعارضين الدينيين استخدموه ضد النظام) ، وثم بتقديم مرشحين مستقلين إلى الانتخابات . وبالفعل ، فإن تعددية معينة تطورت داخل الحزب الجمهوري للشعب ، حيث تشكلت الاتجاهات حول ضابطين مساعدين رئيسيين لأتاتورك : عصمت إنونو Ismet İnönü

و Çelal Bayar . بعد وفاة أتاتورك ، انقسم الحزب الواحد إلى قسمين ، احتفظ الأول منها باسم وأيدولوجيا الحزب الجمهوري للشعب (الذي يقوده İnönü) والآخر اتخذ تسمية الحزب الديمقراطي (الذي يقوده Çelal Bayar) . عام 1950 ، فاز هذا الأخير بالانتخابات التركية الأولى التعددية فعلياً . خلال عشر سنوات ، طُبِّقَتْ في البلاد ديمقراطية ليبرالية ، كانت تنجّه نحو الخط المحافظ ، الديني خاصة عام 1960 ، أعاد انقلاب عسكري الدكتاتورية وفي هذا عودة إلى توجه أتاتورك . بعد ذلك ، عرفت تركيا نصف دكتاتورية تحت وصاية عسكرية .

● المسكيك - كانت المكسيك الدولة الأولى في أميركا اللاتينية التي أقامت ثورة وطنية واجتماعية : عام 1910 ، أثناء هذه الثورة أسس حزب سياسي ، أصبح منذ ذلك الحين قاعدة أساسية للنظام . لكن هذه الأداة للدكتاتورية العسكرية أصبحت شيئاً فشيئاً أداة دكتاتورية أكثر محافظة . هل يمكن وصفها بدكتاتورية إصلاحية ، بينما تنزع أساساً إلى الحفاظ على النظام القائم ؟ - نعم ، طالما هذا النظام يحتفظ بأيدولوجيا وتعبير ثورية واشتراكية ، حيث يتناوب الرؤساء المحافظون والإصلاحيون ، حيث ينمي تصنعاً مشارعاً يخلق شروط تحول سياسي . إن التسمية الحالية للحزب تظهر بوضوح غموضه وغموض النظام : « الحزب الثوري التأسيسي » .

إنه ليس تماماً حزباً واحداً ، بل حزباً مهيمناً جداً . يمكن أن تُطبَّق مفهومه الحزب المهيمن في آن في أنظمة ديمقراطية (الهند ما قبل 1975) وفي أنظمة دكتاتورية (المكسيك) ، تبعاً لنفوذ واستقلالية أحزاب المعارضة بالنسبة للحزب المهيمن . في المكسيك ، هذه الأحزاب المعارضة هي جد ضعيفة . مثلاً ، في انتخابات 1973 ، الحزب الثوري التأسيسي نال 189 مقعداً برلمانياً من أصل 194 ، أربعة منها ذهبت إلى حزب العمل الوطني (اليمين) وواحد إلى حزب الثورة المكسيكية . في الانتخابات الرئاسية ، ينتخبُ دوماً مرشح الحزب الثوري التأسيسي ، ولكنه يواجه دوماً منافسين انتخابيين ، أحدهم على الأقل ينال عدداً مهماً من الأصوات (عام 1970 . 1945000 صوتاً مقابل 11948000 لمرشح الحزب الثوري التأسيسي) . للانتخابات إذن صفة تعددية إلى حد ما . ويمكن أن تعبر المعارضة عن نفسها نسبياً في الصحافة والبرلمان . توجد أيضاً بعض العناصر الديمقراطية الفعلية ، مع أن دكتاتورية الحزب هي التي تُطبَّق أساساً .

22- الدكتاتوريات العسكرية

الدكتاتوريات العسكرية هي حالياً الأنظمة الأكثر انتشاراً في العالم . إنها تُطبَّق

بصورة عامة في البلدان النامية . والجيش هو غالباً التنظيم الدولاني الصلب الوحيد في هذه الأنظمة : إذ أن المؤسسات البرلمانية ، الأحزاب السياسية ، النقابات هي ضعيفة وجنينية . الرأي العام هو نفسه غير منظم ويمكنه بصعوبة مقاومة الانقلابات العسكرية . غير أن بعض الدكتاتوريات العسكرية تعمل أيضاً في بلدان متقدمة إلى حد كبير حيث تلعب دور عصرية .

سوف نرى لاحقاً نفوذ الجيش والدكتاتوريات العسكرية في البلدان الاشتراكية . نكتفي هنا بوصف الدكتاتوريات العسكرية الرأسمالية . سوف نميز بين الدكتاتوريات العسكرية بحصر المعنى والأنظمة تحت الوصاية العسكرية ، التي تشكل نوعاً من الفشة التوسيطية ، الصعبة التحديد .

الدكتاتوريات العسكرية بحصر المعنى

نميز ، كما في الأنظمة ذات الحزب الواحد ، بين الدكتاتوريات المحافظة والدكتاتوريات الإصلاحية .

1 - الدكتاتوريات المحافظة

خلال فترة طويلة سادت مقولة أن جميع الدكتاتوريات العسكرية هي محافظة . وسوف نرى بأن الوضع يختلف عند دراسة الدكتاتوريات العسكرية الاشتراكية . وسوف نرى ذلك منذ الآن لدى وصفنا لدكتاتوريات العسكرية الإصلاحية ، مع أنها لا تعارض النظام القائم . يبقى أن غالبية الدكتاتوريات العسكرية هي محافظة . يجب تمييز وضعين على هذا الصعيد .

● الاتجاه العسكري المحافظ - إن البنية نفسها للجيش الكلاسيكية تدفع الدكتاتورية العسكرية إلى الحفاظ على النظام القائم . فالجيش هو فئة تراتبية بقوة ، حيث يقبع الدونيون في خضوع صارم ، وحيث ينعم الفوقيون بامتيازات ، بتشريفات وبحقوق تصدر هائلة . إنه مبني على مبادئ متعارضة كلياً مع الحرية والمساواة . من ناحية أخرى ، العسكريون هم طبيعياً وطنيون (قوميون) لأن مهنتهم هي الدفاع عن الأمة حتى التضحية القصوى . إنهم يحبون النظام ويكرهون أي تحرك سياسي ، يعتبرونه ببساطة تحركاً تهديماً . يعتمد الجيش إلى قمع الإضرابات والفتن ، ولا يجب النقابات العمالية ولا الأحزاب اليسارية .

على مدى زمن طويل كان الضباط يأتون من الطبقات الحاكمة . في القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين ، في فرنسا ، كانت الأرستقراطية القديمة ترسل أبناءها إلى

مدارس الضباط ، مما أعطى للجمهورية الثالثة جيشاً يمينياً ، قبل 1914 . الظاهر ، ذاتها حصلت في غالبية الأوطان الأوروبية وفي أميركا اللاتينية . حلت البورجوازية لردح طويل من الزمن محل الأرستقراطية وساعدت في الإبقاء على الطابع المحافظ لجسم الضباط . غير أن التركيب الاجتماعي لهذا الأخير قد تطور كثيراً منذ 1945 ، خاصة في البلدان النامية . يتم تجنيد الضباط أكثر فأكثر من الشرائح السفلى للطبقات المتوسطة أو الفلاحية ، إذ أن المدارس العسكرية هي وسيلة ارتقاء اجتماعي . لم يعد يأتي الضباط أساساً من البورجوازية والأرستقراطية العقارية مذاك فصاعداً ، تأتي غالبيتهم من الشعب . يملكون غالباً بإصلاحات اجتماعية عميقة ، مع أنهم لا يعرفون إجمالاً كيف ينجزونها وكذلك ، فإن نزعتهم القومية تدفعهم في بعض البلدان إلى الوقوف ضد الهيمنة الأجنبية ، التي تستند إلى الطبقات الحاكمة . الدكتاتوريات العسكرية تتجه إذاً إلى الإصلاحية أكثر منها إلى المحافظة .

● الدكتاتوريات الحاكمة - في روما ، كانت تُطلق هذه الصفة على الجنود الذين كانوا يقومون بحرس مقر الحاكم ، المتبرمقاً للسلطة السياسية . وبمعنى أوسع ، تُطلق هذه التسمية اليوم ، على الجنود الذين هم أساس دكتاتورية ما . نأخذ هنا العبارة بالمعنى الأضيق ، الذي يعني بدكتاتوريات حاكمة الدكتاتورية العسكرية حيث يحكم الجيش أساساً لصالحه الخاص ، دون الاهتمام بمصير البلاد ، ولا بباقي الطبقات الحاكمة . في الدكتاتوريات الحاكمة ، يعتبر الجيش البلاد التي يحكمها كوسيلة للإفادة من حسنات مادية . والوضع مشابه في تلك « الماكينات » السياسية التي أرسدت دكتاتورية عصابات في بعض مدن أو كوتيتيات الولايات المتحدة ، في نهاية القرن التاسع عشر وفي النصف الأول من القرن العشرين . لقد تمكنت نواة من اللصوص ، مستندة إلى قاتلين وأزلام منظمين على نحو جيد من الهيمنة على جماعة بأكملها خلال سنوات طويلة لكسب أرباح هائلة ، وذلك عبر مراقبتها لاقتراعات جزء من الشعب ، مما كان يضمن الفوز الانتخابي ، وإسماها بالسلطة المحلية بفضل اللامركزية والسمة الانتخابية لجميع السلطات (رئيس بلدية ، شريف ، شرطة ، نواب عامون ، قضاة ، مراقبون ماليون ، جباة ، الخ) .

بعض الدكتاتوريات العسكرية تؤدي إلى أوضاع قريبة جداً : سوموزا مثلاً ، أو ستروسنر Strossner في أميركا اللاتينية ، وبعض الضباط الأفارقة ، الخ . الغرض من دكتاتوريتهم ليس الإبقاء على النظام الاجتماعي القائم ولكن سحب الحد الأقصى من الحسنات لهم ولأتباعهم . ولكن ، هكذا ، فإنه يبدو أنهم يدعمون السلطة القائمة لأنها أتاحت لهم استلام زمام الحكم والإفادة منه ، وأن تهديم هذه السلطة ينهي سلطتهم . ولنذكر أيضاً بأن جميع الدكتاتوريات يمكن أن تتسم بسمة حاكمة (أو طغيانية) معينة

بالمعنى الدقيق الذي نعطيه لهذه الكلمة .

2 - الدكتاتوريات الإصلاحية

ليس من السهل أبداً أن نميز الدكتاتوريات الإصلاحية من الدكتاتوريات المحافظة المحض لأن هذه الأخيرة تنموه دوماً ، وعلى درجات متفاوتة ، حلف ظواهر إصلاحية .

● درجات الإصلاحية - ثمة صعوبة إضافية تأتي من الدور الغامض للقومية في المرحلة المعاصرة ، خاصة في البلدان النامية . إن تحرير بلاد من الهيمنة الأجنبية ، الرسمية أو الموهومة ، يعني إجراء إصلاح عميق في المنظومة الاجتماعية . من هذه الزاوية ، الدكتاتوريات العسكرية القومية هي إصلاحية في البلاد التي تتجه إلى تحريرها من الوصاية الأجنبية . ولكن القومية تصلح أيضاً في هذه البلاد إلى حجب إبقاء مظاهر أخرى من المنظومة الاجتماعية . وأحياناً ، إنها قومية سطحية لا غير . خلف التعابير والرموز القومية ، فإن جوهر الهيمنة الأجنبية يبقى .

يتجه تطور تجنيد الضباط في جيوش العالم الثالث ، كما ذكرنا ذلك ، إلى إعطاء ميزة إصلاحية لدكتاتورياته عندما تقوم في بلدان كان حتى ذلك الحين يهيمن عليها سلاطين إقطاعيون . فهيمنة الجيش على الدولة تعبر إلى حد معين عن وصول بورجوازية صغيرة إلى السلطة ، وطبقة فلاحين صغيرة ، وطبقات متوسطة ، مما يغير قليلاً في المنظومة الاجتماعية . كثير من الدكتاتوريات العسكرية في الشرق الأوسط تنسم بهذه السمة .

الإصلاحية الأكثر فعالية ، في عصرنا ، تبقى العصرية الاقتصادية . فهي تسمح للقومية بأن لا تبقى خديعة ليس إلا ، فتوفر للأمة إمكانات العيش بشكل أقل تبعية . إنها تعطي صفة أكثر واقعية لصعود الطبقات المتوسطة إلى السلطة ، ضامنة لها قاعدة اقتصادية . وتسمح برفع مستوى الحياة والثقافة وتخفيض اللامساواة . غير أن العصرية الاقتصادية ليست ترياقاً لتعطي نتائج بحالها . فالتصنيع الأعمى يؤدي إلى نتائج اقتصادية واجتماعية سيئة إن لم يكن منظماً ومخططاً . يمكن أن يقود إلى نوع من الاستعمار الجديد ، بخلقه في الأمة قطاعاً حديثاً ، منعزلاً وسط أناس بدائيين . يمكن أن يزيد من الهيمنة الأجنبية والموقع التبعية ، إذا تم بدفع من رساميل خارجية تضع صناعة البلاد تحت رحمة قوى خارجية . يتساءل البعض إذا كانت البلدان المتخلفة أو نصف المتخلفة تستطيع فعلياً عصرية اقتصادها وتصنيعه دون تأميمات وعصرية تفترض تطبيق بعض المبادئ الاشتراكية .

● الموديل البرازيلي - إن الدكتاتورية العسكرية القائمة في البرازيل منذ 1960

تستأهل تنويراً خاصة على هذا الصعيد . وتساءل بعضهم إذا لم تشكل هذه الدكتاتورية موديل (نمط) تطور جديد للعالم الثالث . وهي تكمن أساساً في واقعة أنه تتعايش ضمنها دكتاتورية سياسية قاسية تقمع بقسوة المعارضة ، مع ازدهار اقتصادي قوي جداً ، كان يضمن عصرة سريعة للبلاد قبل الأزمة الاقتصادية العالمية . كانت البرازيل تشبه إلى حد ما إيران (زمن الشاه) بهذا الخليط من الاستبدادية السياسية والفعالية الاقتصادية ؛ إذ أن الأولى كانت تسمح بتحميل الطبقات الشعبية كل ثقل التضحيات التي تتطلبها الحديثة . ولكن تبقى بين البلدين فروقات جوهرية . فإيران (زمن الشاه) هي ملكية وليست دكتاتورية . وخاصة ، تملك إيران ثروات بترولية هائلة توفر لها سيلاً من الرساميل الضرورية للتصنيع ، فيما تضطر البرازيل إلى اللجوء إلى رساميل دولية ، لا سيما أميركية .

هذه التبعية في مصادر الرساميل تفسر دون شك الميزات الخصوصية للسياسة الأجنبية البرازيلية التي هي أحد المظاهر المهمة للدكتاتورية العسكرية . لقد بنى العسكريون في « مدرسة الحرب » لريودو جنيرو عقيدة جغرافية سياسية تتمايز تماماً مع المعارضة للولايات المتحدة ، الكامنة في أميركا اللاتينية . فهم يعتقدون أن البرازيل يمكن أن تلعب دور المساعد للولايات المتحدة في جنوب القارة وتضمن هكذا هيمنتها ، مما يوفر لها نفوذاً عظيماً .

الأنظمة تحت الوصاية العسكرية

ضمن هذا العنوان تعرّف الأنظمة حيث الجيش لا يحكم بنفسه ، ولكن حيث يلعب دوراً مهماً جداً في الحياة السياسية ، يؤدي أحياناً إلى دكتاتورية عسكرية مقنعة . من الأنظمة ذات الوصاية العسكرية بحصر المعنى يجب أن نقرب دور الجيش كجماعة ضاغطة في الدول التي لا يحكم فيها ولا يُسك بها تحت وصايته . فنحن إذاً أمام تشكيلة من أشكال نفوذ الجيش ، تبدأ تبعاً لسلم نزولي ، من الدكتاتورية لتنتهي بدوره الطبيعي في الدولة .

٦ - الوصاية العسكرية بحصر المعنى

عدة أوضاع مختلفة تقع تحت هذا العنوان ، وقاسمها المشترك هو الدور المهيمن للجيش في الحياة السياسية .

● الدكتاتوريات العسكرية المقنعة - لقد قلنا عن أسبانيا فرانكو وبرتغال سالازار وكايتانو Caetano أن الحزب الواحد كان يلعب دوراً ضعيفاً جداً . فهي كانت

دكتاتوريات عسكرية أكثر مما هي دكتاتوريات أحزاب . نجد أوضاعاً مشابهة في بعض بلدان أفريقيا والشرق الأوسط : النظام البعثي في سوريا والعراق ، مثلاً ، هو نظام عسكري أكثر مما هو نظام حزب .

في إيران الشاه وفي الأردن ، الوضع مختلف قليلاً . هذان البلدان هما ملكيتان ، ولكن ملكيات ترتكز أساساً على الجيش . هل يمكن وصفها بالدكتاتوريات العسكرية المقنعة ؟ - يرغمنا على ذلك ثقل الجيش في الدولة . ولكنه يخضع للملك الوراثي ، صاحب المشروعية الوحيد . فالجيش لم يستول على السلطة ولا يرغب بالاستيلاء عليها لأنه يحترم مشروعية السلطان هذه . لهذه الأسباب يخضع للنظام . إنه إذن أداة للدولة ، وهذا هو دوره الطبيعي . وواقعة انه الدعم الرئيسي للدولة تجعل ضرورة مراقبة هذه الأخيرة لامثال الضباط . وحينما تضعف مشروعية السلطان ، تصبح سمة الدكتاتورية العسكرية أكثر وضوحاً .

● الـ « برونونسيامنتو » le Pronunciamento (*) - تقدم لنا أميركا اللاتينية نمطاً آخر من النظام تحت الوصاية العسكرية ، حيث عاشت بلدان كثيرة أو يعيشون تحت تهديد برونونسيامنتو عسكرية شبه دائم (قلّ عدد هذه البلدان ، لأن كثيراً من الدول اللاتينية الأميركية تعيش اليوم تحت دكتاتورية عسكرية مباشرة) . إنها مؤسسة متميزة ففي برونونسيامنتو حقيقية ، لا يستولي الجيش على السلطة : فهو يعلن تأييده (se prononce) ، كما تدل على ذلك تسميته ، لصالح هذا الحزب أو هذا الفريق الذي يضعه في الحكم ، أو ضد هذا الحزب أو ذلك الفريق الذي يُبعده عن السلطة أو يمنعه من الاستيلاء عليها . بعد ذلك ، يعود الجيش إلى ثكناته ويترك المؤسسات تعمل إلى اليوم الذي يرى فيه ضرورة « إعلان » موقف من جديد .

يمكن أن يحصل التدخل قبل الانتخابات لمنع مرشح ما أو حزب ما من مواجهة صناديق الاقتراع ، أو بعد الانتخابات لمنع المنتخب أو المنتخبين من استلام السلطة . إن المسافة أو الفاصل بين انتخابات رئاسية واستلام المنتخب الجديد هو دوماً فاصل عصيب على هذا الصعيد ، إذا لم يكن هذا المنتخب الجديد متعاطفاً مع العسكريين . يمكن أن يتدخل هؤلاء إذن لإرغام المنتخب على الابتعاد عن البلاد (نفي إلزامي) ولإلغاء نتائج الانتخابات . أحياناً ، يتم التدخل على العكس ، في نهاية ولاية رئيس متعاطف مع الجيش ، قبل تركه السلطة طبقاً لمفهوم « عدم جواز إعادة الانتخاب » ، فيبقى في

(*) من Prononcer : النطق ، الإعلان ، إعلان التأييد ، تأييد الجيش ودعمه لحكومة أو نظام معين

مركزه . لكن التدخل يمكن أن يحصل دوماً ، في أي وقت : إنه يتعلق بمشيشة العسكريين .

تعيش الديمقراطية تحت تهديد دائم . ولا تعمل أليات الديمقراطية إلا بين تدخلين ، ولكن يمكن دوماً وضع حد لها عبر تدخل للجيش فهي ليست مؤقتة فقط بل محدودة . فإن انتخاب المواطنين لمثليهم ليس صحيحاً إلا بمقدار ما يكون الجيش موافقاً على هذا الانتخاب . يؤدي ذلك إلى نظام مستند إلى قوتين : الناخبين والجيش . وإذا كانتا كلتاهما على توافق ، بإمكان الديمقراطية أن تستغل . وإلا ، فالجيش يعيق اشتغال الديمقراطية . هاتان القوتان ليستا متساويتين ، إذ أن للجيش الكلمة الأخيرة . في حالة انتخاب رئيس لا ترضى عليه الجنرالات ، فهؤلاء لا يكتفون بإلغاء انتخابه . بل يحملون إلى السلطة آخر ، يحكم لمدة تطول أو تقصر دون تولية شعبية .

2- الجيش ، كجماعة ضاغطة

في جميع الدول ، الجيش هو جماعة ضاغطة تمارس نفوذاً معيناً . والمشكلة هي في التمييز بين الضغط الطبيعي (العادي) ، بالنسبة لمنظومة المشروعية القائمة والضغط غير الطبيعي (غير العادي) ، الذي يتعارض مع منظومة المشروعية ويشكل إرهاباً وضع دكتاتوري .

● الضغط العادي - كل الأنظمة السياسية تفترض أو تقبل بوجود جماعات ضاغطة تحاول التأثير على السلطة باتجاه مراميها ، المصلحية أو غير المصلحية . في الديمقراطيات المعاصرة ، هذه الجماعات الضاغطة ما هي إلا تلك التكتلات التي كانت تتنافس النفوذ على الملك في الملكيات القديمة . النقابات ، التنظيمات الفلاحية ، الجمعيات الشبابية ، تجمعات المقاتلين ، قدامى المحاربين ، تجمعات المصلح المختلفة ، المنشآت الكبرى ، المصارف ، الكنائس ، الخ ، جميعها تمارس ضغوطاً على الحكومة . والجيش أيضاً . أحياناً ، يتحد العسكريون مع مجموعات أخرى لممارسة ضغط مشترك : هكذا ، تكلم الرئيس ايزنهاور عن نفوذ « المجمع العسكري - الصناعي » على الحياة السياسية للولايات المتحدة .

هذا التدخل للجيش يتعارض مع الصورة المثلىة للـ « العمياء الكبيرة » ، للقوة غير المنحازة ، المنظمة دوماً ، التي تنفذ فقط الأوامر التي توجه إليها . لم تتطابق يوماً هذه الصورة مع الواقع . إن ضغط الجيش يجب أن يكون أكثر كتماناً من ضغط النقابات أو المزارعين ، لأنها مؤسسة جوهريّة للدولة . غير أن مؤسسات جوهريّة أخرى للدولة تمارس أيضاً ضغوطات عليها ، مثلاً الجامعة ، الجسم القضائي ، كبار الموظفين ، الخ .

ضغط الجيش لا يقل طبيعية عن ضغط تلك المؤسسات طالما أنه يمارس بوسائل مشابهة : أي باستخدام النفوذ ، والاعتبار وضرورة إرضاء الحكومة لقسم كبير من موظفيها ، الخ . إن ضغوطاً من هذا النوع هي ممثلة لمشروعية المنظومة (السياسية) ، في الديمقراطيات كما في الملكيات أو في أي نظام آخر . ولقد طبقت بعض الديمقراطيات نقابية عسكرية ، مما من شأنه مأسسة هذا الضغط .

● الضغط غير العادي - يصبح الضغط غير عادي عندما لا يكتفي الجيش بوسائل مشابهة لوسائل المجموعات الأخرى ، ولكن يستخدم تهديد السلاح الذي بحوزته . إذا هدد الضباط الحكومة بالتدخل عسكرياً ضدها ، فإن سلوك الجيش لم يعد سلوك جماعة ضاغطة ، بل يدخل في سيرورة الـ « برونونسيامنتو » التي تشكل المرحلة الأولى باتجاه الدكتاتورية العسكرية . غير أن هذه السيرورة يمكن أن لا تصل إلى نهايتها ، بحيث تكون على وسط الطريق بين نظام تحت وصاية عسكرية بحصر المعنى ونظام حيث الجيش هو جماعة ضاغطة عادية . تعطي الحالية المثال الأفضل عن وضع كهذا . ليس هناك أي نظام محمي بمنأى تماماً عن أوضاع وسيرورات من هذا النوع . غير أننا نصادف نادراً هذه الأنظمة حيث لا يوجد تقليد تدخلية عسكرية ، حيث مشروعية الحكومة المدنية ولا مشروعية تدخل الجيش هما منفردتان تماماً في الرأي العام .

حول الفاشية ، انظر : نيكوس بولاتانتساس Poulantzas ، فاشية ودكتاتورية ، 1975 ؛ M.A. Macciocchi ، عناصر لتحليل الفاشية ، 1976 ، جزءان ؛ H. Michel ، الأنظمة الفاشية ، 1977 ، سلسلة «Quesais-je» ؟ ؛ D. Guérin ، الفاشية والرأسمال الكبير ، طبعة ثالثة ، 1965 ؛ M. Manoiesco ، الحزب الواحد ، 1936 ، وعصر التعاونية المهنية ، 1938 ؛ موسوليني ، الفاشية : عقيدة ومؤسسات (ترجمة فرنسية) ، 1953 ؛ هتلر ، Mein Kampf ، ترجمة فرنسية ، 1939 ؛ S.J. Woolf ، Il fascismo in Europa ، Bari ، 1968 ، S. Neumann ، Blemooth ؛ وتطبيق القومية الاشتراكية ، 1933 - 1944 ، طبعة ثانية ، نيويورك ، 1944 ؛ H. Arendt ، أصول التوتاليتارية ، نيويورك ، 1951 ؛ G.A. Morgan ، What Nietzsche means ، كامبردج ، 1941 ؛ Marcel Déat ، الحزب الواحد ، 1942 ؛ G. Sorel ، Réflexions sur la violence ، 1907 ؛ C. Malaparte ، تقنية الانقلاب ، 1931 ؛ E. Nolte ، الحزبات الفاشية : أوروبا من 1919 إلى 1945 ، ترجمة فرنسية ، 1969 ؛ R. De Felice ، Il fascismo: le interpretazioni dei conteremporanei e degli storici ، Bari ، 1970 .

إيطاليا الموسولينية (1922 - 1943) . - إن الواقعة الأكثر أهمية هي إرساء الدكتاتورية على نحو تدريجي جداً . استلم موسوليني السلطة في عام 1922 ، بعد الزحف على روما : ولم يصبح النظام دكتاتورياً فعلياً إلا في 1925 - 1926 ؛ فقط في العام 1929 أرسيت قواعد منظومة الحزب الواحد وتمت الانتخابات الاستثنائية . ولم تقم منظومة التعاونيات - المهنية إلا في العام 1927 : الدور السياسي في

الدولة لـ « مجلس الفاشية الكبيرة » بقانون عام 1928 ؛ وإنشاء « مجلس الكتائب والتعاونيات المهنية » يعود فقط إلى العام 1938 . خلال الفترة الانتقالية للأعوام 1922 - 1928 ، احتفظت الفاشية بمعارضة ما ولكن مع العمل على شلها في الوقت نفسه كانت الوزارة تحكم بمراسيم قوانين ؛ كان القانون الانتخابي الصادر في 3 شباط 1943 (قانون Acerbo) يعطي ثلثي المقاعد لحزب إذا حصل على 35٪ من الأصوات ، وتتناسم الأحزاب الأخرى حسب قواعد التمثيل النسبي المقاعد الباقية (تم التصويت على هذا القانون بـ 303 أصوات مقابل 140 و7 ممتنعين في مجلس لم يكن فيه سوى 35 نائباً فاشياً) . في انتخابات عام 1924 نال الحزب الفاشي 355 مقعداً (بـ 5 ملايين صوت) والمعارضة 150 مقعداً (بـ 2500000 صوت) . اثر اغتيال النائب الاشتراكي Matteoti ، انسحبت المعارضة إلى منطقة Aventin ، مما حرمها من أية فعالية .

ابتداء من العام 1927 - 1928 غير النظام بعض المؤسسات التقليدية وأنشأ مؤسسات جديدة . فالمؤسسات التقليدية كانت مؤسسات ملكية برلمانية ، مع ملك ، ووزارة وبرلمان بمجلسين ؛ مجلس الشيوخ ومجلس النواب . ولقد أبقى على الملكية دون تغيير ؛ ومجلس الشيوخ أيضاً (الذي يعينه الملك) ؛ لكن صلاحياته زالت . بقيت الوزارة أيضاً ، لكن موسوليني تولى وحده المراكز الوزارية ، واتخذ صفة الدكتوثي Duce (الزعيم) واستند إلى دعاية شخصية واسعة ؛ من ناحية ثانية ، أتاحت له قوانين « السلطات الواسعة » بأن يحكم بمراسيم قوانين ، دون الرجوع إلى البرلمان ، بدءاً ، تغيرت طريقة اختيار النواب : جعل قانون 17 أيار 1928 من إيطاليا دائرة واحدة ؛ 800 مرشح تقترحهم النقابات ، و200 تقترحهم الأجهزة المهنية والعامية ؛ على هؤلاء الـ 1000 ، « مجلس الفاشية الكبير » كان يختار 400 ، في لائحة واحدة تُعرض على استفتاء الناخبين (98٪ من الأصوات المعبرة صوتت لهذه اللائحة عام 1929 ؛ 99,84% عام 1934) . في 14 كانون الأول عام 1938 ، صوت المجلس على الغائه واستبداله بـ « مجلس الكتائب والتعاونيات المهنية » الذي يتشكل من ممثلي « مجلس الفاشية الكبير » ومن « مجلس التعاونيات المهنية » . هاتان المؤسساتان هما أيضاً أجهزة جديدة : خاصة مجلس الفاشية الكبير ، جهاز رفيع في إدارة الحزب ، أصبح جهازاً للدولة عام 1938 ؛ كان يعطي رأيه في المسائل الدستورية ؛ وكان بإمكانه تقديم لائحة بخلفاء رئيس الحكومة بناء على اقتراح موسوليني ، الخ .

حول الفاشية الإيطالية ، انظر : S. Bernstein, P. Milza ، إيطاليا الفاشية ، 1970 ؛ M. Prélot ، الأمبراطورية الفاشية ، 1938 ؛ W. Ebenstein ، إيطاليا الفاشية ، نيويورك ، 1939 ؛ H. Finer ، إيطاليا الموسولينية ، نيويورك ، 1935 ؛ H.W. Schneider ، الحكومة الفاشية في إيطاليا ، نيويورك ، 1936 ؛ Cesarini Sforza, La Camera di Fasci et delle Corporazioni ؛ G. Bibes ، وبليوغرافيا ، 1939 ؛ المجلة الفرنسية للعلوم السياسية ، 1968 ، ص 1191 .

ألمانيا المحتلة . - أشيدت دكتاتورية الحزب الواحد في ألمانيا على نحو أسرع بكثير . حل هتلر الرايشتاغ /Reichstag/ ، بعد أن عُين رئيساً للجمهورية ؛ بعد انتخابات 5 أيار (حيث لم يتل إلا 44% من الأصوات) ، استطاع عبر الرايشتاغ الجديد إبعاد 81 نائباً شيوعياً ، مما وفر له الغالبية المطلقة (26 أيار) ؛ في حزيران - تموز ، حل أيضاً الحزب الاجتماعي الديمقراطي بقانون ، و « قررت » الأحزاب

البورجوازية حل نفسها « بحض إرادتها » : في 14 تموز 1933 ، أعلن الحزب القومي - الاشتراكي وحده حزباً للدولة .

لكن هذا النظام هو أقل تمييزية على مستوى المؤسسات السياسية من الفاشية الإيطالية . إن وظائف رئيس الدولة ورئيس الحكومة كانت مركزة بين يدي « الفوهرر ورئيس الرايخ » بعد وفاة هيندنبورغ ، في آب 1934 . فتم اختزال دور الرايشتاغ إلى مجرد موافقة : كان يدعى نادراً والنشر يتم بمراسيم قوانين ؛ وكان انتخاب مرشحين وحيداً ينتزع عنه كل صفة تمثيلية . أكثر فأكثر ، صار الدور الأساسي في الدولة ، إلى جانب الفوهرر ، يعود إلى الحزب . حول هذه النقطة ، الفارق هو كبير مع الفاشية ، حيث لم يكن للحزب يوماً أهمية بهذا المقدار ، ففي ألمانيا ، اعتبرت الدولة كمجرد « أداة » في يد الفوهرر والحزب . من ناحية ثانية ، أفرغت الفدرالية الألمانية تدريجياً من جوهرها لصالح مركزة شديدة . وقد أكدت استفتاءات عديدة (1933 - 1934 ، 1936 ، 1938) أهمية الفوهرر وإجماع الشعب حوله .

إن خصوصية النظام هي أكبر من حيث النظرية القانونية والدولة : مفهوم الدولة - الإدارة ، مفهومه الفوهرر والتهاهي بين الشعب والفوهرر كانا موضوع تفسيرات لا يقل غموضها عن ذكائها . (انظر حول هذه النقطة الكتاب الممتاز لـ R. Bonnard ، القانون والدولة في المفهوم القومي الاشتراكي ، 1938) . الخصوصية الأخرى للنظام هي الاضطهادات : فقد جعلت الـ SS والجستابو الرعب ينجيم في كل مكان . ووصلت محاربة اليهود إلى درجة من العنف لم تكن معروفة في السابق : ليس هناك من مجزرة واحدة في التاريخ ، وحتى في الأزمنة الأكبر بربرية ، قارت قتل 6 ملايين يهودي (حكم محكمة نورمبورغ ، باريس ، 1946 ، ص 28) ؛ إن معاملة كائنات إنسانية في المعتقلات الهتلرية ، والممارسات المنهجية في الأذلال والتعذيب ، تتجاوز التخيل .

حول القومية الاشتراكية الألمانية ، انظر قبل أي شيء ، A Bullock ، هتلر ، ترجمة ، 1966 ، F. Neumann, Beemoth A. Speer Au coeur du Troisième Reich ، طبعة ثانية ، نيويورك ، 1944 ؛ كتاب R. Bonnard ، القانون والدولة في العقيدة القومية الاشتراكية ، 1938 ، الذي يضم بيليوغرافيا ألمانية واسعة ؛ W. Maser ، ولادة الحزب القوم الاشتراكي الألماني ، 1967 ؛ W.L. Shirer ، الرايخ الثالث ، 1961 ، جزءان ، C. Bloch ، la nuit des longs couteaux (30 حزيران 1934) ، 1967 ، J. Delarue ، تاريخ الجستابو ، 1936 ؛ A. Grosser ، عشرة دروس عن النازية ، 1976 . - حول المعتقلات ، انظر : E. Kogon ، L'Etat SS ، طبعة ثانية ، 1970 ؛ O. Wormser- Migot ، المنظومة المعتقلية النازية (1933 - 1945) ، 1968 ؛ J. Billig ، الهتلرية والمنظومة المعتقلية ، 1967 ، والوثائق التي قدمها Auschwitz ، L. Poliakov ، 1964 . - حول الـ SS ، انظر : G. Reitinger ، The SS, alibi of a Nation (1922- 1945) ، لندن ، 1956 .

أسبانيا الفرانكية (1936 - 1975) . - منذ أن تم قلب السالازارية في البرتغال ونظام الكولونيات في اليونان (1974) ، أصبحت أسبانيا الدكتاتورية الرأسمالية الوحيدة في أوروبا الغربية . فقد تطورت كثيراً منذ الحرب الأهلية المروعة التي أتاحت للجنرال فرانكو استلام السلطة . في مرحلة أولى ، جرى تقليد الفاشيتين الألمانية والإيطالية ، التي سمحت مساعدتهما في تحقيق الانتصار في الحرب الأهلية . لعب المجلس القومي للكتاب دوراً رسمياً ، شبيهاً إلى حد ما بدور مجلس الفاشية الكبير : فهو

الذي كان يفترض أن يختار خلف الجنرال فرانكو في حال عدم تعيين هذا الأخير له . تحت تأثير الكتابات تم اعتناق ميثاق العمل عام 1938 وبنية نقابية مركزة على النقابات الوحيدة الالزامية : العقيدة الكتابية أعلنت أنها « قومية اشتراكية » . كما أعلن عن إنشاء مجلس تعاوني - مهني في عام 1937 : لكن هذا الأخير لم ير النور .

ابتداء من العام 1942 ، وبعد استشف سقوط ألمانيا وإيطاليا وانتصار الحلفاء ، حاول الجنرال فرانكو إعطاء نظامه بعض المؤسسات ذات الظاهر الديمقراطي . أنشأ قانون 17 تموز 1942 مجلساً استعاد تسمية « الكورتيس » Cortès القديمة . تلقى هذا المجلس سلطة تحضير القوانين في بعض المواد المهمة : لكن هذه الأخيرة لم تكن قابلة للتنفيذ إلا بعد إقرار رئيس الدولة ، وهذا الأخير يحتفظ بسلطته التشريعية العامة . هذا المجلس ليس تمثيلاً فعلياً . فهو يضم أعضاء من حيث القانون (وزراء ، مستشارون قوميون ، عمداء ، الخ .) ، وأعضاء يعينهم رئيس الدولة ؛ وأعضاء تنتخبهم أجهزة (نقابات ؛ ممثلون عن المهندسين ، الأطباء ، المهندسون المعاريون ، الخ) ؛ وأخيراً أعضاء يمثلون البلديات . وبما أن هذه البلديات هي جزئياً منتخبة ، فإن شيئاً من الديمقراطية يبقى في مجلس الـ « Cortès » ، ولو بقدر هزيل (تتألف البلديات من ممثلين عن النقابات من ناحية ، ومن ناحية أخرى من مستشارين ينتخبهم جميع أرباب العائلات) .

في العام 1947 ، صدر قانون أصبحت اسبانيا على أساسه مملكة . وقد أقر هذا القانون باستفتاء . عام 1969 ، عُيِّن الأمير خوان كارلوس ملكاً مقلداً ، يحكم بعد وفاة فرانكو . وقد تشبَّث هذا الأخير بالسلطة دوماً رغم العجز والمرض ، فيما كل اسبانيا تنتظر رحيله أو وفاته . بقيت الأحزاب ممنوعة ، والنقابات مراقبة ، والصحافة ، موضوع رقابة . لكن الحرية بدأت بالدخول في بلاد غير فيها التصنيع والتمديد بعمق البنى الاقتصادية والعقلية . عام 1975 ، عاد النظام إلى القساوة ، في محاولة لاعاقبة التطور نحو الديمقراطية . ولكن بعد وفاة فرانكو في تشرين الثاني ، ولدت ربيع الأمير خوان كارلوس على عرش اسبانيا سيرورة تحررت بنشاط وحدة واتاحت للبلاد بسرعة إرساء قواعد نظام ديمقراطي ليبرالي .

حول اسبانيا ، انظر : M. Fraga Iribarne ، كيف تُحكَّم اسبانيا ، مدريد ، 1952 ؛ P. Marcotte ، اسبانيا القومية - النقابية ، طبعة ثانية ، بروكسل ، 1942 ؛ M. Martinez Guadra - do ، Cambio social y modernizacion politica: anuario politico espanol 1969 و 1970 و Elecciones y partidos politicos de España (1868 - 1961) ، مدريد ، 1969 ؛ G. Hermet ، اسبانيا فرانكو ، 1974 ؛ S. Vilar ، دكتاتورية عسكرية وفاشية في اسبانيا : أصول ، إعادة إنتاج ، صراعات ، 1977 . - بيليوغرافيا مفسرة حول اسبانيا المعاصرة نشرت في المجلة الفرنسية للعلوم السياسية (1955 ، ص 384 ، و 1957 ، ص 405) بقلم J. Meyriat .

حول برتغال سالازار ، انظر البيليوغرافيا المفسرة بقلم J. Meyriat ، المجلة الفرنسية للعلوم السياسية ، 1957 ، ص 346 و O. Salazar ، ثورة في السلام ، 1938 ؛ F.I. Pereira dos Santos ، دولة تعاونية - مهنية : الدستور الاجتماعي والسياسي البرتغالي ، 1935 ؛ A.deLeffe ، تجديد البرتغال على يد الرئيس سالازار ، أطروحة ، بوتاييه ، 1942 ؛ F. Sieburg ، البرتغال

الجديدة ، باريس ، 1938 ؛ A. Ferro ، سالازار : البرتغال ورئيسها ، 1934 ؛ كل الأعمال هي تفخيمية وتبريرية .

حول التجربة التركية ، انظر : S. Kili ، الكمالية ، اسطنبول ، 1969 ، و-Turkish constitutional development and Assembly debates on Constitution of 1924 and 1961 ، اسطنبول ، 1971 ؛ H.C. Armstrong ، مصطفى كمال ، 1933 ؛ D. Von Muruskh ، غازي مصطفى كمال ، 1931 ؛ F. Fikry ، الحركة الدستورية في تركيا ، أطروحة ، باريس ، 1925 ؛ Tekin Alp ، الكمالية ، 1937 . - حول الحزب الجمهوري للشعب والأحزاب التركية بصورة عامة ، انظر : T. Feyzioglu ، الأحزاب السياسية في تركيا ، المجلة الفرنسية للعلوم السياسية 1954 ، ص 131 وA.T. Kislali ، القوى السياسية في تركيا الحديثة ، انقرة ، 1968 . - حول نظرية الكمالية ، M. Duverger ، الكمالية ، في المؤلف الجماعي تركيا اليوم ، 1961 .

حول المكسيك ، انظر : P. Gonzalès Casanova ، الديمقراطية في المكسيك ، 1969 ؛ L.W. Padgett ، المنظمة السياسية المكسيكية ، بوسطن ، 1966 ، حول الـPRI انظر مقالة G. Fenoy في مسائل أمريكا اللاتينية (ملاحظات ودراسات وثائقية ، منشورة في التوثيق الفرنسي ، الأعداد 3884 - 3885 ، 2 نيسان 1972 ، ص 67 وما يتبع) .

حول الدكتاتوريات ذات الحزب الواحد في أفريقيا السوداء ، انظر : P.F. Gonidec ، المنظومات السياسية الأفريقية ، 1971 ، جزء I ؛ A. Mahiou ، قيام الحزب الواحد في أفريقيا السوداء ، 1968 ؛ J. Ziegler ، سوسيولوجيا أفريقيا الجديدة ، 1964 والسلطة الأفريقية ، 1971 ؛ W.A. Lewis ، الشيء العام (السلطة العامة) في أفريقيا الغربية ، 1966 ؛ F. Zuccarelli ، حزب سياسي أفريقي : الاتحاد السنغالي التقدمي ، 1970 ؛ J.S. Coleman ، C.G. Rosberg ، Political ، parties and national intégration in tropical Africa ، S.M. Sy ؛ 1964 ، أبحاث حول ممارسة السلطة السياسية في أفريقيا السوداء ، 1965 ؛ G.M. Carter ، African one-party ؛ D.G. Lavroff ؛ states, Ithaca, 1962 ؛ الأحزاب السياسية في أفريقيا السوداء ، 1970 . (سلسلة «Que Sais-Je») ؛ B. Traoré ، M. Lo ، J.L. Alibert ، القوى السياسية في أفريقيا السوداء ، 1966 ؛ M.L. Martin ، عسكرة المنظومات السياسية الأفريقية (1960 - 1972) : محاولة تفسير ، 1976 ؛ L. Sylia ، قبائلية وحزب واحد في أفريقيا السوداء ، 1977 .

حول الدكتاتوريات العسكرية ، انظر المقالة المهمة لـ A. Rouquié عن الدور السياسي للجيش في المجلة الفرنسية للعلوم السياسية ، 1969 ، ص 862 وما يتبع ، والأعداد الخاصة لنفس المجلة عن أمريكا اللاتينية ، حزيران 1969 وتشرين الأول 1969 . - حول البرازيل ، انظر الكتاب الصغير للكاتب M. Schooyans ، مصير البرازيل ، بلجيكا ، 1975 ، مؤسستها السياسية والقضائية ، بروكسل ، 1964 ؛ E. Bailby ، البرازيل ، مفتاح العالم الثالث ، 1964 ؛ J.J. Faust ، البرازيل : أميركا للغد ، 1966 . - بما يخص الدكتاتوريات العسكرية لأمريكا اللاتينية بصورة عامة ، انظر : E. Lieuwen ، Arms and politics in Latin America ، طبعة ثانية ، 1961 ، و Generals versus presidents ، لندن ، 1964 ؛ M. Lowy et E. Sader ، عسكرة الدولة في

أميركا اللاتينية ، مجلة العالم الثالث ، 1976 ، عدد 68 . - حول الدكتاتوريات العسكرية في أفريقيا
السوداء ، انظر M. Martin ، الجيش والسلطة السياسية في أفريقيا السوداء ، 1970 (أطروحة دكتوراه
من جامعة بوردو I) ، والجيش والمجتمع في أفريقيا : بحث توليف وتقصّص ، 1975 (معهد العلوم
السياسية لمدينة بوردو) .

القسم الرابع

الدكتاتوريات الاشتراكية

جميع الأنظمة الاشتراكية الحالية(*) هي دكتاتوريات ، مما لا يثبت استحالة وجود أنظمة اشتراكية ديمقراطية . إن السمة التسلطية للأنظمة الاشتراكية الحالية تفسرُ بعاملين أساسيين . فمن ناحية ، تم نموها الاقتصادي منذ زمن قريب مقارنة بنمو الديمقراطيات الليبرالية . إن مرحلة التراكم البدائي للرأسمال ، الضروري لإنشاء بنى تحتية للاقتصاد الحديث ، تمت في الاتحاد السوفياتي في الستين سنة الأخيرة ، فيما تمت في الغرب بين عام 1800 و 1880 تقريباً : أثناء هذه الفترة استغلت الطبقة العاملة أفضع استغلال وأفادت طبقة صغيرة فقط من أصحاب الامتياز من الليبرالية .

ثانياً ، التعارض بين السمة الليبرالية للأنظمة السياسية الغربية والسمة التسلطية للأنظمة الاشتراكية يُفسرُ في جزء منه بالتشكُّل المتمايز لكل منهما . فقد قامت الأنظمة الاشتراكية ضمن بنى اقتصادية رأسمالية كانت تتعارض معها جذرياً . فاضطرت إلى تهديمها بالكامل لبناء بنى اقتصادية جماعية . وكانت الطبقات الحاكمة القائمة عدوتها اللدودة ، وهي تقاوم بحدة اليأس . وحدها ، دكتاتورية صارمة ، كانت تسمح ببناء الاشتراكية في هذه الشروط . خلق نموها مؤسسات ، سلوكيات ، ايديولوجيات غيرت اتجاه بناء الاشتراكية هذا ووضعت المنظومة على طريق لم تستطع بعد ذلك الابتعاد عنه بسهولة ، رغم نظرية فناء الدولة . وعلى العكس ، تمت الأنظمة الغربية بالتوافق مع البنى الاقتصادية القائمة ، التي كانت العامل الرئيسي لإرسائها . وهذه الأنظمة كانت مرغوبة من قبل الطبقات التي تقود آلية الإنتاج ، والتي كانت تعبر عن مصالحها

(*) تجدر الإشارة إلى أن الكلام الوارد هنا وضع قبل البيريسترويكا وانهيار النظام الشيوعي في العديد من البلدان .

وطموحاتها . فظالما أن هذه الأنظمة كانت بعيدة عن خطر الجهاير الشعبية ، كان بإمكانها اختزال العنف والدكتاتورية إلى دور الوسائل المؤقتة ، ولعب ورقة الحرية . وقد كان للعادات التي اتخذت في هذه المرحلة وقعها على التطور اللاحق للمنظومة ، عبر الحد من نمو التسلطية والدفع إلى تمويهه بأشكال خبيثة .

أخيراً ، تجدر الإشارة إلى أن الدكتاتوريات الاشتراكية تعلن أن تسلطيتها ليست إلا مؤقتة وأنها تهدف فقط إلى تحضير مجيء ديمقراطية ليبرالية أكثر أصالة . فهي تعتبر هذه التسلطية شراً لا بد منه في مرحلة انتقالية تسمح بإيصالنا يوماً إلى نظام نهائي مختلف تمام الاختلاف . على العكس ، فالأنظمة التسلطية الرأسمالية تعتبر تسلطيتها نهائية . فالديمقراطية والليبرالية بنظرها هما غير فعّالتين وعاجزتين وينبغي أن تبقى المجتمعات الإنسانية دوماً تحت سوط سلطة شديدة البأس .

النمط الاشتراكي

يتميز النمط الاشتراكي أساساً بسياقه الاجتماعي الاقتصادي : إنه يركز على الملكية الجماعية لوسائل الإنتاج ، التي هي في يد الدولة ، والمشركات المحلية والتعاونيات . بصورة عامة ، يبقى قطاع خاص إلى جانب القطاع العام : لكن أهميته الاقتصادية ضعيفة وتأثيره السياسي أكثر ضعفاً بصورة عامة ، يركز النمط الاشتراكي أيضاً على الايديولوجيا الماركسية : لكنها تفسر بأشكال مختلفة في الاتحاد السوفياتي ، في الصين ، في يوغسلافيا . مؤسسات هذا النمط هي جد متنوعة : لكنها جميعها تسلطية ، جميعها تركز على انتخابات ذات مرشح واحد ، جميعها يديرها حزب مونوليتي شديد التنظيم .

I - السياق الاجتماعي والايديولوجي للدكتاتوريات الاشتراكية

تعطي المنظومات الاشتراكية أهمية أساسية للسياق الاجتماعي والايديولوجي . الدساتير الاشتراكية تحدد على نحو دقيق ومفصل البنية الاجتماعية الاقتصادية للأمة وخاصة تشاركية ووسائل الإنتاج . في الايديولوجيا الاشتراكية ، نمط الإنتاج وملكية وسائل الإنتاج تشكلان « قاعدة » كل المجتمع ، وكل العناصر الباقية - المؤسسات السياسية مثلاً - ليست سوى « بنى فوقية » ترتفع على هذه القاعدة التي تولدها (علماً بأن البنى الفوقية يمكن أن تؤثر على القاعدة أيضاً) . الايديولوجيات نفسها هي بنى فوقية . لكن معتنقي الماركسية يعتبرونها لا كأيديولوجيا ، بل كعلم العلاقات الاجتماعية : هنا تكمن ميزتها الجوهرية .

1 - الأسس الاجتماعية الاقتصادية

المنظومات الاشتراكية هي واضحة التحديد تماماً بما يخص بنية الإنتاج : إنها تتركز على الملكية الجماعية لوسائل الإنتاج ، التي هي معيار الاشتراكية ذاته . بالنسبة لمستوى التطور التقني ، هذه المنظومات هي أقل تجانساً بكثير وهي تقسم إلى فئتين متميزتين جداً : دول صناعية من ناحية ، ودول نامية من ناحية أخرى .

الاشتراكية

على الصعيد الاقتصادي ، تتحدد الاشتراكية بالملكية الجماعية لوسائل الإنتاج . ولكن ، وكما يوجد دوماً قطاع عام في النظام الرأسمالي ، فإنه يوجد دوماً قطاع خاص في النظام الاشتراكي .

1 - الملكية الجماعية لوسائل الإنتاج

القول بأن وسائل الإنتاج هي موضوع ملكية جماعية ، يعني أنها لا يسعها أن تكون موضوع ملكية خاصة : لا يمكن لأي فرد أن يمتلك هذه الوسائل وينقل هذه الملكية لورثائه ، حتى بشكل حصة اجتماعية (سهم ، التزام) . إن تقديم أسهم منشأة لأجراء ليس تملكاً جماعياً ، لأن لكل مالك سهم يملكه بصفة شخصية ويمكن أن يبيعه ، يعطيه أو يورثه . الملكية الجماعية لا تدخل في الذمة الخاصة : لا يمكن بيعها ، ولا إعطاؤها ولا توريثها . ولكن يمكن أن تتخذ أشكالاً متنوعة جداً حسب طبيعة الجماعة التي تملكها .

● الاشتراكية الصغيرة والاشتراكية الكبيرة - إن التملك الجماعي لوسائل الإنتاج يمكن أن يتم إما لصالح الأمة بأكملها ، إما لصالح الجماعات المنطقية أو المحلية ، وإما حتى لصالح تعاونيات المنتجين . يمكن فصل منظومة الملكية إلى هذا الحد أو ذاك عن منظومة الإدارة . مثلاً : كل الأراضي تنتمي للأمة ، وهذه الأخيرة يمكنها توكيل استخدامهما على المدى الطويل لتعاونيات ، تنظم استثمارها بحرية . غير أن صاحب الملكية الجماعية يحتفظ بحق رقابة يحد من استقلالية مدير التعاونية .

يتعارض اتجاهان رئيسيان على هذا الصعيد ، منذ ولادة العقائد الاشتراكية ، يمكن تسميتها بالـ « الاشتراكية الصغيرة » / Microsocialisme / والـ « الاشتراكية الكبيرة » . ففي الأولى ، يملك وسائل الإنتاج من يستخدمها : المصنع للعمال ، المحل للموظفين ، المنشأة الزراعية للفلاحين . هكذا يكون الاتجاه نحو وحدات إنتاج صغيرة ومستقلة . تحت هذه الزاوية ، تشبه الاشتراكية الصغيرة إلى حد ما الرأسمالية الصناعية الأولى ، المرتكزة هي أيضاً على المنشآت الصغيرة والمتوسطة . ولقد نمت في نفس الفترة

تقريباً : البرودونية (نسبة إلى جوزف برودون) وغالبية الاشتراكيات ما قبل الماركسية تنبثق من هذا الاتجاه غير أنها عرفت نجاحاً جديداً ، بعد فترة كردة فعل ضد التجاوزات المركزية للدول الاشتراكية الحالية أو للرأسمالية الجديدة الحديثة : كثير من الحركات المسماة « يساروية » تستوحي منها إلى هذا الحد أو ذاك .

الاشتراكية الكبيرة (Macrosocialisme) تضع وسائل الإنتاج في أيدي الأمة بكاملها ، التي توزع استخدامها بالشكل الأكثر تطابقاً مع مصالح جماعة المواطنين . يكون الاتجاه هكذا نحو وحدات إنتاج أكبر وخاصة أقل استقلالية . يأتي الوقع الأساسي من القمة وليس من القاعدة . من هذه الزاوية ، تشبه المنظومة إلى حد ما الرأسمالية الجديدة ، المرتكزة هي أيضاً على منشآت كبرى متناسقة بين بعضها وبدرجات متفاوتة . لكن التنسيق يمكن أن يكون أكثر أهمية بكثير في المنظومة الاشتراكية . في الرأسمالية الجديدة ، هذا التنسيق تضمنه التروستات (Trusts) والشركات المالية الكبرى ، التي تبقى متعددة ومتعارضة جزئياً مع بعضها البعض . في الاشتراكية الكبيرة ، يمكن أن تفرض الدولة تخطيطاً شاملاً على كل المنشآت أن تخضع له . يرى البعض في ذلك تفوقاً تقنياً للاشتركية ، القادرة على إرساء تنظيم عقلاني لمجموع الاقتصاد ، ما لا تستطيع الرأسمالية ضمانه . ويعتبر البعض الآخر أن غياب المبادرة على كل المستويات يؤدي إلى تجميد الاقتصاد .

● التخطيط والإدارة الذاتية - عملياً ، لا يوجد أية دولة اشتراكية في العالم مرتكزة على الاشتراكية الصغيرة . فهذه تصطدم بصعوبة أساسية : التنسيق بين وحدات الإنتاج الصغيرة . في الرأسمالية ، هذا التنسيق تضمنه المنافسة الحرة « وقانون السوق » . يمكن أن نتصور المنظومة نفسها بين منشآت تعاونية مسيرة ذاتياً : ولكن سوف يتم تدريجياً ابتلاع المنشآت المدارة على نحو سعيء في المنشآت المدارة على نحو جيد أو الخاضعة لسلطتها . لن يفضي هذا بالضرورة إلى عودة إلى الرأسمالية : ستبقى المنشآت دوماً ملكية جماعية دون تملك خاص (كما في العصر الوسيط ، كانت الأديرة الغنية تبقى ملكية جماعية) . لكن هذا سيؤدي تدريجياً إلى مركزية القرار وينهي السمة اللامركزية للاشتركية . إذا كانت الاشتراكية الصغيرة ترفض المنافسة وقانون السوق - وهذا ما تفعله عادة - فإن لا شيء يسمح بتنسيق الاقتصاد : فالاتفاقات من منشأة لمنشأة هي من قبيل التفكير الطوباوي .

جميع الدول الاشتراكية التي عملت حتى الآن اعتنقت الاشتراكية الصغيرة كمنظومة أساسية . جميعها تركز على تخطيط شامل للاقتصاد من قبل الدولة ، يفرض على كل وحدة من وحدات الإنتاج . في روسيا الستالينية ، عملت هذه المنظومة مئة بالمئة ، إذ أن المنشآت لم تكن تنعم عملياً بأي استقلالية وكان عليها تنفيذ قواعد

التخطيط أو تجاوزها . لم يكن التخطيط يحدد فقط الكميات التي يتعين إنتاجها ، ولكن أيضاً أسعار مبيع كل المنتجات ، الخارجة عن إطار قانون السوق . وكان يَسْمَحُ هذا بيع المنتجات التي يراد توزيعها على نطاق واسع (كتب ، اسطوانات ، وسائل ثقافية) بأقل من سعر الكلفة وبأكثر من سعر الكلفة تلك المنتجات التي لا يراد انتشارها على نطاق واسع (سيارات ، الخ) . كانت تفترض هذه المنظومة عدداً كبيراً من الرقابات والاشرافات وتوجه إلى تنظيم سياسي وإداري تسلطي . لم تكن لتترك أي استقلالية للعمال : لكن هؤلاء ، لم ينتزع مالكو الرأسمال قسماً من ثمرة أعمالهم ، إذ أن كل هذه الثمرات كانت تعود إلى الجماعة . لقد أتاحت تصنيعاً سريعاً للبلاد الزراعية ونصف - المصنعة .

يُعتَرض اليوم عليها على صعيدين . من الناحية الاجتماعية ، تُتهم هذه المنظومة بعدم تقديمها للعمال أية مشاركة في إدارة منشآتهم : إنهم يخضعون للإدارة وهذه تخضع لأوامر التخطيط . والحال أن تطور المجتمعات الصناعية ، التي تتركز أكثر فأكثر على وحدات إنتاجية هائلة ، مندججة بعضها مع البعض الآخر ومعلقة ، ينمّي عبر ردة فعل حاجة مشاركة وتسيير ذاتي في القاعدة . ويظهر هذا في المجتمعات الاشتراكية كما في المجتمعات الرأسمالية تغدو البيروقراطية والتكنوقراطية تغدو أكثر فأكثر قمعية في المجتمعات الاشتراكية وتولد معارضة متزايدة . هكذا يُفسّر الاتجاه الذي اتخذته الشيوعية اليوغسلافية عام 1949 ، والذي نَمَى الفدرالية واللامركزية والإدارة الذاتية ، إذ أن كل منشأة تنعم بهامش ما في تطبيق التخطيط : منذ ذلك الحين حصلت عودة إلى الوراثة .

هكذا ، أصبحت المنظومة الاشتراكية أكثر شعبية في يوغسلافيا . والبعض يقول بأن ذلك حصل على حساب فعالية أقل . والملاحظة هي صحيحة جزئياً . لكن الأمر يتعلّق بأشكال الإدارة الذاتية اليوغسلافية وخاصة بواقعة أن يوغسلافيا لم تكن مصنعة بعد بدرجة كبيرة . في الدول الفائقة التصنع ، يعتقد اليوم بأن التخطيط المركز ينطوي على مساوئ لجهة الفعالية الاقتصادية وأنه يفضل إدارة ذاتية معينة . التخطيط المركزي يمكن أن يضمن تشييد صناعات أساسية في بلاد لا تملكها بعد : فالمشاكل ما زالت نسبياً بسيطة ويمكن التحكم بها عبر تنظيم عقلائي . على العكس ، في مجتمع استهلاكي ، المنتجات هي جد متنوعة وحاجيات الناس جد معقدة ومتغيرة كي يمكن تخطيط المجموع بصرامة .

شهدنا إذن في الدول الاشتراكية الأكثر تقدماً نمو نظريات اقتصادية جديدة ، تتجه إلى إعطاء استقلالية واسعة للمنشآت في الإدارة وفي القرار ، في إطار تخطيط أكثر ليونة . ونتائج هذه الاستقلالية هي في ترك القرار لأليات المنافسة والسوق ، التي يجري إدخالها

من جديد جزئياً . ليس في هذا أي عودة إلى الرأسمالية ، لأن المنشآت تبقى ملكية جماعية ، ومدراؤها معينين ، ويمكن عزلهم من قبل السلطات العامة (أحياناً مع تدخل الموظفين) ، ولأن الكسب الرأسمالي غير موجود . ولكنه تنظيم جديد للاشتراكية . إن سجلات مهمة ومتزايدة تدور حول هذه النقطة في بلدان أوروبا الشرقية ، حيث يتم إدخال هذه الاصلاحات بفتور كبير . يجتاز اقتصاد الدول الاشتراكية الأكثر تقدماً أزمة بنوية ، تتأثر من انتقالها من مرحلة التصنع الأساسي إلى مرحلة المجتمع الاستهلاكي .

2 - القطاع الخاص في الاقتصاد الاشتراكي

يوجد قطاع خاص في غالبية الاقتصاديات الاشتراكية .

● مجال القطاع الخاص - القطاع الخاص لا يمتد أبداً إلى الصناعة بالمعنى المحصور ، ما عدا بالنسبة للمنشآت الأجنبية ، المسموح بها مؤقتاً . القطاع الخاص الزراعي هو الأكثر أهمية . في بعض البلدان الاشتراكية مثل بولونيا ، نسبة الأراضي الجماعية ضعيفة ، إذ أن غالبيتها بقيت ملكاً للفلاحين ، شريطة أن يتجمع هؤلاء في تعاونيات لتنظيم الإنتاج والمبيع . في الاتحاد السوفياتي ، التعاونيات أو « الكولخوزات » هي على العكس مرتكزة على الملكية الجماعية ، لكن كل فرد يحتفظ بالاستخدام الشخصي لقطعة أرض ، بإمكانه شخصياً بيع إنتاجها على السوق : هذه « الأسواق الكولخوزية » تقدم جزءاً مهماً من الزراعة السوفياتية . مع أنها ليست قانونياً مرتكزة على الملكية الخاصة ، فإن النتائج هي مشابهة إلى حد كبير ، ويسعنا إذن التكلم عن قطاع خاص .

في الحرفاة والخدمات ، القطاع الخاص هو أقل أهمية إنه يشمل بعض المهن الصغيرة أو التجارات الصغيرة : سكاغون ، حلاقون ، تجار مواد أثرية ، الخ . يضم أيضاً العمال الذهنيين : أطباء ، أسنان ، رسامين ، نحّاتين ، الخ . في هذه الحالة الأخيرة ، يجب التمييز ضمن نشاط العامل نفسه ، بين ذلك الذي يقدمه للقطاع العام (الطبيب في المستشفى ، الرسام والنحات في الأبنية العامة) وما يقدمه للأشخاص . في بعض الحالات ، يجري الاعتراف بهذا النشاط الأخير أو المسموح به شبه رسمياً : فالطبيب يمكنه أن يستقبل زبائن خاصين بعد إتمام عمله في المستشفى أو في الضياع الاجتماعي ، كما يمكن للرسام والنحات أن يعملوا للطلبات الخاصة بعد انتهائهما من الطلبات العامة . في حالات أخرى ، يمنع القانون والإدارة النشاط الخاص ، لكنه ينمو في الواقع . إنه « العمل بالأسود » . بصورة عامة ، هذا العمل هو منتشر جداً في الدول الاشتراكية ، حيث يسمح بزيادة مداخيل الأجراء عملياً . كثير من التصليحات وأعمال

الصيانة يقوم بها عمال البناء والميكانيك ، الخ ، بعد انتهاء عملهم (غالباً ، بمواد أولية يأتون بها من المنشآت العامة) .

● نظرية القطاع الخاص - النظريات الاشتراكية الحالية تعتبر عموماً القطاع الخاص كاحدى بقايا الرأسمالية ، والتي ستزول يوماً . إن السيكلوجيا الفلاحية ، التي تتطور ببطء ، هي متأخرة بالنسبة لتطور التقاليد ويجب أن نأخذ ذلك بعين الاعتبار . وتُفسر الميزة الشخصية للحرافة وبعض الخدمات صعوبة إدخال ذهنية جماعية فيها . ومع ذلك ، فإن التطور العام للمجتمعات الاشتراكية يجب أن يقود يوماً إلى زوال جميع هذه الرواسب للنظام القديم وإلى الالغاء التام للقطاع الخاص . غير أن هذا التطور يمكن أن يمتد رداً طويلاً وأن يدوم عدة أجيال .

بيد أنه يمكن التساؤل إذا ما كان هنالك فائدة في إبقاء وتطوير القطاع الخاص في الاقتصاد الاشتراكي ، لتشجيع التجديد . بالتأكيد ، يمكن القول بأن الاشتراكية تضمن أفضل من الرأسمالية الأبحاث المتناسقة ، دون غرض المردودية القربية ، هذه الأبحاث التي تعبر عن التطور الحالي للعلوم . إن الاكتشافات الحديثة الأكثر أهمية - الطاقة الذرية مثلاً - قد تمت بتقنيات اشتراكية : في القطاع العام لاقتصاد حرب أو في إطار أبحاث تمولها الدولة . غير أن التجديد اليومي يخف تشجيعه في إطار منظومة لا تسمح للأفراد ذوي الفكر الخلاق بتجريب حظهم . الا يُفضل أن تُترك لهؤلاء خلال فترة معينة فرصة قطف ثمار مبادراتهم ، كما يحصل ذلك مع المستثمرين الأجانب مثلاً . لم تطرح البلدان الاشتراكية بعد وبرصانة هذه المسألة . يمكن أن يدفعها إلى ذلك تطور الإدارة الذاتية .

مستوى التطور

انتشرت الاشتراكية في فئتين من البلدان : البلدان نصف - المصنعة (أوروبا الشرقية وروسيا) ، البلدان النامية (الصين ، كوبا ، فيتنام ، الخ) . على العكس ، لا يوجد نظام اشتراكي في الدول الفائقة التصنع .

1 - نمط الاشتراكية

إلى حد ما ، الفوارق الايديولوجية بين الاشتراكية الصينية والكوبية والمصرية والسوفياتية تعكس فوارق نمو تقني بين البلدان التي تطبقها .

● الاشتراكية السوفياتية - تُطبق في روسيا منذ 1917 ، وفي الديمقراطيات الشعبية الأوروبية منذ 1945 . وحدها ، في أوروبا ، البانيا تنتمي للاتجاه الصيني حتى 1977 (لتتخذ بعد ذلك استقلالية تامة) : إنها أيضاً البلد الأكثر تخلفاً في القارة

الأوروبية ، الأقرب من البنى الأفريقية ، الآسيوية أو الأمريكية اللاتينية . بين البلدان ذات النظام السوفياتي ، يوجد فوارق كبيرة من حيث النمو . وحدها ، ألمانيا الشرقية وتشيكوسلوفاكيا كانتا بلدين صناعيين متقدمين في الفترة التي أرسيت فيها قواعد الاشتراكية : في أي حال ، فقد أوتي بالاشتراكية وأبقي عليها على يد جيوش أجنبية . إن بعض أجزاء روسيا الآسيوية هي جد متخلفة : لكنها تشكل جزءاً من مجموع ذي مستوى تقني أكثر ارتفاعاً بكثير ، مثل بعض مناطق إيطاليا الجنوبية .

بصورة عامة ، شُيِّدت الاشتراكية السوفياتية في منطقة نصف غمو صناعي وتقني . كانت غالبية السكان ما تزال زراعية ، ولكن كانت توجد صناعة مهمة إلى حد كبير ، مع طبقة عمالية عديدة نسبياً وعدد كبير من الكوادر المديرين أحسن تدريب . كانت المؤسسات السياسية تسلطية ومحافظه ، ولم تعمل الديمقراطية الليبرالية ، أو أنها لم تعمل إلا القليل (في ألمانيا ، من 1919 إلى 1933 ؛ في تشيكوسلوفاكيا ، من 1919 إلى 1938 ؛ بناتاً في الأمانة الأخرى) بيد أن « نخبة » عديدة راحت تنشر الأفكار الليبرالية أو الاشتراكية التي كانت تجدها زبانة معينة . وكان بإمكان فئة عريضة من السكان أن تفهم وتقبل بايديولوجيا معقدة كالماركسية . وكذلك ، استطاع أن يعمل تنظيم سياسي ذو مستوى مرتفع جداً كالحزب الشيوعي .

لقد سمح التخطيط المركز لهذه البلدان بتطوير بناها التحتية الصناعية بسرعة . بالتأكيد ، تم ذلك بكثير من العنف والأخطاء . لكن هذه كانت أكثر ارتفاعاً في الواقع مما حصل في البلدان الصناعية لأوروبا الغربية عندما اجتازت مرحلة تاريخية : إن الشروط الحياتية للعمال الفرنسيين ، الإنكليز والألمان نحو عام 1840 تشبه أكثر الشروط الحياتية لمنهجي المعتقلات الستالينية نحو 1930 أو 1950 منها ما يعيشه الأجراء اليوم . إن إفلاس وفشل المؤسسات الخاصة في القرن التاسع عشر أدت إلى ذات التبدد الذي تسببت به الخطط الخمسية الاشتراكية وحدها ألمانيا الشرقية وتشيكوسلوفاكيا خسرتا من جراء هذه المنظومة التي لم تكن متوافقة مع تطورها الأساسي . أما البلدان الأخرى لأوروبا الشرقية وروسيا ، فقد أفادت من هذه المنظومة بأن حققت تصنعاً سريعاً ، ما كانت الرأسالية ، بدون شك ، قادرة على تأمينه ، لأنه لم يكن غالباً مربحاً على المدى القصير أو المتوسط .

● اشتراكية البلدان المتخلفة - تُطبق في بلدان ذات مستوى تطور تقني أكثر تخلفاً بصورة عامة من روسيا 1917 أو أوروبا الشرقية لعام 1945 . إن في الصين أو فيتنام أو كوريا ، فنحن نجد ذات الميزات المشتركة . إنها مجتمعات زراعية حيث لم تكن الصناعة

فيها إلاجينية عند إرساء الاشتراكية ، وحيث المستوى الثقافي للشعب كان ما يزال ضعيفاً ، ما عدا أقلية صغيرة من أصحاب الامتياز : حول كل هذه النقاط ، الفارق مع البلدان الصناعية الحديثة كان أكبر مما هو عليه بما يخص بلدان الاشتراكية السوفياتية (غير أن بلغاريا ، الأكثر تحلفاً بين بلدان الاشتراكية السوفياتية ، وكوبا ، الأكثر تقدماً بين البلدان الاشتراكية المتخلفة ، كانتا تعيشان أوضاعاً مشابهة) . يجب أن نأخذ بعين الاعتبار استعمار الدول الصناعية الكبرى : كانت فيتنام مستعمرة فرنسية ، والصين كانت تخضع لنظام « امتيازات » أجنبية ، وكان اقتصاد كوبا يرتبط كاملاً بالمنشآت الأمريكية . هذه السمة الأخيرة هي مهمة : لأنها تفسر مكانة العداء للامبريالية في هذه البلدان .

بعض ميزات الاشتراكية في العالم الثالث تُفسر بهذا الوضع . تُقدم الايديولوجيا الاشتراكية ، بصورة عامة ، بأشكال مبسطة أكثر منها في البلدان ذات النمط السوفياتي ، على نحو يجعلها أكثر تكيفاً مع المستوى الثقافي للجماهير الشعبية فالتبسيطية التي تميز الكتاب الأحمر لماوتسي تونغ - سمته البدائية - تستجيب لضرورة إعطاء بعض الوصفات البدائية للدخول في الحياة المعاصرة لشعب كان بعيداً جداً عن ذلك . والخلط بين الاشتراكية والإسلامية في الايديولوجيا الناصرية يتأق أيضاً من ضرورة الاستناد إلى دين شعبي نافذ خدم كثيراً من ناحية ثانية في الصراع ضد الاستعمار .

إن أهمية الجيش إلى جانب الحزب في التنظيم السياسي لهذه البلدان يُفسر بالدور الذي لعبه في التحرير الوطني ، ولكن أيضاً بواقعة أن التأطير العسكري (الأكثر بساطة) هو أكثر تكيفاً في البداية مع التأطير الحزبي (الأكثر ايدولوجية) على مستوى الجماهير الشعبية . يُجهّد أحياناً إلى دمج هذين التأطيرين وخلق نوع من الجيش الحزبي أو الحزب المعسكر . أخيراً ، وخاصة ، مكان الطبقة الفلاحية في الايديولوجيا الاشتراكية - الأكبر بكثير في هذه البلدان منها في البلدان ذات النمط السوفياتي - يأتي من أهميتها في المجتمع والدور الذي لعبته غالباً في التحرير الوطني .

ولكن تجدر الإشارة إلى أن هذه البلدان ليست في أسفل سلم التطور . بين البلدان المتخلفة ، إنها تأتي على العكس في المصاف الأول . لم تقم الاشتراكية في البلدان الأكثر تحلفاً ، من نمط بعض دول افريقيا السوداء ، حيث الصناعة هي غير موجودة بتاتاً ، والزراعة ما تزال تستخدم طرقاً بدائية جداً ، والمجتمع يركز أساساً على منظومة قبائلية بدائية . نجد في بعض القبائل لهذه البلدان بعض عناصر الشيوعية البدائية : الإنتاج يستند أساساً إلى الصيد الغابي والنهري أو الزراعة الحرقية ، أي استئثار الأراضي التي ليست موضوع ملكية خاصة ، بل تبقى مجالاً جماعياً .

2 - الاشتراكية ، نمط تصنيع متسارع

إن نمطي الاشتراكية اللذين وصفناهما لتونا لهما ميزات مشتركة : إنها يُطبقان في بلدان هي في طريق التصنيع . على العكس ، لا يوجد الآن نمط اشتراكي يمكن تطبيقه في البلدان الفائقة التصنيع .

● التكيف مع مراحل التصنيع المتسارع - الاشتراكية ليست الطريق الوحيد الذي يضمن تصنيعاً متسارعاً : لأن الولايات المتحدة وأوروبا الغربية ، وهي الأكثر تصنيعاً في العالم ، سارتا في الطريق الرأسمالي ونجحنا تماماً على المستوى التقني . ولكن ، بالنسبة للبلدان التي ما تزال غير مصنعة في العالم الحالي ، فإن الاشتراكية تنطوي على بعض الحسنيات . وبالفعل ، بما أن التصنيع الرأسمالي يحركه البحث عن الربح ، فهو يتجه طبيعياً إلى النمو في قطاعات كسب قصوي . كانت هذه هي الحالة في القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين بالنسبة للدول البيضاء لأوروبا وأميركا ، حيث يوجد أكبر تركز للكوادر التقنية ، لليد العاملة المؤهلة ولشعب معتاد جزئياً على النظام الصناعي ؛ أفضل تجهيزات أساسية بمعدات الإنتاج ، طرق الاتصال وأدوات التوزيع ؛ أكبر عدد من الرساميل المتوفرة ؛ أفضل تأطير سياسي ، إداري وبولييسي ، الخ .

لم تكن البلدان الأخرى من العالم في نفس الوضع في ذلك العصر ، ولم تعد في ذلك الوضع اليوم . فالبلدان نصف المتطورة أو المتخلفة لا تملك رساميل وطنية كافية لتمويل تصنيعها الخاص . الرساميل الأجنبية لا تُستثمر إلا في القطاعات التي تكون المردودية فيها مباشرة وقوية بما يعوض الصعوبات والمخاطر الناتجة عن غياب اليد العاملة والكوادر ، والبعد عن مراكز التجارة العالمية ، وعدم كفاية التجهيز الأساسي والاتصالات ، وعدم الاستقرار السياسي والاجتماعي . هذه القطاعات ليست بصورة عامة تلك التي تسمح بتصنيع عقلائي للبلاد ، يضمن نموها الاقتصادي وتطورها التقني . إنه خاصة تصنيع من النمط الكولدينالي : أي الضامن لمصالح المستثمر الأجنبي ، وليس لمطالبات التنمية الوطنية .

إن التصنيع المتسارع للبلدان المتخلفة أو نصف المتطورة يتطلب أولاً استثمارات غير مربحة لإنشاء تجهيزات أساسية ، واستثمارات مختارة بشكل عقلائي تسمح بالتطور المقبل . يمكن أن تساهم في ذلك المبادرة الخاصة والرأسمالية في بعض الحالات عندما يكون هناك تطابق بين المردودية والمصلحة العامة : ولكن لا يتم ذلك إلا من قبيل التكملة (أي إعانة إضافية) ، ما عدا في حالات استثنائية ، في البلدان التي تنعم بثروات طبيعية كبيرة ، يمكن استثمارها بسرعة على نحو مفيد بصورة عامة . إن الطرق

الاشتراكية (تخطيط شامل ، مصلحة مشتركة تحل محل المردودية) تبدو أكثر تكيفاً مع وضع هذه البلدان نصف المتطورة أو المتخلفة : من هنا ندرِك إذاً امتداد الاشتراكية إلى هذه البلدان .

لكن تطبيق هذه الطرق يفترض أن مستوى معيناً من التطور قد تم الوصول إليه : ذلك المستوى الذي يشكل نقطة إنطلاق لتصنيع حقيقي . يفترض إنشاء صناعات حديثة وتطور تخطيط حقيقي إن البلاد تملك بعض الكوادر التقنية . وهذا يفسر جزئياً أن الاشتراكية تعمل في بلدان ذات مستوى تطور متوسط : من ناحية ، في البلدان الأكثر تطوراً بين البلدان المصنعة ؛ من ناحية ثانية ، في البلدان الأقل تصنيعاً بين البلدان المصنعة . تضم الفئة الأولى الصين ، فيتنام ، كوريا الشمالية ، كوبا ، الخ : وهي بلدان وصلت إلى مستوى حيث يمكن الشروع بالتصنيع وحيث المشكلة هي في إطلاقه بقوة . أما الفئة الثانية فهي تضم الاتحاد السوفياتي لعام 1917 وأوروبا الشرقية لعام 1945 : وهي مناطق كانت تملك في ذلك الحين عناصر صناعة ، وحيث كانت المشكلة تكمن في تطوير هذه العناصر إلى المستوى الحديث الأكثر تقدماً .

● الغياب الحالي للنمط (الموديل) الاشتراكي للدول المتقدمة - لقد قلنا سابقاً إن الاشتراكية لا يمكنها أن تُطبق في بلدان متخلفة جداً . يبقى أن نقول لماذا لا تعمل في البلدان المتطورة جداً . لا يبدو هذا من قبيل الصدفة ، لأن البلدان الاشتراكية تصادف صعوبات متنامية كلما اقتربت من هذا المستوى . يذكر البعض حول هذه النقطة أن تصورات ماركس لم تتحقق ، هو الذي كان يعتقد أن الاشتراكية ستقوم في البلدان الأكثر تقدماً ، الأكثر حداثة ، الأكثر تصنيعاً . لكن أمرين لا يجب نسيانها على هذا الصعيد . من ناحية ، كانت البلدان الصناعية المتقدمة في العصر الذي كتب فيه ماركس متأخرة جداً بالنسبة للبلدان الفائزة التصنع اليوم : بنيتها هي أقرب من البلدان السوفياتية الحالية . لم يكن ماركس ليحلل على أساس المجتمعات الاستهلاكية التي لم يكن ليعرفها .

من ناحية ثانية ، إن واقعة أن الاشتراكية طُبقت بداية في روسيا (بسبب الهزيمة العسكرية التي قضت على الجيش والشرطة ، قاعدتي الدولة) أي في جلد فلاحية أساساً ، أوتوقراطي وديني ، وكذلك واقعة أنها فُرضت من الخارج بعدئذٍ على أوروبا الشرقية بضغط من الجيش الأحمر ، نقول إن كل هذا غير بعمق بنيتها . كثيرة هي مميزات النمط الاشتراكي الحالي - التضييق (على الحريات مثلاً - م -) ، التسلطية ، الدغمائية ، الميزة القمعية والبوليسية - التي تأتي من التقليد الروسي وفي أن معاً من ضرورة احتواء معارضة الشعوب المقموعة . هكذا ، فإن النمط السوفياتي هو أكثر بعداً عن حاجات

المجتمع الصناعي مما كان عليه النمط الماركسي الأصلي . والأنماط الصيني والفيتنامي والكوبي ، الخ ، هي أكثر بعداً أيضاً ، إذ أنها تطبق في مجتمعات أكثر تمايزاً في آن عن المجتمعات الصناعية المتقدمة الحالية والمجتمعات التي كان ماركس يعتبرها قابلة لتطبيق الاشتراكية .

في أي حال ، لا يوجد حالياً أي نمط اشتراكي يناسب بني وحاجيات الدول الصناعية الأكثر تقدماً . إن الأنماط الاشتراكية القائمة - أكانت تلك المطبقة فعلياً أو تلك التي تصورها ماركس أو مفكرون آخرون - تنطوي على شائبتين رئيسيتين . أولاً ، أنها لم تأخذ بعين الاعتبار الحاجة إلى الحرية السياسية ، الذهنية والثقافية ، الخ ، التي تشعر بها شعوب البلدان الفائقة التصنيع . ولا مرية في أن شعوب البلدان الأخرى تشاطرها نفس الشعور : لكن اللامساواة الاجتماعية كبيرة ولا يمكن تحملها ، والفقر المادي صارخ بحيث يمكن القبول مؤقتاً بالعيش دون هذه الحرية كي يتأخر أولاً علاج هذه المساوئ الجوهرية . ومما يسهل ذلك هو أن هذه الحرية ليست موجودة في هذه البلدان ، إلا بالنسبة لأقلية من أصحاب الامتياز ، والمسألة المطروحة ليست أبداً التخلي عما كانوا يملكون . وعلى العكس ، ففي أميركا الشمالية ، في أوروبا الغربية ، في استراليا ، في نيوزيلندا ، الخ ، توجد الحرية فعلياً في متناول مجموع السكان ، ليس بشكل كامل ولكن بشكل جوهري . إن الظلم الاجتماعي واللامساواة ، مع أنها كبيران ، ليسا من القساوة بحيث يقبل المرء أن يُجرم من هذه الحرية مقابل الأمل في إيجاد علاج للموضع فيما بعد ، في مستقبل غير محدد .

ثانياً ، لقد غدا الاقتصاد شديد التعقيد في الدول الصناعية المتقدمة بحيث لم يعد بمسْتَطاع التخطيط المركز التحكم به كلياً . إن ضرورة تلبية حاجات متعددة ، راقية ومتنوعة تجعل من الضروري تليين المنظومة واللجوء الجزئي إلى قوانين السوق وأليات المنافسة . من ناحية أخرى ، إنه لواضح أن الأنماط الاشتراكية الحالية تنطوي على مساوئ خطيرة بما يتعلق بالتجديد . وإذا كانت هذه المساوئ طفيفة عندما تكون المهمة الأساسية هي خلق قواعد البناء الاقتصادي ، فهي تغدو حادة في إطار مجتمع استهلاكي . فالتفوق الحالي للرأسمالية هو أكثر من واضح في هذا المجال . لقد أثبتت الرأسمالية في الولايات المتحدة وفي أوروبا الغربية ، في العقود الأخيرة ، قدرة تكيف وتجديد لا يمكن أن تُجرم منها دولة فائقة التصنيع . لا أحد يسعُّه التأكيد بأن الاشتراكية لن تنعم يوماً بالقدرة ذاتها ، وحتى بقدرة أكثر أهمية . ولكن يلاحظ الجميع بأن هذه ليست حالة الاشتراكية . إن مسألة نمط اشتراكي آخر تُطرح إذاً أيضاً على صعيد الفعالية التقنية .

حول الاقتصاد الاشتراكي ، انظر : C. Bettelheim ، الاقتصاد السوفياتي ، 1950 ، E. Zaleski, Planning reforms in the Soviet Unions (1961- 1966), North Carolina 1967. A. Vucinich ، نيويورك ، Schwartz, Russia's Soviet Economy ، المؤسسات الاقتصادية السوفياتية ستانفورد 1952 ، C. Bouvier, La Collectivisation de l'agriculture ، 1957 .

حول « الاشتراكيات الصغيرة » ، انظر : M. Adler ، ديمقراطية ومجالس عمالية ، 1967 ، C. Borbrowski ، يوغسلافيا الاشتراكية ، 1956 ، A. Babeau ، المجالس العمالية في بولونيا ، 1960 . - إن موضوعات « الاشتراكيات الصغيرة » قد تمت دراستها بإسهاب خلال وبعد أحداث أيار 1968 في فرنسا : انظر حول هذه النقطة A. Schnapp et P. Vidal- Naquet ، صحيفة الكومونة الطلابية ، 1969 ، A. Glucksman ، استراتيجية وثورة في فرنسا ، 1968 ، A. Touraine ، حركة أيار أو الشيوعية الطوباوية ، 1968 . - حول الاشتراكية المعاصرة ، انظر R. Richta ، الحضارة على المفترق ، 1969 (مترجم من اللغة التشيكية) .

2 - الأسس الايديولوجية

تلعب الايديولوجيا في البلدان الاشتراكية دوراً أكبر مما تلعبه في الأمكنة . أولاً ، لأنها تُعتبر علماً وليس ايديولوجيا ، على الأقل في بلدان الاشتراكية الماركسية . ثم إن البنية الاقتصادية الاشتراكية قد تم بناؤها انطلاقاً من الايديولوجيا ، بعكس ما حصل في البلدان الليبرالية . لقد تشكلت ايديولوجيا الليبرالية الاقتصادية انطلاقاً من ممارسة ليبرالية موجودة مسبقاً ، تطورت فيما بعد ، وحصل ما يشبه التشابك والتفاعل بينهما . على العكس ، أرسيت البنية الاقتصادية للبلدان الاشتراكية اصطناعياً انطلاقاً من إرادة تطبيق الايديولوجيا الاشتراكية .

بيد أن البلدان الاشتراكية تخضع أيضاً لتأثير الايديولوجيات الأخرى ، أكانت الايديولوجيات التقليدية الموجودة قبل إرساء الاشتراكية أو عدوى الايديولوجيا الليبرالية التي تتجه إلى أن تصبح كونية (عالمية) في المجال السياسي .

الايديولوجيا الاشتراكية

عند التكلم عن الايديولوجيا الاشتراكية اليوم ، تؤخذ دوماً الماركسية كمعيار ، وعلى درجات متفاوتة . وفي الواقع ، لقد أعطى ماركس للاشتراكية تعبيرها الأكثر قوة والأكثر كمالاً ، وكل اشكال الاشتراكية تستلهم منه إلى حد معين . إن الاشتراكيات غير الماركسية تنتقد هذه أو تلك الوجهة من الماركسية وتخفف من ثقل خلاصتها ، دون استبدالها بايديولوجيا مختلفة فعلياً . سوف نصف إذن الايديولوجيا الاشتراكية انطلاقاً من

الماركسية ، مع ذكرنا عندما تدعو الحاجة لمواقف الاشتراكيين غير الماركسيين . بالطبع ، يتوقف هذا الوصف عند عدة نقاط معيارية : من غير الممكن أن نلخص ببضعة سطور أيديولوجيا بهذا القدر من التعقيد ، تتطرق لجميع مظاهر الإنسان والمجتمع .

٦ - القاعدة الاقتصادية

ضمن مجموع العناصر التي تؤلف مجتمعاً ما ، في لعبة الأفعال وردات الأفعال التي تشكل تطور المجتمع ، تميز الماركسية بين العناصر الأساسية التي تشكل « القاعدة » والعناصر المتفرعة التي تسميها « البنى الفوقية » هذه الثانية ليست سوى ظواهر إضافية بالنسبة للأولى : للبنى الفوقية حياتها الخاصة وهي تؤثر على القاعدة . ولكن ، في نهاية الأمر ، القاعدة هي التي تحدد الخطوط الأساسية لتطور المجتمعات الإنسانية . هذه القاعدة تشكل من أنماط الإنتاج ومن منظومة ملكية وسائل الإنتاج . لا تعترض الاشتراكيات غير الماركسية على هذه الصورة ، بصورة عامة : لكنها تعطي أهمية أكبر « للبنى الفوقية » ، خاصة للمؤسسات السياسية ، والأيديولوجيات والاعتقادات ، الخ .

● الملكية الخاصة والاستغلال الاقتصادي - كل أيديولوجيا سياسية هي أولاً أداة صراع ضد ظلم . إنها تمتاز إذن بالتحليل الذي يعطيه لهذا الظلم . بالنسبة للبراليين ، الظلم هو ، قبل أي شيء ، سياسي : ينتج عن البنية الملكية والأرستقراطية للدولة . بالنسبة للماركسيين ، الظلم هو ، قبل أي شيء ، اقتصادي : ينتج عن بنية الإنتاج والملكية الخاصة لوسائل الإنتاج .

في الإنسانية البدائية التي كانت تعيش من الصيد ، من القطاف أو من الزراعة الحرقية الجواله ، كانت وسائل الإنتاج (أماكن الصيد والقطاف والزراعة) ملكية جماعية . وعلى نحو أصح ، لم تكن ملكية أحد والجميع يستطيعون استخدامها . إنها شيوعية بدائية ، نجدها حتى في أيامنا هذه عند بعض القبائل الأفريقية ، الأوقيانية أو الأمازونية . عند ظهور الزراعة الحضرية ، استولى على الأراضي بعض الأشخاص وصارت ملكيات خاصة . حصل نفس الشيء بما يخص المحارف والمصانع والمحلات والآلات والتجهيزات وأدوات العمل ، الخ . في كل مجتمع ظهر إذن تقسيم عمل جوهري إلى فئتين اجتماعيتين ، إلى طبقتين : من ناحية ، مالكي أدوات الإنتاج ؛ من ناحية أخرى ، الذي لا يملكون إلا قوة عملهم . لا يستطيع هؤلاء الأخيرون إعطاء عمل إنتاجي دون تملك وسائل الإنتاج التي يمسك بها الأولون : إنهم إذاً تحت رحمة أولئك . ولكي يعيشوا ، يجب أن يؤجروا قوة عملهم لمالكي أدوات الإنتاج الذين

يصبحون هكذا في موقع قوة ويمكنهم عملياً أن يفرضوا إرادتهم .

إن مالكي أدوات الإنتاج يميلون إلى تقديم الحد الأدنى المعيشي لا غير للعمال والموظفين . لكن العمال والموظفين ينتجون بعملهم أكثر من هذا الحد الأوفر المعيشي . إن العمل الإنساني خلاق . ففي أي شيء يخرج من أيدي الإنسان ، يوجد أكثر من « كلفة الإنتاج » ، المؤلفة من سعر المادة الأولى ، كلفة الآلات ، أجر عمال الرقابة وإدارة المنشأة ، إعالة العامل أثناء وقت عمله وكلفة الأوقات التي لا يعمل فيها (عمر الشباب ، العجز ، الفرص ، الضمان الاجتماعي ، التربية) ، الخ . إن قيمة كل شيء يصنعه الإنسان يضم عنصرين : كلفة الإنتاج هذه ، من ناحية ، ومن ناحية أخرى ، فائض إنتاج القيمة وهو عبارة عن الوجهة الخلاقة للعمل الإنساني . إن مالكي أدوات الإنتاج يكسبون فائض إنتاج القيمة هذا ، ويستولون عليها ، فلا يقدمون للعمال إلا ما هو ضروري لاستمراريتهم . هذه هي آلية الاستغلال الاقتصادي .

● الصراع الطبقي - الاستغلال الاقتصادي الذي وصفناه للتو هو جوهرى . أولاً لأنه يقع على كل شيء أساسي : فهو ينزع من العامل جزءاً من ثمرات عمله ، وهو الجزء الأكثر شخصية ، لأنه يتعلق بالسمة الخلاقة لعمله . مصادرة « فائض إنتاج قيمة » عمله ، تعني انتزاع جزء من ذات العامل إلى حد ما . ثم إن هذا الاستغلال الاقتصادي هو مصدر كل أنواع الاستغلال الأخرى ، والظلم واللامساواة وخاصة الظلم السياسي . وبالفعل ، فإنه يولد صراعاً بين العمال ، بعد انتزاع جزء من ثمرات عملهم ، والذين ينتزعون منهم هذا الجزء ، أي المالكين الخاصين لوسائل الإنتاج . صراع الطبقات هذا هو محرك التاريخ : كل الأزمات الأخرى تنتج عن هذا الصراع ، وكل المواقف والسلوكات تتحدد بالنسبة لهذا الصراع ، كما تعلن ذلك الجملة الأولى من البيان الشيوعي لعام 1748 : « إن تاريخ كل المجتمعات حتى أيامنا هذه ليس إلا تاريخ صراع الطبقات » .

يتخذ صراع الطبقات أشكالاً متنوعة ، حسب أنماط الإنتاج التي تؤدي إلى أشكال مختلفة من التملك الخاص لوسائل الإنتاج . تلتقي هنا النظرية الماركسية مع بعض النظريات الغربية المعاصرة المتعلقة بالتقدم التقني . في مجتمعات العصور القديمة ، المرتكزة على اقتصاد زراعي دون أدوات زراعية فعالة ، وسائل الإنتاج كانت الأرض من ناحية ، وعملاً يدوياً قاسياً للإنسان من ناحية أخرى : في صراع الطبقات يتصارع أساساً إذاً العبيد (الذين هم أنفسهم موضوع ملكية خاصة) وأسيادهم . في القرون الوسطى وفي الأنظمة الملكية القديمة ، تطورت أنماط الإنتاج إلى حد ما في الإطار ذاته : تم استبدال الملكية الخاصة للعباد بتبعية الاقنان الشخصية ، الذين حاربوا ضد

الأسياذ ، مع الثورات التقنية المعاصرة ، يرتكز الإنتاج أساساً على الصناعة والتجهيزات التي تتطلبها : في صراع الطبقات يتصارع العمل أو البروليتاريون مع البورجوازيين أو الرأسماليين .

عملياً ، الأشياء ليست بهذه السهولة . صراع الطبقات هو جوهرى ، لكنه يضاف إلى صراعات أخرى ، يولدها إلى هذا الحد أو ذاك . أولاً ، الانتقال من مجتمع إلى آخر ليس أبداً عنيفاً وسريعاً . فخلال فترات طويلة انتقالية ، الصراعات القديمة تتشابك مع الصراعات المعاصرة . يمكن أن تنبثق صراعات بين الطبقة المسيطرة القديمة (الارستقراطية) والطبقة المسيطرة الجديدة (البورجوازية) : شهدنا ذلك على امتداد القرن التاسع عشر ولروح طويل من الزمن قبل ذلك . من ناحية ثانية ، في داخل الطبقة المسيطرة ، يمكن أن تتصارع تنافسات البورجوازية الكبيرة والبورجوازية الصغيرة ، الصناعة والتجارة ، فرع إنتاجي وفرع إنتاجي آخر . كذلك ، يمكن أن تقسم التنافسات عمال المدن وعمال الأرياف ، عمال النسيج وعمال العدانة ، العمال والموظفين ، الخ . أخيراً ، الطبقة المسيطرة تحاول دوماً أن تقسم الطبقة المستغلة لإضعافها ، وأن تموه استغلالها تحت تبريرات متنوعة . هكذا ، أسطورة الطبقة الفلاحية تجعل العمال الزراعيين يدافعون عن مصالح الفلاحين المالكين ؛ أسطورة الطبقات المتوسطة تجعل الكوادر الاجراء تابعين لمصالح البورجوازية الصغيرة والمتوسطة ، الخ . والدين يجعل المستغلين (بفتح الغين) يقبلون باستسلام بوضعهم كمستغلين . الأسطورة القومية تبني تضامناً اصطناعياً بين مستغلين ومستغلين في داخل البلد نفسه : الأصول الديمقراطية الكلاسيكية تعطي الوهم بحرية ومساواة مزيقتين ؛ الخ .

● تشاركية وسائل الإنتاج ، قاعدة تحرير الإنسان - بالنسبة للماركسية ، لا يمكن تصور أية حرية واقعية طالما تبقى الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج واستغلال الإنسان للإنسان الذي ينتج عنها الحريات السياسية للأنظمة الليبرالية هي حريات « شكلية » . لا يمكن أن يفيد منها إلا الذين يملكون الوسائل المادية : يعني ، أساساً ، الرأسماليون الذين يوفر لهم رأساهم تلك الوسائل عبر ابتلاع فائض إنتاج القيمة . في الوقت الذي بدأ فيه ماركس بناء نظريته ، كانت تعبر بالضبط عن وضع البلدان الليبرالية . لقد أفادت الطبقة البورجوازية من حريات الـ 1789 ، فهي التي أرستها بعد اعتناقها من سيطرة الأرستقراطيين . لكن الفلاحين المنغلقيين في أميتهم وجهلهم ، لم ينعموا بها . وأقل من ذلك العمال ، التي قمعتهم أليات الرأسمالية الناشئة . ماذا كان يعني إعلان حقوق الإنسان والمواطن للبروليتاري في عام 1840 الذي وصفه الدكتور Villermé - مراقب غير انحيازي - بأنه كان يعمل 14 ساعة يومياً ، ويتلقى أجراً هشاً ، ويعيش في

أكواخ ، دون مستقبل ودون آمال ؟ ولدت الأيديولوجيا الاشتراكية من وضع الطبقة العمالية الأوروبية في القرن التاسع عشر .

المجتمعات الليبرالية الحالية هي جد مختلفة . أصبحت الحريات السياسية فيها أكثر فعلية ، حتى بالنسبة للأجراء . مع هذا ، فإن هؤلاء يشعرون أنهم منغصون بلا مساواة جوهرية بالنسبة للمالكي أدوات الإنتاج . أمام عمل متساوٍ ، وثقافة ذهنية وتقنية متساوية ، يجد مالكو أدوات الإنتاج أنفسهم في وضع اجتماعي أفضل : مستوى معيشتهم هو أكثر ارتفاعاً ، وإمكانية تعليمهم وترقيهم الاجتماعي أكبر . لذلك يشدد الماركسيون على أن تشاركية وسائل الإنتاج هي ضرورية لتحرير الإنسان . يعتقد الاشتراكيون غير الماركسيين الموقف ذاته ، ولكنهم أكثر حساسية للمظاهر التقنية ، خاصة في الدول الصناعية فإن واقعة أن النمط الاشتراكي هو حالياً غير ملائم لهذه الدول يجعلهم يخافون أن تؤدي تشاركية عنيفة إلى تراجع اقتصادي سوف تقع مساوئه على الجميع . يتجهون إذن إلى التفكير بأنه يجب الاحتفاظ على الأقل مؤقتاً بقطاع خاص مهم ، بانتظار تحديد نمط اشتراكي قابل للتطبيق في البلدان الفائقة التصنيع . هذا النوع من التحليل هو منتشر خاصة في الأحزاب الاشتراكية - وحتى في الأحزاب الشيوعية - للبلدان الليبرالية الغربية .

بالنسبة للماركسيين

نظرية الدولة والسلطة السياسية هي أساساً تطويرية . من حيث طبيعتهما ، الدولة والسلطة السياسية هما مجموع من وسائل السيطرة (بوليس ، جيش ، محاكم ، سجون ، الخ) تقمع الإنسان : نذكر على هذا الصعيد تشابهاً مع الأيديولوجيا الليبرالية . غير أنه يجب النظر للدولة والسلطة السياسية من زاوية تطويرية يجب التمييز على هذا الصعيد بين ثلاث مراحل : 1 - الدولة كأداة سيطرة طبقية ؛ 2 - الدولة كوسيلة لبناء الاشتراكية ؛ 3 - فناء الدولة .

● الدولة كأداة سيطرة طبقية - بنظر الماركسيين ، في مجتمع مرتكز على التملك الخاص لوسائل الإنتاج ، الدولة هي سلاح ضمن صراع الطبقات في أيدي طبقة المالكين . هذه الطبقة ، الأقلية جداً ، لا تستطيع الإبقاء على امتيازاتها حيال الطبقة التي تقمّمها ، الأكثر منها عدداً بكثير ، إلا بواسطة آلة الدولة البوليسية والقمعية . هكذا فالدولة هي « آلة للإبقاء على سيطرة طبقة على أخرى » (لينين) . إنها مجموع أدوات إكراهية في خدمة الطبقة المسيطرة .

ينطبق هذا التحديد على دولة الديمقراطية الليبرالية ، التي تتطابق مع الرأسمالية

الصناعية والصراع بين البورجوازية والبروليتاريا ، وكذلك على الدول التي سبقتها : الدولة الملكية ، دولة الاقطاعية الزراعية - الريفية حيث كان يجري الصراع بين الأسياد والاقنان . المدن أو الأمباطوريات في العصور القديمة كانت تعيش ضمن إطار اقتصاد رقي وصراع الأسياد مع العبيد . في دولة الديمقراطية الليبرالية الدولة هي فقط موهمة ، أكثر خبثاً ؛ كتب لينين « أن يُقرَّر ، مرة كل عدة سنوات ، مَنْ مِنَ الطبقة المسيطرة سيقمع ، سيسحق الشعب في البرلمان ، هذا هو الجوهر الحقيقي للبرلمانية البورجوازية » . الديمقراطية الكلاسيكية هي « خداع » . لقد ضمنت البورجوازية أولاً سيطرتها في داخل البرلمانات عبر رقابتها للانتخابات : إذ أنها تملك أساساً الصحافة ووسائل الدعاية والنقود . و تم ضمنت لنفسها الرقابة شبه الحصرية للآلة البروقراطية التي لا يمكن لأي حكومة أن تتحرك بدونها . وأخيراً ، كلما تعزز تنظيم الطبقة العاملة التي راحت تهدد سيطرة البورجوازية ، حاولت هذه الأخيرة تقسيمها بواسطة الأحزاب الاشتراكية الإصلاحية التي تلعب في الحقيقة لعبة أعداء البروليتاريا .

غير أن الدولة الديمقراطية تشكل تقدماً بالنسبة للأنظمة الأوتوقراطية القديمة ، لأن الحرية التي تقرها تسمح للبروليتاريا بتنظيم نفسها . « إن الجمهورية الديمقراطية والاقتراع الشامل هما تقدم هائل بالمقارنة مع القنانة ؛ فاعطيا للبروليتاريا إمكانية التوصل إلى هذه الوحدة ، إلى هذا التماسك الذي تنعم به الآن ، إلى تشكيل صفوف منتظمة ومنظمة » (لينين) . هكذا ، الديمقراطية البورجوازية هي مرحلة على الطريق الذي يقود إلى الدولة الاشتراكية .

لا يقبل الاشتراكيون غير الماركسيين حكماً بهذه المساواة . فهم يعتبرون أن الديمقراطية البورجوازية ، عبر تطور الاقتراع الشامل ، والنقابات والأحزاب العمالية ، توفر لكل الناس ، ومن ضمنهم البروليتاريا بعض الحريات الفعلية ، وأنه بإمكان الدولة أن تلعب ، إلى جانب دورها في السيطرة الطبقيّة ، دوراً تحكيمياً في مصلحة الجميع . يعتقد الاشتراكيون السويديون مثلاً بأن حكومة مستندة إلى النقابات والحزب الاشتراكي الديمقراطي ، التي تنعم بنموذ كبير ، يمكن أن تشكل ثقلًا مقابلًا للنقود الاقتصادي للرأسماليين ، وأنه يمكن أن يتحقق توازن ما .

● الدولة ، أداة لبناء الاشتراكية - يعتقد الماركسيون أن التملك الخاص لوسائل الإنتاج وصراع الطبقات ليسا نهائيين . إن تمركز الرساميل في عدد من الأيدي يقلل أكثر فأكثر ، التناحرات الأكثر فأكثر عنفاً بين هذه البورجوازية الأكثر فأكثر أقلية وبروليتاريا أكثر فأكثر عدداً ووعياً ، ستؤدي بالضرورة إلى انفجار ثوري ، تسمح للبروليتاريا بالاستيلاء على آلة الدولة واستخدامها لبناء الاشتراكية . خلال مرحلة طويلة وانتقالية ،

سيتم استخدام الدولة ، ليس للبقاء على السيطرة الطبقيّة بل لوضع حد لكل سيطرة طبقية . يتم ذلك عبر انتقال جميع وسائل الإنتاج إلى الجماعة ، أي عبر التشاركية الاقتصادية وهذا يفترض أيضاً القضاء على أي خطر يمكن أن يشكله المالكون القدماء لوسائل الإنتاج ، كي لا يتمكنوا يوماً من إعادة الوضع لصالحهم . ويستتبع هذا ، أخيراً ، تهديم جميع الرواسب الاجتماعية والسيكولوجية للرأسمالية وللبحث عن الكسب المادي . للحصول على هذه النتائج ، يجب أن يمسك العمال بقوة بألة الدولة وأن يتم كسر جميع العوائق أمام بناء الاشتراكية . من هنا ضرورة « دكتاتورية البروليتاريا » .

ينتقد الاشتراكيون غير الماركسيين هذه الصورة من زاويتين . من ناحية ، يعتبرون أن الثورة ليست أمراً لا مفر من حصوله وأن الرأسمالية وصرع الطبقات لن يزولا على نحو أوتوماتيكي يظهر هنا من جديد التمييز بين الاشتراكية « الطوباوية » والاشتراكية « العلمية » ، كما يقول الماركسيون . بنظر هؤلاء ، التطور نحو الاشتراكية ينتج عن حركة التاريخ نفسها ، التي لا يمكن توقيفها أو تغيير اتجاهها : سوف تقع الثورة وسوف تنتهي الرأسمالية في أي حال ، ونشاط البشر يكمن في تسريع ذلك وكبحه . بالنسبة للاشتراكيين غير الماركسيين ، هذا التطور التاريخي هو أمر مرغوب ولكنه غير أكيد . يمكن أن تدوم الرأسمالية إلى ما لا نهاية إذا لم يقرر الناس إلغائها . الاشتراكية ليست نهاية تطور طبيعي : لا يسعه أن يكون إلا نتيجة نشاط أو عمل إرادي يقوم به أشخاص ، يرغبون في تطبيق نظام أكثر عدالة من الرأسمالية .

من ناحية ثانية ، ينتقد الاشتراكيون غير الماركسيين الطريقة الثورية وعنق « دكتاتورية البروليتاريا » ، كوسائل لبناء الاشتراكية . يعتقدون أن هذه الأخيرة يمكن أن تُطبَّق تدريجياً ، عبر سلسلة من الإصلاحات المتتالية والجمعية (Cumulatives) ، تبعاً لسيرورة طويلة تتم دون عنف ودون دكتاتورية . إنهم يعتبرون أن هذه الطريقة هي وحدها المقبولة في المجتمعات المتطورة جداً ، التي لا يقبل مواطنوها بحرمانهم ، ولو مؤقتاً ، من الحريات التي ينعمون بها حالياً . إنهم يعتقدون أنه ابتداء من مستوى معين من التشاركية ، سوف يصبح الرأسماليون ضعفاء جداً بحيث يفقدون القدرة على التصدي لتطور السيرورة الاشتراكية وسيقبلون بالاندماج ضمنها ، كما فعل ذلك الارستقراطيون ازاء السيرورة الليبرالية ابتداء من اللحظة التي وصلت عندها إلى نقطة اللاعودة إلى الوراء . غير أن الارستقراطيين كانوا أيضاً رأسماليين ، مالكي أراضي ، وكان لهم إذاً مصالح مشتركة مع البورجوازيين ، كان بإمكان النظام الليبرالي تلبيتها (وعدو مشترك : الاشتراكية) . فيما مالكو أدوات الإنتاج ليسوا في نفس الوضع حيال النظام الاشتراكي ، وهذا ما يطرح مشكلة لم تجد بعد حلاً لها .

● **فناء الدولة - حسب الماركسية ، عندما يتم إرساء التملك الخاص لوسائل الإنتاج على قواعد صلبة ، عندما تنعدم أية إمكانية لعودة الرأسماليين بقوة ، عندما يتم القضاء على جميع رواسب الرأسمالية ، لن يعود هناك استغلال للإنسان على يد الإنسان ، ولا طبقات ، ولا صراعات طبقية . هكذا فإن النضال الذي تخوضه البروليتاريا من أجل تحريرها هو نضال من أجل تحرير كل البشر . تجعل الاشتراكية هذا التحرير كاملاً . وبالفعل ، بما أن صراع الطبقات قد زال ، لم يعد هناك مصدر لنزاعات أساسية بين البشر . وتوزيع الأموال يمكن أن يتم حسب حاجيات كل فرد . ويفترض هذا زوالاً لحالة الندرة التي طبعت المجتمعات الإنسانية حتى أيامنا ، إذ أن مجموع الحاجيات التي يجب تلبيتها كانت دوماً أدنى من مجموع الخيرات المتوفرة . من شأن التقدم التقني أن يقرب البلدان الأكثر تقدماً صناعياً من هذا الوضع ، وضع المجتمع الاستهلاكي أو مجتمع الوفرة . ولكن ، في النظام الرأسمالي ، البحث عن الكسب لا يسمح بالوصول إلى هذا الهدف ، إذ أن الحاجيات غير المربحة تذهب ضحية للحاجيات المربحة والمتزايدة اصطناعياً بواسطة الوسائل الإعلانية والإعلامية . الاشتراكية لا تعرف هذه العوائق .**

عندما يصل المجتمع الاشتراكي إلى هذه المرحلة ، سوف يعيش نوعاً من الاستقرار : بهذا المعنى ، قال بعضهم بأن الماركسية تؤمن بـ « نهاية للتاريخ » . في وضع كهذا ، سوف تفقد الدولة سبب وجودها ، إلى أن تزول كاملاً : إنها نظرية « فناء الدولة » . لن يعود الإكراه ضرورياً : لأن الحرمان واللامساواة اللذين سببا وجوده قد زالا . والحال أن الدولة ليست إلا جملة وسائل إكراهية بدون شك ، سوف يتوجب الامتثال لبعض القواعد الحياتية الأساسية المشتركة : لكنها ستصبح « مجرد عادات » (لينين) كما هي اليوم قواعد التهذيب والتقاليد الاجتماعية . سوف تتغير بعمق عقلية البشر بإلغاء الصراع الطبقي وظواهر الهيمنة والقمع والانسلاخ التي تفضي إليها . لقد وصف انجلس Engels هذه الآلية التي تجعل الناس ينتمون من الداخل ، إذا صح التعبير ، إلى القوانين التي كانت حتى في السابق تُفرض عليهم من الخارج : « إن قوانين نشاطهم الاجتماعي التي كانت تقع خارجهم ، كقوانين غريبة ، تسيطر عليهم ، سوف يطبقها ويتحكم بها الناس بأنفسهم ، متعرفين عليها على نحو كامل . إن الشراكة نفسها التي كانت تقدم على أنها مفروضة من الطبيعة والتاريخ ، سوف تغدو عملاً حراً وخصاً ؛ وسوف تخضع القوى الغريبة والموضوعية ، التي تهيمن على التاريخ إلى الآن ، لرقابة البشر . منذ هذه اللحظة فقط ، القضايا الاجتماعية التي سوف يركزونها (البشر) ، تستطيع الوصول ، إلى حد كبير وينسب متزايدة إلى النتائج المرادة . إنها قفزة الجنس الإنساني ، قفزة حكم الضرورة نحو حكم الحرية » (1894) .

هذه النظرية المتفائلة حول تطور المجتمعات الاشتراكية تلتقي بنظرية متفائلة هي أيضاً حول تطور المجتمعات الرأسمالية ، مرتكزة على التحليل المنطقي ذاته : سوف تخفف وفرة الخيرات الناتجة عن التقدم التقني الصراعات والتوترات ، وتسمح بازدهار الحرية . لكن النظريتين تصطدمان بالاعتراضات ذاتها . الوفرة الاقتصادية هي جزئياً وهمية ، لأن الحاجيات تزايد كلما تمت تلبيتها . كثير من التناحرات والصراعات ليست مرتبطة مباشرة بالقحط الاقتصادي : صراعات أيديولوجية ، صراعات أجيال ، صراعات أجناس (ذكور وإناث) ، الخ . إن التقدم التقني بتطويره العقلنة والتخطيط يتجه إلى تقوية الدولة أكثر مما يتجه إلى إفنائها . وعلاوة على ذلك ، في النظام الاشتراكي ، تعزيز الدولة لإرساء دكتاتورية البروليتاريا يخلق مؤسسات ، تقاليد وعقليات معاكسة تماماً لفناء الدولة المقبل . مع هذا فإن الماركسيين لا يزالون يؤكدون على نظرية فناء الدولة . ديالكتيكياً ، إنها تسمح بتبرير التسلطية الحالية للأنظمة الاشتراكية : فهذه التسلطية تسمح بخلق الشروط التي تتيح الزوال المقبل للدولة وإرساء حرية كاملة في كل المجالات .

اسهامات الأيديولوجيات الأخرى

تبذل الدول الاشتراكية مجهوداً كبيراً كي تستلهم مؤسساتها وسلوكات مواطنيها من أيديولوجيتها الخاصة وحدها . إن غياب حرية الرأي تسهل هذا المجهود ، بجعلها بث الأيديولوجيات الخارجية صعباً . غير أن الأيديولوجيا الليبرالية تحتفظ بنفوذ معين في الدول الاشتراكية : يبدو أن هذا النفوذ يزداد كلما ارتفع مستوى الحياة والثقافة . من ناحية أخرى ، احتفظت الأيديولوجيات الوطنية بأهمية كبيرة .

٦ - تأثير الأيديولوجيا الليبرالية

ينبغي التمييز بين وضعين مختلفين جداً على هذا الصعيد . فمن ناحية نما خليط من الأيديولوجيا الليبرالية والأيديولوجيا الاشتراكية في بعض البلدان الغربية ، يسمى « الاجتماعية - الديمقراطية » : لكن ليس لها مكان في الدول الاشتراكية . من ناحية ثانية ، نجد تأثيراً نسبياً للأيديولوجيا الليبرالية في مؤسسات الدولة الاشتراكية .

● الاجتماعية - الديمقراطية - إن عبارة الاجتماعية الديمقراطية قد استخدمت بداية للتعبير عن التحالف بين الليبراليين اليساريين والاشتراكيين ، في صراعهم ضد المحافظين : هكذا كان يجري الحديث في فرنسا عام 1848 عن « الديمقراطيين - الاشتراكيين » . ثم إن هذه العبارة قد استخدمت للدلالة على الأحزاب الاشتراكية التي ترفض طرق العنف والدكتاتورية لإرساء الاشتراكية ، والذين يعتقدون أن هذه الأخيرة

يمكن أن نتج عن تطور ديمقراطي . هذه هي اليوم حالة غالبية الأحزاب الاشتراكية الغربية ، غير الأحزاب الشيوعية . غير أنه ، بين 1917 و 1939 ، بعض هذه الأحزاب بقي ثورياً وفي الوقت نفسه يرفض أن يصبح شيوعياً : مثلاً ، الحزب الاشتراكي النمساوي ، الحزب الاشتراكي الفرنسي (SFIO) ، وبعض الفرق داخل الأحزاب الاشتراكية الأخرى . بعد الحرب العالمية الثانية ، تخلت جميعها عن الخط الثوري ، ما عدا بعض الأحزاب الاشتراكية الصغيرة اليسارية التي أنشئت في هذه السنوات الأخيرة : الحزب الاشتراكي الموحد الفرنسي ، وخاصة الحزب الاشتراكي الإيطالي للوحدة البروليتارية .

لكي يكون تحليلنا دقيقاً يجب أن نميز بين العمالية ، من ناحية ، والاجتماعية الديمقراطية ، من ناحية ثانية . القاسم المشترك بين الاثنتين هو أنها تدعجان الأيديولوجيا الاشتراكية والأيديولوجيا الليبرالية ، فتطالبان بإصلاحات اشتراكية تنفذ تبعاً لطرق الديمقراطية الليبرالية . لكنهما تميزان بالنسبة لاتساع هذه الإصلاحات . فالاجتماعيون الديمقراطيون ، بالمعنى الدقيق للكلمة ، يريدون تحولاً جذرياً للمجتمع الرأسمالي ، عبر إلغاء الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج واستبدالها بملكية جماعية . إنهم يرغبون بإبقاء قطاع خاص متطور إلى هذا الحد أو ذاك : لكن المشكلة تُطرح أيضاً في الدول الاشتراكية . في أي حال ، يعتبرون أن القطاع الخاص يجب أن يشكل الدعامة الجوهرية للاقتصاد ، وأن التشاركية يجب أن تتحقق تدريجياً على مراحل ، من خلال إصلاحات متتابعة وجمعية (Cumulatives) ، شريطة أن يتحقق كل إصلاح بوسائل ديمقراطية وليبرالية . يمكن القول بأنهم إصلاحيون بما يخص الوسائل ، وثوريون بما يخص الأهداف .

على العكس ، العماليون هم إصلاحيون بما يخص الأهداف والوسائل معاً . إنهم لا يتجهون إلى تشاركية شاملة للمجتمع ، إلى إلغاء واسع للملكية الخاصة لوسائل الإنتاج . إنهم يقبلون بإبقاء الانتظام الرأسمالي . ولكن يريدون التخفيف من وطأته عبر إصلاحات اقتصادية واجتماعية ، تحد من سلطة الرأسماليين ومن انتزاعهم لفائض إنتاج القيمة ، مما يسمح توزيعاً أفضل للمداخيل ويعطي القوى الشعبية وسيلة تشكيل قوة مقابلة لنفوذ مالكي الرساميل . تجدر الإشارة إلى أن العبارات التي تستخدمها الأحزاب السياسية لا تتطابق مع هذا التمييز بين العمالية والاجتماعية الديمقراطية . كثير من الأحزاب الاجتماعية الديمقراطية في أوروبا الغربية كفت عن الاعتقاد بالإرساء المقبل لمجتمع اشتراكي وآمالهم تقف عند الإصلاحات الاجتماعية : أي أنهم لم يعودوا اجتماعيين ديمقراطيين بل أصبحوا عماليين . غالباً ، إنهم يتنكرون لهذا التطور : ويستمررون بإعلان إرادتهم في تهديم الرأسمالية التي لم تعد موجودة في الواقع .

● الأيديولوجيا الليبرالية والدول الاشتراكية - لا تعلن أي دولة اشتراكية انتماءها إلى الاجتماعية الديمقراطية ، بل إن جميعها تنقضها متهمة إياها بخيانة قضية الاشتراكية . ولا تقر أي دولة بأنها تخضع لتأثير الأيديولوجيا الليبرالية التي تُنقَضُ في أغلب الأحيان من حيث هي أيديولوجيا بورجوازية . غير أنه ، في الواقع ، جميع هذه الدول تخضع لهذا التأثير .

وهذا الأمر هو جد طبيعي لا سيما وأن الليبرالية والاشتراكية ترتكزان على منظومة قيم مشتركة . إن فكري الحرية والمساواة اللتين تحددان الليبرالية الأساسية هما أيضاً من الأفكار أساسية للاشتراكية . لا يرفض الاشتراكيون هذه القيم الليبرالية : يهتمون فقط الليبراليين بعدم تطبيقها . يهتمونهم بإرساء حرية ومساواة شكليتين ، ظاهريتين ، وهميتين ، تدممها على أرض الواقع اللامساواة والهيمنة اللتان تنتجان عن التملك الخاص لوسائل الإنتاج . انهم يريدون إقامة حرية ومساواة أكثر واقعية ، أكثر أصالة ، بفضل تشاركية وسائل الإنتاج . وإذا قبلوا بدكتاتورية ، فإن ذلك لن يدوم إلا خلال فترة انتقالية ، كي يصبح بالإمكان خلق شروط نظام ليبرالي حقيقي . هكذا ، فإن مبادئ الحرية والمساواة التي تطرحها الليبرالية السياسية تشكل نواة مشروعية مشتركة للاشتراكيين والليبراليين .

إن مؤسسات الدول الاشتراكية تستوحي مباشرة من هذه المبادئ حول مسائل عديدة . الاقتراع الشامل ، سلطات المجالس ، الحريات السياسية (حرية الفكر ، حرية الصحافة ، حرية الاجتماع ، حرية إنشاء الجمعيات ، الخ) ، جميعها تلحظها الدساتير الاشتراكية في عبارات قريبة جداً وأحياناً مماثلة للتي تستخدمها الدساتير الليبرالية عملياً ، تبقى ممارسة هذه الحقوق النظرية مختزلة جداً ، عندما لا تكون ملغاة تماماً من جراء منظومة الحزب الواحد والرقابة البوليسية . ولكن الاعلان عن هذه المبادئ رسمياً يدل على تأثير الأيديولوجيا الليبرالية . مع تأكيدها ضرورة دكتاتورية البروليتاريا ، تجهد الدول الاشتراكية لتمويهها جزئياً خلف هذه الواجهة الليبرالية انها تظهر بصورة عامة غموضاً في تفسير مؤسساتها السياسية : تارة تبرر التسلطية بنظرية دكتاتورية البروليتاريا ، وطوراً تنقض التسلطية مستندة إلى النص الليبرالي للدستور . هذا الغموض يُظهر عمق تأثير الأيديولوجيا الليبرالية .

إن نفوذ الأيديولوجيا الليبرالية هو أكبر في الدول التي تشرتها بقوة قبل أن تصبح اشتراكية . هذه هي الحالة في الديمقراطيات الشعبية لأوروبا ، حيث كانت الثقافة الغربية منتشرة بين النخب قبل 1945 ، حيث تلقى غالبية القادة الشيوعيين للجيل

الأول علومهم في الجامعات الفرنسية أو الانكليزية ، حيث طبعت صراعات ليبرالي القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين العقلية الوطنية : خاصة في بولونيا ، هنغاريا ، يوغسلافيا ، تشيكوسلوفاكيا . في الاتحاد السوفياتي ، حيث تقاليد التسلطية هي أقوى ، وحيث كان التأثير الغربي أقل ثقلاً ، قلّ تأثير الأيديولوجيا الليبرالية . في الأوساط المثقفة والعلمية ، تمت هذه الأيديولوجيا على نحو معمّم . ثم اتجه ارتفاع مستوى الثقافة إلى زيادة تأثيرها .

2 - تأثير الأيديولوجيات القومية

كانت القومية ، بداءة ، أيديولوجيا ليبرالية . إن عبارة « أمة » / nation / هي مأخوذة من كلمات الثورة الفرنسية . استخدم الليبراليون التعلق الطبيعي للناس بمتحدتهم الأرضي (الاقليمي) والتاريخي لإحلال هذه الوطنية محل الاخلاص للعائلة المالكة : حل التعلق بالأمة محل التعلق بالملك . في القرن التاسع عشر ، كان مبدأ القوميات ، أي حق الشعوب في تقرير مصيرها جوهر السياسة الخارجية لليبراليين : إذ إن حرية كل شعب هي لازمة لحرية كل فرد . بعد ذلك ، استخدم المحافظون القومية ضد الاشتراكيين : ان تضامن جميع الناس في بلد ما يُستخدم لحجب صراع الطبقات واستغلال الإنسان للإنسان . على العكس ، فإن الأيديولوجيا الاشتراكية هي أممية . ولكن ، في الواقع ، القومية تلعب دوراً مهماً في الدول الاشتراكية .

● الاشتراكية ، أيديولوجيا أممية - بنظر الاشتراكية ، التقسيم الأساسي بين البشر ليس أفقياً بين الدول ، بل عامودياً ، بين الطبقات « بروليتاريو كل البلدان ، اتحدوا ! » : هذا الشعار الرسمي للاتحاد السوفياتي يعبر عن الوجهة الأساسية للاشتراكية . إن المستغلّين في كل الأمم هم متضامنون ضد المستغلّين في كل الأمم . بالنسبة لاشتراكي ، تتجه القومية إلى إقامة تضامن غير طبيعي بين مستغلي ومستغلي البلد الواحد : إنه وسيلة لإبقاء سيطرة الأوائل على الآخرين . في أي حال إنه وهمي ، فالرأسماليون في جميع البلدان يتفقون بين بعضهم ؛ تنفعهم الحروب لزيادة أرباحهم . وعلى تضامن البروليتاريا أن تسقط هذه المناورات ؛ قبل 1914 ، كانت الأممية الاشتراكية تعتقد أن الإضراب العام الذي تشرع به الطبقات العمالية يمنع نشوب الحروب بين البلدان . لمن اللافت أن يكون النشيد الاشتراكي هو النشيد « الأممي » .

الأممية الاشتراكية تأخذ بعداً جديداً في عالم مقسّم إلى فئتين من البلدان غير المتساوية : البلدان الصناعية والبلدان المتخلفة . الأولى هي في وضع مسيطر تستغل المواد الأولية للشانية لصالحها . إنها قادرة على فرض أسعار المواد الأولية عملياً ، التي

تدفعها نحو الانخفاض . وهي تتصنع مساعدة البلدان المتخلفة تقنيا . لكن هذه المساعدة تنطوي بصورة عامة على مقابل سياسي وتكون شكلاً مقنعاً من الاستعمار . في أي حال ، إن مجموع المبالغ التي تنفقها الدول الصناعية لمساعدة العالم الثالث هي أدنى من الأرباح التي تحققها هذه الدول بفضل انخفاض أسعار المواد الأولية التي تشتريها من العالم الثالث . تجد هنا نظرية لينين تأكيداً لها عبر هذه الوقائع ، إذ أنه كان يعتبر أن الأمبريالية هي المرحلة العليا للرأسمالية .

هكذا يضاف إلى استغلال الرأسماليين للبروليتاريين الفرديين ، استغلال الدول الغنية للدول الفقيرة ، تتعارض الاشتراكية مع الثاني كما مع الأول . بالنسبة لدولة اشتراكية ، الهدف الأساسي ليس رفع مستوى معيشة مواطنيها هي ، متجاهلة واقعة أن أربعة أخماس الإنسانية مطمورة في التخلف . الهدف الأساسي هو مساعدة الإنسانية جمعاء على الخروج من التخلف ، بإرساء مساواة فعلية بين الدول كما بين الأفراد . التضامن الدولي يتفوق على التضامات الوطنية . هذا التضامن الدولي يجب أن يوحد الدول الاشتراكية في صراعها ضد الدول الرأسمالية . إنه سلاح رئيسي ، كما تضامن البروليتاريا هو سلاح أساسي في صراعها ضد الرأسماليين . ليس من دولة اشتراكية تنقض هذه المبادئ نظرياً ، ولكنها ، جميعها ، لا تطبقها بالطريقة ذاتها عملياً .

● **قومية الدول الاشتراكية - تلعب القومية دوراً كبيراً في الدول الاشتراكية .**
وهذا الدول ليس دوماً مناقضاً لمبادئ الأمية التي ذكرناها للتو . وبالفعل يجب التمييز بين حالتين : حالة الدولة الاشتراكية التي توجه قوميتها ضد دولة رأسمالية وحالة دولة اشتراكية توجه قوميتها ضد دولة اشتراكية أخرى . إنه لمن الطبيعي أن تستخدم الاشتراكية التضامن الوطني في صراعه ضد الرأسمالية . عندما أيقظ ستالين الوطنية الروسية لمساعدة الاتحاد السوفياتي على الغزو الهتلري ، وعندما لجأ خلفاؤه إلى استنهاض الكبرياء الوطني لمواطنيهم للتصدي للولايات المتحدة ، فإن هذا ساعد قضية الاشتراكية . عندما تستند الأحزاب الاشتراكية والشيوعية إلى قومية البلدان المستعمرة أو التي تهيمن عليها الدول الرأسمالية لدفعها إلى المقاومة والثورة ، فهي تساعد على نشر الاشتراكية . إن واقعة أن الأمبريالية تشكل اليوم غمطاً أساسياً من الاستغلال الرأسمالي - استغلال الدول التي تملك التجهيزات الصناعية للدول البروليتارية - تدفع طبيعياً الاشتراكيين إلى استخدام المشاعر الوطنية لشعوب العالم الثالث . هذا الشكل من القومية يصبح هكذا أحد العوامل الثورية الأكثر فعالية .

يختلف الوضع عندما تكون القومية سبب المواجهة بين دولتين اشتراكيتين . على

كل من هذه الدول أن تخضع مشاعرها الوطنية لتضامنها الدولي . غير أن قوة المشاعر الوطنية هي بحيث يغيب عن بال الدول الاشتراكية غالباً هذا المبدأ الجوهرى ، وأن تؤكد العكس . نجد هذه الحالة في العلاقات بين دولة اشتراكية كبرى ودول اشتراكية أصغر . تنزع الأولى إلى فرض وجهة نظرها على الثانية ، مستندة إلى التضامن الاشتراكي . تتعاطم غرابة هذا الأمر في العلاقات بين الاتحاد السوفياتي والديمقراطيات الشعبية لأوروبا : القمع الهنغاري لعام 1956 واحتلال تشيكوسلوفاكيا عام 1968 هما أفضل مثالين . تظهر الصين رزانة أكبر في علاقاتها مع الدول الشيوعية الصغيرة . فالدولة ذات النفوذ الكبير تعتقد بكل رصانة بأنها تضمن تنمية أفضل وسلاماً أفضل للمجتمع عبر هيمنتها على حلفائها الأصغر . غير أن نفوذ القومية على سلوكها هو واضح أشد الوضوح . من ناحيتها ، الدول الاشتراكية الصغيرة تقاوم هذه الهيمنة للأخ الكبير بإظهارها شعوراً قومياً قوياً جداً ، مما دفع بعض الدول إلى القطيعة مع تحالف الدول الاشتراكية (يوغسلافيا) أو إلى اضعافها (رومانيا) .

نمط آخر من النزاعات القومية بين الدول الاشتراكية يضع في مواجهة بعضهما البعض الاتحاد السوفياتي والصين . في الأصل ، هناك إرادة الصين في عدم الخضوع والتبعية للاتحاد السوفياتي . كلتاهما وجدتا أنفسهما في صراع لزعامة العالم الاشتراكي . والصين ، بنقدها لاتجاهات الاتحاد السوفياتي إلى رفع المستوى المعيشي لمواطنيه في محاولة منه للتساوي مع الولايات المتحدة ، وإعلانها أفضلية الثورة وسيطرة الفكر الاشتراكي في العالم الثالث ، أثبتت إخلاصاً أكبر لمبادئ الأهمية الاشتراكية لكنها أطلقت العنان أيضاً لعراك حول الحدود مع الاتحاد السوفياتي يشكل ظاهرة من القومية التقليدية ، دون علاقة مباشرة مع الاشتراكية . يبقى أن هذه القومية تركز على شعور شعبي عميق ، في جميع الأحوال .

حول الايديولوجيا الاشتراكية ، انظر قبل أي مرجع التحاليل حول الماركسية ضمن بيليوغرافيا وافرة جداً يمكننا أن نختار الأعمال التالية : 1 - لاطلاع أولى ، كتب هنري لوفيفر Lefebvre ، لمعرفة فكرة كارل ماركس ، طبعة ثانية ، 1956 ؛ لمعرفة فكر لينين ، 1957 ؛ ماركس (1818 - 1783) ، جنيف ، 1947 ؛ الماركسية ، طبعة تاسعة ، 1964 ، سلسلة «ماذا أعرف؟» (هنري لوفيفر ، عضو قديم في الحزب الشيوعي ، يبقى مؤيداً للماركسية) ، و P et M Favre ، الماركسيات بعد ماركس ، 1970 ؛ سلسلة «ماذا أعرف؟» ؛ انظر وجهة نظر ضد ماركسية في S. Hook ، ماركس والماركسيون ، برنستون ، 1955 ، ووجهة نظر موضوعية ماساتشوستس نسيباً في A. Meyer ، الماركسية : الوحدة بين النظرية والتطبيق ، كمبردج ، 1954 ؛ وكذلك M. Arvon ، الماركسية ، 1955 ؛ 2 - لتحاليل أكثر عمقاً ، انظر : J.Y. Calvez ، فكر كارل ماركس ، 1956 ، مع

ببليوغرافيا نقدية): انظر جواب الشيوعيين : H. Denis, R. Garaudy, G. Gogniot, G. Besse ،
 الماركسيون يردون على نقادهم الكاثوليكين ، 1957 ، ومؤلف H. Desroche ، دلالة الماركسية ،
 1949 ، يحاول التوفيق بين الماركسية والمسيحية . - الفكر الاقتصادي يلقى بحثاً مسهباً في H.
 Bartoli ، المفهوم الاقتصادي والاجتماعي عند كارل ماركس ، 1950 ، J. Bénard ، المفهوم
 الماركسي للرأسمال ، 1952 ، P. Bigo ، الماركسية والانسانية ؛ مدخل إلى العمل الاقتصادي لكارل
 ماركس ، 1953 . - الفكر السياسي يُبحث في الأعمال السابقة وأيضاً في A. Cornu ، مرحلة الشباب
 لكارل ماركس (1817 - 1845) ، 1934 ، وكارل ماركس وفريدريك انجلز : حياتها وأعمالها ،
 نشرت 3 أجزاء ، 1955 - 1962 (عمل مهم) ؛ J. Lacroix ، ماركسية ، وجودية وشخصانية ،
 طبعة ثانية ، 1951 ؛ انظر أيضاً N. Poulantzas ، السلطة السياسية والطبقات الاجتماعية ، 1968 ؛
 والطبقات الاجتماعية في رأسمالية اليوم ، 1974 . - الوجهة الفلسفية بحثت خاصة في هذا العمل الأخير
 وفي H. Lefabvre ، المادية الديالكتيكية ، طبعة ثانية ، 1949 ؛ عمل M. Rubel ، كارل ماركس ،
 بحث حول حياته الفكرية ، 1957 ، مفيد جداً ولكن تمجد مناقشة أطروحته (انظر النقد المهم لـ L.
 Goldman ، في Les Temps modernes ، 1957 ، ص 729 - 751) ؛ انظر أيضاً A. Schaff ،
 الماركسية والفرد ، ترجمة فرنسية ، 1968 . - يقدم الكتاب الرسمي السوفياتي ملخصاً جيداً في مبادئ
 الماركسية اللينينية ، طبعة ثانية ، 1962 بالطبع الرجوع أيضاً إلى مؤلفات ماركس وانجلز . نجد
 ببليوغرافيا نقدية وملخصة في J. Touchard ، تاريخ الأفكار السياسية ، طبعة خامسة ، 1975 ، جزء
 II ، ص 660 وما يتبع . - وببليوغرافيا أكثر كمالاً لـ M. Rubel ، ببليوغرافيا أعمال كارل ماركس ،
 1956 (مع ملحق 1960) . - المؤلفات الأساسية التي تلخص العقيدة هي البيان الشيوعي لكارل
 ماركس وفريدريك انجلز ، ومؤلف ف. انجلز وحده « السيد أوجين دهرينغ يقبل العلم » (المسمى
 Anti-Dühring) . - وبكل فائدة نقرأ كتب ماركس حول فرنسا : الصراع الطبقي في فرنسا
 (1848 - 1850) ، الثامن عشر من برومير للويس بوناپرت ، الحرب الأهلية في فرنسا (1871)
 ومؤسس الفلسفة (ضد برودون) . - وكنصوص مختارة ، اقرأ قبل أي مرجع : F. Chatelet, E.
 Pisier-Kouchner, J.M. Vincent ، الماركسيون والسياسة ، 1975 ؛ كذلك H. Lefebvre, N.
 Guterman ، كارل ماركس ، أعمال مختارة ، 1903 - 1966 ، جزءان (سلسلة Idées) ؛ K.
 Papaïoannou ، ماركس والماركسيون ، طبعة ثانية ، 1972 ؛ J. Kanapa ، كارل ماركس ،
 نصوص ، 1966 ؛ M. Rubel ، صفحات مختارة لأخلاقية اشتراكية ، 1948 .

حول المسائل المعاصرة للايديولوجيا الماركسية ، انظر R. Richta ، الحضارة على الملتي ،
 1969 ؛ V. Dru ، حول الدولة الاشتراكية : I التجربة السوفياتية ، 1963 ؛ II هنا ، الآن ، غداً ،
 1968 ؛ A. Corz ، الاشتراكية الصعبة ، 1967 .

حول ايديولوجيا الاشتراكية غير الماركسية ، انظر العمل الذي سبق ذكره J. Droz ، الاشتراكية
 الديمقراطية (1864 - 1960) ، 1966 ، مع ببليوغرافيا ؛ G. Bourgin, P. Rimbert ،
 الاشتراكية ، طبعة تاسعة ، 1969 ، سلسلة « ماذا أعرف ؟ » ؛ M. Drachkovitch ، من كارل
 ماركس إلى ليون بلوم : أزمة الاشتراكية الديمقراطية الأوروبية ، جنيف ، 1956 ؛ L. Valiani ،
 تاريخ الاشتراكية في القرن العشرين ، جنيف ، 1948 ؛ G. Radice ، الاشتراكية الديمقراطية ،

لندن ، 1965 ، P. Louis ، مائة وخمسون عاماً من الفكر الاشتراكي ، 1938 - 1939 ، جزءان ؛
 G. Landauer ، الاشتراكية الأوروبية ، بركلي ، 1959 ، جزءان ؛ J. Hersch ، ايدولوجيات
 وواقع ، 1956 ، والعدد الخاص من مجلة Esprit حول الاشتراكية ، أيار 1956 . - يجب الاطلاع
 أيضاً على العمل الشهير بقلم H. de Man ، ما بعد الماركسية ، طبعة أولى ، بروكسل ، 1927 ، أعيد
 طبعه في باريس في 1975 ، وكتبه اللاحقة : الاشتراكية البناء ، 1933 ؛ الفكر الاشتراكي ،
 1935 ؛ بعد فوات الأوان ، بروكسل ، 1941 ، ما بعد القومية ، جنيف ، 1946 ؛ فارس منفرد :
 45 عاماً من الاشتراكية الأوروبية ، جنيف ، 1948 . - حول نقد H. de Man ، انظر : A. Philip ،
 هنري دومان والأزمة العقائدية للاشتراكية ، 1928 ؛ V. Leduc ، هل تم تجاوز الماركسية ؟ 1946 .
 حول التخلف والعلاقات بين الدول الغنية والدول البروليتارية ، انظر الجيولوجرافيا في هذا المؤلف
 في فصل السياق الايدولوجي للديمقراطيات الليبرالية . - حول فكر ماوتسي تونغ ، انظر الجيولوجرافيا في
 نهاية فقرة الدكتاتوريات الاشتراكية من هذا الكتاب .

II - مؤسسات الدكتاتورية الاشتراكية

إن السمة المشتركة لكل الأنظمة الاشتراكية ، هي في الجمع بين بنية تسلطية
 ودكتاتورية والمؤسسات الديمقراطية المستوحاة إلى حد ما من الأنظمة الليبرالية . يقول
 البعض إن الأولى فقط هي حقيقية : أما الثانية فهي تبقى شكلية محض وتصلح فقط
 لتمويه الدكتاتورية . وهذا ليس صحيحاً تماماً : فمن ناحية ، للمؤسسات الديمقراطية
 حقيقة ما ؛ ومن ناحية ثانية وعلى نحو خاص ، يعترف رسمياً بالسمة الدكتاتورية
 للمنظومة . سوف ندرس بالتوالي هاتين الظاهرتين الأساسيتين للمؤسسات الاشتراكية .

1 - الدكتاتورية والحزب الواحد

تعرف البلدان الاشتراكية دكتاتوريات ثورية ، أي أن التسلطية تُستخدم ليس
 لإبقاء النظام القائم وإنما لإرساء نظام جديد سيتيح الازدهار المقبل للحرية والمساواة .
 الأداة الأساسية والمتميزة لهذه الدكتاتوريات الثورية هي الحزب الواحد .

الدكتاتورية الثورية

نسمي اليوم « دكتاتورية » كل نظام تسلطي غير مرتكز على الوراثة . وحسب هذا
 المفهوم الاشتقاقي يُعتبر أن هناك نمطين أساسيين من الأنظمة التسلطية : الملكيات
 والدكتاتوريات . يمكن أن تكون الدكتاتوريات محافظة أم ثورية : أي أنها يمكن أن
 تستخدم التسلطية والإكراه اما للبقاء على النظام القائم واما لإقامة نظام ثوري .
 الدكتاتوريات الإصلاحية لا تشكل حقيقة فئة وسيطة : فهي نوع من الدكتاتوريات
 المحافظة التي تتجه إلى تكييف النظام القائم مع تطور المجتمع ، كي يتم تعزيزه أكثر .

لقد عرضنا سالفاً النظرية العامة للدكتاتوريات ، حول موضوع الدكتاتوريات الرأسمالية . من الضروري الرجوع إليها قبل قراءة الصفحات التالية ، المكرسة للدكتاتوريات الثورية وحدها التي تشكل الأنظمة الاشتراكية تجسيدها الأساسي في زمننا المعاصر .

٦ - نظريات الدكتاتورية الثورية :

لاحظ الكتاب اليونانيون للعصور الوسطى أن بعض « الأنظمة الطغانية » (وهي تسمية كانوا يطلقونها على الدكتاتوريات وقد اتخذت معنى محمراً) كانت تستند إلى جماهير الشعب ، ضد الارستقراطيين وأصحاب الامتياز . كان في ذلك أحياناً ديمagogية ليس إلا . غير أنه أحياناً ، حقق بعض الطغاة إصلاحات اجتماعية عميقة . في بعض المدن الأوروبية للعصر الوسيط والنهضة ، يمكن أيضاً أن نجد أمثلة دكتاتوريات تتجه إلى قلب النظام الاجتماعي : مثلاً في فلورنسا مع سافونارول ، وفي منستر مع Jean de Leyde ، الخ . لقد حدّد اليعقوبيون أثناء الثورة الفرنسية النظرية الأولى الشاملة حول الدكتاتورية الثورية . هذه النظرية اليعقوبية هي الحد الأول للنظرية الماركسية حول دكتاتورية البروليتاريا .

● النظرية اليعقوبية للرعب الثوري - عندما استولى اليعقوبيون على السلطة في فرنسا ، في حزيران 1793 ، لم يكن لهم الخيار . كانت خمسة جيوش أجنبية تغزو البلد وتحتل قسماً من أراضيه وتتجه نحو عاصمته . ستون محافظة - على ثمانين - ثارت ضد السلطة المركزية . في الغرب ، كانت تدور حرب أهلية فلاحية شرسة . وأعداء الثورة حاضرون ونافذون أينما كان . وحدها ، سلطة قوية ، دكتاتورية صارمة ، كان بإمكانها مواجهة وضع كهذا . « الرعب » هو الاستراتيجية الوحيدة الممكنة : فهي لا تشكل نظرية ، ولكن وسيلة للتأثير مباشرة ، شيئاً فشيئاً ، وكلما نمت الدكتاتورية اليعقوبية ، بدأت نظرية الرعب تأخذ هيكلية ثابتة ، خاصة بدفع من سان جوست / Saint Just . / يجب تبرير إبقاء التشريع الإرهابي رغم الانتصار على الجيوش الأجنبية ، وسحق أعداء الداخل وإرساء الانتظام .

هكذا يصل التحليل عند اليعقوبيين إلى أن الدكتاتورية هي وسيلة خلق الشروط الضرورية لاشتغال جمهورية ليبرالية . ما قبل ذلك بنصف قرن قال مونتسكيو إن الجمهورية لا تشتغل إلا إذا مارس السكان « الفضيلة » (أي الاخلاص للوطن) . والحال ، أن قروناً من السيطرة الملكية ، وهيمنة النبالة والاكليروس طبعت الجماهير الشعبية والطبقات الحاكمة بسلوكات وعادات مختلفة جداً . يجب إذا تغييرها كي يُتاح العيش للجمهورية : الرعب هو وسيلة للوصول إلى هذا الغرض بسرعة هدفه الأساسي

هو تطوير الفضيلة الوطنية (حب الوطن) ، وتعليم الناس السلوك المواطني . إنه أساساً تعليمي . بهذا التدريس القاسي ، نصنع مواطنين صالحين . بعد تحقيق هذا الشرط الأساسي ، يمكن أن يسير عمل الجمهورية الليبرالية : عند ذلك الحين ، يتم الغاء الدكتاتورية الارهابية .

إن تعابير ذلك العصر - خاصة عبارة « فضيلة » - والميزة الأخلاقية للتحليل تسيننا أن هذه النظرية تلتقي ببعض الملاحظات المعاصرة . لا يمكننا تشغيل الاقتراع الشامل فعلياً ، والرعاية البرلمانية والحريات العامة ، في بلد حيث الغالبية الكبرى للشعب هي غير متعلمة ، جاهلة ، أمية ، مسحوقة بالبؤس والعمل المنهك . في وضع كهذا ، تأطير الجماهير ضمن حزب ثوري يمارس الدكتاتورية في الواقع ، يمكن أن يسمح بتسريع التطور وخاصة برفع مستوى المعيشة بسرعة ، وتوفير تهيئة مواطنة أصيلة وتالياً خلق شروط ديمقراطية حقيقية . في تركيا خلال السنوات 1920 - 1940 ، نقل كمال اتاتورك وعصرن النظرية اليعقوبية : فطبّق دكتاتورية جمهورية . إن هذا النمط الاتاتوركي لدكتاتورية ثورية (ولكن غير اشتراكية) ، تزعم تطبيقه اليوم عدة بلدان من العالم الثالث : ولكنه يُستخدم غالباً لتمويه دكتاتوريات رجعية .

● النظرية الماركسية لدكتاتورية البروليتاريا - لقد اعتنق الماركسيون النظرية اليعقوبية ، مع إدماجها في إطار نظريتهم . بنظرهم ، الدكتاتورية والإكراه يصلحان ، ليس لإرساء الحرية والمساواة السياسيتين مباشرة ، ولكن لإقامة نظام إنتاج اشتراكي يسمح بتطوير الحرية والمساواة السياسيتين فالمسألة لا تكمن في تعليم المواطنين . المواطنة عبر تربية أخلاقية : بل تغيير شروط الإنتاج المادي ، بإلغاء الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج . إن التغيير المعنوي للبشر ينتج عن هذا التغيير للبنى الاقتصادية ، لأن هذه الأخيرة هي « قاعدة » كل عناصر الحياة الاجتماعية ، ومن ضمنها الأخلاق .

يعتقد الماركسيون أن التشاركية الفعلية والكاملة لوسائل الإنتاج ليست ممكنة إلا بطرق إكراه ودكتاتورية . لن يسمح الرأسماليون أبداً بأن تنتزع منهم بمحض إرادتهم ملكياتهم والامتيازات اللازمة لها . ينبغي أخذها بالقوة ، بادية الأمر : من هنا ضرورة الثورة لقلب النظام القائم . بعدئذ ، يجب اتخاذ كل الحيلة لتجنب أن يتوصلوا يوماً إلى قلب الوضع لمصلحتهم ، حتى اللحظة التي يغدو فيها الانتظام الاشتراكي مقبولاً من الجميع ، حيث كل رواسب الرأسمالية تكون قد هُدمت نهائياً . دكتاتورية البروليتاريا هي تلك المرحلة الانتقالية الواقعة بين الثورة التي تعطي السلطة إلى البروليتاريا ، و « المرحلة العليا للشيوعية » حيث يصبح الانتظام الاشتراكي قائماً بصورة نهائية ، وفناء الدولة ممكناً . إنها تهدف إلى بناء الاشتراكية والسماح بفناء الدولة ، وهذا ما يعني

الازدهار التام للحرية . لقد عبر لينين عن هذا الأمر في نص واضح جداً : « دكتاتورية البروليتاريا هي الصراع الطبقي لبروليتاريا مُظفّرة ، استولت على السلطة السياسية ، ضد البورجوازية المهزومة ولكن غير معدومة القوة بعد ، التي لم تخف ولا كفت عن المقاومة ، بل عززت مقاومتها ، على العكس » .

هذه الصورة الماركسية الكلاسيكية هي في طريق المراجعة ، منذ أن تم قبول نظرية « تعددية طرق الوصول إلى الاشتراكية » في الاتحاد السوفياتي في عهد خروتشيف ، أثناء المصالحة مع يوغسلافيا (1955) . يتجه التفكير اليوم إلى أن الاشتراكية يمكن أن تستولي على السلطة عن طريق انتخابات ديمقراطية ، وليس عن طريق الثورة العنيفة : تعتقد الأحزاب الشيوعية الغربية هذه الأطروحة ، بصورة عامة ، لكنها تبقى غير واضحة لجهة مسألة طبيعة النظام الذي سيتبع استلام السلطة ويضمن بناء الاشتراكية . إنها تقبل بفكرة إبقاء تعددية الأحزاب ، ما يستبعد فكرة الدكتاتورية . لكن يبدو أن أحزاباً عديدة ترى إلى هذه التعددية من زاوية شكلية ، إذ أن الحزب الشيوعي يحتفظ بموقع مهيمن وليس للأحزاب الأخرى إلا دور ثانوي . إن عبارة « دكتاتورية البروليتاريا » ليست دوماً مرفوضة : ولكن يُجهّد لتفسيرها باتجاه أكثر ليبرالية . وفي أي حال ، هذا التطور لا يخص فقط الأحزاب الشيوعية للبلدان الليبرالية : ففي الدول الاشتراكية ، دكتاتورية البروليتاريا ليست مسألة يعاد النظر بها .

2 - ميزات الدكتاتورية الثورية

إن الدكتاتورية الثورية ، إن في شكلها اليقوي أو في شكلها الماركسي ، تنطوي على ميزات متميزة ، تخفف نظرياً من طبيعتها الدكتاتورية . رغم هذا ، فهي تبقى دكتاتورية في الواقع .

● التخفيف من الميزة الدكتاتورية - يخف الطابع الدكتاتوري من عدة زوايا ، في النظرية الثورية .

أولاً : إنها دكتاتورية مؤقتة . تلعب التسلطية دور وصي يتيح للاشتراكية تطورها وازدهارها . عندما تغدو الاشتراكية صلبة كفاية ، ينبغي إنهاء دور الوصي . بالطبع ، هذا لا يمنع وجود الدكتاتورية في الحاضر . ولكن منذ الآن ، منظومة القيم التي هي قاعدتها ، تظل ليبرالية وديمقراطية . إن الحرية والمساواة وكرامة كل البشر تبقى هي القيم العليا للدولة . ولا يتم تبرير التسلطية والإكراه إلا إذا هدفنا إلى خلق الشروط التي تسمح بتطبيق هذه القيم العليا . ولا مزية في أن هذا الأمر يؤدي غالباً إلى خبث مغيظ . ولكن يبقى من المهم أن لا تُبرر الدكتاتورية بما هي دكتاتورية ، وبأن تُعتبر الديمقراطية

المنظومة الوحيدة المشروعة : تحتفظ التسلطية والإكراه بميزة مؤقتة وقابلة للنقض .

ثانياً : تؤكد الدكتاتورية على أنها دكتاتورية الأغلبية . بحسب الاشتراكيين ، تكمن الثورة في واقعة أن آلة الدولة تستخدمها الآن البروليتاريا ، التي تشكل الغالبية العظمى للشعب ، ضد أقلية الرأسماليين أو الرأسماليين سابقاً ، عوض أن تُستخدم كما في السابق من قِبل أقلية رأسماليين ضد غالبية الشعب . وكذلك فقد كان اليعقوبيون يعتقدون أن سلطتهم تستند إلى الدولة بكاملها ضد أقلية من الارستقراطيين ، فيما كانت الملكية السابقة تستند إلى أقلية ارستقراطيين ضد جماهير الشعب . في البلدان الاشتراكية ، تنمو فكرة أن قاعدة الدكتاتورية سوف تتسع دون توقف ، مع تقدم التشاركية (الشيوع أو التأميم) . البروليتاريا هي التي تمارسها أولاً . ثم يتلقى النظام بعدئذٍ مساندة الفلاحين والعمال الذهنيين والتقنيين . يزول الرأسماليون شيئاً فشيئاً ، ونصل هكذا إلى « دكتاتورية الشعب بأكمله » . ولكننا لا نفهم تماماً لماذا تستمر الدكتاتورية : إذا كان تم كسب الشعب بأكمله نهائياً ، يجب إذن الانتقال إلى مرحلة فناء الدولة . من ناحية أخرى ، دكتاتورية الغالبية هي في الواقع دكتاتورية ممارسة باسم الغالبية ، على يد حزب يؤكد تجسيدها .

ثالثاً : الدكتاتورية الثورية هي تربوية : إنها تتجه إلى تغيير البشر ، كي تسمح لهم بممارسة الحرية كاملاً والعيش دون دكتاتورية . إنها تستخدم إذن وسيلة الاقناع ولكن أيضاً الإكراه . من هنا ، الأهمية التي توليها الدول الاشتراكية للتثقيف الأيديولوجي والعقائدي ، للتفسير ، للسلطة الفردية أو الجماعية ، الخ . يؤدي هذا أيضاً إلى النفاق : فالنقد الذاتي ليس دوماً رصيناً ، وحجج الاقناع غالباً خادعة ، والثقافة الأيديولوجية تتم دون ذهنية نقدية ، والحقيقة التاريخية مشوهة دوماً : لتبرير الحاضر ، يتم تشويه الماضي . يبقى فارق كبير مع الدكتاتوريات الفاشية ، حيث يؤسس الاذعان على الصفات ما فوق الإنسانية لزعيم أنت به العناية الإلهية ويجب أن يخضع إليه الجميع والعين مغمضة ، دون نقاش ولا فهم .

رابعاً : لقد حررت الدكتاتورية الثورية في الدول الاشتراكية فعلياً الإنسان من الاستغلال الرأسمالي . حتى إذا كان ثمة رفض للنظرية الماركسية لفائض إنتاج القيمة ، يبقى أن تملك الرأسمال يوفر دوماً امتيازات عليا للعمل المأجور العادي ، رغم بذل المجهود نفسه ، والمستوى الثقافي والتقني نفسه : فهو إذن مصدر لا مساواة . يبقى أيضاً أن السلطة الاقتصادية تنتقل بطريق الوراثة في المنظومة الرأسمالية : امتلاك الأرض والمصانع أو الأسهم يعطي الحق في أن يصير الإنسان رب عمل أو أن يشارك في تعيين

رب العلم . والحق أن الامتلاك ينتقل بالوراثة . الصفة الرأسمالية تحدد من الصفة الديمقراطية للدول الليبرالية . وعلى العكس ، الصفة الاشتراكية تحدد من الصفة الدكتاتورية للدول الاشتراكية . تجدر الإشارة إلى أن مواطي هذه الأخيرة يطالبون بالحرية السياسية وليس بالعودة إلى الرأسمالية .

● الصفة الدكتاتورية - مع هذا ، تبقى الدكتاتوريات الثورية دكتاتوريات : أي أن سلطة الحكام تمارس دون عوائق ، وحرية المواطنين خالية من ضمانات رصينة ، والمعارضة والنقد محظوران ، وسلطة البوليس نافذة والقمع ينمو بقوة . حتى ولو استثنينا التجاوزات المرعبة للمرحلة الستالينية ، نلاحظ أن أنظمة الدول الاشتراكية هي دكتاتوريات قاسية . في المرحلة الخروتشوفية ، بدأ يرتسم تحرير ما : ولكن تم كبه في كل مكان . فهنغاريا ، التي هي أكثر دول المنظومة السوفياتية تحرراً تبقى دكتاتورية . حتى في يوغسلافيا ، حيث تم دفع الليبرالية بعيداً ، فالنظام ما يزال نظاماً تسلطياً . الدكتاتورية هي أقصى في الصين منها في الاتحاد السوفياتي ، هي أقصى في الاتحاد السوفياتي منها في الديمقراطيات الشعبية الأوروبية : لكنها جميعها دكتاتوريات .

إن البنية نفسها لكل نظام دكتاتوري تجعل من الصعب التطور اللاحق نحو الحرية ، الذي تلحظه الصورة الماركسية للـ « مرحلة العليا للشيوعية » . فهي على العكس ، تحمل في طياتها دوماً خطر حصول تجاوزات من النمط الستاليني . التحليل الماركسي والتحليل اليعقوبي هما متفائلان جداً ، بالنسبة لممارسة السلطة . لا يكفي أن يكون القادة صالحين ، كما كان يعتقد رويسبير - وسان جوست ، كي تكون سلطتهم في منأى عن أي خطر : لأن السلطة نفسها تتجه إلى دفع هؤلاء الذين يمارسونها إلى تحطيم حدودهم . لا يكفي ، كما كان يعتقد ماركس ولينين أن تنتزع السلطة من الرأسماليين وأصحاب الاعتياد كي يمارسها مالكوها من أجل المصلحة العامة : إذ أن السلطة تشكل بحد ذاتها امتيازاً ، لا يقبل من يملكها بسهولة أن يحرم منها . إن التحليل الكلاسيكي للبراليين حول الاخطار الملازمة لكل نوع من السلطة يُعبر عن حقيقة عميقة . فالسلطة الدكتاتورية ، أي السلطة دون حدود ، هي خطيرة جداً حتى في إطار اشتراكي . إنها تسمح بتجاوزات قائد أعلى ، لا أحد يستطيع منعها . إنها تتجه غالباً إلى تشكيل طبقة مغلقة من القادة الذين يحاولون الأبقاء على سلطتهم والذين يملكون الإمكانيات التي تتيح لهم ذلك ، مما يجعل التطور اللاحق نحو الحرية صعباً .

الحزب الواحد

إن الحزب الواحد ينقل إلى الإطار الدكتاتوري مؤسسة الحزب السياسي التي تمت

أولاً في إطار الديمقراطية الليبرالية . إنه حزب ، أي تنظيم يضم مواطنين يحملون الأيديولوجيا نفسها والأهداف السياسية نفسها ، يقدم مرشحين للانتخابات ويؤطر المنتخبين . لكن هذا الحزب هو واحد : أي أنه يحتكر التمثيل السياسي ، إذ أنه لا يسمح بنشاط أي حزب آخر . إن منظومة الحزب الواحد تميز الدكتاتوريات الحديثة . وقد تمت تقريباً في الفترة ذاتها في الدكتاتوريات الثورية للاتحاد السوفياتي والدكتاتوريات المحافظة لايطاليا الفاشية . في كلا الحالتين ، تم إرساؤها تجريبياً وليس تطبيقاً لنظرية مسبقاً . سوف ندرس هنا الأحزاب الواحدة الثورية ، إذ أننا تطرقنا سابقاً للأحزاب الواحدة الفاشية في القسم الثالث من هذا الكتاب .

تعرف بعض البلدان الشيوعية في النظرية نظام تعددية حزبية : توجد أحزاب اشتراكية بورجوازية ، ولها أحياناً نوابها في البرلمانات . لكن الأحزاب الأخرى ، غير الحزب الشيوعي لا تنعم بأي أهمية . تقوم بدور شكلي فقط . إنها ليست حتى منظومة حزب مهيمن ، أي منظومة يكون فيها أحد الأحزاب أقوى بكثير من الأحزاب الأخرى ، ولكن حيث هذه الأخيرة تحتفظ بنفوذ ما . كلا ، إنها منظومة حزب واحد مموه خلف واجهة منظومة حزب مهيمن .

٦ - أنماط الحزب الواحد

يمكن تصنيف الأحزاب الواحدة الثورية إلى صنفين : الأحزاب الشيوعية والأحزاب الأخرى . الحزب الشيوعي للاتحاد السوفياتي كان بمثابة موديل نوعاً ما ، ليس فحسب للأحزاب الشيوعية الأخرى ، إنما للأحزاب غير الشيوعية أيضاً .

● الأحزاب الشيوعية - تتحد الأحزاب الشيوعية في آن بالتنظيم وبالأيديولوجيا . التنظيم هو متجانس تقريباً ، رغم بعض الخصوصيات المحلية : لقد امتدت بنية الحزب الشيوعي السوفياتي لتشمل كل الأحزاب الشيوعية في العالم ابتداء من عام 1924 . يتسم التنظيم الشيوعي أولاً بعنصر أساسي : « الخلية » . عوض تجميع المنتسبين للحزب حسب مكان الإقامة كاللجان والفروع للأحزاب الأخرى (فرع البلدة ، فرع الحي ، الخ) ، تُجمع الخلايا الشيوعية منتسبها انطلاقاً من مكان عملهم (خلايا المصنع ، المحرق ، المحل ، المدرسة ، الكلية ، الخ) . هناك أيضاً الخلايا المحلية لتأطير المنتسبين الذين لا يعملون في المنشآت الجماعية : ولكنها تتسم بسمة متبقية (résiduel) إذا صح التعبير . هكذا ، فإن التأطير يكون أكثر ديمومة وقوة ، إذ أن التضامانات في إطار العمل هي بصورة عامة أكثر تطوراً من التضامانات المحلية ، على الأقل في المدن .

تتجمع الخلايا في فدراليات محلية ، ثم في حزب وطني ، وعموماً يوجد درجات

وسيطه بينها . التمثيل هو عامودي : أي أن الاتصالات تتم بين الجهاز السفلي - مثلاً بين الخلية والفدرالية - وليس بين أجهزة من المستوى ذاته - مثلاً بين الخلايا . هذه المنظومة موروثه من الفترة التي كان على الأحزاب الشيوعية أن تتحرك خلالها على نحو سري . إن حظر الاتصالات الأفقية يضمن تقطيعاً أو فصلاً صارماً للتنظيم ، وبالتالي أمنه . جميع التنظيمات السرية تعتق منظومة الاتصالات العامودية . وقد أظهرت فائدتها لاحقاً في إطار حزب رسمي ، لضمان وحدة المجموع عبر حظره إنشاء فرق (داخلية) انشاقية .

إن منظومة الاتصالات العامودية هي جزء من آلية شاملة يسميها الشيوعيون « المركزية الديمقراطية » . الأحزاب الشيوعية هي شديدة المركزية . تقترح الإدارة المركزية أو توافق على تعيين القادة المحليين ، وتنفذ تعاليمها بشكل نظامي على كل الدرجات ، إذ أن منظومة الاتصالات العامودية تُسهل هذا النظام . هكذا ، فإن الحزب هو جهاز موحد يمكن أن يؤثر بفعالية كبيرة . غير أن المنظومة المركزية تسمى « ديمقراطية » لأن القرارات يجب أن يسبقها نقاش حر وكامل إلى حد كبير ، على كل المستويات ، قبل اتخاذها على هذا النحو ، يمكن أن يطلع المركز على كل مظاهر المسألة وعلى خيارات أعضاء الحزب . ولكن بعد اتخاذ القرار ، يجب على الجميع أن يطبقوه دون استثناء ، حتى الذين دافعوا في السابق عن القرار المخالف . عملياً ، لا تُطبق دوماً المركزية الديمقراطية في الأحزاب الشيوعية للدول الاشتراكية . فإذا اشتدت الدكتاتورية ، يخاف أعضاء وقادة الحزب من مختلف الدرجات التعبير عن آراءهم التي لا تعجب المركز والتي من شأنها تسليط أصابع الاتهام عليهم : هكذا يزول النقاش المسبق لينوب منابه التزلف .

أخيراً ، ترتكز الأحزاب الشيوعية على نواة كوادر تركز كل أوقاتها في خدمة الحزب ، والذين كان يسميهم لينين : « الثوريون المهنيون » . إن اتساع مهام التنشيط والتحريك والدعاية والرقابة التي يملؤها الحزب في جميع مجالات النشاط الاجتماعي تجعل من الضروري أن يكرس الكوادر للحزب كلية نشاطهم . فهم يلعبون إذن بالنسبة للمناضلين دور اكليروس بالنسبة للمؤمنين . إن وجود هذه الفئة من المنشطين السياسيين تعطي نفوذاً كبيراً جداً للحزب الشيوعي في الدول الاشتراكية . لكنها تنزع أيضاً إلى تحويل العاملين في ماكينة النظام / apparatchiks / إلى طبقة حاكمة .

لا يمكن فصل هذا التنظيم للأحزاب الشيوعية عن أيديولوجيتها . إذا كان النظام المفروض داخل الحزب كبيراً إلى هذه الدرجة وإذا كان الحزب موحداً بهذه القوة ، فإن ذلك لأن كل أعضائه ينتسبون إلى الأيديولوجيا ذاتها ، وقد تلقوا إعداداً عميقاً جداً في

هذا الحقل ، وأنهم يتجهون إذاً إلى اتباع أنماط التفكير ذاتها . منذ 20 سنة ، كان من الشائع أن تقارن الأحزاب الشيوعية بالكنائس ، وخاصة بالكنيسة الكاثوليكية ، وأن تسمى « ديانات علمانية » . والمقارنة هذه صحيحة إذا كان المقصود بالأمر أن الأحزاب الشيوعية تحقق خليطاً شديداً من التنظيم المركزي والمنظم من ناحية ، والإيمان المعاش من ناحية ثانية . لكن أيديولوجيتها ، العقلانية والمادية ، هي على نقيض الإيمان الديني . في بعض الدول الاشتراكية . حرّفت الدكتاتورية الماركسية باتجاه دوغمائية شبه دينية : إن أعمال ماركس ولينين - أو ستالين أو ماوتس تونغ - أمست كتباً مقدسة تحتوي على الحقيقة المنزلة ، والتي يكفي مجرد ذكرها لإقفال الباب أمام أي نقاش .

● الأحزاب غير الشيوعية - يوجد أيضاً بعض الأحزاب الواحدة الثورية غير الشيوعية . هذه هي حالة الحزب الجمهوري للشعب الذي أنشأ في تركيا على يد كمال أتاتورك ، في الفترة ذاتها تقريباً ، التي أصبح فيها الحزب الشيوعي السوفياتي والحزب الفاشي الايطالي أحزاباً واحدة . لم يكن حزباً اشتراكياً ، إنما حزباً يعقوبياً . كان يريد أتاتورك إنشاء ديمقراطية ليبرالية حديثة وليس نظاماً اشتراكياً . لم يكن ليفكر بتأميم وسائل الإنتاج بل فقط في إقامة رقابة الدولة عليها . إن بنية حزبه كانت أكثر ليونة من بنية الأحزاب الشيوعية . كان حزب كوادر أكثر منه حزباً جماهيرياً . لم يكن النظام (الداخلي) صارماً ، كما كانت تظهر عدة اتجاهات متنوعة : بعد 1950 ، سوف تقوم الثنائية الحزبية في تركيا ، أثر انشقاق الحزب الجمهوري للشعب إلى اتجاهين رئيسيين . لقد تم تقليد المنظومة الاتاتورية في المكسيك وفي بلدان أخرى .

المثال الثاني لحزب واحد غير شيوعي يقدمه لنا الاتحاد الاشتراكي العربي لمصر الناصرية . إنه حزب اشتراكي يعمل في دولة أمت عديداً من وسائل الإنتاج . كان الاتحاد يرتكز على تنظيم متميز . كان يضم من ناحية 70000 عنصر قاعدي ، منتشرين في كل القرى والأحياء وفي وحدات الإنتاج والإدارة : كل تشكيلة قاعدية تنتخب لجنة تدير العمل السياسي في القرية ، المصنع أو الإدارة . لكن هذه البنية ، على ساحة الممارسة ، ظهرت أنها جد واسعة : كان يضم 4800000 منتسب من أصل 6400000 ناخب في 1963 ، لترتفع لاحقاً إلى 6000000 منتسب . فتم إنشاء آلة سياسية من 20000 مناضل ، مهمتهم تنشيط الجماهير . إن إحدى خاصيات هذه الآلة السياسية هي طابعها السري : لم تكن معروفة أسماء الـ 20000 مناضل الذين كانوا يشكلونها .

2 - دور الحزب الواحد

يجب التمييز بين نمطين من الدول الاشتراكية على هذا الصعيد . في النمط الأول ،

الحزب الواحد هو القاعدة الأساسية للسلطة : إنها دكتاتورية الحزب . في النمط الآخر ، الحزب الواحد يلعب دوراً مهماً : انه عنصر من بين عناصر الدكتاتورية الأخرى .

● الدكتاتوريات الحزبية - الاتحاد السوفياتي والديمقراطيات الشعبية لأوروبا تشكل دكتاتوريات حزبية . والحزب الشيوعي هو الجهاز الأساسي في الدولة . لقد تم وصف دوره على نحو جيد في المادة 126 من الدستور السوفياتي لعام 1936 الذي ينص على ما يلي : « المواطنون الأكثر نشاطاً والأكثر وعياً الذين ينتمون للطبقة العاملة ، للفلاحين العمال أو العمال الذهنيين يتحدون بحرية ضمن صفوف الحزب الشيوعي للاتحاد السوفياتي ، الذي هو طليعة العمال في نضالهم من أجل بناء المجتمع الشيوعي والنواة الرائدة لجميع تنظيمات العمال ، اجتماعية كانت أم للدولة » .

المادة 6 من دستور 1977 تستخدم عبارات قريية ، تزيد من الدور الريادي للحزب الشيوعي : « الحزب الشيوعي للاتحاد السوفياتي هو القوة التي تقود وتوجه المجتمع السوفياتي ؛ إنه نواة منظومته السياسية ، وتنظيمات الدولة والتنظيمات الاجتماعية . الح ش أس يوجد من أجل الشعب وهو في خدمة الشعب . إنه متسلح بالنظرية الماركسية اللينينية وهو يحدد البعد العام لتطور المجتمع ، وتوجهات السياسة الداخلية والأجنبية للاتحاد السوفياتي ؛ إنه يقود العمل الخلاق الكبير للاتحاد السوفياتي ويطلع نضاله من أجل انتصار الشيوعية بطابع تنظيمي ومبرر علمياً . جميع تنظيمات الحزب تمارس نشاطها في إطار الدستور » .

إذا كان لا يوجد إلا حزب واحد في الدول الاشتراكية ، فاننا نجد تنظيمات أخرى غير الحزب . تسمى عموماً « التنظيمات الجماهيرية » ، كالنقابات والجمعيات والمثقفين والفنانين ، الخ : انها تتطابق مع جماعات الضغط الغربية . هذه التنظيمات الجماهيرية تدافع عن المصالح الخاصة لبعض المواطنين ، بخلاف الحزب الذي يعبر عن المصلحة العامة لكل الجماعة . إنها تلعب دوراً كبيراً في مجالاتها التخصصية . لكنها ليست مستقلة . الحزب هو « نواتها الرائدة » . هذا يعني أنه يجب عليها أن تمثل لأوامره وتطبقها . بالطبع ، بإمكانها إيصال وجهة نظرها إلى سلطات الحزب ومحاولة اعتناقها : ولكن ما أن يتخذ الحزب القرار ، يجب عليها التنفيذ . وهذا ما يدعو البعض أحياناً للقول ، خاصة بما يتعلق بالنقابات ، إن هذه التنظيمات هي فقط « أحزمة لنقل الحركة » يستخدمها الحزب أمام الجماهير التي يوظفها . الحزب هو أيضاً « النواة الحاكمة » لتنظيمات الدولة ، أي المؤسسات التي ينظمها الدستور : جمعيات برلمانية ، مجلس وزراء ، مجلس رئاسة ، الخ : هكذا فهو العنصر الأساسي لتمركز السلطات .

إن دكتاتورية الحزب تنطوي على حسنات جمة مقارنة بالدكتاتورية الشخصية ، الشكل التقليدي للدكتاتورية . أولاً ، إنها تحل مشكلة خلافة الدكتاتور . عندما تتركز السلطة على رجل ، يخلق اختفاؤه فراغاً يصعب ملؤه . في دكتاتورية الحزب ، الحزب يبقى : إنه مرجع ، أيأ تكن شعبية الزعيم الراحل . الخلافة تتم في داخل الحزب ، عبر آلية « اختيار الزملاء » / Cooptation / . ولقد لوحظ منذ وفاة ستالين (1953) أن مشكلة الخلافة قد تم حلها في الدول الاشتراكية . من ناحية أخرى ، تنعم دكتاتورية الحزب بقاعدة أوسع من شعبية رجل . إن التنظيم الفائق الاتساع للحزب ، المتشعب في كل البلاد ، والمستند إلى نواة من المناضلين والكوادر ذوي الخبرة والمرتبطين بالمنظومة يوفر قوة كبيرة للنظام . هذه القوة تدفع بصورة عامة باتجاه إبقاء الدكتاتورية : « رجال ماكينة الحزب » يكبحون كما يبدو التطور نحو فناء الدولة - أي اللبرلة - في البلدان الاشتراكية .

● الأحزاب الواحدة ذات الدور المحدود - في بلدان اشتراكية أخرى ، الحزب الواحد يلعب دوراً أقل أهمية بكثير . إنه عنصر من الدكتاتورية : ولكن عناصر أخرى هي أكثر أهمية منه . هذه هي حالة البلدان النامية ، مثل الصين ، مصر أو كوبا ، بأشكال جد متميزة .

مثال مصر الناصرية يُجسّد تماماً وضع البلدان التي أرسيت فيها الدكتاتورية أولاً على يد الجيش بأشكال تقليدية ، ولكن حيث أراد هذا الجيش تغييراً ثورياً للدولة عوض أن يلعب الدور المحافظ الذي يلعبه عادة . في البداية ، كان يرغب الضباط الذين نفذوا الانقلاب عام 1955 في النضال ضد الهيمنة الأجنبية ، ضد الفوضى والفساد ، وإقامة نظام اجتماعي أكثر عدلاً . شيئاً فشيئاً ، توجهوا إلى الاشتراكية نتيجة تطور طبيعي . فشعروا بحاجة خلق تنظيم سياسي يوفر لهم الاتصال مع الجماهير الشعبية ويسمح لهم بتنشيط النظام الجديد : من هنا أنشأ الاتحاد الاشتراكي العربي والجهود التي بذلت لجعله فعالاً . لكن الجيش والشعبية الخاصة لعبد الناصر كانا قاعدتين للنظام أكثر صلابة من الاتحاد الاشتراكي ، الذي لم يكن ليملك إمكانية لعب الدور الذي كان يرغب في توكيله إليه .

حالة كوبا هي مختلفة بعض الشيء . هنا ، لم يقم النظام الاشتراكي أثار انقلاب نفذه جيش نظامي ، بل ثورة أقامها رجال المغاوير الذين غدوا الدعامة للدولة الجديدة . فبدل كاسترو الذي لم يكن اشتراكياً في الأصل ، توجه فيما بعد في هذا الاتجاه بحكم تطور الأمور . لقد دفعته ضرورة تحالف وثيق مع الاتحاد السوفياتي الذي يرتبط به اقتصادياً ، وحاجة إعطاء الثورة تنظيمياً مناسباً نحو الاشتراكية ، ولكن على نحو أكثر أرثوذكسية من ناصر . فحصل مزيج ، شيئاً فشيئاً بين رجال المغاوير أو العصابات

S. Huntington et C.M. Moore, Authoritarian politics in : انظر ، حول الحزب الواحد ،
modern society: the dynamics of established one-party systems ، نيويورك ، 1971 .

حول تركيا الكهالية انظر المراجع الأخيرة من الفصل الثاني القسم الثالث من هذا الكتاب .
حول مصر وكوبا والصين انظر مراجع الفصل الأخير من هذا الكتاب .

2 - الأطر الدستورية

إن الأنظمة الاشتراكية تعمل بصورة عامة في أطر دستورية تشبه أطر أنظمة الديمقراطية الليبرالية . بصورة خاصة ، إنها تركز على الاقتراع الشامل ، على وجود برلمانات ، على دساتير وإعلانات حقوق تعلن الحريات الفردية ، الخ . لكن هذه الأطر الدستورية تنطوي على شائبة يتهم بها الماركسيون الدول الليبرالية : إنها شكلية إلى حد كبير ، أي أن النظام السياسي الفعلي هو مختلف عن المؤسسات التي يقيمها غير أنها تحتفظ رغم هذا بحقيقة ما . في الواقع ، إن الأنظمة السياسية الاشتراكية تجمع الأطر الدستورية الليبرالية ودكتاتورية الحزب في آن واحد .

الانتخابات الاستفتاءية

إن دساتير البلدان الاشتراكية تطبق الاقتراع الشامل تُنتخبُ السلطات المحلية على كل المستويات ، أعضاء البرلمان وأحياناً رئيس الجمهورية لكن الانتخابات تتم ضمن شروط مختلفة جداً عما هي الحال في الديمقراطيات الغربية : فموض التمكن من الاختيار بين عدة مرشحين ، لا يستطيع الناخب إلا أن يختار المرشح الواحد أو لا يختاره . هامش حريته هو مختزل جداً . فالمناسبة السياسية الحقيقية لا تتم عند التصويت بل عند اختيار المرشحين .

1 - الانتخاب - الإقرار

في الدول الاشتراكية ، الانتخاب هو انتخاب كاذب . فالمواطنون لا يختارون ممثلين ، لأن ليس لهم خيار ، ولكن يؤيدون انتخاب المرشح الواحد الذي تقدمه السلطات . بالنسبة للسلطات ، المشكلة إذن هي في الحصول على أوسع تأييد ممكن ، لإظهار إجماع المواطنين .

● اقرار المرشح الواحد - في الواقع ، يتم هذا الإقرار عموماً بصورة كاملة . إن الدول الاشتراكية تفتخر بأن المرشحين الواحد ينالون 98% أو 99% وأحياناً 100% . ليس فقط من الأصوات المعبرة بل حتى من الناخبين المسجلين . يتلقى الغربيون هذه الأرقام بشك كبير ويلاحظون أن انتقال الناس ، والوفيات والأخطار الأكيدة تمنع

الوصول إلى دقة تفوق 95% في إقامة اللوائح الانتخابية . ففي كل مرة يُعلن فيها عن مشاركة انتخابية أعلى من هذه النسبة ، يمكن إبداء شكوك حول صحة الرقم المعلن . مع هذا ، وحتى لو أن نسب الاقرار هي « مدبرة » لحاجيات الدعاوة ، فإن لا أحد يشك بضخامة الاقرار بصورة عامة : إن مواطنين البلدان الاشتراكية يقبلون المرشحين الذين يقدمون لهم .

إنهم ليسوا مرغمين على ذلك مادياً . إذا كان الامتناع عن التصويت يحمل مخاطر لأنه يمكن معرفة الممتنعين ، فإن الاقتراع الأبيض لا ينطوي على أية مخاطر لأنه مغفل : والحال أنه يبدو أن سرية الاقتراع محترمة بشكل عام في الدول الاشتراكية . يُفسر قادة هذه الدول ضخامة الاقرار كدليل لانتساب المواطنين إلى المنظومة . وهذا لا يثير أية شكوك في بعض الحالات : مثلاً ، الغالبية العظمى للسوفييات تؤيد بالتأكيد نظام الاتحاد السوفياتي . ولكن من الممكن في حالات أخرى أن يكون هذا التأيد استسلامياً لأمر مفروض . فالمواطنون لا يملكون أية وسيلة لقلب النظام ويجب عليهم أن يدعوا له ، حتى ولو كانت الأوراق البيضاء عديدة . التصويت الأبيض يستتبع ربما انتقاماً ضد الدوائر التي لجأت إليه : هناك مصلحة إذاً للتصويت للمرشح الرسمي . الآلية هي ذاتها التي استخدمها بعض المرشحين الديغوليين في الانتخابات التشريعية لعام 1967 و 1968 ، عندما أعلنوا الغاء المساعدات الحكومية للبلديات التي تصوت للمعارضة .

مع هذا ، فإن للاقرار حدوداً . إذا كان الشعب معارضاً تماماً للنظام ، الانتخاب يوفر له إمكانية إظهار ذلك : مثلاً ، كان يستحيل على M. Husack تنظيم انتخابات في تشيكوسلوفاكيا (ولهذا فقد تم التمديد للبرلمان) . هذا يفترض أن السخط الشعبي وصل إلى درجة متفجرة ، أو أن هناك أملاً في تبلير النظام بإظهار استقلالية الناخبين : وإلا ، فإن الشعور بعدم جدوى هذا السلوك تدفع إلى عدم القيام به . الوضع يختلف في الانتخابات المحلية ، حيث تأتي شخصية المرشحين قبل النظام من حيث الأهمية . ويتفق بانتظام أن الناخبين في الدول الاشتراكية يرفضون إقرار المرشحين الواحد لوظائف المستشار البلدي . وهذا يحصل حتى في روسيا حيث لا ينتخب المرشحون لأنهم لم يحصلوا على أكثر من 50% من الأحداث المعبرة ، ومن ضمنها الأحداث البيضاء ، مما يرغم على إجراء دورة اقتراع ثانية . في انتخابات السوفييات المحلية لعام 1969 ، كان هناك 145 مرشحاً رسمياً خاسراً (الأغلبية في القرى) مقابل 1717055 منتخِباً .

● **تلطيف الترشيح الواحد** - تعرف منظومة الترشيح الواحد بعض التلطيفات في بعض البلدان الاشتراكية . أهمها عندما يتقدم مرشحون يمثلون عدة اتجاهات سياسية وليس مرشحون من ذات الحزب . هذا ما حصل كثيراً في الديمقراطيات الشعبية لأوروبا

أثناء الانتخابات الأولى الاستثنائية . بعد التحرير ، عرفت هذه البلدان انتخابات
تعددية . من أجل فرض منظومة الانتخابات - الاقرار ، شكل الشيوعيون لوائح مشتركة
مع الأحزاب الباقية ، التي كانت توفر لهؤلاء تمثيلاً واسعاً . تصلبت هذه المنظومة تدريجياً
مع تضييق حيز الأحزاب الباقية وخاصة مع زوال استقلاليتها . في الاتحاد السوفياتي ،
يشكل المرشحون الواحدون « كتلة من الشيوعيين وغير الحزبيين » : أي أن غير شيوعيين
يتقدمون لمرشحين واحد في بعض الدوائر : ولكنهم دوماً مخلصون للنظام .

يمكن أن نتصور أن الدول الاشتراكية تقبل بالتخلي عن مكان صغير للمعارضة ،
التي لا تشكل خطراً على النظام لأنها تبقى أقلية جداً ، ولكنها تُعوِّد على الحوار والنقد .
لقد فعل ذلك كمال أباتوروك في تركيا في الثلاثينيات ، لتحقيق تطور فاتر نحو
الديمقراطية . توجد منظومة من هذا النوع في بولونيا للفئة الصغيرة من النواب الكاثوليك
الذين ينعمون باستقلال ما . تبدو الدول الاشتراكية غير مستعدة لتقبل ممارسة كهذه .
إن مخاوف رجال آلة النظام إزاء كل نقد وكل حوار هي كبيرة جداً . فهم لا يخافون فقط
امتداد الحركة بالعدوى . لا يقبلون أن يُنقدوا ، إذ أنهم مقتنعون بأنهم يملكون الحقيقة :
نجد هذا الموقف العقلي نفسه عند الاكليروس الكاثوليكي التقليدي .

غير أن بعض الدول الاشتراكية تبدأ بتلطيف منظومة الترشيحات الواحدة . قرر
القانون الانتخابي البولوني لعام 1956 أنه يجب أن يكون عدد المرشحين للانتخابات
التشريعية أعلى من عدد المقاعد التي يجب ملؤها . تلعب هذه المنظومة في إطار اقتراع
لاثني ، ويجب أن يتقدم كل المرشحين على ذات اللائحة ، بترتيب معين ، يُطبَّق إذا لم
يظهر الناخب إرادة معاكسة : بهذا المعنى يُعتبر أنه قد صوت لمرشحي المراتب الأولى في
اللائحة . لكن الناخبين يمكنهم تغيير هذا الترتيب بحرية ، ويفعل بعضهم ذلك . ففي
الانتخابات النيابية لعام 1969 ، كان هناك 622 مرشحاً لـ 460 مقعداً ، لكن تم
انتخاب كل الذين كانوا في المراتب الأولى . في يوغسلافيا ، ازدادت تعددية الترشيحات
في إطار اقتراع احادي الاسم ، في عام 1969 : 179 مرشحاً لـ 120 مقعداً في المجلس
الاجتماعي السياسي للجمعية الفدرالية ، و 780 مرشحاً لـ 360 مقعداً للغرف
الاقتصادية الثلاث لذات الجمعية ، و 3910 مرشحاً لـ 2159 مقعداً لجمعية
الجمهوريات .

لقد جرت أحياناً مناقشة مسألة تعددية الترشيحات حتى في الاتحاد السوفياتي . وقد
قال الأستاذ A.I. Lepeckine عام 1965 في « الدولة السوفياتية والقانون » أن « عدداً
كبيراً من المقالات ومقترحات قراء المجلة ، تطرح مشكلة معرفة ما إذا كان من الأفضل

أن يكون على ورقة الاقتراع ليس فقط مرشح واحد بل عدة مرشحين لمقعد شاغر واحد ، ، ويضيف : « إن الصفة الديمقراطية لمنظومة انتخابية لا تقاس فقط تبعاً لعدد الترشيحات المسجلة على ورقة الاقتراع - واحد أو اثنين - ولكن يبقى صحيحاً أن المشكلة ليست ثانوية وأن حلها الصحيح في ظروفنا ينطوي على أهمية كبيرة لتطوير المبادئ الديمقراطية للمنظومة الانتخابية السوفياتية » .

2 - اختيار المرشحين

في انتخابات ذات مرشحين واحد ، لم تعد المرحلة المهمة واقعة في الانتخاب بل في تعيين المرشح . حسب شروطها ، أما أن تدخل الديمقراطية في المنظومة الانتخابية . وأما أن تبقى هذه الأخيرة دكتاتورية بالكامل . نجد نمطين من المنظومات في الدول الاشتراكية على هذا الصعيد .

● « اختيار الزملاء » - بالمعنى الدقيق لهذه العبارة ، اختيار الزملاء يتم عندما يعين السلف الخلف : هكذا في عهد الانطونيين ، كان يتم تعيين الأباطرة الرومان حسب هذه الصيغة . تُطبق هذه الصيغة أيضاً عندما يتقاعد زعيم حزب سياسي ويعين خلفه لاقتراعات اللجنة الإدارية أو المؤتمر . يجري نادراً تعيين المرشحين للانتخابات في الدول الاشتراكية تبعاً لصيغة اختيار الزملاء بالمعنى المحصور لهذه العبارة : إنه ليس النائب السابق الذي يختار المرشح الذي سيحل محله . نستخدم هنا عبارة اختيار الزملاء بمعنى أوسع : يُعين المرشحون إلى الانتخابات في الواقع من قبل النواة الحاكمة للدولة .

بصورة عامة ، إنه ليس اختيار زملاء (أو اختيار مُسبق) مكشوف : من النادر أن يضع مجلس الوزراء أو الدكتاتور مباشرة لائحة المرشحين للانتخابات ، في الدول الاشتراكية عموماً ، الحزب الواحد يضع هذه اللائحة أو يتم ذلك تحت إشرافه الوثيق . إن واقعة أن الحزب مشعب في كل أنحاء البلد وأن مناضليه الأساسيين على إطلاع على الرأي العام ، تسمح لهم إجراء انتخابات بفعالية قصوى . رسمياً ، يتم تعيين الحزب للمرشحين بشكل جمعيات عامة للمنتسبين أو للجان ، على المستوى المحلي . لكن آليات المركزة الديمقراطية توفر رقابة كبيرة جداً للقادة المركزيين للحزب ، « تقترح » أسماء المرشحين للجمعيات واللجان ويتم اقرارها عملياً . تُطبق المنظومة نفسها في الأحزاب السياسية للديمقراطيات الليبرالية لتعيين قادتها الداخليين ، وأحياناً لتعيين المرشحين إلى الانتخابات .

● إمكانات ديمقراطية الاختيار - غير أنه توجد إمكانات ديمقراطية اختيار المرشحين في الدول الاشتراكية . على هذا الصعيد ، تكتسب المنظومة الرسمية القائمة في غالبية

هذه الدول أهمية خاصة : إن حق تقديم مرشحين للانتخابات ، لا يملكه فقط الحزب الشيوعي ، ولكن أيضاً عدة تنظيمات اجتماعية : نقابات ، تعاونيات ، جمعيات شبابية ، تنظيمات نسائية ، تجمعات فنانيين ومثقفين ، الخ . إذا كان كل تنظيم يختار مرشحه الخاص بعد نقاش مفتوح ، عبر اقتراع حر وسري لكل المتسبين وإذا كان هذا الاختيار (أو الفرز) للمرشح من بين الأشخاص المعينين يتم على يد جمعية عامة تضم أعضاء أو مندوبي كل التنظيمات ، وكذلك بعد نقاش مفتوح وبالاقتراع السري ، يؤدي ذلك في هذه الحالة إلى منافسة حرة . ويمكن أن تساعد في توسيع هذه المنافسة اجتماعات الناخبين للقاء المرشحين قبل أن تتخذ التنظيمات موقفاً حول ترشيحهم .

لكن الأشياء لا تسير على هذا المنوال في الواقع . فجمعيات التنظيمات تتم في جو من اللقاءات الاستعراضية حيث يهتل المرشح المعين مسبقاً . يُدعى الناخبون إلى لقاء كل المرشحين في آن معاً وفي الأجواء نفسها . توجه انتقادات إلى منظومة التعيين هذه ، حتى على المستوى الرسمي . لقد قدم المؤتمر الثاني والعشرون للحزب الشيوعي للاتحاد السوفياتي توصيات لتحسين تعيين المرشحين بالاتجاه الذي ذكرناه سالفاً . لكن على ما يبدو لم يتم تطبيقها في الواقع .

مركزة السلطات

نجد في الدول الاشتراكية جمعيات برلمانية متحد وتراقب الحكام كما في الديمقراطيات الليبرالية . لكن توزيع السلطات بين الحكومة والبرلمان هو مختلف تماماً . عوض فصل حقيقي للسلطات يضمن للبرلمان استقلالية ما ونفوذاً ما ، نجد في الدول الاشتراكية مركزة للسلطات لصالح الحكومة لا تترك للبرلمان إلا دوراً ضيقاً .

٦ - وسائل مركزة السلطات

تُضمن مركزة السلطات بوسائل أساسية ثلاث : هيمنة الحزب على الدولة ؛ مبدأ وحدة « سلطة الدولة » ، النشاط الضعيف للبرلمان .

● هيمنة الحزب على الدولة - إنها لا توجد إلا في الدول الاشتراكية الخاضعة « لدكتاتورية حزب » . في هذه الأخيرة نجد جهازين سياسيين ، كل منهما يخضع لتراتبية : جهاز الدولة وجهاز الحزب . يتكون جهاز الدولة من واحدة أو عدة جمعيات ، مجلس وزراء وما يوازي رئيس الدولة ، أي إمارتيس جمهورية وإما جهاز جماعي ، البرزيديوم . يتألف جهاز إدارة الحزب في الأنظمة الشيوعية من لجنة مركزية ، والمكتب السياسي والأمانة التي يديرها « السكرتير الأول » أو « السكرتير العام » : مؤتمر الحزب هو الذي ينتخب هذه الأجهزة . بين هاتين الترتيبتين ، تراتبية الحزب تهيمن على الأخرى .

وهذا يعني أن أجهزة الدولة هي تابعة في الواقع لأجهزة الحزب . وبما أن الحزب هو مركز ويخضع لنظام داخلي ، فإنه ينتج عن ذلك تمركز للسلطات قوي جداً : يضمن النظام الداخلي للحزب ومركزيته وحدة الرؤى والعمل لأجهزة الدولة على كل المستويات .

في هذه الأنظمة الاشتراكية ذات الدكتاتورية الحزبية ، تتخذ القرارات السياسية في الواقع أجهزة الحزب ويقتصر عمل الأجهزة الدستورية على اقرارها ، وذلك بإعطائها الشكل القانوني وقوة القانون . ينتج عن ذلك أن قادة البلد الفعليين هم زعماء الحزب لا القادة الرسميون للدولة . بصورة عامة ، تمتزج الوظائف بنوع من الاتحاد الشخصي . ولكن ليس دوماً : فقد كان ستالين حتى عام 1941 سكرتيراً عاماً للحزب فقط ، دون ملء وظيفة رسمية في الدولة ، مع أنه كان قائدها الفعلي . في حالة الاتحاد الشخصي ، تتفوق تراتبية الحزب على تراتبية الدولة : الرقم واحد في البلاد هو « الأمين العام » أو السكرتير الأول للحزب .

● مبدأ وحدة « سلطة الدولة » - تركز الديمقراطيات الليبرالية على مبدأ فصل السلطات ، الذي يقود إلى إنشاء جهاز مستقل بوجه الحكومة ، هو البرلمان مما يؤدي أيضاً إلى إنشاء تراتبية صارمة للقواعد القانونية التي تخضع الأعمال التي تقوم بها الحكومة للقوانين التي يقرها البرلمان . في الدكتاتوريات الاشتراكية ، لا يوجد هذا الفصل بين السلطات . وعلى نحو أصح : تحلُ تراتبية عامودية بين « سلطة الدولة » التي تتخذ كل هذه القرارات السياسية و « إدارة الدولة » التي تطبقها بتفاصيلها ، تحل هذا التراتبية العامودية محل الفصل بين السلطتين التشريعية والتنفيذية (الحكومية) التي تقسم بين جهازين يقعان الواحد بوجه الآخر ، أفقياً إذا صح التعبير ، حق اتخاذ القرارات ذات التوجه السياسي .

غير أنه يتم الاعلان في الدول الاشتراكية عن مبدأ الشرعية وعن تبعية القانون للأعمال التي تتخذها السلطات الحكومية والإدارية ، أقله منذ بضع سنوات ، بعد ثورة أكتوبر كان يُعتبر أن على القانون أن يكون خاضعاً كلياً للغرض الشوري ، مما يقود إلى ابعاد مبدأ الشرعية وتراتبية القواعد القانونية ، إذا تطلب هذا الغرض ذلك اليوم ، مع الابقاء على فكرة الغرض الشوري ، يجري تأكيد ضرورة احترام مبدأ شرعية وتراتبية القواعد . لكن مؤسسات الديمقراطيات الاشتراكية تجعل هذا الاحترام أقل صرامة مما هو عليه في الديمقراطيات الليبرالية . ويأتي هذا أولاً من واقعة أن رقابة المحاكم لشرعية الأعمال الإدارية هي أقل تطوراً مما هي عليه في الغرب : عموماً ، إنها لا تتعلق إلا ببعض الأعمال الفردية وليس الأعمال النظامية ، غير أن هناك محكمة دستورية ، يوغسلافيا وتشيكوسلوفاكيا تهدف إلى منع تجاوز الجمهوريات في هذه الدول الفدرالية

للسلطة المركزية . ويتعلق هذا أيضاً بواقع أن الدساتير هي بصورة عامة دساتير لينة ، تنشئها وتغيرها البرلمانات ، بالأشكال نفسها التي تنشأ وتُغير حسبها القوانين : إذا ، إن تفوق الدستور لا يعني ما يستحق الذكر .

ولكن التخفيف من وطأة مبدأ الشرعية يتأتى خاصة من مفهوم « سلطة الدولة » التي تشمل في آن السلطة التشريعية والسلطة الحكومية البرلمان يقترح القوانين مبدئياً . ولكن في الاتحاد السوفياتي وفي عدة ديمقراطيات شعبية ، تنقسم « سلطة الدولة » بين البرلمان « والبريزديوم » الذي ينتخبه . يمارس البريزديوم السلطة الحكومية أكثر بكثير من مجلس الوزراء التي يتولى فقط « إدارة الدولة » . تمارس السلطة النظامية الموكلة لمجلس الوزراء على مستوى التنفيذ : تقابلها في دولة أخرى القرارات الرسمية (arrêtés) وليس المراسيم (décrets) . لكن البريزديوم يستطيع ، خلال الفاصل بين دورات البرلمان ، اتخاذ قرارات لها قوة القانون ، تطبق مباشرة ويقرها البرلمان بعد ذلك . وبما أن البرلمان يجلس قليلاً ، فإن أساس التشريع يُنشأ بهذه الطريقة . إن الخلط الفعلي بين الإجراءات التشريعية والقرارات الحكومية يخفف من أهمية مبدأ الشرعية .

يتم بشكل عام خلط سلطات البريزديوم وسلطات البرلمان إذ أن البريزديوم يقوم بالإنابة العامة للبرلمان حيناً لا يكون هذا الأخير في فترة دورة . أكثر من جهاز متميز عن البرلمان ، فإن البريزديوم هو تفويض للأول : إنه يشكل « رئاسة » البرلمان إلى حد ما ، ويحل محل هذا الأخير بتفويض . نجد هنا تطبيقاً لمبدأ تفويض السلطات ، الذي ارتكزت عليه بداية كل المنظومة السياسية في الاتحاد السوفياتي . كانت تركز الدساتير السوفياتية لعامي 1918 و 1924 على هرم من التفويضات . كان المواطنون ينتخبون السوفييت المحلية ، التي تنتخب مؤتمر السوفييت ، الذي ينتخب اللجنة المركزية التنفيذية ، التي تنتخب البريزديوم في الدرجتين الأولين ، إنه فقط اقتراح غير مباشر . في الدرجتين الأخيرتين ، إنه تفويض : تملك اللجنة المركزية التنفيذية ذات السلطات التي يملكها مؤتمر السوفييت ، وتمارسها خارج إطار الدورتين السنويتين لهذا الأخير ، ويملك البريزديوم ذات السلطات التي تملكها اللجنة المركزية التنفيذية ، والتي يمارسها أيضاً خارج إطار اجتماعات هذه الأخيرة . تحتفظ الدساتير السوفياتية لعامي 1936 و 1977 ، وكثير من دساتير الديمقراطيات الشعبية بهذه المنظومة مع تبسيطها . نجد هنا بنية سلطات الكونفاسيون الفرنسي ودستور عام 1793 . يضمن هذا التفويض العامودي الذي يحل محل الفصل الأفقي مركزه السلطات .

● النشاط الضعيف للبرلمان - هذه المنظومة السابقة تنزع من البرلمان صلاحياته ،

لا سيما وأنه يجلس قليلاً في الدول الاشتراكية . في الاتحاد السوفياتي ، لا يجتمع السوفييت الأعلى إلا بضع أيام في السنة . ويحصل الشيء نفسه في الديمقراطيات الشعبية الأوروبية . في الصين ، تجتمع الجمعية الوطنية مرات أقل عدداً . إن جهاز الدولة الذي لا يجتمع أبداً تقريباً أو لا يجتمع إطلاقاً ، لا ينعم بالتأكيد بنفوذ كبير . وحده البرلمان اليوغسلافي يتمتع بنشاط أكبر .

غير أنه يجب التمييز بين الدورات المنعقدة بكامل الأعضاء من ناحية واللجان من ناحية أخرى . في الاتحاد السوفياتي وفي الديمقراطيات الشعبية لأوروبا ، إذا كانت الدورات المنعقدة بكامل الأعضاء نادرة وقصيرة ، فإن للثانية نشاطاً شبه دائم وكبير . من ناحية أخرى ، يلعب النواب دور الوسطاء بين الناخبين وإدارات دائرتهم من جهة ، والوزارات والمصالح المركزية من جهة أخرى . من خلال اجتماعات اللجان وتدخلات البرلمانين ، تمارس برلمانات الدولة الاشتراكية رقابة كبيرة على النشاط الحكومي : في هذا المجال ، نشاطهم هو واقعي ومهم . ولكنها رقابة تفصيلية ، ذات طابع خاص وتقني ، وليس رقابة سياسية عامة . يمكننا تقريب هذا الأمر من « رسائل القراء » في الصحافة السوفياتية ، الذين ينتقدون برصانة الإدارات في نشاطها اليومي ، دون أن تنتقد الصحف السياسة العامة .

2 - حدود مركزه السلطات

تبقى مركزه السلطات رغم كل شيء محدودة في الدول الاشتراكية . يمكن أن نذكر على هذا الصعيد ثلاثة أنماط من المؤسسات المنتشرة إلى هذا الحد أو ذاك : الفدرالية ، التسيير الذاتي في القاعدة ، وال « بروكوراتورا » / La Procuratione / .

● الفدرالية - تمت الفدرالية بعد ثورة أكتوبر كوسيلة لحل مشكلة القوميات . لقد كانت أمبراطورية القياصرة قد دأبت على روسنة (Russification) الشعوب الدخيلة ، أي هيمنة قومية على القوميات الأخرى . على العكس ، يعترف النظام الشيوعي بحقوق كل قومية ، مما يقوده إلى فدرالية متميزة ، حيث تضمن الأهمية العددية لروسيا للقومية الروسية مكانة مهمة جداً . ثم تفيد المنظومة أيضاً لإدخال دول شيوعية جديدة في الاتحاد السوفياتي ، مثلاً ليتونيا وليتوانيا : ولقد تساءل البعض إذا لم يترجم انتشار الشيوعية بتعدد الدول - الأعضاء للاتحاد السوفياتي . لكن القومية كانت قوية جداً في الديمقراطيات الشعبية كي يكون ذلك ممكناً . على كل حال ، من غير الأكيد أن يكون الروس قد رغبوا في حل من شأنه جعلهم أقلية .

لا تمتد الفدرالية السوفياتية فقط إلى الدولة بل إلى الحزب أيضاً : لأنه يوجد حزب

شيوعي في كل جمهورية فدرالية ، تتجمع جميعها في الحزب الشيوعي للاتحاد السوفياتي . غير أن مبدأ المركزية الديمقراطية يجد من نتائج الفدرالية في الحزب ، الذي يبقى موحداً بقوة . ربما أن الحزب هو النواة الحاكمة في كل جهاز الدولة ، فإن نشاطه يجد من مفاعيل الفدرالية فيه . سياسياً ، استقلالية الجمهوريات هي جد ضعيفة . إنها ضعيفة جداً أيضاً اقتصادياً : إذ أن آلية التخطيط تضمن مركزة كبيرة (جهود اللامركزية تتجه خاصة نحو وحدات الإنتاج) والفدرالية هي أكثر واقعية بكثير على المستوى الثقافي ، حيث بُذل مجهود كبير لتطوير اللغة والأدب والتاريخ لكل قومية في الاتحاد السوفياتي : وهذا ينمي عقليات وسلوكات متنوعة ينبغي أخذها بعين الاعتبار على المستوى السياسي ، إلى حد ما .

في يوغسلافيا الفدرالية تلقى تطبيقاً أكثر عمقاً ، حيث يسمح بالتقليل من التناحرات بين مختلف القوميات التي تشكل منها البلاد (العرب ، الكرواتيون ، السلوفينيون ، الماسيدونيون macédonien ، الخ) ، والتي كانت عنيفة جداً قبل 1945 . إنها أيضاً عنصر نضالي ضد البيروقراطية ، طبقاً لمبادئ الشيوعية اليوغسلافية . غير أن استقلالية الجمهوريات الست التي تتألف منها البلاد يخفف الحزب الشيوعي من أهميتها ، والذي تعززت مركزته عام 1974 .

وعلى العكس ، فالصين ليست دولة فدرالية . دستور 1975 يعلنها « دولة متعددة القوميات متحدة » (المادة الرابعة) . وحدها ، بعض المناطق تفيد من استقلالية ، مع بقائها « أجزاء غير قابلة للانفصال عن الجمهورية الشعبية للصين » .

● التسيير الذاتي ومنظومة المجالس - أثناء ثورة 1917 ، كان يرتكز النظام الشيوعي على هرم من « السوفييت » (أي المجالس) العمالية والجنود المشكلة في القاعدة من كل منشأة وفي كل وحدة عسكرية ، والتي تفوض ممثلين إلى المجالس المحلية ، المناطقية والوطنية . جهاز المجالس هذا هو الذي سمح بقيام الثورة ، مجتذباً شيئاً فشيئاً السلطة الفعلية على حساب الجمعية البرلمانية الرسمية ، حيث لم يكن يتمتع البلشفيك بالأغلبية : كان يسمى هذا « السلطة المزدوجة » . كانت المنظومة غامضة . فمن ناحية ، كانت تسمح بضمّان تقسيم كبير جداً للسلطة ، كل مجلس يؤمن الإدارة الذاتية لمنشآته أو لوحداته ، والمجالس العليا تهتم فقط بالتنسيق بين المجموع . ولكنه كان يؤدي أيضاً إلى نتيجة معاكسة ، حين تجتذب المجالس العليا السلطة الفعلية وتنتزع الاستقلالية من السوفييت (أو السوفييتات القاعدية) لتغدو أجهزة انتخابية ليس إلا أن ضرورات الثورة دفعت في الاتجاه الثاني وقد أنشأ دستور 1918 مركزة كبيرة للسلطات خلف الظاهر الهرمي .

في غالبية الدول الاشتراكية الأخرى التي طبقت منظومة المجالس ، هذه الأخيرة انخرقت على النحوظاته ، ما عدا في يوغسلافيا ، حيث تصلح كقاعدة للتسيير الذاتي لوحدة الإنتاج ولتحدات العمل . كل واحدة من هذه الأخيرة لها مجلسها الخاص وهي تشكل دائرة انتخابية لتعيين النواب في المجلس الفدرالي . وتضاف إلى الفدرالية الإقليمية فدرالية اقتصادية - اجتماعية . عديد من الحركات الاشتراكية المسماة « يساروية » تعلن انتهاءها لبنية مشابهة ، تؤدي إلى لا مركزية واسعة جداً عبر التسيير الذاتي للمنشآت والمجالس المستقلة : تلتقي هذه الحركات على هذا الصعيد مع طريق « الميكرو اشتراكية » أو الاشتراكية المصغرة (الذي درسناه سابقاً) . ولكن ، ما خلا يوغسلافيا ، قليلاً ما تطبق الدول الاشتراكية المنظومة .

● البروكوراتورا (أو الوكيل) - البروكوراتورا هي مؤسسة متميزة في الدكتاتوريات الاشتراكية ، وهي ذات مدلول غامض إنها من ناحية أداة مركزة تضمن التطبيق المتساكن للقانون في كل أنحاء البلاد ، تحت رقابة الحزب ، مع التصدي للتأثيرات المحلية والبيروقراطية . من ناحية ثانية ، إنها وسيلة لمراقبة شرعية أعمال الإدارة وحماية الأفراد من التعسف . قارن البعض البروكوراتورا في البلدان الاشتراكية بال « Ombusman » في بعض الديمقراطيات الليبرالية . للمؤسستين مجال مشترك : درس شكاوى المواطنين . لكن البروكوراتورا تتمتع بوظائف أكثر اتساعاً بكثير .

البروكوراتورا هي مجموع من المصالح الممركزة الموضوعة تحت سلطة وكيل عام (أو حاكم عام) ، الذي ينتخبه البرلمان في الاتحاد السوفياتي لمدة سبع سنوات (السوفيات الأعلى) : تتجه مدة هذا التفويض ، الاستثنائي جداً في البلاد الاشتراكية ، إلى التركيز على استقلالية الوكيل العام . يُعين الوكيل العام لمدة خمس سنوات وكلاء الجمهوريات ، والأقاليم والمقاطعات والمدن ، ولكل منهم مصالح أو مكاتب إدارية تحت إشرافه . يوجد أيضاً تشكيلات خاصة للبروكوراتورا في الجيوش وفي معسكرات العمل ، الخ . الوكلاء هم مستقلون تماماً نظرياً : إنهم ليسوا أبداً ما يوازي النيابة العامة في فرنسا مثلاً .

يحضر الوكيل جلسات اللجان التنفيذية للسوفييت المحلية ، مما يسمح بتدارك الأعمال غير الشرعية . يفحص جميع الأعمال الإدارية ، والتي يجب أن يطلع على بعضها الزامياً قبل أن تصبح قابلة للتنفيذ . يمكن أن تُرفع أمامه شكاوى المواطنين وعرائضهم ضد خرق القانون . يجب على الوكيل أيضاً أن يشرف على تطبيق القوانين من قبل إدارات التحقيق والتحريرات في المواد الجزائية : لا يمكن أن يتم أي توقيف دون موافقته . يكلف الوكيل برقابة السجون ويمكنه أن يأمر بإخلاء سبيل الأشخاص الموقوفين بصورة

غير شرعية . أخيراً ، يلعب الوكلاء دور النيابة في الدعاوي الجنائية والمدنية : ان دورهم في هذه الأخيرة هو فعال جداً .

بصفتها نيابة عامة ومراقبة لشرعية التوقيفات والاعتقالات ، تتخذ البروكوراتورا بنفسها القرارات . وفي دورها في رقابة الإدارة ، ينشط الوكيل أساساً عبر « الاحتجاجات » أو « الادلاءات » . يقدم الاحتجاج ضد قرار ينقض الوكيل شرعيته : يقدم إلى الإدارة التي اتخذت القرار أو إلى الإدارة الأعلى تراتبياً لا يوقف الاحتجاج تطبيق القرار ، ما عدا في بولونيا وفي تشيكوسلوفاكيا : طلب بعض القانونيين السوفييات أن يصبح الاحتجاج مُعلّقاً في الاتحاد السوفيياتي . تهدف الادلاءات إلى لفت أنظار أجهزة الدولة أو التنظيمات الاجتماعية على الأسباب التي سمحت بخرق القانون وعلى وسائل إلغائها . أخيراً ، يمكن أن يجري الوكيل ملاحقات جزائية ، إدارية أو نظامية بوجه مرتكبي أعمال غير شرعية .

حول مؤسسات البلدان الاشتراكية ، انظر : M. Lesage ، الاتحاد السوفيياتي والديمقراطيات الشعبية ، 1970 (مع بيليوغرافيا مفصلة) ؛ R.B. Farrell (وآخرون) ، الزعماء السياسيون في أوروبا الشرقية وفي الاتحاد السوفيياتي ، شيكاغو ، 1970 ؛ T. Peter (وآخرون) ، The changing face of communism in Eastern Europe, Tucson, 1970 ، العالم الشيوعي ، نيوسورك ، R. F. Staar, The Communist regimes in eastern Europe 1964 ، نيوسورك ، 1967 ؛ J. Rothschild ، أوروبا الشرقية الشيوعية ، نيوسورك ، 1964 ؛ H. Gordon- Schilling ، حكومات أوروبا الشرقية الشيوعية ، نيوسورك ، 1966 ، جامعة ستراسبورغ ، أشكال الدولة الاشتراكية (مؤتمر عام 1966) ، 1968 .

حول مفاهيم القانون والشرعية ، انظر مفهوم الشرعية في البلدان الاشتراكية ، 1961 (دفاتر الأكاديمية البولونية للعلوم ، جزء XXI) ؛ J.N. Hazard et I. Schapiro ، المنظومة الشرعية السوفيياتية ، نيوسورك ، 1962 ؛ S.F. Ketchekian ، مدخل إلى القانون السوفيياتي ، لوكسمبورغ ، 1958 ؛ J. Bellon ، القانون السوفيياتي ، 1963 ؛ R. David et J.N. Hazard ، القانون السوفيياتي ، 1954 ؛ جزءان ؛ A. Vychinski ، قانون الدولة السوفيياتية ، نيوسورك ، 1948 .

الفصل الثاني

أنماط الدكتاتوريات الاشتراكية

أُسست المنظومة الاشتراكية الحديثة الأولى في الاتحاد السوفياتي بعد ثورة 1917 . وكان من الطبيعي أن تصلح كنموذج للمنظومات الأخرى التي أسست بعد 1945 . لقد أتبع هذا النموذج عن قرب في الديمقراطيات الشعبية لأوروبا . وأبعد بكثير في الصين حتى قبل الثورة الثقافية لعام 1966 . وكذلك أتبع على نحو طفيف في الدكتاتوريات الاشتراكية الأخرى .

II - النظام السوفياتي

الاتحاد السوفياتي هو أول دولة اشتراكية في العالم ، على الأقل في العالم المعاصر : لقد كانت امبراطورية الانكا / Incas / في البيرو دولة اشتراكية على ما يبدو ، ولا نملك بشأنها معلومات دقيقة ، وقد طُبقت بعض القبائل البدائية شيوعية بدائية . طبق الاتحاد السوفياتي الاشتراكية بشكلها الماركسي . لكن ماركس قال إن الثورة الاشتراكية ستتم في البلدان المصنعة جداً ، وهذا ما لم يحصل . لم يكن إذن على النظام السوفياتي أن ينقل إلى الجماعة ملكية وسائل الإنتاج فقط ، بل أيضاً أن يحدثها . كانت معركة التصنيع لا تقل أهمية عن معركة التشاركية (أو الاشتراكية) Socialisation ، إذ أن الاثنتين تمتا في آن واحد .

لا تحدد الماركسية أي نموذج من المؤسسات السياسية . أكدت فقط أنه بعد الثورة ستستخدم البروليتاريا جهاز الدولة الذي كانت البورجوازية تفيد منه للإبقاء على هيمنتها الطبقية ، ستستخدمه لغرض معاكس : الغاء الهيمنة الطبقية وحتى التمييز بين الطبقات . بالطبع ، كي تتكيف مع هذا الغرض الجديد ، يجب أن يتغير جهاز الدولة . لم تُحدّد طبيعة هذه التكييفات . من هنا جاء التأيد لكومونة باريس لعام 1871 المرتكزة

على نزع السلاح من الشرطة والجيش واستبدالها بميليشيات شعبية ، وعلى استقلالية الجماعات المحلية ووحدات الإنتاج . لكن ضرورات الصراع ضد أعداء الثورة المدعومين من الغربيين ، ثم تصنيع بلاد شاسعة ، قد أدت إلى بنى مختلفة جداً .

1 - تطور المنظومة

عرفت روسيا السوفياتية أربعة دساتير منذ 1917 : دستور 1918 ، 1924 ، 1936 و 1977 . جميع الدساتير السوفياتية تبدأ باعلانات الحقوق التي تُستوحى فكرتها من الاعلانات الليبرالية الكلاسيكية ولكن محتواها مختلف : يأخذ تحديد المبادئ الاشتراكية المتعلقة بالملكية الجماعية لوسائل الإنتاج ، وانهاء الاستغلال الرأسمالي ، والغاء الطبقات ، الخ ، مكاناً رئيسياً .

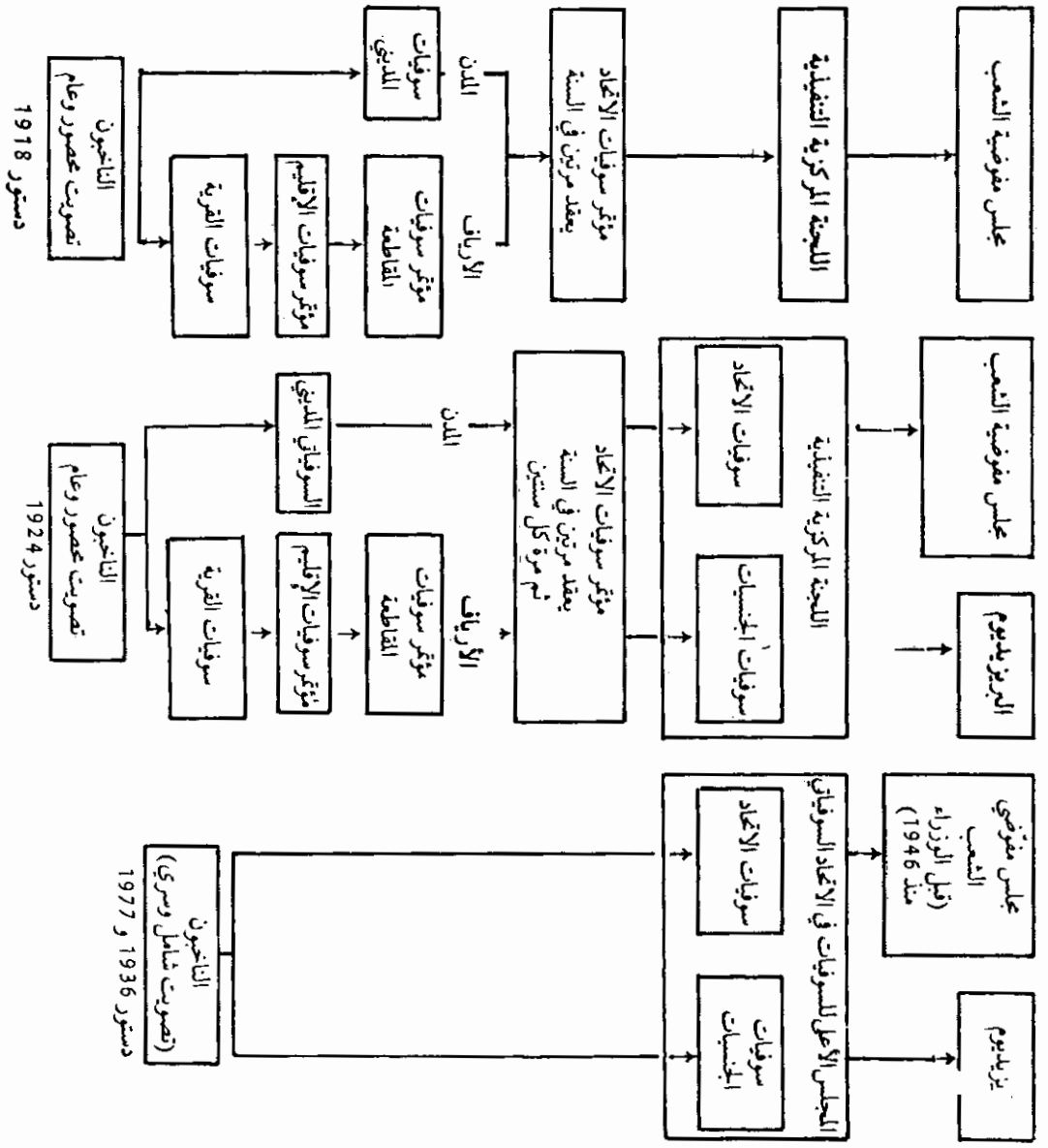
دستورا 1918 و 1924

إنه من المفيد إجراء مقابلة بين دستوري هذه المرحلة الثورية والدساتير التالية .

6 - دستور 10 تموز 1918

يتميز بسمتين رئيسيتين : 1 - التضييق على الاقتراع ؛ 2 - التنظيم الهرمي للسلطات . تجدر الإشارة إلى أن هذا الدستور يُطبَّق فقط في روسيا ، أي في واحدة من الدول التي شكَّلت الاتحاد السوفياتي وهي أكبرها ، وتسمى منذ ذلك « الجمهورية الاشتراكية الفدرالية لروسيا » . مع سقوط الجيوش « البيضاء » ، سوف يكون لباقي الجمهوريات أيضاً دساتيرها الخاصة ، المنسوخة تقريباً عن نموذج الجمهورية الاشتراكية الفدرالية لروسيا : روسيا البيضاء شباط 1919 ، أوكرانيا في آذار 1919 ، أذربيجان في أيار 1921 ، أرمينيا وجورجيا في شباط 1922 .

● حدود الاقتراع - بادية الأمر ، الاقتراع هو محصور : فهو يقتصر على الذين يكسبون عيشهم بعمل إنتاجي ولا يستغلون عمل الآخرين ، بالإضافة إلى الجنود ورجال البحرية . لكن فئات اجتماعية أخرى ستحرم أكثر فأكثر صراحة من حقوقها الانتخابية : التجار والمالكون العقاريون ، الرهبان والكهنة ، البورجوازيون ، الموظفون القدماء ، قدامى الدرك والشرطة القيصرية ، أعضاء العائلة الامبراطورية . ثم إنه اقتراع غير متساوٍ : تنتخب المدن نائباً عن 25000 ناخب ، والأرياف نائباً عن 125000 ساكن . إن نسبة الناخبين الريفيين بالنسبة لعدد السكان هي بالتأكيد أعلى من الخمس : وعدم المساواة هذه هي عكسية بالنسبة لما يحصل في كثير من الديمقراطيات الغربية ، حيث الأرياف هي فائقة التمثيل والمدن بخسة التمثيل ؛ وعلاوة على ذلك ، يجري الاعلان إلى



حد ما عن عدم المساواة هذه ، عوض أن تكون مموهة إلى هذا الحد أو ذلك .

ثالثاً ، التصويت هو عام ، إنه يتم ، كما تحت الثورة الفرنسية ، عبر جمعيات انتخابية حيث يجري الاقتراع بالأيدي المرفوعة ، مع أو ضد اللائحة المقترحة . أخيراً ، إنه اقتراع غير مباشر . الوضعية تختلف في المدن والأرياف . هناك درجتان فقط للمدن .

أعضاء « مؤتمر سوفيت روسيا » ينتخبهم أعضاء سوفيت المدن ، الذين يُنتخبون بدورهم بالتصويت الشعبي . ولكن هناك أربع درجات للأرياف : ناخبون ← سوفيت القرية ← مؤتمر سوفيت المقاطعة أو القضاء ← مؤتمر سوفيت الاقليم ← مؤتمر سوفيت روسيا . تجدر الإشارة إلى أن مؤتمرات سوفيت المقاطعات والأقضية والأقاليم تضم ممثلين من المدن إلى جانب ممثلين عن الأرياف ، ودوماً بذات النسبة : مثلاً ، واحد عن 1000 ساكن في الأرياف وواحد عن 200 ناخب في المدن لمؤتمرات سوفيت المقاطعات . إن الطابع غير المباشر للاقتراع ينقل من عدم المساواة مع الانتقال من درجة إلى درجة .

● التنظيم الهرمي للسلطات - لقد أقام الدستور السوفياتي لعام 1918 تنظيماً عامودياً في عدة درجات بدل الفصل الأفقي للسلطات القائم في الأنظمة الليبرالية ، إذ أن كل السلطات هي متمركزة في كل درجة في القاعدة نحو « مؤتمر السوفيت » ، وهو بمثابة برلمان يضم عديداً من الأعضاء ، ينتخبون كما سلفنا الذكر ، ويجتمع مرتين في السنة . ينتخب بذاته « اللجنة المركزية التنفيذية » (200 عضو) التي تتمتع بالسلطات ذاتها التي يملكها هو ، عبر التفويض . اللجنة المركزية التنفيذية للسوفيت تنتخب بذاتها « مجلس مفوضي الشعب » التي يحكم الجمهورية : مجلس مفوضي الشعب « يعلم مباشرة اللجنة التنفيذية عن قراراته » ؛ كما يجب عليه أن يعرض لموافقتها القرارات التي لها « أهمية سياسية كبرى » . ابتداء من 1920 ، مجلس رئاسة اللجنة المركزية التنفيذية يقوم بمهام هذه الأخيرة أثناء الفاصل بين الدورات .

2 - دستور 31 كانون الثاني 1924

ينطوي على ثلاثة فوارق رئيسية مقارنة مع الدستور السابق : 1 - الطابع الفدرالي (أو الاتحادي) ؛ 2 - اضعاف درجة من درجات السلطة ؛ 3 - الثنائية المجلسية التي هي أحد مفاعيل البنية الفدرالية .

● الطابع الفدرالي - إن دستور عام 1924 هو الدستور الأول الذي يُطبق على مجموع الجمهوريات السوفياتية . لقد أعلن اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية في 29 كانون الأول 1922 من قِبَل مندوبي جمهوريات روسيا ، اكرانيا ، روسيا البيضاء

والفدرالية ما وراء القوقازية « (التي تضم الازربدجيان ، أرمينيا ، وجورجيا) . عقد المؤتمر الأول لسوفييت الاتحاد في 30 كانون الأول 1922 ، انتخب اللجنة المركزية التنفيذية الأولى للاتحاد ، التي اعتنقت دستور 6 تموز 1923 ، بعد إدخال المعاهدة المتعلقة بتشكيل الاتحاد السوفياتي . لقد أقر المؤتمر الثاني لسوفييت الاتحاد هذا الدستور في 31 كانون الثاني 1924 .

● المجلسان - الدرجة الأولى من السلطة ، مؤتمر سوفييت الاتحاد يفقد من أهميته : لم يعد يجتمع إلا مرة واحدة في السنة بدل المرتين (ولاحقاً ، مرة كل سنتين) . ينزع إلى أن يصير مجرد جهاز انتخابي « للجنة المركزية التنفيذية » ، التي تصبح هي ذاتها البرلمان الحقيقي للاتحاد . كما في جميع البرلمانات الفدرالية ، تضم اللجنة المركزية التنفيذية مجلسين : سوفييت الاتحاد ، التي يكون عدد نوابها تناسبياً بعدد السكان في كل دولة ، وسوفييت القوميات الذي يضم عدداً مماثلاً من الأعضاء لكل جمهورية فدرالية .

في قمة الهرم ، يوجد دوماً جهازان : مجلس مفوضي الشعب والبريزيديوم . يتشكل هذا الأخير من مكاتب هذين المجلسين ، يضاف إليهم تسعة أعضاء منتخبين في جلسة مشتركة : يضم عدداً من الرؤساء مطابقاً لعدد الجمهوريات الفدرالية التي تقوم بوظائفها بالتناوب ، يمارس البريزيديوم دوماً وظائف اللجنة المركزية التنفيذية أثناء المدة الفاصلة بين الدورات ، لاعباً دور رئيس الدولة بالصورة الجماعية .

دستورا 1936 و 1977

دستورا 1936 و 1977 هما قريبان من بعضهما البعض بما يخص المؤسسات . وهي تختلف خاصة في إعلاناتها للمبادئ والحقوق .

1 - دستور 5 كانون الأول 1936

أسمي لردح طويل من الزمن « الدستور الستاليني » ، ولكنه عاش 24 سنة بعد وفاة مؤسسه .

● التجديدات بالنسبة لدستوري 1918 و 1924 - يحتوي دستور 1936 على تجديدين أساسيين : إقامة الاقتراع الشامل والالغاء التام لدرجة مؤتمر سوفييت الاتحاد . لا يظهر التجديد الثاني بوضوح ، إذ أن اسم مؤتمر الاتحاد قد أعطي للجنة المركزية التنفيذية ، حيث زال مؤتمر الاتحاد القديم . ويمكن ربط هذا الزوال بالإصلاح الأول المتعلق باقرار الاقتراع الشامل . هذا الإصلاح هدف من ناحية إلى إلغاء حالات عدم الأهلية الانتخابية لبعض الفئات الاجتماعية ومن ناحية ثانية لإلغاء عدم المساواة بين المدن

والأرياف ، وأخيراً إلى إلغاء الطابع غير المباشر للاقتراع . كان طبيعياً أن يزول المؤتمر القديم للاتحاد الذي لم يعد عن كونه درجة انتخابية إضافية .

تغييرات دستور عام 1936 - في حياة ستالين ، التغيير الرئيسي هو تغيير عام 1946 الذي أحل تسمية « وزراء » محل « مفوضي الشعب » : هذا التغيير يُشكّل جزءاً من الجهود التي بذلها الاتحاد السوفياتي لكي يعطي لنفسه صبغة بورجوازية جديدة بالاحترام .

بعد وفاة ستالين عام 1953 ، تمت بعض التعديلات المهمة . بعضها كان فقط مؤقتاً : اعتبرت نتائجها غير جيدة ، فتمت العودة إلى المنظومة القديمة . هذه هي حالة الاختزال الكثيف لعدد الوزراء في آذار 1953 ، والذي ألغى في السنة التالية . وخاصة هذه هي حالة الإصلاحات الكبرى التي قام بها خروتشيف Khrouchev في الأعوام 1957 - 1963 مستبدلاً الوزراء الاقتصاديين بـ « لجان الدول » ومنشأً في كل منطقة مجلساً للاقتصاد الوطني أو «Sovnarkhoses» : كان المقصود إعطاء حرية أكبر للقطاع الاقتصادي إزاء السلطة السياسية ، والتخفيف من مركزية الاقتصاد باتجاه المناطق وتوسيع استقلالية المنشآت .

إصلاحات أخرى استمرت طويلاً . مثلاً نذكر تنظيم المنظومة الفدرالية . فمن ناحية ، ازدادت سلطات الجمهوريات الفدرالية . في السابق ، كان يدخل تشريع الإجراءات القضائية ، والقانون الجزائي والقانون المدني ضمن صلاحية الفدرالية ، مذ ذلك ، تكتفي هذه « بطرح مبادئ التشريع » في مواد الأصول الإجرائية ، والقانون المدني ، والقانون الجزائي ، وقانون العائلة والزواج ؛ الجمهوريات الاتحادية حصلت أيضاً على صلاحية اتخاذ القرارات بشأن تنظيمها الإداري . ولكن من ناحية أخرى عُززت الروابط بين الجمهوريات الاتحادية والاتحاد ، وذلك بإقرار أن رؤساء مجالس الجمهوريات يشكلون جزءاً لا يتجزأ من مجلس وزراء الاتحاد السوفياتي .

2 - دستور 7 تشرين الأول 1977

إن اعتناق السوفييت الأعلى للاتحاد السوفياتي لهذا الدستور الجديد قد كرس تطورات عديدة تمت في المجتمع السوفياتي منذ 1936 . لكن دستور 1977 لم يغير هذه المؤسسات إلا قليلاً .

● « دولة الشعب كله » - يستبدل الدستور الجديد مفهوم دولة دكتاتورية البروليتاريا بمفهوم « دولة الشعب كله » . هذا المصطلح الجديد يعود إلى خروتشيف الذي كان أكد في عام 1961 أن تطور الاشتراكية في الاتحاد السوفياتي يفترض شكلاً

جديداً للدولة . ديباجة الدستور توضح أهمية التخلي عن مفهومة دكتاتورية البروليتاريا : هذا التخلي لا يعني موقفاً سلبياً معيناً من السمة الضرورية لهذه الدكتاتورية كطريق للانتقال نحو الاشتراكية ، بل إرادة التعبير عن أن في الاتحاد السوفياتي قد تم التوصل إلى هذا الهدف : « الوحدة الاجتماعية ، السياسية والأيدولوجية للمجتمع السوفياتي ، التي تكون الطبقة العاملة عنصرها المحرك . بعد تنفيذ مهام دكتاتورية البروليتاريا تنفيذاً كاملاً ، تصبح الدولة السوفياتية دولة الشعب بأكمله .

● تعزيز المركزية - لقد أبقى على مبدأ الفدرالية في الدستور الجديد ؛ كما كرر حق الجمهوريات في الانفصال . غير أن وجود « شعب سوفيائي » تؤكد عليه الديباجة هو متناقض مع وجود مُعلنٍ للأمم وقوميات مختلفة . تجدر الإشارة إلى أنه ، إذا كانت صلاحيات الجمهوريات الفدرالية غير موضحة ، فإنه لا يوجد أي تحديد دقيق لصلاحيات الفدرالية . من ناحية ثانية ، تزول الصلاحية التي يمنحها دستور 1936 للجمهوريات في استخدام قواهما المسلحة الخاصة .

● أولوية الحزب - تتأكد بوضوح أكبر تبعية الدولة بالنسبة للحزب . يقرر الدستور الجديد أن المجتمع بمجمله يجب أن يكون محكوماً على صورة الحزب ، حسب مبادئ المركزية الديمقراطية . وبموازاة ذلك ، يتأكد بأكثر قوة من السابق دور الحزب في المجتمع : فيما كان دستور 1936 قد قدمه كـ « نواة موجهة لكل التنظيمات الاجتماعية والحكومية » ، إلا أن النص الجديد يكرر ذلك ويحده كـ « قوة تدير وتوجه المجتمع السوفياتي ، العنصر المركزي لمنظومته السياسية » . وكذلك تجدر الإشارة إلى أنه ، إذا كان دستوراً 1918 و 1924 يجهلان وجود الحزب وأن دستور 1936 ذكره في الفعل المكرس لـ « حقوق والحريات » ، فإن الدستور الجديد يذكر دوره منذ المادة 6 ، ضمن « أسس النظام السياسي ، الاجتماعي والاقتصادي » .

أخيراً ، وهذه هي سمة معبرة عن المكانة المهمة المخصصة للأيدولوجيا : لقد تم تحديد الحريات بالنسبة لهذه الأيدولوجيا . هكذا ، فإن المادة 50 تنص على أن حرية التعبير ، والاجتماع والصحافة والمؤتمرات والمسيرات تمارس طبقاً لمصالح العمال ومن أجل تمتين النظام الاشتراكي .

2 - النظام السوفياتي الحالي

الاتحاد السوفياتي هو بلد شاسع : 22 مليون كلم² (مرتان الصين ، ثلاث مرات الولايات المتحدة ، 38 مرة فرنسا) و 234 مليون ساكن . انه يشكل دولة ، ولكن فدرالية دول ، لكل منها حكومتها ومؤسساتها : حكومة ومؤسسات فدرالية تنسق بين

المجموع . في الواقع ، السلطة الفدرالية هي قوية جداً ولا تنعم الدول بأية استقلالية ، أقله في المجال السياسي

الفدرالية(*)

يضم الاتحاد السوفياتي 15 « جمهورية فدرالية » (لقد تم التوصل تدريجياً إلى هذا العدد : كان هناك 4 جمهوريات في عام 1922 ، 6 عام 1924 ، 7 عام 1929 ، 12 عام 1936 ، 16 عام 1940 ؛ تحولت الجمهورية الكاريلية - الفنلندية إلى جمهورية كاريليا المستقلة Carélie ، وأدجت كما هي في الجمهوريات الروسية .

1 - المتحدات الفدرالية المختلفة

تشكل الجمهوريات الخمس عشرة بالتحديد الدول الأعضاء للاتحاد ؛ إنها متساوية في القانون ؛ إنها تستطيع نظرياً أن تخرج من الاتحاد ؛ حتى إنه يحق لها بتمثيل دبلوماسي مختلف عن الاتحاد السوفياتي (في الواقع ، وحدها أوكرانيا وبييلوروسيا استخدمتا هذا الحق حتى الآن) .

لكن فدرالية الاتحاد السوفياتي هي فدرالية معقدة : في داخل بعض الجمهوريات الفدرالية نجد « جمهوريات مستقلة » ، « مناطق مستقلة » ، « مقاطعات مستقلة » . للجمهوريات المستقلة دساتيرها الخاصة وحكوماتها الخاصة . تتمتع المناطق المستقلة فقط بوضعية إدارية / Statut / . أما المقاطعات المستقلة فهي تقسيمات تبرزها فقط أوضاع تاريخية ولم يعد لها أهمية فعلية . غير أن الجمهوريات المستقلة والمناطق المستقلة والمقاطعات المستقلة ترسل جميعها ممثلين إلى سوفييت القوميات ، غير ممثلي الجمهورية الفدرالية التي تشكل جزءاً منها . يجب الإشارة إلى أن هذه التقسيمات هي جد لينة ومتنوعة : 11 من 15 جمهورية فدرالية لا تضم لا جمهوريات مستقلة ولا مناطق مستقلة . واحدة فقط (روسيا) تضم مقاطعات مستقلة . في أي حال ، لا تفيد من الاستقلالية إلا أقسام من أراضي بعض الجمهوريات الفدرالية : سلطات الجمهورية الفدرالية تدير مباشرة البقية .

يجب أن نضيف أنه توجد عدم مساواة فعلية كبيرة بين الخمس عشرة جمهورية فدرالية . أحدها ، روسيا (التي تحمل اسم « الجمهورية الاتحادية ») تضم حوالي 60٪ من مجموع السكان وتشمل على أراضيها 16 « جمهورية مستقلة » (من أصل مجموع

(*) نذكر بأن الكلام قبل انهيار الشيوعية واستقلال بعض الجمهوريات السوفياتية .

20) ؛ 5 مناطق مستقلة (على 8) ومجموع العشر مقاطعات المستقلة . إنها تتمتع بنفوذ هائل في برلمان الاتحاد .

2 - مؤسسات الجمهوريات الفدرالية

بالاجمال ، هذه المؤسسات هي صورة طبق الأصل عن مؤسسات الفدرالية ، كما هي الحال في غالبية الدول الفدرالية . الجمهوريات الفدرالية تقيم بنفسها دساتيرها ولكنها تُرغم على الخضوع للمبادئ التي يطرحها على هذا الصعيد الدستور الفدرالي .

أجهزة الجمهوريات هي : سوفيت أعلى ، بريزidium ومجلس وزراء . لا يضم السوفيت الأعلى إلا مجلساً واحداً ، حتى ولو كانت الجمهورية الفدرالية تجمع في داخلها عدة جمهوريات مستقلة (كما هي حالة روسيا) : للجمهوريات المستقلة تمثيل خاص داخل السوفيت الأعلى للاتحاد السوفياتي ، ولكن ليس داخل السوفيت الأعلى للجمهورية الفدرالية . لا يوجد إذاً فعلياً عدة درجات في الفدرالية السوفياتية .

إن وحدة الحزب الشيوعي للاتحاد السوفياتي تضمن مركزاً ضيقة لسياسة الفدرالية وتحد كثيراً من الاستقلالية الحكومية للجمهوريات الفدرالية . ليست الفدرالية الروسية حقيقة عميقة على نحو أساسي إلا على المستوى الثقافي هنا ، لقد تم بذل مجهود كبير حتى يصبح الاتحاد السوفياتي فعلاً « دولة متعددة القوميات » حسب العبارة السوفياتية . القطيعة واضحة مع سياسة الروسنة التي كان يتبعها القيصرية . اللغات ، الآداب ، الفنون الوطنية ، جميعها نمت بقوة وهي تُبقي في كل أرجاء الاتحاد السوفياتي تنوعاً كبيراً في أساليب الحياة .

الأجهزة الفدرالية

الأجهزة السياسية الفدرالية هي ثلاثة : السوفيت الأعلى ، البريزidium ومجلس الوزراء .

1 - السوفيت الأعلى

يتألف من مجلسين ، على غط كل البرلمانات الفدرالية . الأول ، يسمى سوفيت القوميات ، يمثل الدول - الأعضاء : وهو يضم 32 نائباً لكل جمهورية فدرالية ، 11 لكل جمهورية مستقلة و 5 لكل منطقة مستقلة ، وواحد لكل مقاطعة مستقلة ، أي مجموع 750 نائباً (من أجل هذا العدد ، المجموع الذي تشكله الجمهورية الفدرالية لروسيا والجمهوريات المستقلة والمناطق المستقلة والمقاطعات المستقلة القائمة على أراضيها هو 243 نائباً) . المجلس الثاني يسمى سوفيت الاتحاد ويضم نواباً منتخبين في إطار

دوائر تضم جميعها عدد السكان نفسه ؛ مجموع نواب سوفيت القوميات هو 750 عضواً ، مثل عدد سوفيت القوميات .

● الاقتراع هو شامل ، متساو ، مباشر وسري - السن المؤهلة للانتخاب هو 18 سنة ؛ الانتخابات العامة تتم كل خمس سنوات ؛ نظرياً ، النظام الانتخابي هو نظام الاقتراع الأغلي بدورتين . لكن لائحة واحدة تقدم للناخبين ، هي لائحة « كتلة الشيوعيين وغير الحزبيين » . إن تحضير هذه اللائحة هو معقد إلى حد كبير . يحق لتنظيمات مختلفة أن تقدم مرشحين : الحزب ، النقابات ، التعاونيات ، التنظيمات الشبابية ، الجمعيات الثقافية ، الخ . تُعقد سلسلة من الجمعيات الانتخابية التحضيرية قبل الاعداد النهائي للائحة الواحدة . تجدر الإشارة إلى أنه يمكن عزل النواب بتصويت من الناخبين .

يتمتع المجلسان بصلاحيات متساوية - يجلسان في أغلب الأحيان معاً : تبدأ الدورة باجتماعات منفصلة لتحديد جدول الأعمال وتستمر باجتماعات مشتركة . يصوتان على الموازنة والقوانين ، ويجب أن تُقر النصوص في كل مجلس بالأغلبية البسيطة . يمكنها أن يوجها الأسئلة والاستجابات للوزراء وينشأ لجان تحقيق . في حال نشوء خلاف بينها (لم تحصل هذه الحالة أبداً) يصارُ إلى تأليف لجنة مصالحة على قاعدة التمثيل المتساوي : وإذا لم يتم التوصل إلى نتيجة ، يُشرع بقراءة ثانية . في ظل دستور عام 1936 ، إذا استمر الخلاف ، يحل البريزيديوم السوفيت الأعلى ويأمر بإجراء انتخابات جديدة . لا يلحظ دستور 1977 هذه الحل في هذه الحالة : في حالة الخلاف بين المجلسين ، يرجأ بحث المسألة إلى الدورة التالية للسوفيت الأعلى أو أن هذا الأخير يطرحها على الاستفتاء .

● صلاحيات السوفيت الأعلى - هي في آن معاً واسعة جداً وهشة . نظرياً ، إنه السلطة الرئيسية في الاتحاد السوفياتي ويمسك بجميع السلطات . وبما أنه لا يوجد في الاتحاد السوفياتي تمييز حقيقي بين السلطة التشريعية والسلطة التنفيذية ، فإن السوفيت الأعلى يمكنه اتخاذ القرارات في جميع الحقول ، دون أي حصر . ولكن عملياً ، سلطته ضعيفة . قليلاً ما ينعقد : يلحظ الدستور دورتين سنويتين ، ولكن غالباً لا تعقد إلا دورة واحدة ؛ في أي حال ، تدوم اجتماعات السوفيت الأعلى دوماً أقل من أسبوع في السنة . يُصوّت على الموازنة وتُقر القرارات التي اتخذها البريزيديوم : في الحقيقة يمارس هذا الأخير غالبية صلاحيات السوفيت الأعلى . غير أن مناقشة الموازنة وخاصة نشاط اللجان يسمحان بمراقبة عمل وإدارة الوزراء .

إنه جهاز متميز لا يقابله أي جهاز مما يوجد في البلدان الغربية . إنه يتشكل من رئيس ، نائب - رئيس أول ، 15 نائب رئيس ، سكرتير و 21 عضواً ، أي 39 شخصاً ؛ هناك نائب رئيس للجمهورية الفدرالية ، مما يبقى نهجاً فدرالياً ما على هذا المستوى من السلطة . ينتخب السوفييت الأعلى المنعقد بمجلسيه أعضاء البريزيديوم . لقد تم إقرار إنشاء مركز نائب - رئيس أول يسمح للرئيس بأن يفوض للشخص الذي يتبوؤه الصلاحيات التي يشاء ، تم هذا الإقرار بهدف تعيين ليونيد بريجنيف في هذا المركز ، الذي كان في ذلك الحين سكرتيراً عاماً للحزب : مما يعزز قوة الحزب في الدولة .

● ان سلطات البريزيديوم - هي فئتان : منها ما يتطابق مع الوظيفة العادية لرئيس الدولة : حق العفو ، منح الأوسمة والألقاب التشريفية ، تعيين السفراء ، تلقي أوراق اعتماد الممثلين الدبلوماسيين الأجانب ، دعوة السوفييت الأعلى (التي يجب أن تتم مرتين في السنة) ، مشاركة في تعيين الوزراء (بريزيديوم يعينهم ويعزلهم في المدة الفاصلة بين دورتين للسوفييت الأعلى) . ومنها ما هو ذو طبيعة مختلفة جداً : على هذا الصعيد ، يملك البريزيديوم أربع فئات من الصلاحيات المهمة جداً . أولاً ، الوزراء هم مسؤولون أمام البريزيديوم أثناء الفاصل بين دورات السوفييت الأعلى : يستطيع البريزيديوم حتى عزلهم وتعيين البدائل ، شريطة إقرار ذلك من قبل السوفييت . ثانياً ، بإمكانه « تفسير » القوانين (ولكن ليس إكمالها بقرارات وزارية أو أنظمة ، لأن هذه الصلاحية تنتمي لمجلس الوزراء) . ثالثاً ، إنه يملك حق إلغاء القرارات الوزارية أو القرارات العادية غير الشرعية التي يتخذها مجلس وزراء الاتحاد أو مجالس الجمهوريات الفدرالية . تجدر الإشارة إلى الخلط الذي يدخل هنا بين السلطة التنفيذية والقضائية : تفسير القوانين وشرعية الأعمال الإدارية هي عادة من صلاحية قاضٍ ، في فرنسا ، هذه الصلاحيات تُمنح للمحاكم وخاصة لمجلس الشورى . أخيراً ، البريزيديوم يلعب دوراً مهماً في الحقل الدبلوماسي والعسكري : يعين قائد الجيش ، يعلن التعبئة ، يقر المعاهدات ويعلن الحرب في غياب السوفييت الأعلى .

● أهمية البريزيديوم - في الواقع إنه الجهاز الدستوري الأكثر أهمية . إنه يمارس بالتزامن مع السوفييت الأعلى « سلطة الدولة » أي سلطة اتخاذ القرارات السياسية ، تشريعية كانت أم حكومية . في هذا الإطار ، يمارس وحده السلطات الخاصة التي حددناها لتونا . لكنه يضمن أيضاً انابة السوفييت الأعلى ، الذي يمارس سلطاته أثناء المدة الفاصلة بين الدورات ، أي دوماً تقريباً ، لأن السوفييت الأعلى يجلس أقل من

أسبوع في السنة . نجد هنا ظاهرة التفويض الأساسية التي ميزت المؤسسات السوفياتية منذ نشأتها ، هذه البنية العامودية للسلطة ، المتعارضة مع المفاهيم الغربية للفصل « الأفقي » (تشريعي ، تنفيذي ، قضائي) . نذكر في الوقت نفسه الاتجاه إلى صعود السلطة تحوفاً المهرم : لم يعد اليوم للسوفييت الأعلى أهمية أكبر مما يُمنح لمؤتمر السوفييت في دستوري 1918 و 1924 : لكن السلطة انتقلت عملياً من « اللجنة المركزية التنفيذية » المؤلفة من 200 عضواً إلى بريزديوم مؤلف من 39 عضواً

3 - مجلس الوزراء

يُسمى هكذا منذ 1946 : حتى ذلك الحين ، احتفظ بالتسمية الثورية : مجلس « مفوضي الشعب » . يعين السوفييت الأعلى (أو البريزيديوم) الوزراء ويمكن أن يعزلهم (إنهم مسؤولون أمام السوفييت الأعلى أو البريزيديوم) .

● السمة الإدارية - مجلس وزراء الاتحاد السوفياتي ليس حكومة بالمعنى الغربي للكلمة : إنه لا يمارس السلطة التنفيذية التي هي جزء من « سلطة الدولة » وتذهب إلى البريزيديوم والسوفييت الأعلى . فهو الجهاز الأعلى في « إدارة الدولة » : أي أنه يضمن تطبيق القرارات التي يتخذها السوفييت الأعلى والبريزيديوم . من ناحية ثانية ، يتمتع بسلطة على أعضائه الخاصين : يمكنه أن يلغي أوامرهم وتعليماتهم . لديه أيضاً سلطة تراتبية على مجالس وزراء الجمهوريات الفدرالية ، التي يمكنه تعليق (وليس الغاء) قراراتها الوزارية وقراراتها العادية .

● بنية المجلس - عدد الوزراء هو كبير جداً : علاوة على الرئيس ، ونواب الرؤساء الأوائل ونواب الرؤساء ، يضم الوزراء (الأكثر عدداً من الوزراء الفرنسيين ، بالتأكيد ، لأن الاتحاد السوفياتي هو دولة اشتراكية حيث كل الاقتصاد هو جماعي) ، ورؤساء « لجان الدولة » والخمسة عشر رئيساً لمجلس الجمهوريات الفدرالية . الوزراء أنفسهم هم فئتان : الوزراء « الفدراليون » الذين يديرون مباشرة مصلحة عامة فدرالية على مجمل أراضي الاتحاد ، والوزراء « الفدراليون الجمهوريون » الذين ينسقون بين أعمال وزراء كل جمهورية فدرالية ، للخدمات والمصالح العامة التي تدخل ضمن صلاحية الدول الأعضاء . إن مجلس وزراء الاتحاد السوفياتي هو هرمي إلى حد كبير لأنه يضم منذ 1977 جهازاً دائماً ، جهازاً أساسياً للمؤسسة ، مؤلفاً من رئيس مجلس الوزراء ، من نواب الرؤساء الأول ومن نواب الرؤساء ؛ أنه بريزديوم مجلس الوزراء .

الحزب الشيوعي

الاتحاد السوفياتي هو دكتاتورية حزب : ولقد تشكلت الدكتاتوريات الحزبية

الأخرى من النمط الشيوعي على منواله . تُعلن وحدة الحزب رسمياً (انظر المادة 6 من الدستور المذكورة أعلاه) . وهي تتأق من غياب الطبقات الاجتماعية . « بما أنه لا يوجد طبقات ، ويبقى وحده فارق بسيط ، غير جوهري البتة ، في مختلف شرائح المجتمع الاشتراكي ، لن يكون هناك أرض خصبة لإنشاء أحزاب تتصارع مع أخرى . حيث لا يوجد تعددية طبقات ، لن يكون هناك تعددية أحزاب ، لأن الحزب ليس إلا جزءاً صغيراً من طبقة » (ستالين ، مقابلة في عام 1947) .

1 - أعضاء الحزب

لم يكف الحزب الشيوعي للاتحاد السوفياتي عن الازدياد عددياً : من 240000 عضواً في عام 1917 ، وصل إلى مليون عام 1926 ، 2,2 مليون عام 1931 ، 3,5 مليون عام 1933 . ثم هبط إلى 1,9 مليون عام 1938 ، ليصعد إلى 4 ملايين عام 1940 ، 5,7 عام 1945 ، و 6,8 عام 1952 ، و 7,2 عام 1956 . كان يعد عام 1971 ، 13810089 عضو و 645232 طالب انتساب .

● الدخول في الحزب - تقليدياً ، الدخول إلى الحزب منظم بصرامة . كل من يود الدخول في الحزب عليه أن يحصل على كفالة ثلاثة أعضاء في الحزب منذ ثلاث سنوات على الأقل ، يعرفونه وعملوا معه منذ سنة على الأقل . يتخذ قرار القبول التنظيم الأولي للحزب ، بأغلبية الثلثين ، ويقره تنظيم المقاطعة أو المدينة : إن حضور الكافلين في المداولة هو ضروري . إذا كان القرار إيجابياً ، يجب أن يمضي المرشح فترة تدريبية مدتها 5 سنوات كـ « طالب انتساب » . عند انتهاء هذه الفترة التدريبية ، تبدأ من جديد إجراءات الكفالة والامتحان في التنظيمات القاعدية : إذا جاء القرار إيجابياً ، يصبح طالب الانتساب فعلياً عضواً في الحزب . حتى سن 23 سنة لا يمكن الدخول في الحزب إلا بواسطة التنظيم الشبابي ، الـ « كومسومول » / Komsomols / .

يبدو أن دستور 1977 يرغب في فتح أبواب الحزب على نحو أوسع ؛ فيها كان دستور 1936 يمحصر الدخول إلى الحزب بالمواطنين الأكثر نشاطاً ووعياً ، فإن دستور 1977 يجهل هذا المطلب ويكتفي بالقول بأن « الحزب يوجد للشعب وفي خدمة الشعب » .

● واجبات الأعضاء - حتى 1939 ، كان الحزب خاضعاً من ناحية ثانية لعمليات « تطهير » دورية ، تقررها اللجنة المركزية : يمثل كل أعضائه أمام لجان تطهير ، تقرر طرد بعضهم : تطهير عام 1922 - 1924 أسقط عدد الأعضاء من 732500 إلى 472000 عضو ؛ وسنة 1934 - 1938 من 3550000 إلى 1920000 عضو . منذ

1939 ، ألغيت منظومة التطهيرات الجماعية وأعطيت ضمانات للأعضاء ضد عمليات الطرد الفردي ؛ ثم تعززت بإصلاح الوضعيات لعام 1961 . غير أن أعضاء الحزب يخضعون لواجبات صارمة جداً : عضوية الحزب تستتبع واجبات وفوائد . نذكر من ناحية ثانية ، منذ بضع سنوات ، إرادة تخفيف الصفة الطبقية للدخول إلى الحزب : عوض أن يتم تحديده كـ « الطليعة المنظمة للطبقة العاملة لهذه البلاد » ، فقد حددته وضعيات Statuts 1952 كالتالي : إنه تشارك نضالي حر للشبيوعيين ، تحركهم العقلية ذاتها ، ويضم أفراداً من الطبقة العاملة من الفلاحين الكادحين والعمال المثقفين .

2 - تنظيم الحزب

يخضع الحزب الشيوعي السوفيياتي للنظام ذاته الذي تخضع إليه كل الأحزاب الشيوعية في العالم ، على قاعدة خلايا المصانع ، والمنشآت ، والأحياء والقرى ، الخ . كل خلايا اقليم معين تشكل « شعاعاً » ؛ ثم تنضم الأشعة في مناطق ومجموع المناطق تشكل « الحزب » في كل جمهورية فدرالية ؛ أحزاب الجمهوريات الفدرالية تشكل الحزب الشيوعي للاتحاد السوفيياتي . يُنتخب كل القادة : ولكن في الواقع ، تقديم المركز « واختيار الزملاء » يعملان ، كما في جميع الأحزاب .

● مركزية الحزب هي قوية جداً - يجب أن تخضع الأقلية للأغلبية ولقرارات الأجهزة العليا طابع « مطلق والزامي » بالنسبة للأجهزة الدنيا ، تتألف الإدارة المركزية للحزب من ثلاثة أجهزة دائمة : اللجنة المركزية ، المكتب السياسي والسكرتيريا . تبقى السلطة العليا المؤتمر الذي يجتمع كل ثلاث سنوات مبدئياً (ولكن لم ينعقد أي مؤتمر بين 1939 و 1952) . يضم المؤتمر مندوبين من جميع السلطات المحلية : انها جمعية واسعة جداً ، دورها الأساسي هو تغيير الوضعيات (أو الأنظمة) وتحديد سياسة الحزب وانتخاب اللجنة المركزية . اللجنة المركزية هي نوع من البرلمان الدائم للحزب ، المؤلف من حوالي 200 عضواً ومن أكثر من 150 طالب انتساب : لا يلتئم إلا في دورات قصيرة ومتباعدة . الجهاد الحاكم الرئيسي هو المكتب السياسي أو « البوليتبورو » ، الذي يضم حوالي عشرين عضواً وطالب انتساب مفترض : تنتخبه اللجنة المركزية ، وكذلك السكرتيريا (12 عضواً ، من بينهم السكرتير العام) ولجنة المراقبة .

● تتأرجح قيادة الحزب بين قطبين - « القيادة الجماعية » والقيادة الفردية . رسمياً ، يقود الحزب مبدأ القيادة الجماعية ، الذي طرحه لينين وتم تأكيده بعد وفاة ستالين : المكتب السياسي هو الذي يمارس هذه القيادة الجماعية . غير أن السكرتيريا التي تشرف على جهاز الحزب هي من الأهمية بحيث أن السكرتير العام الذي يشرف عليه يملك الوسائل التي يمكن أن تجعل منه دكتاتوراً : ستالين هو مثال لهذا الانحراف ، الذي

كان فيما بعد موضوع نقد تحت عنوان « عبودية الفرد أو الشخصية » .

لقد بُدلت جهود كبيرة لإبقاء القيادة الجماعية بعد وفاة ستالين . وقد شكلت أحد أسباب عزل نيكيتا خروتشيف عام 1964 . ولكننا نشهد اليوم ظاهرة عكسية : نشاط ليوليد بريجنيف يبدو متجهاً نحو تعزيز لمركز السلطة لصالح السكرتيريا العامة .

في هذا الكتاب نعرض للاتحاد السوفياتي كما ورد في طبعة 1991 الأصلية . أما اليوم ، يتغير وجه الاتحاد السوفياتي جذرياً ، يوماً بعد يوم ، بعد أحداث 19 آب 1991 ، تلك الأيام الثلاث التي هزت العالم . إنها قطيعة مع النظام الشيوعي السابق ؛ ما يجدر قوله الآن ونحن في خضم هذه الأحداث المتسارعة ، هو أن لا أحد يستطيع التكهن بما سيحصل في المستقبل في هذه البلاد . في الحقيقة ، هذه القطيعة بدأت مع البروسترويكا عام 1989 . هل ستسقل جميع الجمهوريات السوفياتية ، وأي شكل سيتخذه النظام الجديد ، هل ما حصل هو قطيعة مع الشيوعية أم مع الستالينية أم مع الاثنين ؟

حول النظام السياسي للاتحاد السوفياتي ، انظر : P. Gélard ، المنظومات السياسية للدول الاشتراكية ، جزء I : النمط السوفياتي ، 1975 ، M. Lesage ، المؤسسات السوفياتية ، سلسلة «Que sais-je?» ، 1975 ، H. Chambre ، ديمقراطية وسلطة اشتراكية في الاتحاد السوفياتي : مهام حالية ، في متفرقات بوردو ، 1976 ، والاتحاد السوفياتي : مدخل إلى دراسة مؤساته طبعة ثانية ، 1966 ، I.I. Kis ، الفدرالية السوفياتية ، خصائصها التصنيفية ، أوتاوا ، 1975 ، والمجموعة السنوية الجماعية ، الاتحاد السوفياتي (قانون ، اقتصاد ، علم اجتماع ، سياسة ، ثقافة) ؛ في اللغة الانكليزية ، انظر : A. G. Meyer ، المنظومة السياسية السوفياتية ، نيويورك ، 1965 ، L. Schapiro ، حكومة وسياسات الاتحاد السوفياتي ، لندن ، طبعة ثانية ، 1967 ، F.L. Schuman ، الحكم في الاتحاد السوفياتي ، نيويورك ، 1961 ، J.N. Hazard ، المنظومة السوفياتية للحكم ، شيكاغو ، طبعة رابعة ، 1968 ، D. Scott ، Russians political institutions ، طبعة رابعة ، لندن ، 1969 ، J. Armstrong ، Ideology politics and Government in the Soviet Union ، نيويورك ، 1962 ، Z. Brzezinski et S. Huntigton ، Political power USA- URSS ، نيويورك ، 1965 ، R.A. Bauer ، A. Inkeles ، C. Kluckhohn ، How the Soviet system ، works ، كامبردج ، 1957 ، انظر أيضاً : H. Mac Closky et J.A. Turner ، The Soviet ، نيويورك ، 1961 ، R. Conquest ، Power and policy in the USSR ، لندن ، 1956 ؛ البرلمان السوفياتي (موجز) ، موسكو ، 1967 . - أيضاً I. Deutscher ، ستالين (ترجمة فرنسية) ، 1953 ، و B. Souvarine ، ستالين ، 1935 . - G. Walter ، لينين ، 1950 (بيلوغرافيا) ، وأصول الشيوعية ، 1935 ، B.D. Wolff ، لينين وتروتسكي ، 1952 ؛ لينين ، تروتسكي ، ستالين ، 1953 . - حول الحزب الشيوعي للاتحاد السوفياتي : تاريخ الحزب الشيوعي للاتحاد السوفياتي ، موسكو ، 1964 (طبعة سوفياتية رسمية) ؛ L. Schapiro ، من لينين إلى ستالين : تاريخ الحزب الشيوعي للاتحاد السوفياتي (ترجمة فرنسية) ، 1967 ، P. Broue ، الحزب

البلشفيكي ، 1963 ، T.H. Rigby, Communist party membership in the USSR (1917 - 1967) ، برنستون ، 1968 ، Nathan Leites, The operational code of politburo ، نيويورك ، 1951 ، Z.K. Brzezinski, The permanent purge ، كامبردج ، (ماساتشوستس) ، 1956 ؛ والوثائق التي نشرها التوثيق الفرنسي (D.F.) ، لاسيما بمناسبة المؤتمرات (خاصة حول المؤتمر الثاني والعشرين : تعليقات أجنبية ، الاتحاد السوفياتي ، عدد 232 ، 25 تشرين 1961 ؛ ملاحظات ودراسات وثائقية ، الأعداد 2844 و2879) ؛ انظر أيضاً المقالة الرئيسية التي نشرتها مجلة Partinaia Jyzn في تشرين الأول 1947 حول تاريخ وحياة الحزب (مترجمة في مقالات ووثائق ، 4 كانون الثاني 1948 ، العدد 1168) . - حول تنظيمات الجماهير ، انظر : C.A. Jampolskaja ، المنظمات الاجتماعية ومشاركة الدولة ، ترجمة فرنسية ، 1968 ؛ P. Gélard ، أسس التنظيمات الجماهيرية في الاتحاد السوفياتي ، 1965 ؛ T. Lowit ، النقاوية من النمط السوفياتي ، 1971 . - حول الرأي العام ، انظر : A. Inkeles ، الرأي العام في روسيا السوفياتية (ترجمة فرنسية) 1956 ، و- A. In- keles et R.A. Bauer ، المواطن السوفياتي ، كامبردج (ماساتشوستس) ، 1959 ، مستندة إلى الشهادات المنهجية لمواطنين سوفيات لاجئين إلى الغرب . - حول بدايات المنظومة السوفياتية ، انظر الكتاب الاعمالي الصغير بقلم P. et I. Sorlin ، لينين ، تروتسكي ، ستالين (1921 - 1927) ، 1961 . - حول المجتمع السوفياتي ، P. Sorlin ، المجتمع السوفياتي ، طبعة ثانية ، 1967 .

إزالة الستالينية . - إزالة أو نزع الستالينية هي في آن معاً نقد طرق ستالين واستبدالها بطرق أكثر تحررية . ولقد ظهرت عبر إزالة تماثيل ستالين وإلغاء ذكر اسمه وأعماله ، وتغيير أسماء المدن التي كانت مكرسة له (ستالينغراد) وسمي جسده من ضريح الساحة الحمراء ، المخصص من جديد للينين وحده (تشرين الأول 1961) .

يمكننا أن نميز عدة مراحل على هذا الصعيد . أولاً ، هناك ثلاث سنوات من نزع الستالينية على نحو كتوم . ثم ، جاء المؤتمر العشرون للحزب (كانون الثاني 1956) ليشكل قطعة عنيقة مع الدكتاتور الراحل : استنكر تقرير سري لخروتشيف جرائم ستالين (نُشر لاحقاً ، هذا النص هو وثيقة استثنائية : انظر ترجمتها في التوثيق الفرنسي ، ملاحظات ودراسات وثائقية ، العدد 2189 ، 23 حزيران 1956) . - فتحت مرحلة ثالثة بعد ثورات أكتوبر 1956 في بولونيا وهنغاريا . كُبحت ظاهرة « نزع الستالينية » ؛ وخف الاتجاه إلى « لبرلة » النظام . على نحو مواز ، قضى خروتشيف على كل منازعيه (مالنكوف ومولوتوف و ثم جوكوف) ومركز سلطته الفعلية في يديه رغم مبدأ القيادة الجماعية ، ولكن استعبدت حركة « نزع الستالينية » مع المؤتمر الثاني والعشرين للحزب (أكتوبر 1961) الذي قرز سحب جسد ستالين من ضريح الساحة الحمراء .

منذ عزل خروتشيف (1964) كُبحت من جديد حركة « نزع الستالينية » . في هذه السنوات الأخيرة ، نلاحظ على العكس تشدداً (الحكم على الكاتبين يوري ودانيل عام 1967 ، الاحتجاجات ضد غزو تشيكوسلوفاكيا عام 1968 ، الخ) . هذا التشدد الداخلي يتطابق مع تشدد في السياسة الخارجية التي يشكّر غزو تشيكوسلوفاكيا ظاهرتها الأكثر وضوحاً . - حول التوق إلى الحرية ، انظر : A.D. Sakharov ، الحرية الفكرية في الاتحاد السوفياتي والتعاش ، ترجمة فرنسية ، 1969 .

حول الاتحاد السوفياتي منذ وفاة ستالين ، انظر : J. Elleinstein ، تاريخ الاتحاد السوفياتي

(خاصة الجزء 4 : الاتحاد السوفياتي المعاصر) ، 1975 ؛ B. Lazitch ، تقرير خروتشيف وتاريخه ، 1976 ؛ L. Brejnev ، الحزب الشيوعي للاتحاد السوفياتي في صراعه من أجل وحدة القوى الثورية والسلمية ، موسكو ، 1975 ، خطابات ورسائل (1967 - 1976) ، 1976 ؛ A. Besonçon ، Court traité de soviétologie à usage des autorités civiles, militaires et religieuses ، 1976 ؛ P. Daix ، اشتراكية الصمت : تاريخ الاتحاد بما هو سر دولة ، 1976 ؛ A. Nove ، هل يوجد طبقة حاكمة في الاتحاد السوفياتي ؟ مجلة l'Est ، 1975 ، عدد 4 ؛ G. Boffa ، من ستالين إلى خروتشيف ، 1961 ؛ M. Tatu ، السلطة في الاتحاد السوفياتي : من خروتشيف إلى القيادة الجماعية ، 1965 ؛ R. Conquest, Russia after Krushchev ، نيويورك ، 1965 ؛ اندريه سخاروف ، الحرية الفكرية في الاتحاد السوفياتي والتعايش ، ترجمة ، 1969 ، سلسلة «Idées» ؛ B. Nicolaevski ، القادة السوفيات والصراع من أجل السلطة ، 1969 ؛ I Deutsher ، روسيا بعد ستالين (ترجمة فرنسية) ، 1954 ؛ K.S. Karol ، خروتشيف والغرب ، 1960 ؛ مقالة H. Chambre ، نزع الستالينية في الاتحاد السوفياتي ، المجلة الفرنسية للعلوم السياسية ، 1956 ، ص 770 ؛ العدد الخاص من المجلة الفرنسية للعلوم السياسية ، كانون الأول ، 1967 - حول الارهاب الستاليني ، R. Conquest , The great terror: stalin's purge of the Thirties ، نيويورك ، 1968 ، B. Nicolaevski, The crims of the Stalinera ، نيويورك ، 1956 .

II - الدكتاتوريات الاشتراكية الأخرى

جميع الدكتاتوريات الاشتراكية الأخرى تستوحي أنظمتها نوعاً ما من النظام الذي أقامه لينين بعد ثورة 1917 . لكن التقليد ذهب بعيداً أحياناً . خاصة في الديمقراطيات الشعبية الأوروبية . هو أقل في يوغسلافيا وأكثر من ذلك في الصين وفي الدكتاتوريات الاشتراكية للعالم الثالث .

1 - دكتاتوريات أوروبا الشرقية

إن الدكتاتوريات الاشتراكية لأوروبا الشرقية هي متجانسة إلى حد كبير ، من حيث المجال الجغرافي ، والتقاليد التاريخية ، ومستوى التنمية وظروف إقامة الاشتراكية . إنها تقع في أوروبا الوسطى هذه حيث كانت النزاعات متعددة عبر التاريخ ، حيث اختلطت الأعراق والتقاليد الثقافية ، حيث لم تجد الديمقراطية الليبرالية أرضاً خصبة لها (في المانيا الشرقية ، دامت 14 سنة ، من 1919 إلى 1933 ؛ في تشيكوسلوفاكيا 18 سنة ، من 1920 إلى 1938 ؛ ولم تستغل أبداً في الأمكنة الأخرى فعلياً) . كانت المانيا الشرقية وتشيكوسلوفاكيا البلدين الوحيدين المصنعين قبل مجيء الاشتراكية : بقيت الديمقراطيات الشعبية الأخرى ذات هيمنة زراعية وبلدان نصف نامية . ما خلا يوغسلافيا ، لم تقم الاشتراكية بثورة داخلية بل بضغط خارجي ، إذ أن المنطقة كانت موضوعة تحت نفوذ الاتحاد السوفياتي طبقاً للاتفاقات المعقودة بين الحلفاء في طهران ، بالطا وبوتسدام / Potsdam / ومحتلة من قبل الجيوش السوفياتية .

هذا العنصر الأخير هو أساسي . لا تنتج أنظمة أوروبا الشرقية فقط عن أوضاع وحاجيات وإرادات الشعوب التي تطبق فيها بل أيضاً بقررها إرادة موسكو . على هذا الصعيد يمكن أن نقارن وضع أوروبا إزاء الاتحاد السوفياتي بوضع أميركا اللاتينية إزاء الولايات المتحدة . غير أن هناك إحدى هذه الديمقراطيات الشعبية نجحت في انتزاع استقلالها منذ 1948 : يوغسلافيا . إن نظامها السياسي تمايز تدريجياً عن الأنظمة الأخرى ويجب درسه على نحو منفصل .

الديمقراطيات الشعبية الأرثوذكسية

هناك درجات للأرثوذكسية وتظهر رومانيا استقلالاً كبيراً في السياسة الخارجية . ولكن جميع الديمقراطيات الشعبية التي ندرسها تبقى حليفة للاتحاد السوفياتي في حلف فرصوفيا وتطبق نظاماً شيوعياً من النمط السوفياتي ، توجد بعض الفوارق الشكلية في المؤسسات : مثلاً ، في بعض الديمقراطيات الشعبية يوجد رئيس جمهورية وليس بريزيديوم (بولونيا ، تشيكوسلوفاكيا) ؛ أغليبتها ليست دولاً فدرالية (إنها في الواقع دول صغيرة جداً) . تبقى هذه الفوارق ثانوية . وأهم منها تلك الفوارق السياسية المتعلقة بدرجة « اللبرلة » : لا يمكن فهمها إلا من خلال تاريخ الديمقراطيات الشعبية .

٦ - المؤسسات الدستورية

لقد تكونت مؤسسات الديمقراطيات الشعبية الأرثوذكسية في مرحلتين .
● المؤسسات المؤقتة 1945 - 1948 - من 1945 إلى 1948 عرفت بلدان أوروبا الوسطى أنظمة مؤقتة . احتفظت بعضها بأجهزتها السياسية التقليدية ، من أمثال تشيكوسلوفاكيا حيث أعاد الرئيس Benés الدستور الديمقراطي ورومانيا حيث كان يحكم الملك ميشال . في بولونيا ، وحسب الدستور المؤقت لعام 1947 ، ينتخب البرلمان رئيساً للجمهورية لمدة سبع سنوات ، ورئيساً لمجلس الوزراء على نمط الأنظمة البرلمانية ؛ وفي هنغاريا ، أقيم قانون 31 كانون الثاني 1936 أيضاً رئيساً للجمهورية يتمتع بصلاحيات واسعة بوجه البرلمان ومجلس الوزراء . هكذا تحتفظ المؤسسات بالأجمال بأشكال الديمقراطيات الغربية . غير أنه ، على هذا الصعيد ، ثمة فوارق عديدة يجب إيضاحها : في تشيكوسلوفاكيا ، التشابه مع الديمقراطيات الكلاسيكية يصل إلى حده الأقصى ؛ على العكس ، إنه ضعيف في بلغاريا . تعتنق يوغسلافيا منذ 1946 دستوراً منسوخاً تماماً عن النمط السوفياتي .

● الدساتير من النمط السوفياتي - ابتداء من 1948 حيث بدأت الأنظمة تتشدد ، اعتنقت الديمقراطيات الشعبية دساتير جديدة منسوخة إلى حد ما عن النمط السوفياتي : بلغاريا في كانون الأول 1947 ، تشيكوسلوفاكيا في حزيران 1948 ، هنغاريا في عام

1949 ، بولونيا ورومانيا في عام 1952 . هذا النسخ عن النمط السوفياتي هو أكثر جلاء في دساتير السلسلة الثانية (1952) أكثر منها في السلسلة الأولى (1947 - 1949) . ما عدا تشيكوسلوفاكيا ، نجد الصورة الدستورية ذاتها التي نجدها في الاتحاد السوفياتي : برلمان ، بريزديوم ، مجلس وزراء . ولكن ، بما أن هذه البلدان هي ضيقه المساحة وذات بنية اتحادية ، فإن البرلمان لا يضم إلا مجلساً واحداً . تسميات الأجهزة هي متنوعة وتأخذ بعين الاعتبار التقاليد المحلية : البرلمان يسمى Diète في بولونيا ، Sobranié في بلغاريا ، جمعية وطنية في هنغاريا ، جمعية وطنية كبرى في رومانيا . البريزيديوم يتخذ رسمياً هذه التسمية ذات الأصل-السوفياتي في بلغاريا ، هنغاريا ورومانيا ؛ لكنه يسمى مجلس الدولة في بولونيا . بين الأجهزة الثلاثة ، تتوزع السلطات عامودياً ، بالتفويض ، وليس أفقياً : لا يوجد فصل للسلطات بالمعنى الغربي للكلمة .

تميز تشيكوسلوفاكيا بشكل خاص . بين جميع بلدان أوروبا الوسطى ، فقد كانت البلد الوحيد الذي اشتغلت فيه فعلياً منظومة ديمقراطية كلاسيكية بين 1929 و 1939 . بعد انقلاب 1948 ، احتفظ الدستور الجديد لـ 9 حزيران 1948 بأطر هذا النظام . اعلان الحقوق الموضوع في أول الدستور يشبه الاعلانات الغربية أكثر بكثير مما يشبه المبادئ المدونة في أول دساتير الديمقراطيات الشعبية الأخرى أو دستور الاتحاد السوفياتي . فإن نصوصها جاءت أكثر اعتدالاً بكثير ، أقل ثورية بكثير ، أقل « اشتراكية » بكثير ، الحقوق الاقتصادية والاجتماعية تحتل مكاناً أصغر وأقل جوهرية ؛ لا نجد أي إشارة إلى الدور القائد للطبقة العاملة ، إلى المسيرة نحو الاشتراكية ، الخ . إن المنظومة السياسية نفسها هي نظام برلماني . تنتخب الجمعية الوطنية رئيس الجمهورية ، الذي هو رئيس الدولة من النمط الغربي . وهو يعين رئيس مجلس الوزراء والوزراء ؛ الوزراء مسؤولة أمام الجمعية الوطنية ، التي يمكنها أمامها طرح مسألة حجب الثقة ؛ كما يمكنها أن تطلب من رئيس الدولة حل الجمعية الوطنية .

2 - الحياة السياسية

يمكن تمييز ثلاث مراحل في الحياة السياسية للديمقراطيات الشعبية .

● النظام المختلط من 1945 - 1948 - إنه وسطي بين الديمقراطية الليبرالية والمنظومة الشيوعية . ويظهر هذا أولاً في المؤسسات ، كما رأينا سابقاً . يظهر أيضاً في نظام الأحزاب الذي يمزج التعددية الحزبية والحزب الواحد . لقد تحالف الحزب الشيوعي في المقاومة مع أحزاب أخرى تحت شعار الجبهة القومية أو الوطنية : يحاول الهيمنة كلياً على حلفائه . « والجبهات » تسمح له بتمويه نظام حزب واحد خلف واجهة التعددية الحزبية : لكنه لم ينجح في ذلك دوماً في تلك الفترة ، وكان حلفاؤه يحتفظون باستقلالية كبيرة على درجات متفاوتة . من ناحية ثانية ، لم تقبل بعض الأحزاب الدخول

في الجبهات : بل ظلت بمواجهتها ، وبعض هذه الأحزاب - لاسيما الأحزاب الزراعية - الويفية ، النافذة في البلدان الريفية أساساً - تنعم بأهمية كبيرة : في بلغاريا وفي بولونيا مثلاً . يجهد الحزب الشيوعي لتفتيت أحزاب المعارضة هذه تدريجياً بحيث يجر بعض عناصرها إلى الدخول في الجبهة التي يقود ، أو حتى إلى القبول بالاندماج معه (حالة الأحزاب الاشتراكية) . وأجمل عملية على هذا الصعيد هي تلك التي حصلت في هنغاريا حيث تفتت خلال سنتين حزب المالكين الصغار الذي كان نال 277 مقعداً من أصل 407 في الجمعية التي انتخبت في تشرين الثاني عام 1945 .

تطوي الانتخابات على ذات السمة المختلطة . في بلغاريا فقط ، تتم الانتخابات بثلاثه واحدة : ولكن في 1948 ، تقدم مرشحون عديدون ونالت المعارضة 101 مقعداً مقابل 277 . في الديمقراطيات الشعبية الأخرى ، انتخابات 1945 - 1948 كانت تعددية : غير أن ضغط الحكومات شوّه النتائج . هذه التلاعبات تقوى أو تخف ؛ صحيح أن الانتخابات الهنغارية لعام 1945 والانتخابات التشيكوسلوفاكية لعام 1946 كانت حرة إلى حد كبير . تحوز الجبهات التي يقودها الشيوعيون على الأغلبية البرلمانية ، ما عدا في هنغاريا وفي تشيكوسلوفاكيا . يحتل الشيوعيون في جميع الأحوال مراكز أساسية في الحكومات : الداخلية ، العدل ، الجيش ، الدعاية السياسية ، الخ .

● الأنظمة الصارمة للحرب الباردة - ابتداء من 1948 ، أدت قطيعة حلف المنتصرين (Vainqueurs) الكبير لعام 1945 وتطور الحرب الباردة بالاتحاد السوفياتي إلى إلغاء كل معارضة في الديمقراطيات الشعبية تدريجياً وإقامة أنظمة شيوعية جامدة منسوخة على النمط السوفياتي .. وقد تم هذا عموماً دون أزمة داخلية خطيرة ، على نحو تدريجي . في تشيكوسلوفاكيا ، الأكثر قرباً من الليبرالية الغربية ، على العكس ، حصل انقلاب حقيقي للوصول إلى ذلك . من ناحيتها ، رفضت يوغسلافيا التبعية وقطعت مع موسكو (1948) . فأقيمت في جميع الديمقراطيات الشعبية الأرثوذكسية دساتير جديدة من النمط السوفياتي . التغيير في الحياة السياسية كان أكثر وضوحاً : ستجري كل الانتخابات حسب منظومة اللائحة الواحدة .

لم يعد أي نقد مقبولاً : ألغيت الأحزاب والصحف المعارضة ، واضطهدت الكنيسة الكاثوليكية . كما زالت كلياً استقلالية الأحزاب المنتسبة إلى الجبهات القومية أو الوطنية ، غير الحزب الشيوعي ، والتي كانت في أي حال ضيقة جداً . الأحزاب الاشتراكية هي بصورة عامة مرغمة على قبول الاندماج مع الأحزاب الشيوعية ضمن « حزب عمالي » ، يقوده كلياً الشيوعيون ، في الواقع . تتم محاربة المعارضة حتى في داخل الحزب الشيوعي حيث تهدف إلى النيل من العناصر ذات النزعة القومية المتشددة :

القضاء على كوستوف في بلغاريا ، غوملكا في بولونيا ، رايك Rayk ، وسلانسكي Slansky في هنغاريا ، آنا بوكسر Anna Pauker في رومانيا . هكذا ، غرقت الديمقراطيات الشعبية الأرثوذكسية والاتحاد السوفياتي في دكتاتورية قاسية ، وفي الوقت نفسه انعزلت عن بقية العالم خلف ستار حديدي مُحكَّم .

● الانفراج وتناقضات الأنظمة الجديدة - بعد وفاة ستالين ، خفت وطأة الدكتاتورية قليلاً في الاتحاد السوفياتي وقام انفراج دولي مقام الحرب الباردة (مؤتمرات جنيف 1954 و 1955) . أصبح يمكن بالتالي أن تعبر عن نفسها الطموحات إلى اللبرلة والاستقلال الوطني جزئياً في الديمقراطيات الشعبية . لكنها تصطدم بإرادة موسكو في إبقاء نفوذها على أوروبا الشرقية ، هذا النفوذ الذي أقره لها عملياً حلفاء طهران وبولندا وبوتسدام . هكذا ، اضطرت الاتحاد السوفياتي إلى التدخل مرتين بعنف كبير . عام 1956 في هنغاريا ، حيث سحقته الدبابات السوفياتية بالدم ثورة ترغبت في تحقيق اشتراكية أكثر ليبرالية ؛ وفي 1968 في تشيكوسلوفاكيا ، حيث احتلت الجيوش الروسية ، والجيوش الرمزية للحلفاء الآخرين في حلف فرصوفيا هذا البلد لمنع تشييد اشتراكية ديمقراطية . لكن الاتحاد السوفياتي سمح بالثورة البولونية في تشرين الأول 1956 وبالموجة الليبرالية التي تبعت ذلك ، كما تسمح اليوم بالدبلوماسية المستقلة لرومانيا .

يمكننا إذن التمييز بين عدة فئات من الديمقراطيات الشعبية الأرثوذكسية . الجمهورية الديمقراطية الألمانية وبلغاريا هما الأكثر أرثوذكسية ، في أنظمتها الداخلية وفي دبلوماسيتها : لا يُسمح فيهما بالتعبير لا عن الليبرالية ولا عن القومية ؛ إلا أن ألمانيا الديمقراطية حققت إصلاحات اقتصادية جريئة . بولونيا وهنغاريا هما أرثوذكسيتان جداً في السياسة الخارجية ، ولكن أكثر ليبرالية في الداخل : ففي الأولى ، كانت ممارسة الحرية واسعة جداً بعد تشرين الأول 1956 ولكنها تضاءلت كثيراً بعد ذلك ؛ في الثانية ، بعد فترة القمع التي تبعت سحق ثورة الـ 1956 ، تحقق تقدم كبير بعد ذلك على طريق الليبرالية . رومانيا هي في وضع عكسي بالنسبة لبولونيا وهنغاريا : الحرية الداخلية هشة ودكتاتورية الحزب الشيوعي لا تزال جامدة ، لكن الدبلوماسية تمتاز باستقلالية واسعة (زيارة الرئيس نكسون إلى بوخارست عام 1969 ، وخاصة رفض إدانة الشيوعية الصينية) . إن تشيكوسلوفاكيا ، حيث حركت ثورة ربيع 1968 التحررية أمانى شعب بأكمله ، كانت في وضع بلاد خاضعة لهيمنة أجنبية لا تحظى بتأييد الشعب .

يوغسلافيا

من عام 1945 إلى 1948 . كانت يوغسلافيا أقرب إلى الاتحاد السوفياتي من أي

ديمقراطية شعبية . إن دستور عام 1946 هو منسوخ تماماً على الدستور السوفياتي . كان الحزب الشيوعي - الأكثر عدداً وصلابة من الديمقراطيات الشعبية الباقية - يمارس دكتاتورية بفرده . لكن هذا البلد ، الذي تحرر بنفسه من الألمان وأقام بنفسه ثورته الاشتراكية ، لم يقبل بقرار الكومنترن في 28 حزيران 1948 الذي اتهمه وحكم عليه بالـ « انحرافية القومية » . لكن يوغسلافيا ، أبعد من أن تخني رأسها ، قاومت . بعد أن تركها الاتحاد السوفياتي وحلفاؤه ، قبلت المساعدة الاقتصادية والعسكرية الغربية ، مع بقائها اشتراكية . وفي عام 1955 ، تصالحت مع الاتحاد السوفياتي ، بعد اعترافهما ، في 3 حزيران ، بأن هناك عدة طرق تؤدي إلى الاشتراكية ، وأن يوغسلافيا هي دولة اشتراكية أصيلة . لكنها تحتفظ باستقلالها .

٦ - المفهوم الاشتراكي اليوغسلافي

ما تزال يوغسلافيا تعلن انتهاءها لماركس ولينين . لكنها انفصلت عن الاتحاد السوفياتي حول نقطتين أساسيتين في تفسير الماركسية : العلاقات بين الدول الاشتراكية ، البيروقراطية والاشتراكية .

● تنوع طرق الوصول إلى الاشتراكية - يرى الاتحاد السوفياتي أن على الدول الاشتراكية أن تشكل كتلة منظمة ، يهيمن عليها طبعياً الأكثر نفوذاً أي هو نفسه : « هذه الوحدة للكتلة الشيوعية هي ضرورية لحماية وتطور الاشتراكية في العالم . يؤكد اليوغسلافيون أنه إذا كانت الصداقة والتنسيق ضروريين بين البلدان الاشتراكية ، فلا يجب أن ينتج عن ذلك تبعية للأقوى تؤدي إلى استعمار حقيقي يمارسه الاتحاد السوفياتي : المساواة بين الدول الاشتراكية وحق كل منها في تحقيق مصيرها ما جوهرياً . يجب أن يحدد كل بلد طريقه الخاص في التطور نحو الاشتراكية وأن يحتفظ باستقلالية معينة في سياسته الخارجية .

● اللامركزية - ثانياً ، يتهم اليوغسلافيون الشيوعية الروسية بانحرافها نحو البيروقراطية والمركزية . بدل السير تدريجياً باتجاه فناء الدولة وجهازها ، عزز الاتحاد السوفياتي على العكس طبقة بيروقراطيين من أصحاب الامتياز . لم تعد الجماهير هي التي تنشط الحزب الشيوعي للاتحاد السوفياتي بل شلة صغيرة من الأفراد ذوي النفوذ ؛ مجموع الدولة السوفياتية هو في أيدي أوليغارشية من الموظفين الكلية القدرة . كان ماركس ولينين يطالبان بعكس ذلك ، وكانا مسبقاً ويستنكران مخاطر تطور كهذا نحو البيروقراطية . هذه الأخيرة تفضي إلى مركزية مثقلة : مركزية سياسية ، تنظم كل شيء من الأعلى عبر قادة الحزب ، ودون تدخل المواطنين ؛ مركزية فكرية ، تضم كل الحياة الثقافية بين أيدي فئة

صغيرة نافذة جداً ؛ مركزة اقتصادية تنزع من العمال الرقابة على الإنتاج لتوكلها إلى بيرقراطي الدولة .

2 - النظام اليوغسلافي

أعطت يوغسلافيا لنفسها ثلاثة دساتير متتالية بعد قطيعتها مع موسكو . استبدل دستور 1946 بدستور 1953 ، ثم بدستور 1963 الذي تغير جذرياً عام 1968 . ثم صدر دستور جديد كلياً عام 1974 . هذا التطور يتطابق نظرياً مع مراحل تطبيق المفاهيم الاشتراكية اليوغسلافية . وهو ينزع إلى تطوير الديمقراطية القاعدية ، الاستقلالية المحلية ، « التسيير الذاتي الاجتماعي » وفناء الدولة . إنه يوسّع مجال اللامركزية في الحقل السياسي والإداري ، والحقل الاقتصادي والاجتماعي في آن معاً . لكن دستور 1974 أفضى إلى تعزيز هيمنة الحزب على جهاز الدولة .

● المنظومة الانتخابية - إن الوجهة الأولى المهمة لدستور 1974 هي المنظومة الانتخابية . فهي تعلن انتهاءها للتجارب الثورية للمجالس العمالية (السوفييت الروسية من 1905 إلى 1917 ، المجالس العمالية الهنغارية لعام 1918 ، الخ) . منذ ذلك فصاعداً ، لم يعد النواب منتخبى الدوائر الاقليمية ، بل مندوبين تنتخبهم « منظمات العمل المتشاركة » ومتحدات التسيير الذاتي الأخرى ، والمتحدات المحلية « والمنظمات الاجتماعية - السياسية » (رابطة الشيوعيين ، التحالف الاشتراكي للشعب العامل ، النقابات ، جمعيات قدامى المحاربين والفتيان) . تجري الانتخابات في عدة درجات ، انطلاقاً من عدة وحدات قاعدية صغيرة : مثلاً ، المحرف بالنسبة لمنظمات العمل . يبقى المندوبون من كل الدرجات مرتبطين بمركز عملهم . تفويضهم الزامي . ويمكن عزلهم مبدئياً ، يجب أن تولد المنظومة شكلاً جديداً من الديمقراطية ، انطلاقاً من التسيير الذاتي . عملياً تقرر لوائح المرشحين منظمات التحالف الاشتراكي للشعب العامل (التي تشرف عليها عملياً الرابطة الشيوعية) أو النقابات الواحدة . تؤدي هذه المنظومة إلى زيادة عدد العمال زيادة كبيرة في أجهزة التمثيل . لكن الحزب يراقب بشدة انتخاب هؤلاء .

● البرلمان - على مستوى كل جمهورية وكل مقاطعة ، يتألف البرلمان من جمعية تضم بدورها ثلاثة مجالس : مجلس العمل التضامني ، الذي يمثل تنظيمات العمل والمتحدات التسييرية الأخرى : مجلس المتحدات المحلية ، الذي يمثل البلديات / Communes / . المجلس الاجتماعي السياسي الذي يمثل التنظيمات السياسية (الرابطة الشيوعية ، التحالف الاشتراكي ، النقابات ، جمعيات قدامى المحاربين والفتيان) . كما

نجد هذا التقسيم الثلاثي في الدرجات السفلى .

على العكس ، تضم الجمعية الفدرالية مجلسين فقط (بدل خمسة في المنظومة السابقة : اثنان منها سياسيان وثلاثة اقتصادية) . تنتخب المجلس الفدرالي التنظيمات والمتحدات التسييرية الذاتية والتنظيمات الاجتماعية المياسية لكل جمهورية ؛ صلاحياتها هي أساساً سياسية . يتشكل مجلس الجمهوريات والأقاليم من مندوبي جمعيات كل جمهورية وكل إقليم ؛ صلاحياته هي خاصة اقتصادية ومالية .

● السلطة التنفيذية - السلطة التنفيذية هي بالغة التعقيد في الدستور اليوغسلافي لعام 1974 . تضم الرئاسة الجماعية للجمهورية ، رئيس الجمهورية والمجلس التنفيذي .

تتألف الرئاسة الجماعية للجمهورية من تسعة أعضاء : واحد لكل جمهورية (6) وواحد لكل إقليم مستقل (2) ، ينتخب كل منهم لمدة خمس سنوات (قابلة للتجديد مرة فقط) من جمعية الجمهورية أو الإقليم ، في جلسة مشتركة للمجالس التي تتألف منها ؛ فضلاً عن السكرتير العام لرابطة الشيوعيين الذي هو عضو قانوني . تقترح الرئاسة على الجمعية الفدرالية المرشح لرئاسة المجلس التنفيذي ، الرئيس وقضاة المحكمة الدستورية ، تعين وتعزل الجنرالات ، الأميرالات والضباط الآخرين من المراتب العالية ؛ تعين السفراء ، تحيل مشاريع القوانين أمام الجمعية ، تطرح مسألة الثقة أمام المجلس التنفيذي ، تقدم مقترحات للجمعية متعلقة بتجديد السياسة الداخلية والخارجية . إذا كان ثمة أزمة بين الرئاسة ومجلس الجمعية ذي الصلاحية حول تحديد هذه السياسة ، بعد تسعة شهور على الأكثر ، يصار إلى حل الرئاسة والمجلس وتجري انتخابات جديدة . تمارس الرئاسة وظيفة قيادية في مادة الدفاع الوطني . في زمن الحرب أو الخطر المحدق يمكن أن تنشط الرئاسة عبر مراسيم تشريعية .

عادة ، تنتخب الرئاسة كل سنة بين أعضائها رئيساً (ونائب رئيس) يلعب دور رئيس الدولة . ولكن تقرر أن يبقى المارشال تيتو رئيساً للجمهورية طيلة حياته . كي يمارس بهذه الصفة سلطات رئيس الجمهورية ولكن بصورة أوسع .

المجلس التنفيذي يشبه تقريباً مجلس وزراء . تنتخب مجالس الجمعية الفدرالية رئيس المجلس التنفيذي ، بعد اقتراح رئاسة الجمهورية . يُنتخب أعضاء المجلس التنفيذي من مجالس الجمعية الفدرالية بعد اقتراح المرشح لمهام رئيس المجلس التنفيذي .

المجلس التنفيذي مسؤول أمام الجمعية الفدرالية . يمكن أن يطرح هو مسألة

حجب الثقة ، وأما أعضاء الجمعية (عشرة مندوبين في المجلس الفدرالي أو مندوبية جمهورية أو إقليم إلى مجلس الجمهوريات والأقاليم) ، وأما رئاسة الجمهورية . يمكن أن تدور رئاسة الجمهورية المجلس التنفيذي ، وتطرح أسئلة في جدول أعماله ، وتوقف تنفيذ قراراته المتعلقة بالسياسة العامة وترفع المسألة أمام مجلس الجمعية الفدرالية ذي الصلاحية .

● الحزب الشيوعي - لم تكف يوغسلافيا يوماً عن كونها دكتاتورية حزب . وقد لعب الحزب الشيوعي - الذي يسمى منذ 1952 « رابطة شيوعي يوغسلافيا » - دوراً ريادياً ، منذ التحرير . غير أنه ، منذ 1963 بذلت جهود للحد من الدور القائد للحزب وخاصة للفصل بين وظائف المسؤول الحكومي وقائد الحزب . لكن تطوراً بالاتجاه المعاكس بدأ في بداية السبعينيات ، وقد جاء دستور 1974 ليفاقم هذا المنحى . رأينا أن هذا الدستور نص على أن رئيس الحزب هو ، قانوناً ، عضو في رئاسة الجمهورية ، الذي هو العضو الدائم الوحيد فيها .

تعلن ديباجة الدستور في الفصل VIII أن رابطة الشيوعيين أصبحت « القوة السياسية والأيدولوجيا الطليعية المنظمة للطبقة العاملة ولكل العمال لبناء الاشتراكية وتحقيق تضامن العمال والوحدة والأخوة بين بلدان وقوميات يوغسلافيا » . ويضيف : « بعملها التوجيهي السياسي والأيدولوجي ضمن شروط الديمقراطية الاشتراكية والتسيير الذاتي الاجتماعي ، رابطة شيوعي يوغسلافيا هي المنشطة الرئيسية والمنظمة للعمل السياسي الذي يصبو إلى حماية وتطوير الثورة الاشتراكية والعلاقات الاشتراكية التسييرية الذاتية ، وخاصة تعزيز الوعي الاجتماعي ، الديمقراطي والاشتراكي ؛ أنها تأخذ هذه المسؤولية على عاتقها » .

غير المؤتمر العاشر للرابطة الشيوعية (1974) جهاز القيادة باتجاه المركزة . لجنة مركزية من 165 عضواً ، ينتخبها المؤتمر ، أصبحت من جديد الجهاز الأعلى للحزب . فهي تنتخب بين أعضائها 29 من الـ 39 الذين تتألف منهم رئاسة الرابطة ، كما تنتخب اللجنة التنفيذية للرابطة (12 عضواً) ، الأمين (العام) والأمانة العامة المؤلفة من 5 أعضاء . نجد بين الـ 39 عضواً للرئاسة : المارشال تيتو ، المنتخب من قبل المؤتمر ، و 29 عضواً تنتخبهم اللجنة المركزية ، ورؤساء الروابط الشيوعية للجمهوريات (6) والأقاليم المستقلة (2) وأمين منظمة الرابطة في الجيش .

إحدى خصوصيات يوغسلافيا تكمن في أن تنظيمياً سياسياً آخر يقابل نشاط الحزب : انه « التحالف الاشتراكي للشعب العامل » . أعطيت هذه التسمية الجديدة في

عام 1952 للجهة الشعبية القديمة التي كانت تضم حول الحزب الشيوعي كل التنظيمات التي ناضلت ضد الألمان أثناء الاحتلال . اكتسب هذا التحالف أهميته في هذه السنوات الأخيرة بعد أن كان هامشياً لفترة طويلة . إنه يُشرك مع الحزب النقابات والتنظيمات الاجتماعية السياسية الأخرى . يحدد الفصل VIII من ديباجة دستور 1974 دوره كالتالي : « ضمن التحالف الاشتراكي للشعب العامل ليوغسلافيا ، يحقق العمال والمواطنون ، رابطة شيوعي يوغسلافيا كقوة سياسية وأيديولوجية طليعية . والتنظيمات الاجتماعية السياسية وكل القوى الاشتراكية المنظمة ، تحقق وتوجه التطور الاجتماعي على قاعدة السلطة والتسيير الذاتي للطبقة العاملة وجميع العمال » . كل قادة التحالف الاشتراكي هم أعضاء في رابطة الشيوعيين .

بيد أن التسيير الذاتي يحدُّ بعض الشيء من دكتاتورية الحزب . عديدة هي القرارات التي تُتخذ على مستوى المتحدثات المحلية والمنشآت ، ومتحدثات التسيير الذاتي الأخرى . يمكن رؤية نفوذ رابطة الشيوعيين أينما كان : لكن عادة التسيير الذاتي تأتي كثقل مقابل يخفف من وطأته . خلال الستينيات ، هذا الثقل المقابل كان ثقيلاً فعلاً . فادت اللامركزية والتسيير الذاتي إلى شيء من الفوضى . فشهدنا نمونمط تعاوني - مهني معين في المنشآت ، وبشكل خاص ولادة جديدة للقوى النابذة للمركز / Centrifuges / المتمثلة بالخصوصيات / Particularisme / المحلية ؛ مما يفسر العودة الحالية إلى المركزية ، عبر تعزيز دور الحزب . إن مسألة خلافة المارشال تيتو (المولود عام 1892) هي عنصر آخر من هذه السيرة .

طبع هذا الكتاب قبل أحداث يوغسلافيا بداية العام 1992 تنذر بتغيير جذري في طبيعة النظام وحتى بوحدة البلاد . في 25 حزيران 1991 أعلنت كرواتيا وسلوفينيا استقلالهما وما زالت الحرب الأهلية في خضمها بعد فشل المفاوضات في نهاية شهر حزيران 1991 ، مما شجع الحركات الانفصالية .

2 - الدكتاتوريات الاشتراكية للعالم الثالث

إن الدكتاتوريات الاشتراكية للعالم الثالث هي جد متنوعة . بالنسبة « للنمط » السوفياتي الذي تنطلق منه كمييار ، يمكننا التمييز ، حسب درجة بعد تصاعدي بين :
 1 - الأنظمة ذات النمط الفيتنامي أو الكوري الشمالي الوسطية بين الشيوعية السوفياتية والشيوعية الصينية ؛ 2 - النظام الصيني الذي يتميز بخصوصية كبيرة ، على المستوى النظري والعملي في آن ؛ 3 - الأنظمة ذات النمط الكوري حيث لم تكن الدكتاتوريات اشتراكية في البداية والتي هي بالتالي أقل خضوعاً للاتجاه الماركسي . ثمة سمة مشتركة لكل هذه الأنظمة تكمن في طابعها العسكري . لقد أرسيت قواعدها أو أنها استمرت

بفضل الحروب ، وحروب العصابات أو الانقلابات العسكرية . يلعب الجيش دوراً أساسياً أكبر مما في الاتحاد السوفياتي والديمقراطيات الشعبية لأوروبا . سوف ندرس أولاً الصين التي هي قوة عظمى . نحاول بعد ذلك رسم جدول شامل للـ « اشتراكية العسكرية » .

النظام الصيني

أقامت الصين الاشتراكية بعد حرب أهلية ثورية طويلة أتاحت النصر للشيوعيين عام 1949 . فوضعت عام 1954 دستوراً قريباً إلى حد كبير من النموذج السوفياتي . بعد القطيعة مع الاتحاد السوفياتي - التي بدأت عام 1962 - حددت الصين توجهها أيديولوجياً جديداً . عام 1966 ، زعزت « الثورة الثقافية » أسس الدولة وخاصة الحزب الشيوعي الذي استعاد منذ ذلك موقعه المهيمن . أعتنق دستور جديد عام 1975 .

1 - الأيديولوجيا الشيوعية الصينية

لقد طور ماوتسي تونغ بعض الأطروحات الجديدة بالنسبة للماركسية السوفياتية . سوف ندرس لاحقاً أطروحة الثورة عن طريق حرب التحرير ، ونكتفي هنا بتحليل الأطروحات المتعلقة بحرب الطبقات وبالشيوعية المساواتية .

● صراع الطبقات بعد التأميم - يعتبر الصينيون أن الملكية الجماعية لوسائل الإنتاج لا تضع حداً لصراع الطبقات . سوف يبقى هذا المجتمع الاشتراكي ممزقاً بفعل تناقضات يمكن أن تولد بورجوازية جديدة . هذا هو وضع الاتحاد السوفياتي والديمقراطيات الشعبية لأوروبا (ما عدا ألبانيا ، المعادية للشيوعية السوفياتية وللشيوعية الصينية) . سوف يبقى إذن في النظام الاشتراكي توتر ثوري دائم كي يجارب هذا الاتجاه إلى البرجزة . كانت الثورة الثقافية الصينية ، التي بدأت عام 1966 ، إحدى سبل الابقاء على هذا التوتر . إن نظرية كهذه تُستوحى جزئياً من أطروحات تروتسكي حول الثورة الدائمة . فهي تأخذ بعين الاعتبار نزعة كل جهاز دولة ، كل سلطة للانغلاق على نفسها ، لتكوين كتلة مستقلة ولتتابعة أهدافها .

● الشيوعية المساواتية - مباشرة بعد الثورة الروسية ، كان أرسى لينين منظومة مساواتية حيث كانت مروحية المداخل مغلقة على نحو مُحكم . بعد ذلك ، حاول الاتحاد السوفياتي عن عمد تشجيع التقنيين ، والعلماء والباحثين والإداريين والكوادر بصورة عامة ، وراح هؤلاء يتلقون أجوراً مرتفعة وامتيازات مهمة لتشجيع الإنتاجية والبحث والتقدم التقني . سارت الصين في الطريق العكسي ، خاصة عند قيام « الثورة الثقافية » . إذا كان هناك ثمان درجات للأجور عند وفاة ماو (1976) ، فإن مجهوداً

حقيقه .

وجهة جوهريه اخرى لهذه المساواة تكمن في إرادة إلغاء الفصل بين العمل الفكري والعمل اليدوي . فالأساتذة والعلماء والمثقفون والإداريون والكوادر ، جميعهم كانوا يُرغمون على القيام بأعمال يدوية ، حسب شروط متنوعه . كما كان يتم دفع العمال اليدويين ومساعدتهم على القيام بأعمال غير يدوية . كل من كان يرقى فوق الآخرين ، كانت تتم إعادته إلى المستوى المشترك .

بعد وفاة ماو (1976) وعودة تنغ تسيانغ إلى السلطة ، كُبحت سياسة التساوي . لقد استتبعت إرادة تصنيع الصين على وجه السرعة ، بدرجات متفاوتة ، التخلي عن هذه الوجهة المتميزة للماوية .

2 - المؤسسات الصينية

للدستور أهمية هشة . الأساسي هو لعبة القوى السياسية .

● المؤسسات الدستورية - كان دستور 1954 يجمع بين المنظومة السوفياتية ومنصب رئيس جمهورية له صلاحيات نظرية واسعة ، ولكنه عُزل عن منصبه أثناء الثورة الثقافية . ألغى دستور 1975 هذا المنصب .

المؤسسات التي يقيمها تبقى قريبة من المنظومة السوفياتية ، رغم القطيعة مع الاتحاد السوفياتي . الجهاز الأعلى لسلطة الدولة هو « الجمعية الشعبية الوطنية » المنتخبه بالاقتراع الشامل . تجتمع مرة في السنة أثناء الفاصل بين الدورات ، تجلس « لجنته الدائمة » المشابهة لبريزيديوم السوفيات الأعلى . وتقوم بأعمال الحكومة « مجلس شؤون الدولة » الذي هو مجلس الوزراء ، المؤلف من رئيس وزراء ، ونواب رؤساء وزراء ، ووزراء مكلفين باللجان : هؤلاء يعينون ويُعزلون من الجمعية التي يكون المجلس مسؤولاً أمامها .

يجب ذكر ميزتين أساسيتين . من ناحية ، رغم أن الصين معلنة « دولة متعددة القوميات ، فهي لا تضم إلا جمعية واحدة وليس اثنتين » . من ناحية ثانية ، لا ينتخب النواب الجمعية فقط في إطار الأقاليم ، والمناطق المستقلة والبلديات التابعة مباشرة للسلطة المركزية ولكن أيضاً في إطار الجيش الشعبي للتحريك الذي يُمثل بهذه الصفة .

● القوى السياسية - حتى « الثورة الثقافية » التي بدأت عام 1966 ، كان الحزب الشيوعي يلعب الدور السياسي الأساسي . رسمياً ، كانت توجد أحزاب أخرى في الصين (« كيومتاغ » ، الرابطة الديمقراطية ، الحزب الديمقراطي العمالي ، حزب التوق

إلى العدالة ، الخ) متحدة مع الحزب الشيوعي في « الجبهة المتحدة الشعبية الديمقراطية » عملياً ، لم يكن لهذه الأحزاب الأخرى أية أهمية . وحده كان ذي أهمية الحزب الشيوعي الذي كان محرك الدولة والحياة السياسية . كما في البلدان الشيوعية الأخرى . رغم هذا ، ثمة قوة كبرى أخرى بوجه الحزب : الجيش . لقد كان الجيش الشعبي للتحرير الأداة الرئيسية للثورة وارتباطه وثيقاً بالجماهير الشعبية أثناء الحرب الأهلية ، كما كان يخضع نظرياً للقيادة السياسية للحزب . غير أنه كان ينعم في الواقع بنفوذ سياسي كبير .

يبدو أن الثورة الثقافية لعام 1966 قد وُجّهت أساساً ضد جهاز الحزب الشيوعي ، حيث وجد ماوتسي تونغ نفسه في وضع أقلّي . حرك هذا الأخير المشاعر الثورية للشباب ضد أعدائه ، أي ضد غالبية قادة الحزب . إن نشاط « الحرس الأحمر » قد فكك جهاز الحزب . ولم يعد الانتظام إلا ببطء ، تحت قيادة الجيش ، عبر دستور اللجان الثورية ، التي تضم أفراداً من الحرس الأحمر ، وعسكريين وعناصر « سليمة » من الحزب . لعب الجيش دوراً مهماً في القضاء على العناصر الأكثر يسارية للثورة الثقافية . وكان من الممكن أن تهيمن على النظام . بعد عزل المارشال لين بياو والاتباع (1971) المتهمين بأنهم أرادوا اغتيال ماو ، طُرح مبدأ أن « على الحزب أن لا يخضع للبنادق » . هذه العودة إلى أولوية الحزب قد تأكدت بوضوح في المؤتمر العشرين (1973) وفي دستور 1975 ، الذي يعلن في مادته الثانية : « الحزب الشيوعي الصيني هو النواة القائد للشعب الصيني بأكمله . تمارس الطبقة العاملة قيادتها للدولة عبر طليعتها ، الحزب الشيوعي الصيني » . غير أن الجيش الشعبي للتحرير ينتخب ممثلين الخاصين في الجمعية الوطنية الشعبية .

لقد ولدت وفاة ماوتسي تونغ في أيلول 1976 خلافات بين فرق مختلفة ضمن الحزب الشيوعي الصيني ، دون أن تبدو رهانات النزاع دوماً بوضوح خلف التبريرات الأيديولوجية التي يقدمها هؤلاء وأولئك . أبعدت أرملة ماو من السلطة مع أتباعها الثلاثة الرئيسيين الذين شكّلت هكذا معهم « زمرة الأربعة » الخونة الذين ما انفكت الدعاية الصينية تهاجمهم بحدّة مذ ذاك . هياكيوفنغ Hua Kuo-Feng ، الذي كان رئيساً للوزراء ورئيساً للجنة العسكرية خلف « المرشد الأكبر » في رئاسة الحزب . وعاد تنغ تسيياو بنغ إلى منصبه بعد أن كان أبعده في نيسان 1976 . يبدو هكذا أن العناصر الأكثر جذرية قد أقصيت وأن الإداريين المعتدلين هم الذين يمسون اليوم بزمام السلطة . كما يظهر اهتمامهم بالنمو الاقتصادي للبلاد أكثر منه بالاعتبارات الأيديولوجية .

الاشتراكية العسكرية

لقد ذكرنا أن الجيش لعب دوماً في الصين دوراً أكثر أهمية مما لعبه في الاتحاد

السوفيياتي ، إن لجهة استلام السلطة أو التغييرات المهمة كالثورة الثقافية لعام 1966 . نجد هذه الميزة ذاتها في جميع الدكتاتوريات الاشتراكية للعالم الثالث تقريباً . ويقود هذا إلى طرح مسألة « الاشتراكية العسكرية » . على هذا الصعيد يجب التمييز بين وضعين : وضع اشتراكية الجيوش الشعبية من النمط العصاباتي واشتراكية الجيوش الكلاسيكية . وهذان الوضعان هما متمايزان في البداية ، ومتقاربان لاحقاً .

٦ - اشتراكية الجيوش الشعبية

تنتمي الصين إلى هذا النمط الأول مباشرة ، وكذلك كوبا ، فيتنام ، كمبودج ، الخ .

● الميزات العامة للجيوش الشعبية - إن الميزة الجوهرية للجيوش الشعبية هي أنها تكونت أثناء النضال الثوري للاستيلاء على السلطة وتشديد نظام جديد . منذ البداية ، بالتالي ، حاولت أن تكون في الشعب « كسمكة في الماء » حسب العبارة الشهيرة لماوتسي تونغ . لقد ولدت هذه الجيوش في قلب حرب العصابات وطبقت قواعدها . وعلى نحو أصح : اكتشفت يوماً بعد يوم هذه القواعد . لم يكن لدى ماو نظرية عن الحرب الثورية قبل الشروع بها : فقد بنى هذه النظرية مع الثورة وفي قلبها . يسعنا قول الشيء نفسه عن فيديل كاسترو ، في حوضه حرب العصابات لاستلام السلطة في كوبا .

هكذا فإن للجيوش الشعبية بنية أقل تراتبية وأكثر مساواتية من الجيوش الكلاسيكية . بلاريب ، لا يمكن لأي جيش أن يفلت من التراتبية ، إذ أن الحرب - دولية كانت أم أهلية - تتطلب نظاماً كبيراً ومركزاً قوياً للسلطة . لكن جيش حرب العصابات يشجع إقامة علاقات أخوية دائمة بين القادة والأفراد . فهو يعطي هكذا استقلالية أكبر للمجموعات الصغيرة القاعدية التي تتمفصل حولها كل استراتيجيتها : لا يمكن إطلاق العمليات الكبرى المنسقة إلا في مرحلة الصراع الأخيرة . من ناحية ثانية ، الجيوش الشعبية هي ميسسة بقوة . الثقافة الأيديولوجية هي عنصر أساسي لقوتها . لا ترتكز « معنويات » المقاتلين على حماس عاطفي وعلى تدريب جسدي فحسب بل أيضاً على تربية عقائدية عميقة تعقلن تكريس النفس للثورة .

● الجيوش الشعبية المختلفة - ليس من الممكن بعدُ طرح نموذجية / Typologie / دقيقة في هذا الحقل . نكتفي بذكر بعض الفروقات الرئيسية .

يجب أن نميز أولاً بين الجيوش المشكلة انطلاقاً من حرب عصابات داخلية ضد جهاز الدولة الوطنية (الصين ، كوبا) والجيوش المشكلة في حرب وطنية ضد غاز أجنبي أو لتوحيد بلاد منقسمة (فيتنام) . إن بنية الجيوش الشعبية ليست بالضبط هي نفسها في

الحالتين ، مع أن الاتصال مع الشعب يبقى القوة الرئيسية التي تسمح لها بتحقيق النصر . في الحالة الثانية ، يتشكل الجيش الشعبي على يد جهاز الدولة وليس ضده .

يجب أيضاً أخذ بعين الاعتبار الزمن الممتد منذ تشكيل الجيش الشعبي . عام 1925 ، كان الجيش الأحمر السوفياتي لا يزال يحتفظ بميزات جيش شعبي عام 1975 بعد ذلك بخمسين سنة وبعد الحرب العالمية الثانية ، أصبح أقرب بكثير من جيش كلاسيكي . ولكن مع فارق أساسي : الثقافة السياسية للجنود والضباط ما تزال كبيرة .

الجيش الجزائري هو في وضع وسطي إلى حد ما . فقد استولى الرئيس بومدين على السلطة بانقلاب عسكري ، بفضل مساعدة جيش النظام . كانت دعائمة الأكثر تفانياً من العناصر الكلاسيكية لهذا الجيش ، المؤهل في تونس أثناء حرب الاستقلال ، والمنظم على نحو ممتاز . بين هذا الجيش ومقاومي الداخل ، كان هناك ثمة منافسة . ولكن عديداً من المقاومين كان قد تم إدماجهم ضمن الجيش الوطني وكان يتمتع هذا الأخير بثقافة سياسية واسعة . كان موسوماً إذن ببعض ميزات الجيش الشعبي ، إلى جانب ميزاته كجيش كلاسيكي .

● نظرية الثورة على يد الجيوش الشعبية - لقد صاغها الصينيون انطلاقاً من تجربتهم الثورية الخاصة . لم تقم الشيوعية في الصين أثار ثورة بروليتارية ، بل بحرب عصابات ثورية في الأرياف ، حيث كسب الجيش الشعبي تدريجياً ثقة الفلاحين : طوقت الأرياف المدن ، وكانت هذه آخر قلاع تسقط في أيدي الثورة . تصلح استراتيجية كهذه لبلدان العالم الثالث ، حيث المدن والطبقة العاملة هي غير متطورة كفاية ، وحيث الاقتصاد هو أساساً زراعي وشعوب الأرياف تزرع تحت كاهل الاستغلال الرأسمالي متحملة الجزء الأثقل من هذا الاستغلال .

في عام 1965 ، نقل الصينيون نظرية الثورة عبر الأرياف على مستوى الكرة الأرضية ، معتبرين الدول الصناعية المتطورة « مدن العالم » والبلدان النامية « أرياف العالم » ، حيث تجد الثورة إمكانات تحقيقها الكبيرة . هكذا تصبح « أرياف العالم » هذه اشتراكية أولاً ، ثم تُطوَّق البلدان الصناعية التي تحتاج لموادها الأولية للعيش .

2 - اشتراكية الجيوش الكلاسيكية

الدكتاتوريات العسكرية هي النظام الأكثر انتشاراً في العالم حالياً . غالبيتها هي دكتاتوريات رأسمالية : إذا ، نشأت النظرية العامة للدكتاتوريات العسكرية انطلاقاً من الأنظمة التسلطية الرأسمالية . غير أن بعض الدكتاتوريات العسكرية أنزلت نحو الاشتراكية خلال العشرين سنة الأخيرة ، بعد دكتاتورية ناصر في مصر : هكذا يمكننا

إطلاق « صفة الناصرية » على الأوضاع المشابهة .

● نظرية الناصرية - نشأ النظام الناصري اثر انقلاب قام به ضباط قوميون ، لم يكونوا أبداً قريين من الاشتراكية . دفعوا إلى ذلك بفعل عوامل نجدها في غالبية دون العالم الثالث . لا يسع هذه الأخيرة أن تتقدم طالما هي على الطريق الرأسمالي ، لأنها لا تملك رساميل خاصة كفاية ، ولأن الرساميل الأجنبية لا تستطيع أن تنشيء فيها منشآت من النمط الكولونيالي ، إذ أن المساعدة التي تقدمها البلدان الصناعية والتي ليس لها مقابل ، ما تزال على قدر كبير من الهشاشة . تشكل الإصلاحات الزراعية من ناحية ، وإنشاء صناعات وطنية من ناحية ثانية ، بالنسبة لهذه البلدان شرطاً رئيسياً . من جهة أخرى أحزابها الشيوعية ضعيفة وعاجزة عن إقامة ثورة في مستقبل قريب . بوجه طبقة حاكمة متشكلة من المالكين العقارين الكبار ومن البورجوازيين الكبار المرتبطين بالرأسمالية الدولية ، القوة الوحيدة النافذة هي الجيش . حتى الآن ، كان هذا الأخير في الأعم الأغلب دعامة للطبقة الحاكمة التقليدية ، حسب الصورة الماركسية . لكن الضباط يُجنّدون من صفوف الشرائح الدنيا للطبقات المتوسطة أو من طبقة الفلاحين . فضلاً عن أن العسكريين هم قوميون ، مما يدفعهم إلى القضاء على الهيمنتات الاقتصادية الأجنبية .

أخيراً ، القيم العسكرية هي أكثر قرباً إلى الاشتراكية منها إلى الرأسمالية . فإن مفاهيم الخدمة ، والشرف ، وتكريس الذات ، والمصلحة الوطنية هي متعارضة مباشرة مع الكسب الشخصي ، حجر الزاوية في الاقتصاد الرأسمالي . قد يؤدي هذا المنحى إلى فاشية تكنوقراطية ، ولكن أيضاً إلى اشتراكية قوية .

● متنوعات « الناصرية » - لا يسعنا إلا أن نكتفي ببعض الملاحظات حول هذه النقطة . فلنذكر أولاً بالمميزات الخاصة للنظام الذي أقامه ناصر نفسه . كان يقوم على تشاركية تجريبية ، لا دوغماتية ، وعلى تشاركية جزئية : وحدها الصناعة الثقيلة والمتوسطة كانت مؤمنة ، والمنشآت الصغيرة موجهة ومراقبة ؛ في الزراعة ، بقيت مسموحة للملكيات الخاصة التي لا تتعدى 48 هكتاراً . والأيدولوجيا ، التي لم تأت إلا لاحقاً ، جهدت لجمع تحليل اشتراكي كلاسيكي - بعيد إلى حد كبير عن الماركسية الأرثوذكسية - مع الدين الإسلامي ، الذي يلعب في جميع العالم العربي دوراً ثورياً مهماً ، كسبيل لتعزيز المقاومة ضد الامبريالية الأجنبية . خصوصية أخرى كانت تتأتى من المجهود المبذول لتنمية قوة سياسية ، خارج الجيش ، بشكل حزب واحد ، ونعني الاتحاد الاشتراكي العربي .

للنظام القائم في البيرو بعض ميزات النظام الناصري ، مع أنه بقي بعيداً عن الاشتراكية كان الإصلاح الزراعي ، الذي أصاب الملكيات الكبرى ، مهما ؛ وقد نال

تأييد كاسترو . أمت الصناعات الأساسية ، وكذلك جزء من التجارة التصديرية . خضعت مصارف عديدة لاشراف الدولة . ولكن لم يُبذل أي مجهود لإنشاء حزب سياسي . بقي العسكريون البيرويون منفصلين عن الجماهير وانتهت التجربة بضربة يمينية منذ 1975 ، أعادت إلى القطاع الخاص منشآت عديدة كانت مؤمنة سابقاً .

يمكنُ تقريب النظام المرتجل في البرتغال بعد ثورة 25 نيسان 1974 من الناصرية ، مع أنه يتعلق بدولة أوروبية : فهي كانت قريبة جداً من العالم الثالث بعد 50 سنة من حكم دكتاتورية متخلفة . إن حركة القنوى المسلحة ترددت بين ديمقراطية على الطريقة الغربية ، أدت بها إلى إجراء انتخاب لجمعية مؤسسة عام 1975 بانتخابات حرة ، واشتراكية تسلطية يقودها العسكريون ، عبر التنظيمات الشعبية التي كانوا يشرفون عليها . إن تحالف بعضهم مع حزب شيوعي جامد ، يقوده رجل نشيط وعزوم ، كونهال Alvaro Cunhal ، زاد الوضع تعقيداً . في النظام الديمقراطي الذي أرساه لاحقاً دستور 1976 ، ما يزال الجيش يحتل مكانة مهمة . لكن هذا يتم في إطار نظام غربي ، لا في إطار دكتاتورية اشتراكية .

حول الديمقراطيات الشعبية الأرثوذكسية ، انظر جورج فيديل ، الديمقراطيات السوفياتية والشعبية (محاضرات في معهد الدراسات السياسية) ، 1963 - 1964 ؛ J.A. Tikhomirov ، السلطة والادارة في المجتمع الاشتراكي ، 1973 ؛ R. Charvin ، الدول الاشتراكية الأوروبية : مؤسسات وحياة سياسية ، 1975 ؛ A. Blanc ، أوروبا الاشتراكية ، 1974 ؛ P. Gélard ، المنظومات السياسية للدول الاشتراكية ، جزء 2 : نقل وتحول النمط السوفياتي ، 1975 ؛ ومقالات A. Matejko ، الصعوبة ضد الشكلية في أوروبا الشرقية ؛ بعض مسائل البقرطة في النظام الاشتراكي للدولة ، مجلة l'Est ، 1975 ، عدد 4 و P. Lavigne ، وحدة سلطة الدولة في المفهوم الدستوري الاشتراكي المعاصر ، في متفرقات بوردو ، 1976 ؛ F. Fejto ، تاريخ الديمقراطيات الشعبية ، جزء I ، 1952 ؛ جزء II : بعد ستالين 1969 ؛ J. Tarkowski et J.J. Wiatr ، Studies in Polish political sys-tem ، Wroclaw ، 1967 (مهم) ؛ J. Rothschild ، أوروبا الشرقية الشيوعية ، نيويورك ، 1964 ؛ R.F. Staar ، K. London ، Eastern Europe in transition ، Baltimore ، 1964 ؛ الأنظمة الشيوعية في أوروبا الشرقية ، Stanford ، 1967 ؛ G. Ionescu ، المستقبل السياسي لأوروبا الشرقية ، 1967 ؛ H.G. Skilling ، حكومات أوروبا الشرقية الشيوعية ، نيويورك ، 1966 ؛ L. Reiner ، ما بعد ريبس براغ ، 1976 . - حول مختلف الديمقراطيات الشعبية ، انظر : S. Rozmaryn ، بولونيا ، 1963 ؛ H. Gwidz ، النظام السياسي للجمهورية الشعبية لبولونيا ، فرصوفيا ، 1966 ؛ N. Bethell ، الشيوعية البولونية (1918 - 1971) ، ترجمة فرنسية ، 1971 ؛ A. Lopatka ، البرنامج والتغيرات المؤسسية في الجمهورية الشعبية لبولونيا ، مجلة الشرق ، 1973 ، جزء 4 ، عدد 3 ؛ I. Ceterchi ، النظام السياسي للجمهورية الشعبية لرومانا ، بوخارست ، 1967 ؛ S. Fischer- Galati ، رومانيا الجديدة ، من الديمقراطية الشعبية إلى الجمهورية الاشتراكية ، كمبردج (ماساتشوستس) ، 1967 ؛ V. Knapp ، Z. Mlynár ، تشيكوسلوفاكيا ، 1965 ؛ Z.

Suda ، الجمهورية التشيكوسلوفاكية الاشتراكية ، Baltimore ، 1969 ، J. Pelikan ، المؤتمر السري (المؤتمر الرابع عشر الاستثنائي للحزب الشيوعي التشيكوسلوفاكي) ، 1970 ، D. Rusu ، مؤسسات سياسية وإدارية للجمهورية الاشتراكية لرومانيا وللبلدان الاشتراكية الأخرى في شرق أوروبا ، محاضرات منسوخة ، جامعة باريس I ، 1975 - 1976 ، G.E. Valori ، تشاوسسكو ، 1975 ؛ B. Spassov ، بلغاريا ، 1973 ، G. Castellan ، N. Todorov ، بلغاريا ، 1976 ، I. Kovacs ، القانون الدستوري في G. Eorsi (وآخرون) ، مدخل إلى قانون الجمهورية الشعبية لهنغاريا ، 1974 ، J. de Bonis ، في خط مباشر مع قائد هنغاري : György Aczel ، 1975 ، R. Charvin ، الجمهورية الديمقراطية الألمانية ، 1973 ، G. Marcou ، المنظمة التمثيلية والديمقراطية الاشتراكية في الجمهورية الديمقراطية الألمانية ، أطروحة ، جامعة باريس I ، 1974 .

موقف الاتحاد السوفياتي في أوروبا الشرقية 1945 - 1948 . - تستحق هذه النقطة دراسة معمقة . كانت اتفاقات يالطا - بوتسدام تنص على إعادة الديمقراطية إلى بلدان أوروبا الشرقية ؛ ولكن في الوقت نفسه ، كان يُقرُّ (خاصة في بولونيا) بأن على هذه البلدان أن تعقد علاقات صداقة مع الاتحاد السوفياتي ؛ لقد تم القبول باحتلال أراضيها على يد الجيش الأحمر ؛ وبنص اتفاق تشرشل - ستالين السري لشهر تشرين الأول 1944 على هيمنة للنفوذ السوفياتي بنسبة 90% في رومانيا ، و75% في بلغاريا ، و50% في هنغاريا ويوغسلافيا . .

أن يكون الاتحاد السوفياتي قد تخلف في تطبيق الاتفاقات الرسمية ليالطا - بوتسدام بتشجيعية قيام الحكومات المحلية ذات الهيمنة الشيوعية بخلق عوائق أمام المعارضة ، وبعدم ضمانه حرية تامة في الانتخابات وبتدخله على نحو همجي أحياناً (رومانيا ، هنغاريا) للقضاء على معارضين معتبرين خطيرين ، أن يكون الاتحاد السوفياتي تبع هذا المسلك فهذا لا يُشك فيه أبداً . إن هذه الأعمال قد ساعدت كثيراً على خلق جو من عدم الثقة في الغرب وخوف حيال الاتحاد السوفياتي .

المشكلة هي في معرفة ما إذا كان بمقدور الاتحاد السوفياتي أن ينصرف بشكل مغاير . لأنه لا يسعنا أن ننسى أن هذه البلدان كانت بالأجمال معادية للسوفيات بشراسة . إن المطالبة بإجراء انتخابات حرة والاعتراف ، في الوقت نفسه ، للاتحاد السوفياتي بنفوذ مهمين (رومانيا ، بلغاريا) أو بحقه في فرض حلف (بولونيا) ، فإن في هذا تناقضاً أساسياً . إن الانتخابات الحرة في أوروبا الشرقية - هذا إذا افترضنا اجراءها ممكناً : ستكون الأولى من نوعها ، ما عدا في تشيكوسلوفاكيا - سوف تسحق الأحزاب الشيوعية المحلية وسوف تأتي إلى السلطة بحكومات معادية للسوفيات . إن التسوية الهجينة للأعوام 1945 - 1947 ، ومنظومة الديمقراطيات الشعبية من النموذج الأول ، حيث كان يواكب الهيمنة السوفياتية خليط معين من الديمقراطية الغربية ، نقول إن كل هذا تفسره طبيعة الاتفاقات ما بين الحلفاء المعقودة في عامي 1944 - 1945 .

حول يوغسلافيا ، انظر : T. Schreiber ، يوغوسلافيا تيتو ، 1977 ، S. Dolanc ، رابطة شيوعي يوغسلافيا في منظومة التسيير الذاتي ، 1976 ، J. Djordjevic ، يوغوسلافيا ، 1967 ، C. Borbrowski ، يوغسلافيا الاشتراكية ، 1956 ، Cl. Bourdet ، Le schisme yougoslave ، 1950 ، L. Dalmas ، أفكار حول الشيوعية اليوغسلافية ، 1950 . - صدر نص دستور 21 شباط 1974 بالترجمة الفرنسية مع مدخل والتقرير الرسمي للتقديم : يشكل مجلداً من 330 صفحة (بلغراد

1974) . انظر مقال : M. Jovicic ، المجلة الدولية للقانون المقارن ، 1974 ، عدد 4 .

حول الصين : ماوتسي تونغ ، نصوص للرئيس ماوتسي تونغ ، 1967 ؛ والكتاب الأحمر الكبير : كتابات ، خطب ومقالات (1949 - 1971) ، 1975 ؛ T.H. Tsien ، الصين ، 1977 ، ومقالات مجلة الشرق ، 1974 ، عدد 4 ، و1973 ، عدد 3 ؛ من المجلة الدولية للقانون المقارن ، 1975 ، عدد 2 ؛ J. Guillermez ، الصين الشعبية ، 1959 ؛ تاريخ الحزب الشيوعي الصيني ، 1975 ، جزءان ؛ Hu Chi-hsi ، ماوتسي تونغ وبناء الاشتراكية : النمط السوفياتي أو الطريق الصيني ؟ ، 1975 ؛ A. Bouc ، ماوتسي تونغ أو الثورة ، المعمقة ، 1975 ، والصين عند وفاة ماو ، 1977 ؛ P. Gentelle ، الصين ، 1974 ؛ A. Jacoviello ، الفرضية الصينية : من الثورة الثقافية إلى صين شوإن لاي ، 1973 ؛ ومقالات L. Focsaneanu ، في السياسة الخارجية ، 1975 ، عدد 3 ؛ P. Ardant ، مجلة القانون العام ، آذار ، 1976 ، والعدد 3 من مجلة Pouvoirs ، من يحكم الصين ؟ ، 1977 . وأيضاً : S. Schram ، ماوتسي تونغ ، 1963 ، وماوتسي تونغ ، لندن ، 1966 ؛ T. Mende ، الصين وظلها ، 1960 ، من المتنفذين إلى ماو (1895 - 1949) ، 1962 ؛ والتدوينات والدراسات الوثائقية لمركز الوثائق الفرنسي المنشورة كل ثلاثة شهور حول موضوع تطور الصين . - نص الدستور الصيني موجود في M. Duverger ، دساتير ووثائق سياسية ، طبعة ثامنة ، 1978 . - عن الجيش ، انظر : J.P. Brule ، غداً . . . الجيش الصيني ، 1974 ؛ S.B. Griffith ، II ، جيش التحرير الشعبي الصيني ، نيويورك ، 1967 ؛ J. Gittings ، دور الجيش الصيني ، لندن ، 1967 .

بشأن البانيا ، انظر : E. Hodja ، الافتراق الكبير . حزب العمل الألباني بوجه التحريفية الخروتشيفية ، 1976 .

حول كوبا ، انظر : C. Julien ، الثورة الكوبية ، 1961 ؛ R. Dumont ، كوبا : اشتراكية وتنمية ، 1965 ؛ J. O'Connor ، أصول الاشتراكية في كوبا ، Ithaca ، 1970 ؛ H. Matthews ، كوبا ، نيويورك ، 1965 ؛ Th. Draper, Castrism ، النظرية والتطبيق ، نيويورك ، 1965 (ترجمة فرنسية : ثورة كاسترو ، 1967) ؛ F. Castro ، نتائج الثورة الكوبية ، 1976 ؛ M. Harnecker ، كوبا ، دكتاتورية أم ديمقراطية ؟ ، 1976 . - حول نظرية الكاسترية ، انظر : R. Debray ، ثورة في الثورة ، طبعة ثانية ، 1967 . - حول تأثير الكاسترية ، انظر : B. Goldenberg ، الثورة الكوبية وأميركا اللاتينية ، نيويورك ، 1965 .

بما يخص الجزائر ، انظر : G. Chaliand et J. Mincos ، الجزائر المستقلة : نتائج ثورة وطنية ، 1972 ؛ G. Viratelle ، الجزائر الجزائرية ، 1970 ، D. et M. Ottaway ، الجزائر : سياسة الثورة الاشتراكية ، لوس انجلس ، 1971 ؛ H. Bourges ، الجزائر في تجربة السلطة (1962 - 1967) ، 1967 ؛ C.R. Ageron ، تاريخ الجزائر المعاصرة (1830 - 1973) ، 1974 ، سلسلة « ماذا أعرف ؟ » ؛ J. Leca et J.C. Vatin ، الجزائر السياسية : مؤسسات ونظام ، 1975 .

حول مصر ، انظر : J. et S. Lacouture ، مصر تتحرك ، طبعة ثانية ، 1962 ؛ A. Abdel

Malek ، مصر ، مجتمع عسكري ، 1962 ؛ أ . محفوظ الحشري ، الاشتراكية والسلطة في مصر ، 1972 و M. Flory et R. Mantran ، الأنظمة السياسية للبلاد العربية ، 1968 .

حول البيرو ، انظر : F. Bourricaud ، السلطة والمجتمع في البيرو المعاصرة ، 1967 ؛ عدد مجلة «Problèmes politiques et sociaux» ، «البيرو : حكومة عسكرية اصلاحية» ، 1 - 8 شباط 1974 ؛ T. Maliniak ، هل تصبح البيرو اشتراكية ؟ عسكريون يساريون للعالم الثالث ، بروكسل ، 1974 .

حول الجيش في البرتغال ، انظر : N. Poulantzas ، أزمة الدكتاتوريات : البرتغال ، اليونان ، أسبانيا ، 1976 ؛ A. Cunhal ، البرتغال : فجر الحرية ، 1974 ؛ M. Soares ، البرتغال أي ثورة ؟ (مقابلات مع D. Pouchin) ، 1976 ؛ M.M. Alves ، جنود البرتغال الاشتراكيون ، 1975 ؛ P. Naville ، السلطة العسكرية والاشتراكية في البرتغال ، 1975 ؛ J. Fremontier, Les «i» ، 1976 .

فهرست

5	تمهيد
7	المقدمة
8	1 - القانون الدستوري
14	2 - المؤسسات السياسية
21	تصميم الكتاب

القسم الأول : النمط الديمقراطي

27	الفصل الأول : تطور النمط الديمقراطي
27	I - تكوين النمط الديمقراطي
28	1 - تشكيل النمط
28	ولادة النمط في انكلترا
33	انتشار النمط في الغرب
36	2 - الديمقراطية الليبرالية
37	الديمقراطية السياسية
39	البلدياتقراطية الاقتصادية
43	II - نقل النمط الديمقراطي
43	1 - التكنوقراطية الغربية
44	الأولوغارشية الاقتصادية الجديدة
48	البنية السياسية الجديدة

52	المشروعية الديمقراطية
54	انتقال المؤسسات
57	الفصل الثاني : عناصر النمط الديمقراطي
58	I - التمثيل الشعبي والانتخاب
58	1 - مبدأ التمثيل الشعبي
58	نظريات التمثيل الشعبي
65	حدود الديمقراطية التمثيلية
70	2 - الأحزاب السياسية في الانتخاب
70	نماذج الأحزاب
75	دور الأحزاب في التمثيل
79	3 - تطور الأحزاب
80	المحاولات لتضييق حق الانتخاب
84	محاولات توزيع حق الانتخاب : الانتخاب غير العادل
89	محاولات تشويه الانتخاب
93	4 - المنظومات الانتخابية
93	المنظومات الانتخابية المختلفة
100	منظومات انتخابية ومنظومات أحزاب
110	II - الفصل بين الحكومة والبرلمان
111	1 - تنظيم البرلمان
111	استقلالية البرلمان
119	مجلس أو عدة مجالس
125	2 - العلاقات برلمان - حكومة
126	الأنظمة البرلمانية
135	الأنظمة الرئاسية ونصف الرئاسية
142	III - الرقابة القضائية للحكام
143	1 - استقلالية القضاء
143	مفهوم القضاء
147	وسائل استقلالية القضاء
152	2- رقابة القضاء على الحكام
152	رقابة شرعية الأعمال الحكومية ، والإدارية
157	الرقابة على دستورية القوانين

القسم الثاني : الديمقراطيات الليبرالية

165 الفصل الأول : السياق الاجتماعي والايدولوجي للديمقراطيات الليبرالية
165 I - البنى الاجتماعية - الاقتصادية للمجتمعات الليبرالية
165 1 - الرأسمالية الصناعية
165 شكلا الرأسمالية الصناعية
167 القطاع العام
171 2 - التقدم التقني
171 نظرية الربط بين التقدم التقني والديمقراطية الليبرالية
175 حدود العلاقة بين التقدم والديمقراطية
180 II - ايدولوجيات المجتمعات الليبرالية
180 1 - الايدولوجيا الليبرالية
180 الليبرالية السياسية
184 الليبرالية الاقتصادية
190 2 - اسهامات الايدولوجيات الأخرى
190 اسهام الفكر المحافظ
193 اسهام الاشتراكية
199 الفصل الثاني : أنماط الديمقراطية الليبرالية
200 I - الأنظمة من النمط الأوروبي
201 1 - الأنظمة البريطانية
202 تنظيم الحكومة
209 البرلمان وعلاقاته مع الحكومة
229 2 - المنظومات السياسية الفرنسية
229 أ - التشكل التاريخي للمنظومة الفرنسية
340 1 - عشر سنوات من الثورة 1789 - 1799
231 2 - مرحلة الدساتير 1799 - 1870
233 3 - مرحلة الحكومات 1870 - 1958
236 4 - ارساء الجمهورية الخامسة
237 ب - القواعد القانونية للمنظومة الفرنسية
237 1 - المواطنون
238 2 - الحكم

341 البرلمان 3
244 السلطة القضائية 4
246 جـ - الممارسات السياسية للمنظومة الفرنسية
248 هـ - أسس المنظومة الفرنسية
253 و - أنماط المنظومة السياسية الفرنسية
255 ز - الاعلان الفرنسي لحقوق الانسان 1789
257 3 - الأنظمة ذات النموذج الأوروبي
257 الأنظمة البرلمانية الأغلبية
264 الأنظمة البرلمانية غير الأغلبية
268 الأنظمة نصف الرئاسية
285 II - نظام الولايات المتحدة الأميركية
286 1 - السياق الاجتماعي والايديولوجي
286 السياق الاجتماعي الاقتصادي
291 السياق الايديولوجي والثقافي
296 2 - مؤسسات الحياة السياسية
297 تنظيم السلطات العامة
308 الأحزاب والحياة السياسية

القسم الثالث : الأنظمة التسلطية الرأسمالية

325 الفصل الأول : الملكيات التقليدية
326 I - الملكيات الأوروبية القديمة
326 1 - السياق الاجتماعي والايديولوجي
326 السياق الاجتماعي الاقتصادي
328 السياق الايديولوجي
331 2 - المؤسسات السياسية
331 الملكيات الارستقراطية
333 الملكيات المطلقة
337 II - الملكيات المعاصرة
337 1 - الملكيات البدائية
337 الملكيات التيقراطية
338 الملكية على المستوى المحلي

338 2 - الملكيات الحديثة
339 الانتقال نحو الديمقراطية الليبرالية
341 الاستبدادات المستنيرة
345 الفصل الثاني : الدكتاتوريات الرأسمالية
346 I - نظرية عامة للدكتاتورية
346 1 - الأسس السوسولوجية للدكتاتورية
346 أزمة المنظومة الاجتماعية
350 أزمة مشروعية
354 2 - المؤسسات السياسية للدكتاتوريات
345 القوة المادية للحماية
357 وسائل التأثير على الشعب
360 II - اشكال الدكتاتوريات الرأسمالية
360 1 - دكتاتوريات الحزب الواحد
360 الفاشية في تطور الرأسمالية
363 مؤسسات الفاشية
367 الدكتاتوريات الحزبية الأخرى
370 2 - الدكتاتوريات العسكرية
371 الدكتاتوريات العسكرية بحصر المعنى
374 الأنظمة تحت الوصاية العسكرية

القسم الرابع : الدكتاتوريات الاشتراكية

385 الفصل الأول : النمط الاشتراكي
385 I - السياق الاجتماعي والايديولوجي للدكتاتوريات الاشتراكية
386 1 - الأسس الاجتماعية الاقتصادية
386 الاشتراكية
390 مستوى التطور
396 2 - الأسس الايديولوجية
396 الايديولوجية الاشتراكية
404 اسهامات الايديولوجيات الأخرى
411 II - مؤسسات الدكتاتوريات الاشتراكية

411	الدكتاتورية الثورية
416	الحزب الواحد
423	2 - الأطر الدستورية
423	الانتخابات الاستثنائية
427	مركزة السلطات
435	الفصل الثاني : أنماط الدكتاتورية الاشتراكية
435	I - النظام السوفياتي
435	1 - تطور المنظومة
436	دستور 1918 و1924
439	دستور 1936 و1977
441	2 - النظام السوفياتي الحالي
442	الفدرالية
443	الأجهزة الفيدرالية
446	الحزب الشيوعي
451	II - الدكتاتوريات الاشتراكية الأخرى
451	1 - دكتاتوريات أوروبا الشرقية
452	الديمقراطيات الشعبية الأرثوذكسية
455	يوغسلافيا
460	2 - الدكتاتوريات الاشتراكية للعالم الثالث
461	النظام الصيني
463	الاشتراكية العسكرية

من منشورات المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع "مجد" في القانون

د. علي جعفر	السياسة الجزائرية في ظل نظام العولمة
د. أسعد دياب	أبحاث في التأمينات العينية
د. علي جعفر	الاتجاهات الحديثة في القانون الدولي الجزائري
د. طه زاكي صافي	الاتجاهات الحديثة للمحاكمات الجزائرية
د. سمير عاليه	اجتهادات محكمة التمييز في قضايا المطبوعات
د. سمير عاليه	اجتهادات المجلس العدلي
د. كمال حماد	الارهاب والمقاومة في ضوء القانون الدولي العام
د. بن حمودة ليلي	الاستخدام السلمي للفضاء الخارجي
فرنسوا تيريه/ د. محمد وطفة	أمركة القانون
ايمانويل غويار/ رنا شعبان ومحمد شلبياية	الأوجه الفلسفية لقانون التحكيم الدولي
الحسين السالمي	التحكيم وقضاء الدولة
د. سليم حداد	التنظيم القانوني للبحار والأمن القومي العربي
جو ثابت	حق رئيس الدولة في نقض القوانين في القانون الدستوري المقارن
د. محمد أبو بكر	حق المؤلف في القانون
د. علي جعفر	حماية الأحداث المخالفين للقانون والمعرضين للانحراف
بنوا دولوناي/ د. سليم حداد	خطأ الإدارة
د. علي جعفر	داء الجريمة سياسة الوقاية والعلاج
د. سمير صباغ	الدستور اللبناني من التعديل الى التبديل
ميشال مياي/ ت. د. سليم حداد	دولة القانون
د. علي جعفر	شرح قانون أصول المحاكمات الجزائية
د. نديم الحمصي	الشركات المساهمة في ضوء القانون الوضعي والفقہ الاسلامي
جورج أوغريه/ كامل سعاده	الضريبة على القيمة المضافة

- د. محمد أحمد سراج
د. علي جعفر
د. علي جعفر
جان لارغييه/ سمر حداد
د. سمير عاليه
بروسبير ويل ودومنيك بويوت/ حداد
جورج فودال/ منصور القاضي
د. هيام مروة
جيرار كورنو/ منصور القاضي
د. علي جعفر
هنري روسيون/ ت. محمد وطفه
د. سامي منصور/ د. نصري دياب/ د.
عبده غصوب
د. سامي منصور/ د. نصري دياب/
د. عبده غصوب
بيار ماير/ وفانسان هوزيه/ ت. مقلد
د. وليد بيطار
بيار - ماري دويوي/ ت. صاصيلا
وحداد
د. علي جعفر
د. نذير بن عمو
ألان بينابنت/ منصور القاضي
ألان بينابنت/ منصور القاضي
د. سمير عاليه
لونغ - ويل - بريبان - دلفولفيه/ علي
مقلد
كابيتان - تريه - لوكيت/ د. علي مقلد
- ضمان العدوان في الفقه الاسلامي
العقوبات والتدابير وأساليب تنفيذها
فلسفة العقوبات في القانون والشرع الاسلامي
القانون الجزائي
القانون الجزائي للأعمال
القانون الإداري
القانون الإداري (جزأين)
القانون الإداري الخاص
معجم المصطلحات القانونية
مكافحة الجريمة - مناهج الأمم المتحدة والتشريع
الجزائي
المجلس الدستوري
القانون الدولي الخاص :
تنازع الاختصاص التشريعي
الاختصاص القضائي الدولي - آثار الأحكام الأجنبية
في لبنان
القانون الدولي الخاص
القانون الدولي العام
القانون الدولي العام
قانون العقوبات القسم الخاص
القانون المدني - العقود الخاصة - البيع والمعاوضة
القانون المدني : الموجبات والالتزامات
القانون المدني : العقود الخاصة المدنية والتجارية
القانون الوضعي المقارن
القرارات الكبرى في القضاء الإداري
القرارات الكبرى في القانون المدني

- قواعد الجات – الاتفاق العام للتعريفات الجمركية
والتجارية
د. مصطفى سلامة
- قوة القضية المقضية أمام القضاء الجزائري
المبادئ الأساسية للقانون الإداري
د. سمير عاليه
- المبادئ الأساسية في قانون العقوبات الاقتصادي وحماية
المستهلك
د. علي جعفر
- مبادئ في العلاقات الدولية من النظريات الى العولمة
مبادئ القانون التجاري
د. محمد منذر
- مبادئ القانون المدني
مبادئ المحاكمات الجزائية
د. سلمان بونياب
- مجلة القانون عن سنة 2006 (6 أعداد)
مجلة القانون عن سنة 2007 (6 أعداد)
مجلة القانون عن سنة 2008
مجلة القانون عن سنة 2008
د. علي جعفر
- المدخل لدراسة جرائم الأعمال المالية والتجارية
المساهمات العينية في الشركات التجارية
مشروع تمهيدي لتعديل قانون الإلتزامات والتقدم في
القانون الفرنسي
محمد فال الحسن ولد أمين
- المطول في القانون المدني:
تكوين العقد
مفاعيل العقد أو آثاره
العقود الرئيسية الخاصة
قانون التأمينات العينية العام
قانون التأمينات العينية الخاص
مدخل الى المسؤولية
بيار كاتالا/ مركز الدراسات القانونية
للعالم العربي
- المطول في العقود – بيع السلع الدولي – القانون
الموحد
تأليف جانفياف فيني/ إشراف جاك
غستان/ عبد الأمير شمس الدين
فانسان هوزيه/ منصور القاضي
- الملكية التجارية والصناعية
المؤسسات القضائية والتنظيم القضائي
د. علي نديم الحمصي
د. ربيع شندب

